سلسلة الرسائل الجامعية

١٣

# ابن الأثير المحدث

ومنهجه في كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر)

تأليف الدكتورة

أميمة رشيد بدر الدين

دار النوادر اللبنانية

# ابن الأثير المحدث

ومنهجه في كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر)

# دار النوادر اللبنانية

المؤسس والمالك

نور الدين طالب

شركة ثقافية علمية تُعنى بالتراث العربي والإسلامي والدراسات الأكاديمية والجامعية المتخصصة بالعلوم الشرعية واللغوية والإنسانية تأسست في بيروت سنة 1428هـ - 2008 م.



لبنان - بيروت - كورنيش المزرعة:

ص.ب: 4462/14

009611652528

009611652529

dar.alnawader

t.daralnawader.com

f.daralnawader.com

y.daralnawader.com

i.daralnawader.com

L.daralnawader.com



## جَمِيعُ الحُقُوقِ مَحْفُوظَة

يُمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكافة طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي أو المسموع أو استخدامه حاسوبياً بكافة أنواع الاستخدام وغير ذلك من الحقوق الفكرية والمادية إلا بإذن خطي من الشركة.



الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

ردمك: ٧-١٣-٥١٧-٩٩٣٣-٩٧٨

ISBN: ٩٧٨-٩٩٣٣-٥١٧-١٣-٧

9789933517137



E-mail: info@daralnawader.com

Website: www.daralnawader.com



شركات شقيقة

دار النوادر - سوريا - دمشق - الحلبوني: ص.ب: 34306 - هاتف: 2227001 - فاكس: 2227011 (0096311)

دار النوادر الكويتية - الكويت - ص.ب: 1008 - هاتف: 22453232 - فاكس: 22453323 (00965)

دار النوادر التونسية - تونس - ص.ب: 106 (أريانة) - هاتف: 70725546 - فاكس: 70725547 (00216)

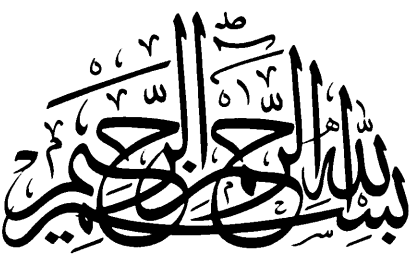

أصل هذا الكتاب أطروحة علمية تقدمت بها المؤلفة إلى جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية. بإشراف أ. د. عبد الحفيظ السطلي. وناقشها د. فريد نعيم، ود. نبيل أبو عمشة، ود. عبد الإله النبهان، ود. شاكر الفحام. وحازت بها المؤلفة درجة الدكتوراه برتبة جيد جداً، وذلك في ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

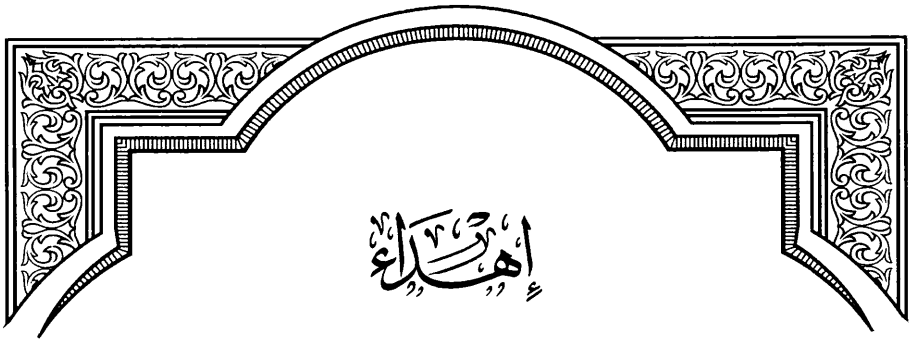


* **إلى** مَنْ ترك رحيلهما في قلبي جرحاً نازفاً . . .

وفي عينيّ دمعةٌ لا تجف . . .

وفي قلبي حسرةٌ ولوعة . . .

* **إلى** من أفقدني غيابهما طعم الحياة ومعنى السعادة . . .

* **إلى** روح والدتي رحمها الله التي كتبت حروف هذه الرسالة بدموع عينيها وعرق جبينها . . .

* **إلى** روح ابن أخي الشهيد بإذن الله تعالى (مالك أنور بدر الدين) الذي كان عينيّ اللتين أبصر بهما، وروحي التي تخفق بين جوانحي . . . راجية الله تعالى أن يتقبله، وأن يجمعنا بهما في جنات النعيم مع الأنبياء والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً .

**إلى روحهما أهدي هذه الرسالة**

# المقدمة

الحمد لله الذي تكفل بحفظ دينه وصيانة كتابه، وجعل من ذوي العدل في الأمة أناساً خَلَفَاً بعد سَلفٍ يحفظون لها شرعه، ينفون عنه تحريف الجاهلين، وزيف الوضّاعين، ويبيِّنونه للناس كما أمر الله، ويبلغونه ويقومون بحقه خير قيام.

وصلّى الله على سيدنا محمد الذي أرسله الله تعالى رحمة للعالمين، وآتاه الله جوامع الكَلِم، وعلّمه ما لمْ يَعْلَمْه غيره، فما من خطيب يقاومه إلاّ رجع فارِغَ السَّجْلِ، وما قرن بمنطقه منطق إلاّ كان كالبِرْذَوْنِ مع الحصان الُمطَهَّم، ولا وقع من كلامه شيء في كلام الناس إلاّ أَشْبَهَ الوَضَحَ في نُقْبَةِ الأَدْهَمِ[1]، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

لقد كان لعلوم الحديث والقرآن خاصة مكان عميق في نفسي، أحبها وأفضلها على غيرها من العلوم، وأجد في نفسي الولع الشديد بها، والحب والمعرفة والرغبة في معرفتها ودراسة ما كُتِبَ فيها، ولا تخفى أهمية علم غريب الحديث ومكانته بين علوم العربية، ولذا أردت أن أتناول موضوعاً في هذا المجال بالبحث، وكان لابن الأثير في نفسي مكانة وإعجاب يقدرهما من عرفه، فهو صاحب «جامع الأصول» و«النهاية في غريب الحديث والأثر» وكفى بهما شرفاً وفضلاً، ولذا كان طبيعياً جداً أن أتناول موضوع: «ابن الأثير المحدث، ومنهجه في النهاية في غريب الحديث

---

(١) الفائق في غريب الحديث: ١/ ١١.

والأثر» بالدراسة والبحث.

**ورسالتي هذه تقع في بابين:**

**الباب الأول:** ويقع في تمهيد وأربعة فصول، بدأت الحديث بتمهيد حول الإطار السياسي والاجتماعي والفكري لعصر ابن الأثير، تيسيراً لفهم ابن الأثير، ولوضعه في إطاره الاجتماعي والعلمي والسياسي.

ثم كان الفصل الأول لتعريف حياة ابن الأثير، فتحدثت فيه عن اسمه ونشأته وشيوخه وتلامذته، كما تحدثت عن مذهبه الفقهي.

ثم كان الفصل الثاني: ووقفت فيه على مؤلَّفاته، وما أُلِّف من شروح أو تلخيص، أو نظم.

ثم كان الفصل الثالث: لدراسة علم غريب الحديث وبيان معناه، وأشهر ما أُلِّف في هذا الموضوع؛ لوضع ابن الأثير في مكانه بين علماء هذا العلم، ولوضع كتابه «النهاية» في مكانه بين كتب الغريب، وبيَّنت الأسباب والدوافع التي حملته على تأليف هذا الكتاب.

ومن ثم كان الفصل الرابع: وخصصته للحديث عن مصادر ابن الأثير في كتاب «النهاية».

**ثم كان الباب الثاني** من الرسالة، وخصصته لدراسة مناهج ابن الأثير في كتابه، ويقع في خمسة فصول:

تناولت في الفصل الأول منه دراسة منهج ابن الأثير في عرض الحديث والأثر، وفي شرحها وبيان معناها، وهو ما سُمِّيَ بعلم «غريب الحديث».

ومن ثم خصَّصت الفصل الثاني لإتمام منهج ابن الأثير هذا للحديث عن منهجه في علوم الحديث.

ثم كان الفصل الثالث: وخصصته لدراسة منهجه في الضبط والاستشهاد، فبينت فيه ضوابطه المتنوعة، كما عرضت شواهده ومنهجه في الاستشهاد.

ثم كان الفصل الرابع: وجعلته خاصاً بدراسة منهجه اللغوي، وبيّنت أثر الحديث النبوي في اللغة العربية، كما عرضت بعض الظواهر اللغوية التي أشار إليها ابن الأثير في كتاب «النهاية»: كالترادف، والتضاد، والمعرّب، والمشترك اللفظي، وغيره، وحاولت فيه استخلاص أسباب نشأة هذه الظواهر عند ابن الأثير من خلال أمثلته التي عرضها في كلٍّ من هذه الظواهر.

وأَفْرَدْتُ الفصل الخامس لدراسة منهج ابن الأثير في النحو والصرف، وعرضْتُ فيه مذهبه النحوي كما عرضت بعض الأدوات التي أعربها، وبعض الملاحظات الصرفية التي بثَّها في كتابه هذا.

وبعد أن تكاملت مراحل الدراسة، كان لا بد من خاتمة تلخص ما ورد في تلك المراحل من آراء، وتوجز ما تناثر فيها من أبحاث، فوضعت خاتمة تلخص ذلك كله.

ولم يكن عملي في هذه الرسالة ميسراً سهلاً، فقد واجهتني بعض الصعوبات، فكتب ابن الأثير متنوعة إلاّ أن ما طبع منها قليل، في حين فُقِدَ معظمها، وما زال بعضها مخطوطاً، وكان الحصول عليه صعباً، فأكثرها في جامعات خارج القطر، حصلت عل بعضها، وما لم أستطع الحصول عليه اكتفيت بما كُتِبَ عنه في ثنايا الكتب.

والأمر الثاني: هو طريقة ابن الأثير فيْ عرض الحديث، فقد درج ـ كما سنبين في الرسالة ـ على ذكر جزء من الحديث أو قول الصحابي، وغيره، ممّا كان يمثل عقبة كبيرة أمامي في تخريج الحديث، واضطررت في أماكن كثيرة إلى تقليب

صفحات كتب الحديث كلها لأخرِّج الحديث أو القول المراد، ولا يخفى ما في ذلك من صعوبة.

**وأخيراً:** أسأل الله تعالى أن تكون دراستي هذه مقدمة لدراسة هذا العالم الجليل، وإعادة مؤلفاته إلى الوجود، ووضعه في قائمة العلماء الذين شاعت أسماؤهم ومؤلفاتهم، كما أرجو أن تكون هذه الدراسة بداية لدراسة مؤلفاته المخطوطة، ووضعها بين أيدي القراء؛ لما لها من أهمية كبيرة، وفائدة جمّة في موضوعاتها المختلفة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدِّم الشكر الخالص العميق لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي عل توجيهاته القيّمة وآرائه السديدة، وما منحني من غزارة علمه وسماحة نفسه ورحابة صدره، وما عُرِفَ عنه من الأخلاق الفاضلة الرفيعة، تلك التي أضاءت الطريق في مسالك هذا البحث، كما أتوجه بالشكر لكل من قدم لي يد المساعدة في هذا العمل، برأيه أو بسعيه وتشجيعه لي على المضي فيه، وأخص بالذكر أخي الأستاذ أنور بدر الدين، جزاهم الله عن العلم وأهله خير ما يجزي به العلماء الأبرار.

أرجو الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه، وأن يجعله في عداد حسناتي يوم العرض عليه، فهو حسبي ونعم الوكيل.

❐ ❐ ❐

# الباب الأول

## ابن الأثير وكتابه النهاية

وفيه تمهيد وأربعة فصول:

* تمهيد: عصر ابن الأثير.
* الفصل الأول: ابن الأثير، ونشأته وثقافته.
* الفصل الثاني: مؤلفاته وشروحها.
* الفصل الثالث: غريب الحديث، معناه، وأهميته، وأوائل المؤلفين فيه.
* الفصل الرابع: مصادره في كتابه النهاية.

# الباب الأول

# ابن الأثير وكتابه النهاية

## تمهيد

## عصر ابن الأثير[1]

لابد قبل الشروع في دراسة حياة ابن الأثير من التمهيد لذلك بمقدمة تتناول بنحو عام عصره وما دار فيه، ممّا يعيننا على استجلاء صورة ابن الأثير، وما أثّر في حياته وأفكاره، ومن المفيد أن نذكر شيئاً ما عن جوانب الحياة في عصره: السياسية والاجتماعية والعلمية، ونتوقّف بعض الشيء عند أهم المؤسسات والأسر العلمية التي اشتهرت في الموصل يوم ذاك، ليكون ذلك عوناً لنا على توضيح شخصيته وآرائه فيما بعد، وسنتوخى في ذلك كله الإيجاز دون ذكر التفاصيل التي تُثْقِل الدراسة بما لا فائدة منه.

* **الحياة السياسية:**

عاش ابن الأثير في أيام الدولة[2] الأتابكية التابعة للسلاجقة، وهي مرحلة

---

(١) اعتمدت في إعداد هذه المقدمة على: الكامل ج١٠ و١١. والتاريخ الباهر، والنجوم الزاهرة ج٥، والعبر ج٢، والبداية والنهاية ج١٢، وشذرات الذهب ج٣، والاعلاق الخطيرة ج٣، وتاريخ مختصر الدول، والروضتين وتتمة المختصر ج٢، والسلوك ج١، والذيل على الروضتين، ومن المراجع: تاريخ الموصل، وجوامع الموصل، والموصل في العهد الأتابكي، وأعلام الصناع المواصلة، ودولة الأتابكة في الموصل.

(٢) سميت بذلك نسبة الى الأتابك عماد الدين مؤسس الدولة، وأتابك: لفظ تركي مركَّب =

خطيرة من تاريخ الخلافة العباسية، إذ وقعت البلاد فيها تحت تهديد الصليبيين من جهة، وتهديد المغول من جهة أخرى، وكان لهؤلاء الأتابكة كبير شأن في تاريخ الإسلام، وتاريخ تلك الفترة بشكل خاص، فإليهم يعود الفضل في تجديد قوّته وإعادة وحدته السياسية إثر الضعف الذي عمّ البلاد أيام السلاجقة الأخيرة، بسبب النزاع والحروب فيما بينهم[١] على الحكم.

فقد عَمِلَ الأتابكة منذ توليهم السلطة في الموصل على تقوية صف المسلمين، وألّفوا دولة قوية موّحدة لمنازلة الصليبيين وقتالهم، فطغى اسمها على الخلافة في بغداد، وعلا شأنها، وارتفع ذكرها، ويعود الفضل في تأسيس هذه الدولة إلى عماد الدين[٢] زنكي التركي، الذي عيّنه السلطان السلجوقي محمود بتأييد من القاضي بهاء الدين[٣] الشهرزوري، وصلاح الدين[٤] الياغيسياني، ونصير الدين[٥]

---

= من أتا (أطا) بمعنى: أب، وبك بمعنى: أمير، وكان يطلق على من يربي أولاد السلاطين السلاجقة.

(١) أعلام الصناع المواصلة ص٣٦.

(٢) عماد بن آق سنقر بن عبدالله، وهو رجل تركي من أصحاب السلطان السلجوقي جلال الدولة ملكشاه بن ألب أرسلان، لم يخلف من الأولاد غيره، وعينه السلطان السلجوقي ٥٢١هـ على الموصل كان فارساً شجاعاً ميمون النقيبة حسن الصورة، جاوز الستين، قتل وهو يحاصر قلعة جعبر. الكامل: ١١/ ١٠٠، وتتمة المختصر: ٢/ ٧٣، والأعلاق الخطيرة ج٣ قسم ٢ ص٦٣٠، والنجوم الزاهرة: ٥/ ٢٧٨، والعبر: ٢/ ٤٥٩.

(٣) هو أبو الفضل قاضي القضاة كمال الدين محمد بن عبدالله بن القاسم بن المظفر الشافعي وَلِيَ قضاء بلده الأتابك زنكي، ثم وفد على نور الدين فأكرمه وصار قاضيه الشرعي ووزيره. شذرات الذهب: ٥/ ٢٤٣.

(٤) لم أعثر على ترجمة له.

(٥) ت٥٣٩هـ، وناب عنه زين الدين علي كجك. الكامل: ١١/ ٣٣١ ـ ٣٣٢.

جقر؛ لِمَا كان يعرفه عنه من قدرة في ضبط الأمور، وإخلاص للبيت السلجوقي، وقد عَمِلَ عماد الدين منذ تسلمه حكم الموصل على تحقيق هدفين اثنين:

**أولهما**: توسيع البلاد التابعة له، وتأليف دولة إسلامية موحّدة قوية.

**وثانيهما**: مقاتلة الصليبيين ومهاجمتهم، وهو ما دعاه إلى العناية بالبلاد وإرساء الأمن والرخاء فيها، وإلى العناية بالجيش وتدريبه، فجهز جيشاً قوياً، وبدأ بفتح البلاد المجاورة، وحدَّد حصون الصليبيين، وكان خطراً كبيراً عليهم، فخطّط الصليبيون لقتله، فقتله بعض الباطنية غِيْلة وهو يحاصر قلعة جَعْبَر عام ٥٤١هـ، وكان قتله فاجعة عظيمة كادت تودي بالدولة الأتابكية، لولا أن خلفاءه استطاعوا إعادة الأمن إلى البلاد، وقضوا عل مخاليفهم وأعدائهم، وتابعوا خطة والدهم عماد الدين، وحافظوا على هيبة البيت الأتابكي لفترة لا بأس بها، إلاّ أنّ ضعف ملوكهم فيما بعد أدّى الى تدهور الأتابكة وانحلال دولتهم، وكان آخر ملوكهم ناصر الدين محمود ابن القاهر الذي قتله بدر الدين[١] لؤلؤ عام ٦٣٠هـ وقضى على الأسرة الزنكية[٢] نهائياً.

ومن حسن حظ ابن الأثير أنه عاش في زمن تلك الدولة وفي ظلّها، وكانت أسرته على اتصال مباشر بزعمائها؛ فقد كان والده الأثير مُقَرَّباً لجمال[٣] الدين

---

(١) لُقِّبَ الملك الرحيم، ملك الموصل نحواً من خمسين سنة، وكان ذا عقل ودهاء ومكر، ولم يزل يعمل على أولاد أستاذه حتى أبادهم، وأزال الدولة الأتابكية، كان حسن الشاب ذا همة عالية، ت٦٥٦هـ. البداية والنهاية: ١٣/ ١٤٦.

(٢) البداية والنهاية: ١٣/ ١٤٦.

(٣) هو أبو جعفر جمال الدين محمد بن علي وزير قطب الدين مودود، كان أسمى الناس وأكثرهم بذلا للمال، رحيماً عادلاً، ت٥٥٩هـ. الكامل: ١١/ ٣٠٦، والروضتين: ١/ ١٣٦ ـ ١٣٧، والمختصر في أخبار البشر: ٢/ ٥٧.

الجواد[١]، وزير عماد الدين ملك الموصل، كما وَلِيَ ديوان الجزيرة أيّام قطب الدين مودود بن عماد الدين[٢]، وتولّى خزانة مجد الدين سيف الدين غازي[٣]، وصار نائباً لوزيره جلال الدين[٤] (ت٥٨٣)، وساعد على توليه نور الدين[٥] أرسلان شاه ملك الموصل فيما بعد، فحظي بمكانة كبيرة عنده، ومن المرجّح أن تكون مدة خلافة نور الدين زنكي بعيدة الأثر في حياة ابن الأثير، فقد كان من أكثر الناس في عهده اختصاصاً به، كما كان يقول أخوه عز الدين، كما كان كثير الأخذ برأيه حتى قال مجد الدين: «ما قلت له يوماً في فعل خير ما فامتنع منه، بل بادر إليه بفرحٍ واستبشار[٦]، وحظي من الشهرة بما لا غاية فوقه، حتى غدا وحيد عصره وفريده، وشاوره الملوك وكتب لهم وحضر مجالسهم، فأفادهم بعلمه وعقله ومشورته، وما زال كذلك إلى أن مرض مرضه الأخير الذي أقعده في رباطه، فصرفه

---

(١) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام، المقدمة ٦ ـ ٧.

(٢) كان حسن السيرة، من أحسن الملوك وأعفهم في رعيتهم، محسناً إليهم كريماً، ت٥٦٥هـ. الكامل: ١١/ ٣٥٥، والتاريخ الباهر: ١٥٢، وتتمة المختصر: ٢/ ١٢٠، والروضتين: ١/ ١٨٦.

(٣) الجامع الكبير: المقدمة ص٦ ـ ٧، توفي سيف الدين ٥٧٦هـ. شذرات الذهب: ٤/ ٢٥٧، والتاريخ الباهر: ١٨٠.

(٤) ت٥٨٣هـ، قال عز الدين بن الأثير: «ولم أر مثله حسن خلق وسمعة وكرم وعبادة». الكامل: ١١/ ٥٦٣.

(٥) هو أبو الحارث أرسلان شاه بن عز الدين بن مسعود، وكان ملكاً شجاعاً شهماً عارفاً بالأمور، ت٦٠٧هـ. الكامل: ١٢/ ٩١، والذيل على الروضتين: ٧٠، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٩٦.

(٦) الكامل: ١٢/ ٢٩١، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٩٧.

عن مصاحبة الملوك والرؤساء فقصدوه في مهمّات أنفسهم، وقصده الطلاب من كافة أنحاء البلاد، فكانت هذه الفترة أغنى مراحل حياته وأخصبها، وما زال على هذا إلى أن توفي، ففقد نور الدين بوفاته صديقاً مخلصاً وعقلاً مفكراً سديداً، فبكاه بكاء مراً وتوفي بعده بقليل.

* **الحياة الاجتماعية:**

ازدهرت الحضارة الإسلامية في عصر الأتابكة ازدهاراً كبيراً، وعاشت الموصل أزهى أيامها وأجملها. يقول سعيد الديوة جي: «إنّ أزهى أيام الموصل هي التي استقلَّ بها الأتابكيون واتخذوها قاعدة دولتهم، وكان حكمهم عصر استقرار وهدوء ورخاء وأمن بفضل ملوكهم الذين كانوا من أكثر الناس إقبالاً على أهل العلم والفن، وهاجر إليها العلماء والأدباء، وأصحاب الصناعات، فكانت إحدى بلاد الإسلام كبراً وعظماً وسعة رقعة وكثرة خَلْق، فتوسّعت عمارتها وضاقت بسكانها، فخرجوا إلى الأرباض المحيطة بها وعمروها[1]، ومع انتشار الأمن والرخاء نَمَت البلاد بشكل لم يسبق له مثل في تاريخ هذه المدينة، وشمل ذلك النمو جميع مناحي الحياة الأدبية والصحية والاجتماعية، وأصبحت المدينة عامرة بالسكان، رائجة التجارة، كثيرة المرافق، ونشطت بها حركة البناء والتعمير ونشطت التجارة وتقدّمت الصناعة، ممّا أدّى إلى رقي المجتمع بجميع فئاته التي انصهرت في المجتمع العربي، فقد شجَّع الأتابكة اللغة العربية ـ وإن كانوا من غير العرب ـ ودانوا بالدين الإسلامي.

وممّا تحسن الإشارة إليه أَنّ المجتمع يوم ذاك كان يتألف من طبقتين: طبقة

(١) أعلام الصناع المواصلة ص٢٦.

الأتابك والنواب والوزراء والحجاب وقادة الجيش والقضاة، وطبقة عامة الشعب هذه الطبقة التي وجدت في أمراء الأتابكة العدل والرشد وحسن السياسة، فأحبتهم وتعلّقت بهم والتفّت حولهم، فقد أقام الأتابكة داراً للعدل يجلس فيها الملك ومعه الفقهاء، تفتح أبوابها لعامة الشعب، ويتقدم فيها المظلومون بظُلاماتهم، فَيُؤْخَذ حقّ الضعيف من القوي، كما كان للطريق الصوفية كبير أثر في تهذيب شبّان الموصل وتنشئتهم على مكارم الأخلاق، وممّن دعا إليها الشيخ عدّي بن مُسَافر (ت٥٥٥هـ) وقضيب البان (ت٥٧٣هـ)، وعمر بن محمد الملاّ (ت٥٧٣هـ) وغيرهم.

بل إنّ هذه الدولة عُنيَت أيضاً بالناحية الصحية فقد بنى الأتابكة المارستانات والمستشفيات، وقدّموا فيها للمريض كل ما يحتاج إليه من المعالجة والنزهة، والترويح عن النفس، والتخفيف عن المريض، كما كان فيها مارستان لمعالجة المجانين بلا ثمن.

وقد بدا أثر هذا الازدهار في دواوين الأتابكة التي ضاهت دواوين السلاطين السلاجقة، وفي احتفالاتهم العامة التي كانوا يقيمونها في عيدي الفطر والأضحى، وعيد المولد النبوي، وكثيراً ما كان الملوك يشاركون شخصياً في هذه الاحتفالات، ويحضرون المجالس التي تقام في المدينة، ويستمعون إلى ما يُتْلَى فيها من سيرة النبي ﷺ، واحتفالاتهم بعودة الحجيج من بيت الله الحرام، إذ كانوا يرتدون فاخر الثياب، ويزينون خيولهم بالحرير والوشي والقلائد الذهبية، كما كانوا يقيمون المهرجانات المختلفة من الفروسية والألعاب الساخرة وخيال الظل الذي نقله ابن دانيال إلى مصر فيما بعد (ت٦٤٦هـ).

وانتشر عندهم اللعب بالكرة، هذه اللعبة التي جمعت بين التسلية والفائدة، فكان الملوك والأمراء يلعبون بها مع كافة أفراد الجيش، وكانوا ينزلون كل يوم بعد

العصر إلى الميدان لّلعب، ويجتمع الناس لمشاهدتهم، وكان نور الدين محمود من أحسن الناس لَعِباً بالكرة، وأقدرهم عليها وكان يأمر قواده باللعب مع أفراد الجيش كلّ يوم بعد العصر خشية أن يركن الجيش إلى الكسل. فكان الأتابكة نعمة أنعمها الله على أهل الموصل كما يقول عز الدين[١] بن الأثير.

* **الحياة الثقافية:**

استعادت الموصل نشاطها العلمي في العصر الأتابكي، وراجت سوق الفكر والأدب في المساجد، ومجانية التعليم والثقافة، وممّا ساعد على ذلك وفرة المدارس، وانتشار حلقات الدرس في المساجد، ومجانيّة التعليم، والأمن وْالرخاء اللّذين عمّا البلاد، أَضِفْ إلى ذلك تشجيع الدولة لحركة التعليم، فقد اشتهر هؤلاء الأمراء بحبهم للعلم وتشجيعهم له ولأهله، فشيّدوا المدارس الكثيرة، والمساجد التي حفلت بحلقات العلم والتدريس ودور الحديث.

والرباطات[٢] والكتاتيب، وعزّزوا هذه الأمور كّلها بما أغدقوه على العلماء من الهبات الوافرة، وبما قدّموه للطلاب من التسهيلات والمعونة، قال الدكتور سعيد الديوة جي: «إنَّ الأتابكيين عزّزوا النهضة العلمية بما أغدقوه على العلماء من الهبات الوافرة، والعطايا الكثيرة، وبما كانوا يقدمونه من التسهيلات لطلاب العلم الذين يدرسون في مدارسهم، فلكلّ مدرسة أوقات مختلفة تصرف على أدواتها وخزانة كتبها، والنفقة التامة على من يدّرس فيها ويدرس من الطلاب فلهم السكن

---

(١) أعلام الصناع المواصلة ص٢٩.

(٢) الرباط في الأصل هو المكان الذي تجتمع فيه الخيل استعداداً لقتال العدو، والرباط هنا: هو بناء يجتمع فيه من تفرغ للعبادة من الزهاد والصالحين استعداداً للجهاد، وهذا النوع من الأبنية هو زوايا لأداء الشعائر الدينية، فهي تجمع بين الصفتين الدينية والحربية.

والطعام والكسوة والكتب، وكل ما يحتاجون إليه حتى يتخرّجوا فيها[١].

فالأتابكة وإن كانوا من غير العرب كما قدّمنا، لم يمنعهم ذلك من تشجيع العلوم ورعاية الآداب العربية، فقد نشؤوا في بلاد عربية إسلامية، فاعتنقوا دين أهلها وتأدّبوا بآدابهم، وتثقفوا بثقافاتهم، فكانوا عرباً مسلمين في الثقافة والدين، وشجعوا العلماء والأدباء وأهل الفنون، وأصبحت الموصل في أيامهم: «قبلة العلماء والأدباء والشعراء والقرّاء والمحدّثين، وأصحاب الفنون، وقلّما نجد ملكاً منهم لم يؤسّس معهداً علمياً في الموصل وغيرها من البلاد التابعة لهم، وقد سار على ذلك رجال دولتهم حتى بلغ عدد المدارس ٢٨ مدرسة، و١٨ داراً للحديث، و٢٧ خانقاهاً للصوفية إلى جانب الكتاتيب، وكان من أبرز معاهد الثقافة في العصر الأتابكي:

المدرسة الأتابكية العتيقة[٢] التي أنشأها سيف الدين غازي بالموصل، وكانت وقفاً على الفقهاء الشافعية والحنفيّة نصفين، وَمَنْ أشهر أساتذة هذه المدرسة: أبو البركات عبدالله الحُسَيْني المعروف بابن الشيرجي (ت٥٧٤هـ) الذي درس على العالم والمؤرّخ ابن شدّاد، وعبد السلام بن محمد ظهير الدين الفارسي (ت٥٩٦هـ).

ومدرسة الجامع النوري[٣] وتُنْسَب إلى محمود بن زنكي، ودرّس فيها المذهب الشافعي، فكان نور الدين محمود يعظّم العلماء ويحترمهم ويجمعهم عنده للبحث، فقصده العلماء من البلاد الشاسعة، وكان أمراؤه يحسدونهم على منزلتهم عنده.

---

(١) الموصل في العهد الأتابكي ص٩٦.

(٢) التاريخ الباهر ص٩٣ ـ ٩٤، والكامل: ١١/ ١٣٨، والروضتين: ١/ ٦٥.

(٣) التاريخ الباهر: ١٧١.

والمدرسة العزية[١] وتُنْسَب إلى عز الدين مسعود (ت٥٨٩هـ) أنشأها تجاه دور المملكة، وكانت وقفاً على الفقهاء الشافعية والحنفية، ووصفها ابن خلّكان بأنها «أحسن المدارس».

والمدرسة النورية[٢]: بناها نور الدين أرسلان الأول (ت٦٠٧هـ) وقال ابن الأثير: «ومن محاسن أعماله المدرسة التي أنشأها بباطن الموصل، مقابل دار المملكة، وهي من أحسن المدارس، ووقف عليها الوقوف الكثيرة، وجعلها وقفاً على ستين فقيهاً من الشافعية، سوى ما فيها من الصدقات والتعهدّات للصوفية والفقراء»[٣].

والمدرسة القاهريّة[٤] أنشأها الملك القاهر عز الدين مسعود بن نور الدين أرسلان (ت٦١٥هـ)، وأول من درّس فيها كمال الدين بن يونس بن مَنَعة (ت٦٣٩هـ)، ولم يقتصر بناء المدارس والمعاهد على الملوك الأتابكة فحسب، بل سار على هذا النّهْجِ عدد كبير من كبار الدولة الأتابكية، فأسّسوا المدارس والربط في الموصل وخارجها، منهم: زين الدين علي بن بكتْكين (ت٥٦٣هـ) الذي أسّس المدرسة الزينية[٥]، كما شيّد مجاهد الدين قيماز[٦] مدرسة للشافعية، إضافة إلى الربط التي أنشئت في الموصل، والتي كان لها أثرها في نشر الثقافة والعلوم الدينية، فكانت

---

(١) التاريخ الباهر: ١٨٩، والكامل: ١٢/ ١٠١، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٩٧.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٩٦، والأعلاق الخطيرة: قسم ٢ ج٣/ ٥٨٩.

(٣) التاريخ الباهر ص٢٠١.

(٤) شذرات الذهب: ٥/ ٦٢.

(٥) التاريخ الباهر: ١٣٦.

(٦) التاريخ الباهر: ٩٣ ـ ٩٤، والروضتين: ١/ ٦٥، والكامل: ١١/ ١٣٨.

مواضع للتأليف والتصنيف والإقراء والتثقيف والإجازة والمحاضرات، وكان لخزائن الكتب فيها قُوّام يتولّون خزنها وصيانتها ومناولتها وترتيبها، وكانت هذه الربط بمثابة منازل للعلماء الراحلين من بلد إلى بلد، ومن قطر إلى قطر في طلب العلم أو نشره، ولم يكن ابن الأثير بعيداً عن هذه الحركة العلمية فقد أسهم في هذا الأمر وبنى رباطاً في درب درّاج، اتخذها مدرسة يدّرس فيها ووقف أملاكه عليه، كما بنى رباط قصر حرب الذي وجدت فيه حركة علمية، فعكف الطلاب على ابن الأثير يدرسون ويحققّون، وهم مكفولون في الرباط، ينفق عليهم ممّا أوقفه أبو السعادات، وفيه ألف ابن الأثير معظم كتبه، كما جمع أخوه معظم كتابه «الكامل» فيه، قال عز الدين ابن الأثير: «وعنده يومنا هذا قرية كانت لنا ملكاً فَبَنَيْنا رباطاً للصوفية، وَوَقَفْنا عليه القرية، وقد جمعتُ كثيراً من هذا الكتاب في هذه القرية في دارٍ لنا بها، وهي من أنزه المواضع وأحسنها»[1].

ومن المنشآت الدينية الأخرى التي ساهمت في نشر العلوم الدينية دور الحديث، وهي مؤسسات علمية كانت تدّرس فيها أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله من حيث الرواية، واتصال الأحاديث بالرسول ﷺ وأحوال رواتها، إضافة إلى المساجد الكثيرة التي أنشأها الأتابكة في جميع أنحاء البلاد، وكان لها الأثر الكبير في تطور الحركة العلمية وتقدّمها، ومع هذه النهضة العلمية اشتهرت في الموصل بعض الأسر العلمية بمختلف العلوم، ومن هذه الأسر أسرة ابن الأثير، وأسرة أبناء يونس بن مَنَعة، وهم من علماء المذهب الشافعي، وأسرة أبناء هُبَل، وأبناء راجو، وأبناء النقيب، إضافة إلى مجموعة أخرى من العلماء الذين اشتهروا في الطب فدرسوه ومارسوه عملياً في البيمارستانات التي كانت تعالج المرضى مجاناً.

---

(١) الموصل في العهد الأتابكي: ١٥٦ ـ ١٥٧.

ومما تقدّم نلحظ التطور العلمي والاجتماعي والعمراني في الموصل، كما نلحظ أثر أسرة ابن الأثير وأهميتها ومشاركتها في الحياة السياسية والحركة العلمية، فبنت الأربطة، ووقفت الوقوف لها، وَدَرَّست فيها، وكانت إحدى الأسر العلمية المشـار إليها في منطقة الموصل يوم ذاك، وأصبح من الميسور لنا بعد وضع ابن الأثير في إطاره السياسـي والاجتماعي والعلمي أَنْ نبدأ بدراسة حياته بالتفصيل، ومن ثمّ دراسة مؤلفاته ومعرفة آرائه وأفكاره التي بثّها فيها.

* * *

# الفصل الأول

## ابن الأثير، ونشأته وثقافته

بعد وضع ابن الأثير في بيئته العلمية والسياسية والثقافية التي نشأ بها أصبح من الميسور لنا تعرف شخصيته وأهمّ العلوم التي برع فيها، ومعرفة شيوخه وتلاميذته، أسرته، وثقافته، وسنرى أن حديثنا عنه ينحصر بفترة وجوده في الموصل؛ لأنّ كتب التراجم أغفلت ذكر أخباره في جزيرة ابن عمر التي ولد فيها.

فمن هو ابن الأثير؟ وما هي أخباره العلمية بالتفصيل؟

*** نشأته وثقافته:**

هو المبارك[1] بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الواحد بن أبي الكرم الجزري

---

(١) وردت ترجمة لابن الأثير في: وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١ ـ ١٤٣، وتاريخ دنيسر ص٩٧، وهدية العارفين: ٦/ ٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥، والكامل: ١٢/ ٢٨٨، ومعجم الأدباء: ٧١ ـ ٧٤، وإنباه الرواة: ٣/ ٢٥٧ ـ ٢٥٩ وتراجم رجال القرنين ص٦٨ ـ ٦٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣، وطبقات الشافعية للأسنوي: ١/ ٧٠، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦، والمختصر في أخبار البشر: ٦/ ٧، وتاريخ الإسلام للذهبي ص٢١٦ ـ ٢١٧، والتكملة لوفيات النقلة: ٢/ ١٩١، وشذرات الذهب: ٣/ ٢٢، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٨٨ ـ ٤٩١، والبداية والنهاية: ١٣/ ٥٩ ـ ٦٠، والنجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٨ ـ ١٩٩، والعبر في خبر من غبر: ٣/ ١٤٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، وتاريخ الخميس: ٣٦٨، والإغلاق الخطيرة: ج٣ القسم الثاني ص٦٩٦، والوفيات: ٣٠٣، وتاريخ بروكلمان: ٦/ ١٩٣، ومفتاح السعادة: ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥، والكنى والألقاب: ١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، ومعجم المؤلفين: ٨/ ١٧٤، =

الموصلي الشافعي، أبو السعادات[١]، لُقّب مجد الدين، واشتهر بابن الأثير، وغلبت شهرته على اسمه فبات يُعْرَف بها، وقد اتفق[٢] جميع من ترجم له على أنّه ولد في أحد الربعين من سنة أربع وأربعين وخمس مئة بجزيرة ابن عمر، ونشأ فيها ثم انتقل إلى الموصل سنة ٥٦٥هـ، وليس بين أيدينا تفاصيل عن نشأته الأولى وحياته في الجزيرة، والظاهر أنه تتلمذ كما تتلمذ غيره من أبناء عصره على شيوخ هذا الإقليم، وعرف العلوم المعروفة فيه، وما زال كذلك إلى أن انتقل إلى الموصل فالتقى بعلمائها، وأخذ عنهم، وتلّقى مختلف العلوم المعروفة في عصره، فكان كما قال عنه أخوه عز الدين: «كان عالما في عدة علوم، مبرّزاً فيها؛ الفقه والأصول والنحو والحديث واللغة، وله تصانيف مشهورة في التفسير والحديث والنحو والحساب وغريب الحديث، وله رسائل مدونة، وكان كاتباً مفلقاً يُضْرَب به المثل[٣]، كما وصل إلى بغداد في طريقه[٤] إلى الحج، وسمع من شيوخها أيضاً، وبانتقاله إلى الموصل دخل الحياة السياسية، وشغل مناصب هامة لكثير من ملوك الدولة الأتابكية التي عاصرها هناك. وشارك في صنع بعض أحداثها، فقد تولّى الخزانة لسيف الدين غازي بن مودود بن زنكي (ت٥٧٦هـ)، ثم ولاّه ديوان[٥] الجزيرة وأعمالها، ثم

---

= ومعجم مصنفي الكتب ص٤٠٥، ومقدمة جامع الأصول، والمرصّع، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ص٣٤ ـ ٣٥، والأعلام: ٥/ ٢٧٢، ومجلة المجمع مجلد ٦٥/ ج٤/ ٦٢٠ ـ ٦٥٠.

(١) وقال ابن قنفذ: أبو الفضل. الوفيات: ٣٠٣.

(٢) سوى ابن تغري بردي الذي جعل ولادته سنة ٥٤٠هـ، ولا يؤخذ برأيه أمام ما قاله أخوه عز الدين في «الكامل» عن تاريخ ولادته.

(٣) الكامل: ١٢/ ٢٨٨.

(٤) إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٧، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، ومعجم الأدباء: ١٧/ ٧٢.

(٥) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١ ـ ٧٢.

عاد مرة أخرى إلى الموصل فناب في الديوان عن الوزير جلال الدين أبي الحسن علي بن جمال الدين محمد بن منصور الأصفهاني (ت٥٨٣هـ).

واتصل[١] بمجاهد الدين قيماز ونال عنده درجة رفيعة، وترقت به المنازل حتى باشر كتابة[٢] السر، ولما قُبِضَ مجاهد الدين سنة ٥٨٩هـ اتصل بخدمة[٣] الأتابك عز الدين مسعود (ت٥٨٩هـ)، وكان مشاوراً معظَّماً عنده، فاستعان به على تولية ابنه نور الدين، فحلّف الناس له، قال أخوه عز الدين: «وكان مجاهد الدين قيماز يحب السلم ويخشى الانقسام ما تؤدي إليه الحروب من نتائج سيئة على البلاد، ولكن مجد الدين كان أكثر ثباتاً وتبصراً منه، وأعلن أن التباطؤ في الأمر يزيد في الخرق ويوسع الانقسام، وأكد على مجاهد الدين أن يسرع في تحليف الجند، وأولي الأمر له خاصة أن والده عز الدين يلح في الأمر وهو مشرف على الموت، وكان لمجد الدين الفضل في تحليف الناس لنور الدين وتمليكه، فجمع مجاهد الدين الجند وأهل الرأي ومشايخ المحال وحلفوا له، ثم أركب نور الدين من الغد في مركب والده وحمل السنجق[٤] على رأسه، ومشى في ركابه راجلاً فاطمأن الناس له، وانصرف أنصار شرف الدين عنه، وبعد يومين توفي عز الدين فتم الأمر لنور الدين،

---

(١) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١ ـ ٧٢.

(٢) شذرات الذهب: ٣/ ٢٢، ووفيات الأعيان: ٤/ ١٤١، طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦، وطبقات ابن قاضي شهبة: ٢/ ٣٩٣، وطبقات الداودي: ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣، والكنى والألقاب: ١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، وجامع الأصول: ٩/ ٤٥٤.

(٣) التاريخ الباهر: ١٨٦، ووفيات الأعيان: ٤/ ١٤١، ومعجم الأدباء: ١٧/ ٧١ ـ ٧٢، وسير أعلام النبلاء: ٣١/ ٤٨٩، وطبقات الداودي: ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٥.

(٤) لفظ تركي معناه: الرمح، وها هنا العَلَم لأنه كان يوضع على رأس الرمح. التاريخ الباهر ص٩٣.

وكان هذا التدبير من مجد الدين أبي السعادات، ممّا زاد مكانته عند نور الدين أرسلان شـاه، فاتصـل به، ورعى هذه الخدمـة له، فكان عنده واحد دولته والمرجع إلى قوله ورأيه، وصار يقصد منزله في مهام نفسه لمّا أُقْعِد في أواخر حياته، ولم يزل كذلك الى أن فَرّق بينهما الموت[١]، وصـلّى عليـه وبكاه بكاء مـراً وأظهر أسـفه عليه[٢].

رفض الوزارة غير مرة مما أثار غضب نور الدين عليه، قال أخوه عز الدين عن لسان أخيه مجد الدين يصف هذا الأمر: . . . فجعلت أبكي فبلغه ذلك فجاءني وأنا على تلك الحال فقال لي: أَبَلَغَ الأمر إلى هذا؟ ما علمت أن رجلاً من خلق الله يكره ما كرهت، فقلت: أنا يا مولانا رجل كبير وقد خدمت العلم عمري واشتهر ذلك عني في البلاد بأسرها، واعلم أنني لو اجتهدت في إقامة العدل بغاية جهدي لا أستطيع أن أوءدي حقه، ولو ظُلِمَ أكَّار في ضيعة من أقصى أعمال السلطان لنسب ظلمه إلي، ورجعت أنت باللائمة علي، والملك لا يستقيم إلا بالتسمح في العسف وأخذ الخلق بالشدة، وأنا لا اقدر على ذلك، فأعفاه[٣] وقد لامه أبوه وأخوه على ذلك إلا أن هذا اللوم لم يؤثر عنده أسفاً، وبقي معظَّماً عند ملوك الموصل، وكان عندهم بمنزلة الوزير الناصح، إلا أنه كان قليل[٤] الملازمة لهم منقطعاً إلى العلم، محباً للعزلة والخلود إلى الراحة، وهذا ما دعاه في أواخر حياته إلى أن يجبر أخاه على

---

(١) التاريخ الباهر: ١٨٧ ـ ١٨٦.

(٢) التاريخ الباهر: ٢٠١، ومعجم الأدباء: ١٧/ ٧٢.

(٣) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٣، والبداية والنهاية: ١٣/ ٥٩ ـ ٦٠، وشذرات الذهب: ٥/ ٢٢، وطبقات ابن قاضي شهبة: ٢/ ٣٩٣.

(٤) تراجم رجال القرنين ص٦٨، والنجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٨.

صرف الطبيب المغربي الذي جاء لمعالجته من مرضه الأخير لما أشرف على البرء معلّلاً ذلك بقوله: إني في راحة من صحبة هؤلاء القوم وحضورهم، وقد سكنت نفسي إلى الانقطاع، فدعني أعش باقي عمري سليماً من الذل[١]، وكان يفضل أن يأتي إليه من يحتاجه للمشورة وأخذ الرأي ويرى في ذلك كرامته، فقد تعب من صحبة الأمراء ومشكلاتهم قال: «أنا كنت فيه (في المرض) في راحة من صحبة هؤلاء القوم والتزام أخطارهم وقد سكنت روحي إلى الانقطاع والدعة فإذا طرأت لهم أمور ضرورية جاؤوني بأنفسهم ليأخذوا برأيي[٢]، وبالفعل ذاع صيته العلمي في الآفاق كما قال وعرف فضله الجميع، فأثنوا عليه وذكروا فضله، قال ياقوت: «كان عالماً فاضلاً قد جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة، والحديث وشيوخه وصحته وسقمه، والفقه[٣]، ونعته الذهبي بقوله: هو القاضي الرئيس، العلاّمة البارع ألا هو البليغ مجد الدين»[٤]، أما أخوه عز الدين فقال: «كان ذا دين متين ولزوم طريق مستقيم رحمه الله ورضي الله عنه، فلقد كان من محاسن الزمن»[٥].

وقلما يخلو كتاب ترجم له من عبارات تقريظ وثناء عليه، فقد ذكره ابن المستوفي وابن المنذري وأثنى كل[٦] منهما عليه، وقال ابن المستوفي في «تاريخ إربل»: «أشهر العلماء ذكراً، وأكبر النبلاء قدراً، وأحد الأفاضل المشار إليهم وَفَرْد

(١) شذرات الذهب: ٥/ ٢٢.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٥.

(٣) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٥٩ ـ ٦٠.

(٥) الكامل: ١٢/ ٢٨٨.

(٦) شذرات الذهب: ٥/ ٢٢.

الأماثل المعتمد في الأمور عليهم»[١] وقال أبو شامة المقدسي: «كاتب مصنفٌ صَدْرٌ كبير، روى الحديث وانتفع به الناس، وكان عاقلاً بهياً ذا بر وإحسان»[٢].

جمع من صحبة الناس ملكاً قريب الحال، فوقفه على مصالح أهله، وأنشأ رباطاً بقرية قصر حرب، ووقف أملاكه عليه، كما بنى رباطه الآخر في درب درّاج وجعلها معاهد علمية للطلاب والعلماء كما قدمنا، وتفرغ للتدريس فيهما، وكان يصرف على طلابه ممّا وقفه على هذين الرباطين.

وعلى هذا نرى أن ابن الأثير ذو مكانة علمية وسياسية كبيرة، وعرف الحياة وخبرها فاستعين برأيه واستشير في كثير من الأمور، وكان عالماً محباً للعلم منقطعاً له، مدرساً ينتفع بعلمه، وخيّراً يبذل ما بوسعه لطلابه، كما كان سياسياً بارعاً محنكاً أتعبته السياسة ومشكلاتها فتركها في أواخر حياته، وانقطع للعلم والتدريس والتأليف مفضلاً العزلة والوحدة كما كان ليّناً يكره الشدة وهو ما دعاه الى ترك الوزارة التي عُرِضَت عليه غير مرة كما رأينا، فكان كما وصفه السبكي: «فاضلاً رئيساً مشاراً إليه»[٣].

*** أسرته:**

ينتسب ابن الأثير إلى أسرة فاضلة غنية، مشهورة بالعلم والأدب والدين، وهي إحدى الأسر العلمية المشهورة المشار إليها في الموصل أيام الدولة الأتابكية، وهو أكبر إخوته الذين نشؤوا في جزيرة ابن عمر مع والدهم وانتقلوا معه إلى الموصل عام ٥٦٥هـ، وممّن عرفناه من هذه الأسرة وذكره المترجمون: والدهم الأثير وأخواه:

---

(١) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١.

(٢) تراجم رجال القرنين: ٦٨ ـ ٦٩.

(٣) طبقات الشافعية: ٨/ ٣٦٦.

عز الدين وضياء الدين، فكان الأثير والداً لثلاثة من العلماء الأفاضل المشار إليهم، ومن لِطَائف ما قيل فيهم[١]:

وبنـــو الأثيـــر ثلاثـــةٌ قـــد حـــاز كـــلٌّ مُفْتَخَـــرْ
فمـــؤرّخٌ جمـــع العلـــو مَ وآخـــر وَلِـــيَ الـــوزَرْ
ومحـــدّثٌ كَتَـــبَ الحـــديث لـــه النهايـــةُ فـــي الأَثَـــرْ

وقال ابن خلكان: «وكان الإخوة الثلاثة فضلاء نجباء، لكل واحد منهم تصانيف نافعة رحمهم الله تعالى»[٢].

**١ ـ والده الأثير:**

هو محمد بن محمد بن عبد الكريم لُقِّب: الأثير، قال ياقوت: «يظهر أنه كان أثيراً عند الوزير جمال الدين[٣] أبي جعفر محمد بن علي بن أبي منصور الأصفهاني وزير عماد الدين زنكي[٤]بن آقسنقر ملك الموصل، فقد صحب الأثير جمال الدين ويظهر أنه كان أحد موظفيه في جزيرة ابن عمر، وهو ما يشير إليه ابنه عز الدين المُؤَرّخ، أما غيره من المؤرخين فلم يشيروا إلى والده أثناء ترجمتهم لأي واحد من الإخوة الثلاثة.

قال ابن الأثير حكاية عن والده: «قال والدي رحمه الله: وكان مع اشتغاله بالأمور الكليات (يعني: عماد الدين زنكي) من أمور الدولة لا يهمل الاطلاع على

---

(١) تاج العروس، مادة (أثر).
(٢) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩٧.
(٣) سبقت ترجمته ص١٥.
(٤) سبقت ترجمته ص١٤.

الصغير، فمن ذلك أنني وصلت إلى عسكره بقلعة جَعْبَر قبل قَتْلِهِ بأيام، وقصدت خيام جمال الدين الوزير، فحين وصلت أدخلني إليه فبينما أنا عنده وهو يسألني عن طريقي، إذ قد جاءه مملوك تركي من عند الشهيد، وقال له بالعجمية كلاماً[1] لا أعلمه، فقال لي جمال الدين: متى وصلت؟ فقلت: الساعة. فقال: هذا عجيب تجيء الساعة ويسمع أتابك بوصولك، ولا شك قد علم بك قبل وصولك إلي»[2]، وكان يريد أن يسأله عن أخبار حصار قلعة فَنْك التي كان جنود عماد الدين يحاصرونها، بينما كان عماد الدين يتولّى حصار قلعة جَعْبَر بنفسه، فأخبره الأثير بما يطمئن عماد الدين، ولم يذكر عز الدين شيئاً عن وظيفة والده في الدولة في تلك السنة، ولكن يبدو أنه كان عامل الوزير على جزيرة ابن عمر، ويؤيّد هذا ما ذُكِرَ في «التاريخ الباهر» عن سليمان شاه السلجوقي سنة ٥٥٥هـ، ذلك أن قطب الدين مودود صاحب الموصل كان قد قبض على سليمان شاه وحبسه بالموصل، فلمّا توفي السلطان مسعود اتفق قطب الدين مع سليمان شاه على أن يكون سليمان شاه سلطاناً وقطب الدين أتابكاً له، وجمال الدين وزيراً للسلطان ثم عزم جمال الدين على أن يجعل الأثير نائباً عنه في العراق الذي يتبع سلطة سليمان شاه، قال ابن الأثير المُؤَرّخ، حكى لي والدي قال: «استدعاني جمال الدين الوزير بعد مسير سليمان شاه وقال: قد استقرّ الأمر كيت وكيت فتعود إلى الجزيرة وتقطع علائقك، وتقضي أشغالك، فإنني أريد أن أجعلك نائبي بالعراق، قال: فسرّني ذلك من وجه وساءني من آخر، إلاّ أنني لم أر من طاعته بداً، قال: ثم استدعاني بعد ذلك وقال لي: عُدْ

(١) قال له: «سله عن فنك وحصارها، وأحوال الجنود وما يصل إليها من السلاح والرواتب وجميع الأحوال». التاريخ الباهر: ٧٨.

(٢) التاريخ الباهر: ٧٨.

إلى بلدك فإن سليمان شاه لم ينظم حاله وعدت»[١].

ويذكر ابن الأثير خبراً آخر عن والده سنة ٥٦٥هـ في ترجمته لقطب الدين يشير فيه إلى أن والده كان يتولّى رئاسة ديوان جزيرة ابن عمر وخزانتها قال: «جاءنا كتاب فخر الدين عبد المسيح إلى الجزيرة وأنا أتولّى حينئذ ديوانها والحكم»[٢]، وقال في خبر آخر: «استدعاني قطب الدين وهو بالجزيرة، وكنت أتولى أعمالها له»[٣].

من كل ما تقدم نرى أن والده كان يعمل نائباً عن جمال الدين في جزيرة ابن عمر، كما كان نائباً لقطب الدين أيضاً بعد وفاه جمال الدين ٥٥٩هـ، ويبدو ممّا ذكره ابن الأثير المؤرخ عن والده أن أسرته كانت على جانب من الثراء، فقد ذكر عز الدين أن أسرته كانت تملك عدة بساتين بقرية العَقْيِمَة قال: «من جملة أعمال الجزيرة قرية تسمى العَقْيِمَة تقابل الجزيرة، يفصل بينهما دجلة، ولها بساتين كثيرة، وكان لنا بها عدة بساتين»[٤].

كما كان والده يملك قرية بأسفل الموصل يقال لها: قصر حرب، قال عز الدين: «وعنده ـ عند قصر حَرْب وهو قصر بناه حَرْب بن عبدالله من أكابر قواد الموصل ـ بأسفل الموصل يومنا هذا قرية كانت ملكاً فبنينا فيها رباطاً للصوفية وَقَفْنَا القرية عليه، وقد جمعت كثيراً من هذا الكتاب «الكامل» في هذه القرية في دارٍ لنا بها وهي من أَنْزَه المواضع وأحسنها»[٥].

---

(١) التاريخ الباهر: ١١٥.

(٢) التاريخ الباهر: ١٤٧.

(٣) التاريخ الباهر: ١٤٨.

(٤) التاريخ الباهر: ١٤٧.

(٥) الكامل: ٥/ ٥٧٢.

وعمل والده بالتجارة إلى جانب وظيفته، وهو ما يشير إليه عز الدين في كتابه من أن الصليبيين استولوا سنة ٥٦٧ على مراكب للمسلمين قادمة من مصر إلى الشام قال: «قد علم الناس قلّة الأمانة في هذه الأعصار بل عدمها، فلما أخذ الفرنج هذين المركبين كان لوالدي فيهما تجارة مع شخصين»[١] وقال في «الكامل»: «حكى لي بعض أصحابنا، وكنا قد سَيّرنا معه شيئاً للتجارة إلى مصر»[٢] وتحدث عن استيلاء الفرنج على قافلة برية للمسلمين بنواحي الخليل، وكان لهم بها تجارة فَنُهبت.

ولم يترجم ابن الأثير المؤرخ لوالده لا في «الكامل» ولا في «التاريخ الباهر»، كما لم يترجم له أحد من المؤرخين، ولذا فنحن نجهل تاريخ وفاته، إلا أن ابنه عز الدين يذكر خبراً في «التاريخ الباهر» يوحي بأن والده كان موجوداً عام ٥٨٧هـ في الموصل، قال: «ومن ذلك أنه لمّا عاد (عز الدين مسعود) من حصار الجزيرة العُمَرِيّة سنة سبع وثمانين وخمس مئة، فلمّا وصل إلى الموصل، أمر أن لا يدخل أحد إلى البلد، ونزل في المفرقة في الكشك الذي بالميدان، ونزل الناس متفرقين، وكان من جملة الواصلين معه أخي مجد الدين، وكان ينزل بالقرب منه، فنصب خيمته بزاوية الميدان من داخله ولم يدخله، فخرجت أنا أبصره، فركب المرحوم عز الدين فرأى الخيمة فاستدعى أخي وقال له: «أرى خيمتك ها هنا؟ قال: لأنك رسمت أن لا يدخل أحد، فقال: إلاّ أنت، فإن والدك أثير الدين له مدة ما رآك، ولا شك أنه قد اشتاقك، فتدخل وتسلّم عليه، وتسأله الدعاء، ولا تجيء إلينا إلا بعد ثلاثة أيام، فامتنع من ذلك وقال: أنا أبصره وأعود إلى الخدمة فلم يرخص

(١) التاريخ الباهر: ١٥٥.

(٢) الكامل: ١٢/ ٨٢.

له في ذلك، وألزمه بقصد والده والإقامة عنده»[١]، وهذا يشير إلى أن والده ربما كان ضعيفاً لا يقوى على الخروج لرؤية مجد الدين، وأنه توفي بعد هذا التاريخ، وهناك خبر آخر يشير إلى أن والده كان حياً أثناء ولاية نور الدين أرسلان شاه، فعندما عرض نور الدين عليه الوزارة ورفضها قال أخوه عز الدين: «وجاءنا إلى دارنا فخبرنا بالحال، فأما والده وأخوه فلاماه على الامتناع»[٢]، والمعروف أن نور الدين أرسلان شاه وَلِيَ المُلْك بعد وفاة والده عز الدين عام (٥٨٩هـ)، وهذا يعني أن الأثير توفي بعد هذا التاريخ بالتأكيد.

**٢ ـ إخوته:**

**ـ عز الدين بن الأثير[٣]:**

هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، العلاّمة أبو الحسن الجَزَرِي المؤرّخ، ولد في جزيرة ابن[٤] عمر سنة خمس وخمسين وخمس مئة ونشأ بها، وتناول علومه الأولى على شيوخ الجزيرة، ثم انتقل مع والده إلى الموصل عام ٥٦٥هـ، فسمع الحديث من الخطيب أبي الفضل[٥] الطوسي، ويحيى بن

---

(١) التاريخ الباهر: ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٢) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٣.

(٣) له ترجمة في طبقات الشافعية: ٢/ ٤١٢، وشذرات الذهب: ٥/ ١٣٧، والمختصر في في أخبار البشر: ٢/ ٥٤، ووفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٨، وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٣٥٣، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٧١ رقم الترجمة ١١٩، والكنى والألقاب: ١/ ٢٠٨.

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ٤١٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٣٥٣، وطبقات الأسنوي: ٧١.

(٥) ستأتي ترجمته في أثناء حديثنا عن شيوخ ابن الأثير.

محمود[١] الثقفي، ومسلم بن[٢] علي السِّيحي، لُقِّب عز الدين[٣] ولا ندري من لَقَّبه بذلك، وربما كانت الألقاب عادة سائدة في ذلك الوقت، كما يلاحظ من خلال حديثنا عن ابن الأثير وشيوخه، وقدم بغداد في طريقه إلى الحج مراراً، ورسولاً من صاحب الموصل، ثم عاد إلى الموصل وَلَزِم بيته مُنْقَطِعَاً إلى العلم والتصنيف، وكان بيته مَجْمَعَ الفضل لأهل الموصل والواردين عليها[٤]، قَدِمَ إلى حلب سنة ٦٢٦هـ[٥]، وأقام بها ضيفا عند الطواشي شهاب الدين طغريل نزيل الخادم أتابك الملك العزيز ابن الملك الظاهر صاحب حلب، وكان الطواشي كثير الإقبال عليه، حسن الاعتقاد فيه مُكْرِماً له، ثم سافر إلى دمشق والقدس سنة ٦٢٧هـ، وعاد إلى حلب ٦٢٨هـ، ثم توجه إلى[٦] الموصل وتوفي بها سنة ٦٣٠هـ، وقد عرف العلماء فضله فأثنوا عليه وأشادوا بفضله ومنزلته فقال ابن خلكان: «كان عز الدين إماماً في حفظ الحديث ومعرفته وما يتعلق به، حافظاً للتواريخ المُتَقَدِّمة والمتأخرة، وخبيراً بأنساب العرب وأخبارهم، وأيامهم ووقائعهم»[٧]، وقال ابن قاضي شهبة: «اشتغل وسمع في

(١) ت٥٨٤هـ عرف بسماع الحديث وتعليمه، له ترجمة في: التكملة لوفيات النقلة: ١/ ١٠٧ رقم الترجمة ٦٧، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٨٢.

(٢) هو أبو منصور مسلم بن علي بن محمد بن السيحي الموصلي، عرف بالحديث، ت٥٩٥هـ، وترجمته في: التكملة: ١/ ٣١٩ رقم الترجمة ٤٦٥، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣ رقم الترجمة ١٥٩.

(٣) وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٨، والمختصر: ٢/ ٥٤.

(٤) شذرات الذهب: ٥/ ١٣٧.

(٥) المختصر: ٢/ ٥٤، وشذرات الذهب: ٥/ ١٣٧، وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٣٥٥.

(٦) وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٨، والمختصر: ٢/ ٥٤.

(٧) وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٨.

بلاد كثيرة، وكان إماماً نسّابة، مؤرخاً، أخبارياً، أديباً، نبيلاً، محتشماً»[١].

ترك مؤلفات كثيرة طبع بعضها مثل «الكامل في التاريخ»، وهو من خيار التواريخ، وابتدأ فيه من أول الزمان إلى آخر سنة ثمان وعشرين وست مئة، وكتاب «أسد الغابة في معرفة الصحابة»[٢] في ستة مجلدات كبار، قال ابن قاضي شهبة: «صَنّف كتاباً حافلاً في معرفة الصحابة، جمع فيه بين كتاب ابن مَنْدَه، وكتاب أبي نُعَيْم[٣]، وكتاب ابن عبد البر[٤]، وكتاب أبي موسى[٥] في ذلك، وزاد وأفاد وسمّاه: «أسد الغابة في معرفة الصحابة»[٦]. وفقد بعضها مثل: «تاريخ الموصل» قال الذهبي: «لم يتمه»[٧] واختصر «كتاب الأنساب» للسمعاني وهذّبه ونبّه على أغلاط، واستدرك عليه فيه مواضع وزاد أشياء أهملها، قال ابن خلكان: «وهو كتاب مفيد جداً وأكثر ما يوجد اليوم في أيدي الناس هو هذا المختصر، وهو في ثلاثة مجلدات، والأصل في ثمان، وهو عزيز الوجود ولم أره سوى مرة واحدة بمدينة حلب، ولم يصل

---

(١) طبقات الشافعية: ٢/ ٤١٢.

(٢) وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٨، والمختصر: ٢/ ٥٤.

(٣) هو أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى الأصفهاني، من أعلام المحدثين وأكابر الحفاظ الثقات ت٤٣٠هـ، له كتاب «حلية الأولياء». ترجمته في وفيات الأعيان: ١/ ٩٠.

(٤) هو أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر بن عاصم النَمَري، إمام عصره في الحديث والأثر، وما يتعلق بهما، ت٤٦٣هـ. ترجمته في وفيات الأعيان: ٧/ ٦٦ ـ ٧٢.

(٥) هو الإمام أبو موسى، المحدث، الحافظ، جمال الدين عبدالله بن عبد الغني المقدسي، اشتغل بالفقه والحديث ت٦٢٩هـ. ترجمته في وفيات الأعيان: ٢٢/ ٣١٧ ـ ٣١٩.

(٦) طبقات ابن قاضي شهبة: ٢/ ٤١٢.

(٧) سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٣٥٣، وشذرات الذهب: ٥/ ١٣٧، وطبقات ابن قاضي شهبة: ٢/ ٤١٢.

إلى الديار المصرية سوى المختصر»[١].

وربما تلقى دروسه الأولى في جزيرة ابن عمر، وليس بين أيدينا ما يشير إلى العلوم الأولى التي تلقّاها فيها فقد أغفل جميع من ترجم لأبناء الأثير مرحلة وجودهم في الجزيرة، ثم انتقل إلى الموصل فسمع بها الحديث من عبد المنعم ابن كليب[٢]، ويعيش بن[٣] صَدَقة، وعبد الوهاب[٤] بن سُكَيْنَة، وفي دمشق سمعه من أبي القاسم[٥] بن صَصْرى، وزين الأمناء[٦].

وتتلمذ له آخرون منهم ابن خلكان[٧] الذي قال: «اجتمعت به فوجدته رجلاً

---

(١) وفيات الأعيان: ٣/ ٣٨٤، وطبقات ابن قاضي شهبة: ٢/ ٤١٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٣٥٣، وشذرات الذهب: ٥/ ١٣٧.

(٢) ستأتي ترجمته في حديثنا عن شيوخه ص٤٥.

(٣) ستأتي ترجمته في حديثنا عن شيوخه ص٤٥.

(٤) ستأتي ترجمته في حديثنا عن شيوخه ص٤٥.

(٥) هو الإمام شمس الدين أبو القاسم الحسين بن أبي الغنائم هبة الله بن محفوظ بن الحسين ابن صصرى ت٦٢٦هـ، كان صاحب أصول. ترجمته في شذرات الذهب: ٥/ ١١٨، وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٢٨٣ رقم الترجمة ١٦٢.

(٦) هو الإمام أبو البركات الحسن بن أبي عبدالله محمد الحسن بن أبي الحسين هبة الله الشافعي بابن عساكر، قال الذهبي عنه: «كان شيخاً جليلاً نبيلاً عابداً، كيّس المحاضرة، فقيهاً»، وقال القوصي: «سمعت منه سنن الدارقطني»، وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٢٨٤ رقم الترجمة ١٦٣.

(٧) هو شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان الشافعي له «وفيات الأعيان»، قال عنه الذهبي: «كان إماماً فاضلاً متقناً عارفاً بالمذهب حسن الفتاوى بصيراً بالعربية، علاّمة في الأدب والشعر وأيام الناس». شذرات الذهب: ٥/ ٢٧١.

مكَمَّلاً في الفضائل وكرم الأخلاق وكثرة التواضع، فلازمت الترداد إليه، وكان بينه وبين الوالد مؤانسة أكيدة، فكان بسببها يبالغ في الرعاية والإكرام، فجريت معه على عادة الترداد والملازمة»[١]، كما تتلمذ عليه ابن الدّبِيْثي (ت٦٣٧هـ)، والقوصي (ت٦٣٥هـ)، ومجد الدين ابن العديم (ت٦٢٨هـ)، وأبوه، وأبو الفضل ابن عساكر (ت٦١٠هـ) وأبو سعيد القضائي شيخ الذهبي[٢].

**ـ ضياء الدين بن الأثير[٣]:**

هو نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجَزَري، أبو الفتح لُقِّب ضياء[٤] الدين، ولد بجزيرة ابن عمر (٥٨٨هـ)، وانتقل مع والده إلى الموصل، وحصّل علومه، وحفظ القرآن وكثيراً من الأحاديث النبوية وطرفاً صالحاً من النحو واللغة وعلم البيان، وشيئاً كثيراً من الأشعار قال: «وكنت حفظت من الأشعار القديمة والمُحْدَثَة ما لا أحصيه كثرة، ثم اقتصرت بعد ذلك على شعر الطائيين: حبيب بن أوس، يعني: أبا تمام، وأبي عُبَادة البحتري، وشعر أبي الطيب، فحفظت هذه الدواوين الثلاثة، وكنت أكرّر عليها بالدرس مدة سنين حتى تمكنت من صوغ المعاني وصار الإدمان لي خُلُقاً وطَبْعاً»[٥].

---

(١) لم أعثر على ترجمة له أو على سنة وفاته.

(٢) وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٨.

(٣) له ترجمة في شذرات الذهب: ٥/ ١٨٧، والذيل على الروضتين: ١٦٩، وطبقات الشافعية للأسنوي: ١/ ٧١، ووفيات الأعيان: ٥/ ٣٨٩ ـ ٣٩٧، وآثار البلاد وأخبار العباد ص٣٥١، والكنى والألقاب: ١/ ٢٠٨.

(٤) لم نعثر على من لقبه بذلك، أو سبب هذا اللقب.

(٥) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٨٩.

قصد الملك الناصر صلاح الدين سنة ٥٨٧هـ، ثم انتقل إلى ولده الملك الأفضل بعد أن طلبه الأخير من والده صلاح الدين، وبعد وفاة صلاح الدين[١] استقل الملك الأفضل بمملكة دمشق، واستقل ضياء الدين بالوزارة، ورُدّت أمور الناس إليه، والاعتماد في جميع الأحوال عليه، فأساء العشرة مع أهلها، وهمّوا بقتله[٢]، ولما أخرج الأفضل من دمشق إلى صَرْخَد لم يرافقه، وانتظره حتى عاد إلى سميساط، فعاد إلى خدمته وفارقه سنة سبع وست مئة، واتصل بخدمة الملك الظاهر صاحب حلب فلم يستقم حاله عنده، وخرج مُغْضَباً إلى الموصل فلم يستقم حاله، فورد إربِلْ وسار إلى سنجار، ثم عاد إلى الموصل واستقرّ فيها، وكتب الإنشاء لناصر الدين محمود بن الملك القاهر عز الدين مسعود بن نور الدين أرسلان شاه سنة ثماني عشرة وست مئة[٣]، صنّف مجموعة من التصانيف الدالة على غزارة علمه وفضله وطبع بعضها منها: «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»[٤] في مجلدين، قال عنه ابن خلكان: لم يترك شيئاً يتعلق بفن الكتابة إلاّ ذكره. و«كتاب الوشي المرقوم في حل المنظوم»[٥]، وقال عنه ابن خلكان: «وهو مع وجازته في غاية الحسن والإفادة»[٦] وفقد بعضها مثل «كتاب المعاني المخترعة في صناعة الإنشاء»، وله مجموع اختار فيه شعر أبي تمام، والبحتري، وديك الجن، والمتنبي،

(١) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٨٩.

(٢) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٨٩.

(٣) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩٠.

(٤) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩١، ت٦١٨هـ.

(٥) الذيل على الروضتين ص١٦٩.

(٦) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩٠، والذيل على الروضتين: ١٦٩، وشذرات الذهب: ٥/ ١٨٧.

وهو مجلد واحد كبير، وله ديوان ترسل في عدة مجلدات[١] كما وصفه ابن خلكان، توفي في إحدى الجماديين سنة سبع وثلاثين وست مئة ببغداد، وقد توجه إليها رسولاً من جهة صاحب الموصل، وصلّى عليه من الغد بجامع القصر، ودُفِنَ بمقابر قريش في الجانب الغربي بمشهد موسى بن جعفر[٢]، وقال ابن خلكان: «قال ابن النجار في «تاريخ بغداد»: توفي يوم الإثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر من السنة، وهو أخبر، فقد توفي ببلادهم»[٣].

ترك ولداً نبيهاً له النظم والنثر والحسن، ولد سنة خمس وثمانين وخمس مئة، وتوفي نهار الإثنين ثاني جمادى الأولى سنة اثنتين وعشرين وست مئة، واسمه محمد، ولَقَبه الشرف[٤].

وممّا تقدّم نجد أن أبناء الأثير جميعاً نشؤوا في بيئة علمية دينية، كما نلحظ أثر هذه البيئة في حياة مجد الدين بصورة خاصة، فقد دفعه مركز والده السياسي - وهو كبير - إخوته إلى المشاركة في الحياة السياسية، وإن كنّا نلحظ ميله إلى العلم وحبّه للعزلة منذ صغره، وهذا ما جعله يرى في مرضه الأخير فرصة ذهبية لتدوين معارفه وعلومه التي تلقاها من شيوخه طيلة حياته، فكان بذلك عالماً مُحَتَرماً، مُشَاراً إليه، كما كان أخواه من بعده.

* وفاته:

اتفق جميع من ترجم له أن مجد الدين أصيب في أواخر حياته بالنقرس الذي

(١) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩٢.

(٢) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩٧.

(٣) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩٧.

(٤) وفيات الأعيان: ٥/ ٣٩٧.

منع يديه ورجليه عن الحركة، ممّا دعاه إلى العزلة والخلود للراحة من صحبة وزراء بلاده الذين عاشرهم طيلة حياته، ورأى في البعد عنهم راحة له وسلامة من أخطارهم، فزاره الأكابر والعلماء، وشاوره الملوك وقَدِمُوا إليه ليأخذوا رأيه في مهمات أنفسهم[١] بعد أن لَزِمَ بيته راضياً بما قُضِيَ له، قانعاً بما قدر له من الرزق، يغشاه الناس لفضله والرواية عنه[٢]، فانصرف إلى التدريس والتأليف، وكانت هذه الفترة من حياته أخصب مراحل حياته العلمية، فقد ذكر المترجمون أن معظم مؤلفاته كتبها في فترة مرضه، وكان طلابه يعينونه على الكتابة والاختيار[٣].

وأحسَّ بلذة الخلود للعلم والتفرغ له ـ وإن كنّا نلحظ محبّته لهذا الأمر[٤] قبل مرضه ـ فأمر أخاه أن يصرف الطبيب المغربي الذي جاء لمعالجته لمَّا أحس بقرب شفائه قائلاً: «إنني في راحة ممّا كنت فيه من صحبة هؤلاء القوم والالتزام بأخطارهم، وقد سكنت روحي إلى الانقطاع والدعة، وقد كنت بالأمس ـ وأنا معافى ـ أذل روحي بالسعي إليهم، وها أنا اليوم قاعد في منزلي فإذا طرأت أمور ضرورية جاؤوا لي بأنفسهم لأخذ رأيي، وبين هذا وذاك كثير، وإنما أحدثه هذا الألم ولا أرى زواله ولا معاناته، ولم يبقَ من العمر إلا القليل فدعني أعش باقيه حراً سليماً من ذل وصَغَار، فقد أخذت منه أوفر حظ»[٥].

---

(١) بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٤، ووفيات الأعيان: ٤/ ١٤١، والكنى والألقاب: ١/ ٢٧٠، ومفتاح السعادة: ١/ ١٢٥.

(٢) إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٧.

(٣) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١، وشذرات الذهب: ٥/ ٢٢، والكنى والألقاب: ١/ ٢٠٧ـ٢٠٨.

(٤) النجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٨.

(٥) إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٧٥.

ولم يزل مريضاً مقعداً إلى أن توفي أواخر ذي الحجة سنة ست وست مئة يوم الخميس بالموصل، وَدُفِنَ برباطه بدرب درّاج داخل البلد[١]، وقد صلّى عليه والي الموصل نور الدين أرسلان شاه، للمودّة التي كانت تجمعها، وحزن عليه حزناً شديداً، وتوفي بعده بأشهر.

قال أخوه عز الدين وهو يتحدث عن وفاة أخيه: «فمن ذلك أَنّ أخي مجد الدين ـ رحمه الله ـ توفي سَلْخ ذي الحجة من سنة ست وست ومئة فأرسل إلى المولى المرحوم نور الدين أرسلان ذلك اليوم عدة مرات يقول: لا تخرجه إلى الجامع للصلاة عليه حتى أقول لكَ فأنني أريد أن أصلي عليه، وكان الزمان صيفاً، وكان ﷺ ذلك اليوم غير طيّب النفس وهو موعوك البدن، فلما كان العصر وَفَتَرَ الحر، أرسل إلي يأمرني بحمله إلى الجامع للصلاة عليه، وأنحدر فَسَبَقَنَا، فلمّا رأى الجنازة بلغني أنه بكى كثيراً وَحَمْلنا له ما جرت العادة وفيه سّجادة للصلاة فردّه، وسألني عن شيء كان بلاه بنفسه، فَأَوْمَأْتُ إلى السجادة، فمدّ يده وأخذها، حَدَث هذا كلّه وهو شديد الوعك، ولم يزل بعد ذلك يزداد مرضاً إلى أن توفي بعد سبعة أشهر»[٢].

*** ثقافته وشيوخه:**

إنّ الباحث في كتب التراجم والتاريخ لا يجد وصفاً مباشراً لتدرج ابن الأثير علمياً، وإنما هي لمحات يمكن أن تلقي الضوء على هذا الجانب من حياته إذا ما ضُمَّ بعضها إلى بعض، وأوّل ما يلفت النظر ما قاله ابن الأثير عن نفسه من حبه للعلم،

---

(١) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١، وتراجم رجال القرنين ص٦٩، وطبقات الأسنوي: ١/ ٧٠، وطبقات ابن قاضي شهبة: ٢/ ٣٩٣، والنجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٩.

(٢) التاريخ الباهر ص٢٠١.

وشغفه به منذ نعومة أظفاره، وانصرافه إليه وصحبته للعلماء، وملازمته لهم، وتشبهه بهم قال: «ما زلت في ريعان الشباب وحداثة السن مشغوفاً بطلب العلم، ومجالسة أهله، والتشبه بهم حسب الإمكان، وذلك من فضل الله عليّ ولطفه بي أن حبّبه إلي، فبذلت الوسع في تحصيل ما وفقت له من أنواعه، حتى صارت فيّ قوة الاطلاع على خفاياه، وإدراك خباياه، ولم آل جهداً ـ والله الموفق ـ في إجمال الطلب وابتغاء الأرب إلى أن تشبثت من كل علم بطرف، تشبّهت فيه بأضرابي، ولا أقول تميزت به على أترابي ولله الحمد على ما أنعم به من فضله، وأجزل[1] من طَوْله».

ومن هذا نرى أن مجد الدين انصرف إلى العلم منذ نعومة أظفاره بتشجيع من والده، وقد أغفلت كتب التراجم نشأته العلمية الأولى في جزيرة ابن عمر، ودراساته في بداية أمره، والظاهر أنه تلقّى دروسه الأولى في الجزيرة، فقد انتقل إلى الموصل كما رأينا ـ عام ٥٦٥هـ، وهذا يعني أنه أمضى فترة لا بأس بها في ديار الجزيرة، فقد ضنّ علينا أخوه عز الدين بالترجمة الموسّعة له كما ضنّ علينا كل من ترجم له بتفاصيل عن نشأته، وإن كان من المتوقّع أنّ والده اهتمّ بتعليمه وتعليم أخويه اهتماماً كبيراً ظهر أثره في نبوغهم جميعاً في فنون مختلفة، ولم يشر إلى هذا سوى الأسنوي الذي أشار إلى أن مجد الدين درس الحديث في الجزيرة.

ومع انتقاله إلى الموصل دخل مرحلة الدراسة العميقة، فَجَالس شيوخ الموصل وبغداد، وتلقى العلوم المختلفة، فدرس الأدب والنحو وعلوم القرآن واللغة والحديث والحساب والإنشاء، كما أشار أخوه عز الدين[2]، وياقوت[3] الحموي في ترجمته

(١) جامع الأصول: ١/ ٣٥.

(٢) الكامل: ١٢/ ٢٨٨.

(٣) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١ ـ ٧٢.

له، وَنُقِلَ إلينا[١] القليل من شعره، وبقي ملازماً للعلم، ومحباً له، مخلصاً لطلابه لم تشغله المناصب السياسية عنه، بل قَدَّم العلم عليها، ورفض الوزارة غير مرة، معلّلا ذلك بكبر سنه، واشتغاله بالعلم وشهرته به في البلاد، وتفرغه لطلابه، فقصده الطلاب من جميع أنحاء البلاد، وأخذوا عنه مختلف العلوم، وساعدوه على الجمع[٢] والكتابة، خاصة في أيام مرضه الأخير الذي انصرف فيه تماماً للتدريس والتأليف والجمع إلى أن وافته المنيّة.

* شيوخه:

قلنا: إن ابن الأثير تتلمذ على شيوخ الموصل، وسمع الكثير من شيوخ بغداد أثناء وجوده هناك، وقد ذكر من ترجم له عدداً لا بأس به من الشيوخ والعلماء، وإن كنّا نظن أنه تتلمذ على غيرهم أيضاً ممّن لم يذكرهم هؤلاء، ولا سيما أن ابن الأثير برع في علوم مختلفة، وترك في كل علم منها تصانيف مشهورة نافعة ومن هؤلاء الشيوخ:

**١ ـ ابن الدهان «سعيد بن المبارك»[٣]:**

وهو شيخه في الأدب والنحو كما أشار مَنْ ترجم له، قال ياقوت: «قال

---

(١) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٤ ـ ٧٦، ووفيات الأعيان: ٤/ ١٤٢، والنجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٩، والبداية والنهاية: ١٣/ ٦٥.

(٢) وهو ما أشارت إليه مصادر ترجمته جميعاً.

(٣) له ترجمة في نكت الهيمان: ١٥٨ ـ ١٥٩، وإنباه الرواة: ٢/ ٤٧ ـ ٤٩، والكامل: ١١/ ٤١١، ووفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٣، ومعجم الأدباء: ١١/ ٢١٩، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٣٣، وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٨١، والأضداد (المقدمة)، وأعلام العرب: ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

عز الدين: قرأ أخي الأدب على ناصح الدين أبي محمد سعيد بن الدهان»[١] وقال الحافظ ابن كثير: «قال أبو السعادات: وكنت أقرأ علم العربية على سعيد ابن الدهان»[٢]، وقال القفطي: «قرأ مجد الدين بالموصل النحو على أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان»[٣].

وابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله بن سعيد بن محمد، وينتهي نسبه إلى أبي اليسر كعب الأنصاري ﷺ[٤]، عُرِفَ بابن[٥] الدهان، وَلُقِّبَ ناصح[٦] الدين، ولد ببغداد بنهر طابق في محلة المُقْتَدِية إحدى المحال الشرقية، ليلة الجمعة في الحادي عشر من رجب سنة أربع وتسعين وأربع مئة[٧]، ورحل إلى أصفهان، وسمع الحديث بها[٨]، واستفاد من خزائن وقوفها، وعاد إلى بغداد فاستوطنها زمناً، ثم خرج قاصداً دمشق، فدخل الموصل وبها وزيرها الجواد جمال الدين فتلقاه بالإكرام، واحتفى به، فأقام بالموصل أربعاً وعشرين سنة وثلاثة شهور[٩]،

---

(١) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١ ـ ٧٢.

(٢) البداية والنهاية: ١٣/ ٦٠.

(٣) إنباة الرواة: ٣/ ٢٥٧.

(٤) وفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٢، ونكت الهيمان: ١٥٨، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، ومعجم الأدباء: ١١/ ٢١٩، وأعلام العرب: ٢٩٤.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٨١، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٣٣.

(٦) ولا ندري من لقبه بذلك، ولا لِمَ لقِّبَ به.

(٧) إنباه الرواة: ٢/ ٤٧، ومعجم الأدباء: ١١/ ٢١٩، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، وأعلام العرب: ٢٩٤.

(٨) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٨١، وأعلام العرب: ٢٩٤.

(٩) معجم الأدباء: ١١/ ٢١٩، وأعلام العرب: ٢٩٤.

وتتلمذ على عدد من شيوخ الإقليم، فأخذ عن الرماني[١] اللغة وعلوم العربية، وسمع الحديث عن أبي غالب بن البنّاء[٢]، وعن أبي القاسم هبة الله[٣] محمد بن الحُصَينْ وآخرين.

واشتهر بالعلم والفضل، فأثنى عليه العلماء وأشادوا بفضله، قال العماد الكاتب: «هو سيبويه عصره، ووحيد دهره، لقيته وكان حينئذ يقال: نحاة بغداد أربعة: ابن الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشّاب، وابن الدّهان»[٤]، وقال ياقوت: «كان من أعيان النحاة وأفاضل اللغويين»[٥]، وقال عنه محمد بن حامد: «الشيخ أبو محمد بن الدهان النحوي من أهل بغداد، بحر لا يفضفض، وحبر لا يغمض، سيبويه عصره، ووحيد دهره»[٦].

ترك مجموعة من المؤلفات النافعة، ذكرها من ترجم له طبع منها: «الفصول في العربية»، و«الأضداد»، وفقد أكثرها وهذه المصنّفات هي: «شرح الإيضاح» قال

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني، النحوي المتكلم، جمع بين علم الكلام والعربية، وله تفسير القرآن الكريم، قال القفطي عنه: «كان متقناً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة، وله تصانيف المشهورة في التفسير والنحو واللغة». إنباه الرواة: ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٩٩.

(٢) هو أحمد بن أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البناء، حنبلي المذهب، عرف بالحديث. سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٦٠٣، وشذرات الذهب: ٤/ ٧٩ ـ ٨٠.

(٣) هو أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيباني الكاتب، قال عنه السمعاني: «شيخ ثقة، ديّن، صحيح السماع، واسع الرواية ت٥٢٥هـ». شذرات الذهب: ٤/ ٧٧، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٣٦.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٨١، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٣٣.

(٥) معجم الأدباء: ١١/ ٢١٩، ونكت الهيمان: ١٥٨.

(٦) إنباه الرواة: ٢/ ٤٩.

ياقوت: في «أربعين مجلدة»[١]، وشرح «اللمع» لابن جنّي وسماه «الغرة»، قال عنه ابن خلّكان: «ولم أر مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب»[٢] وقال القفطي: «في ثلاثة مجلدات»[٣]، و«الدروس في النحو» قال عنه القفطي: «في مجلد واحد»[٤]، و«الرياضة في النكت النحوية»[٥]، و«الدروس في العروض»[٦]، و«المختصر في علم القوافي»[٧]، و«الضاد[٨] والظاء»، و«تفسير القرآن» قال عنه صلاح الدين الصفدي: «في أربعة مجلدات»[٩]، و«العقود في المقصور والممدود»[١٠]، و«زهر الرياض» قال عنه القفطي: «رأيتها وملكتها بخطه»[١١] و«الرسالة السعيدية في المآخذ

(١) معجم الأدباء: ١١/ ١٩، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، وقال ابن خلكان: «في ثلاث وأربعين مجلدة». وفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٢.

(٢) وفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٣، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، ومعجم الأدباء.

(٣) إنباه الرواة: ٢/ ٤٩.

(٤) إنباه الرواة: ٢/ ٤٩، ونكت الهيمان: ١٥٩، ووفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٤، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧.

(٥) نكت الهيمان: ١٥٩، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، ومعجم الأدباء: ١١/ ٢١٩.

(٦) نكت الهيمان: ١٥٩، وإنباه الرواة: ٢/ ٤٩، ووفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٤، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧.

(٧) نكت الهيمان: ١٥٩، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، ومعجم الأدباء: ١١/ ١٩.

(٨) نكت الهيمان: ١٥٩، ووفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٤، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، ومعجم الأدباء وسماه: «الغنية في الضاد والظاء».

(٩) نكت الهيمان: ١٥٩، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، ومعجم الأدباء: ١١/ ٢١٩.

(١٠) نكت الهيمان: ١٥٩.

(١١) إنباه الرواة: ٢/ ٤٩، وقال: في سبعة مجلدات، ووفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٣، وأعلام العرب وقال: اسمه: تذكرتها ٢٥٩.

الكندية»، ويشتمل على سرقات المتنبي، قال القفطي: «في مجلد واحد»[١].

وقال بعض الشعر وذكر: مَنْ ترجم له بعض الأبيات التي حُفِظَتْ من ديوانه[٢]. ولمّا غرقت بغداد بالطوفان، غرقت كتبه فيها وهو غائب في الموصل. فَحُمِلَتْ إليه، وَنُصِحَ أنْ يبخّرها لتذهب رائحتها، فبخّرها باللاّدن (علكة) ليقطع الرائحة الرديئة عنها إلى أن بخّرها بنحو ثلاثين رطلاً، فطلع ذلك إلى رأسه وعينه، فأحدث له العمى في آواخر حياته[٣]. وتوفي يوم الأحد ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩هـ بالموصل، ودفن بمقبرة المُعَافى بن عمران بباب الميدان بنهر طابق[٤]، وخلف ولداً نبيهاً هو أبو سعيد يحيى بن سعيد، وكان أديباً، شاعراً، وُلِدَ بالموصل سنة تسع وستين وخمس مئة وتوفي بالموصل سنة ست عشرة وست مئة، ودُفِنَ على أبيه في مقبرة المعافى بن عمران[٥].

**٢ ـ يحيى بن سعدون[٦]:**

قال ياقوت: «قال عز الدين: قرأ أخي الأدب على أبي بكر يحيى بن سعدون

---

(١) إنباه الرواة: ٢/ ٤٩.

(٢) وفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٣، وإنباه الرواة: ٢/ ٤٩.

(٣) معجم الأدباء: ١١/ ٢١٩، وإنباه الرواة: ٢/ ٤٧، ونكت الهيمان: ١٥٩، وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٨١، ووفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٣.

(٤) وفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٣، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، وانفراد ابن المستوفي فقال: «توفي سنة ست وستين وخمس مئة».

(٥) وفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٥.

(٦) ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ٣٣٤، ووفيات الأعيان: ٦/ ١٧٢، والكامل: ١١/ ٣٧٦ ومعجم الأدباء: ٢٠/ ١٤ ـ ١٥، والعبر: ٣/ ٥٣، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٢٥، وتتمة المختصر: ٢/ ١٢٤، ومعرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٣٥، والمختصر: مجلد ٢/ ج٤/ ٧١.

القرطبي»[١]، وقال المنذري[٢] والداودي[٣]: «قرأ مجد الدين النحو في الموصل وسمع بها الحديث من أبي بكر يحيى بن سعدون القرطبي»، وقال السيوطي[٤] والقفطي[٥]: وانتقل مجد الدين إلى الموصل وأخذ النحو عن يحيى بن سعدون القرطبي» وهذا يعني أن ابن الأثير أخذ عنه الأدب والحديث والنحو، فكان شيخه فيها جميعاً.

ويحيى بن سعدون هو أبو بكر بن تمّام بن محمد الأَزْدِي القرطبي، لُقِّب[٦] سابق الدين، وولد بقرطبة سنة ست وثمانين[٧] وأربع مئة، وخرج من الأندلس في عنفوان شبابه، وَقَدِمَ ديار مصر، فسمع الحديث بالإسكندرية من أبي عبدالله ابن أحمد بن إبراهيم الرازي[٨]، وبالقاهرة من أبي صادق[٩] مُرْشِد بن يحيى بن القاسم المدني المصري، وأبي طاهر أحمد بن محمد الأصفهاني[١٠] المعروف

---

(١) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١.

(٢) التكملة لوفيات النقلة: ٢/ ١٩١.

(٣) طبقات المفسرين: ٢/ ٣٠٢.

(٤) بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٤.

(٥) إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٧.

(٦) بغية الوعاة: ٢/ ٣٣٤.

(٧) معرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٣٥، ووفيات الأعيان: ٦/ ١٧٢، ومعجم الأدباء: ٢٠/ ١٥.

(٨) قال عنه أبو طاهر السِّلَفِي: «لم يكن في وقته في الدنيا من يدانيه في علو الإسناد» ت٥٢٥هـ. سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٨٣، وشذرات الذهب: ٤/ ٧٥.

(٩) محدث ثقة، عالم، قال عنه السلفي: «كان ثقة، صحيح الأصول ت٥١٧هـ». ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٤٧٥، وشذرات الذهب: ٤/ ٥٧.

(١٠) قال عنه أبو سعد السمعاني: «السلفي ثقة درع، متقن، حافظ له خط في العربية، كثير الحديث، حسن الفهم، وكان مدرساً الفقه الشافعي». =

بالسِّلَفي، ثم دخل بغداد[١] سنة عشر وخمس مئة وقرأ بها القرآن الكريم على الشيخ أبي محمد عبدالله بن علي المقرئ المعروف بابن بنت الشيخ أبي المنصور[٢] الخياط، وسمع عليه كتباً كثيرة منها: «كتاب سيبويه»، وقرأ الحديث على أبي بكر بن عبد الباقي البزّار المعروف بقاضي[٣] المارستان (ت٥٣٥هـ)، وأبي القاسم[٤] ابن الحصين، أقام بدمشق مدة ثم استوطن الموصل، ورحل عنها إلى أصبهان، ثم عاد إلى الموصل[٥].

وتتلمذ له عدد من العلماء منهم ابن[٦] عساكر، وابن السمعاني[٧]، وأبو

---

= سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٥ ـ ٣٩ رقم الترجمة ١.

(١) وفيات الأعيان: ٦/ ١٧٢.

(٢) هو أستاذ مقرئ ونحوي، قرأ القراءات العربية وصنف في القراءات: «المبهج»، و«الكفاية»، و«القصيدة المنجدة في القراءات»، وأخذ النحو فقرأ «كتاب سيبويه» وتصانيف ابن جني، قال عنه الذهبي: «كان من كبار أئمة اللغة»، معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٩٥ رقم الترجمة ٤٤٣، وأبو منصور الخياط هو محمد بن أحمد بن علي بن عبد الرزاق الخياط جلس لتعليم كتاب الله دهراً وتلا عليه أمم، وله سبطان أبو محمد المذكور والحسين بن ناصر، ت٤٩٩هـ. سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٢٢٢.

(٣) قال عنه ابن عساكر: «كان يعرف الفقه والفرائض والحساب والهندسة، ويشهد عند القضاة»، وقال عنه أبو موسى المديني: «كان إماماً في فنون، وكان يقول: وما من علم إلا وقد نظرت فيه إلاّ هذا النحو، فإني قليل البضاعة فيه». سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٢٣ ـ ٢٨.

(٤) سبقت ترجمته ص٤٧.

(٥) وفيات الأعيان: ٦/ ١٧٢.

(٦) هو الإمام أبو الفضل أحمد بن محمد بن الحسن بن هبة الله الدمشقي، إمام محدث فقيه، ت٦١٠هـ. ترجمة في الذيل على الروضتين ص٨٦.

(٧) هو الشيخ الإمام المفتي المحدث فخر الدين أبو المظفر عبد الرحيم بن أبي سعد بن =

الحسن[١] القَطيعي، والفخر بن أبي الفرج[٢] الموصلي في الحديث، وفي القراءات والفقه محمد بن[٣] محمد الحلي، وأبو جعفر[٤] القرطبي نزيل دمشق، وبهاء الدين[٥] أبو المحاسن يوسف بن رافع المعروف بابن شداد.

وعرف العلماء فضله، وأثنوا عليه، فقال ابن خلكان: كان ديناً، ورعاً، عليه هيبة ووقار وسكينة، وكان ثقة صدوقاً ثبتاً، نبيلاً قليل الكلام، كثير الخير

---

= أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن السمعاني، الشافعي، كان صدراً معظماً مكملاً، بصيراً بالمذهب وله أنسة بالحديث، عُدِمَ في دخول التتار سنة ٦١٨هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ١٠٨، وشذرات الذهب: ٥/ ٧٥.

(١) هو الشيخ العالم المحدث، المؤرخ، مسند العراق، أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر ابن حسين البغدادي، قال عنه ابن النجار: «وكان لُحْنَة» قليل المعرفة بأسماء الرجال. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٩ ـ ١٠، وشذرات الذهب: ٥/ ١٦٢.

(٢) هو محمد بن أبي الفرج بن فخر الدين، أبو المعالي الموصلي، الفقيه الشافعي قرأ القراءات والفقه، وبرع في المذهب، وقرأ العربية، قال عنه ابن النجار: «كانت له معرفة تامة بوجوه القراءات وعللها وطرقها، وله في ذلك المصنفات وكان حسن الكلام في مسائل الخلاف». معرفة القراء الكبار: ٢/ ٦١٣ رقم الترجمة ٥٨٢.

(٣) ويعرف بابن الكال، عني بالقراءات المشهورة والغريبة عناية كلية، ت٥٩٧هـ. ترجمته في معرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٦٨ رقم الترجمة ٥٢٤، وفي شذرات الذهب: ٤/ ٣٣٣، والتكملة لوفيات النقلة: ١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢ رقم الترجمة ٦٢٥.

(٤) هو الإمام أحمد بن علي بن عتيق بن إسماعيل، قرأ القراءات، وعني بالحديث، ت٥٩٦هـ، له ترجمة في معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٧٦ رقم الترجمة ٥٣٣، وشذرات الذهب: ٤/ ٣٢٣، والتكملة لوفيات النقلة: ١/ ٣٦١ رقم الترجمة ٥٤٥.

(٥) فقيه شافعي مقرئ، عرف القراءات والنحو والحديث، ودرّس بالكمالية، وَوَلِيَ القضاء ت٦٣٢هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٣٨٣ رقم الترجمة ٢٤٦، والذيل على الروضتين: ١٦٣.

مفيداً»[١] وقال صاحب العبر: «كان ثقة ثبتاً، صاحب عبادة وورع»، وتبحر في العلوم[٢].

توفي يوم الفطر سنة سبع وستين وخمس مئة بالموصل عن اثنتين وثمانين سنة[٣].

**٣ ـ خطيب الموصل[٤]:**

سمع منه الحديث بالموصل، قال ياقوت: «سمع بالموصل من جماعة منهم الخطيب أبو الفضل بن الطوسي وغيره»[٥]، وهو ما ذكره أيضاً المُنْذِري[٦] والقِفْطي[٧]، وأبو شامة[٨] المقدسي وغيرهم[٩].

وخطيب الموصل هو أبو الفضل عبدالله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر[١٠]

---

(١) وفيات الأعيان: ٦/ ١٧٢.

(٢) العبر: ٣/ ٥٣، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٢٥، ومعرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٣٥.

(٣) شذرات الذهب: ٤/ ٢٢٥، ومعرفة القراء الكبار: ٢/ ٣٣٥، ووفيات الأعيان: ٦/ ١٧٢، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٣٤، ومعجم الأدباء: ٢٠/ ١٥.

(٤) وردت ترجمته في شذرات الذهب: ٤/ ٢٦٢، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٨٧، والوافي بالوفيات: ١٧/ ٣٦، ووفيات الأعيان: ٧/ ٨٥، وطبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١١٩ ـ ١٢٠.

(٥) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١.

(٦) التكملة لوفيات النقلة: ٢/ ١٩١ ـ ١٩٢.

(٧) إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٧.

(٨) تراجم رجال القرنين: ٦٨ ـ ٦٩.

(٩) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦، وشذرات الذهب: ٥/ ٢٢، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٩١.

(١٠) وفيات الأعيان: ١٧/ ٣٦، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٨٧، والوافي بالوفيات: ١٧/ ٣٦، =

ابن هشام الطوسي، ثم البغدادي، ثم الموصلي، ولد في منتصف صفر سنة سبع وثمانين وأربع مئة ببغداد[١]، وكان من أتباع المذهب[٢] الشافعي سمع الحديث حضوراً من أبي عبدالله بن[٣] طلحة النعالي وَطِرَاد الزَّيْنَبِتي[٤]، ومن نصر بن البَطِر[٥] ومن أبي بكر الطُرَيْثيثي[٦]، وأحمد بن عبد القادر[٧] اليوسفي ومن أبي غالب[٨]

---

= وقال غيرهم: عبد القادر، طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١١٩، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٦٢.

(١) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٨٧، ووفيات الأعيان: ١٧/ ٣٦، والوافي بالوفيات: ١٧/ ٣٦.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٨٧، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٦٢.

(٣) هو الشيخ أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن طلحة النعالي، قيل عنه: «هو رجل أمي له سماع صحيح عال». ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ١٠١، وشذرات الذهب: ٣/ ٣٩٩، والوافي بالوفيات: ١٢/ ٣٣٩.

(٤) قال عنه السمعاني: «ساد الدهر رتبة وعلواً وفضلاً ورأياً وشهامة» حدّث بأصبهان وكان يحضر مجلس إملائه جميع أهل العلم، لم ير ببغداد مثل مجالسه بعد القطيعي ت٤١٩هـ، ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣٧ رقم الترجمة ٢٤.

(٥) هو الإمام نصر بن أحمد بن عبدالله، قال السمعاني عنه: «كان صالحاً صدوقاً صحيح السماع، عمّر حتى صارت إليه الرحلة من الأطراف وتكاثر عليه الطلبة» ت٤٩٤هـ. سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٤٦ ـ ٤٨، وشذرات الذهب: ٣/ ٤٠٢.

(٦) هو أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطريثيثي الصوفي المعروف بابن زهراء، قال السلفي عنه: «هو أجلّ شيخ رأيته للصوفية، وأكثرهم حرمة وهيبة عند أصحابه، لم يقرأ عليه إلاّ من أصل». شذرات الذهب: ٣/ ٤٠٥، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ١٦٠.

(٧) قال عنه أبو نصر اليونارتي في معجمه: «كان أحد الأئمة الورعين، صحب أبا الحسن القزويني مدة ونظر في الأدب والفقه». سير أعلام النبلاء: ١٩/ ١٦٣ رقم الترجمة ٨٩، وشذرات الذهب: ٣/ ٣٩٧.

(٨) هو محمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن الباقلاني، شيخ صالح محدث، ت٥٠٠هـ. =

الباقلاّني، وأبي منصور[١] الخياط، وغيرهم، وبأصبهان من أبي علي[٢] الحداد، وبنيسابور من أبي نصر القشيري[٣]، وبالموصل من أبيه[٤] وعمه، وقرأ الفقه على الكيّا[٥] الهراسي أبي الحسن، وأبي بكر[٦] الشاشي، والأدب على أبي زكريا[٧]

---

= ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٢٣٥، وشذرات الذهب: ٣/ ٤١٢، والنجوم الزاهرة: ٥/ ١٩٥.

(١) سبقت ترجمته ص٥١.

(٢) هو الشيخ الإمام المقرئ المجوّد المحدّث المعمّر أبو علي الحسن بن أحمد بن محمد ابن علي بن مِهْرة الأصبهاني الحداد شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعاً ألف مجموعة من المؤلفات منها: التوبة والاعتذار، وذم الرياء، وحفظ اللسان، ورياضة الأبدان، وفضل علي ت٥١٥هـ، ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣١٥ ورقم الترجمة ١٩٣.

(٣) هو الإمام عبد الرحيم بن شيخ الصوفية أبي القاسم عبد الكريم بن هوزان القُشَيْري النحوي المتكلم، برع في العربية والنظم والنثر والتأويل، قال عنه عبد الغافر: «هو زين الإسلام» إمام الائمة وحبر الأمة، كمل في النظم والشعر، ثم لزم إمام الحرمين فأحكم المذهب والأصول والخلاف» ت٥١٤هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٤٢٤، وشذرات الذهب: ٤/ ٤٥.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٨٧.

(٥) شيخ الشافعية ومدرس النظامية، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري الهراسي برع في الفقه والمذهب وأصوله ت٥٠٤هـ. وترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣٥٠ رقم الترجمة ٢٠٧، وشذرات الذهب: ٤/ ٨ ـ ١٠.

(٦) هو الإمام العلامة شيخ الشافعية فقيه العصر، أبو بكر محمد بن الحسين بن عمر الشاشي، عرف الفقه وعُرِفَ به، ومن تصانيفه: الشافي في شرح الشامل، وكتاب الحلية. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣٩٣ رقم الترجمة ٢٣٤، وشذرات الذهب: ٤/ ١٦ ـ ١٧.

(٧) إمام الفقيه أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن بن بسطام الشيباني، أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري، وصنّف شرحاً للحماسة ولديوان المتنبي ولسقط الزند وله =

التبريزي وأبي محمد الحريري[١]، وقرأ الحساب على الحسين[٢] بن أحمد الشقّاق، وحدّث عنه جماعة منهم: أبو سعد السمعاني[٣]، وعبد القادر[٤] الرهّاوي، والشيخ عز الدين[٥] بن الأثير، الموفق يعيش بن علي[٦] النحوي وقال الكثير من الشعر، ذكر مَنْ ترجم له بعضه[٧].

---

= شعر رائق، وهو إمام في اللغة والحديث والأدب. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٢٦٩ رقم الترجمة ١٧٠، وشذرات الذهب: ٤/ ٥، ت٥٠٤هـ.

(١) هو العلّامة البارع ذو البلاغتين أبو محمد القاسم بن علي، صاحب المقامات، كان أديباً، حمل لواء البلاغة فكان فارس النظم والنثر، ت٥١٦هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٤٦٠ رقم الترجمة ٢٦٨، وشذرات الذهب: ٤/ ٥٠.

(٢) أخذ الفرائض والحساب، وقال السِّلَفِي: «كان آية من آيات الزمان في الفرائض والحساب يقرئ ذلك، وعرف بالحديث أيضاً». ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٣٨٥ رقم الترجمة ٢٢٧، والوافي بالوفيات: ١١/ ٣٢٥ رقم الترجمة ٣٠٥، ت٥١١هـ.

(٣) هو الإمام المفتي المحدث الناقد الثقة، أبو سعد عبد الكريم السمعاني، فقيه شافعي له تصانيف منها: الذيل على تاريخ الخطيب، وتاريخ مرو ت٥٦٢هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٤٥٦، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٠٥.

(٤) هو الإمام المحدث الحافظ أبو محمد عبد القادر بن عبدالله الرهاوي، حُبِّب إليه سماع الحديث، وحدّث بدار الحديث المُظَفَّرية ت٦١٢هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٧١ رقم الترجمة ٥١، وذيل الروضتين: ٩٠.

(٥) سبقت ترجمته ص٣٥.

(٦) يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، برع في النحو، وصنف التصانيف وبعد صيته، وتخرج به أئمة، صنف شرحاً للتصريف لابن جني، وشرحاً للمفصل، وغير ذلك ت٦٤٣هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ١٤٤، إنباه الرواة: ٤/ ٣٩ رقم الترجمة ٨٢٣.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٢٠، والوافي بالوفيات: ١٧/ ٣٦.

توفي ليلة الثلاثاء رابع عشر رمضان سنة ثمان وسبعين وخمس مئة، وَدُفِنَ بمقبرة باب الميدان بالموصل[١].

**٤ ـ يعيش بن صدقة[٢]:**

أخذ عنه لّما قَـدِم إلى بغداد في طريقه إلى الحج، قال المُنْذِري[٣]: «سمع مجد الدين الحديث من أبي القاسم يعيش بن صدقة»، وهو ما أكدّه ياقوت[٤] أيضاً في أثناء ترجمته لابن الأثير، فابن صدقة وفق ما ذكراه شيخ ابن الأثير في الحديث، وهو يعيش بن صدقة بن علي الفراتي الضرير، فقيه[٥] شافعي، لم يذكر من ترجم له سنة ولادته، وعرف بأبي القاسم صاحب ابن الخَلّ[٦]، قال عنه ابن الأثير المؤرّخ[٧]: «كان إماماً في الفقه، مدّرساً، صالحاً، كثير الصلاح، سمعت عليه كثيراً، لم أر مثله رحمه الله، ولقد شاهدت منه عجباً يدل على دينه وإرادته بعلمه وجه الله تعالى» وقال ابن النجار[٨]: «كان من أئمة أصحاب الشافعي، ومن العلماء

---

(١) وفيات الأعيان: ٧/ ٨٥، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٨٧، وطبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ١٢٠.

(٢) له ترجمة في: طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ٣٣٨، والكامل: ١٢/ ١٣١.

(٣) التكملة لوفيات النقلة: مجلد ٢/ ١٩١.

(٤) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١.

(٥) الكامل: ١٢/ ١٣١، والتكملة: ٢/ ١٩١.

(٦) هو: أبو الحسن محمد بن المبارك، وكنيته أبو البقاء، فقيه شافعي، بغدادي، له كتاب توجيه التنبيه، وكتاب في أصول الفقه ت٥٥٢هـ. ترجمته في وفيات الأعيان: ٤/ ٢٢٧، رقم الترجمة ٥٩٣، وشذرات الذهب: ٤/ ١٦٤.

(٧) الكامل: ١٢/ ١٣١.

(٨) طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

العاملين بعلمهم، وممّن يُقْتَدَى به في الزهد والورع وحسن الطريقة».

سمع الحديث من مجموعة من الشيوخ منهم: ابن الخَلّ، وإسماعيل بن عمر السمرقندي[١]، ونصر بن علي العكبري[٢]، وسمع من أبي محمد بن عبيدالله ابن نصر الزاغوني[٣] وغيرهم.

وروى عنه الحديث جماعة آخرون منهم: القاضي[٤] أبو المحاسن عمر بن علي القرشي.

توفي ليلة الأربعاء في الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين وخمس مئة[٥].

---

(١) هو الإمام المحدث أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي، قال عنه السلفي: «هو ثقة له أنس بمعرفة الرجال، وقال: ثقة يعرف الحديث وسمع الكتب» ت٥٣٠هـ. ترجمته في النجوم الزاهرة: ٥/ ٢٦٩، وشذرات الذهب: ٤/ ١١٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٢٨.

(٢) هو الإمام الواعظ أبو القاسم العكبري الشافعي، قال عنه السمعاني: «شيخ واعظ، متودد متواضع» ت٥٥٢هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٢٩٦ رقم الترجمة ٢٠٠، والنجوم الزاهرة: ٥/ ٣٢٧، وشذرات الذهب: ٤/ ١٦٦، والعبر: ٤/ ١٥٠.

(٣) كان فقيهاً واعظاً، قرأ القرآن بالروايات، وطلب الحديث بنفسه، وقرأ الفقه والنحو الفرائض، وكان متقناً في علوم شتى من الأصول والفروع والوعظ والحديث، ت٥٢٧هـ. ترجمته في شذرات الذهب: ٤/ ٨٠، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٦٠٥، ورقم ٣٥٤.

(٤) قال عنه الدُّبَيْثي: فقيه حافظ عالم، عُنِيَ بالحديث، وسمع بدمشق والموصل والكوفة وبغداد، ت٥٧٥هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢١/ ١٠٥ رقم الترجمة ٥٠، وشذرات الذهب: ٤/ ٢٥٤.

(٥) الكامل: ١٢/ ١٣١، طبقات الشافعية الكبرى: ٧/ ٣٣٩.

### ٥ ـ ابن كُلَيْب الحراني[١]:

سمع الحديث عنه ببغداد لّما قدمها في طريقه إلى الحج، قال المُنْذِري[٢]: «سمع مجد الدين الحديث ببغداد من أبي الفرج عبد المنعم بن كُلَيْب الحرّاني» وهو ما أكّده أبو شامة[٣] المقدسي، والسبكي[٤] والذهبي[٥] في «تاريخه».

وابن كُلَيْب هو عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعد بن صَدَقة بن خضر بن كُلَيْب الحرّاني الأصل، البغدادي المَوْلد والإقامة[٦] والوفاة، لُقِّب شمس[٧] الدين، ولد في صفر سنة خمس[٨] مئة ودخل مصر مع أبيه، وسكن دمياط مدة، وحج سبع حجج، وفاتته عرفة في الثامنة لتأخره في البحر[٩].

وكان من أتباع مذهب[١٠] أحمد بن حنبل، سمع الحديث عن بعض شيوخ

---

(١) ترجمته في: تراجم رجال القرنين ص١٨٢، والبداية والنهاية: ١٣/ ٢٦، وشذرات الذهب: ٤/ ٣٢٧، والكامل: ١٢/ ١٥٩، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٢٥٨، ووفيات الأعيان: ٣/ ٢٢٧.

(٢) التكملة: ٢/ ١٩١.

(٣) تراجم رجال القرنين ص٦٨.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦.

(٥) تاريخ الإسلام ص٢١٧.

(٦) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٢٥٨، البداية والنهاية: ١٣/ ٢٦، وتراجم رجال القرنين ص١٨.

(٧) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢٧.

(٨) وقال ابن خلكان: «ولد سنة خمس وخمس مئة» والصحيح ما ذكرته لأن بعض المؤرخين قال: عاش ستاً وتسعين عاماً. وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢٧.

(٩) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٢٥٨.

(١٠) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢٧، وشذرات الذهب: ٤/ ٣٢٧.

بغداد مثل: أبي القاسم بن بيان[١] وأبي علي بن[٢] نَبْهان، وابن بدران[٣]، وصاعد ابن[٤] سيّار، كما نقل عنه جماعة منهم الدُّبَيْثِيّ[٥]، وابن خليل[٦] وابن النجار[٧] وأبو موسى ابن الحافظ[٨]، . . . . . .

(١) قال عنه ابن العماد الحنبلي: «هو الشيخ الصدوق المسند، أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد بن بيان، روى جزء ابن عرفة ت٥١٠هـ». شذرات الذهب: ٤/ ٢٧.

(٢) هو الشيخ الكبير المعمّر، أبو علي بن سعيد، له شعر وأدب، ت٥١١هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٢٥٥.

(٣) هو أبو بكر أحمد بن علي بن بدران، مقرئ، عارف بالقراءات، عالي الرواية ت٥٠٧هـ. ترجمته في شذرات الذهب: ٤/ ١٦.

(٤) هو المحدّث العالم، صاعد بن سيار بن محمد بن عبدالله، قال عنه السمعاني: «كان حافظاً متقناً واسع الرواية، كتب الكثير وجمع الأبواب وعرف الرجال، ت٥٢٠هـ». ترجمته في شذرات الذهب: ٤/ ١٦، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٩٠.

(٥) هو الإمام أبو عبدالله محمد بن أبي المعالي سعيد بن أبي طالب، فقيه شافعي، قرأ العربية والأصول والخلاف، وعني بالحديث، ت٦٣٧هـ؛ له ترجمة في سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٦٩٠.

(٦) هو شيخ البلاغة والإنشاء، القاضي أبو الخطاب محمد بن أحمد بن خليل الكاتب، قال عنه أبو جعفر بن الزبير: «كان روضة معارف، متقدماً في العلوم الأدبية، ت٦٥٢هـ. سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٩٩ رقم الترجمة ٢٠٥.

(٧) هو الإمام الحافظ محدث العراق، مؤرخ العصر، محب الدين أبو عبدالله محمد بن محمود ابن حسن بن هبة الله بن محاسن البغدادي، عُرِفَ بالتاريخ والحديث، قال عنه الذهبي: «ساد هذا العالم وألف كتاب القمر المنير في المسند الكبير، وكتاب كنز الإمام في السنن والأحكام، ت٦٤٣هـ. ترجمته في شذرات الذهب: ٥/ ٢٦٦.

(٨) اشتغل بالفقه والحديث ت٦٢٩هـ، وهو المحدّث الحافظ المفيد جمال الدين أبو موسى عبدالله ابن الحافظ الكبير عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور الجمّاعيلي المقدسي، ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٣١٧.

وشمس الدين أبو المظفر[١] سبط ابن الجوزي، وقال ابن النجار[٢]: «ألحق الصغار بالكبار، وَمُتِّعَ بصحته وذهنه، وحسن صورته، وحمرة وجهه، وكان لا يملّ السّماع، كتب جزء ابن عرفة بخطه، وله بضع وتسعون سنة بخط مليح، وحدّث به من لفظه، وكان من أعيان التجار، ذا ثروة واسعة ثم تضعضع واحتاج إلى الأخذ، وبقي لا يحدّث بجزء ابن عرفة[٣] إلاّ بدينار، وكان صدوقاً قرأت عليه كثيراً».

**٦ ـ ابن سُكَيْنَة[٤]:**

وهو شيخ ابن الأثير في الحديث، فقد سمع منه ببغداد، قال السيوطي[٥]: «وسمع مجد الدين الحديث متأخراً من عبد الوهاب بن سُكَيْنَة وغيره»، وهو ما أكّده ياقوت[٦]، والمُنْذِري[٧] والقِفْطي[٨] والداودي[٩]، وطاش كبرى زادة[١٠].

---

(١) هو الإمام يوسف بن قُزُغْلي، إمام مؤرخ، كان إماماً فقيهاً واعظاً، علامة في التاريخ والسير، قرأ الأدب وصنف في مناقب أبي حنيفة، ولبس خرقة التصوف من عبد الوهاب بن سُكَيْنَة ت٦٥٤هـ. ترجمته في فوات الوفيات: ٤/ ٣٥٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٢٥٨.

(٣) هو أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، كان حياً سنة ٢٥٦هـ. كشف الظنون: ١/ ٥٨٣.

(٤) له ترجمة في: طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٠٢، وشذرات الذهب: ٥/ ٢٥، والذيل على الروضتين ص٧٠، والبداية والنهاية: ١٣/ ٦٣، ومعرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٨٢.

(٥) بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٤.

(٦) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١.

(٧) التكملة لوفيات النقلة: ٢/ ١٩١.

(٨) إنباه الرواة: ٣/ ٦٢٥٧.

(٩) طبقات المفسرين: ٢/ ٣٠٢.

(١٠) مفتاح السعادة: ١/ ١٢٤.

وابن سُـكَيْنَة، هو عبد الوهاب بن علي بن عبيدالله، أبو أحمد، المعروف بابن سُكَيْنَة[١]، لُقِّبَ ضياء الدين، ولد ببغداد في شعبان سنة تسع عشرة وخمس مئة، وكان مُعمراً[٢]، قال الذهبي[٣]: «وطال عمره، وانتهت إليه مشخية العلم»، وقال ابن النجار[٤]: «عمّر حتى حَدّث بجميع مروياته مراراً»، ووصفه ابن النجار بقوله[٥]: «شيخنا ابن سُكَيْنَة شيخ العراق في الحديث والزهد، وحسن السّمْت، وموافقة السـنة والسلف، كانت أوقاته محفوظة فلا تمضي له ساعة إلاّ في قراءة أو ذِكْر أو تهجد أو تسـميع، وكان كثير الحج والمجاورة والطهارة، لا يخرج إلاّ لحضور جمعة أو عيد أو جنازة، ولا يحضر دور الرؤسـاء، ويديم الصوم غالباً، ويستعمل السـنة في أمـوره، ويتواضع لجميع الناس وكان ظاهر الخشوع، غزير الدمعة، أُلْبِس رداء من البهاء وحسـن الخلقة وقبول الصورة، وجلالة العبادة، وكانت له في القلوب منزلة عظيمة صَحبته قريباً من عشرين سنة وطفت البلاد فما رأيت أكمل منه، ولا أكثر عبادة، ولا أحسن سمتاً وكان ثقة حجة».

سمع الحديث من هبة الله[٦] بن الحُصَين، وزاهر الشـحامي[٧] وطبقتهـا،

---

(١) وسكينة جدته أم أبيه، طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٢٤، وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٠٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٠٢.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٠٢.

(٤) معرفة القراء الكبار: ٢/ ٥٨٢.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٠٢، شذرات الذهب: ٥/ ٢٥.

(٦) سبقت ترجمته ص٤٧.

(٧) هو الإمام زاهر بن محمد بن محمد بن طاهر، الشيخ العالم، المحدث، المعمّر قال عنه أبو سعد السـمعاني: «كان مكثراً متيقظاً وَرَدَ علينا مرو قصداً للرواية بها وخرج معي إلى أصهبان لا شـغل له إلا الرواية، وازدحم عليه الخلق وكان يعرف الأجزاء» ت٥٣٣هـ. =

ولازم ابن السمعاني[١]، وسمع الكثير من قاضي المارستان[٢] وأقرانه، وقرأ المذهب الشافعي على أبي منصور[٣] الرّزار، وصحب جدّه[٤] لأمه، ولبس منه خرقة التصوف، وأخذ علم الحديث عن ابن ناصر[٥]، وقرأ العربية على ابن الخشّاب[٦]، وقال عنه أبو شامة[٧]: «كان ابن سُكَيْنَة من الأَبْدَال».

---

= سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٩، والبداية والنهاية: ١٢/ ٣٢١.

(١) سبقت ترجمته ص١٥.

(٢) سبقت ترجمته ص٥١.

(٣) هو الإمام سعيد بن محمد ابن شيخ الشافعية أبي منصور سعيد بن محمد الرزاز، عُرِفَ بالحديث، وسمع من أبي الوقت السِّجْزي، ت٥١٦هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٩٧ رقم ٦٩، وشذرات الذهب: ٥/ ٦٧.

(٤) هو شيخ الشيوخ أبو البركات إسماعيل بن أسعد النيسابوري، ت٥٤١هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٦٠ رقم ٩٥، وشذرات الذهب: ٤/ ٧٧، لبس عنه خرقة التصوف كما قال الذهبي. معرف القراء الكبار: ٢/ ٥٨٢.

(٥) هو الإمام المحدث الحافظ، أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن عمر السلامي، قال عنه السمعاني: «هو ثقة، حافظ، ديّن، ثبت، لغوي، عارف بالمتون والأسانيد، صحيح القراءة والنقل، وقال عنه المديني: «هو مقدم أصحاب الحديث في وقته ببغداد»، ت٥٥٠هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٢٦٥ رقم الترجمة ١٨٠.

(٦) هو الشيخ العلامة المحدث، إمام النحو، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن نصر البغدادي، وهو ممّن يضرب به المثل في العربية حتى قيل: «بلغ رتبة أبي علي الفارسي»، وقال السمعاني: «هو شاب فاضل له معرفة بالأدب واللغة والحديث». سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٢٣.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٢٥، وشذرات الذهب: ٥/ ٢٥. والأبدال: هم الأولياء والعُبّاد، واحدها: بدْل. النهاية: ١/ ١٠٥.

وقال عنه القاضي يحيى بن القاسم[١] مدرِّس النظامية: «كان ابن سُكَيْنَة لا يضّيع شيئاً من وقته، وكنّا إذا دخلنا عليه يقول: لا تزيدوا على: سلام عليكم؛ لكثرة حرصه على المباحثة، وتقرير الأحكام»[٢] عُنِيَ بالقراءات والحديث عناية قوية، وكان شافعي[٣] المذهب، دائم التكرار لكتاب «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي[٤] من كتب الشافعية في الفقه، كثير الاشتغال بالمهذَّب والوسيط، وقدم إلى دمشق رسولاً سنة ٥٨٥هـ فسمع عنه جماعة، وروى عنه جماعة منهم: موفق الدين[٥] ابن قُدَامة، وتقي الدين بن[٦] الصلاح، .....

---

(١) هو الإمام أبو زكريا يحيى بن القاسم بن الفرج التكريتي، قال عنه الحافظ ابن كثير: «كان متقنا لعلوم كثيرة منها التفسير والفقه والأدب والنحو واللغة، وله المصنفات في ذلك كله» ت٦١٦هـ. البداية والنهاية: ١٣/ ٩٣، وتراجم رجال القرنين ص١٢٠.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٢٥.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٠٢.

(٤) هو الإمام إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي، صنف في الأصول والفروع والخلاف والمذهب، وهو إمام الشافعية، وأمير المؤمنين في الفقهاء، له المهذب والتنبيه في المذهب، والنكت في والخلاف ترجمته في تبيين كذب المفتري ص٢٧٦، والنجوم الزاهرة: ٥/ ١١٧، وشذرات الذهب: ٣/ ٣٤٩.

(٥) هو الإمام أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، له المغني والكافي والمقنع وذم التأويل، قال الضياء: «كان رحمه الله إماماً في التفسير وفي الحديث ومشكلاته، إماماً في الفقه، بل أَوْحَد زمانه فيه، إماماً في علم الخلاف، إماماً في أصول الفقه، إماماً في النحو والحساب» ت٦٢٠هـ. سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ١٦٥، وشذرات الذهب: ٥/ ٨٨.

(٦) هو الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين الشهروزي الشافعي صاحب علوم الحديث، قال الذهبي عنه: «كان مع تبحره في الفقه مجوِّداً لما ينقله، قوي المادة من اللغة والعربية، متفنناً في الحديث» ت٦٤٣هـ. سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ١٤٠.

والضياء[١]، وابن خليل[٢] وغيرهم.

توفي في تاسع عشر ربيع الآخر سنة سبع[٣] وست مئة ببغداد.

**٧ ـ مكّي بن ريّان[٤]:**

وهو شيخه في الأدب والنحو، قال القِفْطي[٥]: «سكن الموصل وقرأ بها النحو على أبي الحَرَم مكّي بن ريّان الضرير»، وهو ما أورده المنذري[٦] والذهبي[٧] في «تاريخه»، كما أخذ عنه الأدب وهو ما صرّح به ياقوت فقال: [٨]«قال أبو الحسن عز الدين بن الأثير: قرأ أخي الأدب على أبي الحزم مكي بن الريان النحوي الضرير».

---

(١) هو الإمام محمد بن عبد الواحد بن أحمد الضياء المقدسي، قال عنه الحافظ شرف الدين ابن بدر: «كان عظيم الشأن في الحفظ ومعرفة الرجال، وكان المشار إليه في علم صحيح الحديث وسقيمه، ما رأت عيني مثله» ت٦٤٣هـ. سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ١٢٦، والذيل على الروضتين ص١٧٧، وشذرات الذهب: ٥/ ٢٢٤.

(٢) سبقت ترجمته ص٦٠.

طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٢٥، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٥٠٤، ومعرفة القراء: ٢/ ٥٨٢.

(٣) ترجمته في البداية والنهاية: ١٣/ ٥١، وشذرات الذهب: ٥/ ١١، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٩٩، ومعجم الأدباء: ١٩/ ١٧١، ووفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٨، والذيل على الروضتين ص٥٨، وإنباه الرواة: ٣/ ٣٢٠، والكامل: ١٢/ ٢٥٨، ونكت الهيمان: ٢٩٦.

(٤) إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٧.

(٥) إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٧.

(٦) التكملة: ٢/ ١٩٠.

(٧) تاريخ الذهبي ص٢١٦ ـ ٢١٧.

(٨) معجم الأدباء: ١٧/ ٧١.

ومكي هو أبو الحَرَم مكي بن ريّان بن شبة بن صالح الماكسيني، الموصلي الدار، لُقِّبَ صائن الدين[١]، لم تُعْرَف سنة ولادته ولم يُشِر أحد ممّن ترجم له إلى تاريخ ولادته، فقد نشأ في أسرة فقيرة، يعمل والده في صنع الأنطاع (الجلود) وأصيب في صغره بالجدري ففقده بصره، مات والده وهو صغير، ولم يخلّف له شيئاً وتركه مع أمه وأخته، فلم تقدر أمه على القيام بمصالحه بسبب الفقر وتضجّرت منه[٢] ففارقها، وخرج من بلده ماكسين إلى الموصل، فقرأ على يحيى بن سعدون القرطبي[٣]، واشتغل بعلم القرآن والأدب، ثم رحل إلى بغداد واجتمع بأئمة الأدب هناك، كأبي محمد[٤] بن الخَشّاب، وابن العَصّار[٥] وابن الأنباري[٦]، وأبي سعيد ابن[٧] الدهان، ثم عاد إلى الموصل[٨]، وتصدر بها للإفادة، فأخذ عنه الناس،

---

(١) وفيات الأعيان: ٥/ ٥٧٨، وشذرات الذهب: ٥/ ١١، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٩٩.

(٢) معجم الأدباء: ١٩/ ١٧١، ووفيات الأعيان: ٥/ ٥٧٨.

(٣) سبقت ترجمته ص٤٩.

(٤) سبقت ترجمته ص٦٣.

(٥) هو العلامة الأديب أبو الحسن علي بن عبد الرحيم بن الحسن، قرأ كتب الأدب، وله معرفة قوية بالنحو، وكان يحفظ من أشعار العرب ما لا يوصف، ت٥٧٦هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٧٨ رقم الترجمة ٣٦١٠.

(٦) هو الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء الأنباري، كان من الأئمة المشار إليهم في النحو تفقه على مذهب الشافعي، وتصدَّر لإقراء النحو، وصنّف أسرار العربية، والميزان في النحو، وغيرهما، ت٥٧٧هـ. وفيات الأعيان: ٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠ رقم الترجمة ٣٦٩.

(٧) سبقت ترجمته ص٤٥.

(٨) وفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٨.

وانتشر ذكره في البلاد وَبَعُدَ صيته، وانتفع به خلق[١] كثير، منهم ابن المستوفي[٢] صاحب «تاريخ إربل»، ثم رحل إلى الشام وانتفع به أناس منهم أبو الحسن السخاوي[٣]، ثم عاد إلى الموصل وارتحل ماكسين للإقامة بها فلم تهدأ[٤] نفسه هناك، فعاد إلى الموصل واستقرّ بها وأقام مع أهلها، ثم خرج في أواخر حياته إلى الشام بِنيّة زيارة[٥] بيت المقدس، فاجتاز حلب بعد أن أقام بها مدة، وارتحل إلى بيت المقدس فلمّا انتهى إليه وقضى منه وطره، رجع إلى الموصل، وكان دخوله إليها في رمضان، وتوفي ليلة السبت السادس من شوال من السنة، أي سنة ثلاث وست مئة بالموصل[٦]، ودُفِنَ بصحراء باب الميدان في مقبرة المُعَافى بن

(١) وفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٨.

(٢) هو الإمام المبارك بن موهوب بن غنيمة اللخمي، صنف في الأدب: إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصل، وديوان شعر، وفي التاريخ: تاريخ إربل، ترجمته في هدية العارفين: مجلد ٦/ ٣، ت٦٣٧هـ.

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، المقرئ النحوي، أتقن علوم القراءات والنحو واللغة، وله شرح المفصل للزمخشري، وشرح القصيدة الشاطبية في القراءات، وله خطب وأشعار، ت٦٤٣هـ. إنباه الرواة: ٢/ ٣١١، ووفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٠.

(٤) قال ابن خلكان: حكى لي بعض من أخذ عنه أنه كان ببلده، وكان جيرانهم ومعارفهم يسمونه: مُكَيْك ـ تصغير مكي ـ فلما ارتحل واشتغل وحصّل اشتاقت نفسه إلى وطنه فعاد إليه، فتسامع به مَنْ بقي ممّن يعرفه فزاره وفرحوا به لكونه فاضلاً من أهل بلدهم، وبات تلك الليلة فلما كان سحر خرج إلى الحمام فسمع امرأة في غرفتها تقول لأخرى: ما تدرين مَنْ جاء. فقالت: لا قالت: مُكَيْك بن فلانة فقال: والله لاقعدت في بلدة أدعي فيها مكيك، وسافر من غير تريّث بعد أن كان نوى الإقامة بها مدة، وعاد إلى الموصل. وفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٩.

(٥) إنباه الرواة: ٣/ ٣٢٠.

(٦) بغية الوعاة: ٢/ ٩٩، وإنباه الرواة: ٣/ ٣٢١.

عمران، جوار أبي بكر القرطبي، وابن الدهان، رحمهم الله، ويُقال: مات مسموماً[١] من جهة صاحب الموصل يومذاك نور الدين أرسلان شاه.

أثنى عليه العلماء فقال ياقوت: «رأيته شيخاً طوالاً على وجهه أثر الجدري، وكان كريماً، حراً، صالحاً، صبوراً على المشتغلين، يجلس لهم من سحر إلى أن يصلي العشاء الآخرة، وكان من أحفظ الناس للقرآن، ناقلاً للسبع، نصّب نفسه للإقراء فلم يتفرّغ للتأليف، وكان يقرأ عليه الجماعة القرآن كل منهم بحرف، وهو يسمع عليهم كلهم، ويرد على كل واحد منهم، وكان قد أخذ من كل علم طرفاً وسمع الحديث فأكثر[٢].

وقال ابن الأثير المؤرخ[٣]: «كان عارفاً بالنحو واللغة والقراءات، ولم يكن في زمانه مثله، وكان ضريراً، وكان يعرف سوى هذه العلوم من الفقه والحساب وغير ذلك معرفة حسنة، وكان من خيار عباد الله وصالحيهم، كثير التواضع، ولا زال الناس يشتغلون عليه من بكرة إلى الليل».

وقال ابن المستوفي[٤]: «جامع فنون الأدب، وحجة كلام العرب، واحد العصر، وفريد الدهر، مُجْمَع في دينه وعقله، مُتَّفَقٌ على علمه وفضله، وغاية في الذكاء والفطنة، واسع الرواية، شائع الدراية، وكان صالحاً كريم الأخلاق».

---

(١) لأن آل زنكي خافوا أن ينقل إلى الأيوبيين في دمشق بعض أسرارهم، أو يكون قد أخطأ فأفشى بعض ما يعرفه منهم فسمّوه لذلك، والله أعلم. إنباه الرواة: ٣/ ٣٢١، ووفيات الأعيان: ٥/ ٢٨٠.

(٢) نكت الهيمان ص٢٩٦، ومعجم الأدباء: ١٩/ ١٧١.

(٣) الكامل: ١٢/ ٢٥٨.

(٤) بغية الوعاة: ٢/ ٢٩٩.

وكان رحمه الله فوق ذلك كلّه شاعراً، ذكر مَنْ ترجم له طرفاً منه[١].

ومّما سبق نلمح وفرة العلوم وتنوعها التي أخذها ابن الأثير عن شيوخه فقد تتلمذ على عدد كبير من العلماء، منهم من برع في الأدب والنحو واللغة، ومنهم من برع في الحديث والفقه والقراءات والحساب، فكان ابن الأثير كشيوخه، جامعاً لعلوم شتّى، بارعاً فيها جميعاً، وهذا ما حمل العديد من الطلاب إليه، فقصدوه في رباطه لسماع علومه والرواية عنه، فَكَثُرَ طلاُبه كما كَثُرَ شيوخه، وقد ذكرت كتب التراجم أسماء بعض منهم.

*** تلامذته:**

اتفق المؤرّخون على أن ابن الأثير تفرّغ للتدريس في نهاية حياته، أيام مرضه الأخير، فأقبل عليه الطلاب من جميع أنحاء الإقليم، وقد حملت إلينا كتب التراجم أسماء بعض هؤلاء، وأشارت إلى تلمذتهم له وروايتهم عنه، ومن هؤلاء:

**١ ـ ولده:**

وقد أشار إلى تَلْمَذته له وروايته عنه الذهبي فقال[٢]: «روى عنه ولده»، وهو ما أكده السّبكي[٣] أيضاً، إلاّ أن كتب التراجم أَغْفَلت اسم ولده هذا، ولم نعرف عنه سوى ماذُكِرَ عند الذهبي والسبكي.

**٢ ـ تاج الدين عبد المحسن بن محمد بن محمد بن الحامض:**

وقد أشار إلى تلمذته له الذهبي، فقال: «روى عنه تاج الدين عبد المحسن

---

(١) وفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٨، ومعجم الأدباء: ١٩/ ١٧١.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ص٢١٧، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٩٠.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦.

ابن محمد بن الحامض، شيخ الباجربقي»[١] ولم أعثر على ترجمة له في أي من كتب التراجم.

**٣ ـ الشهاب القوصي[٢]:**

أشار إلى تلمذته على ابن الأثير في الحديث، السبكي[٣] والذهبي[٤]، قالا: «روى عنه الشهاب القوصي» والشهاب هو إسماعيل بن حامد بن أبي القاسم الأنصاري، الخزرجي، القوصي، أبو المحامد[٥]، لُقِّب شهاب الدين[٦]، وكان شافعي[٧] المذهب، ولقد بِقُوص في محرّم سنة أربع وسبعين وخمس[٨] مئة، وسمع الحديث بها، ورحل إلى القاهرة سنة تسعين، وسمع بها أيضاً، ثم رحل إلى دمشق، وأقام بها سنة إحدى وتسعين[٩]. . . . . .

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٩٠.

(٢) ورد اسمه الشهاب القوصي عند الذهبي والسبكي، وهما اللذان تحدثا عن تلامذة ابن الأثير من القدماء، ووجدت في مقدمة «النهاية» قول المحقق، وفي مجلة المجمع أن من طلابه الشهاب الطوسي، وهو مالم يشر إليه أحد من القدماء كما ذكرت، مما يشير إلى وهم هذين المصدرين في هذا الاسم وتحريفه. مقدمة «النهاية» ص١٥، مجلة المجمع مجلد ٦٥/ ج ٤/ ٦٣١.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦.

(٤) تاريخ الإسلام ص٢١٧، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٩٠.

(٥) وقيل: أبو العز، وأبو العرب، وأبو الفداء. شذرات الذهب: ٥/ ٢٦٠، والبداية والنهاية: ١٣/ ١٩٩، والذيل على الروضتين ص١٨٩.

(٦) طبقات الشافعية للآسنوي: ٢/ ١٦٤، وشذرات الذهب: ٥/ ٢٦٠.

(٧) شذرات الذهب: ٥/ ٢٦٠، والعبر: ٣/ ٢٧٠.

(٨) طبقات الشافعية الكبرى للآسنوي: ٢/ ١٦٤.

(٩) شذارت الذهب: ٥/ ٢٦٠، والعبر: ٣/ ٢٧٠.

واتصل بابن شكر[١] الوزير فتقدّم عنده، وأنفذه رسولاً إلى البلاد، وولاّه وكالة بيت المال بدمشق، وصارت له وجاهته، وتقدّم[٢] عند الملوك، وكان له طَيْلَسان[٣] لا يفارقه بين الناس على عادة المصريين، وخرّج لنفسه معجماً في أربعة مجلدات كبار، قال عنه الذهبي[٤]: «فيه غلط كثير» ولم يصل إلينا.

أثنى عليه العلماء، وعرفوا فضله، فقال أبو الفداء[٥]: «كان أديباً، إخبارياً، فصيحاً مُفَوَّهاً، بصيراً بالفقه»، وقال ابن كثير: [٦]«كان ظريفاً مطبوعاً، حسن المحاضرة»، ويبدو أن تتلمذه على ابن الأثير كان في الفقه والحديث، إن لم يشر المترجمون إلى هذا، لبراعته في هذا العلم، توفي يوم الاثنين ١٧[٧] ربيع الأول سنة ٦٥٣هـ بدمشق، ودفن بداره التي وقفها دار حديث[٨].

---

(١) هو الوزير عبدالله بن علي بن الحسين صفي الدين، روى عنه المنذري والقوصي، وأثنيا عليه، أنشأ مدرسة بالقاهرة، قال عنه أبو شامة: «كان خليقاً للوزارة، لم يَلِها بعده مثله» ت٦٢٢هـ. فوات الوفيات: ٢/ ١٩٣ رقم الترجمة ٢٢٤.

(٢) طبقات الشافعية للآسنوي: ٢/ ١٦٤.

(٣) هو على نحو الطرحة التي يلبسها الوزراء، وقضاة القضاة الآن. صبح الآعشى: ١/ ٤٢٨، وطبقات الأسنوي: ٢/ ١٦٤.

(٤) طبقات الأسنوي: ٢/ ١٦٤، والبداية والنهاية: ١٣/ ١٩٩.

(٥) المختصر: ٣/ ٢٧٠، وطبقات الأسنوي: ٢/ ١٦٤.

(٦) البداية والنهاية: ١٣/ ١٩٩.

(٧) البداية والنهاية: ١٣/ ١٩٩.

(٨) شذرات الذهب: ٥/ ٢٦١، والعبر: ٣/ ٢٧٠، والبداية والنهاية: ١٣/ ١٩٩، وطبقات الأسنوي: ٢/ ١٦٤، والذيل على الروضتين ص١٨٩.

٤ ـ القِفْطي[١]:

وقد أشار هو نفسه إلى تلمذته على مجد الدين، فقال أثناء ترجمته لابن الأثير[٢]: «. . . وعاد إلى الموصل، فصنّف كتباً جيدة، وأجاد فيها، ورويتُ عنه رحمه الله»، ولم نعرف العلوم التي رواها عنه، إذ لم نجد في كتب التراجم غير ما ذكره هو في ترجمته لابن الأثير، وإن كنّا نرجّح روايته الحديث وعلومه عنه لشهرته بهما.

والقِفْطي هو الوزير جمال الدين[٣] أبو الحسن، علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني المصري، عرف بالقاضي[٤] الأكرم، ولد في ربيع[٥] سنة ثمان وستين وخمس مئة بقِفْط[٦]، ونشأ بالقاهرة وَوَزر بحلب.

صنّف مجموعة من المؤلفات طُبعَ بعضها مثل: إنباه الرواة ومازال بعضها مخطوطاً مثل أخبار المحمدين من الشعراء وفُقِدَ معظمها مثل: الدر[٧] الثمين، وإصلاح خلل[٨] صحاح الجوهري، وأخبار السلجوقية[٩]، وتاريخ بني[١٠] بُوَيه وغيرها.

---

(١) ترجمته في معجم الأدباء: ١٥/ ١٧٥، وشذرات الذهب: ٥/ ٢٣٦، وحسن المحاضرة: ١/ ٥٥٤، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٢٧.

(٢) إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٧.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٢٧.

(٤) شذرات الذهب: ٥/ ٢٣٦، وسير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٢٧، ومعجم الأدباء: ١٥/ ١٧٥.

(٥) بغية الوعاة: ٢/ ٢١٢، حسن المحاضرة: ٩/ ٥٥٤، ومعجم الأدباء: ١٥/ ١٧٥، وشذرات الذهب: ٥/ ٢٣٦.

(٦) بلد بصعيد مصر. معجم البلدان: ٤/ ٣٨٣.

(٧) شذرات الذهب: ٥/ ٢٣٦.

(٨) شذرات الذهب: ٥/ ٢٣٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٢.

(٩) حسن المحاضرة: ١/ ٥٥٤، وسير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٢٧.

(١٠) حسن المحاضرة: ١/ ٥٥٤.

أثنى عليه العلماء، فقال الذهبي[١]: «كان أحد الكتاب المبرّزين في النثر والنظم، وكان عارفاً باللغة والنحو والحديث وعلوم القرآن، والأصول، والمنطق، والحكمة، والنجوم، والهندسة، والتاريخ، وكان صدراً محتشماً كامل المروءة، جمع من الكتب ما لم يجمعه أحد، وكان لا يحب من الدنيا سوى الكتب».

وقال ياقوت[٢]: «اجتمعت فيه بمدينة حلب فوجدته جمّ الفضل، كثير النبل، عظيم القدر، سمح الكفّ، طَلْق الوجه، وكنت ألازم منزله، ويحضر أهل الفضل وأرباب العلم فما رأيت أحداً فاتحه في فن من الفنون بالنحو واللغة، والفقه، والحديث، وعلوم القرآن، والأصول، والرياضة، والمنطق، والنحو، والهندسة، والتاريخ، والجرح والتعديل، وجميع فنون العلم على الإطلاق، إلاّ قام به أحسن قيام، وانتظم في وسط عقدهم أحسن انتظام».

توفي[٣] بحلب في رمضان سنة ست وأربعين وست ومئة، وكان شاعراً[٤] ذَكَر مَنْ ترجم له بعض شعره.

**٥ ـ فخر الدين بن البخاري[٥]:**

وأشار إلى تلمذته على ابن الأثير السبكي[٦] والذهبي[٧]، قالا: «آخر من

---

(١) شذرات الذهب: ٥/ ٢٣٦.

(٢) معجم الأدباء: ١٥/ ١٧٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٢.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٢٧، وحسن المحاضرة: ١/ ٥٥٤.

(٤) معجم الأدباء: ١٥/ ١٧٩.

(٥) ترجمته في النجوم الزاهرة: ٦/ ١٤٣، وطبقات الأسنوي: ٢/ ٦٨، والتكملة: ١/ ٣٩١، والكامل: ١٢/ ١٣٠، والبداية والنهاية: ١٣/ ١٧، والعبر: ٣/ ١٠٨.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦.

(٧) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٩٠.

روى عنه بالإجازة الشيخ فخر الدين بن البخاري»، ولم يشيرا إلى ما رواه عن ابن الأثير، إلاّ أن العبارة ترجّح روايته الحديث عنه، والحقيقة أن كتب التراجم لم تذكر إنساناً بهذا[١] الاسم، إلا أنني أرجّح أن يكون المقصود به قاضي القضاة، الوزير علي بن علي بن هبة الله بن أحمد المعروف بابن البخاري، أبو طالب، الذي[٢] ولد ببغداد سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة، وتفقّه على مذهب[٣] الإمام الشافعي رحمه الله على الإمام أبي القاسم يحيى بن علي المعروف بابن[٤] فَضْلان، وسمع الحديث عن أبي الوقت[٥] وغيره، تولّى القضاء ببعض بلاد الروم، ثم خرج ودخل الشام سنة تسع وثمانين، ثم وَلِيَ وزارة الديوان، ثم عُزِلَ ثم أُعِيْدَ إلى القضاء ولازمه حتى مات.

قال ابن كثير[٦]: «ثم أعيد إلى القضاء ومات وهو حاكم، وكان فاضلاً، بارعاً من بيت فقه وعدالة».

---

(١) ورد اسم ابن البخاري لعلمين: أولاهما المذكور، والثاني: علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن عبد الرحمن السعدي المقدسي الذي ولد في أواخر سنة ٥٩٥هـ، وتوفي ٦٩٠هـ، وهذا الأمر يرجّح أن يكون المقصود مَنْ ذكرناه.

(٢) التكملة لوفيات النقلة: مجلد ١/ ٣٩١.

(٣) طبقات الأسنوي: ٢/ ٦٨، والبداية والنهاية: ١٣/ ١٧، والتكملة: ١/ ٣٩١.

(٤) هو الإمام يحيى بن علي بن الفضل بن بركة، شيخ الشافعية، تفقّه على سعيد بن محمد، مدرّس النظامية، اقتبس علم المناظرة والأصلين وكثرت تلاميذه، وكان كثير التلاوة وسماع الحديث وله شعر ت٥٩٥هـ. البداية والنهاية: ١٣/ ٢٤.

(٥) هو الإمام عبد الأول بن أبي عبدالله عيسى بن شعيب بن إسحاق السِّجزي، كان مكثراً من الحديث ت٥٥٣هـ. ترجمته في وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢٦، وتذكرة الحفاظ: ٥/ ١٣١.

(٦) البداية والنهاية: ١٣/ ٧١.

وكانت عنده معارف، وكان يقول الشعر أيضاً. توفي[١] ليلة الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثلاث وتسعين وخمس مئة، وَدُفِنَ[٢] بمشهد الإمام موسى ابن جعفر عليهما السلام ببغداد.

**٦ ـ أبو حفص الدُيَنْسري[٣]:**

سمع الحديث من ابن الأثير، وقد أشار إلى ذلك بنفسه فقال في ترجمته له[٤]: «وقدم في عسكر نور الدين إلى دُيَنْسر فسمعت منه بظاهرها»، وأبو حفص هو الإمام عمر بن الخضر بن اللَّمِش بن الدُّزْمِش بن إسرائيل[٥]، لُقِّب كمال الدين وهو تركي الأصل.

قال في «تاريخ دُيَنْسَر»[٦]: «أنشدني والدي أبو العباس الخضر بن الدُّزْمِش التركي رحمه الله» وكان شافعي المذهب، ولد في مدينة دُيَنْسر عام ٥٧٤هـ[٧] في وقت كانت دينسر تعجّ بالعلماء من كل فن، سمع الحديث من أبي الفرج بن الجوزي[٨]،

---

(١) التكملة: ١/ ٣٩١.

(٢) الكامل: ١٢/ ١٣٠.

(٣) الوافي بالوفيات: ٢٢/ ٤٥٨، ومقدمة تاريخ دُيَنْسَر.

(٤) تاريخ دُيَنْسَر ص٩٧.

(٥) الوافي بالوفيات: ٢٢/ ٤٥٨، وتاريخ دينسر ص٥.

(٦) تاريخ دينسر ص١٧٨.

(٧) الوافي بالوفيات: ٢٢/ ٤٥٨، وتاريخ دينسر.

(٨) هو الإمام عبد الرحمن بن أبي الحسن، علي بن محمد بن علي بن عبيدالله بن الجوزي، كان علاّمة عصره، وإمام في وقته في الحديث وصناعة الوعظ، صنّف في فنون عديدة منها: زاد المسير في علم التفسير، وفي الحديث: الموضوعات، وفي التاريخ المنتظم، ت٥٩٧هـ، ببغداد. ترجمته في وفيات الأعيان: ٣/ ١٤٠ رقم الترجمة ٣٧٠.

وعبد المنعم[١] بن كُلَيْب، والمبارك بن المعطوش[٢] وطبقَتهم في بغداد. وسمع الحديث في إربل من ابن طَبَرْزَد[٣]، وجعفر بن محمد بن[٤] العباس، وكان محباً للعلم، وتلقّى من والده التشجيع على طلبه، فكان يتصدى لكل ذي فضل يدخل المدينة فيذهب للقائه، والسماع منه، أو القراءة عليه، عالماً كان أو أميراً، فقد قصد الملك الأفضل نور الدين بن الناصر[٥] صلاح الدين بمدينة دُيْنسر وسمع منه الحديث، وقصد مجد الدين بن الأثير لمّا دخل دُيْنسر[٦]، وسمعه منه أيضاً.

بدأ حياته العلمية في سنّ مبكرة في مدينة دُيْنسر، وقرا القرآن الكريم والقراءات على ابن[٧] الزامر بن محمد بن الدبّاس النيلي، وعلى أبي عثمان[٨] بن خَتْلَخ

---

(١) سبقت ترجمته ص٥٩.

(٢) هو المبارك بن أبي القاسم هبة الله البغدادي العطار، سمع الحديث من هبة الله بن الحصين. ترجمته في التكملة لوفيات النقلة: ١/ ٤٥٥ رقم الترجمة ٧٢٦.

(٣) هو الإمام أبو حفص عمر بن محمد بن معّمر أحمد بن يحيى المؤدّب، قال عنه ابن نقطة: «هو صحيح السماع في الحديث ثقة» ت٦٠٧هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٥٠٧، وتاريخ دينسر: ٤٤ رقم الترجمة ٩.

(٤) محدث، شافعي، سمع الحديث ببغداد، قال عنه المنذري: «كان عالي الهمة في تحصيل الحديث، كثير المواظبة على خدمته، حسن المعرفة، جيّد الفهم» ت٥٩٨هـ. ترجمته في التكملة لوفيات النقلة: ١/ ٤٣٦.

(٥) هو أبو الحسن علي بن يوسف بن أيوب بن شاذي الملك الأفضل نور الدين، له عناية بسماع الحديث. ترجمته في تاريخ دينسر ص١٠٠.

(٦) تاريخ دينسر ص٩٧.

(٧) قرأ القرآن بالقراءات وأَقْرَأ بها جماعة. ترجمته في تاريخ دينسر ص٢٨ رقم الترجمة ٤.

(٨) هو رجل زاهد، قرأ القراءات، ولازم قراءة القرآن. ترجمته في تاريخ دينسر: ٢٨ رقم الترجمة ٥.

النُصَيْبي، وعلى أبي عثمان[١] الإسْعَردي، وقرأ شيئاً من الفرائض على أبي بكر[٢] ابن عبدالله بن رواحة التركي، وقرأ الحديث على عدد من الشيوخ في بلده منهم: الحافظ عبد الخالق[٣] النشتبري، وكان أول من رغّبه في سماع الحديث، وأفاده فيه، وأبو بكر عتيق بن أبي القاسم[٤] المصري، وابن أبي الريان[٥]، وابن باسويه[٦]، وإبن الأثير[٧] الجزري، ودرس الفقه على شيخه القاضي عتيق بن إبراهيم[٨] الأبزولي، قال الصفدي[٩] «سمع منه جماعة كثيرة».

أمّا مؤلفاته فلم يذكر أحد ممّن ترجم له أنه صنّف كتاباً غير «تاريخ دينسر»،

---

(١) قرأ القراءات وسمع الحديث، قرأ أبو حفص عليه بخان السبيل. ترجمته في تاريخ دينسر: ٣١ رقم الترجمة ٦.

(٢) أَشْهَرَ بدينسر قراءة القرآن، وقرأ عليه شيئاً من الفرائض. ترجمته في تاريخ دينسر: ٢٣ رقم الترجمة ١.

(٣) هو الحافظ أبو محمد عبد الخالق بن الحسن بن عبيدالله، المعروف بابن رُوحينا، فقيه شافعي ت٦٤٩هـ. ترجمته في تاريخ دينسر: ٨٤.

(٤) هو إمام مقرئ، قرأ القرآن وسمع الحديث، وأقرأها. تاريخ دينسر ص٢٤ رقم الترجمة ٢.

(٥) هو الإمام أبو أحمد عباس بن أحمد بن عباس المعروف بأبي الريّان، قال عنه الذهبي: «شيخ حَدَّث قبل الست مئة مجروح ليس بعمدة» وقال ابن حجر: «كان شيخاً عامياً يدينهم شيئاً». ترجمته في لسان الميزان: ٣/ ٢٣٦، وميزان الاعتدال: ٢/ ٣٨١.

(٦) هو أبو الحسن علي بن المبارك بن الحسن بن أحمد باسُوْيَه، المقرئ، قرأ القرآن الكريم وتلقّنه بالقراءات العشر والحديث. ت٦٥٢هـ. ترجمته في التكملة: ٣/ ٣٩٤، وتاريخ دينسر: ٧١ رقم الترجمة ١٤.

(٧) هو الإمام مجد الدين.

(٨) شافعي، سمع الحديث والفقه. تاريخ دينسر ص١١٤ رقم الترجمة ٣٠.

(٩) الوافي بالوفيات: ٢٢/ ٤٥٨.

الذي ترجم فيه لشيوخه الذين دخلوا فيه دينسر جميعاً، توفي في حدود الأربعين[١] وست مئة.

ومن خلال ما ذكرناه عن شيوخ ابن الأثير وطلاّبه، نرى أنه تتلْمَذَ على عدد من شيوخ عصره، فأخذ منهم الحديث، والأدب، واللغة، إلى جانب العلوم الأخرى التي عرفوها، وأتقنها فحملها إلى طلابه، وترك في كل منها مؤلفات جليلة ضَمِنَت له الشهرة العلمية في عصره، وفي العصور اللاّحقة، أخذ عنهم الأدب واللغة والحديث كما ذكرنا، إضافة إلى علوم القرآن، والحساب والتفسير وأتقنها، ودرس اللغة واطّلع على آراء الفقهاء جميعاً وَخَبِرَها، واختار مذهب الإمام الشافعي رحمه الله، وهو المذهب الذي اعتنقه معظم أبناء بلده، كما اتبعه والده وأخواه، ومعظم شيوخه كما أشرنا في حديثنا عنهم.

ومن المفيد أن نعرض بشيء من التفصيل بعض آرائه الفقهية التي بثّها في كتبه لنؤكد شافعيته ممّا يساعدنا على فهم الكثير من آرائه التي بثّها في كتبه المختلفة فيما بعد.

*** مذهبه الفقهي:**

تابع ابن الأثير أهل الموصل في اتباعهم مذهب الإمام محمّد بن إدريس الشافعي في الفقه، فقد أشارت كتب التاريخ إلى أن معظم أهل الموصل كانوا على هذا المذهب، يقول الدكتور سعيد الديوة جي[٢]: «وكانوا وأهل الموصل، يتبعون المذهبين الشافعي والحنفي في معاملاتهم، وأمور دينهم، ولكنّ المذهب الشافعي كان أكثر انتشاراً من المذهب الحنفي، فأكثر المدارس يدرّس فيها الفقه الشافعي،

(١) الوافي بالوفيات: ٢٢/ ٤٥٨، وتاريخ دينسر ص٩ ـ ١٠.

(٢) الموصل في العهد الأتابكي ص٧٦، وتاريخ الموصل: ١/ ٣٩٠.

وبعضها كان يدرّس بها الفقه على المذهبين الشافعي والحنفي، والقليل منها يدرس الفقه الحنفي فقط، «وكانت أسرة الأثير من أشهر الأسر الشافعية في هذا الإقليم، وهو ما أشار إليه الدكتور الديوة جي أيضاً فقال[١]: «ومن أشهر رجال المذهب الشافعي أبناء يونس بن مَنَعَة، وأبناء مهاجر، وأبناء الأثير وبيت الشهرزوري وخطيب الموصل وغيرهم كثير» والمعروف أن ابن الأثير كان تلميذاً لخطيب الموصل كما أشرنا.

وقد أشار جميع مَنْ ترجم له وذكر مذهبه الفقهي إلى شافعيته فقال ياقوت[٢]: «وكان مجد الدين شافعياً» وهو ما قاله أيضاً ابن كثير[٣] وابن العماد[٤] الحنبلي في أثناء ترجمتهما لابن الأثير، ويؤكد شافعيته أيضاً شرحه لمسند الإمام الشافعي، وآراؤه الفقهية التي بثّها في كتبه، إذا ما تعرض لحديث فيه بعض الأحكام الفقهية، ومع أنه لم يشر في أي من هذه الكتب إلى شافعيته صراحة، فإن أسلوبه يشير على ذلك، فهو يعرض الآراء الفقهية مقدِّما ما قاله الشافعي، ويقيم شرحه على أساسه ثم يتبعه بأقوال غيره كأبي حنيفة وأحمد ومالك رحمهم الله جميعاً.

ومن ذلك قوله في أثناء حديثه عن قوله ﷺ[٥]: «لا يُقْتَل مؤمن بكافر،

(١) تاريخ الموصل: ١/ ٣٩٠.

(٢) معجم الأدباء: ١٧/ ٧.

(٣) البداية النهاية: ١٣/ ٥٩.

(٤) شذرات الذهب: ٥/ ٢٢.

(٥) والحديث في سنن أبي داود، كتاب الديات، باب أيُقاد المسلم بالكافر، رقم الحديث ٤٥٣٠، وقال الخطابي: اختلف الناس في هذا؛ فقال بظاهر الحديث جماعة من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، وَثَبَتَ ذلك عن عمر وعثمان وزيد بن ثابت، وَرُوي ذلك عن علي، وهو قول عطاء وعكرمة والحسن البصري، وبه قال سفيان الثوري، وهو قول مالك =

ولا ذو عهد في عهده، ولا مشرك أُعْطِيَ أماناً فَدَخَلَ دار الإسلام، فلا يُقْتَل حتى يعود إلى مأمَنِهِ) قال ابن الأثير[1]: «ولهذا الحديث تأويلان بمقتضى مذهب الشافعي وأبي حنيفة، أمّا الشافعي فقال: لا يُقْتَل المسلم بالكافر مطلقاً، معاهَداً كان أو غير معاهَد، حربيّاً كان أو ذميّاً، مشركاً كان أو كتابياً، فأَجْرَى اللفظ على ظاهره ولم يُضْمِر له شيئاً فكأنه نهى عن قتل المسلم بالكافر، وعن قَتْل المعاهَد.

وفائدة ذكره بعد قوله: «لا يقتل مسلم بكافر» لئلاّ يتوهم متوهِم أنه قد نُفِيَ عنه القود بقتله الكافر، فيظن أن المعاهَدَ له قتله كان حكمه كذلك، فقال: «ولا ذو عهد في عهده» ويكون الكلام معطوفاً على ما قبله، مُنْتَظِماً في سِلكه من غير تقدير شيء محذوف.

وأمّا أبو حنيفة فإنه خصَّص الكافر في الحديث بالحربيّ دون الذميّ، وهو

---

= والأوزاعي والشافعي، وقال الشعبي والنخعي: يقتل المسلم بالذمي، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه، وتأولوا قوله: «لا يقتل مؤمن بكافر»، بكافر حربي، دون من له عهد وذمة من الكفار، وادّعوا في نظم الكلام تقديماً وتأخيراً، كأنه قال: لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر، قال الخطابي: لا يقتل مؤمن بكافر كلام تام مستقل بنفسه، فلا وَجْهَ لتضمينه بما بعده، وإبطال حكم ظاهره وحمله على التقديم والتأخير، وإنما يفعل ذلك عند الحاجة والضرورة، ولا ضرورة بنا في هذا الموضع. معالم السنن: ٤/ ٦٦٨، وأخرجه النسائي، أيضاً في كتاب القسامة، باب القَوَد بين الأحرار والمماليك في النفس، رقم الحديث ٤٧٣٤ ـ ٤٧٣٥ والترمذي، كتاب الديّات، باب ما جاء لا يُقْتَل مسلم بكافر، رقم الحديث ١٤١٢، وقال أبو عيسى الترمذي: «حديث حسن صحيح» وقد مال إلى قول الشافعي سنن الترمذي: ج٥/ ٩٧، ٥٤٠، وابن ماجه في سننه، كتاب الديّات، باب لا يُقْتَل مسلم بكافر، رقم الحديث ٢٦٦٠.

(١) النهاية: ٣/ ٣٢٥، ومثله ما ورد في النهاية: ١/ ٦٢، ٤٨٧، ٣/ ٦٠، ٢٣٩، ٣١١، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٥، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٦٢.

بخلاف الإطلاق؛ لأن مِنْ مذهبه أن المسلم يقتل بالذمي، فاحتاج أن يُضْمِر في الكلام شيئاً مُقَدَّراً، ويجعل فيه تقديماً وتأخيراً، فيكون التقدير: لا يُقْتَل مسلم ولا ذو عهد في عهده بكافر، أي لا يقتل مسلم ولا كافر معاهَد بكافر، فإن الكافر قد يكون معاهَداً وغير معاهَد».

وقد يفرد ما قاله الشافعي بمفرده، وهو ما يشير إلى أخذه بمذهبه. قال مثلاً في أثناء حديثه عن قوله ﷺ[1]: «البيّعان بالخيار ما لم يتفرّقا» قال ابن الأثير[2]: «الخِيار: الاسم من الاختيار، وهو طلب خَيْر الأمرين إما إمضاء البيع، أو فسْخه، وهو على ثلاثة أضرب: خِيار المجلس، وخِيار الشَّرْط، وخيار النقيصة.

أمّا خِيار المجلس فالأصل فيه قوله: «البيّعان بالخيار مالم يتفرّقا إلاّ بيع الخِيار»، أي إلاّ بَيْعاً شُرِطَ فيه الخِيار فلا يَلْزَم بالتفرُّق، وقيل معناه: إلا بيعاً شُرِطَ فيه نَفْي خِيار المجلس فيلزم بنفسه عند قوم.

وأما خِيار الشرط فلا تزيد مدته على ثلاثة أيام عند الشافعي، وأولها من حال العقد، أو من حال التفرُّق.

وأما خِيار النقيصة فأن يَظْهَرَ بالمبيع عَيْب يوجب الردّ، أو يَلْتَزِم البائع فيه شرطاً لم يكن فيه ونحو ذلك.

وقد يرجّح رأي الشافعي صراحة، قال مثلاً في حديثه عن قول أبي بكر ﷺ:

---

(١) والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب البيّعان بالخيار ما لم يفترّقا، رقم الحديث ١٨١ ـ ١٨٢ ـ ١٨٣ عن عبدالله بن عمر.

(٢) النهاية: ٢/ ٩٢، ومثله ما ورد في النهاية: ٢/ ٩٢، ٢٨٧، ٣/ ١٢٦، ٤/ ٧١، ٢٦٦، ٥/ ١٩٣، وجامع الأصول: ١٠/ ٢٥٦، ١١/ ٦٨٤ مثلاً.

[١]«والله لومنعوني عَناقاً ممّا كانوا يؤدّونه إلى رسول الله ﷺ لَقَاتَلْتهم عليه»، قال ابن الأثير[٢]: «وفيه دليل على وجوب الصدَقَة في السِخال، وأن واحدة منها تجزئ عن الواجب في الأربعين منها إذا كانت سخالاً، ولا يكلّف صاحبها مسنة، وهو مذهب الشافعي».

وقال في حديثه عن قوله ﷺ[٣]: «لا تحل لُقْطتها إلا لِمُنْشِد» قال ابن الأثير[٤]: «قوله: (إلا لِمُنْشِد)، يعني: لِمُعرّف، واللقطة في كل البلاد لا تحل إلا لمن أنشد سنة، ثم يتملكها بعد سنة بشرط الضمان لصاحبه إذا وجده، فأمّا مكة فإن في لقطتها وجهين:

**أحدهما**: أنها كسائر البلاد.

---

(١) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم الحديث ١٣٣٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، حديث ٢٠، أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم الحديث ١٥٥٦، والترمذي في الإيمان رقم ٢٦٠٩ و٢٦١٠ والنسائي في الجهاد، حديث ٣٠٩٣ ـ و٣٠٩٤.

(٢) النهاية: ٣/ ٣١١، وقال الخطابي في المعالم: «وقال الشافعي: يُؤْخَذ من أربعين سخلة واحدة فيها، وهو قول الأوزاعي وأبي يوسف وإسحاق بن راهويه، وقال أبو حنيفة: لا شيء في السخال». معالم السنن: ٢/ ٢٠٧.

(٣) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، رقم الحديث ١١٢، وفي كتاب اللقطة، باب كيف تعرَّف لقطة أهل مكة، رقم الحديث ٢٣٠١، ومسلم في صحيحه كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، رقم الحديث ١٣٥٣، ١٣٥٥، وأبو داود في سننه، كتاب مناسك الحج، باب تحريم حرم مكة، رقم الحديث ٢٠١٧.

(٤) جامع الأصول: ٨/ ٣٨٠.

**والثاني**: لا تحل لقوله ﷺ: «لا تحل لقطتها إلا لمنشد»، والمراد به: على الدوام، وإلا فأي فائدة لتخصيص مكة بالإنشاد».

وبالعودة إلى بعض كتب الفقه نجد أن ما رجّحه هو ما ذهب إليه الشافعي رحمه الله، قال الدكتور الزحيلي[1]: «وقال الشافعية على الصحيح المنصوص عندهم: يجب تعريف لُقْطَة الحَرَم أبداً إذ لا تحل لقطة الحرم للتملّك، بل تحفظ أبداً، وفي رواية البخاري: «لا تحل لقطتها إلا لمنشد». قال الشافعي رحمه الله: أي لِمُعَرِّف، ففرّق ﷺ بينها وبين غيرها، وأخبر أنها لا تحل إلا للتعريف، ولم يؤقّت التعريف بسنة غيرها فدلّ على أنه أراد التعريف على الدوام، وإلا فلا فائدة من التخصيص، والمعنى فيه: أن حَرَم مكة شرفّه الله تعالى مثابة للناس يعودون إليه المرة بعد الأخرى، فربما يعود مالكها من أجلها أو يبعث في طلبها، فكأنه جعل ماله به».

وقال في حديثه عن قول أم سلمة ﷺ[2]: «إني أُطِيْل ذَيْلِي في المكان القذر،

---

(١) الفقه الإسلامي وأدلته: ٥/ ٧٨٣.

(٢) والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في الأذى يصيب الذيل، رقم الحديث ٣٨٣، والترمذي في كتاب الطهارة باب الوضوء، رقم الحديث ١٤٣، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، رقم الحديث ٥٣١، والدّارمي في سننه، باب الأرض يطهر بعضها بعضاً، وقال ابن ماجه: رواه أبو داود وضعّفه لجهالة أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، والحديث كما أورده، حدثنا عبدالله بن مسلمة عن مالك عن محمد بن عُمَارة بن عمرو بن حزم بن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أنها سألت أم سَلَمة زوج النبي ﷺ فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي، وأمشي في المكان القذر، فقالت أم سلمة: قال رسول الله ﷺ: (يُطهّره ما بعده).

فقال رسول الله ﷺ: «يطهره مابعده» قال ابن الأثير[١]: «وهو خاص فيما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء، فأما إذا كان رطباً فلا يطهر إلا بالغسل» فهو لم يصرّح برأي من أخذ عنه من الفقهاء، إلا أن كتب الفقه تشير إلى أنّ ما أخذ به هو قول الإمام الشافعي رحمه الله، قال الخطابي[٢]: «كان الشافعي رحمه الله يقول: إنما هو فيما جرّ على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء، فأما إذا جُرّ على رطب فلا يَطْهر إلا بالغسل».

وممّا تقدّم نلمس ثقافة ابن الأثير المتعددة الجوانب، فهو أستاذ بارع من أسرة معروفة، اتبعت مذهب الشافعي واشتهرت بمختلف أصناف العلوم المعروفة في عصرها، كما نلمس أهميته في عصره، وما قدّمه لأبنائه من علوم مختلفة، وعلى رأسها علوم الحديث واللغة، فقد ترك فيها مؤلفات جليلة نافعة، وهو ما يدفعنا إلى أن نتحدّث عن أهم هذه المؤلفات والعلوم التي تتضمنها بشيء من التفصيل، ممّا يزيد شخصية ابن الأثير وضوحاً، ويضعه في مكانه بين علماء عصره لنرى ما قدّمه للحركة العلمية في ذلك الوقت.

* * *

(١) النهاية: ٣/ ١٤٧.

(٢) معالم السنن على هامش سنن أبي داود: ١/ ٢٦٦، ومذهبه أيضاً في النهاية: ١/ ١٧٣، والفقه الإسلامي وأدلته: ٤/ ٤٧١.

# الفصل الثاني

## مؤلفاته وشروحها

خلّف ابن الأثير كثيراً من الكتب التي تنوعت موضوعاتها، فكانت في اللغة، والحديث، والنحو، والتفسير، والترسّل، والحساب، والفقه، وبرزت من خلالها ثقافته وغزارة علمه، وهذه المؤلفات كلها كما يقول عنها ابن الأهدل: «مصنفاتٌ بديعةٌ وسيعةٌ»[1]، فقد ترك ابن الأثير ما يقرب من تسعة عشر مؤلفاً، لم يطبع منها إلا أربعة كتب، وما زال بعضها الآخر مخطوطاً، على حين فُقِدَ معظمها، ولم تحفظ لنا المصادر عنها إلاّ أسماءها وعناوينها.

والملاحظ على كتبه غلبة الحديث واللغة والنحو عليها، فبينما ترك كتاباً واحداً في الحساب، وكتاباً في الترسّل، ومثله في صنعة الكتابة، وآخر في الفقه، نرى أنه خلّف ثلاثة كتب في النحو هي: «البديع»، الذي شرح فيه «فصول ابن الدهان»[2]، و«الباهر»، و«الفروق والأبينة»، كما ترك مجموعة أخرى من المؤلفات التي جمع فيه بين الحديث واللغة، وهذه المؤلفات هي: «جامع الأصول»، و«النهاية»، و«منال الطالب»، فكان عالم حديث، كما كان عالم لغة، وإن كان جانب اللغة أوضح في «المنال» و«النهاية».

وَأَفْرَدَ مُصَنَّفاً آخر للغة وحدها هو كتاب «المُرَصّع في اللغة»[3].

---

(١) شذرات الذهب: مجلد ٣ ج٥/ ٢٢.

(٢) والكتاب المطبوع، وهو كُتَيّب صغير في أصول النحو ومبادئه، حققه الأستاذ فائز فارس.

(٣) واسمه: المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات.

وقد ألّف هذه الكتب كلّها في فترة مرضه الأخير، حين تفرّغ للعلم والكتابة، وترك السياسة ومتاعبها، وأعانه على ذلك تلامذته الذين ساعدوه في الجمع والاختيار والكتابة، كما أشار إلى ذلك ابن خلّكان فقال: «بلغني أنه صنّف هذه الكتب كلّها في مدة العطلة، فإنه تفرّغ لها، وكان عنده جماعة يعينونه عليها في الاختيار والكتابة»[١] فكان يمليها على طلاّبه، وهم يعينونه بالنسخ والمراجعة[٢].

وتسهيلاً لدراسة هذه المؤلفات نرى أن نقسم الحديث عنها إلى: مؤلفاته المطبوعة، ومؤلفاته المخطوطة، ومؤلفاته المفقودة، وقد وهم بعض المترجمين فأضاف كتاباً إلى ابن الأثير، فرأينا أن نفرد له فقرة خاصة بعنوان ما نسب إليه خطأ، وهذه المؤلفات هي:

**أولاً ـ مؤلفاته المطبوعة:**

**١ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ:**

وهو كتاب ضخم في خمسة عشر مجلداً[٣]، وقد طبع غير ما طبعة[٤]، جمع فيه الأحاديث النبوية الواردة في كتب السنن الصحيحة وهي: صحيح البخاري،

---

(١) الوفيات: ٣٠٣.

(٢) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١، وشذرات الذهب: مجلد ٣/ ج٥، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٣٠٥.

(٣) عدا الفهارس، وهي في مجلدين أيضاً، طبعت الأجزاء الأخيرة حديثاً.

(٤) طبع بتحقيق الأستاذ محمد حامد الفقي ـ دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٠، وطبع طبعة أخرى بتحقيق الأستاذ عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت ١٩٨٣، وطبع أخيراً بتحقيق الأستاذ محمد أديب الجادر، إشراف الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في بيروت، مطبعة دار ابن الأثير ١٩٩٠.

وصحيح مسلم، وموطأ الإمام مالك، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي.

ووصفه ياقوت فقال فيه: «جمع فيه بين البخاري ومسلم، والموطأ، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وعمله على حروف المعجم، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها، ووصف رجالها، ونبّه على جميع ما يحتاج إليه منها»[١].

وأُعْجِبَ ياقوت بهذا الكتاب إعجاباً شديداً فقال: «أقطع قَطْعَاً أَنَه لم يُصَنَّفْ مثله ولا يُصَنَّفْ»[٢].

نسّق الكتاب على ترتيب كتاب رُزَيْن[٣] الذي سبقه إلى جمع أحاديث هذه الأصول، لأنه رأى أن كتاب رُزَيْن أفضل ما أُلِّف في هذا الباب، وهو ما صرّح به في مقدمته للجامع بعد أن ذكر ما أُلِّف قبله في هذا الموضوع، فقال: «. . . ولمّا وقفت على هذه الكتب، ورأيتها في غاية من الوضع الحسن، والترتيب الجميل، رأيت كتاب رُزَيْن هو أكبرها وأعمّها، حيث حوى هذه الكتب الستة التي هي أم كتب الحديث، وأشهرها في أيدي الناس وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدلّ الفقهاء، ومُصَنِّفوها أشهر علماء الحديث، وأكثرهم حفظاً، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب، وإليهم المنتهى، فحينئذ أحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع لهذه

---

(١) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٦.

(٢) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٦.

(٣) وهو الإمام أبو الحسن رُزَيْن بن معاوية بن عمّار العَبْدَريّ السرقسطي الأندلسي، جاور بمكة زمناً طويلاً وتوفي بها سنة ٥٣٥هـ، واسم كتابه «التجريد للصحاح الستة». وترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٢٠٤ رقم الترجمة ١٢٩.

الصحاح وأعتني بأمره، ولو بقراءته ونسخه»[١].

ولهذا رجع إلى كتاب رُزَيْن فقرأه وتدبّره، إلاّ أنه وجد فيه نقصاً واختلالاً في ترتيب أبوابه وهو ما دعاه إلى إعادة ترتيب هذا الكتاب، وإضافة ما أنقصه من الأصول، فقال: «. . . فلما تتبعته وجدته على ما قد تعب فيه، قد أودع أحاديث في أبواب غَيْرُ تلك الأبواب أَوْلَى بها، وكرّر فيه منها أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه، إمّا للاختصار، أو لغرض وقع له فأهملها، ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول التي قرأتها وسمعتها، ونقلت منها، وذلك لاختلاف النسخ والطرق، ورأيته قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري، فذكر بعضها، وحذف بعضها، فناجتني نفسي أن أُهَذِّبَ كتاب رُزَيْن وأُرَتِّبَ أبوابه، وأُوَطِّئَ مقصده، وأُسهِّل مطلبه، وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى، وغير ذلك ممّا يزيده إيضاحاً وبياناً، فشرعت في الجمع بين هذه الكتب الستة التي أودعها رزَيْن في كتابه، وصدفت عمّا فعله ورتّبه، فاعتمدت على الأصول دون كتابه، واخترت له وضعاً يزيد بيانه، حسبما أدى إليه اجتهادي، وانتهى إليه عرفاني»[٢].

ولم يكن هذا العمل مُيَسّراً سهلاً، فقد كانت تعترضه الكثير من المشاغل والعوائق، وهو ما أشار إليه بقوله: «. . . هذا مع كَثْرة العوائق الدنيوية، وازدحام العوارض الضرورية، وتكاثر الفوادح النفسانيّة وضيق الوقت عن فراغ البال لمثل هذا المهم العزيز، والغرض الشريف، الذي إذا أعطاه الإنسان كلّه، وآتاه منه أَيْسَره،

(١) جامع الأصول: ١/ ٤٩.

(٢) جامع الأصول: ١/ ٥٠.

وإذا قَصَر عليه عمره، أَمْكَنه منه أقصره»[١].

قسّم ابن الأثير كتابه إلى ثلاثة[٢] أركان:

**الأول**: في المقدمات، وقسمه إلى أبواب وفصول، وجعله خالصاً لحديثه عن بواعث تأليفه للكتاب، واختلاف أغراض الناس في تصانيفهم، وأوائل المصنّفين في هذا الموضوع، ثم تحدّث فيه عن بعض علوم الحديث: كالنسخ، والجرح والتعديل، وأنواع الحديث من حيث القبول والرد، ومن حيث المتن والسند، وما إلى ذلك.

**وجعل الركن الثاني**: في مقاصد الكتاب وقسمه إلى ثمانية وعشرين حرفاً بعدد حروف المعجم، وقسّم كل حرف إلى كتب، وكل كتاب إلى فصول، فمثلاً حرف الهمزة، قسّمه إلى عشرة كتب هي: كتاب الإيمان والسلام، وكتاب الاعتصام، وكتاب السنة، وكتاب الأمانة، وكتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكتاب الاعتكاف، وكتاب إحياء الموات، وكتاب الإيلاء، وكتاب الأسماء والكنى، وكتاب الأمل والأجل، وقسَّم كل كتاب من هذه الكتب إلى أبواب وفصول، فكتاب الإيمان مثلاً جعله في ثلاثة أبواب، الباب الأول في تعريفهما حقيقة ومجازاً، وجعله في فصلين، والباب الثاني في أحكام الإيمان والإسلام، وقسَّمه إلى ثلاثة فصول، والباب الثالث جمع فيه أحاديث متفرقة تتعلق بالإيمان والإسلام، وختم الركن الثاني بكتاب اللّواحق.

**أمّا الركن الثالث من الكتاب**: فهو في الخواتيم[٣]، وفيه ثلاثة فنون، الفن

---

(١) جامع الأصول: ١/ ٥١ ـ ٥٢.

(٢) جامع الأصول: ١/ ٣٥.

(٣) طبع هذا الركن حديثاً في أربعة مجلدات.

الأول: في ذكر الأحاديث المجهولة الموضع، الفن الثاني: في الأسماء والكنى والأبناء والألقاب والأنساب، والفن الثالث: في فهرست جميع الكتب، وهذا الركن أيضاً مرتب على حروف المعجم.

ولـ «جامع الأصول» قيمته العلمية ومنزلته، وفائدته، وهو ما حمل الكثير من العلماء على الاهتمام به والعناية به، فالعلامة الزُبَيْدي يقف على كتب كثيرة في هذا الفن، إلا أنه لم يجد بينها مثل كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير، فيقول: «أما بعد فإني وقفت على كثير ممّا دوّنه الأئمة من كتب الحديث في القديم والحديث، فلم أر فيها أكثر جمعاً ولا أَحْسَن وضعاً من كتاب «جامع الأصول» من حديث رسول الله ﷺ للعلاّمة ابن الأثير، شكر الله تعالى مسعاه، وأحسن عاقبته ورجعاه، فَلَقَدْ أَجَاد فيه كلّ الإجادة، مع كَثْرة الجدوى، وحسن الإفادة»[1].

ويقول البارزي: «وحين يسّر الله ـ وله الحمد ـ في روايته، تَدَبَّرْته فوجدته بحراً زاخرة أمواجه، وَبَرّاً وَعِرَة فِجاجه»[2].

ويقول الدكتور عبد العزيز الخولي في حديثه عن الجامع: «. . . فجاء كتاباً فذّاً في بابه لم ينسج أحد على منواله، فقرّب إلينا البعيد، وسهّل علينا العسير»[3].

ولهذا حَظِيَ الكتاب باهتمام العلماء وعنايتهم، فشرحه بعضهم، وانصرف آخرون إلى تلخيصه وإيجازه، أو نظمه، ومن المفيد أن نتحدث عمّا أُلِّف حول هذا الكتاب من شروح ومختصرات، أو نظم وزيادات، وهذه المؤلفات هي:

---

(١) تجريد أحاديث الرسول ﷺ ورقة ٢.

(٢) تيسر الوصول إلى جامع الأصول: ١/ ١.

(٣) تاريخ فنون الحديث ص١٥١.

**أولاً ـ شروحه:**

ذكرت المصادر من شروح الجامع ثلاثة شروح، فُقِدَ أحدها فلم يصل إلينا عنه إلا ما ذكره الأستاذ محمد أبو زهو، وما زال الآخران مخطوطين. وهذه الشروح هي:

**١ ـ شرحاه المخطوطان:**

**آ ـ شرح جامع الأصول:**

وهو شرح وضعه الشيخ عبدالله المدني[١]، أتمه في مكة سنة ٩٧١هـ، ولهذا الكتاب نسخة مخطوطة في مكتب برلين بعنوان: «سنة الأقوال والأفعال»[٢]، والمخطوطة ناقصة، تبدأ بحرف القاف، وتاريخ النسخ في رمضان سنة ١٠٢٢هـ، وعلى أطرافها بعض التعليقات القصيرة.

**ب ـ الفصول:**

وهو شرح وضعه علي بن حسام الدين المتّقي[٣]، ولم يَرِد ذكر هذا الكتاب من مؤلّفات المؤلّف في مَظَانّ ترجمته، كما لم أعثر على اسم هذا الكتاب في أي مصدر قديم أو حديث سوى ما قاله بروكلمان في «تاريخه»، الذي أشار فيه إلى

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) فهرس مخطوطات برلين: ٢/ ١٣٥ ـ والمخطوط برقم ٤٦٣ LBG فهرس ١٣١٩.

(٣) هو علي بن حسام الدين بن عبد الملك بن قاضي خان الجونبوري، علاء الدين الهندي، نزيل الحرمين، ولد سنة ٨٨٥هـ، جاور بمكة مدة طويلة، من تصانيفه: الإكمال لمنهج العمال، وجوامع الكلم، وغاية العمال في سنن الأقوال. وترجمته في شذرات الذهب ٤/ ٨/ ٣٧٩، وهدية العارفين: ٥/ ٢٧٤٦.

وجود نسخة مخطوطة لهذا الكتاب في مكتبة بانتا[١]، إلاّ أنني لم أتأكد من هذا القول، فقد عدت إلى فهارس المخطوطات الموجودة في مكتبات إيران، ولم أجد هذا الكتاب في أي فهرس من فهارسها.

**٢ ـ شرحه المفقود وهو: «جامع العقول والمنقول شرح جامع الأصول»:**

وهو شرح وضعه أحد علماء الأزهر الشريف، وهو الشيخ عبد ربه بن سليمان ابن محمد المشهور بالقَلْيُوبي، إلا أن هذا الشرح لم يكتمل كما قال الدكتور محمد أبو زهو[٢]، ولم أعثر على ترجمة هذا المؤلف في أي مصدر أو مرجع، كما لم أعثر على مَنْ ذَكَرَ هذا الكتاب سوى الدكتور أبو زهو نفسه.

**ثانياً ـ مختصراته:**

ومختصراته كثيرة طبع بعضها، وما زال بعضها مخطوطاً، بينما فُقِدَ بعضها الآخر ولم يصل إلينا عنه سوى اسمه، ومؤلفه أحياناً، وهذه المختصرات هي:

**١ ـ مختصراته المطبوعة وهي اثنان:**

**آ ـ تيسير الوصول إلى جامع الأصول:**

وهو مختصر وضعه الشيخ عبد الرحمن بن علي، الشهير بابن الدَّيْبَع الشّيباني اليمني[٣]، ووصفه حاجي خليفة قديماً بقوله: «وهو أحسن المختصرات»[٤]،

---

(١) وهي مكتبة خان بهادر خدابخش، بترتيب مولوي عبد الحميد.

(٢) الحديث والمحدثون ص٤٣١.

(٣) ولد بدمشق، وكان حافظاً، ثبتاً، ثقة، عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون. وترجمته في شذرات الذهب: ٦/ ١٩٠.

(٤) كشف الظنون: ١/ ٥٣٦.

والكتاب يبدأ بمقدمة يشرح فيها مؤلفه دوافع كتابته له وخطته فيه، فمع إعجاب مؤلّفه بجامع ابن الأثير ـ الذي رأى فيه أفضل ما أُلِّف في موضوعه ـ وجد في طريقة ابن الأثير ورموزه صعوبة على مطالعه، والاستفادة منه، وهذا ما دفعه إلى تسهيل طريقته، وتوضيح رموزه، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب فقال: «. . . فعزمت بعد استخارة الله تعالى على تيسره للمنتفعين، وتحبيره للمستمعين، وصدَّرْت كل حديث منه باسم صحابيّه الذي رواه، وختمته بِمَنْ خَرّجه من الأئمة الستة وحواه، ودمجت ذلك بين متون الأحاديث ليؤمَنَ به الغلط والاشتباه، ولتعظم فائدته وجدواه ويستغني به محصِّله عمّا سواه، وسمّيته تيسر الوصول إلى جامع الأصول»[1]. والكتاب المطبوع في ثلاثة مجلدات[2].

**ب ـ جمع الفوائد من جامع الأصول وجمع الزوائد:**

وهذا الكتاب هو مختصر لكتابي «جامع الأصول» و«مجمع الزوائد»[3]، وضعه الشيخ محمد بن سليمان الروداني المغربي[4]، وقد قدّم للكتاب بمقدمة أَوْضَحَ فيها تعديلاته التي أدخلها على الكتابين المذكورين، وأشار فيها إلى ما في

---

(١) تيسر الوصول إلى جامع الأصول: ١/ ٤.

(٢) طبع الكتاب بتعليق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٧، وطبع بتحقيقه أيضاً طبعة أخرى، المكتبة التجارية الكبرى.

(٣) وهو للحافظ نور الدين أبي الحسن الهيثمي.

(٤) ولد سنة ١٠٣٧هـ، قال عنه المحبي: «هو فَرْد الدنيا في العلوم كلها، الجامع بين منطوقها ومفهومها، والمالك لمجهولها ومعلومها». من تصانيفه غير هذا الكتاب: مختصر التحرير في أصول الحنيفة لابن همام وشرحه، وتلخيص المفتاح وشرحه، والحاشية على التسهيل وغيرها كثير. وترجمته في خلاصة الأثر: ٤/ ٢٠٤.

الكتاب من رموز وإشارات تسهيلاً على القارئ[١]، والكتاب مقسّم إلى كتب، وكل كتاب إلى فصول، وإن لم يسمّها صاحبها فصولاً، بل قَسَمها إلى عناوين صغيرة ضمن الكتاب الواحد، فمثلاً الكتاب الأول، كتاب الإيمان وفيه: فضل الإيمان وتعريف الإيمان، وخصال الإيمان وآياته، وأحكام الإيمان، وذكر البيعة وما إلى ذلك، وهكذا جميع الكتب الآخرى، والكتاب مطبوع في ثلاثة مجلدات[٢].

**٢ ـ مختصراته المخطوطة وهي ثلاثة:**

**آ ـ تجريد الأصول في أحاديث الرسول ﷺ[٣]:**

وهو مختصر وضعه الشيخ شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم البارزي الحموي الشافعي[٤]، جَرّد فيه الجامع ممّا زاد فيه عن الأصول من شرح للغريب ومن الإعراب والتكرار، بعد أن رأى ضخامة حجم الجامع وأن ضخامته ستكون سبباً لانصراف أهل زمانه عنه، فقال: «. . . فاستخرت الله تعالى في تجريد أخباره وآثاره واستعنته على تلخيصه واختصاره، فألقيت عنه ما زاد على الأصول من شرح الغريب والإعراب، وألقيت منه ما ارتكبه من التكرير والإسهاب»[٥].

---

(١) جمع الفوائد ١/ ١٠.

(٢) دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨، وهي التي بين أيدينا.

(٣) والمخطوط في مكتبة الأسد، برقم ١٣٤٦٥، وهو في ٢٤٢ ورقة.

(٤) هو الإمام شرف الدين أبو القاسم هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين الحموي الشافعي، ولد سنة ٦٤٥هـ، وتوفي سنة ٧٣٨هـ، من تصانيفه: الأحكام على أبواب التنبيه، والأساس في معرفة آلة الناس، وأسرار التنزيل. وترجمته في هدية العارفين: ٦/ ٥٠٧.

(٥) تجريد الأصول ورقة ٢.

وقد سار البارزي في كتابه على نَهْجِ ابن الأثير في الجامع، إلا أنه غيّر في ترتيب هذا الكتاب تغييراً بسيطاً رآه ضرورياً، ووجد فيه تسهيلاً على الطالب والدارس، فقال في مقدمته للكتاب بعد أن تحدّث عن منهج ابن الأثير في كتابه: «. . . وقد اقتديت به في هذا الترتيب غير فصلين أحدهما: أنه متى أتى حرف فيه كتب لها فضائل نقلت فضائلها إليها، ثم ما بقي تركته حيث وضعه، وثانيهما: متى اجتمعت العلامات الست على اسم راوٍ، جعلت مكانها (ق) وعنيت بها اتفاقهم، ثم إني محافظ على لفظ البخاري ومسلم فمتى اتفقا على لفظ قلت: هذا لفظهما، وإن اختلفا قَدّمت البخاري فقلت: هذا لفظه».

ويبدو أن الكتاب كان مُتَدَاولاً في عصره كما أخبرنا ابن الدّبْيَع الشيباني في بداية كتابه التي قال فيها: «فتداولته الطلبة لحسن اختصاره واعتماده على تجريد أخباره وآثاره»[1].

**ب ـ مختصر جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ:**

وهو مختصر وضعه الإمام أبو جعفر محمد المروزي الأسترابادي[2]، ولهذا الكتاب مخطوطة في المكتبة الطَلَسيّة[3] بحلب، والمخطوطة قديمة الخط، متآكلة الأوراق، أولها باب الهمزة: ويشتمل على عشرة كتب، الكتاب الأول في الإيمان والإسلام، وآخرها الكتاب الثالث في الدَّيْن، وآداب الوفاء، وصفه حاجي خليفة

(١) تيسر الوصول: ١/ ٢.

(٢) لم أعثر على ترجمة له.

(٣) فهرس مخطوطات حلب: ٤/ ٣٢٩، ومنه نسخة أخرى في الخزانة التيمورية برقم ٢١٦ حديث، في ٥٤٤ ورقة، فهرس المخطوطات في المكتبة التيمورية: ٢/ ٣١٩، وله نسخة ثالثة في برلين برقم ١٣١٥.

بقوله: «والكتاب على النسق الذي وُضِعَ عليه كتاب ابن الأثير، أتمّه في ذي القعدة سنة ٦٨٢هـ وهو ابن تسع وستين سنة»[١].

**ج ـ مختصر لمجهول:**

واسمه: «مختصر جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»، قال في أوله: «أما بعد، فإني أودعت هذا الكتاب أحاديث عن رسول الله ﷺ ممّا يفتقر إليه الفقيه والخطيب، والكاتب في الاستشهاد، وذلك ممّا انتخبته من الكتاب المسمّى «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ»، ولم أُغَيِّرْ مِنْ وضعه شيئاً سوى كثرة أبواب وفصول جعلتها في باب واحد، وأمّا مقدمة الكتاب فإني لم أتعرض إلى شيء منها سوى فصل واحد يشتمل على ما وضعه لِمُؤلّفي هذه الكتب الستة من علامات يُسْتَدل بها عليهم، وهي حروف انتزعها من اسم كل منهم أو اسم كتابه، أو اسم بلده، فما كان اشتهر بصاحبه منهم انتزعه منه فجعل للبخاري خاء، ولمسلم ميماً، وللموطأ طاء، وللترمذي ذالاً، ولأبي داود والنسائي دالاً وسيناً، والغرض من ذلك أن يَعْلَم الطالب لحديث من الأحاديث عند أَوَّل وقوع نظره عليه أَنّه أَخْرَجه فلان وفلان، فاتبعت ما وضعه لذلك ولم أُغَيّره لأنه من أكبر مهمات هذا الكتاب»[٢]، وختمت المخطوطة بقول المؤلف: «تَمَّ الكتاب المسمّى بمختصر جامع الأصول في أحاديث الرسول بتاريخ منتصف شهر ربيع الآخر، سنة خمس وخمسين وسبع مئة»[٣].

---

(١) كشف الظنون: ١/ ٥٣٥.

(٢) مختصر جامع الأصول ورقة ١ وجه، وللمخطوط نسخة في مكتبة الأسد برقم ١٠٠٤، في ١٦٧ ورقة فقط.

(٣) مختصر جامع الأصول ورقة ١٦٧ ظهر.

**ثالثاً ـ زوائده ومختصراته المفقودة: وهي:**

**آ ـ زوائده:**

**أ ـ تسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول:**

وهو كتاب ألّفه الشيخ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزأبادي[١]، جمع فيه زوائد على «جامع الأصول»، وألّفه للناصر بن الأشرف، صاحب اليمن، وقد ذكر هذا الكتاب حاجي خليفة فقال: «وله عليه زوائد سمّاه: تسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول»[٢] وذكره البغدادي والكتاني فقالا عنه: إنه «في أربعة مجلدات»[٣]. ولم أجد من ذكر هذا الكتاب بشيء آخر.

**ب ـ مختصراته: وهي:**

**١ ـ تهذيب الأصول:**

وهو مختصر وضعه الشيخ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي[٤]، ذكره حاجي خليفة فقال في أثناء حديثه عن مختصرات الجامع:

---

(١) وهو لغوي مشهور، شافعي المذهب، حفظ القرآن في السابعة من عمره، وأخذ الأدب واللغة، وكان كثير الحفظ أخذ عنه كثيرون منهم: ابن عقيل، وابن هشام، والجمال الأسنوي، من مؤلفاته: بصائر ذي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، وتنوير المقياس في تفسير ابن عباس. وترجمته في شذرات الذهب: مجلد ٤ ج٧/ ١٢٦ ـ ١٢٧، ت سنة ٨١٧ هـ.

(٢) كشف الظنون: ١/ ٥٣٥.

(٣) هدية العارفين: ٦/ ١٨١، والرسالة المستطرفة ص١٧٥.

(٤) هو الشيخ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي ت٧٦١هـ، مدرس الصلاحية بالقدس، من مؤلفاته: تحفة القادم من فوائد أبي القاسم، تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل. وترجمته في هدية العارفين: ٥/ ٣٥١.

«ومختصر للشيخ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي اشتهر بتهذيب الأصول»[١]، وذكره البغدادي فقال: «من تصانيفه تهذيب الوصول إلى جامع الأصول»[٢] إلا أنهما لم يقدّما وصفاً للكتاب، كما لم يتحدثْ عنه أحد غيرهما.

**٢ ـ كتاب في غريب جامع الأصول:**

وضعه الشيخ محب الدين، أحمد بن عبدالله الطبري[٣]، ولا نعرف عن هذا الكتاب إلا ما ذكره حاجي خليفة بقوله: «وفي غريبه ـ جامع الأصول ـ كتاب لمحب الدين أحمد بن عبدالله الطبري»[٤].

**٣ ـ مختصر للشيخ أحمد بن رزق الله الحنفي الأنصاري[٥]:**

ولم يتحدث أحد عنه، ولا نعرف عنه سوى اسمه الذي ذكره حاجي في كتابه أثناء حديثه عن مختصرات «جامع الأصول» فقال: «. . . ومختصر للشيخ أحمد بن رزق الله الأنصاري الحنفي»[٦].

**٤ ـ المعتمد في علم الحديث:**

وهو مختصر للجامع وضعه ابن بَهْرَان اليمني[٧]، ذكره البغدادي في كتابه

---

(١) كشف الظنون: ١/ ٥٣٥.

(٢) هدية العارفين: ٥/ ٣٥١.

(٣) هو الشيخ أحمد بن عبدالله الطبري ت٦٩٤هـ، وهو فقيه شافعي، من مصنفاته: الأحكام الصغرى والكبرى، وتقريب المرام في غريب القاسم بن سلام، والمسلك النبيه في تلخيص التنبيه لأبي إسحاق. وترجمته في هدية العارفين: ٥/ ١٠١.

(٤) كشف الظنون: ١/ ٥٣٧.

(٥) لم أعثر على ترجمته.

(٦) كشف الظنون: ١/ ٥٣٧.

(٧) هو الشيخ محمد بن يحيى بن أحمد بن موسى بن أحمد بهران الصُعدي اليمني البصري =

فقال في أثناء حديثه عن مصنفات ابن بَهْرَان: «صنّف من الكتب: تخريج أحاديث البحر الزخّار، والمعتمد في علم الحديث اختصار من جامع الأصول لابن الأثير»[١]، وهو كل ما ذُكِرَ عن هذا الكتاب، أمّا ما ذكره بروكلمان في «تاريخه» من أن للجامع مختصراً باسم: «معتمد ذوي العقول من جامع الأصول» لابن بهران[٢] فلم أعثر على ما يصدّق هذا القول، كما أنني راجعت فهارس برلين كاملة فلم أعثر على هذا الكتاب. وقد حملت الأرقام التي أشار بروكلمان إليها أسماء مؤلفات أخرى لابن بهران هذا، فرقم ٤٩٣٧ حمل اسم كتاب «شرح الأثمار»[٣]، ورقم ٤٩٣٨ حمل اسم «تنقيح القلوب والأبصار إلى كيفية اقتطاف أثمار الأزهار»[٤].

هذه هي المؤلفات التي ألفها العلماء حول «جامع الأصول»، أما بقيّة مؤلفات ابن الأثير المطبوعة فهي:

١ ـ المُرَصَّع:

وهذا الكتاب نمط طريف من التأليف المعجمي، يشتمل على مادة لغوية وأدبية تتصل بتاريخ العربية منذ أقدم عصورها، وهو معجم خاص من المعجمات التي عقدها أصحابها على المعاني، ثم إنه خاص بين هذه المعجمات الخاصة، فهو

---

= الشهير بابن بهران، من علماء الزيدية توفي سنة ٩٥٧هـ، من مصنفاته: التحفة في النحو، تخريج أحاديث البحر الزخّار، تكميل الكشاف للزمخشري، وكتاب الفرائض، والمختصر الشافي في علمي العروض والقوافي. وترجمته في هدية العارفين: ٦/ ٢٤٣.

(١) هدية العارفين: ٦/ ٢٤٣.

(٢) تاريخ بروكلمان: ٦/ ١٩٥.

(٣) فهارس مخطوطات برلين: ٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٤) فهارس مخطوطات برلين: ٢/ ٣٢٥.

يتناول الأسماء التي صُدِّرَتْ بأب وأم وابن وبنت، وذي وذات، ومن أجل ذلك سمي الكتاب بـ «المُرَصَّع في الأباء والأمهات، والأبناء والبنات، والأذواء والذوات».

قَدَّم المؤلف لكتابه هذا بمقدمة ضَمّنها دواعي تأليفه للكتاب، وجهود السابقين في هذا الميدان، ومآخذه ونقده لكتبهم ومؤلفاتهم، هذا النقد الذي دفعه إلى تعديل منهجهم وتنظيمه فقال: «. . . فوقفت على تصانيف قديمة وحديثة، تَصَدّى فيها مؤلفوها لجمع ما ورد في اللسان العربي من الكنى والأسماء، والأمهات لغير الأناسي وما ورد فيه من التسمية بإضافة البنين والبنات، والذوين الذوات، فرأيتهم ـ رحمة الله عليهم ـ قد مهّدوا فيه أسماء كثيرة، وأَبْقَوا لمن بعدهم كثيراً، ووجدتها مع ذلك على اختلافها غير مقيدة بترتيب حاصر يجمع شواردها، وينظم بدائدها، حتى إذا طلب الإنسان منها كلمة، وجدها بأدنى تأمل، ورأيتهم قد أضافوا إليها جماعة من المشهورين بالكنى والأبناء والأذواء من الناس ممن ضُرِبَ به مثل، أو كان دائراً في كثير من الخطاب، فأبقَوا لِمَن بعدهم كل ذكر جميل»[1].

ثم يشير إلى منهجه في كتابه فيقول: «فعمدت إلى ما فرّقوه في كتبهم فجمعته، وإلى ما نثروه فيها فنظمته، وأضفت إليه ما وجدته خارجاً عنها، ولم يشتمل عليه واحد منها ممّا عثرت عليه في كتب اللغة والنحو والأشعار، والأنساب، والأمثال، والمجاميع، والتواريخ، وغير ذلك من كتب الأدب، وما ورد من الكنى المحدثة، ورتّبت ذلك جميعه على حروف المعجم ليكون أَسْهَل مطلباً، وأَقْرَب مأخذاً[2].

وهو يسير في كتابه وِفْق ما سار عليه في كتابيه «الجامع» و«النهاية» من مراعاة حروف الهجاء، والتزام الحرف الأول دون اعتبار زيادته أو أصليته، ثم التزام الحرف

---

(١) المرصّع ص٣٢ ـ ٣٣.

(٢) المرصّع ص٣٦.

الثاني ثم الثالث، وقد حمله على ذلك حبه للسهولة ورغبته في تيسير حاجة الطالب، وهو ما أعلنه بقوله: «وجعلت التقفية على ذكر الحرف الذي في أول الكلمة زائداً كان أو أصلياً، ولم أُسْقِط منها إلا الحرف الأول واللام التي للتعريف»[١].

والتزم فيه أيضاً بأن يبدأ بما فيه من الكنى بالآباء، وبعده مافيه من الكنى بالأمهات، ثم بما فيه من إضافة الأبناء ثم البنات، ثم الأذواء فالذوات، وهو ما يؤدي إلى اجتماع ستة أنواع في كل حرف، إلاّ أَنْ يخلو الحرف من بعضها، وختم الكتاب بذكر الأسماء المترادفة على مسمّى واحد ممّا جرى ذكره في الحروف، مُفَصَّلاً على سياقها، كما قَدَّم للكتاب بمقدمة تشتمل على أحكام كلية تتعلق بمقصود الكتاب كما قال[٢].

ولمّا كان الكتاب مختصاً بغير الأناسي، فقد جاء خالياً من أسماء هؤلاء إلا بعض مَنْ اشتهر منهم فَضُرِبَ به المثل، أو غلبت عليه شهرته، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته فقال: «ولمّا كان مدار هذا الكتاب على ذكر الكنايات والإضافات لغير الناس، لم نذكر فيه من أسماء الناس إلا بعض من اشتهر منهم فَضُرِبَ به المثل، أو لم يعرف بغير كنيته أو إضافته ممّن غلبت عليه الكنى والإضافات»[٣].

ولعل السبب في ذلك هو كثرة من أَلّف في أسماء الصحابة والتابعين وغيرهم من الأناسي، ولذا لم يَرِد في مختصره هذا إلا ما ورد منها على سبيل الشذوذ أو الندور.

ممّا تقدم نلمح أن قيمة «المرصع» لا تقتصر على أنه معجم من معجمات

---

(١) المرصّع ص٣٦.

(٢) المرصّع ص٣٦.

(٣) المرصّع ص٣٦.

المعاني الخاصة، بل تتجاوز ذلك فتكشف عن مادة لغوية لا نجدها في كثير من كتب اللغة، ثم إن هذه المادة اللغوية تظهر لنا طريقة العرب الأقدمين في إطلاق العلم والشهرة، كما تكشف عن نظرتهم إلى أعيان الطبيعة البدوية من حيوان ونبات ومكان وزمان، ولذا فإن مادة «المرصع» لا تخص القارئ المعني باللغة فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى جمهرة كبيرة من المعنيين بالفكر الإنساني في مراحل مختلفة.

والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، ولخّصه السيوطي دون الأذواء والذوات في تأليف سمّاه «المنى في الكنى»[١]، وهذا الكتاب ما زال مخطوطاً[٢]، قال السيوطي في أوله: «هذه كراسة جَرّدْتُ فيها كنى أعلام من «المرصع» لابن الأثير مرتباً على حروف المعجم سميته «بالمنى في الكنى».

**٢ ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب:**

ويمثل هذا الكتاب منهجاً جديداً من مناهج التصنيف في غريب الحديث، وهو جمع الأحاديث الطويلة من أحاديث الرسول ﷺ، وأقوال الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم، وشرحها، وهذا الكتاب كما قال صاحبه: «لا أعلم له سمياً في كتب المتقدمين والمتأخرين»[٣].

اختار ابن الأثير في كتابه هذا ما كَثُرَ غريبه خلافاً لِمَا فعله الأئمة من قبله، وهو ما أشار إليه في مقدمة كتابه فقال: «وقد كان الأئمة والعلماء ـ رحمة الله عليهم ـ جمعوا الأحاديث الطوال ودوّنوها، وأظهروا أسرارها للطالبين وأعلنوها،

---

(١) ورد ذكره في المزهر: ١/ ٥٠٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٧٥، والبلغة في أصول اللغة ص٢٢٧.

(٢) وله نسخة في مكتبة تركيا، برقم ٣٣١، فهرس مخطوطات كوبريلي: ٢/ ١١٩٦ ـ ١٦٣٢ للمجاميع ١ ـ ٣٩٢.

(٣) منال الطالب ص٣٣.

فأتوا منها بكل حسن جميل، واقتنوا به كل ذكر كريم، وأجر جزيل، إلاّ أنهم لم يقتصروا على نوع من طوال الحديث والأثر، لكن جمعوا ما روي منها طويلاً سواء كان غريبه كثيراً أو قليلاً، ونحن اخترنا من الطوال ما كان أكثر ألفاظه غريباً على أي حاليه كان بعيداً أو قريباً توخياً للحفظ والتناجي، وبلاغاً للآمل والراجي، ولم نستقص في جمع الأحاديث والآثار المشهورة في كتب الحديث والغريب، واستقصينا شرح ما اخترناه منها، وبسطنا القول في إيضاح ما شذّ من وجوه التأويل عنها، وجمعنا بين أقاويل مَنْ تَقَدّم من العلماء، وسبق من الفضلاء في شرحها وتفسيرها، وتبيين معانيها وتقريرها، وأضفنا إليه ما عسى أن يكون غُفِلَ عنه، أو لم يبلغ الغرض منه، وقد قسمناه إلى قسمين:

**أحدهما:** في أحاديث الرسول ﷺ ممّا له فيه كلام أو ذكرٍ سيق الحديث له أو بُنِي عليه.

**والثاني:** في آثار الصحابة وبعض التابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم أجمعين، وسمّيته: منال الطالب في شرح طوال الغرائب»[1].

ألف ابن الأثير كتابه هذا بعد أن فرغ من تأليفه «النهاية»، محاولاً تعديل أسلوبه فيها، إذ لا تضم «النهاية» حديثاً كاملاً ولو قَصُرَ كلامه، خلافاً لِمَا فعله في «المنال»، وأشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب فقال: «أما بعد، فإني لمّا بَلَغْتُ الأمل والغرض، وأدّيْتُ النّفل والمفترض من تصانيف كتاب النهاية في غريب الأحاديث والأثر، وفَرَغْتُ من تأليفه وجمعه وترتيبه في أحسن وضعه، وكان الغريب الوارد فيه، المدرج في أثنائه ومطاويه مفرّقاً في أنواع صنوفه مقسماً في أبواب حروفه، حيث التزمنا في وضعه التقفية على حروف المعجم، والابتداء بالأول فالأول،

(١) منال الطالب ص٣٤.

والأقدم فالأقدم، فلا تكاد تجد فيه حديثاً تاماً وإن قلّ كَلِمه، ولا أثراً متسقاً وإن استقلّ منتظمه، أحببت أن أستأنف كتاباً مختصراً أَجمْعُ فيه من الأحاديث والآثار والطوال والأوساط ما أكثر ألفاظه غريب لا يفهمه أكثر الناس، ويعز إدراك بعضه على كثير من الخواص، أُوردُها كاملة متناسقة الألفاظ، تامة الإيراد والاقتصاص، وأُتْبع كلّ حديث من أحاديث النبي ﷺ منها بشرح غريبه، وتفسير معانيه، وإيضاح المقاصد المودعة فيه»[1].

ضمَّ الكتاب واحداً وعشرين حديثاً من أحاديث النبي ﷺ، وكلّها من الأحاديث الطويلة المفعمة بالألفاظ أو المعاني الغريبة، كما أشار في المقدمة، وكان يتبع الحديث بذكر أحوال رواته، ومن أخرجه من الرواة ثم يشرح ما ورد فيه من الألفاظ الغريبة.

طبع الجزء الأول من الكتاب بتحقيق الدكتور محمود الطناحي[2]، وهو ما ضم أحاديث الرسول ﷺ، وبقي الجزء الثاني الذي خصّه بأقوال الصحابة والتابعين لم يطبع بعد.

**٣ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر:**

وهو كتاب مهم من كتب غريب الحديث، وضعه صاحبه بعد اطلاعه على ما أُلِّف في هذا الفن، لاستدراك ما فات العلماء قبله، وإضافته، وتهذيب ما وضعوه وترتيبه، قدّم للكتاب بمقدمة طويلة عرض فيها جهود العلماء في علم غريب الحديث، وأشهر مؤلفاتهم، كما نقد الكثير منها، وذكر غايته من تأليفه لهذا الكتاب، وخطته فيه وهو ما سنتحدث عنه في أثناء حديثنا عن كتاب «النهاية»، ومنهجه وآراء العلماء فيه.

---

(١) منال الطالب ص٣٣.

(٢) طبع الكتاب في دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩.

طبع غير ما طبعة[١]، نال كتاب «النهاية» إعجاب القدامى والمحدثين، وألفت حوله مجموعة من المؤلفات، طُبِعَ بعضها، وما زال بعضها مخطوطاً، بينما فُقِدَ بعضها الآخر، وهذه المؤلفات هي:

**١ ـ المطبوعة:**

ولم يطبع من هذه المؤلفات إلا كتاب السيوطي:

**«الدر النثير»**: وهو تلخيص للنهاية ألّفه الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله، وقال في مقدمته: «هذا المؤلَّف لخصته من كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير وسميته بالدر النثير تلخيص النهاية لابن الأثير، بحيث لم أغادر فيه شيئاً ولم ألتزم اليسير، وضمَمْتُ إليه ممّا فاته القدر الكبير»[٢].

إلا أن هذا التلخيص كما قال الأستاذ طه الراوي ذهب برونق الأصل وجماله، إذ قال عنه: «وكان السيوطي ـ رحمه الله ـ قد لخّص النهاية في كتاب سمّاه: الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير، وقال: إنه ضمّ إلى كتابه هذا كثيراً ممّا فات صاحب النهاية، ومن وَقَفَ على النهاية ثم وقف على هذا الكتاب لم يرق لنظره الرجوع إليه مرة أخرى، لأن الجلال السيوطي بتلخيصه هذا، ذهب برونق الأصل وجماله،

---

(١) طبعت طبعة أولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧، في خمسة أجزاء، بتحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي. طبعة ثانية، دار إحياء الكتاب العربي، في خمسة أجزاء، ١٩٦٣، طبعة ثالثة للنهاية وبحاشيتها الدر النثير للسيوطي، المطبعة الخيرية، القاهرة، في أربعة أجزاء، ١٩٠٤، وطبعت النهاية في غريب الحديث وعلى حاشيتها الدر النثير، بتحقيق عبد العزيز إسماعيل الطهطاوي، المطبعة العثمانية، القاهرة، في أربعة أجزاء ١٨٩١.

(٢) الدر النثير على حاشية النهاية: ١/ ٤ ـ ٥.

وضيّق منه واسعاً فسيحاً»[١]. والكتاب مطبوع على حاشية «النهاية»[٢].

**٢ ـ المؤلفات المخطوطة: وهي:**

**آ ـ التذييل والتذنيب على نهاية الغريب:**

ألفّه جلال الدين السيوطي أيضاً، وعبّر في مقدمة الكتاب عن إعجابه بكتاب النهاية فقال: «أمّا بعد، فإن النهاية في غريب الحديث للإمام ابن الأثير، أجلّ كتاب أُلِّفَ في الغريب...». ولهذا الكتاب نسخة في دار الكتاب المصرية برقم ٢٠٩٤[٣]، وله نسخة أخرى في مكتبة برلين برقم ١٦٦٠، رتب الكتاب تبويباً أبجدياً[٤].

**ب ـ الكفاية في نظم النهاية:**

وهو نظم وضعه العلاّمة عماد الدين أبي الفدا، إسماعيل بن شمس الدين محمد بن بَرْدِس البعلي الحنفي، المتوفى سنة ٧٨٦هـ[٥]، ولهذا الكتاب نسخة مخطوطة في مكتبة برلين، وهي غير منقوطة، مشكولة في بعض الأماكن، عناوينها

---

(١) مجلة المجمع: مجلد ١٦/ ج ٦/ ٣٢٤، مقال: غريب الحديث.

(٢) الدر النثير على حاشية النهاية، المطبعة العثمانية، القاهرة، ١٨٩٢، إضافة إلى المطبعات المذكورة مع طبعات النهاية.

(٣) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية ١٩٢١، وملحق بالكتب الواردة في سنتي ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣. ص١٨ من الملحق.

(٤) والنسخة برقم: ٤٠٥ ـ pm ١٦٦٠، تاريخ النسخ ١٠٦٠هـ، وناسخها عبد الرحمن بن عبدالله الصاوي والنسخة جيدة، خالية من الشكل، وضعت العناوين باللون الأحمر. فهرس مخطوطات برلين: ٢/ ٢٩١.

(٥) من مؤلفاته: وسيلة المتلفظ إلى كفاية المتحفظ في نظم الكفاية من اللغة. وترجمته في هدية العارفين: ٥/ ٢١٤.

بارزة فَرَغَ المؤلّف من تأليف هذا الكتاب سنة ٧٥٨هـ في ذي القعدة، وتم نسخها في عام ٨١١هـ[١].

**ج ـ مطلع الغاية في اختصار النهاية:**

وهو مُخْتَصر وضعه الشيخ علي بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقي[٢]، قال في أوله: «هذا مطلع الغاية في اختصار النهاية، ذكرت فيه جميع موادّها إلاّ مادة مشهورة، ما كانت بتلك الغرابة، وهي قليلة جداً، وتركت فيه اسم الراوي، وبعض طرق الحديث إيجازاً، وربما ذكرت اسم الراوي والحديث بطوله لتوقف المقصود على ذلك[٣].

ولهذا المختصر نسخة مخطوطة في مكتبة برلين وهي جيدة، ذات غلاف جلدي أسود مُذَهَّب، نسخها الشيخ محمد شاه الحسيني، من حيدر أباد سنة ١٢١٥هـ[٤].

**د ـ مختصر ألّفه الشيخ عيسى بن محمد الصفوي (ت٩٥٣هـ)[٥]:**

ولهذا المختصر نسخة مخطوطة في مكتبة برلين، إلاّ أنها متآكلة الأطراف، رُمِّمت بعض صفحاتها[٦]. وقد وصف حاجي خليفة هذا الكتاب قديماً فقال عنه:

---

(١) رقم المخطوط ١٨٠ LPG ـ ١٦٥٩، فهرس مخطوطات برلين: ٢/ ٢٩١.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) فهرس مخطوطات برلين: ٢/ ٢٩٢.

(٤) رقم المخطوطة ٩٧٣ SPR ـ ١٦٦٢، فهرس مخطوطات برلين: ٢/ ٢٩٢.

(٥) وهو علاّمة ومحقق، اشتغل بالنحو والصرف والفقه وله مؤلفات منها: شرح مختصر على الكافية، وشرح الغرة في المنطق وشرح الفوائد الضيائية في المعاني والبيان، وقال ابن العماد الحنبلي «لم يكمله». وترجمته في شذرات الذهب: ٨/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٦) رقم المخطوطة ٩٧٤ ـ SPR ـ ١٦٦١، فهرس مخطوطات برلين: ٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٢.

«يقرب من نصف حجم النهاية»[١].

**٣ ـ المؤلفات المفقودة:**

أما المؤلفات المفقودة التي أُلِّفَتْ حول «النهاية» فهي:

**آ ـ تذييل على النهاية للأرموي[٢]:**

ذكره البغدادي في كتابه فقال: «من تصانيفه: ذيل النهاية لابن الأثير في غريب الحديث»[٣].

**ب ـ مختصر لمجهول[٤]:**

وبما أن كتاب النهاية هو موضوع بحثنا، لذا رأينا أن نؤجل الحديث عنه إلى الفصول القادمة.

هذه هي مؤلفات ابن الأثير المطبوعة، وأهم ما أُلِّف حولها من مؤلفات، وهناك مجموعة أخرى من مؤلفاته ما زالت مخطوطة وهي التي سنتحدث عنها فيما يلي:

---

(١) كشف الظنون: ٤/ ١٩٨٩، وورد ذكره أيضاً في الرسالة المستطرفة ص١٥٦، وفي البلغة في أصول اللغة ص٥٢٣.

(٢) وهو الشيخ سراج الدين، أبو الثناء، محمود بن أبي بكر بن حامد بن أحمد الأرموي التنوخي، الشافعي، الشهير بالأرموي ت سنة ٦٨٢هـ، له من التصانيف: أسئلة في التحصيل، بيان الحق في المنطقة والحكمة، ذيل النهاية لابن الأثير رسائل في علم الجدل وغيرها. وترجمته في هدية العارفين: ٦/ ٤٠٦.

(٣) هدية العارفين: ٦/ ٤٠٦.

(٤) هدية العارفين: ٦/ ٤٠٦.

**ثانياً ـ مؤلفاته المخطوطة:**

**١ ـ البديع في شرح فصول ابن الدهان:**

وهو اسمه الذي سمّاه به ابن السبكي[١]، وابن تغري بردي[٢]، والذهبي[٣] وابن خلّكان[٤]، والداودي[٥] والبغدادي[٦]، وذكره حاجي خليفة[٧]، وياقوت الحموي[٨] باسم: «البديع في النحو».

وقف عليه ياقوت ووصفه فقال: «في أربعين كراسة»[٩]، وقال معجباً به: «وَقَفَنِي عليه أخوه عز الدين، فوجدته بديعاً كاسمه، سلك فيه، مسلكاً غريباً، وبوّبه تبويباً عجيباً»[١٠]. وانفرد الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء»، بتسمية الكتاب بـ «البديع في شرح مقدمة ابن الدهان»[١١]. وللكتاب نسخة مخطوطة في مكتبة تركيا بعنوان: «البديع في العلوم العربية، في الصرف والنحو والخطابة، والشعر والكتابة»،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦.

(٢) النجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٨.

(٣) تاريخ الذهبي ص٢١٧.

(٤) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١.

(٥) طبقات المفسرين: ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٥.

(٦) هدية العارفين: ٦/ ٢.

(٧) كشف الظنون: ١/ ٢٣٦.

(٨) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٦.

(٩) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٦.

(١٠) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٦.

(١١) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٩٠.

وهي مرتبة في عشرين باباً كما قال الدكتور ششن[١].

**٢ ـ ديوان الرسائل:**

ذكره من كتبه ياقوت[٢] وابن خلكان[٣]، والبغدادي[٤]، فقالوا: «وله ديوان الرسائل»، وقد جمعه أخوه عز الدين، ورتّبه على قسمين؛ الأول: في التقليد والمناشير، والثاني: في المكاتبات[٥]، ولهذا الكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ٢٠٤٠ أدب[٦].

**٣ ـ الشافي شرح مسند الشافعي:**

ذكره بهذا الاسم ياقوت[٧] وابن خلكان[٨]، وابن تغري بردي[٩]، وابن العماد الحنبلي[١٠]، وقال السبكي واسمه: «شافي العي بشرح مسند الشافعي»[١١]

---

(١) والمخطوط في مكتبة عاطف أفندي برقم ٢٤٤٦، كتبت في أواخر القرن السادس الهجري في ٣٦٥ ورقة. نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، جمع الدكتور رمضان ششن: ١/ ٣٠.

(٢) معجم الأدباء: ١٦/ ٧٦.

(٣) وفيات الأعيان: ٥/ ١٤٦.

(٤) هدية العارفين: ٦/ ٢.

(٥) فهرس المخطوطات المصورة في دار الكتب المصرية: ١/ ٤٧٤.

(٦) فهرس المخطوطات دار الكتب المصرية: ١/ ٤٧٤، في ١٧٧ ورقة.

(٧) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٦.

(٨) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١.

(٩) النجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٩.

(١٠) شذرات الذهب: مجلد ٣/ ج٥/ ٢٢.

(١١) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦.

وقال عنه ياقوت: «أَبْدَع في تصنيفه، فذكر أحكامه، ولغته، ونَحْوَه، ومعانيه، نحو مئة كرّاسة».

وللكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية في أربعة أجزاء، الجزء الأول يبدأ بأول الكتاب وينتهي بالنوع السادس في جلسة الاستراحة، ونسخة للجزء الثاني يبدأ بإمامة الأعمى، وينتهي بزيارة القبور وبأولـه نقص، والجزء الخامس ويبدأ بكتاب الرجعة وينتهي بآخر الكتاب، والجزء السابع ويبدأ بأول كتاب الزكاة وينتهي بذكر الحرمين[1].

وقام الشيخ صفي الدين الأرموي بتهذيب هذا الكتاب في كتاب سمّاه بـ «الكافي من الشافي شرح المسند من حديث الشافعي»، قال في أوله: «الكافي من الشافي مهذب لشرح مجد الدين بن الأثير للشيخ صفي الدين محمود بن محمد الأرموي المعروف بالعراقي الصوفي»، وينتهي المخطوط عند بداية باب الحج، أمّا النصف الثاني من الكتاب فهو مفقود. ولهذا التهذيب نسخة مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية[2].

**٤ ـ المختار من مناقب الأخيار:**

ذكره بهذا الاسم كل مَنْ ترجم لابن الأثير، وقد اطلعت على هذا الكتاب مخطوطاً[3]، افتتحت النسخة بنبذة عن حياة صاحبه، ثم بدأت مقدمة المؤلف،

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية: ١/ ٨٢، رقم المخطوط ٣٠٦ حديث.

(٢) والمخطوط في مكتبة الأسد برقم ١١٠٠، عدد الأوراق ٢٦٥ ورقة، وهي نصف الكتاب، أما النصف الثاني فمفقود.

(٣) والمخطوط في مكتبة الأسد برقم ١٣٤٩٢، والنسخة كاملة من ٤٥٠ ورقة، وناسخها نجم الدين بن أبي اليسر بن عثمان، فخر الدين المقرئ الشافعي، وانتهى منها في ١٤ رمضان، سنة ٩٧٦هـ بمصر.

وهو كعادته يشرح في هذه المقدمة دوافع تأليفه للكتاب، ومنهجه فيه فقال بعد حمد الله والصلاة والسلام على نبيّه ﷺ: «. . . وبعد، فقد كان العلماء وأئمة الدين ـ أحسن الله إليهم كما أحسن إلينا بهم، وبارك فيهم وعليهم كما بارك فينا وعلينا ـ قد جمعوا من أخبارهم وآثارهم كل جميلة، وَدَوَّنوا من أفعالهم وأقوالهم كل فضيلة، وأودعوها كتباً صنّفوها في مناقبهم، ومجاميع أَلَّفوها على مراتبهم، فكل منهم سلك أسلوباً أدّاه إليه نظره، فمنهم من أطال وذكر غَثاً وسميناً، وأَكْثَرَ فأَوْرَدَ متيقناً ومظنوناً، ومنهم من اختصر فحذف حسناً جميلاً، واختصر فترك كثيراً وذكر قليلاً، على حسب الغرض الداعي كلاً منهم إلى ما اختاره، وبمقتضى الهوى الباعث له على ما أراده، فأردت أن أختار ممّا جمعوا طرفاً من آثارهم وأخبارهم مجرّداً من الإسناد، مُقْتِصراً في ذلك على ما مالت نفسي إليه، ووقفني نظري عليه، فإن الأغراض في الاختيارات متبوعة، والمقاصد فيها مختلفة، فَرُبّ مختار ما يكرهه غيره، ويستحسن ما استقبحه سواه، ولكل اجتهاد ونظر، ولن يعدم باذل الوسع مع حسن النية ثواباً. . .»[1]، إلى أن يقول: «وجمعت هذا الكتاب مستمداً من الله العون وسميته بـ: المختار من مناقب الأخيار».

وتحدَّثَ في المقدمة أيضاً عن خطته ومنهجه في الكتاب فقال: «وجعلت مراد الكتاب على قسمين: القسم الأول فيمن عُرِفَ اسمه، والقسم الثاني فيمن لم يُعْرف اسمه، وينقسم القسم الأول إلى ثلاثة أبواب، الباب الأول: في ذكر العشرة من الصحابة ﷺ، الباب الثاني: في ذكر الرجال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم مرتباً على حروف المعجم، وينقسم كل حرف إلى فصلين، الفصل الأول في الصحابة، والفصل الثاني في التابعين وغيرهم، والباب الثالث في النساء وغيرهم

(١) المختار من مناقب الأخيار ورقة ٤ وجه.

من الصحابة مرتّباً على حروف المعجم، وينقسم القسم الثاني إلى بابين، وهو مرتب على أسماء بلادهم وجهاتهم، ويلتزم فيه التقفية، الباب الأول في الرجال، والباب الثاني في النساء»[١].

والقارئ لكتاب «المختار» يلمس التزام مؤلفه وحرصه على ما ذكره في مقدمته، فقد سار على منهجه الذي قرره فيها، فبدأ بالصحابة العشرة، ثم الصحابة من الرجال، ثم التابعين، ثم الصحابة من النساء ثم التابعين وغيرهم، فكان كتاباً شافياً وافياً في بابه.

أمّا بقية مؤلفاته فلم نعثر على شيء عنها سوى ما ذُكِرَ في بطون كتب التراجم والتاريخ، وهو ما جعلنا نضعها تحت عنوان مؤلفاته المفقودة.

**ثالثاً ـ مؤلفاته المفقودة:**

ثمّة طائفة من كتب ابن الأثير، أشارت إليها المصادر، ولم نستطع العثور على غير هذه الإشارات فرجّحنا أن تكون مفقودة، إلاّ أن تظهر للناس من بعد، وهذه المؤلفات هي:

**١ ـ الإنصاف في الجمع بين الكشف[٢] والكشاف[٣]:**

وهو تفسير للقرآن الكريم جمعه من هذين التفسيرين، وقد ذكره بهذا الاسم المنذري[٤]، والذهبي[٥]، . . . . . .

---

(١) المختار من مناقب الأخيار ورقة ٤ وجه.

(٢) وهو تفسير وضعه الشيخ أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي ت٤٢٧هـ.

(٣) وهو تفسير وضعه الزمخشري.

(٤) التكملة لوفيات النقلة: مجلد ٢/ ج٢٢/ ١٩٢.

(٥) تاريخ الذهبي ص٢٧٦.

والداودي[١]، وابن خلّكان[٢]، والبغدادي[٣]، وحاجي خليفة[٤]، وابن تغري بردي[٥]، وابن السبكي[٦]، وابن العماد الحنبلي، وانفرد ياقوت بقوله: «الإنصاف في تفسير القرآن» وقال عنه: «في أربعة مجلدات»[٧] ووصفه حاجي خليفة بقوله: «وهو تفسير كبير جمع فيه بين تفسير الثعلبي، وتفسير الزمخشري»[٨]، وهو كل ما ذكره العلماء عنه.

**٢ ـ الباهر في الفروق:**

ولا نعرف عنه سوى أنه كتاب في النحو، فقد اكتفى الداودي[٩]، والسيوطي[١٠] والبغدادي[١١] بقولهم في أثناء حديثهم عن مؤلفات ابن الأثير: «وله الباهر في الفروق في النحو».

**٣ ـ البنين والبنات والأمهات من رجال الحديث:**

ذكره البغدادي مع «كتاب المرصَّع في اللغة»، ممّا يشير إلى أن هذا الكتاب

---

(١) طبقات المفسرين: ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٥.

(٢) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١.

(٣) هدية العارفين: ٦/ ٢.

(٤) كشف الظنون: ١/ ١٨٢.

(٥) النجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٩.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦.

(٧) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٦.

(٨) كشف الظنون: ١/ ١٨٢.

(٩) طبقات المفسرين: ٢/ ٣٠٥.

(١٠) بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٥.

(١١) هدية العارفين: ٦/ ٢.

كتاب آخر غير «المرصع»، ويؤكد هذا أن ابن الأثير لم يذكر في «المرصع» من أسماء الأناسي، إلا ما ورد على سبيل الشذوذ والندرة (كما أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن الكتاب) خلافاً لهذا الكتاب الذي جعله خالصاً لأسماء الأناسي من أصحاب الحديث فقال في أثناء حديثه عن مؤلفات ابن الأثير: «وله البنين والبنات، والأمهات من رجال الحديث، والمرصع في اللغة[١]».

**٤ ـ تهذيب فصول ابن الدهان:**

وذكره من كتب ابن الأثير الداودي[٢]، وياقوت[٣]، والبغدادي[٤]، وابن العماد الحنبلي[٥] فقالوا: «وله تهذيب فصول ابن الدهان». إلاّ أنهم لم يذكروا أشياء أخرى عن هذا الكتاب.

**٥ ـ الجواهر واللآلي من الإملاء المولوي الوزيري الجلالي:**

وهو كتاب جمع فيه رسائل وزيره جلال الدين الأصفهاني[٦]، وسمّاه بهذا الاسم، كما أشار إلى ذلك ابن خلّكان فقال: «وكان أبو الحسن علي الملقّب جلال الدين من الأدباء الفضلاء، والبلغاء الكرماء، رأيت له ديوان رسائل أجاد فيه،

---

(١) هدية العارفين: ٦/ ٢.

(٢) طبقات المفسرين: ٢/ ٣٠٥.

(٣) معجم الأدباء: ١٧/ ٧٦.

(٤) هدية العارفين: ٦/ ٢.

(٥) شذرات الذهب: ٣/ ج٥/ ٢٢.

(٦) وهو علي بن محمد بن علي بن أبي منصور، الملقّب جمال الدين الأصفهاني، أحد البلغاء، دوّنت رسائله، وعنه أخذ مجد الدين المبارك بن الأثير. وترجمته في سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٣٥٠ رقم الترجمة ٢٣٧.

وجمعه مجد الدين أبو السعادات المعروف بابن الأثير، وسمّاه: كتاب الجواهر واللآلي من الإملاء المولوي الوزيري الجلالي، وافتتح الكتاب بمقدمة أشار فيها إلى مكانة جلال الدين وفضله على كلّ مَنْ تقدّم من الفصحاء، كما أشار إلى عمله في بداية أمره في الكتابة لجلال الدين، الذي كان يُمْلي عليه رسائله وإنشاءه[١].

**٦ ـ رسائل في الحساب:**

وهو ما ذكره ياقوت في معجمه فقال: «وله رسائل في الحساب مُجَدْوَلات»[٢]، واكتفى ياقوت بهذا القول دون أن يعطينا معلومات أخرى عنه.

**٧ ـ الفروق والأبنية:**

وسمّاه الذهبي في تاريخه باسم: «الفروق في الأبنية»[٣]، وقال السبكي: «وله الفروق والأبنية»[٤] إلا أنهما لم يذكرا عن هذا الكتاب، سوى ما ذكرت، وعبارة السبكي والذهبي تشير صراحة إلى أن الاسم لكتاب واحد إلاّ أنه ليس بين أيدينا معلومات دقيقة للحكم على هذا الكتاب بأنه كتاب مستقل غير «كتاب الباهر»، أم أنه نفسه ذكره الذهبي والسبكي بهذا الاسم، وذكره غيرهما باسم «الباهر»، ويرجّح ظني هذا أن الكتاب لم يَرِدْ مع «الباهر» عند أي من العلماء الذين ذكروا مصنّفات ابن الأثير، فالسبكي والذهبي عَدا من مؤلفات ابن الأثير: «الفروق»، أما بقية العلماء فذكروا: «الباهر في النحو» والكتاب المفقود، ولذا لا يمكننا تقديم حكم قطعي في هذا الأمر.

---

(١) وفيات الأعيان: ٥/ ١٤٦.

(٢) أي مقسَّمة إلى جداول. معجم الأدباء: ١٧/ ٧٦.

(٣) تاريخ الذهبي ص٢١٧.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦.

**٨ ـ صنعة الكتابة:**

ذكره الذهبي وابن خلّكان[١] والبغدادي[٢]، فقالوا: «وله كتاب لطيف في صنعة الكتابة» وقال ابن العماد الحنبلي: «وله كتاب صنعة الكتابة»[٣] وهو كما يبدو اسمه الحقيقي، أما ما ذكره غيره فيشير إلى وصف الكتاب لا إلى اسمه، واكتفى جميع مَنْ ذكره بهذا القول، ولم يذكروا عنه شيئاً آخر.

**٩ ـ مصنف في الترسل:**

قال الذهبي: «وله مُصَنَّف في الترسل»[٤]، وهو كل ما ذكره عنه.

**١٠ ـ نهاية الأثيرية في اللغات الحديثية:**

قال صاحب «معجم المطبوعات»: «هو نفسه النهاية»[٥] إلاّ أن ما ذكره البغدادي يشير إلى أن هذا الكتاب هو كتاب في علوم الحديث، وهو غير «النهاية»، فقد ذكر له «النهاية في غريب الحديث»، و«المرصع في اللغة»، و«نهاية الأثيرية في اللغات الحديثية» فقال: «وله النهاية في غريب الحديث، والمرصع في اللغة، ونهاية الأثيرية في اللغات الحديثية»[٦] ويرجِّح ما قلناه أيضاً ما قاله القفطي في حديثه عن مؤلفات ابن الأثير: «وله كتاب في علوم الحديث»[٧] وربّما كان هذا الكتاب هو المقصود.

---

(١) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١.

(٢) هدية العارفين: ٦/ ٢.

(٣) شذرات الذهب: مجلد ٣/ ج٥/ ٢٢.

(٤) تاريخ الذهبي ص٢١٧.

(٥) وهو يوسف إليان سركيس، معجم المطبوعات الغربية والمعربة ص٣٥.

(٦) هدية العارفين: ٦/ ٢.

(٧) إنباه الرواة: ٣/ ٢٥٩.

**١١ ـ المصطفى والمختار في الأدعية والأذكار:**

قال البغدادي: «وله المصطفى والمختار في الأدعية والأذكار»[١] وهو ما سمّاه به أيضاً ابن خلكان[٢] وابن تغري بردي[٣]، وابن السبكي[٤]، وابن العماد الحنبلي[٥]، وغيرهم[٦]، إلا أنهم لم يصفوه، ولم يتحدّثوا عنه بشيء آخر ممّا يجعلنا نكتفي بذكر اسمه كغيره من مؤلفاته المفقودة التي ذكرناها، والتي اقتصر مَنْ ذكرها على ذكر اسمها دون أي معلومات أخرى عنها.

**رابعاً ـ ما نُسِبَ إليه خطأ:**

وقد نسب بروكلمان والزركلي كتاب: «تجريد أسماء الصحابة» لابن الأثير، وعدّوه من مصنّفاته، ولكن البغدادي[٧] والكتاني[٨] وابن حجر العسقلاني ذكروا هذا الكتاب من مؤلفات الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) لا من مؤلفات ابن الأثير، ولعل نسبة الكتاب لابن الأثير جاءت ممّا ورد في مقدمة الكتاب، فقد جاء في مقدمته: «وبعد فهذا تجريد أسماء الصحابة الذي صنفه العلامة عز الدين أبو الحسن علي

---

(١) هدية العارفين: ٦/ ٢.

(٢) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١.

(٣) النجوم الزاهرة: ٦/ ١٩٩.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٦٦.

(٥) شذرات الذهب: مجلد ٣/ ج٥/ ٢٢.

(٦) هدية العارفين: ٦/ ١٥٤.

(٧) الرسالة المستطرفة ص٢٠٤.

(٨) تاريخ الذهبي ص٢١٧، طبقات المفسرين: ٢/ ٣٠٥، وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية ٢/ ٣٩٣، وحاجي خليفة في كشف الظنون: ١/ ١١١.

ابن أثير الدين الجزري رحمه الله، فانه كتاب نفيس مستقصى. . .»[١]، إلاّ أن عبارة ابن حجر العسقلاني تشير صراحة إلى القول الفصل في هذا الأمر، وتنسب هذا الكتاب إلى صاحبه الذهبي، فيقول: «أما بعد، فإن من أشرف العلوم الدينية علم الحديث النبوي، ومن أجلّ معارفه تمييز أصحاب رسول الله ﷺ ممّن خَلَف بعدهم وقد جمع في ذلك جَمْعٌ من الحفّاظ تصانيفَ بحسب ما وصل إليه اطلاع كل منهم، فأول من عرفته صنّف في ذلك، أبو عبدالله البخاري، أَفْرَد له في ذلك تصنيفاً، فنقل فيه أبو القاسم البغوي وغيره، وجمع أسماء الصحابة مضمومة إلى من بعدهم جماعة من طبقة مشايخه كخليفة بن خيّاط. . . وكالطبري في «معجمه الكبير». . . ثم كأبي عبدالله بن مَنْده، وأبي عمر بن عبد البر، وسمّى كتابه «الاستيعاب» لظنّه أنه استوعب ما في كتب مَنْ قبله. . .» إلى أن قال: «وفي أعصار هؤلاء خلائق يتعسر حصرهم ممّن صَنَّفَ في ذلك أيضاً إلى أن كان في أوائل القرن السابع، فجمع عز الدين بن الأثير كتاباً حافلاً سمّاه «أسد الغابة» جمع فيه كثيراً من التصانيف المتقدّمة إلا أنه تبع مَنْ قبله، فخلط من ليس صحابياً بهم، وأَغْفَلَ كثيراً من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم، ثم جرّد الأسماء التي في كتابه مع زيادات عليها الحافظ أبو عبدالله الذهبي، وعلّم لِمَن ذكر غلطاً، ولِمَن لا تصحّ صحبته، ولم يستوعب ذلك، ولا قارب. . .»[٢] إلى أن يقول: «وقرأت بخط الحافظ الذهبي من ظهر كتابه «التجريد» لعل الجميع ثمانية آلاف، إن لم يزيدوا لم ينقصوا، ثم رأيت بخطه أن جميع مَنْ في «أسد الغابة» سبعة آلاف وخمس مئة وأربعة وخمسون نفساً»[٣].

---

(١) تجريد أسماء الصحابة: ١/ آ من المقدمة.

(٢) الإصابة: ١/ ٤.

(٣) الإصابة: ١/ ٥.

وقال الكتاني: «وللذهبي مختصر كتاب «أسد الغابة» وهو المسمّى بـ «التجريد» في مجلدين لطيفين[١]، اختصره وزاد عليه، وفيه نحو من ثمانية آلاف نفس»[٢].

والكلام الفصل في هذا كما يبدو من كلام العسقلاني والكتاني هو أن عز الدين ألّف «كتاب أسد الغابة»، فجاء الذهبي وجرّده من أسانيده وأضاف إليه مَنْ لم يذكره، وسمّاه بهذا الاسم، أما نسبته إلى مجد الدين فهي وهم وقع فيه كل من الزركلي وبروكلمان، لأن الكتاب كما تقدّم قد يحدث التباساً مع أخيه عز الدين فقط، ولا وجه لنسبته لمجد الدين مطلقاً.

والدارس لكتاب ابن الأثير، يجد أن هذه المؤلفات تتميز بما يلي:

**أولاً ـ افتتاحها بمقدمة طويلة تتضمّن:**

**١ ـ بواعث تأليفه لهذا الكتاب:**

فإن اختلاف مقاصد الناس وأغراضهم في التأليف، هو الدّاعي إلى اختلاف التصانيف كما يقول، فإذا عدنا إلى مقدمة كتابه «جامع الأصول» نراه يقول: «والناس في تصانيفهم التي جمعوها فيه وألّفوها مختلفو الأغراض، متنوعو المقاصد، فمنهم مَنْ قصرت همّته على تدوين الحديث مطلقاً، ومنهم من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها، فيضعون لكل حديث باباً يختص به، ومنهم من استخرج أحاديث تتضمّن ألفاظاً لغوية ومعاني مشكلة، ومنهم مَنْ أضاف إلى هذا الاختيار ذِكْر الأحكام وآراء الفقهاء»[٣].

---

(١) والكتاب مطبوع في دار المعرفة، بيروت في مجلدين.

(٢) الرسالة المستطرفة ص٢٠٤.

(٣) جامع الأصول: ١/ ٤٣ ـ ٤٥.

وقال في مقدمة كتابه «المرصع»: «أمّا بعد، فإن العلمـاء في سالف الدهر وآنفـه، ما زالوا مختلفي الأغراض فيما ألفوه، متباييني المقاصد فيما صنّفوه، من أنواع العلوم على كثرتها، وفنون المعارف على سعتها، ولا يكاد يحوي أغراضهم حدّ، ولا يجمع أفرادها عدّ، لِكَثْرة الباعث عليها، وسعة المَبَاغِي الداعية إليها»[1].

وقد رأينا بواعث كتابته لكتبه في أثناء حديثنا عنها.

**٢ ـ عرضه لما أُلِّف في موضوع الكتاب الذي يقدّم له، وجهود العلماء السابقين له:**

وهو ما فعله في جميع هذه المؤلفات، ففي كتابه «جامع الأصول» مثلاً يقدّم عَرْضَاً لِمَا أُلِّف في جمع الحديث وبداياته، وجهود العلماء في هذا الأمر، واختلاف ترتيبهم لمجاميعهم، وفي كتاب «النهاية» ـ كما سنرى ـ يقدّم عرضاً لِمَا أُلِّفَ في غريب الحديث، وأهم الكتـب المؤلفة في هذا الموضوع، وهو ما نقوله في كتبه الأخرى «المُرَصَّع»، و«المختار»، و«المنال».

**٣ ـ نقده للمؤلفات السابقة له:**

وهو في أثناء حديثه عن هذه المؤلفات، كثيراً ما يتعرض لنقدها، وهو نقد موضوعي ينصـبُّ في معظم الأحيـان على منهج هذه المؤلفات، وصعوبة العودة إليها، ففي مقدمة كتابه «النهاية» يتعرض لنقد بعض كتب الغريب التي أُلِّفَتْ قبله، فيقول: «فكانت هذه الكتب في غريب الحديث، أمهات الكتب في غريب الحديث، وهي الدائرة بين أيدي الناس، والتي يعوّل عليها العلماء، إلاّ أنها وغيرها من الكتب المصنّفة التي ذكرناها أَوْ لَمْ نذكرها، لم يكن فيها كتاب صُنِّفَ مرتّباً ومقفّى يرجع

(١) المُرَصّع ص٣٢.

إليه الإنسان عند طلب الحديث، إلا كتاب الحربي، وهو على طوله وعسر ترتيبه لا يوجد الحديث فيه إلاّ بعد تعب وعناء، ولا خفاء بما في ذلك من المشقة والنَّصَب، مع ما فيه من كون الحديث المطلوب لا يعرف في أي واحد من هذه الكتب هو، فيحتاج طالب غريب حديث ما إلى اعتبار جميع الكتب، أو أكثرها حتى يجد غرضه من بعضها»[١].

وقال في حديثه عن «الفائق»: «ولقد صادف هذا الاسم مسمّى، وكشف من غريب الحديث، كل معمّى ورتبه على وضع اختاره مقفى على حروف المعجم، ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة، وإن كانت دون غيره من متقدّم الكتب لأنه جمع التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعاً أو أكثره أو أقلّه، ثم شرح ما فيه من غريب، فيجيء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم، فَتَرِد الكلمة في غير حرفها، وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها، فكان كتاب الهروي أَقْرَب متناولاً، وأَسْهَل مأخذاً، وإن كانت كلماته متفرقة في حروفها، وكان النفع به أتمّ، والفائدة منه أعمّ»[٢].

وقال في نقده لِمَا أُلِّفَ في الكنى والأسماء والأمهات لغير الأناسي: «. . . ووجدتها مع ذلك على اختلافها غير مقيّدة بترتيب حاصر يجمع شواردها، وينظم بدائدها، حتى إذا طلب الإنسان منها كلمة، وجدها بأدنى أمل»[٣].

كما تعرض لنقد كتاب أبي سهل الهروي الذي جمعه في هذا الموضوع،

---

(١) النهاية: ١/ ٨.

(٢) النهاية: ١/ ٩.

(٣) المرصع ص٣٣.

فقال: «. . . جمع كتاباً كبيراً، وقفّاه على أواخر الأسماء، ولم يلتزم فيه ترتيب الكلمات في مواضعها على التقديم والتأخير، ثم عاد ونقض هذا الالتزام، فحصل في طلب الكلمة منه تعب ومشقة»[١].

**٤ ـ عرضه لمنهجه في كتابه الذي يُقَدّم له:**

والناظر في نقد ابن الأثير لمؤلفات سابقيه، يلمح بجلاء أنه يوجه نقده خاصة إلى منهج هذه المؤلفات، وما فيه من صعوبة ومشقة تجعل الطالب بعيداً عنها، قليل الاستفادة منها (كما رأينا قبل قليل)، هذه الصعوبة التي وجدها في كتب سابقيه، وإدراكه لحاجات الناس من طلب السهولة، والسعة في الوصول إلى الغرض، دعاه إلى اختيار المنهج الأسهل والأمثل في مؤلفاته، حتى يتمّ له ما أراده من هذه المؤلفات فتذيع بين الناس وتنتشر وتتحقق الفائدة منها، ويتناولها الناس بالدراسة والبحث، ويؤكد هدفه هذا وبحثه عن السهولة والوضوح، ما اتبعه في مقدماته التي قدّم بها لكتبه من عرض واضح لمنهجه في هذه الكتب، وإشارته إلى كل ما سيستعمله في كتابه من رموز وإشارات، وهو ما نلمسه بوضوح في كتابه «جامع الأصول»، ومقدمته الطويلة التي شرح فيها منهجه، كما نلمحها أيضاً في كتابه «النهاية» ـ كما سنرى ـ وفي «المختار» كما رأينا في حديثنا عنه[٢]، وفي «المرصع» الذي يقول في مقدمته: «. . . وَرَتَّبْتُ ذلك جميعه على حروف المعجم، ليكون أَسْهل مأخذاً، وأَقْرب متناولاً، وجعلت التقفية للاسم المضاف إليه دون المضاف، والتزمت في الترتيب الحرف الثاني والثالث لئلاّ يقع فيه تصحيف، واعتمدت على ذكر الحرف الذي في أول الكلمة زائداً كان أو أصلياً، ولم أُسِقْطْ منها إلا الحرف الأول واللاّم

(١) المرصع ص٣٦.

(٢) ص١١١ من هذا الفصل.

التي للتعريف ثم بدأت في كل حرف من حروف المعجم بذكر ما فيه من الكنى بالآباء، وبعده ما فيه من الكنى بالأمهات، ثم بما فيه من الإضافة بالأبناء، وبعده ما فيه من إضافة البنات، ثم بما فيه من الإضافة بالأذواء وبعده ما فيه من إضافة الذوات فيجتمع في كل حرف ستة أنواع، وربما سقط من بعض الحروف بعض الأنواع حيث لم يَرِدْ فيه شيء، وقبل أن أذكر الحروف وما فيها أذكر مقدمة تشتمل على أحكام كلية تتعلق بمقصود الكتاب، فانحصر الغرض منه في ثلاثة أبواب، وسأذكر عند انتهاء الحروف باباً يشتمل على الأسماء المترادفة على مسمّى واحد، ممّا جرى ذكره في الحروف»[1].

ممَّا تقدّم نقول: إن ابن الأثير يسعى دائماً إلى اختيار المنهج الأسهل والأفضل؛ ففي «جامع الأصول» مثلاً رأى أن بعض كتاب الحديث رتّبوا كتبهم على المعاني، وبعضهم على المسانيد، فأخذ بترتيب المعاني إذ رآه أسهل على الطالب، فكثيراً ما يغيب عن ذهن القارئ راوي الحديث، ولكن معناه أمامه فيقصده في بابه، وهو أسهل مأخذاً وأقرب متناولاً، وسهولة المنهج هذه وتيسيره دعا إليه في أكثر من موضع من كتبه، فقال مثلاً في «جامع الأصول»: «لمّا أردنا أن نذكر شرح لفظ الحديث ومعناه، كان الأَوْلَى بنا أن نذكره عقيب كلّ حديث، فإنه أقرب متناولاً وأسهل مأخذاً، لكنّا رأينا أن ذلك يتكرّر تكرّراً زائداً لاشتراك الأحاديث في المعنى الواحد، مع تقارب الألفاظ بل اتحادها، فإن ذكرنا شرح الحديث الواحد، وإذا جاء مثله أَحَلْنَا عليه، احتاج الطالب إلى كلفة عظيمة حتى يجد الغرض، وكان الكتاب يطول بكثرة الإحالات، وإن نحن أفردنا للشرح كتاباً مستقلاً بنفسه كما فعل الحُمَيْديّ في غريبه صار ذلك الكتاب مفرداً وحده لا علاقة بين الأصل وبينه، فمن شاء نسخه،

(١) المرصع ص٣٦.

وَمَنْ شاء تركه، فكانت الفائدة تذهب، ويزول الغرض، ويبقى الكتاب خالياً من الشرح والتفسير الذي قَصَدْنا إليه، فأدّى النظر إلى أن ذكرناه في آخر كل حرف من حروف أ. ب. ت. ث. على ترتيب الكتب التي في كل حرف»[١].

وهو مع ذلك يضع في الهامش ما ورد في كل حديث من كلمات غريبة بحاجة إلى الشرح تسهيلاً على طالب هذه الألفاظ فيقول: «وذكرتُ الكلمات التي في متون الأحاديث المحتاجة إلى الشرح بصورتها على هامش الكتاب، وشرح حذاءها لِيكون أسهل مطلباً للناظرين فيه»[٢].

ورغبته في السهولة وتقريب المأخذ، دعاه إلى اختيار ترتيبه المعجمي الذي تبنّاه في كتبه، وهو أخذه بأوائل الكلمات وصورتها، واتباعه الترتيب الألفبائي دون النظر إلى أن أوّلها زائد أو أصلي، لا سيّما أن بعض الأحرف تكررت زيادتها في بداية الكلمة فشابهت الأصلي، وخفي معناها على كثير من الناس كما قال، فاتبع صورتها وأثبتها في باب حرفها الأول سواء كان زائداً أو أصلياً، وهو ما أشار إليه في كتابيه «المرصع» و«جامع الأصول» كما رأينا[٣]، فهو لم يقصد في كتبه الخاصة فقط، بل يهدف إلى تعميم كتبه وذيوعها بين الناس كافة، ولهذا لم يشرح ما يحتاج العالم إلى شرحه، بل شرح ما يحتاج إلى شرحه العوام أيضاً، وقد أشار إلى ذلك في كتابه «الجامع» فقال: «ولم أقتصر على ذكر شرح ما يحتاج الخواص إلى شرحه، بل ذكرت ما يفتقر العوام إلى معرفته زيادة في البيان»[٤].

---

(١) جامع الأصول: ١/ ٤٥.

(٢) جامع الأصول: ١/ ٦٥.

(٣) جامع الأصول ص٨٩، المرصع ص١٠٤.

(٤) جامع الأصول: ١/ ٦٥.

وقال في موضع آخر من الكتاب: «ولم أقصد إلاّ طلب الأسهل فإن كتب الحديث يشتغل بها الخاص والعام، والعالِمُ بتصريف اللفظ والجاهل، ولو كلّفت العاميَّ أن يعرف الحرف الأصلي من الزائد لتعذّر عليه، لكنه يسهل عنده معرفة الحرف الذي هو أوّل الكلمة من غير نظر إلى أنه أصلي أو زائد».

ولا غرابة في دعوته هذه، لا سيّما أن كتبه كلها كتبها لهدف أُخْرَوي، وهو ما ذكره في بداية كتابه «جامع الأصول» فقال: «ولولا أن الباعث عليه ديني، والغرض منه أخروي، لكانت القدرة على الإلمام به واهية، والهمّة عن التعرض إليه قاصرة، والعزيمة عن الشروع فيه فاترة، وإنمّا كان المحرّك قوياً، والجاذب شريفاً علياً»، ولولا هذا الهدف لكان طريقه إلى كتابة هذا الكتاب صعباً، والهمة ضعيفة.

**٥ ـ ذكره لمصادره التي عاد إليها في كتابه الذي يقدّم له:**

ومن مزايا مؤلفات ابن الأثير أيضاً، أنه يذكر في مقدّمتها مصادره، وهذ المصادر غالباً ما تُقْسَم إلى مصادر مباشرة، ومصادر غير مباشرة. وإن لم يُشِرْ إلى ذلك صراحة.

فمصادره المباشرة مثلاً في «جامع الأصول» هي: كتب الحديث الستة التي ذكرناها في حديثنا عن الكتاب[1]، أما مصادره غير المباشرة فهي كتب الغريب التي عاد إليها في شرحه للغريب، وبعض كتب الفقه واللغة، وقد تحدّث عن ذلك في مقدمة الكتاب فقال: «وَعَوَّلْتُ في الشرح على كتب أئمة اللغة، وكتب غريب الحديث، وكتب الفقه، وغيرها، فمن كتب اللغة: «كتاب التهذيب» للأزهري، و«لغة الفقه» له، و«كتاب الصحاح» للجوهري، و«المُجْمَل» لابن فارس، ومن

(١) ص٨٦، من هذا الفصل.

كتب غريب الحديث: «كتاب غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، و«كتاب غريب الحديث» لابن قتيبة، و«كتاب مختلف الحديث وغريبه» للخطابي، و«معالم السنن له. . . ».

وهذا ما سنراه في حديثنا عن مصادره في كتاب «النهاية»، و«المنال»، فمصادره المباشرة هي كتب الحديث، أمّا مصادره غير المباشرة فهي بعض كتب اللغة، وغريب الحديث، وكتب الأدب التي عاد إليها في أثناء شرحه للأحاديث.

**ثانياً ـ التزامه بما أورده في مقدمته، وتنفيذ خطته التي قررها فيها:**

وهو ما ينطبق على جميع مؤلفاته دون استثناء، ففي «جامع الأصول» مثلاً، مع ضخامته وغزارة مادته، نلمس التزامه بتقسيماته، واتباعه للمنهج الذي قرره في المقدمة، وهو ما جعله يؤجل الحديث عن بعض الأمور إلى مواضعها[١]، أو إلى عدم إعادة ما شرحه في مواضع سابقة[٢]، وهو ما سنراه في حديثنا عن منهجه في «النهاية»، وفي «كتاب المُرَصّع» يلتزم بالتقسيمات التي أوردها في مقدمته، ويرى القارئ هذا الالتزام بشكل جلي، ففي بداية الكتاب كما أشار في المقدمة يبدأ بمقدمات كما سمّاها، وقسّمها إلى فصول، تحدّث فيها عن الأسماء المترادفة والمشتركة والمختلفة، وخصّص فصلاً لحديثه عن أصل أسماء الأعلام، وآخر لحديثه عن اشتقاق كلمة اسم عند نحاة البصرة والكوفة، كما تحدث عن الكنية وأصلها. . . إلى آخر هذه المقدمات التي مهّد بها لموضوعه الأصلي الذي خصّص له الباب الثاني، ورتّبه على حروف المعجم، وبدأ بكل حرف كما قال في مقدمته بما فيه من الكنى بالآباء، ثم بالأمهات، ثم الأبناء، ثم البنات، ثم الأذواء، ثم

(١) جامع الأصول: ٢/ ٢٣٧، ١٠/ ٣٨٣، وسيأتي بيانه في «النهاية» في فصل لاحق.

(٢) جامع الأصول: ١/ ٢٨٢، ٢٢١، ٥٠٢، وأمثلته في «النهاية» كثيرة سترد في حديثنا عنها.

الذوات، ففي حرف الهمزة مثلاً بدأ بذكر الآباء فذكر فيه: أبا الأسد، وأبا الأَبْرَد، وأبا الأبطال. . . ثم الأمهات وذكر منها: أم الأَبْرد، أم الآثام، أم أَحْراد. . . ثم الأبناء فبدأ بابن أَبَلّ، وابن أبيض. . . ثم البنات فبدأ ببنات الإبل، وبنات أَخْدر، وبنات. . . ثم الأذواء وبدأ بذي الأبارق، وذي الأبرق، وذي أثيل، وذي أَحْثَال، ثم الذوات وذكر ذات أبواب، وذات الأَثْل، وذات أَجْدَال. . . أما الباب الثالث فيجعله في الأسماء المترادفة على مسمّى واحد ورتّبه أيضاً على حروف المعجم.

وفي كتابه «المختار من مناقب الأخيار» يلتزم أيضاً خطته التي وضعها في المقدمة، فيقسم الكتاب إلى قسمين؛ القسم الأول: فيمن عُرِفَ اسمه، والقسم الثاني: فيمن لم يُعْرَف اسمه، وينقسم القسم الأول إلى ثلاثة أبواب: الباب الأول: في ذكر العشرة من الصحابة ﷺ، الباب الثاني: في ذكر الرجال من الصحابة والتابعين وَمَنْ بعدهم مرتّباً على حروف المعجم، وينقسم كل حرف إلى فصلين الأول: في الصحابة، والثاني: في التابعين وغيرهم، أما الباب الثالث فخصصه لذكر النساء وغيرهم من الصحابة مرتباً على حروف المعجم أيضاً.

ويقسم القسم الثاني من الكتاب إلى بابين، وهو مرتّب على أسماء بلادهم وجهاتهم، ويلتزم فيه التقفية، والباب الأول في الرجال، والباب الثاني في النساء.

وهو ما نقوله أيضاً من كتابه «منال الطالب»، فقد اختار فيه الأحاديث الطويلة المفعمة بالألفاظ الغريبة، ثم يتبع ذلك دائماً بذكر رواة الحديث وَمَنْ أخرجه، ويشرح ما ورد فيه من الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى شرح، وهذا ينطبق على جميع الأحاديث الواردة في «المنال».

فابن الأثير إذن ملتزم تماماً بخطته التي عرضها في المقدمة، الأمر الذي منح مقدماته هذه قيمة كبيرة، وجعلتها من أبرز خصائص كتبه، وَقَدَمتْ هذه المقدمات

خدمة كبيرة لمؤلفاته الضخمة، ولولاها لوجد دارس هذه المؤلفات صعوبة كبيرة، ولكان طريق الاستفادة منها صعباً.

**ثالثاً ـ اتباعه الترتيب المعجمي في مؤلفاته:**

وابن الأثير أقام معظم مؤلفاته على أساس الترتيب المعجمي، ففي «النهاية» مثلاً وزَّع مادته على ثمانية وعشرين حرفاً، بعدد حروف المعجم، ثم قسّم مادة كل حرف على أبواب بحسب الحرف الثاني، أمّا الإضافة المعجمية الجديدة التي أضافها فهي أنه إضافةً إلى أنه رتّب الكلمات باعتبار الحرف الأول فالثاني وما يليهما بعد تجريد الكلمات من حروفها الزائدة فقد أَثْبتَ مجموعة من الكلمات في أوائلها حروف زائدة في باب الحرف الذي هو أولها، وإن لم يكن أصلياً، صحيح أَنَّ بعض روّاد المعجم العربي بنوا معاجمهم على أساس الحروف الأصول كالجوهري مثلاً، وأنَّ بعضهم الآخر أقاموا كتبهم اللغوية على أساس صورة الكلمة معتبرين الحروف الزائدة في ترتيب الكلمات كما فعل الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) في «مفرداته»، والجواليقي في المعرّب (ت٥٤٠هـ) إلاّ أن ابن الأثير تميّز في جمعه بين الطريقتين، وقد علّل ذلك بقوله: «إلا أني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة قد بُنِيَت الكلمة عليها حتى صارت كأنها من نفسها، وكان يلتبس موضعها الأصلي على طالبها، لاسيما وأكثر طلبة غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد، فرأيت أن أثبتها في باب الحرف الذي هو في أولها، وإن لم يكن أصلياً...»[1].

وسنرى ذلك في حديثنا عن منهج ابن الأثير في «النهاية»، أما في كتابه «جامع

(١) النهاية: ١/ ١١.

الأصول» و«المرصع» فقد أقامهما على صورة الكلمة دون النظر إلى الحروف الأصول ولم يحذف من الكلمة إلا الألف واللام التي للتعريف، ففي «جامع الأصول» حرف الهمزة قال: «حرف الهمزة وفيه عشرة كتب، الأول: في الإيمان والإسلام، الثاني: في الاعتصام بالكتاب والسنة، والثالث: في الأمانة، الرابع: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الخامس: في الاعتكاف، السادس: في إحياء الموات، السابع: في الإيلاء، الثامن: في الأسماء والكنى، التاسع: في الآنية، العاشر: في الأمل والأجل.

وفي «المرصع» في حرف الهمزة ذكر: أبا الأبد، وأبا الأَبْرَد، وأبا الأبطال، وأبا الأبيض، وأبا الأثقال، وأبا الأخبار، وأبا الأخضر، وأبا الأخياس، وأبا أدراس، وأبا الأدهم، وأبا الأرامل. . .وقد كان لمنهجه هذا أثره في تسهيل مؤلفاته، وتقريبها للجميع، فقرأها العالم والجاهل كما كان هدف مؤلّفها وغايته.

**رابعاً ـ تقسيم كتبه إلى أبواب وفصول:**

وابن الأثير فوق هذا كله، يقسم كتبه إلى أبواب وفصول، ويخصص لكل موضوع باباً معيّناً يلتزم به، لايحيد عنه، فيكون الرجوع إلى أي موضوع من موضوعات كتبه سهلاً مُيَسّراً على القارئ، ففي «جامع الأصول» قسّم الكتاب إلى ثلاثة أركان كما رأينا: الأول: في المبادئ، والثاني: في المقاصد، والثالث: في الخواتيم، كما قسّم الركن الأول إلى خمسة أبواب، وكل باب إلى عدة فصول.

وهو ما فعله في الركن الثاني الذي قسّمه إلى ثمانية وعشرين حرفاً، وكل حرف إلى عدة كتب، وكل كتاب إلى أبواب وفصول، وهو ما ذكره في مقدمته فقال: «ثم إنني عَمَدْتُ إلى كلّ كتاب من الكتب المسماة في جميع الكتب، وفصلته إلى أبواب وفصول وأنواع وفروع وأقسام، بحسب ما اقتضته القسمة

التي تراها في الكتاب»[١]، وهو ما فعله أيضاً في كتابيه «المرصع» و«المختار» كما رأينا في حديثنا عنهما.

**خامساً ـ الأمانة العلمية في كتبه:**

ومع كل ما ذكرناه من خصائص كتبه، نجد أن ابن الأثير يتميّز بالأمانة العلمية التي تتجلّى بوضوح في مؤلفاته كلّها، فهو في أثناء نقوله عن العلماء، ينسب الأقوال إلى أصحابها دائماً، وهو ما نراه ويراه كلّ مَنْ يقرأ كتبه، ولاسيما «النهاية» و«منال الطالب»، فلا تخلو صفحة من صفحات هذين المؤلَّفَيْن من ذكر اسم عالم من العلماء الذين نقل عنهم، وفي «جامع الأصول» يشير إلى ما يورده من أفكار جديدة إذا أبدع بعضها، ويشير إلى أَنَّ ما قاله وما أبدعه قليل إذا قيس بما نقله عن غيره من العلماء فيقول: «وكلّ ما وجدته في هذه الكتب من معنى مستحسن، أو نكتة غريبة، أو شرح شاف، أثبته بعد الاحتياط فيما نقلته، وما لم أجده ـ وإنه لقليل ـ ذكرت فيه ما سنح لي بعد سؤال أهل المعرفة والدراية به»[٢].

وقال في مكان آخر أثناء حديثه عن أصول الحديث وأحكامه وما يتعلق بها: «وليس لي فيه إلاّ الترتيب والاختصار والتفليق والاختيار»[٣].

ومن مظاهر أمانته العلمية أيضاً إثباته لأسانيد مصادره، ففي «جامع الأصول» مثلاً ذكر الكتب الحديثية التي اعتمدها، وعقد لها باباً خاصاً في كتابه[٤]، وأسند كلّ حديث إلى مَنْ أخرجه من أصحاب الكتب الستة، فجعل للبخاري خاء، ولمسلم

(١) جامع الأصول: ١/ ٥٧.

(٢) جامع الأصول: ١/ ٦٧.

(٣) جامع الأصول: ١/ ٦٩.

(٤) جامع الأصول: ١/ ١٩٨.

ميماً. . . وفضلاً عن ذلك، وخوفاً من سقوط بعض العلامات من موضعه فيبقى الحديث مجهولاً، ذكر في آخر كل حديث مَنْ أَخْرَجَه من الأئمة في متن الكتاب ليزول هذا الخلل المتوقع، وهو ما أشار إليه في المقدمة، واتبعه في متن كتابه، وهو فوق هذا كلّه يوثّق كلامه بشواهد لا تقبل الطعن في مقدمتها النص القرآني[١]، ثم كلام العرب من الشعر[٢]، وما لم يجد فيه قولاً مُقْنِعاً ترك له مكاناً خالياً لمراجعة معناه.

قال في المقدمة: «وكل كلمة لم أعرف شرحها، أو كنت منه على ارتياب أثبتُّها، وأَخْلَيْت حذاءها لِأُثْبِت فيه شرحها»[٣].

ويؤلف الضبط أيضاً مظهراً آخر من مظاهر الأمانة، وابن الأثير مهتم جداً بهذه المسألة ولا شك أن ضَبْطَ الكلمات يُؤْمِنُ من اللّبس، ويمنع عن الكلمات التصحيف، ويحيطها بالضمانات التي تقيها ذلك، ويؤدي إلى صحة نطقها وسلامة أدائها، وقد اتبع في كتبه جميع أنواع الضبط من ضبط بالمثال الشهير[٤]، وبالميزان الصرفي[٥]، ومن ضبط للحروف وللحركات[٦]، لتصل الكلمة إلى قارئها كما أرادها،

---

(١) جامع الأصول: ١/ ٣٠٦ ـ ٤١٤ ـ ٢/ ١٨٦ ـ ٦٠٠ ـ ٦/ ٦٠٦، ومنال الطالب: ١١٩ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٤٢.

(٢) جامع الأصول: ١/ ٢٢٤، ٤/ ٢٦٢، ٦/ ٦٠٦، والمرصع: ٤٩، ٥٠، ٥١، ومنال الطالب: ٩٣، ٩٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٧، ١٨٩.

(٣) جامع الأصول: ١/ ٦٦.

(٤) المرصع: ١٥٦، ١٥٧، ٢٤٥، ٣٢٣، وله أمثلته كثيرة في «النهاية»، وهو ما سنراه في حديثنا عنه.

(٥) جامع الأصول: ١/ ٢٦٧، ٢٨٩، ٣٢١، ٣٥٣، ٣٦٣، ٤٠٨، ٤٨٦، ٥٠١، ٥٤٩.

(٦) جامع الأصول: ١/ ٢٨٦، ٤٢٣، ٢/ ٢٣٠، المرصع: ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٤.

وبمعناها الذي لا يلتبس أو يشتبه مع غيره لتشابه حروفها وحركاتها، فكانت كتبه دقيقة، موثّقة، مضبوطة، متسمة بأهم مميزات التأليف العلمي الدقيق.

**سادساً ـ غياب ظاهرة الاستطراد من كتبه:**

ولعل أهم ظاهرة وُجِدَت في كتب ابن الأثير، على الرغم من ضخامتها وسعتها، هي غياب ظاهرة الاستطراد، خاصة في كتابيه «جامع الأصول» و«النهاية» اللَّذَيْن شاركا غيرهما من كتب الحديث وغريبه السابقة لهما في هذه الظاهرة، فعلى الرغم ممّا عُرِف به الزمخشري مثلاً من حبّه للاستطراد والمناقشة والبحث في كتابه «الكشّاف»، وردّه على جميع الفئات التي خالفت المعتزلة، نراه في كتابه «الفائق» يلتزم بموضوعه لا يخرج عنه، ولعل هذه الظاهرة هي الغالبة على جميع المؤلفين في هذين المجالَيْن، فمع أن هؤلاء اختلفوا عن ابن الأثير في الأمر السابقة كلها، إذ خلت كتبهم من المقدمات، ومن ذكر المنهج الذي سيتبعه كل منهم في كتابه، فإنهم يشتركون معه في هذه الظاهرة التي قد نجدها عند بعض المؤلفين القدامى كالجاحظ مثلاً في كتابيه: «الحيوان» و«البيان والتبيين»، فابن الأثير كغيره من المؤلفين الذين ألفوا في موضوعات كتبه يلتزم بوحدة الموضوع أبداً، ويختلف عنهم في التزامه بتقسيم الكتاب الذي أشار إليه في مقدمته، وبأبوابه وفصوله، وإذا حدث أن تعرض لذكر أمر ما خصَّص له باباً آخر، ترك الحديث عنه إلى حينه.

قال في حديثه عن المعراج مثلاً: «وسيرد الحديث بطوله في كتاب النبوّة من حرف النون»[1]، وقال في موضع آخر: «وكفّارة اليمين تجيء في كتاب الإيمان

(١) جامع الأصول: ٢/ ٢٣٧.

من حرف الياء»[١].

وإذا تقدّم حديثه عنه أحال القارئ إلى مكان وروده، ومن هذا القبيل قوله في «جامع الأصول»: «وقد تقدّم في الباب الأول من هذه المقدمة شرح ذلك مستقصى»[٢]، وقال في موضع آخر: «وقد سبق ذكره في كتاب الاعتصام»[٣].

وهكذا نجد أن مؤلفات ابن الأثير كلّها تتميّز بالدقة العلمية، والأمانة، والوضوح، وبسهولة المنهج ووضوحه، كما تتميّز مؤلفاته بترتيب المادة، ووحدة الموضوع، فانتفت منها جميعاً ظاهرة التكرار أو الاستطراد أو الغموض، فقرأها العامي والعالم، وانتفع بها الجميع، وخلت من المآخذ، ومدحها الكثيرون، فاحتل صاحبها منزلة مرموقة بين المؤلفين، ونهج لغيره أسلوباً علمياً واضحاً في التأليف والتصنيف، فكان مؤلِّفاً، عالِماً متمكناً، وكانت مؤلفاته منظّمة، مفيدة، نافعة، سهلة على الطالب رغم ضخامة حجمها، وغزارة مادتها.

* * *

(١) جامع الأصول: ١/ ٣٥٧، ولهذا أمثلة أيضاً في المرصع: ١٠٠ ـ ١٠٧ ـ ٣٢٩، وسنرى أمثلته في «النهاية».

(٢) جامع الأصول: ١/ ١٤٣.

(٣) جامع الأصول: ١/ ٣٣١، ولهذا أمثلته، وفي المرصع ص١٠٩، ١١٦، ١٢٢، ١٢٧، ١٥٨، ١٧٨، ٢٧٠، ٣١٦، ٣٣١، وسنرى أمثلته في «النهاية» في حديثنا عن منهجه فيها.

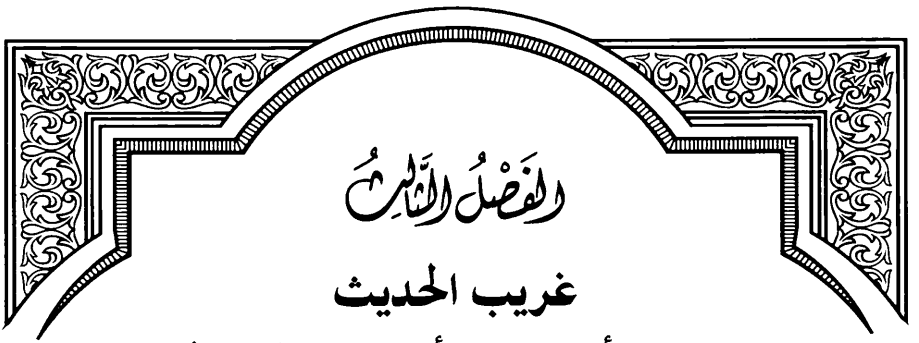

# الفصل الثالث

# غريب الحديث
# معناه، وأهميته، وأوائل المؤلفين فيه

* **تمهيد:**

لمّا كان ابن الأثير واحداً من علماء الغريب الذين فسّروا غريب حديث رسول الله ﷺ، والتمسوا غامضه، فشرحوه بما يسّر الله لهم من معرفة، ويسّروا فهمه على طلاّبه، كان لابد من عرضٍ موجزٍ لمعنى الغريب لغة واصطلاحاً، وبدايات التأليف في هذا الفن، وأوائل المؤلفين فيه، وما هي الكتب التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الموضوع المهم، لمعرفة رأي ابن الأثير في هذا، ولوضع كتابه «النهاية» بين كتب الغريب المصنّفة في هذا الموضوع.

* **الغريب، معناه لغة واصطلاحاً:**

عَرَّفَ علماء اللغة الغريب، ورأوا أن هذا اللفظ يعني في معظم الأحيان: الغياب والبعد، في حين ضيّق علماء الحديث المعنى اللغوي العام للفظ، وخصّوه بحديث رسول الله ﷺ وبأقوال الصحابة والتابعين وسمّوه: علم غريب الحديث، وهو ما اصطلح على تسميته بالمعنى الاصطلاحي، كما فعلوا في كثير من الألفاظ التي أعطوها معنى اصطلاحياً إلى جانب معناها اللغوي، وهذا يعني أن للغريب معنى لغوياً، ومعنى اصطلاحياً، فما هو معناه لغة وما معناه اصطلاحاً؟.

الغريب لغة: يقال: «الغَرْب: الذهاب والتنحي عن الناس، وقد غَرَبَ يَغْرُبُ غَرْباً، وَغَرَّبَ وَأَغْرَبَ وغَرَّبَه وأَغْرَبه: نحّاه»[1]، ومنه الحديث: «أنّه أَمَر بتغريب

---

(١) لسان العرب، مادة (غرب).

الزاني»[١] أي: إبعاده وتنحيته، ومنه اشْتُقّ لفظ الغُرْبَة، فقالوا لكلّ مَنْ رحل عن وطنه: غريباً، لبعده عنه وغيابه، فقالوا: «الغُرْبَة والغُرْب: النزوح عن الوطن والاغتراب»[٢]، كما أطلقوا لفظ الغرابة على كل شيء جديد بعيد عن المألوف، فقالوا: «أَغْرَبَ الرجل: أي جاء بشيء غريب» ومنه قولهم: (هل من مُغَرِّبَةِ خَبَر)[٣] أي: هل من خبر جديدْ جاء من بلد بعيد.

هذا معنى الغريب لغة، أما معناه الاصطلاحي، فقد عرّفه الخطابي بقوله: «هو ما وَرَدَ في حديث رسول الله ﷺ من الكلام الغامض البعيد عن الفهم»[٤].

وكل هذا مأخوذ بعضه من بعض، وإنما يختلف في المصادر، فَيُقال: غَرَّبَ في الأرض وَأَغْرَبَ: إذا أمعَنَ فيها، وَغَرُبَ غُرْبَةً: إذا انقطع عن أهله، وَغَرُبَتْ الكلمة غرابة، وغَرَبَت الشمس غروباً.

وحدّد الشيخ عبد العزيز الأبهري الغريب بما قلّ استعماله، فقال في تعريفه له:

«يُطْلق غريب الحديث على ما يكون في متن الحديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها»[٥].

---

(١) الفائق: ٣/ ٥٨، مادة (غرب).

(٢) لسان العرب، مادة (غرب).

(٣) الفائق: ٣/ ٦١، مادة (غرب).

(٤) تحفة الأحوذي، المقدمة: ١١١، وغريب الحديث للخطابي، ورقة ٧ وجه، وكشف الظنون: ٢/ ١٢٠٣، ومنال الطالب ص٦ ـ ٧، وغريب الحديث لابن الجوزي: ١/ ٩، وغريب الحديث للهروي: ١/ ص آ، وابن قتيبة اللغوي وأثره في الدراسات اللغوية ص٤٢١، وتاريخ فنون الحديث للخولي ص١٩١، ومفاتيح علوم الحديث ص١٢٥.

(٥) شرح مختصر الفكر، مصوّر عن مخطوط، ورقة ١١، وجواهر الأصول لفصيح ص٤٢، =

وبموازنة ما قاله الخطابي في تعريف الغريب، مع ما قاله الأبهري، نجد أن ما قاله الخطابي أعمّ وأَوْضح؛ لأن الغريب قد يكون بسبب قلّة الاستعمال، أو بسبب عمق معناه وعدم فهمه إلا بعد طول فكر ومعاناة، فالغريب في الحديث كما يتبيّن من كلام الخطابي على وجهين:

**أحدهما**: أن يُرَاد به أنه بعيد المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر.

**وثانيهما**: أن يُرَاد به كلام من بعدت به الدار من شواذّ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من كلامهم استغربناها[1].

وممّا تقدّم نجد أن الغرابة في اللّفظ نسبيّة باختلاف الناس، وتباعد المواطن واللّهجات، فما كان ذائعاً عند قوم وفي عصر، يكون قليل الاستعمال نادره عند آخرين، وربّ لفظ يكون مألوفاً معروفاً في زمان أو بلد، غريباً مجهولاً في زمان أو بلد آخر، وقد كان النبي ﷺ يشافه العرب ويكاتبهم أفراداً وجماعات، وكانوا على ما نعلم من اختلاف اللّهجات والمواطن واللغات، فكان يكّلم كل قوم بلغتهم وبيانهم وأسلوبهم، وربّما كان ما يكلمهم به غير معروف تمام المعرفة عند قومه وأهله، بل ربما كان مجهولاً عندهم تماماً، فقد حملت إلينا كتب الآثار والحديث[2] الكثير من هذا النوع، وقد أشار إلى هذا الدكتور طه الرّاوي فقال: «فمن يرجع إلى أسفار الحديث والآثار، ويقف على تلك الرسائل التي كان يبعث بها النبي ﷺ إلى بعض

---

= وفتح المغيث: ٣٢٣، وعلوم الحديث ص٢٧٢.

(١) غريب الحديث ورقة ٧ وجه.

(٢) أمثال كتب السيرة النبوية لابن هشام، ولابن كثير، غريب الحديث لابن قتيبة، والعقد الفريد، وغيرها.

القبائل العربية غير العدنانية يأخذه العجب ممّا أوتيه الرسول ﷺ من البَسْط في البلاغة، وسعة الاطلاع على مختلف قبائل العرب وأساليب تخاطبها، وبعد فإذا وجدنا في كلامه شيئاً ممّا لم يكن مألوفاً في لغات الجمهرة من قبائل مضر، فلا نحكم على هذه الألفاظ بالغرابة المطلقة، بل علينا أن نبحث عن مواردها، ونقف على ما تكتنفها من زمان ومكان، وبذلك نصل إلى أنها قيلت في موضعها بحيث لو حلّ محلّها غيرها ممّا نسميه مألوفاً الآن لَوَسِمَ بِسِمَةِ الإغْراب والإنْدار»[1].

ومن المفيد هنا أن نتحدّث عن أقسام الغريب في الحديث النبوي، وعن أسباب نشأته فيه.

* **أقسام الغريب في الحديث:**

والغريب في الحديث النبوي قسمان: منه ما وجّهه النبي ﷺ إلى الجماعة الإسلامية عامة وجهله أصحابه، ومنه ما خاطب النبي ﷺ به قبائل العرب ووفودها المختلفة.

**أولاً:** الغريب الوارد في الحديث الموجّه إلى الجماعة الإسلامية عامة: فقد تَرِدُ فيه كلمة أو أكثر لا يألفها السامعون من الصحابة، فيبادرون إلى سؤال النبي ﷺ فيوضحها لهم ويُجْلِي الغامض الغريب، وذلك كقوله ﷺ لأبي تَمِيْمَة الهُجَيْمِيّ: «إيّاكَ والمَخْيلَة» فقال: يا رسول الله، نحن قومٌ عَرَبٌ، فما المخيلة؟ قال رسول الله ﷺ: «سَبْلُ الإزار»[2].

---

(١) مجلة الجمع: مجلد ١٦/ ج٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٢) والحديث أخرجه المبرّد في الكامل: ٢/ ٨٥٣ ـ ٨٥٤، وفي نثر الدر: ١/ ١٩٤، وقال الشيخ أحمد شاكر: «ولم أجده بهذا اللفظ، ولكن رواه بمعناه». الكامل: ٢/ ٨٥٤.

والأحاديث من هذا النوع كثيرة[١]، فقد خاطب بها النبي ﷺ الأمة فعمّت وذاعت، وهي تحمل ألفاظاً من الغريب، وتحمل معها التفسير والبيان.

ثانياً: الغريب الوارد في مخاطباته بعض قبائل العرب، ورسائله ﷺ على ما في لغتهم من اختلاف وتفاوت الدلائل في المعاني اللغوية، في حين كان أصحابه رضوان الله عليهم، وَمَنْ يَفِدُ عليه من وفود العرب الذين لا يُوَجّه إليهم الخطاب يجهلون من ذلك أشياء كثيرة، وهو ما حدا بالإمام علي ﷺ ـ وهو من الفصاحة والعلم بأسرار العربية على ما هو عليه ـ إلى القول: «يا رسول الله، إنك لَتَأْتِينا بالكلام من كلام العرب ما نعرفه ونحن العرب حقاً»[٢].

ومن ذلك مثلاً كتابه لوائل الحضْرَميّ بِلُغَة قومه قال فيه: «من محمد رسول الله ﷺ إلى الأَقْيَال العَبَاهِلَة[٣]، والأَرْواع المشابيب[٤] من أهل حضرموت بإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، في التِّيْعَة شاة[٥]، لا مُقَوّرة الأَلْيَاط[٦] ولا ضِنَاك[٧]، وانْطوا الثَّبَجَة[٨] والتيمة[٩] لصاحبها، وفي السُّيوب الخُمْس[١٠]، . . . . . .

(١) وهو ما سنراه في حديثنا عن تفسير الحديث بالحديث.

(٢) المسائل والأجوبة ص٤٨.

(٣) العباهلة: الملوك الذين قرّ ملكهم.

(٤) الأرواع: الحسان الوجه، والمشابيب: السادة الرؤساء، وواحدها: مَشْبُوب.

(٥) التيعة: اسم لأدنى ما تجب فيه الزكاة من الحيوان.

(٦) الاقورار: استرخاء الجلود، الألياط: ج ليط، غير مسترخية الجلد لهزالها.

(٧) ضناك: كثيرة اللّحم.

(٨) انطوا: أعطوا بلغة اليمن أو بني أسد، الثَّبَجَة: الوسط.

(٩) التيمة: الشاة الزائدة على الأربعين.

(١٠) السّيوب ج سَيب: المال المدفون في الجاهلية، أو المعدن.

لا خِلاطَ[١] ولا وِرَاطَ[٢]، ولا شِنَاق[٣]، ولا شِغَار[٤]، ومن أَجْبَى فقد أَرْبَى[٥]، وكل مسكر حرام»[٦].

ومثله أيضاً كتابه لأُكَيْدِر دُومة الجندل[٧]، وَلِوفود قَيْلَة[٨]، ولجرير بن عبدالله البَجَلي[٩]، ولوفود طِهْفَة بن أبي زُهير النَّهْديّ[١٠]، وغيرهم.

* **أسباب نشوء الغريب في علم الحديث:**

في حديثنا عن نشأة الغريب في الحديث النبوي، لابدّ من التميز بين الأسباب التي أدَّت إلى وجود الغريب في حديث رسول الله ﷺ وبين الأسباب التي دعت العلماء إلى تفسير أحاديث النبي ﷺ، أو بمعنى آخر: الأسباب التي أدّت إلى وجود التأليف في غريب الحديث، فالأسباب التي أدّت إلى وجود الغريب في حديثه ﷺ نابعة من طبيعة لغة الحديث وعباراته وبلاغته ﷺ، ومخاطبته للقبائل والوفود المختلفة بلغاتها بما أُوتِيَه من معرفة وفصاحة، أمّا الأسباب التي أدّت إلى وجود التأليف في

---

(١) خِلاط: مخالطة المال مع المال الآخرين.

(٢) الوراط: أن تُخْفَى الغنم عن المتصدّق في أرض منخفضة.

(٣) الشناق: خلط الرجل غنمه مع غيره لِيُبْطِل الصدقة.

(٤) الشغار: نكاح كان معروفاً في الجاهلية، يقوم على تبادل بين رجلين على أن يعطي كل منهما أخته للآخر دون مهر.

(٥) الإجباء: هو بيع الزرع قبل أن يبدو صلاحه.

(٦) الفائق: ١/ ١٤، والعقد الفريد: ٢/ ٤٨.

(٧) العقد الفريد: ٢/ ٤٧.

(٨) العقد الفريد: ٢/ ٤٢.

(٩) العقد الفريد: ٢/ ٤٩.

(١٠) العقد الفريد: ٢/ ٥٣.

الغريب فهي متعلقة بِمَنْ يقرأ الحديث النبوي بعد عصر الصحابة، فقد تميّز هؤلاء ببعدهم عن منبع اللغة الأصلي، وبفساد ألسنتهم، وبعدم فهمهم لِمَا قاله السابقون الأوائل أصحاب اللغة الفصحاء، وهذا الأمر لا ينحصر في الحديث النبوي، بل ينطبق على فهم هؤلاء للغة عموماً، فقد ابتعد الناس عن منبع اللغة، واختلطوا بغيرهم من الأمم فَفَسَدَتْ ألسنتهم، وَجَهِلُوا ما قيل فاحتاجوا إلى تفسير كل ما كتب، ففسّر العلماء لهم اللغة في كتب: غريب اللغة ومعاجمها، وفسروا القرآن في مؤلفات سمّوها باسم: «غريب القرآن»، وفسّروا ما احتاج الناس يومئذ إلى تفسيره في حديث رسول الله ﷺ في كتب: «غريب الحديث».

وقد ذكر ابن الأثير والخطابي أسباب وجود الغريب في الحديث النبوي ونشوئه، وهذه الأسباب هي:

١ ـ أن رسول الله ﷺ أُعْطِي من البيان ما لم يُعْطِه الله لأحد غيره، فكان يخاطب كل قوم ببيانهم، وينطق بلسانهم حتى لكأنه أفصحهم فيه، وقد رأينا استغراب علي رضي الله عنه لِمَا خاطب به النبي ﷺ وفد بني نَهْد. وهو ما ذهب إليه الزمخشري[1] وابن الأثير، فقال ابن الأثير مشيراً إلى هذا: «أُوْتِي النبي ﷺ ما لم يَعْلَمْه غيره، وهو القائل: (أَدَّبَنِي ربّي فَأَحْسَنَ تأديبي)»[2][3].

---

(١) الفائق: ١/ ١١.

(٢) والحديث في تذكرة الموضوعات ص٨٧، وقال عنه: «ضعيف ولا يعرف له إسناد»، وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/ ١٠١، رقم الحديث ٧٢، وفي كشف الخفاء: ١/ ٧٢، رقم الحديث ١٦٤، وفي الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، باب فضائل النبي ﷺ، رقم الحديث ٢٥، وقال: «لا يُعْرَف له إسناد ثابت».

(٣) النهاية: ١/ ٤.

٢ ـ اختلاف عبارة النبي ﷺ وتعددها في المسألة الواحدة، ليفهمها السامع، ويعقلها جميع الحاضرين، وهو ما أشار إليه الخطّابي بقوله: «إنه ﷺ بُعِثَ مُعَلِّماً وَمُبَلِّغاً، فهو لا يزال في كل مقام يقومه وموطن يشهده يأمر بمعروف، وينهى عن منكر وَيُشَرِّعُ في حادثة، وَيُفْتِي في نازلة، والأسماع إليه مُصْغِية، والقلوب لِمَا يَرِدُ عليها من قوله واعية، وقد تختلف عنها عباراته، ويتكرّر فيها بيانه ليكون أَوْقَع للسامعين وأقرب إلى فهم مَنْ كان منهم أقلّ فقهاً، وأقرب بالإسلام عهداً، وأولو الحفظ والإتقان من فقهاء الصحابة يرعونها كلّها سمعاً، ويستوفونها حفظاً، ويؤدونها على اختلاف جهاتها، فيجتمع لذلك في الحديث الواحد عدة ألفاظ تحتها معنى واحد، وذلك كقوله ﷺ: (الوَلَد للفراش وللعاهر الحَجَر)[1]، وفي رواية: (وللعاهر الأثْلب)، وقد مرّ بمسامعي ولم يَثْبُتْ عندي: (وللعاهر الكِثْكِثْ)»[2].

٣ ـ اختلاف لغات القبائل ولهجاتها، واختلاف مراتب الحاضرين في الحفظ والإتقان، وأداء كل واحد منهم لما سمعه من النبي ﷺ بلغته ولسانه، فيجتمع لذلك في الحديث الواحد عدّة ألفاظ تحمل معنى واحداً، وفي ذلك يقول الخطابي: «. . . وقد يتكلّم النبي ﷺ في بعض النوازل، وبحضرته أَخْلاَط من الناس قبائلهم شتّى، ولغاتهم مختلفة، وبراعتهم في الحفظ والإتقان غير متساوية، وليس كلّهم يتيسر [illegible] اللّفظ وحَصْرِه، أو يتعمد لحفظه ووعيه، وإنّما يستدرك المراد بالفحوى،

(١) والحديث أخرجه: البخاري في البيوع، باب تفسير المُشَبَّهات، رقم الحديث ١٩٤٨، ومسلم في الرضاع، باب الولد للفراش، رقم الحديث ١٤٥٧ و١٤٥٨، وأبو داوود في سننه، كتاب الطلاق، باب الولد للفراش، رقم الحديث ٢٢٧٣، ورقم ٢٢٧٤، وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب الولد للفراش، رقم الحديث ٢٠٠٤.

(٢) غريب الحديث للخطابي ورقة ٧. والكَثْكَثُ: والكِثْكِث: فتاة الحجارة والتراب (كثث) «الصحاح»، والأثْلَب والإثْلب: فتاة الحجارة والتراب (ثلب) «الصحاح».

ويتعلق منه بالمعنى، ثم يؤديه بلغته، ويعبر عنه بلسان قبيلته، فيجتمع في الحديث الواحد إذا تشعبت طرقه عدة ألفاظ مختلفة مُوْجُبها شيء واحد، وهذا كما يُرْوى أن رجلاً كان يهدي النبي ﷺ كل عام رواية خمر، فأهداها عام حُرِّمت فقال النبي ﷺ: (إنها حُرِّمَت) فاستأذن في بيعها، فقال: (إن الذي حرّم شربها حرّم بيعها)، فقال: فما أصنع بها؟ قال: سُنَّها في البطحاء، قال فَسَنَّها[1]. وفي رواية أخرى: فَهَتَّهَا، وفي رواية: فَبَعَّهَا، والمعنى واحد»[2]، وَلِكَثْرَةِ ما يرد من هذا ونظائره قال أبو عبيدة مَعْمَر ابن المثنّى: «أعيانا أنْ نعرف أن نُحْصِي غريب حديث رسول الله ﷺ»[3].

وتعرض ابن الأثير لأسباب التأليف في غريب الحديث ورأى أن السبب هو:

١ ـ اختلاط العرب الفصحاء بغيرهم، وفساد ألسنتهم شيئاً فشيئاً، ودخول غير العرب إلى الدين الجديد مع اتساع مساحة دولتهم، فقال: «واستمرّ عصره ﷺ على هذا السنن المستقيم، وجاء العصر الثاني، وهو عصر الصحابة جارياً على هذا النمط، سالكاً هذا المسلك، فكان اللسان العربي عندهم صحيحاً محروساً لا يتدخله الخلل، ولا يَتَطرّق إليه الزلل، إلى أن فتحت الأمصار، وخالط العرب غير جنسهم من الروم والفرس والحَبَش والنبط وغيرهم من أنواع الأمم الذين

(١) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب المساقات، باب تحريم بيع الخمر، رقم الحديث ١٥٧٩، والإمام مالك في الموطأ، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، ص٦٠٩، رقم الحديث ١٥٤١، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الخمر، رقم الحديث ٤٦٦٥، والطبراني في المعجم الأوسط: ١/ ٢٧، ولم يُذْكر اختلاف الروايات في أيّ منها، ولم تَرِدْ الروايات المختلفة إلا في الفائق: ٣/ ٢٤٥ ـ ٢٥٥، وفي غريب الحديث للخطابي ورقة ١٥٨ وجه.

(٢) غريب الحديث للخطابي ورقة ٧.

(٣) منال الطالب ص٧.

فتح الله على المسلمين بلادهم، وأفاء عليهم أموالهم ورقابهم، فاختلطت الفِرَق، وامتزجت الأَلْسُن، وتداخلت اللغات، وَنَشَأ بينهم الأولاد، فتعلّموا من اللّسان العربي ما لا بُدّ لهم في الخطاب منه، وَحَفِظوا من اللغة ما لا غِنى لهم في المحاورة عنه»[١].

فكانت الحاجة إلى تفسير الغريب في أيامهم قليلة لقربهم من عهد الرسالة، وَلِكَثْرَة العالِمين بها، والواعين لمعانيها وأحكامها.

٢ ـ ابتعاد الناس عن عصر الرسالة، ووفاة العالِمين باللغة الصحيحة ومعانيها: وكان هذا بعد عصر الصحابة والتابعين إذ جاء عهد تَبَع التابعين وَمَنْ بعدهم، وزادت الحاجة إلى تفسير ألفاظ الحديث النبوي، وإلى هذا أشار ابن الأثير فقال: «وتمادت الأيام والحالة هذه على ما فيها من التماسك والثبات، واستمرّت على سنن من الاستقامة والصلاح، إلى أن انْقَرض عصر الصحابة والشأن قريب، والقائم بواجب هذا الأمر لِقلّته غريب، وجاء التابعون لهم بإحسان فسلكوا سبيلهم، لكنهم قلّوا في الإتقان عدداً، واقتفوا هديهم، وإن كانوا مدّوا في البيان يداً، فما انقضى زمانهم على إحسانهم إلاّ واللّسان العربي قد استحال أعجمياً أو كاد، فلا نرى المستَقل به والمحافظ عليه إلا الآحاد، فجهل الناس من هذا المهم ما كان يلزمهم معرفته، وَأَخَّروا منه ما كان يجب عليه تقدمته، واتخذوه وراءهم ظهرياً، فصار نسياً مَنْسياً، والمشتغل به عندهم بعيداً قَصِياً»[٢].

والمقارن بين كتب غريب الحديث التي أَلَّفَها الأوائل، وكتب الغريب التي أُلِّفَت مؤخّراً، يَلْحَظ بوضوح اختلافها وَسَيْرَها من الضيق إلى الاتساع، ومن القلّة

(١) النهاية: ١/ ٥.

(٢) النهاية: ١/ ٥.

إلى الكثرة، ويجد أنَّ ما قلناه في مقدمة حديثنا هذا هو الصحيح، فقد اقتصر الصحابة رضوان الله عليهم على بعض الأحاديث النبوية التي سألوا عنها النبي ﷺ، ففسرها لهم وَضُمَّتْ بذلك إلى الأحاديث النبوية، أمّا ما احتاج الناس إلى تفسيره وشرحه من بعدهم فهو كثير، لِمَا ذكرناه من فساد ألسنتهم، وضعف مقدرتهم على فهم اللغة ومعرفة أسالبها وطرقها في الحديث، فاعتنى علماء اللغة بهذه الناحية واحتفلوا بها، وشرحوا ما في الحديث من كلمات غريبة بالنسبة لأبناء عصرهم، معتمدين شروح النبي ﷺ، وهو ما سُمِّيَ بشرح الحديث بالحديث، أو على ما قاله الصحابة رضوان الله عليهم في شرح بعض الأحاديث، وما لم يجدوا فيه قولاً للنبي ﷺ أو لأصحابه، رجعوا فيه إلى كلام العرب وأشعارهم، فأوضحوا غريبه، وشرحوا معناه، وَأَلَّفوا في ذلك المؤلفات الكبيرة.

وهذا يعني أن بُعْدَ الناس عن عصر الرسالة، وفساد ألسنتهم جعلهم بحاجة إلى تفسير ما لم يَحْتَجْ إليه الصحابة والتابعون الأوائل لِقُرْب عهدهم بالرسالة وصحة ألسنتهم، فبدأ التأليف في هذا الباب في القرن الثاني الهجري، واستمرّ التأليف فيه إلى القرن السابع الذي ألف فيه ابن الأثير كتابه «النهاية» فكانت قمة المؤلفات في هذا الفن، كما أَلَّفَ كتاب «المفردات» الراغب الأصفهاني، القمة فن غريب القرآن.

فما هي بدايات علم الغريب؟ وَمَنْ هم أشهر المؤلفين في هذا الموضوع؟

*** بدايات التأليف في غريب الحديث:**

تعود بدايات التأليف في هذا الموضوع إلى زمن النبي ﷺ، فالرسول ﷺ أفصح العرب لساناً وأوضحهم بياناً، وأعذبهم نطقاً، وكان أصحابه ﷺ، وَمَنْ يَفِدُ عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه فوضَّحه لهم، وما زال الأمر كذلك إلى أن انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى، فقام الصحابة بهذه المهمة،

وشـرحوا للمسلمين ما غَمُضَ عليهم، وَبَعُدَ فهمه عليهم، فشرحوه وفسّروه، إلاّ أننا لم نشـهد كما شـهدنا في شـرح غريب القرآن مَنْ قام بهذا الأمر الجليل وترك مؤلَّفاً كما فعل عبدالله بن عباس ﷺ في تفسير القرآن، بل اقتصرت جهودهم على شروح مفردة، وكلمات معدودة خَفِيَ معناها على بعض المسلمين، ولعل السبب في ذلك هو إحجام الكثير من العلماء عن تفسير الغريب في حديث رسول الله ﷺ، خَوْفاً من الخطأ والزلل في فهم مُرَادِ النبي ﷺ من قوله.

وحذراً من أن يدخلوا مع من قال عنهم النبي ﷺ: «مَنْ كَـذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأ مقعده من النار»[1].

وقد ذكر الدكتور سـليمان العايد أسباب إحجام الصحابة عن تفسير غريب الحديث فقال: «عَظَّم العلماء أمر الغريب فَأَحْجَمَ أكثرهم عن ركوبه، وما أقحموا أنفسهم فيه، وما جسـروا عليه تعظيماً لأمر الله، وصوناً لحديث رسول الله ﷺ أن يتكلّموا فيه بغير حجة ولا بيّنة، ولِمَا يقوم على الشـرح من آثـار تتعلق بها أحكام شرعية»[2].

فقد أحجم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن ذلك، ودعا إلى سؤال أهل اللغة عنه، وقد نقل هذا عنه الحافظ العراقي فقال: «ولا ينبغي لمن تكلّم في غريب الحديث أن يخوض فيه رجماً بالظن، فقد روينا عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه سُئِلَ عن حرف منه فقال: سَلوا أصحاب الغريب، فإني أَكْرَه أن أتكلّم في قول

---

(١) والحديـث أخرجـه: أبو داود في سـننه، كتـاب العلـم، باب التشـديد في الكـذب على رسول الله ﷺ، رقم الحديث ٣٦٥١، وابن ماجه في سننه، في كتاب السنة، باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، رقم الحديث ٣٦٥.

(٢) غريب الحديث للحربي: ١/ ١٠ ـ ١١.

رسول الله ﷺ بالظن»[١].

كما أحجم الأصمعي[٢] رحمه الله عن ذلك حين سُئِلَ عن معنى قوله ﷺ: «الجار أَحَقُّ بِسَقَبِهِ»[٣]، فقال: «أنا لا أُفَسِّر حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم أنَّ السَّقَبَ: اللَّزيق»[٤]، وَأَنْكَرَ ثعلب عمل الحربي لمّا بلغه أنه أَلَّفَ كتاباً في غريب الحديث واستنكر عمله قائلاً: «رجل محدث!» ومازال نكير ثعلب وتهجينه حتى حضر مجلس الحربي، فلمّا حضر المجْلس قال ثعلب: «ما ظَنَنْتُ أَنّ على وجه الأرض مثل هذا الرجل»[٥].

وعلى هذا دعا العلماء إلى وجوب أخذ غريب الحديث عن مُتَثَبِّتٍ في اللغة ثقة، فالخطأ فيه كبير ويترتب عليه معرفة الأحكام، وفقه السنة، فقال الحافظ العراقي: «ولا ينبغي أَنْ يُقَلِّدَ من الكتب المصنّفة في الغريب إلا ما كان مُصَنِّفوها أئمة جلّة في هذا الشأن، فمن لم يكن من أهله تَصَرَّفَ فيه فَأَخْطَأ، وقد كان بعض العجم يقرأ عليَّ من مدة سنين في «المصابيح» للبغوي، فقرأ حديث: «إذا سافَرْتُم

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٧٢.

(٢) كان هذا في بداية الأمر، ثم أَقْلَعَ عن إحجامه لمّا رأى حاجة الناس إلى تفسير الغريب وألّف كتاباً سمّاه «غريب الحديث» كما سنرى.

(٣) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، وفي كتاب الحيل، باب الهبة والشفعة، باب احتيال العامل ليُهْدَى له، رقم الحديث ٦٥٧٦، ٦٥٧٧، و٦٥٧٩، و٦٥٨٠، وأبو داود في سننه، رقم الحديث ٣٥١٦، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب ذكر الشفعة وأحكامها، رقم الحديث ٤٧٠٢، ٤٧٠٣، ٤٧٠٤، وابن ماجه في سننه، كتاب الشفعة، باب الشفعة بالجوار، رقم الحديث ٢٤٩٤.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٧٢.

(٥) غريب الحديث للحربي: ١/ ١٠ ـ ١١.

في الخصب فأَعْطوا الإبل حقّها، وإذا سافَرْتُم في الجدب، فبادروا بها نِقيها»[١] فَقَرَأَها: (نَقْبها) بفتح النون والباء الموحدة بعد القاف فقلت له: إنما هي نِقيها ـ بالكسر والياء آخر الحروف ـ فقال: هكذا ضَبَطه بعض الشرّاح في طُرّة الكتاب، فأخذت منه الكتاب، وإذا على الحاشية كما ذكر، وقال: النَّقْب: الطريق بين الجبلين، فقلت: هذا خطأ فاحش، وإنما هي النقي، أي: المخ في العظم»[٢].

ومع تقدّم العصر وبعد الناس عن عصر النبي ﷺ، وجهلهم بِمُراده ﷺ من كلامه، أَقْلَع الكثير من العلماء عن إحجامهم، ورأوا أَنَّ من واجبهم شَرْح ما يحتاج إلى شرح خدمة للسنة النبوية. ففسروا أحاديث رسول الله ﷺ، وإلى هذا أشار ابن الأثير فقال: «فلمّا أَعْضَلَ الداء وعزَّ الدواء، أَلْهَمَ الله ﷻ جماعة من أولي المعارف والنهى وذوي البصائر والحجا أن صرفوا إلى هذا الشأن طَرَفاً من عنايتهم، وجانباً من رعايتهم، فَشَرَّعوا فيه للناس مواردا، ومهّدوا فيه لهم معاهداً، حِراسة لهذا العلم الشريف من الضياع، وحفظا لهذا المهم العزيز من الاختلال»[٣].

وبدأت المؤلّفات تظهر شيئاً فشيئاً، وتمثّلت بدايات التأليف فيه بأوراق معدودة، جَمَعَتْ ما وُجِدَ في أيامهم من كلمات غريبة احتاج الناس يومهم إلى

---

(١) والحديث أخرجه مسلم في صحيحة، كتاب الإمارة، باب مراعاة مصلحة الدواب، رقم الحديث ١٥٢٦، و١٥٢٥، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في الجنائب، عن أبي هريرة، رقم الحديث ٢٥٦٩، و٢٥٧٠، والترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب نصائح لمسافر الطريق، رقم الحديث ٢٨٦٢، وتمامه: «. . .وإذا عَرَّسْتُم فاجتنبوا الطريق، فإنها طرق الدواب، ومَأْوَى الهوام بالليل»، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح». سنن الترمذي: ٨/ ٧٠.

(٢) فتح المغيث ص٣٢٥.

(٣) النهاية: ١/ ٥.

تفسيرها، وبذلك بدأ التأليف في هذا الفن الذي أَلَّف فيما بعد علماً مستقلاً قائماً بذاته، هو علم غريب الحديث، ومن المفيد أن نذكر أوائل المؤلفين في هذا الفن، وأشهر مؤلفاتهم فيه.

*** أوائل المؤلفين في غريب الحديث:**

اختلف العلماء في هذا الأمر، فرأى بعضهم أَنَّ أوّل من ألَّف فيه النَّضر بن شُمَيْل، وذهب إلى هذا الحاكم النيسابوري فقال: «هذا النوع من معرفة الألفاظ الغريبة في المتون، وهذا علم قد تكلّم فيه جماعة من أتباع التابعين منهم مالك والثوري وشعبة، فَمَنْ بعدهم، فأوّل من صَنَّف الغريب في الإسلام: النَّضر بن شُمَيْل له فيه كتاب هو عندنا بلا سماع، ثم صنّف فيه أبو عبيد القاسم بن سلاّم كتابه الكبير»[١].

والسيوطي الذي قال: «إن أبا عُبَيْد أول من أَلّف في غريب الحديث، ولعله مع الاستقصاء في الجُمْلَة، وإلاّ فَأَوّل مَنْ أَلّف فيه على الصحيح النَّضر بن شُمَيْل المازني»[٢].

وذهب القِفْطي وابن الأثير ومُحبّ الدين الطبري إلى أَنّ أَوّل من أَلّف في هذا الفن هو أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنّى، ثم النّضر بن شُمَيْل، ثم عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي، وكان في عصر أبي عبيدة وتأخّر عنه»[٣].

وقال القِفْطي في حديثه عن «كتاب الغريب» لأبي عبيد القاسم بن سلاّم:

---

(١) معرفة علوم الحديث ص٨٨، وفتح المغيث ص٣٢٣.

(٢) الرسالة المستطرفة ص١٥٤.

(٣) والقول في فتح المغيث ص٣٢٣.

«وأوّل مَنْ عَمِله أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى وقطرب والأخفش والنَّضْر بن شُمَيْل»[١].

وقال ابن الأثير: «قيل: إن أول من جمع في هذا الفن شيئاً وَأَلّفه أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى»[٢].

وهو ما ذهب إليه ابن درستويه، فقال: «أَوَّلُ مَنْ عَمِلَه (غريب الحديث) مَعْمَر بن المثنى وقطرب...»[٣].

وذهب الدكتور حسين نصَّار إلى أن أول مَنْ أَلّف في الغريب هو ابن عبد الأعلى السُّلَمِيّ فقال: «وإنما عزا أكثر الباحثين الكتاب الأوّل في غريب الحديث إلى أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى (ت٢١٠هـ) تَبَعاً لابن الأثير، ولكنّ هذا القول يجب أَلاّ يؤخذ قضية مسلّمة، فقد نسب ابن النديم الكتاب الأول من هذا النوع إلى أبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى السُّلَمِيّ، إذ قال: «وله... كتاب غريب الحديث، وترجمته ما جاء من الحديث المأثور عن رسول الله ﷺ مفسراً، وعلى أثره ما فسر العلماء من السلف»[٤]... إلى أن قال: «... ولكنْ إذا كان لنا أن نعتمد على مؤرِّخ فالأجدر بالترجيح ابن النديم، لأنه أَقْدَمهم وأَقْرَبهم إلى عصر هؤلاء المؤرخين، فنقدّم بذلك أبا عدنان على أبي عبيدة»[٥].

وما نرجحه من هذه الأقوال هو قول مَنْ قال: إنّ أول من صنّف في غريب الحديث هو أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى فقد صرّح الحافظ محبّ الدين الطبري،

---

(١) إنباه الرواة: ٣/ ١٤.

(٢) النهاية: ١/ ٥.

(٣) تاريخ بغداد: ١٢/ ٤٠٥.

(٤) الفهرست لابن النديم ص٥١.

(٥) المعجم العربي: ١/ ٥٧.

والقِفْطي بأنه أول مَنْ ألَّف في هذا المجال، وهم أَقْدَم وأَقْرَب إلى عهده من السيوطي الذي ذهب إلى غير ما ذهب إليه، أمّا ما قاله الدكتور حسين نصّار فهو استنتاج لا يمكن الأخذ به وترجيحه على ما قاله أبناء ذلك العصر ممّن عَمِل في هذا الموضوع، واهتمّ به كابن الأثير والقِفْطي مثلاً، وما ذهبنا إليه رجّحه أيضاً من المعاصرين الدكتور محمد حسين آل ياسين الذي قال في ردّه على الدكتور نصّار: «فعبارة ابن الأثير صريحة في سَبْق أبي عبيدة غيره في التأليف في غريب الحديث، ومعنى ذلك: أنه وصل إلى علمه أن أبا عبيدة قد ألّفه خلال القرن الثاني قبل تأليف النَّضر بن شُمَيْل ومعاصريه ممّن سبقت وفاتهم وفاة أبي عبيدة، في حين لم تكن عبارة ابن النديم في سَبْق أبي عدنان، عبد الرحمن بن عبد الأعلى السُّلَمِيّ (معاصر أبي عبيدة) بهذا الوضوح إذ يقول: وله من الكتب كتاب غريب الحديث، وترجمته ما جاء من الحديث المأثور عن النبي ﷺ مُفَسَّراً وعلى أثره ما فسّر العلماء من السلف. فعبارته على أثره في الكتب المؤلفة بعده، وهو أمر يصدق على كثير من الكتب المتأخرة المؤلفة في موضوعات مختلفة، إذ يكون لها من الرواج ما تؤثر به فيما يؤلف بعدها في موضوعها، وعليه يكون حَمْل قول ابن النديم على معنى الأولوية عند الدكتور حسين نصّار، وترجيحه على قَطْع ابن الأثير في هذا الشأن فيه تَكلّف ظاهر».

وعلى هذا يمكننا أن نقول: إن أَوّل مَنْ ألَّف في غريب الحديث هو أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى[1]، جمع فيه من ألفاظ غريب الحديث والأثر، كتاباً صغيراً ذا أوراق معدودات كما يصفه ابن الأثير، وقد كان كتابه وكتب المعاصرين له قطرب والأخفش والنَّضر بين شُمَيْل بلا إسناد كما يُفْهَم من وصف القِفْطي له إذ يقول: «وأول من

(١) وكتابه مفقود.

عَمِله أبو عبيدة وقطرب والأخفش والنَّضر بن شُمَيْل، ولم يأتوا بالأسانيد»[١].

ثم أَلَّفَ أبو عدنان السُّـلَمِيّ كتاباً[٢] في غريب الحديـث وذكر فيه الأسانيد خلافاً لسابقيه، وهو ما أشـار إليه القِفْطي فقال: «وعمـل أبو عدنان السُّلَمِيّ كتاباً في غريب الحديث ذكر فيه الأسـانيد، وَصُنِّف على أبواب السـنن والفقه، إلاّ أنه ليس بالكبير»[٣].

وتميّزت هذه الكتب جميعاً بصغرها، فهي لا تعدو أوراقاً معدودة كما وُصِفَتْ، ولم تكن قلّة كتاب أبي عبيدة لِجَهْلِه بهذا العلم، وقلّة زاده منه، بل كانت لسببين اثنين؛ كما يقول ابن الأثير: «. . . ولم تكن قلّته لجهله بغيره من غريب الحديث، وإنّما كان ذلك لسببين اثنين؛ أحدهما: أن كلّ مبتدىء بشيء لم يُسْبَق إليه، وَمُبْتَدِع لأمر لم يتقدّم فيه عليه، فإنه يكون قليلاً ثم يَكْثر، وصغيراً ثم يَكْبر، والثاني: أَنَّ الناس يومئذ كان فيهم بقيّة، وعندهم معرفة، فلم يكن الجهل قد عمّ، ولا الخطب قد طمّ»[٤].

وبعده تتابعت جهود العلمـاء، وأخذت تخطو نحو الكمـال، فصنّف بعده ـ كما قلنا ـ أبو عدنان السُّـلَمِيّ وهو معاصر لأبي عبيدة كتاباً في غريب الحديث، ثم جمع أبو الحسن النَّضـر بن شُمَيْل المازني (ت٢٠٣هـ) كتاباً[٥] وصفه ابن كثير

---

(١) إنباه الرواة: ٣/ ١٤.

(٢) وكتابه مفقود.

(٣) إنباه الرواة: ٣/ ١٤.

(٤) النهاية: ١/ ٥.

(٥) والكتاب مفقود.

بقوله: «هو أكبر من كتاب أبي عبيدة، شرح فيه وبسط على صغر حجمه ولطفه»[١]، وتابع جهودهم محمّد بن المستنير قطرب (ت٢٠٦هـ) وكتابه «غريب الآثار»[٢]، ثم جمع عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي (ت٢١٦هـ) كتاباً في الغريب[٣]، وكان معاصراً لأبي عبيدة ووصف ابن الأثير كتابه فقال: «كتابٌ أَحْسَنَ الصُّنْع فيه وَأَجاد، ونيّف على كتابه وزاد»[٤]. وقال عنه ابن النديم: «نحو مئتي ورقة، رأيته بخط السكري»[٥].

وتابعه مجموعة من علماء اللغة والفقه، مثل أبي عمرو الشيباني إسحاق[٦] ابن مِرار (ت٢١٠هـ)، وأبي زيد الأنصاري[٧]، سعيد بن أَوْس بن ثابت (ت٢١٥هـ)، وغيرهم من العلماء الذين جمعوا أحاديث، وشرحوا ألفاظها الغريبة، وبيّنوا معناها، إلاّ أَنّ كتبهم كما يقول ابن الأثير جميعاً كانت أوراقاً معدودة، ولم يكد أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر[٨].

وما زال الأمر كذلك إلى أن قيَّض الله لهذا العلم أبا عبيد الذي خطا بالتأليف في هذا الباب خطوة جديدة، وهذّب كتب السابقين ورتّبها على المسانيد، وجمع

---

(١) النهاية: ١/ ٦٠٥.

(٢) ورد ذكره في كشف الظنون: ٢/ ١٢٠٤، وفي معجم الأدباء: ١٩/ ٥٣، والكتاب مفقود.

(٣) والكتاب مفقود، ذكره ابن النديم في الفهرست ص٦١.

(٤) النهاية: ١/ ٦، أي نيّف على كتاب أبي عبيدة.

(٥) الفهرست ص٦١.

(٦) والكتاب مفقود، ذكره ابن النديم في الفهرست ص٧٥.

(٧) والكتاب مفقود، ذكره ابن النديم في الفهرست ص٩٦.

(٨) النهاية: ١/ ٦.

ما فيها من غريب، مدخل التأليف في الغريب مرحلة جديدة هي مرحلة التصنيف على المسانيد، ثم تُلِيَتْ بمرحلة أخرى أكثر تطوراً وسهولة هي مرحلة التأليف على حروف المعجم.

**آ ـ مرحلة التصنيف على المسانيد:**

تطوّر التأليف في هذا الفن على يد أبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) وجمع كتابه[١] المشهور في غريب الحديث والآثار، وصنّفه على المسانيد، ووصف ابن درستويه هذا الكتاب فقال فيه: «جمع أبو عبيد غاية ما في كتبهم وفسّره، وذكر الأسانيد، وصنّف المسند على حِدَتِهِ، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على قدمه، وأجاد تصنيفه، فرغب فيه أهل الحديث والفقه واللغة لاجتماع ما يحتاجون إليه فيه»[٢].

واحتلّ الأولوية بين هذه الكتب، وإن تأخر عنها في الزمان لِمَا امتاز به من شمول للأحاديث الكثيرة والمعاني اللّطيفة، والفوائد الجمّة، فصار كما يقول ابن الأثير: «هو القدوة في هذا الشأن»[٣].

وقد أَفْنَى صاحبه عمره فيه، وأطاب ذكره به وكان خلاصة عمره، فقد رُوِيَ عنه قوله: «مَكَثْتُ في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما كنت أستفيد من أفواه الرجال فائدة، فأضعها في موضعها من الكتاب، فأَبِيْتُ ساهراً فَرَحاً مني بتلك الفائدة»[٤].

---

(١) والكتاب مطبوع باسم «غريب الحديث»، في أربعة أجزاء، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٣٩٦ ـ ١٩٧٦.

(٢) إنباه الرواة: ٣/ ١٤، وتاريخ بغداد: ١٢/ ٤٥٥.

(٣) النهاية: ١/ ٦.

(٤) تاريخ بغداد: ١٢/ ٤٠٧.

ووصف الخطّابي كتاب أبي عبيد بقوله: «فإنه قد انتظم بتصنيفه عامة ما يحتاج إلى تفسيره من مشاهير غريب الحديث، وصار كتابه إماماً لأهل الحديث، به يتذاكرون، وإليه يتحاكمون[١]، كما وجد فيه ابن قتيبة تسهيلاً على طلبة الحديث الذين كانوا يقاسون جداً من معرفة معنى كلمة ما، فَكَفَاهم أبو عبيد ذلك، فقال ابن قتيبة: «وقد كان تَعَرُّف هذا وأشباهه عسيراً فيما مضى على مَنْ طلبه لحاجته أن يسأل عنه أهل اللغة، ومن يَكْمُل منهم لِيُفَسّر غريب الحديث وفتق معانيه، وإظهار غوامضه قليل، فأمّا زماننا هذا فقد كُفِيَ حملة الحديث فيه مؤونة التفسير والبحث، بما ألّفه أبو عبيد القاسم بن سلاّم»[٢].

وَوُصِفَ الكتاب أيضاً بأنّه: «أحسن شيء في ذلك الفن»[٣]، وقال هِلال بن العلاء الرقي: «مَنَّ الله ـ تعالى ذكره ـ على هذه الأمة بأربعة؛ بالشافعي بفقه أحاديث رسول الله ﷺ، وبأبي عبيد فسّر غرائب أحاديث رسول الله ﷺ، وبيحيى بن معين نفى الكذب عن أحاديث رسول الله ﷺ، وبأحمد بن حنبل ثَبَتَ في المحنة بأمر رسول الله ﷺ، ولولاهم لَذَهَبَ الإسلام»[٤].

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «عَرَضْتُ كتاب الحديث على أبي فأستحسنه وقال: جزاه الله خيراً»[٥].

---

(١) غريب الحديث للخطابي ورقة ٢ ظهر، وغريب الحديث لأبي عبيد: ١/ ص و من المقدمة، وتحفة الأحوذي: ١١٢.

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٥.

(٣) الباعث الحثيث ص١٦٢.

(٤) تاريخ بغداد: ١٢/ ٤١٠، وإنباه الرواة: ٣/ ١٨، ومعرفة علوم الحديث ص٨٨.

(٥) إنباه الرواة: ٣/ ١٦.

ومع ذلك لم يَسْلَم كتاب أبي عبيد من نقد بعض العلماء، فقد نقده إبراهيم الحربي باحتوائه على عدّة أحاديث لا أصل لها، أخذها من كتاب أبي عبيدة، ممّا يدل على أن الحربي لا يثق بأحاديث أبي عبيدة المذكورة في كتابه، فقال إبراهيم الحربي: «وكتاب «غريب الحديث» فيه أقلّ من مئتي حرف سمعت، والباقي قال الأصمعي وقال أبو عمر، وفيه خمسة وأربعون حديثاً لا أصل لها، أُتي فيها أبو عبيد من أبي عبيدة».

وقال أيضاً: «إن في كتاب «غريب الحديث» الذي صنّفه أبو عبيد ثلاثة وخمسين حديثاً ليس لها أصل»[١].

والكتاب رَغْم شموله وغزارة مادته، صعب المنال، عسير المنهج؛ لِمَا في طريقة المسانيد من الصعوبة والمشقّة، فكثيراً ما نجهل راوي الحديث، فيكون جهلنا هذا مانعاً من الاستفادة منه، فقد جمع في الجزء الأول والثاني ونصف الثالث أحاديث النبي ﷺ، ثم جمع أحاديث أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وباقي الصحابة فيما بقي من الكتاب.

وتميّز هذا الكتاب أيضاً بطول الأسانيد، وهو ما أدّى إلى ضخامة الكتاب وطوله.

وبعد أبي عبيد أَلَّفَ في الغريب ابن الأعرابي محمد بن زياد (ت٢٣١هـ) كتاباً[٢] إلاّ أنه لم يصلْنا.

ثم أَلَّفَ في الغريب أيضاً أبو عمرو الشيباني[٣] (ت٢٣١هـ) وعلي بن المغيرة

---

(١) تاريخ بغداد: ١٢/ ٤١٧.

(٢) ذكره ابن النديم في الفهرست ص١٧٣ ـ ١٧٤.

(٣) ذكره ابن النديم في الفهرست ص٧٥، والكتاب مفقود كما سنذكر في نهاية حديثنا عنه.

الأَثْرَم[١] (ت٢٣٢هـ)، وأبو جعفر بن حبيب البغدادي[٢] (ت٢٤٥هـ)، وأبو جعفر محمد بن عبدالله بن قادم[٣] (ت٢٥١هـ)، وثابت بن أبي ثابت[٤] ورّاق أبي عبيد القاسم ابن سلاّم (ت٢٢٤هـ)، وكل هذه الكتب مفقودة لم نعثر على شيء منها[٥]، إلاّ أن كتاب أبي عبيد بقي هو المتداول، والمعوّل عليه من بين هذه الكتب جميعاً، فقد كان مآلها جميعاً إلى الكتاب كالكتاب الواحد، لأن مصنفيها لم يعتمدوا على مذهب التعاقب إنّما كانوا يتواردون على الحديث الواحد فيعتورونه فيما بينهم، ثم يتبارون في تفسيره[٦]، ومازال الأمر كذلك إلى أن جاء ابن قتيبة رحمه الله، وخطا بالتأليف في غريب الحديث خطوة جديدة، فلم يسلك سبيل سابقيه، بل عقب بكتابه كتاب أبي عبيد، واقتضب الكلام في شيء لم يفسَّرْ قبله في كتاب سمّاه: «غريب الحديث»[٧]، ثم تعقب كتاب أبي عبيد، واستدرك على كتابه في كتاب سمّاه: «إصلاح الغلط الواقع في غريب الحديث لأبي عبيد»[٨].

وأشار ابن قتيبة في مقدمة كتابه «غريب الحديث» إلى دوافع كتابته لهذا الكتاب، وخطته فيه فقال: «وقد كنت زماناً أرى أَنَّ كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير

---

(١) ذكره ابن النديم في الفهرست ص٦٢ والكتاب مفقود.

(٢) ذكره ابن النديم في الفهرست ص١٧٣ والكتاب مفقود، قال: وله غريب الحديث في أثناء حديثه عن مؤلفاته.

(٣) ذكره ابن النديم في الفهرست ص١٧٤، والكتاب مفقود أيضاً.

(٤) كشف الظنون: ٢/ ١٢٠٤.

(٥) كشف الظنون: ٢/ ١٢٠٤، والمعجم العربي: ١/ ٥٤.

(٦) غريب الحديث للخطابي ورقة ٢ ظهر.

(٧) والكتاب مطبوع في جزأين، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨.

(٨) والكتاب مطبوع بتحقيق عبدالله الجبوري، بيروت، ١٤٠١ ـ ١٩٨١.

غريب الحديث، وأن الناظر فيه مستغن به، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة، فوجدت ما تركه نحواً ممّا ذكر أو أكثر منه، فتتبعت ما أغفل وفسّرته على نحو ممّا فسّر بالإسناد لمَا عرفت إسناده، والقَطْع لِمَا لم أعرفه، وأشبعت ذلك بذكر الاشتقاق والمصادر والشواهد من الشعر، وكرهت أن يكون الكتاب مقصوراً على الغريب، فأودعته من قصار أخبار العرب وأمثالها؛ لِتَكْثر فائدة الكتاب، ويمتّع القارئ، ويكون عوناً على حفظه وتحفظه، ولم أعرض لشيء ممّا ذكره أبو عبيد إلا أحاديث وقع فيها ذلك فنبّهت عليه، وَدَلَلْتُ على الصواب فيه، وَأَفْرَدْتُ لها كتاباً يُدْعَى: «إصلاح الغلط»، وإلاّ حروفاً تعرض في باب، ولا يعمل ذلك الباب إلاّ بذكرها، فذكرتها بزيادة في التفسير والفائدة، ولن يخفى ذلك على من جمع بين الكتابين»[1].

أمّا خطته في كتابه فقد أشار إليها بقوله: «ورأيت أن أفتح كتابي هذا بتبيين الألفاظ الدائرة بين الناس في الفقه وأبوابه، والفرائض وأحكامها؛ لِتُعْرف من أَيْن أُخِذَتْ تلك الحروف، فيستدل بأصولها في اللغة على معانيها كالوضوء والصلاة، والزكاة، والأذان، والصيام، والعتاق، والطلاق، والظِّهار، وأشباهها، ممّا لا يكمل علم المُتَفَقِّه والمفتي إلا بمعرفة أصولها، ثم أتبعت ذلك تفسير ما جاء في الحديث والكتاب من ذكر الكافرين والظالمين والفاسقين والمنافقين والفاجرين والملحدين ومن أين أُخذ كل اسم منها، ثم ما جاء في الحديث من ذكر أهل الأهواء والرافضة والمرجئة والقدريّة والخوارج، ثم ابتدأت بتفسير غريب حديث النبي ﷺ، وَضَمّنته الأحاديث التي يُدّعى بها على حَمَلة العلم حمل المتناقض، وتلوته بأحاديث صحابته رجلاً رجلاً، ثم بأحاديث التابعين ومن بعدهم، وختمت الكتاب بذكر أحاديث غير

(١) غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٥.

منسوبة سمعت أصحاب اللغة يذكرونها لا أعرف أصحابها، ولا طرقها، حسنة الألفاظ، لِطَاف المعاني، تضعف على الأحاديث التي ختم بها أبو عبيد كتابه أضعافاً، وأرجو أن لا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون فيه لأحد مقال»[١].

وامتاز كتاب ابن قتيبة بعرضه للحديث كاملاً مع ذكر سنده، وبسهولة أسلوبه، وكثرة شواهده من الآيات والشعر العربي، كما يتميّز بطريقة صاحبه الخاصة في تخيل خَصْمٍ وَهْمي ومناقشته فيقول: إن احتجّ محتج[٢]، أو فإن قال قائل[٣].

كما تميّز بآرائه الواضحة المعالم الثابتة والصريحة، فهو يقول مثلاً عند تقديم شرحٍ لغيره: ولا أرى هذا من ذلك[٤]، أو قوله: والكسر أَعْجَب إلي[٥].

ووصف الدكتور حسين نصار هذا الكتاب بقوله: «ويتميّز الكتاب بالوضوح، وتتبع الألفاظ في الأحاديث المختلفة، والميل إلى الميدان اللغوي خِلاَفاً لأبي عبيد، الذي امتاز كتابه بالميل إلى الميدان الفقهي»[٦]، فَأَغْنَيَا بذلك عن الكتب السابقة في الغريب جميعاً.

ووصف الخطابي الكتابين فقال: «ثم إنه ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون فيها على منهاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ وصحة المعنى،

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٦ ـ ٧.

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٥٣.

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٥٢، ١١٢.

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٩٤.

(٥) غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٤٢.

(٦) المعجم العربي: ١/ ٥٤.

وجودة الاستنباط، وكثرة الفقه، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة في إشباع التفسير، وإيراد الحجة، وذكر النظائر، وتلخيص المعاني»[١] إلى أن يقول: «وفي الكتابين غنى ومندوحة عن كل كتاب ذكرناه قبل، إذ كانا قد أتيا على جماع ما تضمّنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل، وزادا عليه، فصارا أحقّ به وأملك له، ولعلّ الشيء بعد الشيء منهما قد يفوتهما»[٢].

ووصف ابن الأثير هذا الكتاب بقوله: «حَذَا ابن قتيبة فيه حذو أبي عبيد، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة في كتاب أبي عبيد إلا ما دعت إليه حاجة من زيادة شرح وبيان، أو استدراك أو اعتراض، فجاء كتابه مثل كتاب أبي عبيد إلا ما دَعَت إليه حاجة من زيادة شرح وبيان، أو استدراك أو اعتراض، فجاء كتابه مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه»[٣].

ولم تحمل إلينا المصادر اسم مَنْ أَلّف في هذا الفن بعد ابن قتيبة إلا اسم معاصره إبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ) فقد جمع في الغريب كتاباً[٤] هو كما وصفه ابن الأثير: «كتاب كبير ذو مجلدات عدة»[٥] جمع فيه الأحاديث، وذكر سندها كاملاً، كما ذكر الحديث كاملاً ممّا أَدّى إلى طول الكتاب.

والكتاب مرتب على المسانيد فجمع مثلاً ما نقله عبدالله بن عباس عن

---

(١) غريب الحديث للخطابي ورقة ٣ وجه، والنهاية: ١/ ٧.

(٢) النهاية: ١/ ٧.

(٣) النهاية: ١/ ٨.

(٤) طبع من الكتاب المجلدة الخامسة في ثلاثة أجزاء، بتحقيق الدكتور سليمان العايد، دار المدني، جدة ط١، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥.

(٥) النهاية: ١/ ٦.

النبي ﷺ، ثم ما رواه أبو هريرة ﷺ، وهكذا سائر الصحابة، أمّا تصنيفه للمادة اللغوية فتقوم على تصنيف الحروف حسب مخرجها من الحلق فَأُوْلى حروف فيه: حروف الحلق ثم الأقرب فالأقرب منه، وتوضع الكلمة في أول باب يعترضها وفيها حرفه، ثم تقلب الكلمة فيما بعد ويبيّن المُهْمَل من تقليبها والمستعمل، وقد فاته في طريقة التقاليب اتحاد المواد المقلبة في جميع حروفها، ويبدو أنه كان لا يشترط ذلك ولا ينظر إليه، بل كان يكتفي باتحاد هذه المواد بحرفين وإن اختلفت فيما سواهما، ففي (باب جلّ) مثلاً ذكر: جَوَلَ، جلا، وَجِلَ، جَلْجَل، جَبَل، أَجَلَ، جَيْأَل، وفي (باب رَمّ) ذكر: رَمَنَ، رَيَمَ، مرى، رمرم، أرم، رأم، وهكذا...

كما فاته في طريقة المسانيد إذ كان يكتفي أحياناً بورود أول حديث في المادة عن صاحب المسند، ثم يقلب المادة وقد لا يكون بقية هذه التقاليب حديث واحد عن صاحب المسند، وقد يقلبها ولا يكون في بعض تقاليبها أي حديث أو أثر أو خبر، ولهذا أمثلة كثيرة مثلاً: مادة: كَشَمَ وكَهَمَ، ونَضَبَ، وخَلَطَ، وعَسَنَ، ونَبَصَ، وصَبَنَ، ومَحَجَ، وغيرها.

ومع أن الحربي سار على منهج أبي عبيد وابن قتيبة في التقسيم، فإنه يختلف عنهما في الترتيب كما رأينا، وهذا ما أدّى إلى صعوبة البحث فيه نظراً لمنهجه الذي اتبعه في ترتيبه الذي الذي أشرنا إليه قبل قليل.

وقد أشار إلى هذا ابن الأثير فقال في حديثه عن كتب الغريب السابقة للحربي: «إلاّ أنها وغيرها من الكتب المُصَنّفة التي ذكرناها أولم نذكرها، لم يكن فيها كتاب صُنِّفَ مرتّباً ومقفّى يرجع الإنسان عند طلب الحديث إليه إلاّ كتاب الحربي، وهو على طوله وعسر ترتيبه لا يوجد فيه الحديث إلا بعد تعب وعناء»[1].

(١) النهاية: ١/ ٦.

وقال فيه السيوطي: «وهو كتاب حافل أطاله بالأسانيد وسياق المتون بتمامها، ولو لم يكن في المتن من الغريب إلا كلمة واحدة. فَهُجِرَ لذلك كتابه، مع كَثْرَة فوائده، وجلالة مُؤَلِّفِه»[١].

وتعدّدت بعدهم المؤلّفات في الغريب، وسمّيت كلّها باسم: «غريب الحديث»، فألّف فيه المبرد[٢] (ت٢٨٦هـ)، وثعلب[٣] (ت٢٩١هـ)، وابن كيسان[٤] (ت٢٩٩هـ) وكتابه نحو «٤٠٠ ورقة»[٥] كما يقول ياقوت، ومحمد بن سلاّم الخُشَنِي (ت٢٨٦هـ) ووصف ابن خَيْر كتابه فقال فيه: «نيّف على عشرين جزءاً، شرح حديث النبي ﷺ في أحد عشر جزءاً، وحديث الصحابة في ستة أجزاء، والتابعين غي خمسة أجزاء»[٦]، وهذا ما يشير إلى أنه سار على طريقة المسانيد أيضاً.

وممّن أَلّف في غريب الحديث في القرن الرابع، قاسم بن ثابت السَرْقسطي (ت٣٠٢هـ) الذي ألف كتاباً سمّاه «الدلائل في شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث»[٧]، وقال عنه أبو علي القالي رحمه الله: «ما أَعْلَم أنه وُضِعَ بالأندلس مثل كتاب الدلائل»، وقال ابن الفَرَضِي: «ولو قال: ما وُضِعَ مثله

---

(١) الرسالة المستطرفة ص١٥٥.

(٢) ذكر له ابن الأثير كتاباً في غريب الحديث (النهاية: ١/ ٧) وهو مفقود، ولم يذكر له ذلك سائر مَنْ ترجم له.

(٣) ورد ذكر كتاب غريب الحديث لثعلب في كشف الظنون: ٢/ ١٢٠٥، والكتاب مفقود.

(٤) قال ابن النديم: «وله كتاب غريب الحديث». الفهرست ص٨٩.

(٥) معجم الأدباء: ١٧/ ١٣٩، والكتاب مفقود.

(٦) فهرسة ما رواه عن شيوخه ص١٩٥، والكتاب مفقود.

(٧) والكتاب مفقود ذكره السيوطي في الرسالة المستطرفة ص١٥٤.

بالمشرق ما أَبْعَده»[١] ولم يتمّه، فأتمّه بعده ولده ثابت بن حزم، ووصف ياقوت الكتاب فقال: «هو كتاب حسن مشهور، وذكره أبو محمد علي بن أحمد وأثنى عليه وقال: ماشآه أبو عبيد إلاّ بِتَقدّم العصر»[٢].

وتبع هؤلاء مجموعة من المؤلفين في غريب الحديث منهم: أبو محمد القاسم بن الأنباري[٣] (ت٣٢٨هـ)، وأبو موسى الحامض[٤] (ت٣٠٥هـ)، وابن دريد[٥] (ت٣٢١هـ)، وسمّى كل واحد من هؤلاء كتابه باسم: «غريب الحديث»، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري[٦] (ت٣٢٨هـ) ووصف ابن خلّكان كتابه «غريب الحديث» بقوله: «قيل: إنه. . . خمسة وأربعون ألف ورقة»[٧]، وقال عنه ابن النديم: «لم يتمّه»[٨] وأبو الحسن عمر بن محمد بن القاضي (ت٣٢٨هـ) ووصف السيوطي كتابه «غريب الحديث» بقوله: «كبير لم يتمّ»[٩]، والقاضي نور الدين بن أبي الثناء، محمد بن أحمد بن محمد الهمذاني الفيّومي الأصل (ت٣٣٤هـ)، وكتابه «تقريب التقريب في علم الغريب»[١٠]، وهو في مجلد، وابن درستويه[١١] وكتابه «غريب

(١) الرسالة المستطرفة ص١٥٤.

(٢) والكتاب مفقود، معجم الأدباء: ١٦/ ٢٣٨.

(٣) والكتاب مفقود ذكره ابن النديم في الفهرست ص٨٢.

(٤) وكتابه مفقود ذكره ابن النديم في الفهرست ص٩٦.

(٥) وكتابه مفقود ذكره ابن النديم في الفهرست ص٩٦.

(٦) وكتابه مفقود ذكره ابن النديم في الفهرست ص٩٦.

(٧) وفيات الأعيان: ٤/ ٣٤٢.

(٨) الفهرست ص٨٢.

(٩) بغية الوعاة: ٢/ ٢٢٦، والكتاب مفقود.

(١٠) ذكره السيوطي في الرسالة المستطرفة ص١٥٧، والكتاب مفقود أيضاً.

(١١) ذكره ابن النديم في الفهرست ص٦٨ باسم: غريب الحديث، وهو مفقود.

الحديث»، وَأَلّف أبو الفتح الرازي رحمه الله كتابه «التقريب بين الغريبين» ـ غريب أبي عبيْد، وغريب ابن قتيبة ـ[١]، ووصفه الدكتور حسين نصار بقوله: «اختصرهما صاحبه ولم يزد عليهما إلا أشياء قليلة، ولم يخرج عن المنهج الذي ارتضياه، فجعل كتابه مسانيد ولم يرتّب الأحاديث فيها، وكان يقدّم ما اختصره من كتاب أبي عبيد في كل مسند، ثم يقصد ما اختصره من غريب ابن قتيبة، ولجأ في اختصاره إلى حذف الأسانيد، واختصار بعض الشروح، فكان يورد الحديث ثم يفسّر الغريب تفسير مفردات، فلا يأتي بالشواهد إلاّ نادراً، وقد يتعرض لبعض المشتقّات»[٢].

وما زال الأمر كذلك إلى أن جاء عصر الإمام أبي سليمان الخطّابي البَسْتِي (ت٣٨٨هـ) فألف كتابه المشهور: «غريب الحديث»[٣]، وسلك فيه مَسْلَكَ أبي عبيد وابن قتيبة وقدّم لهذا الكتاب بمقدمة طويلة تحدّث فيها عن أسباب نشأة الغريب، وعن أوائل المؤلّفين فيه وأشهر كتبهم، ثم انتقل إلى تفسير أحاديث النبي ﷺ، ثم الصحابة رضوان الله عليهم، فقد وجد أن أشياء كثيرة فاتتهما فجمعها في كتابه، وهو ما أشار إليه في مقدمة الكتاب فقال: «وبقيت بعدهما صبابة للقول، فيها مُتَبَرَّض، تَوَلَّيْتُ جمعها وتفسيرها، مسترسلاً بحسن هدايتهما، وفضل إرشادهما بعد أن مضى عليَّ زمان وأنا أحسب أنه لم يبقَ في هذا الباب لِأَحدٍ متكلَّم، وأَنّ الأول لم يترك للآخر شيئاً، واتَّكِل على ابن قتيبة في خطبة كتابه: إنه لم يبق لِأَحد في غريب الحديث مقال»[٤].

---

(١) وله نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ١٠١٧ تفسير، وذكره ابن خير في الفهرسة ص١٥٩.

(٢) المعجم العربي: ١/ ٥٧.

(٣) والكتاب ما زال مخطوطاً، وله نسخة في مكتبة الأسد برقم ١٣٤٤٨.

(٤) غريب الحديث للخطّابي ورقة ٢ وجه.

ومع أن كتب الحديث السالفة الذكر، السابقة له لم تصلْنا جميعاً، فقد وصلت إليه واطّلع عليها كما يبدو من كلامه عنها، فقد وصف هذه الكتب بأنها كالكتاب الواحد، لأن مؤلفيها دَرَجوا على شرح أحاديث معيّنة، وتباروا في شرحها خِلافاً لما فعله أبو عبيد وابن قتيبة في كتابيهما، وإلى هذا أشار الخطّابي فقال: «إلاّ أن هذه الكتب على كثرة عددها إذا حُصِّلَت كان مآلها كالكتاب الواحد، إذ كان مصنفوها إنما سبيلهم فيها أن يتوالوا على الحديث الواحد فيعتوروه فيما بينهم، ثم يتباروا في تفسيره ويدخل بعضهم على بعض، ولم يكن من شرط سابق أن يُفرِّج للسابق عمّا أحرزه، وأن يَقْتَضب الكلام في شيء لم يُفَسَّر قلبه على شاكلة ابن قتيبة وصنيعه في كتابه الذي عقّب به كتاب أبي عبيد»[١].

ولذا رأى أن هذه الكتب كلها تقع بين مقصّرٍ أو مُطِيْل بلا فائدة فيقول في ذلك: «. . .إنما هي أو عامّتها إذا انقسمت وقعت بين مقصّرٍ لا يورد في كتابه إلا أطرافاً وسواقط من الحديث، ثم لا يوفيها حقّها من إشباع التفسير وإيضاح المعنى، وبين مطيل يسرد الأحاديث المشهورة التي لا يكاد يُشْكِل منها شيء، ثم يتكلّف تفسيرها ويُطْنِبُ فيها»[٢].

وهذا ما حمله على تأليف كتاب يختلف عن هذه الكتب، فيجمع فيه ما لم يذكره غيره في كتبهم، أو يجمع فيه الأحاديث التي قصّر مَنْ سبقه في شرحها وتوضيح معناها فقال في ذلك: «وأما كتابنا هذا فإني ذكرت فيه ما لَمْ يَرِدْ في كتابيهما (كتاب أبي عبيد وابن قتيبة) فَصَرَفْتُ في جمعه عنايتي، ولم أزل أتتبع مظانها، وألتقط آحادها حتى اجتمع منها ما أحب الله أن يوفق له، واتّسَقَ الكتاب

(١) غريب الحديث للخطابي، ورقة ٢ وجه.

(٢) غريب الحديث للخطابي، ورقة ٢ وجه.

فصار كنحو من كتاب أبي عبيد، أو كتاب ابن قتيبة»[١].

وأشار الخطابي رحمه الله إلى أن هناك الكثير من الغريب لم يذكره في كتابه تركه لمن يفتح الله له فيما بعد فقال: «بَلَغَنِي أن أبا عبيد مكث في تصنيف كتابه أربعين سنة يسأل العلماء عَمّا أودعه من تفسير الحديث والأثر، والناس إذ ذاك متوافرون والروضة أُنُفٌ، والحوض مَلآن، ثم قد غادر الكثير منه لِمَنْ بعده، ثم سعى له أبو محمد سَعْي الجواد، فَأَسْأر القَدْرَ الذي جَمَعْنَاه في كتابنا، وقد بقي من وراء ذلك أحاديث ذوات عدد لم أتيسر لتفسيرها، تركتها ليفتحها الله على من يشاء من عباده، ولكل وقتٍ قوم، ولكل نشئٍ علم، قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[الحجر: ٢١]»[٢].

وعلى ما تقدم نصل إلى ما وصل إليه ابن الأثير، فنقول: إن أمهات الكتب في هذا الفن هي هذه الكتب الثلاثة كتاب أبي عبيد، وكتاب ابن قتيبة، وكتاب الخطابي رحمهم الله، وهو ما أشار إليه ابن الأثير بقوله: «لقد أحسن الخطابي ـ رحمة الله عليه ـ، وأَنْصَفَ، وعَرفَ الحقّ فقاله، وتحرّى الصدق فَنَطَقَ به، فكانت هذه الكتب الثلاثة في غريب الحديث والأثر أمهات الكتب، وهي الدائرة في أيدي الناس، والتي يعوّل عليها علماء الأمصار»[٣].

وبكتاب الخطابي هذا تنتهي المرحلة الأولى من التصنيف في غريب الحديث، وهي مرحلة التصنيف على المسانيد لتبدأ بعدها مرحلة أكثر تطوراً، هي مرحلة الترتيب على حروف المعجم، وهي المرحلة الأخيرة من التأليف في هذا الفن.

---

(١) غريب الحديث للخطابي، ورقة ٢ وجه.

(٢) غريب الحديث للخطابي، ورقة ٧ وجه، والنهاية: ١/ ٨.

(٣) النهاية: ١/ ٨.

ب ـ مرحلة التصنيف على حروف المعجم:

ذكر ياقوت في «معجمه» أثناء حديثه عن كتب الغريب أن شمر بن حَمْدَوَيْه (ت٢٥٥هـ) أَلَّف كتاباً في الغريب ورتّبه على حروف المعجم وقال: في وصفه: «وصنَّف كتاباً كبيراً رتّبه على حروف المعجم، ابتدأ فيه بحرف الجيم، لم يُسْبَقْ إلى مثله أَوْدَعَه تفسير القرآن وغريب الحديث، وكان ضنيناً به فلم ينسخْه أحد، وخَزَنه بعد وفاته بعض أقاربه فلم يُنْتَفعْ به، وهو كتاب كبير جداً»[١].

ومع ذلك فإن الكتب التي وصلت إلينا تشير إلى أن الترتيب على حروف المعجم بدأ بكتاب الهروي الذي جمع فيه بين غريبي القرآن والحديث، وسمّاه: «الغريبين»[٢]، ورتّبه على حروف المعجم على وَضْعٍ لم يُسْبَقْ إليه في غريبي القرآن والحديث، فاستخرج الكلمات اللغوية الغريبة من أماكنها وأثبتها في حروفها وذكر معانيها؛ إذ كان الغرض والمقصد من هذا التصنيف: معرفة الكلمة الغريبة لغة وإعراباً ومعنى، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدها وأسماء رواتها، فإنّ ذلك علم مستقل مشهور بين أهله كما يقول ابن الأثير[٣]، فقد جمع الهروي في كتابه ما أُلِّفَ في هذا الفن وأضاف إليه ما استطاع الوصول إليه بمعرفته وحسن درايته، فجاء كتابه كما وصفه ابن الأثير: «جامعاً في الحسن بين الإحاطة والوضع، فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها في حرفها بغير تعب، إلاّ أنه جاء الحديث مفرّقاً في

(١) معجم الأدباء: ١١/ ٢٧٥.

(٢) والكتاب ما زال مخطوطاً، وله نسخة في مكتبة الأسد، للجزء الثاني برقم ١٥٨٨، ويبدأ بحرف الدال وينتهي بحرف الصاد، ونسخة ثانية للجزء الثالث منه برقم ١٥٩٩، وتبدأ بحرف الطاء وتنتهي بحرف القاف.

(٣) النهاية: ١/ ٨.

حروف كلماته، بحيث كان المقصود والغرض، فانتشر كتابه بهذا التسهيل والتيسير في البلاد والأمصار، وصار هو العمدة في غريب الحديث والآثار»[١].

والكتاب يجمع ما ورد في آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ من كلمات غريبة، شرحها صاحبه بأسلوب موجز واضح، واستدل على أقواله بآيات وأحاديث، وقد أشار الهروي في المقدمة إلى منهجه في كتابه هذا فقال: «كتابي هذا لِمَنْ حمل القرآن وعرف الحديث، ونظر في اللغة، ثم احتاج إلى معرفة غرائبهما، وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة، نبدأ بالهمزة فنفيض بها على سائر الحروف حرفاً حرفاً، ونعمل لكل حرف باباً، ونفتح كل باب بالحرف الذي يكون أوله الهمزة ثم الباء ثم التاء. . . إلى آخر الحروف، إلاّ أن لا نجده فَنَتَعَدّاه إلى ما نجده على الترتيب فيه، ثم نأخذ في كتاب الباء على هذا العمل، إلى أن ننتهي بالحروف كلها إلى آخرها ليصير المفتّش عن الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون سعي، وأخفّ طلب»[٢].

واشترط في كتابه الاختصار وترك الاستشهاد بالشواهد الكثيرة إلا إذا لم يستغن عنها، وقال: «وليس لي فيه إلاّ الترتيب والنقل من كتب الأثبات الثقات طلباً للتخفيف، وحذفاً للتطويل، وحصراً للفوائد، وتوطئة للسبيل، فَمَنْ حَفِظَه كان كمن حصَّل تلك الكتب عن آخرها»[٣].

وقد عَمِل كتابه هذا بعد أن وجد أن مَنْ سبقه لم يقم بما كان يتمنى أن يقوم به هؤلاء وأن يكفيه السابقون تبعة هذا الأمر، إلاّ أن شيئاً من هذا لم يحدث فقال:

---

(١) النهاية: ١/ ٩.

(٢) المجموع المغيث ص١٢.

(٣) المجموع المغيث عن مقدمة الغريبين ص١٠.

«وكنت أرجو أن يكون سبقني إلى جمعهما وضم كل شيء إلى لفقه منهما على ترتيب حسن، واختصار كافٍ سابق، فكفاني مؤونة الدأب وصعوبة الطلب، فلم أجد أحداً عَمل ذلك إلى غايتنا هذه»[١].

وما زال الناس يقتفون هديه، ويتبعون أثره، فيؤلفون في هذا الفن الكتب الكثيرة، وقلّما يخلو عصر من مؤلف، ففي القرن الخامس ألّف جماعة من العلماء في الغريب منهم: إسماعيل بن الحسن البيهقي (ت٤٠٢هـ) وكتابه: «سِمْط الثريّا في معاني غريب الحديث»[٢]، وإسماعيل بن عبد الغافر (ت٤٤٩هـ)، وقال حاجي خليفة في وصف كتابه: «جليل الفائدة، مجلّد مرتّب على حروف»[٣].

وفي القرن السادس ألّف في غريب الحديث إبراهيم بن محمد النسوي (ت٥١٩هـ) وقال السيوطي في وصف كتابه: «إنه تصنيف مفيد»[٤]، وأبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت٥٢٩هـ)، وكتابه: «مجمع الغرائب في غريب الحديث»[٥]، ووصفه الدكتور حسين نصار بقوله: «رجع فيه إلى غريب أبي عبيد القاسم بن سلاّم وابن قتيبة وأبي سليمان الخطّابي، وإبراهيم الحربي، و«الغريبين» للهروي، ولم يخرج شيء من ذلك عن هذه الكتب المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة

---

(١) المجموع المغيث ص١٢. اللِفْقُ: أحد لِفْقَي الملاءة، وتلافق القوم: أي تلاءمت أمورهم. (لفقق) «الصحاح».

(٢) والكتاب المفقود، ذكره السيوطي في بغيه الوعاة: ١/ ٤٤٥، وذكره ياقوت في معجم الأدباء باسم: «سمط الثريا في معاني الغرائب للحديث»: ٦/ ١٤١.

(٣) كشف الظنون: ظ ٢/ ١٢٠٥، والكتاب المفقود.

(٤) بغية الوعاة: ١/ ٤٢٥، والكتاب مفقود.

(٥) ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، الجزء الأخير منه فقط برقم ٥٠٦، فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية: ١/ ١٤٤.

إلاّ زوائد يسيرة سَمَحَ بها الخاطر»[١].

وبقي الناس على ما هم عليه إلى أن جاء الإمام جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) الذي صنّف في هذا العلم كتابه الذي سمّاه: «الفائق في غريب الحديث والأثر»[٢] وقد أُعْجِبَ ابن الأثير بهذا الكتاب، إلاّ أنه وجد فيه صعوبة في منهجه فقال: «لقد صادف هذا الاسم مسمّى، وكشف من غريب الحديث كل معمّى، ورتّبه على وضع اختاره مُقَفّى على حروف المعجم، ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشـقّة، وإن كانت دون غيره من مُتَقَـدِّم الكتب؛ لأنه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو أكثره أو أقلّه، ثم شرح ما فيه من غريب، فيجيء شرح كل كلمة يشـتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم، فترد الكلمة في غير حرفها، وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها، فكان كتاب الهروي أقرب متناولاً، وأسهل مأخذاً، وإن كانت كلماته متفرقة في حروفها، وكان النفع به أتمّ، والفائدة منه أعمّ»[٣].

والكتاب غزير الفائدة، ضخم المادة، يعتمد صاحبه على التمثيل والاستشهاد بالشعر كثيراً، إذ يستدل على ما يقول بشواهد من القرآن والشعر والأمثال العربية، كما يشرح جميع الوجوه المُحْتَمَلة للفظ، ولا يخلو الكتاب من الإعراب والبلاغة، إضافة إلى الفقه، فكان الزمخشري كما كان في كتبه الأخرى مُتَنَوِّع الثقافة، واسع الاطلاع.

---

(١) المعجم العربي: ١/ ٥٨.

(٢) والكتاب مطبوع في أربعة أجزاء بتحقيق الأستاذ محمـد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٣، ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩.

(٣) النهاية: ١/ ٩.

وكتابه هذا يتضمن مقدمة أشار فيها إلى هدفه من تأليف هذا الكتاب، هذا الهدف الذي تجلّى في أمرين:

**أولهما**: كشف النقاب عن بلاغة رسول الله ﷺ، فقال: «ثمّ إن هذا البيان العربي كأَنّ الله عَزَّت قدرته، مَخَضَه وأَلْقى زبدته على لسان محمد ﷺ، فما من خطيب يقاومه إلا نَكَصَ متفكّك الرجل، وما مِنْ مصقع يناهزه إلاّ رجع فارغَ السَّجْل، وما قُرِنَ بمنطقة منطق إلا كان كالبِرْزَوْنِ مع الحصان المُطَّهَم، ولا وَقَعَ من كلامه شيء في كلام الناس، إلاّ أَشْبَهَ الوَضَحَ في نُقْبَةِ الأدْهَم»[1].

**والأمر الثاني**: محاولة الزمخشري أن يترك في الغريب أثراً يذكره الناس به، ولهذا قال بعد أن تحدث عن استيعاب العلماء لهذا الفن، وشمولهم للتأليف فيه: «ولكن لا يكاد يجد بُدّاً من نَبَغَ في فن من العلم، وَصَبَغَ يده به، وعانى فيه وُكْدَه وَكَدّه من استحباب أن يكون له فيه أثر يكسبه في الناس لسان الصدق، ومَجال الذكر، ويُخْزِنَ له عند الله جزيل الأجر، وَسَنِيّ الذخر»[2].

وبقي كتاب الزمخشري هو المعتمد إلى أن كتب الحافظ أبو موسى محمد ابن أبي عيسى الأصفهاني المديني (ت٥٨١هـ) كتابه الذي سمّاه: «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث»[3]، جمع فيه ما فات الهروي من غريب القرآن والحديث في كتاب جليل، سهل، شامل، مرتّب على حروف المعجم بطريقة مُنَظّمة، فذكر ما ورد من كلمات أولها همزة ثم الباء، ثم التاء وهكذا، وتبع الترتيب نفسه في ترتيبه للحرف الثاني من الكلمة، ووصف ابن الأثير هذا الكتاب بقوله: «وكتابه

---

(١) الفائق: ١/ ١٢.

(٢) الفائق: ١/ ١٢.

(٣) النهاية: ١/ ٩.

يناسب كتاب الهروي قَدْرًا وفائدة، وَيُمَاثله حَجْماً وعائدة، وسَلَكَ في وَصْفِهِ مَسْلَكَه، وَذَهَبَ فيه مَذْهَبه، ورتّبه كما رتّبه»[١].

وكان أبو موسى كما وصفه ابن الأثير: «إماماً في عصره، حافظاً، متقناً، تُشَدُّ إليه الرحال، وتناط به من الطلبة الآمال»[٢].

افتتح الكتاب بمقدمة أشار فيها أبو موسى إلى دوافع تأليفه لهذا الكتاب فقال: «أما بعد، فإني لمّا طالَعْت «كتاب الغريبين» للهروي رحمه الله ورأيت تقريبه الفائدة لمطالعه، واحتياج طلاب فوائد القرآن والحديث إلى مودعه، استحسنته جداً، وأحمدته سعياً وكداً، غير أني وجدت كلمات كثيرة شَذَّت عن كتابه، إذ لا يحاط بجميع ما تكلم به من غريب الكلم، فلم أَزلْ أتتبع ما فاته، وأكتب ما غفل عنه إلى أن وقفت على كرّاسة غير كبيرة جمعها بعض علماء خراسان بعد الخمسين والأربع مئة، لم يسمّ فيها مصنفها قد شحنها بما شذّ من كتاب أبي عبيد بما أورده العُزَيْزِيّ في «كتاب غريب القرآن»، وأضاف إليه معاني أسماء الله سبحانه وتعالى، وذكر في أثنائه كلمات غير كثيرة من غرائب الألفاظ، فأَضَفْتُ تلك الألفاظ إلى كتابي، وربما أشير إلى قوله في أثناء ما يمر من ذلك، لأنني لم استجز تضييع حقّه، وإهمال ذكره، وسعيه وجمعه، وَخَرّجْتُ كتابي على ترتيب كتاب أبي عبيد سواء بسواء، وسلكت طريقه حَذْوَ النعل بالنعل في إخراج الكلم في الباب الذي يليق بظاهر لفظها، وإن كان اشتقاقها مخالفاً لها»[٣].

---

(١) طبع منه الجزء الأول حتى حرف الراء فقط، بتحقيق الأستاذ عبد الكريم العزباوي دار المدني جدة، ط١، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.

(٢) النهاية: ١/ ٩.

(٣) المجموع المغيث ص٣٦.

ووجد أبو موسى في جمعه لكتابه هذا صعوبة كبيرة، أشار إلى ذلك بقوله: «ورأيت الأمر على أبي عبيد أسهل منه علي، إذ استخرجها من كتب مجمعة مؤلفة في هذا الفن إلا اليسير منه، وأني جمعته من متفرقة الأحاديث والكتب إلا ما ذكرته من قبل التتمة التي أشرت إليها، والذي دعاني إلى ذلك الرغبة في الثواب الموعود للمفيد في دعاء الطالب المستفيد، وسميته بـ «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث»[١].

واعترف أبو عبيد كما اعترف غيره بأنه لم يجمع في كتابه هذا كل الغريب، فما زال بقية لِمَنْ بعده يشرحونها فقال: «واعلم أنّه يبقى بعد كتابي أشياء لم تقع لي، ولا وقعت عليها؛ لأنّ كلام العرب لا ينحصر فكيف وفي أماليّ ومصنفاتي أشياء شرحتها لم أنقلها إلى هذا الكتاب كسلاً واتكالاً على ذكره مرة»[٢].

ورأى ابن الأثير أن أبا موسى لم يذكر في كتابه ممّا ذكره الهروي إلاّ القليل ـ وهو ما يلمسه كل من قرأ «كتاب الغريبين» و«المجموع المغيث» ـ فقال في وصفه له: «وأمّا أبو موسى رحمه الله، فإنه لم يذكر في كتابه ممّا ذكره الهروي إلاّ كلمة اضطر إلى ذكرها، إما لِخَلَلٍ فيها، أو زيادة في شرحها، أو وجه آخر في معناها، ومع ذلك فإن كتابه يضاهي كتاب الهروي كما سَبَقَ، لأن وضع كتابه استدراك ما فات الهروي»[٣].

ومع إعجاب أبي موسى بشيخه أبي عبيد، لا يخلو الكتاب من نقد آراء أبي عبيد، ومن ذلك مثلاً ما جاء في مادة (أَرِبَ) قال فيها: «وهذا المعنى في «الغريبين»،

---

(١) المجموع المغيث: ١/ ٣٦.

(٢) المجموع المغيث: ١/ ٣٦.

(٣) النهاية: ١/ ١٠.

وهذا القول غر مرتضى لأنه في رواية أخرى: (خَرَرْت)»[١] وقال في مادة (بَرِحَ): (وفي هذا الحديث: حتى دلكت براح)، ذكره صاحب «الغريبين» في كتاب الراء على أن تكون الباء مكسورة زائدة، وهذا قول بعيد»[٢].

وكما ذكرنا قبل قليل يشتمل الكتاب على مقدمة طويلة، وهو يشير فيها إلى أنه ليس له في هذا الكتاب إلا الجمع والترتيب، أو ما ظهر له فيه معنى جديد ذكره له، وهو ما أشار إليه الأصفهاني في المقدمة فقال: «وليس لي في هذا التصنيف إلا الجمع والترتيب، فقد روي عن بعض السلف أنه قال: من أَحَالَ على غيره فقد اسْتَوْثَقَ، وقال غيره: إذا أَحَلْتَ على غيرك فقد اكْتَفَيْتَ، إلاّ أن يَقَعَ لي شيء في معنى كلمة اسْتَدْلَلْتُ عليه بحديث آخر أو نحوه فأذكره»[٣].

ثم جاء بعده أبو شجاع، محمد بن علي بن الدهان (ت٥٩٠هـ)، إلا أننا لا نعرف عن كتابه إلاّ ما قاله عنه السيوطي: «بأنه كتاب كبير في ستة عشر مجلداً»[٤] وجاء ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) وألف كتابه «غريب الحديث»[٥] الذي تميّز بضخامة مادته، وقِصَرِ عبارته، واختصار شروحه، فقد رتّبه ترتيباً هجائياً، وراعى هذا الترتيب في جميع الكتاب، وهو لا يذكر في غريبه إلا جزءاً يسيراً من الحديث يشتمل على الكلمة المشروحة، وخلا الكتاب من الشواهد الشعرية، وقسّمه إلى كتب بحسب

---

(١) المجموع المغيث: ١/ ٥٠.

(٢) المجموع المغيث: ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٣) المجموع المغيث: ١/ ١٠.

(٤) بغية الوعاة: ١/ ١٨٠، وكشف الظنون: ١/ ١٢٠٥، والكتاب مفقود.

(٥) والكتاب مطبوع في جزأين، وَثّق أصوله الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي ـ دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥.

حروف الهجاء، وكل كتاب إلى أحرف بعدد حروف الهجاء، وافتتح الكتاب بمقدمة، أشار فيها إلى دوافع تأليفه للكتاب، فقال فيها: «أما بعد، فإن رسول الله ﷺ كان عربياً، وكذلك جمهور أصحابه وتابعيهم، فوقع في كلامهم من اللغة ما كان مشهوراً بينهم، ثم وقعت مخالطة الأعاجم، فَغَشا اللّحن، وجهل جمهور الناس معظم اللغة، فافتقر ذلك الكلام إلى التفسير، وقد كان جمع شيئاً من غريب الحديث النَّضر بن شُـمَيْل وأبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى والأصـمعي في جماعة كانوا ذلك الزمان، ثم جاء أبو عبيد. . .»[1] إلى أن يقول: «ثم جمـع ابن قتيبة ما فات أبا عبيد، وقال: أرجو أن لا يكون بقي بعد كتاب أبي عبيد وكتابي من الغريب ما فيه مقال، وقويت الظنون بأنه لم يبقَ شيء، وإذا أشياء قد فاتتهما ألّفها أبو سليمان الخطابي، وفاتته أشـياء، ثم جمع أبو عبيد صاحب «الغريبين» كتاباً أَوْهَمَ أنه لم يبقَ شيء، ورأيته قد أخلّ بأشياء وذكر أشـياء ليست بغريبة، فلا تحتاج إلى تفسير، فرأيت أَنْ أبذل الوسع في جمع جميع غريب حديث رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعيهم وأرجو أَنْ لا يَشُذَّ عني مهم من ذلك، وأن يغني كتابي عن جميع ما صُنِّفَ في ذلك»[2].

ثم يشير إلى منهجه فيقول: «ورتبته على حروف المعجم، وإنما آتي بالمقصود من شرح كلمة من غير إيغال في التصريف والاشتقاق، إذ كتب اللغة أَوْلَى بذكر ذلك، وإنما آثرت هذا الاختصار تَلَطّفاً للحافظ»[3].

ومع ذلك لم يجـد ابن الأثيـر في كتاب ابن الجوزي إلا تكراراً لِمَا وَرَدَ في كتاب الهروي فقال: «كان الإمام ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ متفنناً في علومه، متنوعاً

(١) غريب الحديث: ١/ ٤.

(٢) غريب الحديث: ١/ ٤.

(٣) غريب الحديث: ١/ ٤.

في معارفه، فاضلاً، لكنه كان يَغْلب عليه الوعظ، وقد صنّف كتاباً في غريب الحديث خاصة نَهَجَ فيه طريق الهروي في كتابه، وسلك فيه محجته، مجرّداً من غريب القرآن. . .»[١] إلى أن يقول: «ولقد تتبعت كتابه فرأيته مختصراً من كتاب الهروي، مُنْتَزَعاً من أبوابه شيئاً فشيئاً، وَوَضْعَاً فَوَضْعَاً، ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذّة، واللفظة الفاذّة، ولقد قايست ما زاد في كتابه على ما أخذه من كتاب الهروي، فلم يكن إلا جزءاً يسيراً من أجزاء كثيرة»[٢].

وما زال الأمر كذلك إلى أن وصل هذا الفن إلى القمة على يد ابن الأثير، رحمه الله إذ ألف كتابه «النهاية» بعد اطلاعه على كتب الغريب السابقة كلّها، ورأى ما فيها من نقص، وما عليها من مآخذ، فأحبّ أن يجمع كتاباً يمتاز بشمول المادة، وسهولة البحث، فجمع ما وجده في كتب السابقين من ألفاظ غريبه مجرّدة من ألفاظ القرآن، ورتّبها في أبواب حسب حروف المعجم، كما سنتحدث عن ذلك فيما بعد، وقد شعر أن ما وصل إليه لن يكون النهاية في هذا الفن، فقد فاته كما فات غيره الكثير من الألفاظ الغريبه، وهذا ما دعاه إلى القول: «وما أحسن ما قاله الخطابي وأبو موسى رحمهما الله في مقدّمتي كتابَيْهما، وأنا أقول أيضاً مُقْتَدِياً بهما: كم يكون قد فاتني من الكلمات الغريبة التي تشتمل عليها أحاديث رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعيهم ﷺ جعلها الله ذخيرة لغيري يظهرها على يده، لِيُذْكَرَ بها، ولقد صَدَقَ القائل الثاني: كم ترك الأول للآخر»[٣].

وعلى الرغم من مقولة ابن الأثير هذه، فقد توقّفت جهود العلماء بعده في

---

(١) النهاية: ١/ ١٠.

(٢) النهاية: ١/ ١٠.

(٣) النهاية: ١/ ١١.

هذا الميدان، فَقَلَّتْ مؤلفاتهم في الغريب، وبتْنَا لا نجد إلا أسماء قليلة بعده، لم تَلْقَ مؤلفاتها العناية التي وجدها كتابه أو كتب السابقين له، وكان أكثرها يدور في فلك «النهاية»، من اختصار لها، أو نظم، أو تهذيب، كما تحدثنا عن ذلك من قبل، ولم يذكر المؤرخون لهذا الفن أسماء مَنْ أَلَّفَ فيه إلا اسم ابن الحاجب الذي أَلَّفَ كتاباً في الغريب لم يَصِلْنَا عنه إلا ما قاله حاجي خليفة: «في عشرة مجلدات»[1].

وممّا سبق تبيّن لنا أن التأليف في غريب الحديث مرّ بمرحلتين:

**المرحلة الأولى**: مرحلة التصنيف على الأبواب والمسانيد، ومَثَّلَ كتاب أبي عبيد بداية هذه المرحلة، ثم تَبِعَهُ ابن قتيبة والخطابي، والحربي.

**والمرحلة الثانية**: مرحلة الترتيب على حروف المعجم، وَمَثَّلَ بداية هذه المرحلة الهروي في كتابه «الغريبين»، ثم تبعه أبو موسى الأصفهاني وابن الجوزي والزمخشري، وَتُوِّجَتْ هذه المرحلة بمؤلفَ «النهاية» الذي خلص ممّا عانت منه الكتب السابقة من الاضطراب واختلال الترتيب، وقصور المادة، فكان سهلاً شاملاً في آن واحد.

ولا شك أن جهود العلماء قد انصرفت إلى (غريب الحديث) لِمَا له من أهمية في فهم الحديث النبوي فهماً دقيقاً.

*** أهمية علم الغريب:**

إنَّ معرفة علم الغريب من الأمور المهمة المتعلقة بفهم الحديث النبوي، والعمل به؛ لِمَا يترتَّب عليه من ضبط ألفاظ الحديث وفهم معانيه، فَمِنَ العسير على المرء أَنْ يروي ما لا يفهم معناه، أو ينقل ما لا يُحْسِن أداءه، وتتأكد أهمية العناية بمعرفة غريب الحديث لِمَنْ يروي الحديث بالمعنى، وقد أدرك العلماء أهمية هذا

(١) كشف الظنون: ٢/ ١٢٠٥.

العلم وأثره في خدمة السنة النبوية وفقهها ومعرفة أحكامها، فقال ابن الأثير: «. . . والألفاظ المفردة تنقسم قسمين؛ أحدهما خاص، والآخر عام، أما العام: فهو ما يشترك في معرفته أهل اللّسان العربي ممّا يدور بينهم في الخطاب، وأما العام: فهو ما وَرَدَ فيه من الألفاظ اللغوية والكلمات الغريبة التي لا يعرفها إلا من عُنِيَ بها، وحافظ عليها واستخرجها من مكانها ـ وقليل ما هم ـ فكان الاهتمام بمعرفة هذا النوع الخاص من الألفاظ أهمّ ممّا سواه، وأَوْلَى بالبيان ممّا عداه، وَمُقَدّمَاً في الرتبة على غيره، وَمَبْدُوَّاً في التعريف بذكره؛ إذ الحاجة إليه ضرورية في البيان، لازمة في الإيضاح والعرفان»[١].

فمعرفة الألفاظ ومعانيها أهمّ بكثير من غيرها، وفهم الحديث متعلق بها، ومتوقّف عليها، وقد أكّد ضرورة هذا الأمر الشيخ الأَحْوَذِيّ فقال: «وهو فن يقبح جهله بأهل الحديث، والخوض. . . فيه صعب حقيق بالتحري، جَدِيرٌ بالتوقي، فليتحرّ خائضه وليتق الله أن يَقْدُمَ على تفسير كلام النبي ﷺ بمجرّد الظنون، فقد كان السلف يتثبتون فيه أشدّ التثبت»[٢].

وجعل السيوطي معرفة غريب الحديث من أشرف علوم الحديث وَأَسْمَاها فقال: «قال الإمام الحافظ أبو شامة: علوم الحديث الآن ثلاثة؛ أشرفها حفظ متونه ومعرفة غريبها وفقهها، والثاني: حفظ أسانيده ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها، والثالث: جمعه وكتابته وسماعه، وطلب العلوّ فيه، والرحلة إلى البلدان»[٣].

---

(١) النهاية: ١/ ٣.

(٢) تحفة الأحوذي المقدمة ص١١١.

(٣) تدريب الراوي ص٢٤، وقواعد التحديث ص٧٧.

ولذا حثَّ العلمـاءُ على معرفـة الغريـب، ودعوا إلى ضرورة معرفته لِمَا له من أهمية في معرفة أحكام السنة النبوية، وفهمها فهماً صحيحاً، وهو ما نبّه عليه الأزهـري فقال: «فعلينا أن نجتهد في تعلّم ما يتوصـل بتعلمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب، ثم السنن المبيّنة لِمُجْمَل التنزيل، الموضحة للتأويل، لتنتفي عنّا الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزَيْغ والإلحاد، ثم على رؤوس ذوي الأهواء والبدع الذين تأوّلوا بآرائهم المدخولة فأخطؤوا، وتكلّموا في كتاب الله ﷻ بِلُكْنَتِهم العجمية دون معرفة ثابتة فَضَلّوا وَأَضَلّوا»[1].

فعلم الغريب علم مهم، ومعرفته ضرورية لفهم مراد النبي ﷺ من أحاديثه، ولفهم ما ورد فيها من أحكام، وهو ضروري للدفاع عن السنة النبوية وحمايتها من الخطأ الذي قد يدخلها من الفهم الخاطئ والتفسير الذي لا يستند على معرفة أصيلة بأصول التفسير، وأصول العربية الصحيحة.

*** دوافع تأليف ابن الأثير للنهاية:**

ذكرنا قبل قليل أن ابن الأثيـر سُبِقَ بعدد كبير من المؤلفين في هذا العلم، وخطوا فيه من مرحلة إلى مرحلة، واستفاد المتأخر من المتقدِّم واستدرك عليه ما فاته، فكان كل مؤلِّف يطـوّر ما أَلّفه غيره ويهذبه ويزيد عليه، ويتجنّب ما أُخِذَ عليه من المآخذ، إلى أن وصل التأليف في الغريب إلى القمّة على يد ابن الأثير الذي جاء بعد دخول التأليف في الغريب مرحلة الترتيب على حروف المعجم، وهي مرحلة متطورة سهلة إذا ما قيست بالطريقة الأولى للتأليف في هذا الفن، وهي مرحلة الترتيب على المسـانيد والأبواب كما أشرنا، فقد اطلع ابن الأثير على الطريقتين وعلى ما أُلِّف في كل منهما، ورأى إقبال الناس على السهولة ومحبتهم لها، وحاجتهم إلى التيسير

(١) تهذيب اللغة: ١/ ٤.

في هذا الفن، فتاقت نفسه إلى جمع كتاب يجمع فضائل الطريقتين، ويتبع أسهلها وأَيْسرها، فقد رأى أن «الفائق» للزمخشري رغم ترتيبه على حروف المعجم لا يخلو من صعوبة البحث فيه؛ لأنه يذكر ما ورد في متن الحديث كله من ألفاظ غامضة ثم يشرحها في موضع واحد، وهو ما جعل الكثير من الكلمات ترد في غير بابها المخصّص لها، وقد يجد الباحث عنها صعوبة في الوصول إليها، ومعرفة مكانها، ممّا حمل الناس على تفضيل كتاب الهروي عليه لترتيبه إياه على حروف المعجم، وتوزيعه الحديث في أماكن كثيرة لشرح ألفاظه المختلفة، فكان أسهل طريقة من كتاب الزمخشري.

وهذا ما حمل ابن الأثير على التفكير في جمع كتاب يحمل فضيلة جمع المادة اللغوية للكتب السابقة له، ويمتاز بسهولة البحث فيه، مع نقائه من المآخذ التي أُخِذَتْ عليها، فضمَّنَ كتابه «النهاية» كتب الغريب السابقة له، ولا سيما كتاب «الغريبين» للهروي، و«المجموع المغيث» لأبي موسى الأصفهاني، بعد أن جرّدهما من غريب القرآن، وتميّز كتابه بالدقة والأمانة العلمية، فأشار إلى كل حديث أخذه من هذين الكتابين، في حين ترك ما أخذه من غيرهما غُفْلاً، ورتبه على حروف المعجم.

وأشار ابن الأثير في مقدمته للكتاب إلى دوافع تصنيفه له فقال: «. . .ولمّا وقفت على كتابه ـ كتاب أبي موسى: «المجموع المغيث» ـ الذي جعله مكمّلاً لكتاب الهروي ومتمّماً له، وهو في غاية من الحسن والكمال، وكان الإنسان إذا أراد كلمة غريبة يحتاج إلى أن يتطلّبها في أحد الكتابين، فإن وجدها فيه وإلا طلبها من الكتاب الآخر، وهما كتابان كبيران ذوا مجلدات عدة، ولا خفاء بما في ذلك من الكلفة»[1].

(١) النهاية: ١/ ١٠.

وهو ما دفعه إلى تجريد الكتابين من غريب القرآن، وجمع ما فيهما في كتاب واحد فقال: «فرأيت أن أَجْمَعَ ما فيهما من غريب الحديث مُجَرَّداً من غريب القرآن، وَأُضِيف كل كلمة إلى أختها في بابها تسهيلاً لِكُلْفَةِ الطلب»[١].

ومع ذلك فإنه لمّا عاد إلى الكتابين وجد أن الكثير من الألفاظ قد فاتتهما، ولذا أراد أن يضيف ما فاتهما إلى كتابه ليكون أعمّ وأَشْمَلَ وأَكْمَلَ، وأشار إلى ذلك بقوله: «. . . فحينئذ أمعنت النظر، وأنعمت الفكر في اعتبار الكتابين، والجمع بين ألفاظهما، وإضافة كل منهما إلى نظيره في بابه، فوجدتهما ـ على كثرة ما أودع فيهما من غريب الحديث والأثر ـ قد فاتهما الكثير الوافر، فإني في بادئ الأمر، وأوّل النظر مرّ بذكري كلمات غريبة من غرائب أحاديث الكتب الصحيحة كالبخاري ومسلم ـ وكفاك بهما شهرة في كتب الحديث ـ لم يَرِدْ شيء منهما في هذين الكتابين، فحيث عرفت ذلك تَنَبَّهْتُ لاعتبار غير هذين الكتابين من كتب الحديث المدوّنة المصنّفة في أول الزمان، وأوسطه، وآخره، فتتبعتها واستقريت ما حضرني منها، واستقصيت مطالعتها من المسانيد والمجاميع وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها، وكتب اللغة على اختلافها، فرأيت فيها من الكلمات الغريبة ممّا فات الكتابين كثيراً، فصدفت حينئذ عن الاقتصار على الجمع بين كتابيهما في حروفها مع نظائرها وأمثالها»[٢].

فالكتاب كما وصفه صاحبه شمل ما في كتب الصحاح جميعاً من ألفاظ غريبة، بالإضافة إلى ما ورد في هذين الكتابين، وتؤلف ضخامة المادة في كل حرف، وكثر الأحاديث الواردة فيه أمام ما نجده في غيره من قلّة في نفس المادة

(١) النهاية: ١/ ١٠.

(٢) النهاية: ١/ ١١.

دليلاً على ذلك.

وعلى هذا جاء كتاب ابن الأثير شاملاً، غزير المادة، رتّبه صاحبه على حروف المعجم كما سنرى، وجمع فيه ما وَرَدَ في الكتب السابقة، وأضاف ما وفّقه الله له من ألفاظ غريبة وقع نظره عليها من كتب الحديث الصحيحة الأخرى كصحيح مسلم، وصحيح البخاري، وسنن أبي داود والنسائي وغيرها، فكان كتابه كما وصفه شاملاً مرتّباً، وبقي أن نعرف مصادره في هذا الكتاب.

* * *

# الفصل الرابع

## مصادره في كتابه النهاية

لم نر بين مؤلّفات ابن الأثير المتعددة مؤلَّفاً شاملاً لمعارفه ككتابه «النهاية»، فعلى الرغم من أن شهرته ذاعت في علم الحديث وانتشرت، وألَّف المؤلفات الكثيرة في هذا العلم، فإنه يمكننا بحق أن نعد كتابه «النهاية» ممثّلاً لمنهجه العلمي الدقيق، فهو يروي الأحاديث ويشرحها، ويشير إلى ما ورد منها مرفوعاً، وقد يشير إلى سَنَدِ الحديث باختصار، ويُحِيْط عِلْمَاً بالمسائل الفقهية، ويُدْرِك الخِلاَف بين الفقهاء، فيشير إلى رأي كل منهم ـ وإن بدا تفضيله لمذهب الشافعي رحمه الله الذي تبنّاه كما أشرنا في حديثنا عن مذهبه الفقهي ـ وقد يتعرض لبعض علوم القرآن، فيشير إلى ما ورد منها في سياق حديثه عن بعض ألفاظ الحديث النبوي، كما يقف على الشعر العربي وأخباره، ويبدو أنه اطّلع على مجموعة واسعة من كتب النثر والشعر.

كما برز ابن الأثير من خلال كتابه هذا، رجلاً لغوياً بارعاً قادراً على التمييز بين الصحيح والسقيم، مُدْرِكاً لآراء اللغويين، مميّزًا بين الجيّد منها والأجْوَد، آخذاً الأجود ومشيراً إلى الجيد أو الضعيف من هذه الآراء، وبذلك قد يخالف بعضها، وقد يتبنّى آراء بعضهم طبقاً لما تُرْشِده إليه الدلائل اللغوية والمعارف التي حصّلها من خلال معارفه واطلاعه على هذه الأمور، كما بدا معلِّماً مدركاً لأهداف كتابه فهو يسعى إلى تعميم الفائدة، وتسهيل الطلب على طالبيه، وهو فوق ذلك كلّه ذو حس بلاغي متميّز محب للجمال البلاغي في الحديث النبوي، معجب بكل ما يعبر عن جمال هذا النص، وقد يشير إلى إعجابه هذا بين حين وآخر.

هذه الخصائص كانت وليدة تنوّع ثقافته التي ثَقِفَ بها طوال حياته، وكتابه جاء انعكاساً لِمَا تمثّله من هذا النوع من الثقافة، وسنذكر فيما يلي المصادر التي رجع إليها ابن الأثير في كتابه، وذَكرها صراحة فيه، علماً أن بعض هذه المؤلَّفات لم يذكر مُؤَلِّفها، واكتفى بذكر اسمها ـ وهي قليلة ـ ومعظم هذه المصادر من كتب الحديث وغريبه واللغة، وتسهيلاً لذكرها سأقسمها إلى: كتب الحديث، وكتب غريب الحديث، وكتب اللغة والنحو، وكتب الفقه، وأخيراً إلى كتب مختلفة.

**أولاً ـ مصادره من كتب الحديث:**

اعتمد ابن الأثير على عدد من كتب الحديث في تأليفه للنهاية، فأخذ عنها وأشار إليها، وهي أشهر كتب الحديث، وهذه الكتب هي:

**١ ـ أعلام السنة للخطّابي:**

لمّا كان هذا الكتاب مفقوداً، فإننا لا نعرف المواضع التي أخذها عنه بدقة، ولاسيما أنه لم يُشِرْ إليه إلاّ في موضع واحد، وذلك في حديثه عن قوله ﷺ: «من صلّى... نائِماً فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القاعد»[(١)]، قال ابن الأثير: «هكذا قال الخطابي في «معالم السنن»، وعاد فقال في «أعلام السنة»: كنت تَأَوَّلْتُ هذا الحديث في «كتاب المعالم» على أَنَّ المراد به: صلاة التطوع، إلا أَنَّ قوله: (نائماً) يُفْسِدُ هذا التأويل لأن المضطجع لا يصلي كما يصلي القاعد، فرأيت أَنَّ المراد به: المريض المُفْتَرَض الذي يمكنه أَنْ يَقِفَ على مشقّة»[(٢)].

---

(١) والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد، رقم الحديث ٩٥١، والترمذي في سننه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، رقم الحديث ٣٧١، عن عمران بن حصين.

(٢) النهاية: ٥/ ١٣٠.

٢ ـ سنن داود[١]:

أخذ ابن الأثير عن «سنن أبي داود» في مواضع كثيرة، وقد صَرّح في أكثر من موضع[٢] من كتابه بأخذه عنها، ومن ذلك مثلاً ما قاله في أثناء حديثه عن قتل أبي جهل: «هل أَبْعَدُ مِنْ رجلٍ قَتَلْتموه»[٣] قال ابن الأثير: «كذا جاء في «سنن أبي داود» ومعناها: أنهى وأبلغ»[٤].

وقال في تفسير قوله ﷺ في صفة نهر الجنة: «حافَتاه الياقوت المُجَيّب»[٥] قال ابن الأثير: «والذي جاء في «سنن أبي داود»: (المجيّب) أو (المجوَّف).»[٦].

---

(١) والكتاب مطبوع، علَّق عليه عزّت عبيد الدعاس، دار الحديث، حمص ط١، ١٣٨٨ ـ ١٩٦٩م.

(٢) النهاية: ١/ ٤١، ٤٥، ٢٨٢، ٣٤٤، ٣٦٦، ٢/ ٧٨، ١٣٥، ٢٥١، ٤٨٣، ٤٩٠، ٣/ ٢٤، ١٧٢، ٢٠٨، ٤/ ٣٢٢، ٣٢٢، ٥/ ٦١.

(٣) والحديث في صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل، رقم الحديث ٣٧٤٤، عن قيس بن عبدالله، وسنن أبي داود، رقم الحديث ٢٧٠٩.

(٤) النهاية: ١/ ١٤٠.

(٥) والحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في سننه فقط، كتاب السنة، باب في الحوض، رقم الحديث ٤٧٤٨، عن أنس بن مالك ﷺ، وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم الحديث ٦٢١٠، والترمذي في سننه وقال عنه: «هذا حديث حسن صحيح» ولفظ الحديث عندهم: (لمّا عُرِجَ بالنبي ﷺ إلى السماء قال: أتيت على نهر حافتاه قباب اللؤلؤ مجوفاً، فقلت ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر) خِلافاً لرواية أبي داود: (حافتاه الياقوت المجيّب) أو قال: (المجوّف). سنن أبي داود ٤/ ٢٣٧.

(٦) النهاية: ١/ ٣٢٣.

### ٣ ـ سنن النسائي[١]:

وابن الأثير أخذ الكثير من الأحاديث الواردة في «سنن النسائي»[٢] وشرحها، أمّا ذكرها صراحة فلم يُشِرْ إليه إلاّ في موضعين، أولاهما: في أثناء حديثه عن قول جرير وذكر الصدقة: «حتى رَأَيْتُ وَجْهَ رسول الله ﷺ كأَنّه مَذْهَبَةٌ»[٣] قال ابن الأثير: «هكذا جاء في سنن النسائي»[٤].

وثانيهما: في أثناء حديثه عن قوله ﷺ: «امْرِ الدَّمَ بما شِئْتَ»[٥]، قال ابن الأثير: «وقد جاء في سنن أبي داود والنسائي: أمرر براءين مُظْهَرَتَيْن»[٦].

---

(١) والكتاب مطبوع، رقّمه وصنع فهارسه عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية بيروت ط١، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.

(٢) أخذ عنه غير مصرح مثلاً في «النهاية»: ١/ ٥٢، ٢٣٦، ٢/ ٣٦٦، ٤١٧، ٣/ ٤٣٥، ٤/ ١٩٦، ٥/ ١٦٥...

(٣) والحديث أخرجه النسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة، رقم الحديث ٢٥٥٤، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الحض على الصدقة عن المنذر بن جرير عن أبيه، والحديث طويل له تتمة.

(٤) النهاية: ٢/ ١٧٣.

(٥) والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأضاحي، باب الذبيحة بالمروة، وقال الخطابي في معالم السنن: «وأصحاب الحديث يروونه: (أمرّ الدم) بالتشديد وهو خطأ، والصواب ساكنة الميم، خفيفة الراء، ويروى براءين». معالم السنن: ٣/ ٢٥٠، وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الأضاحي، باب إباحة الذبح بالعود، رقم الحديث ٤٤٠١، وابن ماجه في سننه، كتاب الذبائح، باب ما يذكى به، رقم الحديث ٢٥٧٣ و٣١٧٧، والحديث عن عدي بن حاتم.

(٦) النهاية: ٤/ ٣٢٢.

٤ ـ شرح السنن:

ولا نعرف عن هذا الكتاب شيئاً سوى ما ذكره عنه ابن الأثير في موضع واحد، وهو في كلامه عن حديث: «أَنَّه مَرَّ على أَرْضٍ تُسَمّى عَفِرَة، فَسَمّاها خضرة»[١]. فقال فيه ابن الأثير: «كذا رواه الخطابي في «شرح السنن»، وقال: هو من العَفْرَة: لون الأرض، وَيُرْوَى بالقاف والثاء والذال»[٢]، وربّما كان هذا الكتاب هو نفسه «معالم السنن»، وهو ما ترشدنا إليه العودة إلى «كتاب المعالم» وموازنة هذا القول بما قاله في كتابه «معالم السنن» السابق الذكر، فهو يقول فيه: «وأمّا عَفْرَة، فهي نَعْتٌ للأرض التي لا تُنْبِتُ شيئاً، أُخِذَت من العُفْرَة، وهي لون الأرض القحلة، فسمّاها خَضِرَة على معنى التفاؤل لِتَخْضَرّ وتمرع»[٣].

٥ ـ صحيح البخاري[٤]:

ورد ذكره في مواضع كثيرة من «النهاية»[٥]، ومن ذلك مثلاً نقله عنه في أثناء تفسير قوله ﷺ: «فإذا فيها حَبَائِلُ اللؤلؤ»[٦] فقال ابن الأثير: «هكذا جاء في صحيح

---

(١) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، رقم الحديث ٤٩٥٦، عن سعيد بن المسيّب.

(٢) النهاية: ٣/ ٢٦١.

(٣) معالم السنن: ٥/ ٢٤٢.

(٤) والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا.

(٥) أذكر مثلاً أخذه عنه في النهاية: ١/ ١٢٤، ١٧٨، ٢٤٣، ٢٧٧، ٤٢٢، ٣٢٣، ٢/ ١٧، ٧٩، ٤٥٢، ٣/ ٤٢٢، ٤/ ١٦٩، ٥/ ١٦١...

(٦) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب كيف فُرِضَت الصلوات الخمس في الإسراء، رقم الحديث ٣٤٢، عن أنس بن مالك، قال: كان أبو ذر يُحَدّث أَنّ رسول الله ﷺ فقال: «... وتحدّث عن قصة الإسراء والمعراج إلى أن يقول: «ثم انْطُلِقَ =

البخاري، والمعروف: جَنابذ اللؤلؤ»[١].

### ٦ ـ صحيح مسلم[٢]:

وما قلناه عن «صحيح البخاري» نقوله في «صحيح مسلم»، فقد نقل عنه في غيرما موضع من كتابه[٣]، فقال مثلاً في أثناء حديثه عن قول أنس ﷺ: «جِئْتُ إلى النبي ﷺ وعليه خَمِيصَةٌ جَوْنَكِيّة»[٤] قال: «هكذا جاء في بعض نسخ «صحيح مسلم»، والمعروف: (خميصة جَوْنِيّة)، وقد تقدّمت، فإنْ صحّت الرواية فتكون منسوبة إلى هذا الرجل»[٥].

وقال في أثناء حديثه عن قوله ﷺ لعائشة ﷺ: «هل تَدْرِين لِمَ كان قومك رفعوا باب الكعبة؟ قالت: لا، قال: تَعَزُّزاً أَنْ لا يَدْخلَها إلاّ مَنْ أرادوا»[٦]. قال

---

= بي حتى انتهى إلى سدرة المنتهى، وغَشِيَها ألوان لا أدري ما هي ثم أُدْخِلْتُ الجنة، فإذا بها حبائِل اللؤلؤ...».

(١) النهاية: ١/ ٣٣٣.

(٢) طبع بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي في خمسة أجزاء، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط٢، ١٩٧٢.

(٣) أذكر منها مثلاً النهاية: ١/ ٧٦، ٩٣، ١١٥، ١٧٨، ٢٤٣، ٢٦٩، ٢٧٧، ٣٣٨، ٤٢٢، ٤٥٤، ٢/ ١٤٦، ١٣٨، ١٧٣، ٤٠٠، ٣/ ٢٢٥، ٣٤٣، ٤/ ١٦٩، ٢١٣، ٥٦١، ٥/ ٤٦، ٨١، ١٦١، ٢٠٣ ...إلخ.

(٤) والحديث في صحيح مسلم: كتاب اللّباس، باب جواز رسم الحيوان غير الآدمي في غير الوجه، رقم الحديث ٢١١٩، عن أنس والرواية: (خميصة حُرَيْثِيّة)، وفي صحيح البخاري كتاب اللّباس، باب الخميصة السوداء، والرواية: (خميصة حُوَيْثِيّة)، عن أنس ﷺ أيضاً.

(٥) النهاية: ١/ ٣٣٨.

(٦) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم الحديث ٤٠٣، عن عائشة ﷺ.

ابن الأثير: «وقد جاء في بعض نسخ «مسلم»: (تَعَزُّرَاً) براء بعد زاي، من التعزير: التوقير، فإما أن يريد توقير البيت وتعظيمه، أو تعظيم أنفسهم وتكبرهم على الناس»[١].

وفي حديثه عن قوله ﷺ: «نجيء أنا وأمتي يوم القيامة على كذا وكذا»[٢]، قال ابن الأثير: «هكذا جاء في «صحيح مسلم»، كأَنَّ الراوي شكّ في اللفظ، فكنّى عنه بكذا وكذا»[٣].

**٧ ـ مسند إسحاق بن راهويه:**

والمسند مفقود، ولذا سنكتفي بذكر الموطن الذي صرّح فيه ابن الأثير بأخذه عنه، فهو لم يذكره إلا في موضع واحد فقط، وذلك في أثناء كلامه عن حديث: «وفيه: إنّ كلماتِه بَلَغَتْ ناعوس البَحْر»[٤] فقال ابن الأثير: «قال أبو موسى: هكذا

---

(١) النهاية: ٣/ ٢٢٨.

(٢) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، عن جابر بن عبدالله ﷺ، رقم الحديث ١٩١.

(٣) النهاية: ٤/ ١٦٠.

(٤) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم الحديث ٨٦٨، عن ابن عباس ﷺ، أَنّ ضِمَاداً قَدِمَ مكة، وكان من أَزْدِ شنوءة، كان يُرْقِي من هذه الريح، فسمعَ سفهاء من أهل مكة يقولون: إن محمداً مجنون، فقال: لو أني رأيت هذا الرجل لعل الله يشفيه على يدي، قال: فلقيَه، فقال: يا محمد إني أُرْقِي من هذه الريح، وإن الله ليشفي على يدي من يشاء الله فهل لك؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهدِهِ الله فلا مُضِلّ له، ومن يُضْلِل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له» فقال: لقد سمعت قول الكهنة وقول السحرة، وقول الشعراء، فما سمعت مثل كلماتك هؤلاء، ولقد بَلَغْنَ ناعوس البحر... إلى آخر الحديث.

جاء في «صحيح مسلم»، وليست هذه اللفظة أصلاً في «مسند إسحاق بن راهويه» الذي روى عنه مسلم هذا الحديث»[١].

**٨ ـ مسند أحمد بن حنبل[٢]:**

أخذ عنه ابن الأثير في غير ما[٣] موضع، ومن ذلك ما قاله في أثناء حديثه عن قوله ﷺ في قصة موسى عليه السلام والحجر: «فَلَجَبَه ثلاث لَجَبَاتٍ»[٤]، قال ابن الأثير: «كذا في مسند الإمام أحمد بن حنبل ولا أعرف وجهه»[٥].

وفي حديثه عن قوله ﷺ: «إياكم والخيل المُنَغِّلَة، التي إنْ لَقِيَتْ فَرَّتْ، وَإنْ غَنِمَتْ غَلَّتْ»[٦] قال ابن الأثير: «والذي جاء في مسند أحمد بن حنبل من رواية أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إياكم والخيل المُنَغَّلَة، فإنها إنْ تَلْقَ تَفِرّ، وَإنْ تَغْنَمْ تَغْلل)»[٧].

**٩ ـ معالم السنن للخطابي[٨]:**

أشار إلى أخذه عنه في أكثر[٩] من موضع من كتابه، منه مثلاً نقله عنه في

---

(١) النهاية: ٤/ ١٦٠.

(٢) والكتاب مطبوع بشرح الدكتور أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ط٤.

(٣) وهذه المواضع هي: ١/ ٧٩، ١٢٤، ٢٤٠، ٢/ ٢٥٨، ٣/ ٣١١، ٥/ ٣٨، ١٠٠، ١٢٤، ٢٦٠، ٢٧٩، ٢٩٨، ٤/ ٢٣٣ فقط.

(٤) مسند الإمام أحمد: ٢/ ٣٢٤.

(٥) النهاية: ٤/ ٢٣٣.

(٦) والحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن أبي هريرة ٢/ ٣٥٦، وكُرِّرَ ص٤٠١.

(٧) النهاية: ٥/ ١٠٠.

(٨) والكتاب مطبوع على هامش سنن أبي داود، دار الحديث، حمص ط١، ١٣٨٨ ـ ١٩٦٩.

(٩) النهاية: ١/ ٤٥، ٣٢٣، ٢/ ١٥٨، ٣/ ١٨، ١٧٢، ٢٠٨، ٢٤٥، ٥/ ١٣٠، ٢١٨ فقط.

أثناء تفسير قوله ﷺ: (مَنْ بات على ظهر بيتٍ ليس عليه حِجَاً فقد بَرِئَتْ منه الذِّمة)[١]، قال ابن الأثير: «هكذا رواه الخطابي في «معالم السنن»، وقال: إنه يُرْوى بكسر الحاء وفتحها، ومعناه فيها معنى الستر».

وفي أثناء حديثه عن قوله ﷺ: (مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً فاغْتَبَط بقتله، لم يَقْبل اللهُ منه صَرْفاً ولا عَدْلاً)[٢] فقال ابن الأثير: «وقال الخطابي في «معالم السنن» وشرح هذا الحديث فقال: (اغْتَبَطَ قتله) أي: قتله ظلماً لا عَنْ قصاص، وذكر ما تقدّم في الحديث قبله، ولم يذكر قول خالد ولا تفسير يحيى بن يحيى»[٣].

**١٠ ـ المعجم الأوسط للطبراني[٤]:**

لم يأخذ ابن الأثير عن هذا «المعجم» إلا في موضع واحد من «النهاية»، وهو الموضع الذي صرّح فيه بأخذه عنه، وذلك في أثناء حديثه عن قول علي ﷺ، وذكر بناء الكعبة: (فَبَعَثَ الله السّكِينةَ وهي ريح خَجوجٌ فَتَطَوّقَتْ بالبيت)[٥] قال ابن الأثير: «وجاء في كتاب المعجم الأوسط للطبراني عن علي ﷺ أن النبي ﷺ

---

(١) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب النوم على سطح غير حجار، رقم الحديث ٥٠٤١، عن عبد الرحمن بن علي بن شَيْبَان عن أبيه، والرواية المذكورة رواية الخطّابي في معالم السنن: ٥/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٢) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الفتن، باب تعظيم قتل المؤمن، رقم الحديث ٤٢٧٠ عن عُبَادة بن الصامت.

(٣) النهاية: ٣/ ١٧٢.

(٤) والكتاب مطبوع بتحقيق د. محمود الطحان، في جزأين مكتبة المعارف بالرياض ط١، ١٤٠٥ ـ ١٤٨٥.

(٥) والحديث أخرجه ابن قتيبة في غريبه: ١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨، والزمخشري في الفائق: ٢/ ٨، مادة (ذَرَعَ).

قال: (السَّكينة ريحٌ خَجُوجٌ)»[١].

**١١ ـ المعجم الكبير للطبراني[٢]:**

أخذ عن هذا الكتاب في أكثر من[٣] موضع، فقال مثلاً في قوله ﷺ: (تَمَعْدَدُوا واخْشَوْشِنُوا)[٤] قال ابن الأثير: «هكذا يُرْوى من كلام عمر، وقد رفعه الطبراني في «المعجم» عن أبي حَدْرَد الأَسْلَمِي، عن النبي ﷺ»[٥].

وفي حديثه عن قول علي ﷺ: (شَرُّ بئر في الأرض بَرَهُوت)[٦] فقال ابن الأثير: «أخرجه الهروي عن علي، وأخرجه الطبراني في المعجم عن ابن عباس ﷺ»[٧].

**١٢ ـ موطّأ الإمام مالك[٨]:**

مع أن ابن الأثير لم يصرّح بأخذه عنه إلا في أربعة[٩] مواضع، فقد أخذ عنه

---

(١) النهاية: ٢/ ١١.

(٢) والكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، في ثلاثة وعشرين جزءاً، ط٢، العراق.

(٣) أخذ عنه في المواضع التالية: ٢/ ٢٠٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٤٢٤، ٤/ ١٠٣، ٥/ ١٩٩.

(٤) والحديث أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير عن أبي حَدْرَد الأَسْلَمِي وتتمة الحديث (. . . وامشوا حفاة)، ١٩/ ٤٠، رقم الحديث ٨٤.

(٥) النهاية: ٤/ ٣٤١.

(٦) والحديث أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير: ١١/ ٩٨، رقم الحديث ١١١٦٧، عن ابن عباس وقال ابن حبّان: «ورجاله ثقات» وأخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث عن علي ﷺ: ١/ ٣٥٧.

(٧) النهاية: ١/ ١٢٢.

(٨) والكتاب مطبوع بتحقيق السيد محمد فؤاد عبد الباقي، في جزأين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.

(٩) النهاية: ٢/ ٢٦٨، ٣٣٩.

في مواضع أخرى[١] دون أن يصرّح بذلك، ومن المواضع التي صَرّح بأخذه عنه فيها، ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (وفيه تَلُطُّ حَوْضَها)[٢] فقال ابن الأثير: «كذا جاء في الموطأ»[٣].

وفي كلامه عن حديث: أنه ﷺ (نهى عن بيع المَضَامين والمَلاَقيح[٤]، قال ابن الأثير: «وهو ممّا في بطن الناقة وفسرهما مالك في الموطأ بالعكس».

**ثانياً ـ مصادره من غريب الحديث:**

أشار ابن الأثير في مقدمته إلى أنه سيجمع في كتابه كل ما ورد في كتب الغريب في كتابه واختلافها، رغم تصريحه بأنه لم يُشِرْ إلاّ لما أخذه عن أبي موسى الأصفهاني، وعن أبي عبيد الهروي، وما أشار إليه من كتب الغريب بعضها مفقود، وبعضها الآخر مطبوع أو مخطوط وهذه الكتب هي:

**١ ـ غريب الحديث لابن الأنباري:**

والكتاب من كتب الغريب التي لم تصلنا، ولذا فإننا لن نستطيع الحكم على المواضع التي ذُكِرَ فيها اسم ابن الأنباري، أهي من هذا الكتاب أم من غيره، وإن

---

(١) أخذ عنه دون أن يصرّح في النهاية: ١/ ٧٣، ١٦٨، ٢/ ١٨٥، ٢٤٨، ٢٨٢، ٣/ ٣٤٦، ٤/ ١٢٤، ١٩٦ على سبيل المثال.

(٢) والحديث أخرجه: مالك في الموطأ، في صفة ﷺ، رقم الحديث ٢٠٣٣/ ٩٣٤، باب ما جاء في الطعام والشراب عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) النهاية: ٤/ ٢٥٠.

(٤) والحديث أخرجه مالك في الموطأ: ٢/ ٦٥٤، رقم الحديث ٦٣، عن سعيد بن المُسَيَّب قال: (لا رِبَا في الحيوان، وإنما نُهِيَ من الحيوان عن ثلاثة: عن المَضَامِين والمَلاَقِيْح وَحَبَلِ الحَبَلَة) وقال مالك رحمه الله: «وإسناده صحيح».

كان موضوعها يشير إلى أنها من هذا الكتاب لا مِنْ كتاب آخر، أمّا هو فلم يصرّحْ بأخذه عنه إلاّ في موضعين فقط من «النهاية»، الأول: في أثناء حديثه عن قول أبي هالة في صفته ﷺ: (إذا زال زالَ قَلْعاً)[١] فقال ابن الأثير: «قال الهروي: قرأت هذا الحرف في كتاب غريب الحديث لابن الأنباري: (قَلِعَاً) بفتح القاف، وكسر اللام»[٢].

والثاني: في أثناء حديثه عن حديث أم معبد: (لا يَأْسَ مِنْ طُوْل)[٣] فقال ابن الأثير: «رواه ابن الأنباري في كتابه: (لا يائس من طول)، وقال بمعناه: لا مَيْؤوس من أجل طوله، أي: لا ييأس مطاوله منه لإفراط طوله»[٤].

**٢ ـ غريب الحديث للحربي[٥]:**

أخذ ابن الأثير عنه في مواضع كثيرة اكتفى في معظمها بقوله: (قال الحربي)[٦]، وصرّح بذكر كتابه في موضعين فقط من «النهاية»، أولهما: في أثناء

---

(١) والحديث أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير: ٢٢/ ١٥٦، وابن قتيبة في غريب الحديث: ١/ ٢٠٤، وفي منال الطالب ص١٦١ ـ ١٦٢، وقال ابن الأثير: «والحديث مشهور معروف».

(٢) النهاية: ٣/ ١٠٢.

(٣) والحديث أخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث، عن أم معبد: ١/ ١٩٠ ـ ١٩١، وفي دلائل النبوة للبيهقي: ١/ ٢٧٩ في حديث أم معبد في صفة النبي ﷺ، وفي منال الطالب ١٤٥، في حديث أم معبد الخزاعية.

(٤) النهاية: ٤/ ٣٥٢.

(٥) والكتاب مطبوع، أشرنا إلى طبعته في أثناء حديثنا عن كتب الغريب.

(٦) نأخذ مثلاً: ١/ ٢٦، ٤٥، ٢٠٠، ٢٣٩، ١٩٩، ومقابلها في غريب الحربي: ١/ ٨، ١١، ٣٤٩، ٩٨٢... ومثلها كثير جداً.

حديثه عن قوله ﷺ: (شَرّ الشتاء السَّخِيْن)[١] فقال ابن الأثير: «أي الحارّ الذي لا برد فيه، والذي جاء في غريب الحربي: (شرّ الشتاء السُّخَيْخين)، وشَرَحه: أنه الحار الذي لا بَرْدَ به، ولعلّه تحريف بعض النقلة»[٢].

والثاني: في أثناء حديثه عن قول عمر ﷺ: (أَنّه وضع يَدَه في كُشْيَة ضَبّ، وقال: إن نبيّ الله لم يحرّمْه ولكن قَذِرَه)[٣]، قال ابن الأثير: «والذي جاء في غريب الحربي عن مجاهد أن رجلاً أهدى النبي ﷺ ضَبّاً فَقَذِرَه، فَوَضَع يده في كشيتي الضبّ»[٤].

### ٣ ـ غريب الحديث للحُمَيْديّ:

وهو من كتب الغريب التي لم تصل إلينا، إلا أن ابن الأثير ذكر أخذه عنه في «النهاية»، ومن ذلك أخذه عنه في حديثه عن قوله ﷺ في حديث الفتح: (احْبِسْ أبا سفيان عند حَطْمِ الجَبَل)[٥]، فقال ابن الأثير: «رواه أبو نصر الحُمَيْديّ في كتابه بالخاء المعجمة، وفسّرها في غريبه فقال: الخَطْم وَالخَطْمَة: رَعْن الجبل، وهو

---

(١) والحديث في غريب الحديث للحربي: ٣/ ١٠٣٤، عن معاوية بن مرّة.

(٢) النهاية: ٢/ ٣٥١.

(٣) والحديث أخرجه: ابن ماجه في سننه، كتاب الصيد، باب الضب، رقم الحديث ٩٢٣٩ عن جابر بن عبدالله ﷺ: (أن النبي ﷺ لم يحرّم الضب، ولكن قَذِرَه، إنه لطعام عامة الرعاء، وإن الله ﷻ لَيَنْفَع به غير واحد، ولو كان عندي لأكلته)، وفي غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٣١١، عن عمر ﷺ.

(٤) النهاية: ٤/ ١٧٧.

(٥) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب أين رَكَزَ النبي ﷺ الراية يوم الفتح، رقم الحديث ٤٠٣٠.

الأَنْف النادر منه»[١]. وقال أيضاً في حديث الحُدَيْبية: (أنّه أخذ ثمانين من أهل مكة سلْمَاً)[٢] فقال ابن الأثير: «يُرْوَى بكسر السين وفتحها، وهما لغتان في الصلح، وهو المراد في الحديث على ما فسّره الحُمَيْديّ في غريبه»[٣].

**٤ ـ غريب الحديث للخطابي[٤]:**

أخذ عنه في مواضع كثيرة، واكتفى بقوله: (قال الخطابي)[٥]، أمّا ذكره للغريب صراحة فلم يذكره إلا في خمسة مواضع[٦] من «النهاية» فقط، منها مثلاً: قوله في حديثه عن قول رسول الله ﷺ: (كانوا يَتَبَايعون الثمار قَبْلَ أن يَبْدو صلاحها، فإذا جاء التَّقَاضِي قالوا: أَصَابَ الثَّمَرَ الدَّمَانُ)[٧] فقال ابن الأثير: «ويقال: إذا

---

(١) النهاية: ١/ ٤٠٣.

(٢) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ﴾، رقم الحديث ١٨٠٨، عن أنس ﷺ، والرواية: (سِلْمَاً) والترمذي في أبواب التفسير، من سورة الفتح، رقم الحديث ٣٢٦٠، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح»: ٩/ ١٧، وأبو داود في سننه، والرواية: (سِلْمَاً)، رقم الحديث ٢٦٨٨ كتاب الجهاد، باب في المن على الأسير بغير فداء.

(٣) النهاية: ٢/ ٣٩٤.

(٤) ذكرنا رقم النسخة المخطوطة منه في حديثنا عن غريب الحديث، وذكرنا أن الكتاب مازال مخطوطاً.

(٥) نذكر مثلاً: النهاية: ١/ ٤٠، ٤٣، ٥٥، ٦٣، ٨٤، ٨٨، ٢/ ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٥، ٣٤٣، ٤١٧، ٤٢١، ٤٦٠ وغيرها كثير.

(٦) النهاية: ٢/ ٢٠٦، ٣/ ١٧٣، ٢٠٨، ٢/ ٤٤٥.

(٧) والحديث أخرجه أبو داود في سننه، رقم الحديث ٣٣٧٢، عن زيد بن ثابت ﷺ، والبخاري في صحيحه أيضاً، كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم الحديث ٢٠٨١، عن زيد أيضاً.

طَلَعَت النخلة عن عَفَنٍ وسواد، قد أصابها الدمان، ويُقَال: الدمال باللام أيضاً بمعناه، والذي جاء في «غريب الخطابي» بالضم، وكأنّه أَشْبَه لأن ما كان من الأدواء والعاهات فهو بالضم، كالسُّعال والزُّكام»[١].

**٥ ـ غريب الحديث لابن قتيبة[٢]:**

أخذ عنه أيضاً في مواضع كثيرة[٣]، وَإنْ لم يصرّح بذكر اسم «غريب الحديث» صراحة إلا في موضع واحد فقط من «النهاية»، وذلك في حديثه عن حديث استسقاء عمر ﷺ: (حتى رأيت الأَرْنَبَة تأكلها صغارُ الإبل)[٤] فقال ابن الأثير: «وفي حدّ معناهما قولان ذكرهما القُتَيْبِي في غريبه»[٥].

**٦ ـ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلاّم[٦]:**

أخذ ابن الأثير عن أبي عبيد في مواطن[٧] كثيرة، إلاّ أنه لم يذكر أنها من «كتاب الغريب»، ولكن موازنتها بـ «كتاب الغريب» تشير إلى أن ما قال فيه: (قال أبو عبيد) أخذه من «كتاب غريب الحديث» له، أمّا هو فلم يشر إلى «كتاب الغريب» صراحة إلاّ في موضع واحد من «النهاية»، وذلك في كلامه عن حديث: (أنّه كان

---

(١) النهاية: ٢/ ١٣٥.

(٢) والكتاب مطبوع، أشرنا إلى طبعاته في حديثنا عن كتب الغريب.

(٣) نذكر منها مثلاً ١/ ٣٢١، ٢٧٧، ٢٩٤، ٢/ ٢٣٥، ٢٧٠، ١٠١، ٣٠٤، ٤/ ٢٥٠...

(٤) والحديث في غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٣٢١، وَرُوِيَتْ (الأَرِنَة).

(٥) النهاية: ١/ ٤٢.

(٦) أشرت إلى طبعة الكتاب في أثناء حديثي عن كتب الغريب.

(٧) نأخذ النهاية: ٢/ ١٨، ٨٩، ١٣٤، ١٩٨، ٣١١، ٣٩٦، ٤٦٠، مثلاً، ونوازنها بـ غريب الحديث: ١/ ٤٠، ٤١، ٢/ ١٥٣، ٣/ ٢٤٦، ٤/ ٢٥٥، ٤٣٢، ٤٣٣، ٧٨، ١٥٧... على سبيل المثال.

عليه الصلاة مِنْ أَزْمَتِهم في المجلس)[١] قال ابن الأثير: «والذي جاء في كتاب أبي عبيد وغيره، قال في حديث زيد بن ثابت: (وكان من أَفْكَهِ الناس إذا خَلاَ مع أهله وأَزْمَتِهِم في المجلس) ولعلّهما حديثان»[٢].

**٧ ـ غريب الحديث لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنّى:**

ولمّا كان الكتاب مفقوداً، فإننا نكتفي بذكر المواضع التي صرّح هو بأخذه عنه فيها، فقد اكتفى بتصريحه في أخذه عن هذا الكتاب، بموضعين فقط من «النهاية»، أولاهما: في أثناء حديثه عن قول علي ﷺ: (إنّ كثيراً من الخُطَبِ من شَقاشِقِ الشّيطان)[٣] فقال ابن الأثير: «هكذا أخرجه الهروي عن علي، وهو في كتاب أبي عبيدة وغيره من كلام عمر ﷺ»[٤].

والثاني: في أثناء حديثه عن قوله ﷺ: (أَحْسِنوا الْمَلأَ كلّكم سَيَرْوَى)[٥] فقال ابن الأثير: «وفي غريب أبي عبيدة: (مَلأً) أي: غَلَبَةً»[٦].

**٨ ـ الغريبين للهروي[٧]:**

ويؤلف هذا الكتاب المصدر الرئيسي لكتاب «النهاية»، وهو ما يصل إليه

---

(١) والحديث في غريب الحديث لأبي عبيد، عن زيد بن ثابت: ٤/ ١٥٧، وفي الفائق: ٣/ ١٣٧.

(٢) النهاية: ٢/ ٣١١.

(٣) والحديث في الفائق: ٢/ ٢٥٧، عن عمر ﷺ، أَنّ رجلاً خَطَبَ فَأَكْثَرَ فقال عمر، الحديث...

(٤) النهاية: ٢/ ٤٩٠.

(٥) والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٥/ ٢٩٨، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم الحديث ٦٨١.

(٦) النهاية: ٤/ ٣٥١.

(٧) ذكرت في حديثي عن كتب الغريب أن الكتاب ما زال مخطوطاً.

كل من يقرأ «النهاية»، فيرى ما أشار إليه ابن الأثير بحرف الهاء إشارة إليه، ومع ذلك فقد أشار إلى «كتاب الغريبين» صراحة في مواضع[١] أخرى غير ما وَسَمَه بحرف الهاء، ومن هذه المواضع مثلاً ما قاله في حديث البَراء يوم حُنَيْن: (انْطَلَقَ جُفَاء من الناس إلى هذا الحي من هوازن)[٢] فقال ابن الأثير: «أراد: سَرَعان الناس وأوائلهم، شبّههم بجُفَاء السيل، هكذا جاء في كتاب الهروي»[٣]، وقال في موضع آخر في حديثه عن عَمْرو بن عوف: (إن النبي ﷺ أَقْطَعَ بلال بن الحارث معادن الجَبَلِيّة، غَوْرِيّها وَجَلْسِيّها[٤] فقال ابن الأثير: «وفي كتاب الهروي: (معادِنَ الجَبَلِيّة)، والمشهور: (معادن القَبَلِيّة)»[٥].

**٩ ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري[٦]:**

أخذ ابن الأثير من «الفائق» كثيراً، وغَلَبَ عليه قول: (قال الزمخشري) دون الإشارة إلى «الفائق»، وبالعودة إلى «كتاب الفائق» وموازنته مع ما نقله ابن الأثير عن الزمخشري نجد أن جميع ما أشار إليه بقوله «قال الزمخشري» أخذه من «كتاب

---

(١) وقد ذكره في النهاية: ١/ ٣٢٩، ٢/ ٢٠٥، ٣٣٠، ٣/ ٢٤٨، ٥/ ٧٤ فقط.

(٢) والحديث في غريب الحديث لابن قتيبة، عن البراء بن عازب: ٢/ ٤٣٢، وفي الفائق: ١/ ٢٢٢.

(٣) النهاية: ١/ ٢٧٧.

(٤) والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخَرَاج والإمارة، باب إقطاع الأرضين، رقم الحديث ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، وتمامه: (وحيث يصلح للزرع من قُدْس، ولم يُعْطِهِ حقٌّ مسلم)، وفي الأم: ٢/ ٤٦.

(٥) النهاية: ١/ ٢٨٦.

(٦) وهو مطبوع، ذكرنا ذلك في حديثنا عن كتب الغريب.

الفائق»[١] لا مِنْ غيره، إلاّ أنه لم يصرّح في أخذه عنه إلا في عشرة[٢] مواضع من «النهاية»، منها مثلاً ما قاله في أثناء حديثه عن قول المقداد: (قال: أَبَتْ علينا سورة البُحوث ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾[التوبة: ٤١][٣]، فقال ابن الأثير: «ورأيت في «الفائق»: (سورة البَحوث) بفتح الباء»[٤].

وفي حديثه عن قوله ﷺ: (أَتَاكُمْ أَهْل اليَمَن أرقّ قلوباً وأَبْخَعُ طاعة)[٥] قال ابن الأثير: «هكذا ذكره الزمخشري في كتاب الفائق في غريب الحديث»[٦].

**١٠ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث[٧]:**

وهو المصدر الثاني من المصادر الرئيسية لكتاب «النهاية»، وقد وَسَم ما أخذه عنه بحرف (س) لتمييزه من غيره، ومع ذلك فقد ذكر اسم الكتاب: (المجموع

---

(١) نأخذ مثلاً النهاية: ١/ ٤١، ١٠٠، ١٠٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٩١، ٢٤٩، ٢٥٥... ومقابلها من الفائق: ١/ ٨٢، ٤٣٦، ٤٠٥، ١١٧، ١٥١، ١٩٦، ٢٥٢، ٢٤٥، ٢/ ٢٩٥... وغيرها كثير.

(٢) النهاية: ١/ ١١٤، ٢/ ٨٤، ٤/ ١١٨، ٣٥٥، ٥/ ٧٤، ٩٨، ٢٠٢.

(٣) والقول في الفائق فقط: ٢/ ٤٠٧.

(٤) النهاية: ١/ ٩٩.

(٥) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تفاضُل أهل الإيمان، رقم الحديث ٥٢، عن أبي هريرة ﷺ والبخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين، رقم الحديث ٤١٢٧، واللّفظ: (أضعف قلوباً، وأرقّ أفئدة)، والترمذي في سننه، أبواب المناقب، باب في فضل أهل اليمن، رقم الحديث ٣٩٣١، وقال عنه: «هذا حديث حسن صحيح»، والزمخشري في الفائق: ١/ ٨٢، مادة (بَخَعَ).

(٦) النهاية: ١/ ١٠٢.

(٧) أشرنا إلى أنه مطبوع في حديثنا عن كتب الغريب.

المغيث) صراحة في بعض المواضع[١] غير تلك التي وَسَمَها بحرف (س) ومن ذلك مثلاً: ما قاله في حديثه عن حديث سالم: (قَدِمَ أَعْرابِيّ بِحَلُوبة، فنزل على طَلْحة، فقال طَلْحَة: نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لِبَادٍ)[٢] قال ابن الأثير: «هكذا جاء في كتاب أبي موسى في حرف الجيم»[٣].

وفي حديثه عن حديث عمر بن عبد العزيز ﷺ: (فَطَفِقَ يُجَمِّحُ إلى الشاهد النَّظر)[٤] قال ابن الأثير: «أي يديمه مع فتح العين، هكذا جاء في كتاب أبي موسى في حرف الحاء قبل الجيم»[٥].

**ثالثاً ـ مصادره في النحو واللغة:**

لمّا كان همّ ابن الأثير تفسير ألفاظ الحديث النبوي وبيان معناها، فقد استعان بعدد من كتب اللغة والنحو، واستدلّ بآراء أصحابها واستعان بها في شرحه لألفاظ الحديث النبوي وتحليها من جهتي النحو واللغة وهذه الكتب هي:

---

(١) وذلك في النهاية: ١/ ٤٠٣، ٢/ ٣٤، ١٥٧، ٣/ ٢٤٣، ٢٦٢، ٤/ ٣٥٧، ٥/ ١٠٠، فقط.

(٢) النهاية: ١/ ٢٨٢.

(٣) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي، رقم الحديث ١٥٢٠ ـ ١٥٢١ ـ ١٥٢٢، وابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب النهي أن يبيع حاضر لِبَادٍ، رقم الحديث ٢١٧٥، ٢١٧٦، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب بيع الحاضر للبادي، رقم الحديث ٤٤٩٢، ٤٤٩٣، والترمذي في سننه، رقم الحديث ١٢٢٢، وقال أبو عيسى: «وحديث جابر حسن صحيح» واللفظ: بِحَلُوبة.

(٤) والحديث في الفائق: ١/ ٣١٨، وتمام قول عمر: (أنه اختصم إليه ناس من قريش، وجاءه شهود يشهدون، فَطَفِقَ الشهود عليه يُجَمِّح إلى الشاهد النظر).

(٥) النهاية: ١/ ٢٩٢.

١ ـ التتمة:

لم نعثر على شيء من هذا الكتاب سِوَى ما ذكره ابن الأثير عنه في كتابه، وقد أشار إليه في ثلاثة مواضع من «النهاية» فقط، أولها: في حديثه عن حديث حُذَيْفَة: (كَالْكُوزِ مَخْجِيّاً)[١] فقال ابن الأثير: «وقال أبو موسى: هكذا أورده صاحب[٢] «التتمة»، وقال: خَجّى الكوز: أماله، والمشهور بالجيم قبل الخاء»[٣].

والثاني: في أثناء حديثه عن حديث أم سَلَمَة ﷺ: (الدنانير السَّبْعَة نَسِيْتها في خَضْمِ الفراش)[٤] قال ابن الأثير: «أي جانبه، حكاها أبو موسى عن صاحب «التتمة»، وقال: الصحيح بالصاد وقد تقدم»[٥].

والثالث: في كلامه عن حديث: (فَمَنْ تَظَّن)[٦] قال ابن الأثير: «أي من تَتَّهِم، وأصله (تَظْتَن) من الظنة: التهمة، فأدغم الظاء في التاء، ثم أبدل منهما طاء مشدّدة كما يقال: مطّلم، في مُظْتَلِم، أورده أبو موسى في هذا الباب وذكر أن صاحب

---

(١) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، رقم الحديث ١٤٤ عن حذيفة ﷺ، وفي المجموع المغيث مادة (خجى) ص٥٥٢.

(٢) وكتاب المجموع المغيث يذكر الاسم نفسه للكتاب.

(٣) النهاية: ٢/ ١٢.

(٤) والحديث في الفائق: ١/ ٣٧٥، مادة (خصم)، وفي غريب ابن قتيبة: ١/ ١٠٨، وفي المجموع المغيث، مادة (خضم) ص٥٨٨.

(٥) النهاية: ٢/ ٤٤.

(٦) والحديث في الفائق، مادة (شزب): ٢/ ٢٤٢، وهو من قول عثمان ﷺ للجماعة الذين حضروا لِمُعاتبته في أشياء: (والله ما كتبت ولا أَمَرْتُ، قالوا: فمن تَظَّنْ؟ أطن كاتبي وأظنك به يا فلان).

«التتمة» أورده فيه لظاهر لفظه»[١].

**٢ ـ تهذيب اللغة للأزهري[٢]:**

أخذ ابن الأثير عن الأزهري كثيراً، وأشار إلى ذلك بقوله: (قال الأزهري)، وبالعودة إلى «كتاب تهذيب اللغة» نجد أن كل ما نقله عن الأزهري، أخذه من «كتاب تهذيب اللغة»[٣]، أما ابن الأثير فلم يصرّح بذكر اسم «التهذيب» إلاّ في أربعة مواضع من «النهاية»: منها في حديثه عن قول سَمُرَة: (كَسَفَت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فانتهينا إلى المسجد، فإذا هو بِأَزَزٍ)[٤] قال ابن الأثير: «أي ممتلئ بالناس، يُقَال: أتيت الوالي والمجلس أَزَزٌ، أي: كثير الزحام، ليس فيه متسع، والناس أَزَزٌ: إذا انضمّ بعضهم إلى بعض، وقد جاء هذا الحديث في «سنن أبي داود»: (وهو بارز) من البروز الظهور، وهو خطأ من الراوي، كذا قال الأزهري في التهذيب»[٥].

---

(١) النهاية: ٣/ ١٤٠.

(٢) والكتاب مطبوع، بتحقيق الدكتور عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف، ١٣٨٤هـ.

(٣) أذكر مثلاً ما نقله في النهاية: ١/ ٦٠، ٦٥، ٧٦، ٩١، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٥، ٢٤٠، ٢٥٥، ٢٨٢... وغيرها ومقابلها في تهذيب اللغة: ٢/ ٧٨، ٤/ ١٣٠، ١٤٠، ٤٤٥، ١٤/ ٣٢٠، ٣٢١، ٣٤٢، ١٥/ ٤٨٣، ٥٩٢ ... إلخ.

(٤) والحديث في سنن الترمذي، رقم الحديث ٥٦٢، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صفة القراءة في الكسوف، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب ما جاء في صلاة الكسوف، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة باب مَنْ قال: صلاة الكسوف أربع ركعات، رقم الحديث ١١٨٤، وهذا اللفظ لأبي داود فقط عن سَمُرَة بن جندب: (فإذا هو بارز): ١/ ٧٠٠، تهذيب اللغة، مادة (أَزّ) واللفظ: (فإذا هو يَأْزز).

(٥) النهاية: ١/ ٤٥.

وقال في حديثه عن قول عَلْقَمَة: (أنّه كان يُقَرِّعُ غنمه وَيَحْلِبُ وَيَعْلِفُ)[١] قال ابن الأثير: «ومع هذا فقد ذكره الحربي في «غريبه» بالقاف، وشرحه بذلك، وكذلك رواه الأزهري في «التهذيب» لفظاً وشرحاً»[٢].

**٣ ـ الصحاح للجوهري[٣]:**

وما قلناه في الأزهري و«تهذيب اللغة»، نقوله هنا، فقد أخذ ابن الأثير عن الجوهري كثيراً، وبمقابلة[٤] ما نقله عنه بما وَرَدَ في «الصحاح» نجد أن كل ما أخذه عن الجوهري نقله من كتابه «الصحاح»، رغم أن ابن الأثير لم يشر صراحة إلى هذا الكتاب إلا في ثلاثة مواضع من «النهاية» فقط:

**أولها:** في حديثه عن قول عمر ﷺ: (أَنّه سأَلَ رجلاً اسْتَهْوَتْه الشياطين فقال: ما كان طعامهم؟ قال: الفول وما لم يُذْكَر عليه اسم الله، قال: فما كان شرابهم؟ قال: الجَدَفُ)[٥] قال ابن الأثير: «والذي في «الصحاح» أن القَطْع هو الجَذْف ـ بالذال المعجمة ـ، ولم يذكره في الدال المهملة، وأثبته الأزهري فيهما»[٦].

---

(١) والحديث في الفائق: ٣/ ١٨٥، وفي تهذيب اللغة، مادة (قَرَعَ).

(٢) النهاية: ٤/ ٤٤.

(٣) وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر.

(٤) نأخذ مثلاً من النهاية: ٢/ ٢٠٥، ٢٢٢، ٢٤٧، ٢٩٩، ٣٠٨، ٥/ ١٦٢، ١٨٨، ١٨٩، ٢٢٥، ٢٦٦... مع مقابلها من الصحاح، مادة (رجم)، (رسل) و(رفن) و(زخخ) و(زلخ) و(وحل) و(شظّ) و(شَمّ)...

(٥) والقول في الصحاح، مادة (جَدَفَ).

(٦) النهاية: ١/ ٢٤٧.

**والثاني**: في حديثه عن حديث عبد الملك: (إنك لَسِنّخْف)[١] قال ابن الأثير: «والذي جاء في كتاب الجوهري وأبي موسى بالشين المعجمة، والخاء المعجمة»[٢].

**والثالث**: في حديثه عن قوله ﷺ لِخَوات بن جُبَيْر: (ما فعل شِرَادُك؟)[٣]، قال ابن الأثير: «قال الهروي: أراد بذلك التعريض له بقصته مع ذات النِّحْيَيْن في الجاهلية، وهي معروفة، يعني: أنه لما فَرِغَ منها شَرَدَ وانْفَلَتَ خَوْفاً من التبعة، وكذلك قال الجوهري في «الصحاح»، وذكر القصة»[٤].

**٤ ـ العين للخليل**[٥]:

أخذ عنه في غير ما موضع[٦]، مكتفياً بقوله: (قال الخليل)، أما ذكره لكتاب «العين» صراحة فلم يكن إلاّ في موضعين فقط من «النهاية»، أولهما: في حديثه عن قوله ﷺ: (ليس في الإِكْسَال إلاّ الطهور)[٧] قال ابن الأثير: «وفي «كتاب العين»:

---

(١) والقول في غريب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ٣١٥. وهو ما قاله عبد الملك لإبراهيم بن متمم ابن نُوَيْرَة، وفي الفائق، مادة (شَنْخَفَ).

(٢) النهاية: ٢/ ٤٠٧.

(٣) والقول لم أجده إلا في لسان العرب، مادة (شَرَدَ).

(٤) النهاية: ٢/ ٤٥٧.

(٥) والكتاب مطبوع بتحقيق إبراهيم السامرائي، من منشورات دار الهجرة، إيران قم، ط١، ١٤٠٥.

(٦) النهاية: ٥/ ٥٤، ٣/ ٤٤٢، ٢/ ١٩٩، ٢٦٧، ٤٥٢، ومقابلها في العين، مادة (فد) و(رجز) و(شدد) و(برّ).

(٧) والحديث في غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٩٩، رقم الحديث ٣٩، وفي كتاب العين، مادة (كَسَلَ)، وفي شرح معاني الآثار: ١/ ٥٤، عن أبي أيوب الأنصاري، عن أُبَيّ بن كعب.

أَكْسَلَ الفحل: إذا فَتَرَ عن الضِّرَاب»[١].

والثاني في حديثه عن قول أبي أيوب: (ما أدري ما أصنع بهذه الكَرَابِيْس، وقد نهى النبي ﷺ أن تُسْتَقْبَل القبلة بغائط أو بول)[٢] قال ابن الأثير: «قال الزمخشري: وفي «كتاب العين»: الكِرْناس بالنون»[٣].

**٥ ـ الكامل للمبرد[٤]:**

لم يأخذ عنه إلاّ في موضع واحد من «النهاية»، وهو ما صرّح به في حديثه عن قول عبدالله بن خبّاب: (فَقَتَلَتْه الخوارج على شاطئ نهر فَسَالَ دمه في الماء، فما امْذَقَرَّ)[٥] قال ابن الأثير: «وذكر المبرد هذا الحديث في «الكامل»، قال: فأخذوه وتربوه إلى شاطئ النهر فذبحوه، فامْذَقَرَّ دمه، أي جرى مستطيلاً مُتَفَرِّقًا»[٦].

---

(١) النهاية: ٤/ ١٧٤.

(٢) والحديث في الفائق: ٣/ ٢٥٨، وفي كتاب العين، مادة (كَرْنَسَ)، وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب لا تُسْتَقْبَل القبلة ببول أو غائط، ومسلم في الطهارة، باب الاستطابة، رقم الحديث ٢٦٥، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، رقم الحديث ١٠، وفي الموطأ: ١/ ٣٥٤، وفي سنن الترمذي، ـ الطهارة رقم الحديث ٨.

(٣) النهاية: ٤/ ١٦٣.

(٤) والكتاب مطبوع في أربعة أجزاء، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت ط١، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦.

(٥) والحديث في الكامل: ٣/ ١٣٥، وفي الفائق: ٣/ ٣٥٤، وتمامه: (فأتبعه بصري كأنه شراك أحمر).

(٦) النهاية: ٤/ ٣١٢.

**٦ ـ الكتاب لسيبويه[١]:**

أخذ عنه في أماكن كثيرة[٢]، اكتفى في بعضها بقوله: (قال سيبويه) ولم يصرّح بذكر «الكتاب» إلاّ في موضع واحد من «النهاية»، وهو في حديثه عن قول عمر ﷺ: أنه مرّ بعلقمة بن القفواء يبايع أعرابياً يلغز له في اليمين، ويرى الأعرابي أنه قد حَلَفَ له، ويرى علقمة أنه لم يَحْلِف، فقال عمر ﷺ: (ما هذه اليمين اللُّغَيْزَاء)[٣].

**٧ ـ المجمل لابن فارس[٤]:**

أخذ عنه ابن الأثير في مواضع[٥] كثيرة دون أن يصرّح بذلك، أما أخذه عنه صراحة فلم يكن إلاّ في موضع واحد من «النهاية»، وذلك في أثناء حديثه عن قوله ﷺ: (ثم انْكَفَأَ إلى كَبْشَيْن أَمْلَحَيْن وإلى جُزَيْعَة من الغَنَم فقسمها بيننا)[٦] قال

---

(١) والكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مكتبة دار الرفاعي بالرياض ط٢، ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣.

(٢) أذكر منها: النهاية: ١/ ٧٨، ٢٩١، ٣٨٧، ٣/ ٤٦٠، ويقابلها من الكتاب: ٢/ ٤٢٠، ٣/ ٢٠٨، ٤٦٠، ١/ ٣٨٧ مثلاً.

(٣) وهو في الفائق: ٣/ ٣٢١.

(٤) والكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.

(٥) ١/ ٢٨٦، ٢٢٢، ٢/ ١٨٥، ٢٤٩، ٢٨١، ٤/ ١٣٠... مثلاً، ومقابلها في المجمل مادة (قيد) و(ره) و(جلس) و(رقب) و(ربض) و(خبل) و(ثم)... وغيرها كثير.

(٦) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب تحريم الدماء، رقم الحديث ١٦٧٩ وفي المجمل لابن فارس، مادة (جَزَعَ)، وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب الأضاحي، باب ما جاء في الأضحية بكبشين، رقم الحديث ١٥٥٧، وفي تحفة الأحوذي في الأضاحي باب رقم ١٧.

ابن الأثير: «والذي جاء في «المجمل» لابن فارس بفتح الجيم وكسر الزاي، قال: هي قطعة من الغنم، كأنها فعيلة بمعنى مفعولة، وما سمعناها في الحديث إلاّ مُصَغَّرة»[١].

**٨ ـ النوادر لابن الأعرابي:**

والكتاب غير موجود، لذلك سنكتفي بذكر الموضع الذي صرّح بأخذه عنه، وذلك في أثناء كلامه عن حديث: (اجتاز النبي ﷺ بِنسوة، فقال: أَظُنكن مُقَلَّمات)[٢] قال ابن فارس: «أي ليس عليكن حافظ، كذا قال ابن الأعرابي في النوادر»[٣].

**رابعاً ـ مصادره في الفقه:**

وابن الأثير لم يأخذ من كتب الغريب واللغة والنحو والحديث فقط، بل عاد إلى مجموعة من كتب الفقه التي وجد فيها تفسير بعض الألفاظ التي لم يجد شرحها في غيرها من المصادر، وهذه الكتب هي:

**١ ـ الأم للشافعي[٤]:**

أخذ عنه في مواضع كثيرة[٥] واكتفى بذكر الشافعي دون اسم الكتاب، أما

---

(١) النهاية: ٢/ ٢٦٩.

(٢) والقول في تهذيب اللغة، مادة (قلم)، وقال الأزهري: (ونظر أعرابي إلى نساء فقال: أظنكن مقلمات).

(٣) النهاية: ٤/ ١٠٥.

(٤) والكتاب مطبوع، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠.

(٥) أذكر مثلاً أخذه عنه في النهاية: ٢/ ٢٨٢، ٣/ ٢٣٩، ٣١١، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٦٨، ٤٣٨، . . .

ذكره لكتاب «الأم» صراحة فلم نجده إلاّ في موضع واحد من «النهاية»، وهو في أثناء كلامه عن حديث: (أنّه مرّ بِشَاةٍ ميّتة، فقال عن جلدها: أَلَيْسَ في الشَّثِّ والقَرَظِ ما يطهّره)[١] فقال ابن الأثير: «قال الشافعي في «الأم»: الدِباغ بكل ما دبَغَت به العرب من قَرَظٍ وشَبٍّ، يعني بالباء الموحدة»[٢].

**٢ ـ لغة الفقه للأزهري:**

والكتاب مفقود، ولم يشر إليه ابن الأثير إلاّ في موضع واحد من «النهاية»، ولا ندري هل أخذ عنه في أماكن أخرى أم لا، أما إشارته إليه فكان في أثناء حديثه عن قوله ﷺ السابق، فقال فيه ابن الأثير: «قال الأزهري في «لغة الفقه»: إنَّ الشَبَّ هو من الجواهر التي أنبتها الله في الأرض يُدْبَغُ به شبه الزَّاج قال: والسماع (الشب) بالباء، وقد صحّفه بعضهم فقال: الشث، والشث: شجر مرّ الطعم، ولا أدري أَيُدْبَغُ به أَمْ لا»[٣].

**خامساً ـ مصادره المختلفة:**

وكما أخذ ابن الأثير عن كتب الغريب والحديث والفقه واللغة والنحو، فقد يأخذ عن كتب أخرى تناولت موضوعات مختلفة، إذا وجد ضرورة لذلك، ولاسيما أنه يسعى دائماً إلى تفسير الألفاظ أينما وجد تفسيرها وهذه الكتب هي:

---

(١) والحديث أخرجه النسائي في سننه، كتاب اللّباس، باب أُهُب الميتة، رقم الحديث ٤١٢٦، وفي كتاب الفرع والعتيرة، باب ما يدبغ به جلود الميتة، رقم الحديث ٤٢٤٨، ولم يذكر لفظ الشب في أي منهما، إلاّ أن الشافعي رحمه الله ذكره في الأم: ١/ ٢٢، باب الآنية التي يتوضأ فيها ولا يتوضأ.

(٢) النهاية: ٢/ ٢٤٤.

(٣) النهاية: ٢/ ٢٤٤.

**١ ـ الإبانة في أصول الديانة[١] لابن بطة:**

والكتاب مفقود، ولذا لا يمكننا الحكم على أخذه عنه بدقة، أما هو فلم يشر إليه إلاّ في موضع واحد من «النهاية» وذلك في أثناء حديثه عن قول علي ﷺ يصف أبا بكر ﷺ: (طِرْتَ بِعُبابِـها، وَفُزْتَ بِحَبَابها)[٢] قال ابن الأثير: «وقال بعض فضلاء المتأخرين: هذا تفسير الكلمة على الصواب لو ساعد النقل، وهذا هو حديث أُسَيْد ابن صفوان، قال: لمّا مات أبو بكر ﷺ، جاء علي فمدحه فقال في كلامه: (طِرْتَ بِغَنَائها) بالغين المعجمة والنون و(فُزْتَ بِحِيائها) بالحاء المكسورة والياء المعجمة باثنتين من تحتها، هكذا بالغين المعجمة والنون، ذكره ابن بطة في الإبانة»[٣].

**٢ ـ الأمكنة للزمخشري[٤]:**

ولم يأخذ عنه إلا في الموضعين اللَّذَيْن صرّح بأخذه عنه فقط، كان أولهما في حديثه عن قوله ﷺ: (أَنَّه أَقْطَع بلال بن الحارث معادن القَبَلِيَّة، جَلْسِيّها وَغَوْرِيّها)[٥] فقال فيه: هذا هو المحفوظ في الحديث، وفي «كتاب الأمكنة»: (معادِنَ القِلَبَة)

---

(١) وهو لعبيدالله بن محمد بن حمدان الحنبلي المعروف بابن بطة، واسم الكتاب الإبانة الكبرى، قال عنه الذهبي: «في ثلاث مجلدات». سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٥٢٩.

(٢) والقول في الفائق: ٢/ ١٥٦، مادة (سَجَى)، وتمام قول علي ﷺ في أبي بكر ﷺ: (قال علي: كنتَ والله يَعْسوباً أوّلاً حين نَفَرَ عنه الناس، وآخراً حين فيّلوا، وطِرْتَ بِعُبابِـها، وَفُزْتَ بِحَبابها، وذهبتَ بفضائلها، كنت كالجبل لا تحركه العواصف، ولا تزيله القواصف).

(٣) النهاية: ٣/ ١٦٨.

(٤) واسمه: الجبال والأمكنة والمياه، طبع بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٨٦.

(٥) سبق تخريجه ص١٩٩ من هذا الفصل.

بكسر القاف وبعدها لام مفتوحة ثم باء»[١].

والثاني: في حديثه عن قول بلال بن الحارث: (أنه أَقْطَعه حيث يَصْلُحُ للزرع مِنْ قُدْس، ولم يُعْطِهِ حقّ مسلم)[٢] فقال ابن الأثير: «وفي «كتاب الأمكنة» أنه قَرِيس وقَرْس: جَبَلان قرب المدينة، والمشهور المرويُّ في الحديث: الأول»[٣].

**٣ ـ الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلاّم[٤]:**

والكتاب غير موجود بين أيدينا، ولذلك سنكتفي بذكر الموضع الذي صرح فيه ابن الأثير بأخذه عنه، وذلك في حديثه عن قول رسول الله ﷺ لهرقل: (فإن أَبَيْتَ فعليك إثم الأَرِيْسِيين)[٥] فقال ابن الأثير: «قال أبو عبيد في «كتاب الأموال»: أصحاب الحديث يقولون: (الأَرِيْسِيّن) منسوباً مجموعاً، والصحيح: (الأَرِيْسِيْن)، يعني: بغير نَسَب»[٦].

**٤ ـ ما قالت القرابة في الصحابة للدارقطني[٧]:**

والكتاب مفقود، ولذا لن نستطيع أن نحدد أماكن نَقْله عنه دون أن يصرح،

---

(١) النهاية: ٤/ ١٠.

(٢) سبق تخريجه ص١٩٩ من هذا الفصل.

(٣) النهاية: ٤/ ٢٤.

(٤) وهو كتاب يتناول أحكام الزكاة والخراج، قال بروكلمان: نشره حامد الفقي بالقاهرة ١٣٥٣، ولم أعثر عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً.

(٥) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، رقم الحديث ١٧٧٣، والترمذي في سننه، كتاب الاستئذان والآداب، باب كيف يكتب لأهل الشرك، رقم الحديث ٢٧١٨.

(٦) النهاية: ١/ ٣٨.

(٧) لم أعثر على شيء عنه سوى أنه من مؤلفات الدارقطني فقط.

أما تصريحه بأخذه عنه فقد كان في موضع واحد من «النهاية»، وذلك في حديثه عن قول علي ﷺ في أبي بكر ﷺ السابق[١].

**٥ ـ المنهاج في الطب: (لم أعثر على مؤلفه)**

والكتاب مفقود أيضاً، ولم يذكر ابن الأثير نقله منه صراحة إلاّ في موضع واحد، وذلك في حديثه عن قول شُرَيْح: (سُئِلَ عن الرجل يُطَلّق المرأة ثم يَرْتَجِعُهَا فَيَكْتُمها رَجْعَتها حتى تَنْقَضِي عِدّتها، فقال: ليس له إلاّ فسوة الضَّبُعِ)[٢] فقال ابن الأثير: «قال صاحب «المنهاج في الطب»: هي القَعْبَل، وهو نباتٌ كريه الرائحة، له رأس يُطْبَخ وَيُؤْكَل باللّبن، وإذا يَبِسَ خَرَجَ منه مِثْل الوَرْس»[٣].

**٦ ـ الموازنة لحمزة الأصفهاني[٤]:**

والكتاب مفقود، ولم يشر إليه إلا في موضع واحد من «النهاية»، وهو في حديثه عن قول ثَوْبان: (أنّه أَمَرَهم أن يَمْسَحُوا على المَشَاوِذِ والتَّساخين)[٥] فقال ابن الأثير: «التساخين: الخِفَاف، ولا واحد لها من لفظها، وقال حمزة الأصفهاني في «كتاب الموازنة»: التَّسْخَان: تعريب تَشْكَنْ، وهو اسم غطاء من أغطية الرأس كان العلماء يأخذونه على رؤوسهم خاصة دون غيرهم، وقال: وجاء ذكر التساخين في الحديث فقال من تَعَاطى تفسيره: هو الخُفُّ حيث لم يعرف فارسيته»[٦].

---

(١) النهاية: ١/ ١٦٨.

(٢) والقول في الفائق، ولم أجده في غيره من كتب الحديث أو غريبه أو غيرها: ٣/ ١١٨.

(٣) النهاية: ٣/ ٤٤٧.

(٤) لم أعثر على شيء عنه سوى ما ذكره ابن الأثير.

(٥) انفرد بتخريج هذا الحديث أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب المسح على العَمَامَة، رقم الحديث ١٤٦.

(٦) النهاية: ٢/ ٣٥٢.

### ٧ ـ المؤتلف والمختلف للدارقطني[١]:

استعان ابن الأثير بهذا الكتاب في ضبط بعض الألفاظ، وإن لم يُشِرْ إليه إلاّ في موضع واحد من «النهاية»، وهو في حديثه عن قول علي ﷺ: (طِرْتَ بِعُبَابِها، وَفُزْتَ بِحَبَائِها)[٢] فقال فيه ابن الأثير: «وهذا هو حديث أُسَيْد بن صفوان قال: لمّا مات أبو بكر ﷺ، جاء علي ﷺ فمدحه فقال في كلامه: (طِرْتَ بِغَنَائِها) بالغين المعجمة والنون، وَ(فُزْتَ بِحِيَائِها) بالحاء المكسورة والياء المعجمة باثنتين من تحتها، هكذا ذكره الدار قطني في كتاب المؤتلف والمختلف»[٣].

واستعان به أيضاً في ضبط لفظ (خُوزِ كِرْمان)، (قال في حديثه عنها: «وروي خُوْز وَكِرْمان: جبل معروف، وَكِرْمان: صقع معروف في المعجم، ويُرْوَى بالراء المهملة، وهو من أرض فارس، وصوّبه الدارقطني»[٤].

وبالعودة إلى هذا الكتاب نجد أن هذا القول مأخوذ منه أيضاً[٥].

وفي تصحيح لفظ (السُّخُ)[٦] و(الأَثْلَب)[٧] وَ(زَبْد)[٨] وإن لم يشر إلى ذلك.

---

(١) والكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ موفق بن عبدالله به عبد القادر ـ دار المعرفة، بيروت في خمسة أجزاء.

(٢) سبق تخريجه ص٢١٢ من هذا الفصل.

(٣) النهاية: ٣/ ١٦٨.

(٤) النهاية: ٢/ ٨٧.

(٥) المؤتلف والمختلف: ١/ ٥٠٠.

(٦) النهاية: ٢/ ٤٠٧، وفي المؤتلف والمختلف: ٣/ ١٤٠٤.

(٧) النهاية: ١/ ٢٣ ـ ٢٤، وفي المؤتلف والمختلف: ٣/ ١٢٠٧.

(٨) النهاية: ٢/ ٢٩٣، وفي المؤتلف والمختلف: ٣/ ١١٣٨.

### ٨ ـ الكشاف للزمخشري[١]:

بمراجعتي لكتاب «الكشاف» لم أقف على شروح أخذها عنه دون أن يذكر، ولم يأخذ عنه إلا في هذا الموضع، وما نقله في مواضع أخرى عن الزمخشري أخذها عن «الفائق» كما قدّمنا، وما أخذه عن «الكشاف» هو ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (أَتَاكم أَهْل اليمن هم أَرَقُّ قلوباً وَأَبْخَعُ طاعةً)[٢] قال ابن الأثير: «أي أَبْلَغ وأَفْصَح في الطاعة من غيرهم، وكأنهم بالغوا في بَخْعِ أنفسهم أي قهرها وإذلالها بالطاعة، قال الزمخشري: هو من بَخَعَ الذبيحة: إذا بالغ في ذَبْحِها، وهو أن يقطع عَظْم رقبتها ويبلغ بالذبح النخاع، وهو العرق الذي في الصلب، والنخع ـ بالنون ـ دون ذلك، وهو أن يبلغ بالذبح النخاع، وهو الخيط الأبيض الذي يجري في الرقبة هذا أصله، ثم كثر حتى اسْتُعْمِل في كل مبالغة، هكذا ذكره في كتاب «الفائق في غريب الحديث» و«كتاب الكشاف في تفسير القرآن» ولم أجده لغيره، وطالما بَحَثْتُ عنه في كتب اللغة والتشريح، فلم أجد البخاع بالباء مذكوراً في شيء منها»[٣].

تبيّن لنا ممّا سبق أن ابن الأثير جمع مادة كتابه من كتب مختلفة في موضوعاتها وأساليبها، وبقي أن نعرف أسلوبه الذي اتبعه في كتابه، وما يتميز به من كتب غيره ممّن أَلَّف في الموضوع نفسه، لنرى الجديد الذي أضافه ابن الأثير إلى منهج التأليف في هذا الباب، ومن المفيد هنا دراسة مناهجه في كتابه، لنرى نقاط التشابه والاختلاف بينه وبين كتب السابقين له في هذا الميدان.

❐ ❐ ❐

(١) والكتاب مطبوع في أربعة أجزاء، دار المعرفة، بيروت.

(٢) سبق تخريجه ص٢٠٠ من هذا الفصل.

(٣) النهاية: ١/ ١٠٢.

# الباب الثاني

## مناهجه في النهاية

وفيه خمسة فصول:

* الفصل الأول: منهج ابن الأثير في عرض مادة كتاب النهاية وشرحها.
* الفصل الثاني: منهجه في علوم الحديث.
* الفصل الثالث: منهجه في الضبط والاستشهاد.
* الفصل الرابع: منهجه اللغوي.
* الفصل الخامس: منهجه النحوي والصرفي.

# الباب الثاني

# مناهجه في النهاية

## الفصل الأول

## منهج ابن الأثير
## في عرض مادة كتاب النهاية وشرحها

* تمهيد:

إذا تتبعنا كتب الغريب ثم نظرنا في «كتاب النهاية»، لاحظنا مدى التطور الكبير الذي طرأ على التأليف في هذا الفن على يد مؤلف «النهاية» ابن الأثير، كما نَلْحَظُ وضوح أسلوبه الخاص الذي اتبعه في كتابه، واتسم بصفاته وطابعه، فبدا من خلاله رجلاً دقيقاً، أميناً، متقناً فن التأليف، واعياً لهدفه وغايته من تأليفه لهذا الكتاب، فهو كصنيعه في كلّ مؤلفاته يقدّم لكتابه بمقدمة تشتمل على شرح شامل لخطته في الكتاب، فيقول: «. . . فحيث حقّق الله سبحانه النية في ذلك، سَلَكْتُ طريق الكتابين (الغريبين، والمجموع المغيث) في الترتيب الذي اشتملا عليه والوَضْع الذي حَوَيَاه من التقْفية على حروف المعجم، بالتزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة، واتباعهما بالحرف الثالث منها على سياق الحروف»[1].

إلاّ أنه قد يضع بعض الألفاظ في باب حرفها الأول، وإن كانت من غيره تسهيلاً على الطالب، فيقول: «إلاّ أَني وَجَدْتُ في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها

---

(١) النهاية: ١/ ١١.

حروف زائدة بُنِيَتْ الكلمة عليها، حتى صارت كأنها من نفسها، وكان يَلْتَبِس موضعها الأصلي على طالبها، لاسيما وأكثر طلبة غريب الحديث لا يكادون يُفَرّقون بين الأصلي والزائد، فرأيت أن أثبتها في باب الحرف الذي هو أوّلها وإن لم يكن أصلياً»[١].

ولم يترك هذا الأمر غُفْلاً، بل أشار إلى زيادتها في حينه خوفاً من أن يُنْسَبَ إلى الجهل، فَيُعَرّض القائل للغيبة وسوء الظن، فقال في ذلك: «وَنَبَّهْتُ عند ذكره على زيادته لئلا يراها أحد في غير بابها فيظن أني وضعتها فيه للجهل بها، فلا أُنْسَبَ إلى ذلك، ولا أكون قد عرّضت الواقف عليها للغيبة وسوء الظن»[٢].

وتميّز منهجه بِوَضْعِ علامة تشير إلى أخذه عن كتاب أبي موسى وعن كتاب الهروي وتَرْكِ ما أخذه من غيرهما بلا علامة فقال: «وجعلت على ما فيه من كتاب الهروي هاء بالحمرة، وعلى ما فيه من كتاب أبي موسى سيناً، وما أضفته من غيرهما مُهْمَلاً بغير علامة ليتميّز ما فيهما عمّا ليس فيها[٣]».

وممّا تقدّم نجد أن منهج ابن الأثير في «النهاية» يتميّز بمجموعة من السمات العامة التي تميزه من كتب غيره في هذا الموضوع، وتسهيلاً لدراسة هذه السمات رأينا أن نقسم دراستها إلى قسمين:

**الأول**: يتناول مادة «كتاب النهاية»، وطريقة ابن الأثير في عرضها.

**الثاني**: يتناول منهج ابن الأثير في شرح مادته اللغوية وتفسيرها.

---

(١) النهاية: ١/ ١١.

(٢) النهاية: ١/ ١١.

(٣) النهاية: ١/ ١١.

**الأول ـ مادة «كتاب النهاية» وطريقة ابن الأثير في عرضها:**

تميّزت مادة «كتاب النهاية» بتنوعها وغزارتها، فابن الأثير في كتابه هذا جمع الكثير من الأحاديث النبوية وشرح ما فيها من كلمات غريبة كما فعل غيره من علماء الغريب، واختار مجموعة من أقوال الصحابة والتابعين ﷺ، وبعض الآيات القرآنية والأبيات من الشعر، وبعض الأمثال العربية وشرحها، وسار في شرحه لها على طريقة شرحه للحديث النبوي، فَأَغْنَى كتابه وزاد موادّه اللغوية المشروحة، ولم يكن ابن الأثير أوّل من جمع بين الحديث النبوي وبين الآيات القرآنية وأقوال الصحابة والأمثال العربية والشعر في كتابه المخصّص للغريب، بل سبقه إلى ذلك أبو موسى الأصفهاني في كتابه: «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» والهروي في كتابه «الغريبين» إذ جمع فيه ما ورد في الحديث وأقوال الصحابة وفي الآيات القرآنية من ألفاظ غريبة وجدها بحاجة إلى شرح وتفسير، كما جمع الزمخشري في كتابه «الفائق» بعض الآيات القرآنية وأقوال الصحابة والأمثال والأبيات الشعرية وشرح ما فيها من كلمات غريبة، وأَلَّفَتْ هذه الأمور مادة لا بأس بها من «كتاب الفائق».

وعلى هذا يمكننا أن نقول: إن ابن الأثير لم يَشْرَحْ في «النهاية» ما وَرَدَ في حديث رسول الله ﷺ من كلمات غريبة فقط، بل شرح بعض الألفاظ الواردة في آيات قرآنية أو أبيات شعرية أو أمثال عربية أو أقوال لصحابة رسول الله ﷺ، فكان لها أهمية كبيرة في إغناء مادة الكتاب وتوسيعها كما كان لها أثرها في إبراز ثقافة ابن الأثير الواسعة، وحضور بديهته، واطلاعه الواسع، وبراعته في التأليف، وطريقته في التصنيف والتبويب، ولهذا جاء «كتاب النهاية» متميزاً بمجموعة من السمات والخصائص التي اختفت أو قَلَّت في غيره من كتب الغريب السابقة له، وهذه الخصائص هي:

١ ـ ترتيب الكتاب ترتيباً أبجدياً:

اتّبع ابن الأثير في ترتيب كتابه «النهاية» طريقة الترتيب على حروف المعجم، ولذا فإن ترتيبه هذا يختلف عن ترتيب كتب أبي عبيد القاسم بن سلام، والحربي، وابن قتيبة، الذين اتبعوا في ترتيب كتبهم طريقة الترتيب على المسانيد، كما يختلف في ترتيبه المعجمي هذا عن ترتيب الزمخشري في «الفائق»، إذ وَجَدَ فيه ابن الأثير صعوبة على الطالب بإيراده الحديث كاملاً في موضع أول لفظ من ألفاظه، وَشَرْح جميع ما ورد في الحديث من ألفاظ غريبة في بابها، ممّا أدّى إلى ذكر كثير من الألفاظ في غَيْرِ موضعها المخصّص لها، ومن المفيد هنا أن نقدّم مثلاً أو أكثر من كتابيهما لتوضيح الفرق بين الكتابين، ولنأخذ مثلاً ما قاله كل منهما في مادة «عَظَلَ» الواردة في قول عمر ﷺ لابن عباس ﷺ: (أَنْشِدْنا لشاعر الشعراء قال: وَمَنْ هو يا أمير المؤمنين؟ قال: الذي لم يُعَاظِل بين القول، ولم يَتَّبِعْ حوشي الكلام، قال: ومن هو؟ قال: زهير، فجعل ينشد حتى بَرِقَ الصبح)[1].

فقال الزمخشري في مادة (عَظَلَ): «هو من تعاظل الجراد، وهو تراكبه، ويوم العُظَال ـ بالضم ـ: يوم لبني تميم، لأنه ركب فيه الاثنان والثلاثة الدابة الواحدة، وقال أبو عمرو: تَعَظَّلوا عليه: إذا تَأَلَّبوا، يريدون أنه فَصّل القول تفصيلاً وأَوْضَحه ولم يعقّده، الحوشي: الوحشي الغامض، قيل: هو منسوب إلى الحوش، وهو بلاد الجن، ومنه الإبل الحوشية: يزعمون أنها التي ضربت فيها فحول إبل الجن، قال:

(١) وقول عمر هذا ورد في: غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٣٠٨، وقال: «وهذا حديث كان يرويه أبو عمرو الشيباني عن شيخ يكنى أبا محمد، وذكر أنه لا بأس به»، وفي تهذيب اللغة، مادة (عَظَلَ)، وفي لسان العرب، مادة (عَظَلَ) أيضاً.

كـــأني علـــى حوشـــيّة أو نعَامَـــةٍ . . . . . »[١]

فقد شـرح في مادة (عَظَلَ) كلمتـي: (الحوشـيّة، وتعاظل) وهو ممّا يخلّ بالترتيب المعجمي الذي سار عليه، إذ كان عليه أن يكتفي بشرح مادة (عَظَلَ) ويقدِّم شرحه لكلمة (الحوشيّة) في حرف الحاء، وهو ما فعله ابن الأثير في كتابه، فقد أورد في هذه المادة شـرحه لكلمـة (تعاظل) فقال: «يُعَاظِل في حديـث عمر ﷺ: أي لا يعقّده ولا يوالي بعضه فوق بعض، وكل شيء ركب شـيئاً فقد عاظَلَه»[٢]، في حين شرح لفظ (الحوشيّة) في مكان سابق خِلافاً لِمَا فعله الزمخشري.

ويبدو الفرق بين الطريقتين أَوْضح في حديثهما عن مادة (قَوَلَ) الواردة في قوله ﷺ: (إلى الأَقْيَالِ العَبَاهِلة من أهل حضـرموت، بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، على التِّيعة شاة، والتِّيْمَة لصاحبها، وفي السُّيُوب الخمْس، لا خِلاطَ ولا وِرَاط، ولا شِنَاق ولا شِغَار، ومن أَجْبَى فقد أَرْبَى. . .)[٣].

فقد شـرح الزمخشـري في مكان واحد جميع ألفاظه الغريبة فشرح معنى: الأقيال والعباهلة، والتيعة، والتيمة، والخِلاط، والوِرَاط، والشِنَاق، والشِغار. . .[٤]، واقتصر ابن الأثير على شرحه لكلمة الأقيال في مادة (قَوَلَ)[٥] وأَخَّر أو قَدَّم شرح بقيّة الألفاظ حسب حرفها الأول، وشرحها في مكانها المخصَّص لِأول هذه الكلمات كما وَعَدَ في مقدمته للكتاب.

---

(١) الفائق: ٣/ ٣ ـ ٤.

(٢) النهاية: ٣/ ٢٥٩.

(٣) سبق تخريجه في الفصل السابق ص١٣٩.

(٤) الفائق: ١/ ١٤.

(٥) النهاية: ٤/ ١٢٢.

فقد أدرك ابن الأثير بعد اطلاعه على كتب السابقين أن لكلّ منها مزاياه وعيوبه، وهو ما حمله على تفضيل ترتيب كتاب أبي موسى «المجموع المغيث» على ترتيب الكتب الأخرى التي أُلِّفَت في الغريب لِمَا رآه من إقبال الناس عليه، وَتَرْكِهِم للفائق، ولغريب الحربي، رغم غزارة مادتهما العلمية وتنوعها، فكتاب أبي موسى هذا أسهل طريقة، وأقرب منالاً للطالب، وأعمّ فائدة، وَأَسْرَع تلبية لحاجات دراسيه فاتبع منهجه والتزمه في جميع أجزاء «النهاية».

كما حاول أن يكون كتابه شاملاً لمادة كتب الغريب السابقة كلّها، وإضافة ما عرفه من كلمات جديدة تحتاج إلى شرح وتفسير، فاجتمع لكتابه ميزة سهولة المنهج وشمول المادة، لِمَا رآه من نقص عند الهروي وأبي موسى، فقد تركا أشياء كثيرة تحتاج إلى شرح وردت في «الصحيحين» ـ وكفاك بهما شهرة ـ دون شرح أو تفسير، فما ظَنّك بما هو أَقَلّ شهرة منهما من كتب الحديث الأخرى.

ولهذا نجد أن ابن الأثير يبدأ كتابه بباب الهمزة مع الباء... إلى آخر الحروف ثم يبدأ حرف الباء مع الهمزة، ثم الباء مع الباء... وهكذا إلى نهاية الحروف، ولا شك أن هذه الطريقة سهلة على الطالب، وتزداد سهولة إذا أَضَفْنَا أن ابن الأثير لم يكتف بهذا، بل نظر إلى أَوَّل اللفظ، ووضع الكلمة في الموضع المناسب له وَإِنْ لم يكن أصلياً، وهو ما حمله على ذكر بعض الألفاظ في غير أبوابها حَمْلاً على ظاهر لفظها، كما أشار إلى ذلك في حينه، ومن ذلك مثلاً، قوله في حديثه عن لفظ (الإِذْخر): «وهمزتها زائدة وإنّما ذكرناها هاهنا حملاً على ظاهر لفظها»[1].

---

(١) النهاية: ١/ ٣٣، ولهذا أمثلة في النهاية: ١/ ٨٨، ١٦٢، ١٩٧، ٢/ ١٩٠، ١٤١، ١٤٨، ٢٥٤، ٥١٨، ٣/ ٦٤...

وهو ينبّه دائماً على زيادة الهمـزة أو أصالتها، ومن هذا مثـلاً قوله في لفظ (أَئِفَ): «والهمزة زائدة فيها»[١] وقال في (أَجْدَل) «والهمزة زائدة»[٢].

وقد يشير إلى أصل الهمزة، ومن ذلك قوله عن (أَحَد): «والهمزة فيه بدل من الواو، وأصله وَحَدَ، لأنه من الوحدة»[٣].

وقال في (أَدَفَ): «وهمزته بدل من الواو، من وَدَفَ الإناء: إذا قَطَر»[٤].

فابن الأثير كما يبدو ممّا سـبق، اتبع طريقة الهروي وأَبي موسى في ترتيب مادة كتابه ترتيباً أبجدياً إلا أنه أضاف إلى طريقتهما أسلوباً جديداً هو أخذه بأوائل الكلمات، وإن لم يكن الحرف الأول فيها أصلياً تسهيلاً على الطالب، فقد يتعذّر عليه معرفة الأصلي من الزائد أحياناً ويكون جهله هذا سبباً لبعد الطالب عن الكتاب، إلاّ أن ابن الأثير نبّه كما رأينا على زيادة الحرف أو أصالته في حينه، خوفاً من سوء الظن به.

**٢ ـ عدم ذكر الحديث كاملاً إلاّ إذا دَعَت الحاجة إلى ذلك:**

اتبع ابن الأثير في «النهاية» طريقة تختلف عن طريقة الزمخشري في «الفائق»، وعن طريقة الحربي وابن قتيبة في كتابيهما «غريب الحديث» فهو لا يذكر من الحديث إلاّ ما محل الكلمة الغريبة التي يريد شرحها، وهو ما فعله قبله الأصفهاني والهروي وابن الجوزي في كتبهم، ولذا لن نجد في «كتاب النهاية» حديثاً كاملاً إلاّ فيما ندر،

---

(١) النهاية: ١/ ٢٣.

(٢) النهاية: ١/ ٤٨، وله أمثلة أخرى في النهاية: ١/ ١٤، ٢٧، ٣١، ٣٧، ٤٨، ٧٤، ...إلخ.

(٣) النهاية: ١/ ٢٧، وله أمثلة أخرى في النهاية: ١/ ٣٧، ٥٠، ٥١، ٥٧ ...إلخ.

(٤) النهاية: ١/ ٣١.

لنأخذ مثلاً حديثه عن كلمة (أَنِفَ) قال فيها: «وفيه: (المؤمنون هَيِّنون لَيِّنون كالجَمَل الأَنِفِ)»[١].

وقال في مادة (جهز): «وفيه: (مَنْ لَمْ يَغْز ولم يُجَهِّزْ غازياً)»[٢] وقال في مادة (سَلِمَ): «أنّه أَخَذَ ثمانين من أهل مكة سَلْمَاً»[٣].

وقد يجد أن الحديث لا يُفْهَم إلاّ إذا أَوْرَدَه كاملاً، ولهذا فهو يؤخّر الحديث عنه إلى مكان آخر يورده فيه بتمامه ليُفْهَم معناه، وهو ما فعله في حديثه عن قوله ﷺ: (إنّ أَخْوَف ما أخاف عليكم منْ بعدي ما يُخْرِجُ الله بكم من زَهْرَةِ الدنيا، ثم قال: إنّ الخير لا يأتي إلاّ بالخير، وإنّ ممّا يُنْبِتُ الربيع ما يَقْتُلُ حَبَطَاً أو يُلِمُّ إلاّ آكِلَةَ الخَضِرِ، فإنّها أكلت حتى إذا امتدّت خاصرتاها استقبلت عين الشمس فَثَلَطَتْ وبالَتْ ثم رَتَعَتْ، وإنما هذا المال خَضِرٌ حُلْوٌ، وَنِعْمَ صاحب المُسْلِمِ، هو لِمَنْ أَعْطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل)[٤] فقال فيه: «هذا الحديث يحتاج إلى شرح

---

(١) وتمام الحديث: (. . . إنْ قِيْد انقاد، وإن أَنِيْخَ على صخرة استناخ)، أخرجه التبريزي في مشكاة المصابيح، عن مكحول، رقم الحديث ٥٠٨٦، وفي كشف الخفاء: ٢/ ٣٨٤، ولفظه: (إن قُدْته انقاد، وإن أَنَخْته اسْتَنَاخ)، رقم الحديث ٣٦٧٣.

(٢) وتمامه: (. . . أو يخلف غازياً في أهله بخير، أصابه الله بقارعة)، والحديث أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد، باب كراهية ترك الغزو، رقم الحديث ٢٥٠٣، عن أبي أمامة، وابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد باب التغليظ في ترك الجهاد، رقم الحديث ٢٧٦٢.

(٣) سبق تخريجه في فصل سابق.

(٤) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا، رقم الحديث ١٠٥٢ عن أبي سعيد الخدري ﷺ، والبخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الصدقة على اليتامى، رقم الحديث ١٣٩٦، والنسائي في سننه، كتاب الزكاة باب الصدقة على اليتيم، رقم الحديث ٢٥٨١.

ألفاظه مجتمعة، فإذا فُرِّق لا يكاد يُفْهَمُ الغرض منه»[١].

ولذا خلا كتاب «النهاية» من الأحاديث الكاملة، إلاّ فيما ندر، واختار صاحبه من الحديث ما فيه الكلمة الغريبة التي يريد شرحها فقط، وترك بقيّة الحديث لكتب الحديث الخاصة، خِلاَفاً لِمَا فعله الزمخشري والحربي وابن قتيبة، ولِمَا فعله هو نفسه في كتابه «منال الطالب»، فكان كتابه كتاب لغة أكثر من أن يكون كتاب حديث.

**٣ ـ عدم إعادة ما شرح سابقاً:**

وابن الأثير في أثناء شرحه للألفاظ يتبنّى طريقة سهلة موجزة، فهو لا يعيد ما شرحه مرة أخرى، وهو ما فعله قبله الأصفهاني[٢] والزمخشري[٣] في أماكن معدودة، بل يَعْمَد إلى أسلوب الإشارة إلى موضع شرحه أحياناً، أو إشارته إلى أنه شُرِح فيما سبق، ويمكن للقارئ أن يعود إليه في بابه المخصّص له، وهذه طريقة مُتَّبَعة في جميع أجزاء «النهاية»، ولذا خلا كتابه من التكرار، ومن هذا مثلاً ما قاله في حديثه عن مادة (خَجَا): «وفيه: (كان إذا سَجَدَ خَجَا)[٤]: أي فَتَحَ عَضُدَيْه وجافاهما عن جنبيه، ورفع بطنه عن الأرض، وهو مثل جَخَّ، وقد تقدّم»[٥].

وقال في حديثه عن مادة (دَرِهَ) في حديث المَبْعَث: (فَأَخْرَجَ عَلَقَةً سوداء، ثم أَدْخَلَ فيه الدَّرْهَرَهة)، [٦]قال: «هي سكّين معْوَجّة الرأس، فارسي معرّب،

---

(١) النهاية: ١/ ٣٤١، ٢/ ٤٠.

(٢) لم أجد ذلك عنده إلاّ في موضع واحد، المجموع المغيث ص١٩٤.

(٣) الفائق: ١/ ٣٨٢، ٣٩٣، ٢/ ٤١٠، ٣/ ٢٦، ٧٧، ٨٣، ٨٩، ١١١...

(٤) والحديث أخرجه النسائي في سننه، كتاب التطبيق، باب صفة السجود، رقم الحديث ١١٠٤، و١١٠٥ عن البراء بن عازب ﷺ.

(٥) النهاية: ١/ ٢٤٢.

(٦) والحديث بهذا اللفظ لم أجده إلا في غريب الحديث لابن الجوزي: ١/ ٣٣٥، وفي =

ويرويه بعضهم بالبَرْهَرَهَة بالباء، وقد تقدّمت»[١].

وهو في الوقت نفسه لا يشرح اللفظ في غير موضعه، فإذا مرّ بكلمة في موضع ما قبل موضعها أَخَّرَها إلى موضعها، وَأَجَّل الحديث عنها إلى مكانها المناسب لأولها[٢] ممّا زاد سهولة الوصول إلى ألفاظ النهاية والبحث عن الكلمة المطلوبة فيها، ومن ذلك ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (سُئِلَ هل يَضُرُّ الغَبْطُ؟ فقال: لا إلاّ كما يضرّ العِضَاهَ الخَبْطُ)[٣]، فقال ابن الأثير: «وسيجيء معنى الحديث مبيناً في حرف الغين»[٤].

وفي حديثه عن حديث أبي هريرة ﷺ: (مَثَلُ المؤمن كَمَثَلِ خافِتِ الزّرع يميل مرةً، ويعتدل أخرى)[٥]. قال: «وَيُرْوَى: (خامة الزرع)، وسيجيء في بابها»[٦].

---

= الفائق: ٤/ ١١٨، أما لفظه في صحيح مسلم فهو: (عن أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ أتاه جبريل وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه فصرعه فشقّ عن قلبه، فاستخرج منه علقة فقال: هذا حظ الشيطان منك)، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم الحديث ١٦٢.

(١) النهاية: ٢/ ١١٥.

(٢) من أمثلته في النهاية: ١/ ١٤، ٤٦، ٥٣، ١٠٤، ١١٠، ١٥٩، ٢٩٢، ٣٨٤، ٢/ ٨، ٢٣، ٤٥، ٨٣...

(٣) والحديث في غريب الحديث لابن الجوزي: ٢/ ١٤٤.

(٤) النهاية: ٢/ ٨.

(٥) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب الأمثال، باب ما جاء في مثل المؤمن القارئ للقرآن، رقم الحديث ٢٨٧٠، وقال أبو عيسى: «وهو حديث حسن صحيح»، ومسلم في صحيحه، كتاب المرضى، باب ما جاء من كفّارة المرضى، رقم الحديث ٥٣١٩، ورقم ٥٣٢٠.

(٦) النهاية: ٢/ ٥٢.

وقد ساعد هذا المنهج على عدم تكراره لشرح اللفظ، كما ساعد الدارس، وَسَهَّل طريقه، فهو لا يبحث عن الكلمة إلا في باب حرفها الأول، وإن وَرَدَت في حديث سابق مع كلمة متقدمة، وهو ما لم يلتزم به الزمخشري في «الفائق».

**٤ ـ شرح بعض الألفاظ الغريبة الواردة في الشعر:**

وابن الأثير في «النهاية» كغيره من علماء الغريب لا يقتصر على شرح الغريب الوارد في الحديث النبوي أو على شرح ما ورد في أقوال الصحابة والتابعين، بل قد يشرح بعض الألفاظ الغريبة الواردة في الشعر العربي ويبيّن معناها كما وردت في البيت، ومن هذا شرحه لقول كعب بن زهير:

كلُّ ابـن أنثَى وإن طالـت سَـلاَمَتُه  يومـاً علـى آلـةٍ حَـدْبَاءَ مَحْمُـولُ

في شـرحـه لِمَا وردت فيه مادة (حَـدَبَ) فقال في شرحه لكلمة (حدباء): «يريد: النعش، وقيل: أراد بالآلة: الحالة، وبالحدباء: الصعبة الشديدة»[1].

وقد تخلو المادة من الأحاديث النبوية أو أقوال الصحابة، فيكتفي ابن الأثير بذكر بيت من الشعر وردت فيه هذه المادة، فيشرحها ويبيّن معناها في البيت، ومن هذا مادة (أَيِسَ) إذ لم يذكر تحتها إلاّ قول كعب بن زهير:

وَجِلْـدُها مِـنْ أَطُـومٍ لا يُؤَيِّـسُهُ[2]

فقال في شرحه لكلمة (يُؤَيِّسُه): «التأْييس: التذليل والتأثير في الشيء أي

---

(١) النهاية: ١/ ٣٤٩.

(٢) وتمامه:

طِلْـحٌ بِـضَاحِيَةِ المَتْنَـيْنِ مَهْـزُولُ

شَرْح قصيدة بانت سعاد ص٢١، والبيت من البحر البسيط.

لا يؤثر في جلدها شيء»[١] وفي حديثه عن مادة (رَزَنَ) لم يذكر فيها إلاّ قول حسان يمدح عائشة ﵂:

حَصَانٌ رَزَانٌ ما تُزَنُّ بِرِيبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرْثَى من لحوم الغَوَافِلِ

فقال في شرحه الكلمة (رَزَانَ): «يُقَال: امرأة رَزَان ـ بالفتح ـ، وَرَزِيْنَة: إذا كانت ذات ثبات ووقار وسكون، والرّزانة في الأصل: الثقل»[٢].

فابن الأثير إذا أراد أن يتحدّث عن مادة ما، يذكر الأحاديث النبوية التي وَرَدَتْ فيها هذه المادة كما يذكر بيت الشعر الذي حمل المادة ويشرح معناها، فإن لم يجد حديثاً اكتفى ببيت من الشعر وشرح معنى الكلمة كما وردت في البيت، كما تبيّن من الأمثلة السابقة.

**٥ ـ شرح بعض الألفاظ الغريبة الواردة في بعض الآيات القرآنية:**

أَلِفَتِ الآيات القرآنية مادة مهمة من مواد «النهاية»، فقد ذكر ابن الأثير بعض الآيات وشرح الكلمة الغريبة الواردة فيها في مادتها المناسبة، وسلك في ذكر الآية طريقته التي اتبعها في شرح الأحاديث النبوية فاقتصر على ذكر جزء من الآية يحمل الكلمة الغريبة ويشرحها، ومن هذا مثلاً شرحه لكلمة (محظوراً) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾[الإسراء: ٢٠] في مادة (حَظَرَ) فقال فيها: «وقد حَظَرْتُ الشيء: إذا حرّمته وهو راجع إلى المَنْع»[٣].

وفي مادة (رَدِفَ) شرح كلمة (مُرْدِفين) الواردة في قوله تعالى: ﴿مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ

(١) النهاية: ١/ ٨٥.

(٢) النهاية: ٢/ ٢٢٠.

(٣) النهاية: ١/ ٢١٦.

مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[الأنفال: ٩] فقال في شرحها: «أي متتابعين يردف بعضهم بعضاً»(١).

**٦ ـ شرح اللفظ الغريب الوارد في بعض الأمثال:**

وكما يذكر ابن الأثير بعض الآيات أو الأبيات ويشرح كلماتها الغريبة، فقد يذكر بعض الأمثال العربية، ويفسر الكلمة الغريبة الواردة فيها، ومن هذا مثلاً شرحه لكلمة (الخِمْرَة) الواردة في المَثَل: (إنَّ العَوَانَ لا تُعَلَّمُ الخِمْرَة)(٢) فقال فيه: «أَيْ إنّ المرأة المُجَرِّبَة لا تُعَلَّم كيف تفعل»(٣).

وفي مادة (عَكَرَ) ذكر المَثَل: (عادت لِعِكْرِها لَمِيسُ)(٤) فقال في شرحه لكلمة (عِكْرِها): «وقيل: العِكْر: العادة والدَيْدَن، ويُرْوَى: (عَكَرَهم) بفتحتين: ذهاباً إلى الدَّنَس والدَّرَن، من عكر الزيت، والأول الوجه»(٥).

وفي مادة (فَصَدَ) ذكر المَثَل: (لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصِدَ له)(٦) فقال في شرحه له: «أَيْ لم يُحْرَمْ مَنْ نال بعضَ حاجته، وَإِنْ لم يَنَلْها كلّها»(٧).

---

(١) النهاية: ٢/ ٢١٦، ولهذا الأمر أمثلة أخرى في النهاية: ٢/ ٦١، ٧٥، ٨٤، ٤٩١، ٤٩٢، ٣/ ٢١٧، ٣٧٠...

(٢) والمثل أخرجه: أبو عبيد القاسم بن سلاّم في كتاب «الأمثال» ص١٠٨، والطرابلسي في فرائد اللآل في مجمع الأمثال: ١/ ٣.

(٣) النهاية: ٢/ ٧٨.

(٤) والمثل أخرجه الزمخشري في «المستقصى في أمثال العرب»: ٢/ ١٥٥، رقم المَثَل: ٥٢٤ والطرابلسي في فرائد اللآل في مجمع الأمثال: ٢/ ٤.

(٥) النهاية: ٣/ ٢٨٤.

(٦) والمثل أخرجه: الزمخشري في «المستقصى»: ٢/ ٢٩٤، رقم المثل: ١٠٤١.

(٧) النهاية: ٣/ ٤٥٠.

**٧ ـ ذكر ابن الأثير لموضع اللفظ عند غيره من علماء الغريب:**

اتبع ابن الأثير طريقة ذكر موضع اللفظ عند غيره من علماء الغريب إذا وجد مجالاً لذلك، ومن هذا مثلاً ما ذكره في حديثه عن مادة (سنبك) الواردة في قوله ﷺ: (تُخْرِجكم الروم منها كَفْرَاً من سُنْبُك مِنَ الأرض)[1] فقال فيه: «أَخْرَجه الهروي في هذا الباب، وأخرجه الجوهري في (سَبَك) وجعل النون زائدة».

وفي مادة: (قَوِهَ) قال: «وفيه أن رجلاً مِنْ أهل اليمن قال: يا رسول الله إنّا أَهْل قاهٍ، وإذا كان قاهُ أحدنا دعا مَنْ يعينه، فَعَمِلوا له فَأَطْعَمهم وَسَقَاهم مِنْ شراب يُقَال له: المِزْر، فقال: أَلَهُ نَشْوَة؟ قال نَعَم، قال: فلا تشربوه»[2]، قال ابن الأثير: «القاه: الطاعة، ومعناه: إنّا أهل طاعة لمن يَتَمَلّك علينا، وهي عادتنا لا نَرَى خلافها، وذكره الزمخشري في القاف والياء، وجعل عينه منقلبة عن ياء».

**٨ ـ إشارة ابن الأثير إلى أصل معنى اللفظ:**

لم يكتف ابن الأثير بذكر معنى الكلمة كما وردت في الحديث أو البيت أو الآية، بل تعرّض لذكر أصل معنى اللفظ، وقد يكون ذلك قبل ذكر معناه في الحديث أو بعده، فمن الأول ما قاله في حديثه عن قول علي ﷺ: (أَشْكُو إلى الله عُجَرِي وبُجَرِي)[3]: «وأصل العُجْرَة: نَفْخَةٌ في الظهر، فإذا كانت في السُّرة فهي بُجْرَة، وقيل العُجَر: العروق المُتَعَقِّدَة في الظهر، والبُجَر: العروق المُتَعَقِّدة في البطن،

---

(١) والحديث أخرجه ابن الجوزي في «غريب الحديث» باب السين مع النون والزمخشري في «الفائق»: ٣/ ٢٧٠، مادة (كفر)، والهروي في «غريب الحديث»: ٤/ ١٩٠، مادة (كَفَرَ).

(٢) النهاية: ٢/ ٤٠٦.

(٣) وقول علي وَرَدَ في: الفائق: ١/ ١٩٦، مادة (جدل)، وفي غريب الحديث لابن الجوزي: ١/ ٥٥، باب الباء مع الجيم، وفي الإتباع لأبي الطيب اللغوي ص٢٥.

ثم نُقِـلا إلى الهمـوم والأحـزان، أراد: أنه يشكو إلى الله أموره كلها ما ظهر منها وما بطن»[١].

ومن الثاني: ما وَرَدَ في حديثه عن حديث خالد بن الوليد ﷺ: (فَلَمّا أَلْقَى الشام بَوَانيه عَزَلَنِي واسْـتَعْمَل غيري)[٢] فقال فيـه: «أَيْ خيـره وما فيه من السَّعة والنعمة، والبَوَاني في الأصل: أضلاع الصدر»[٣].

وعلى ضوء ما تقدّم نجد أن مادة ابن الأثير في «النهاية» متنوعة، فهي تضم أحاديث نبوية وآيات قرآنية وأمثال عربية وأبيات شعرية، إلاّ أن المادة الرئيسة فيها هي الأحاديث النبوية، وقد سار في شرح جميع هذه الأمور على طريقة واحدة فاقتصر على ذكر الجزء الذي يضم الكلمة المشـروحة وشرحها في بابها المخصص لها، وقد تخلو المادة من الأحاديث فيقتصر على ذكر بيت من الشعر إذا وَجَدَ فيه مادته وهو ما سار عليه قبله الأصفهاني والهروي والزمخشري كما قدّمنا.

**ثانياً ـ منهجه في تفسير المادة اللغوية وشرحها:**

يتّبع ابن الأثير في شرح ألفاظ الحديث وأقوال الصحابة طرقاً مختلفة، فقد يشـرح الحديث بما ورد عن النبي ﷺ من شـرح له، وهو ما سمّاه العلماء بشرح الحديث بالحديث، أو يشـرحه بما قاله بعض الصحابة، وهو ما يمكن أن نسميه بتفسـير الحديـث بالأثر[٤]، وقد يشـرح الأثر بالأثر كما قد يجد في بعض الآيات

---

(١) النهاية: ١/ ٩٧، وله أمثلة أخرى في النهاية: ١/ ١٢٣، ٢٢٣، ٣٥٠، ٢/ ٩٢، ١٩٠، ٢٢١، ٢٣٨.

(٢) وقول خالد ﷺ، ورد في غريب الحديث للهروي: ٤/ ٢٨، أحاديث خالد بن الوليد.

(٣) النهاية: ١/ ١٦٤، ولهذا الأمـر أمثلـة أخـرى في النهاية: ١/ ٥٢، ٥٥، ١٢٠، ١٢١، ١٦٤، ٢٢٦، ٤٦٠، ٢/ ٣١، ١٣٢، ٣٤١، ٣٢٨، ٤٣٦، ٣/ ٤٦...

(٤) ونعني بالأَثَرَ هنا: أقوال الصـحابة ﷺ، وهو ما مال إليه ابن الأثيـر كما يبدو من خلال =

القرآنية والأمثال العربية شرحاً لبعض ألفاظ الحديث، أو تأييداً لشرحه، إلاّ أنّه ـ وهو الغالب في تفسيره ـ يفسر الغريب بأقوال اللغويين، فقد نقل عنهم أقوالهم وشروحهم لكثير من الأحاديث، وهو في أثناء شرحه للحديث النبوي يجمع بين الأحاديث المتشابهة في المعنى، وإن اختلفت ألفاظها في مكان واحد كما يحاول التوفيق بين الأحاديث التي تبدو متناقضة في الظاهر، ويبيّن ما في بعض الأحاديث من ناسخ ومنسوخ ممّا يساعده على توضيح المعنى وتقريبه، وإزالة الغموض واللّبْس عنه، ولا بد من الوقوف على هذا كله.

**آ ـ شرح الحديث بالحديث:**

وهي أولى مراحل تفسير الحديث وَأَسْمَاها، فالرسول ﷺ أَعْلَمُ بِمُراده، وَأَقْدَرُ على تفسير أقواله وبيان معانيها لأصحابه، وقد أشار إلى ذلك الحافظ العراقي فقال: «وَأَحْسَنُ ما يُفَسَّر به الغريب ما جاء مُفَسَّراً به في بعض طرق الحديث، كقوله ﷺ في الحديث المُتَّفَق على صحته لابن صيّاد: (قد خَبَأْتُ لك خبأ فما هو؟ قال: الدُّخ)[1] فالدُّخُ هاهنا هو الدُّخان[2]»، وقال الدكتور العايد: «إذا وَرَدَ تفسير

---

= حديثه عن علم الحديث، إذ قال: «. . .إلاّ أن من أصول فروض الكفايات علم أحاديث رسول الله ﷺ وآثار أصحابه ﷺ، التي هي ثاني أدلة الأحكام، ومعرفتُها أمر شريف. . .». جامع الأصول: ١/ ٣٧ ـ وهو رأي علماء خراسان، أما غيرهم من علماء الحديث فقد سمّوا أقوال الصحابة: «الحديث الموقوف» فقال: ابن الصلاح في تعريفه للحديث الموقوف: «هو ما يروى عن الصحابة ﷺ من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ». علوم الحديث ص٤٦.

(١) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صيّاد، رقم الحديث ٢٩٢٤، والإمام أحمد في مسنده: ٥/ ٢١٦، رقم الحديث ٣٦١٠.

(٢) فتح المغيث: ص٣٢٥.

اللفظ الغريب في الحديث اكْتُفِي به، وَجُعِلَ الرأي الذي لا يُحَادُ عنه ولا متقدَّم عنه ولا متأخَّر ولا عدول عنه إلى غيره، وتفسير الحديث بالحديث أَعْلَى مراحل التفسير، ثم يليه شرح الصحابي لحديث رسول الله ﷺ إذا ورد، وإذا رُوِيَ تفسير الصحابي وغيره قُدِّم تفسير الصحابي، ثم يليه تفسير التابعي»[١].

وقد رأينا في حديثنا عن نشأة الغريب أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يسألون النبي ﷺ عن معنى ما قاله إذا خَفِيَ عليهم مُرَاده منه، وقد سار ابن الأثير على نَهْجِ غيره من العلماء في تقديم هذا النوع من الشرح على غيره، والاكتفاء به إذا ورد عن النبي ﷺ، ومن ذلك قوله في حديثه عن قوله ﷺ: (إنَّ الله يَغْفِر للعبد ما لَمْ يَقَع الحِجاب، قيل: يا رسول الله وما الحجاب؟ قال: أَنْ تموت النَّفْسُ وهي مُشْرِكَة)[٢].

وفي قوله ﷺ: (مَنْ شَرِبَ الخمر سقاه الله من طينة الخَبَال يوم القيامة)[٣]، قال ابن الأثير: وفي الحديث: أن الخَبَالَ عُصَارَةُ أهل النار»[٤].

---

(١) غريب الحديث للحربي: ١/ ١٠٣.

(٢) والحديث أخرجه: الحاكم في المستدرك، كتاب التوبة والإنابة، عن أبي ذر الغِفَاري وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»: ٤/ ٢٥٧، النهاية: ١/ ٣٤٠.

(٣) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب بيان أن كلّ مَسْكِر حرام وأن كل خمر حرام، رقم الحديث ٢٠٠٢، وأبو داود في سننه، كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم الحديث ٣٦٨٠، عن ابن عباس ﷺ، والترمذي في سننه، أبواب الأشربة، باب ما جاء في شارب الخمر، رقم الحديث ١٨٦٣، عن عبدالله بن عمر، وابن ماجه في سننه، كتاب الأشربة، باب مَنْ شرب الخمر لم تُقْبَلْ له صلاة، رقم الحديث ٣٣٧٧، والنسائي في سننه، كتاب الأشربة، باب ذِكْر ما أَعَدَّ الله لِشَارب الخمر من الذل والهوان، رقم الحديث ٥٧٠٩.

(٤) والحديث أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الأشربة، باب ما جاء في شارب الخمر، =

وقال في تفسيره لقوله ﷺ في أشراط الساعة: (وأَنْ تَنْطِقَ الرُّوَيْبِضَةُ في أَمْرِ العامّة، قيل: وما الرُّوَيْبِضَةُ يا رسول الله؟ فقال: الرجل التَّافِهُ يَنْطِق في أَمْرِ العامّة)(١).

وقد يسلك منهجاً آخر في شرحه للحديث، فيشرح الحديث ويؤيّد تفسيره له بحديث آخر، ومن ذلك ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: «حتى يَضَعَ الجبّار فيها قَدَمَه»(٢) قال: «والمشهور في تأويله: أن المراد بالجبّار: الله تعالى، ويشهد له قوله في الحديث الآخر: (حتى يَضَعَ ربّ العِزّة فيها قَدَمه)(٣) والمراد بالقَدَم: أهل النار الذين قدمهم الله تعالى من شرار خلقه، كما أن المؤمنين قدمه الذي قدمه للجنة، وقيل: أراد بالجبار هاهنا: المُتَمَرِّد العاتي، وَيَشْهَدُ له قوله في الحديث الآخر:

---

= رقم الحديث ١٨٦٣، وأبو داود في سننه، كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر وروايته: (. . . قيل: وما طِيْنَة الخبال يا رسول الله؟ قال: صَدِيْد أهل النار). النهاية: ٢/ ٨.

(١) والحديث أخرجه: ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب شدة الزمان، رقم الحديث ٤٠٣٦، عن أبي هريرة ﷺ، والإمام أحمد في المسند، مسند أبي هريرة: ٣/ ٢٣٩، رقم الحديث ٨٤٦٧، والزمخشري في الفائق: ٢/ ٢٦، النهاية: ٢/ ١٨٥.

(٢) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ وفي الإيمان، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، رقم الحديث ٦٢٨٤، وفي التوحيد باب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، رقم الحديث ٦٩٤٩، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، رقم الحديث ٢٨٤٨، والترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن باب سورة (ق)، رقم الحديث ٣٢٦٨ عن أنس ﷺ، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) والحديث أخرجه: البغوي في شرح السنة: ١/ ١٦٩.

(إنّ النار قالت: وُكِّلْتُ بثلاثة: بِمَنْ جَعَلَ مع الله إلهاً آخر، وبكل جَبَّار عنيد، وبالمصوّرين)[١]. »[٢].

أو يؤيد تفسيره ببقية الحديث، فآخره يشهد لصحة تفسير أوله، ومن هذا ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (أنّه سمع رجلاً يقول حين فُتِحَتْ مكة: أَبْهوا، الخيل فقد وَضَعَتِ الحَرْبُ أَوْزَارها)[٣]، وجاء في تفسيره: «أي أَعْرُوا ظهورها ولا تركبوها، فما بقيتم تحتاجون إلى الغزو، من أَبْهَى البيت: إذا تركه غير مسكون، وبيت باهٍ: أي خالٍ، وقيل: إنما أراد وسّعوا لها في العلف، وأريحوها لا عَطِّلوها من الغزو، والأول الوجه لأنّ تمام الحديث: (لا تزالون تقاتلون الكفّار حتى يقاتل بقيّتكم الدجّال)[٤]»[٥].

وقد يؤيّد شرحه برواية ثانية للحديث، ومن هذا ما قاله في كلامه عن حديث: (أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا خُطِبَ إليه إحدى بناته أتى الخِدْر فقال: إنّ فلاناً خَطَبَكِ إليّ فإن طَعَنَتْ في الخِدْرِ لم يُزَوِّجْها)، قال ابن الأثير: «ومعنى طَعَنَتْ في الخِدْر: أي دخلت وذهبت فيه، كما يُقال: طَعَنَ في المفازة: إذا دخل فيها، وقيل

---

(١) والحديث أخرجه الترمذي في سننه، أبواب صفة جهنم، باب ما جاء في صفة النار، رقم الحديث ٢٥٧٧، عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: (تخرج عُنُق من النار يوم القيامة، لها عينان تُبْصِران وأُذُنان تَسْمَعَان ولسان ينطق يقول: إني وكّلْتُ بثلاثة: بكل جبّار عنيد، وبكل مَنْ دعا مع الله إلهاً آخر وبالمصورين)، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

(٢) النهاية: ٤/ ٢٥.

(٣) والقول في غريب الحديث للهروي: ١/ ١١٤، وفي الفائق: ١/ ١٣٧.

(٤) والحديث في كنز العمال رقم ٣٨٨١٤، وفي غريب الحديث للهروي: ١/ ١١٤.

(٥) النهاية: ١/ ١٧٠.

معناه: ضَرَبت بيدها على الستر، وَيَشْهَدُ له ما جاء في رواية أخرى: (نَقَرَتِ الخِدْر) مكان (طَعَنَتْ)»[١].

أو يلجأ إلى الجمع بين الأحاديث المتشابهة في المعنى لتقريب المعنى وتوضيحه، ومن هذا ما قاله في حديثه عن حديث رسول الله ﷺ: «وفيه: (مَنْ يُشَادَّ الدين يَغْلِبْه)[٢] أي: يقاويه ويقاومه ويكلّف نفسه من العبادة فيه فوق طاقته، والمشادَدَة: المُغَالَبَة وهو مثل الحديث: (إنّ هذا الدين متين فَأَوْغِلْ فيه بِرِفْق)[٣]»[٤].

وقال في موضع آخر في حديثه عن قوله ﷺ: (إنّ أوّل ما يُكْفَأُ الإسلام كما يُكْفَأُ الإناء في شراب يُقَال له: الطِّلاء)[٥] قال: «هذا نحو الحديث الآخر: (سَيَشْرَب ناسٌ من أمتي الخمر يسمّونها بغير اسمِها)»[٦] يريد: أنهم يشربون النبيذ المُسْكِر

---

(١) النهاية: ٢/ ١٣، ولهذا أمثلة أخرى في النهاية: ١/ ١٦٢، ٣٦١، ٤/ ٣٣٠.

(٢) والحديث أخرجه: النسائي في سننه، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم الحديث ٥٠٣٤، والبيهقي في السنن الكبرى: ٣/ ١٨، والشهاب في مسنده، رقم الحديث ٦٣١، ٢/ ١٠٤، والزمخشري في الفائق: ٤/ ٧٣.

(٣) والحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٣/ ١٨، عن جابر بن عبدالله، والشهاب في مسنده، رقم الحديث ٧٢٦، باب إنّ هذا الدّين متين، وفي الفتح الرباني: ١٩/ ١٥ عن أنس ﷺ، وقال: «ورجاله ثقات»، والزمخشري في الفائق: ٤/ ٧٢.

(٤) النهاية: ٢/ ٤٥١.

(٥) والحديث أخرجه: التبريزي في مشكاة المصابيح، كتاب الرقاق، باب الإنذار والتحذير، رقم الحديث ٥٣٧٧ عن عائشة ﷺ، وابن حجر العسقلاني في فتح الباري ١٠/ ٥٢، وروايته: (إنّ أوّل ما يُكْفَأ الإسلام كما يُكْفَأ الإناء، يعني: الخمر، قيل: كيف يا رسول الله، وقد بيّن الله فيها ما بيّن؟ قال: يسمونها بغير اسمها فيستحلونها).

(٦) والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأشربة، باب في الداذي، رقم الحديث ٣٦٦٨، =

المطبوخ، ويسمونه طِلاء؛ تَحَرُّجَاً مِنْ أَنْ يسمّوه خَمْرَاً»[١].

فابن الأثير كما يبدو ممّا سبق، يفتش عن تفسير الحديث في الأحاديث، قبل كل شيء، وقد يجد في آخره توضيحاً لأوله، كما قد يستعين بروايات الحديث المختلفة أو يجمع الأحاديث المتشابهة فيكون جمعه هذا موضحاً للمعنى، وكاشفاً للغامض، وهذه الطريقة من الشرح أَقْوَى طرق الشرح وَأَسْمَاها.

**ب ـ شرح الحديث والأثر بأقوال الصحابة:**

وهو الطريق الثاني لشرح الحديث، إلاّ أن هذا النوع من الشرح قليل الانتشار لِمَا رأيناه من عدم حاجة الصحابة لشرح أقوال النبي ﷺ وفهمهم لمراده ولإحجامهم عن تفسيره بعد وفاته ﷺ، فلم نلمحه في «النهاية» أو في غيرها إلاّ في مواضع معدودة، شرحها ابن عباس رضي الله عنهما وعلي بن أبي طالب وعبدالله بن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم جميعاً:

**١ ـ ما نقله عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما:**

مع اشتغال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما بتفسير القرآن وبيان معناه، إذ ترك في تفسير القرآن تفسيراً نُسِبَ إليه وَعُدَّ مِنْ أوائل المفسرين وروّادهم، فإننا لم نجد في كتب غريب الحديث إلا مواضع قليلة نُقِلَت عنه، كما لم نجد في هذه الكتب شرحاً منقولاً عن غيره من الصحابة، إلاّ في مواضع معدودة وهو ما نقوله في «كتاب النهاية» وهو أطول كتاب في الغريب وأضخمه، إذ لم ينقل ابن الأثير الشرح عن

---

= عن أبي مالك الأشعري، رقم الحديث ٣٦٨٩، والنسائي في سننه، كتاب الأشربة، باب منزلة الخمر، رقم الحديث ٥٦٥٧ ـ ٥٦٥٨، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب العقوبات، رقم الحديث ٤٠٢٠، عن أبي مالك الأشعري.

(١) النهاية: ٣/ ١٣٧.

ابن عباس ﷺ إلا في أربعة مواضع من «النهاية»[١] فقط، منها ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (لا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ)[٢] قال ابن الأثير: «ومنه حديث ابن عباس في تفسير قوله ﷺ: (لا يبع حاضِرٌ لِبَادٍ) قال ابن عباس: أي لا يكون سِمْسَاراً»[٣].

وقال في حديثه عن شرح حديث عَطَاء بن يسار: (أهل القرآن عُرَفاء الجنة)[٤]: «سَأَل طاوس ابن عباس: ما معنى قول الناس: (أَهْلُ القرآن عُرَفَاء أهل الجنة) قال ابن عباس: رُؤَسَاءُ أهل الجنة»[٥].

**٢ ـ نقله عن علي ﷺ:**

ولم ينقل علماء الغريب الشرح عن علي ﷺ إلاّ في مواضع قليلة جداً، كما لم ينقل ابن الأثير الشرح عنه إلاّ في ثلاثة مواضع:

**الأول:** في حديثه عن قول علي ﷺ لمّا سُئِلَ عن القَسِيّة[٦]، وقيل له:

---

(١) النهاية: ١/ ٢٧٤، ٢/ ٢٦، إضافة إلى المَوْضِعَيْن السابقين.

(٢) سبق تخريجه في فصل سابق.

(٣) النهاية: ٢/ ٤٠٠.

(٤) والحديث أخرجه الدارمي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب في ختم القرآن عن عطاء ابن يسار، وهو حديث مقطوع.

(٥) النهاية: ٣/ ٢١٨.

(٦) والقَسِيّة وردت في قوله ﷺ: (. . . نهانا رسول الله ﷺ عن سبع: نهانا عن خواتيم الذهب، وعن آنية الفضة، وعن المَيَاثِرِ، والقَسِيّة، والاستبرق، والديباج) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب إفشاء السلام، وفي الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز، وفي المظالم، باب نصر المظلوم، ومسلم في صحيحه، كتاب اللّباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير على الرجل، رقم الحديث ٢٠٦٦، والنسائي في سننه، كتاب الزينة، باب ذكر النهي عن الثياب القَسِيّة، رقم الحديث ٥٣٠٩، عن البَرَاء بن عازب ﷺ.

ما القَسِيّة؟ قال: «ثيابٌ مُضَلّعَةٌ فيها حرير»(١).

**والثاني:** في حديث ابن عبّاس لمّا سأل علي ﷺ عن النُّوَمَة، (٢)فقال: ما النُّوَمَة؟ قال: «الذي يَسْكُتُ في الفتنة فلا يبدو منه شيء»(٣).

**والثالث:** في تفسيره لكلمة: (السكينة)(٤) قال: قال علي بن أبي طالب ﷺ: «السكينةُ: رِيْحٌ هَفّافَة»(٥).

**٣ ـ نقله عن عبدالله بن مسعود ﷺ:**

لم ينقل علماء الغريب الشرح عن عبدالله بن مسعود إلاّ في مواضع معدودة، كما لم ينقل ابن الأثير الشرح عنه إلاّ في ثلاثة مواضع من «النهاية»، كان أولها في حديثه عن قوله ﷺ: (إِنّ خَلْقَ أحدكم يُجْمَعُ في بَطْنِ أمه أَرْبَعِيْن يَوْمَاً)(٦) قال ابن

---

(١) النهاية: ٣/ ٩٧. وقول علي ﷺ ورد في صحيح البخاري، كتاب اللّباس، باب لبس القسي رقم الباب ٢٧.

(٢) قال ابن الأثير في «جامع الأصول»: قال رسول الله ﷺ: (أكثر أَهْلِ الجنة البُلْه)، وفي رواية (كل نُوَمَة) وقال: لم أجد هذه الرواية. جامع الأصول: ١٠/ ٥٣٦.

(٣) النهاية: ٥/ ١٣١.

(٤) وردت كلمة (السكينة) في مواضع كثيرة من الحديث النبوي، منها مثلاً قوله ﷺ: (وأنزلنا القرآن فَصْلاً والسكينة صَبْرَاً) والحديث أخرجه الدّارمي في سننه، المقدمة.

(٥) وقول علي هذا ورد في غريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٣٦٨، وفي غريب الحديث لابن الجوزي، باب الهاء مع الفاء: ٢/ ٤٩٨.

(٦) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب القدر، الباب الأول، رقم الحديث ٦٢٢١ وفي كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم الحديث ٣٠٣٦، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، رقم الحديث ٢٦٤٣، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في القدر، رقم الحديث ٤٧٠٨، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب في القدر، رقم الحديث ٧٦.

الأثير: «أي إنّ النطفة إذا وقعت في الرحم فأراد الله أن يخلق منها بَشَراً، طارت في جسم المرأة تحت كل ظفر وشعر، ثم تَمْكُثُ أربعين ليلة، ثم تنزل دماً في الرحم، فذلك جمعها، كذا فسّره ابن مسعود فيما قيل»[١].

وثانيها: في تفسير كلمة (الإمّعَة) في قول الرسول ﷺ: (لا يَكُنْ أحدكم إمّعَة)[٢]: «قيل: وما الإمَّعَة؟ قال ـ أي: ابن مسعود ـ: الذي يقول: أنا مع الناس[٣]».

وثالثها في تفسيره للفظ (الحوقلة)، قال ابن الأثير في تفسيرها: «لَفْظَةٌ مَبْنِيَّةٌ مِنْ قول: (لا حَوْلَ ولا قوّة إلاّ بالله)[٤]، كالبَسْمَلَة من بسم الله، والحَمْدَلة من الحمد لله، وقيل: المعنى: لا حَوْلَ عن معصية الله إلاّ بِعصمة الله، ولا قوّة على طاعة الله

---

(١) النهاية: ١/ ٢٩٧.

(٢) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الإحسان والعفو، رقم الحديث ٢٠٠٨، وأخرجه التبريزي في مشكاة المصابيح: ٣/ ١٤١٨، رقم الحديث ٥١٢٩، وروايته: (لا تكونوا إمَّعَة تقولون: إن أحسن الناس أَحْسَنّا، وإن ظَلَمُوا ظَلَمْنَا، ولكن وَطِّنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تُحْسِنوا وإن أساؤوا فلا تظلموا) وقال ابن الأثير: «وأخرجه رُزَيْن»: (لا يكن أحدكم إمَّعَة). جامع الأصول: ١١/ ٦٩٩.

(٣) النهاية: ١/ ٦٧.

(٤) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم الحديث ٢٧٠٤، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، رقم الحديث ٢٧٠٤، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، رقم الحديث ١٥٢٦ و١٥٢٧، عن أبي موسى الأشعري، والبخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب قول: لا حول ولا قوة إلاّ بالله، رقم الحديث ٦٠٤٦، ولفظه: (ألا أَدُلّك على كنز من كنوز الجنة؟ فقلت: بلى يا رسول الله، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله).

إلا بِمَعُونة الله، وهذا التفسير الآخر يُرْوَى عن ابن مسعود»[١].

**٤ ـ نقلة عن عائشة ﵂:**

ولم يُنقل شرح الغريب عن عائشة ﵂ إلاّ في موضع واحد، وهو في حديثه عن قوله ﷺ: (لَعَنَ الله الواصِلَةَ والْمُسْتَوْصِلَةَ)[٢] فقال ابن الأثير: «روي عن عائشة ﵂ أنها قالت: ليست الواصلة بالتي تعنون، ولا بَأْسَ أَنْ تَعْرَى المرأة من الشعر، فَتَصِلَ قَرْنَاً من قرونها بصوف أسود وإنّما الواصلة التي تكون بغيّاً في شبيبتها، فإذا أَسَنَّتْ وَصَلَتْها بالقيادة»[٣].

**٥ ـ نقله عن عبدالله بن عمر ﵄:**

ولم ينقل الشرح عنه إلا في موضع واحد من «النهاية»، وهو شرحه لقول ابن عمر: (ما أَعْطَى رجل قط أَفْضَل من الطَرْق، يُطْرِقُ الرجل الفَحْل فَيُلْقِحُ مئة، فَيَذْهَبُ حَيْرِيَّ الدّهر)[٤] وقد جاء في تمام قوله: (فقال له رجل: ما حَيْرِيُّ الدّهر؟ قال: لا يَحْسِب)»[٥].

---

(١) جامع الأصول: ٤/ ٣٩٨.

(٢) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الترجُّل، باب صلة الشعر، رقم الحديث ٤١٧٠، وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب الواصلة والمستوصلة والواشمة، رقم الحديث ١٩٨٧، ورقم ١٩٨٨، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم الحديث ٢١٢٤، والترمذي في سننه، باب ما جاء في الواصلة والمستوصلة، رقم الحديث ٢٧٨٤، وقال أبو موسى، «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي في سننه، كتاب الزينة، باب لعن الواصلة والمستوصلة، رقم الحديث ٥٢٥٠.

(٣) النهاية: ٥/ ١٩٢.

(٤) وقول ابن عمر ﵄ أخرجه: ابن قتيبة في غريب الحديث: ٢/ ٧٩ ـ ٨٠ وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٣٣، وهو حديث موقوف.

(٥) النهاية: ١/ ٤٦٦.

**٦ ـ نقله عن جعفر الصادق ﷺ:**

ولم ينقل علماء الغريب عن جعفر الصادق إلاّ في مواضع قليلة جداً، كما لم ينقل ابن الأثير عنه إلاّ في موضع واحد فقط، وهو في شرحه لكلمة (المُذَعْذَعُ) فقال في شرحه لها: «قال جعفر الصادق: لا يحبُّنا أهلَ البيت المُذَعْذَعُ، قالوا: وما المُذَعْذَعُ؟ قال: وَلَدَ الزنا[1]»[2].

أما بقيّة الصحابة فلم ينقل عنهم أي شرح، وهذه المواضع قليلة إذا ما قيست بما نقله عن النبي ﷺ، أو بما نقله عن اللغويين، ولعلّ السبب في ذلك هو عدم شرح الصحابة للغريب من الحديث أو الأثر، فقد اكتفوا جميعاً بما شرحه النبي ﷺ لِمَا لم يفهموه من الحديث، كما فسّر الصحابة بعض أقوالهم إذا غَمُضَ على السامع معناه كما بدا في قول ابن عمر وجعفر الصادق ﷺ.

**ج ـ شرح الحديث بالقرآن:**

وهو نوع آخر من أنواع الشرح، وجدناه في مواضع لا بأس بها من كتب غريب الحديث، وكذلك أورده ابن الأثير في «النهاية» ومن ذلك: ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: «وفيه: أنه سُئِلَ عَمَّنْ يصوم الدّهر، فقال: (لا صامَ ولا أَفْطَرَ)[3]؛ أي:

---

(١) لم أجد قول جعفر الصادق ﷺ، في كتب غريب الحديث أو كتب الحديث.

(٢) النهاية: ٢/ ١٦١.

(٣) والحديث أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصوم، باب ذكر الاختلاف في الخبر فيه ونصه: (مَنْ صام الأَبَدَ فلا صام ولا أَفْطَرَ)، رقم الحديث ٢٣٧٣، و٢٣٧٤، و٢٣٧٥، عن عطاء، عن ابن عمر ﷺ، وفي باب النهي عن صيام الدهر، عن قتادة عن مطرّف بن عبدالله بن الشخير قال: أخبرني أبي أنه سمع رسول الله ﷺ وذكر عنده رجل يصوم الدهر: قال: (لا صام ولا أفطر)، رقم الحديث ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، والترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في صوم الدهر، رقم الحديث ٧٦٧.

لم يَصُمْ ولم يُفْطِرْ كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[القيامة: ٣١] وهو إِحْبَاطٌ لِأَجْرِهِ على صَوْمِهِ حيث خالَفَ السنة، وقيل: هو دعاء عليه كراهيةً لصنيعه»(١).

وقال في حديثه عن صفة النار: (لو أَنَّ قَطْرَة من الزَّقّوم قطرت في الدنيا)(٢): «الزَّقوم: ما وصفَ الله في كتابه العزيز، فقال: ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾[الصافات: ٦٤ ـ ٦٥] وهي فَعَول من الزَّقْم: اللَّقم الشديد، والشُّرب المُفْرِط»(٣).

وقد تكون الآية القرآنية مؤيّدة لرأيه في الشرح، ومن ذلك مثلاً ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (كان يقول إذا هاجَتِ الريح: اللّهم اجْعَلْها رياحاً ولا تَجْعَلها ريْحاً)(٤) فقال: «تقول العرب: لا تَلْقَحُ السَّحَاب إلاّ من رياح مختلفة، يريد: اجْعَلْها لَقَاحاً للسَّحاب، ولا تَجْعَلْها عذاباً، وَيُحَقّقُ ذلك مجيء الجمع في آيات الرَّحْمَة، والواحد في قِصَصِ العذاب كـ: ﴿ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ و﴿رِيحًا صَرْصَرًا﴾(٥).

---

(١) النهاية: ٣/ ٦١.

(٢) والحديث أخرجه الترمذي في سننه، أبواب صفة جهنم، باب ما جاء في صفة شراب أهل النار، رقم الحديث ٢٥٨٨، عن ابن عباس ﷺ، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) النهاية: ٢/ ٣٠٦.

(٤) والحديث أخرجه: أبو يَعْلى الموصلي في مسنده، عن ابن عباس ﷺ: ٤/ ٣٤١، رقم الحديث ٢٤٥٦، وابن حجر العسقلاني في المطالب العالية، باب ما يقول إذا هاجت الريح، عن ابن عباس أيضاً، رقم الحديث ٣٣٧١.

(٥) والمقصود في قول ابن الأثير: قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾[الذاريات: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾[فصلت: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾[القمر: ١٩]. النهاية: ٢/ ٢٧٢.

وفي حديثه عن قوله ﷺ: (مَنْ رَكِبَ البحر إذا ارْتَجَّ فقد بَرِئَتْ منه الذمة)[١] قال ابن الأثير: «أي اضطرب، وهو افتعل من الرَّجِّ، وهي الحركة الشديدة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا﴾[الواقعة: ٤][٢].

فالآية القرآنية كما رأينا قد تكون مفسرة لحديث نبوي، أو مؤيدة لرأي رآه ابن الأثير في حديث آخر، وهذا النوع من التفسير قليل إذا قيس بما نقله عن اللغويين أو بما نقله عن النبي ﷺ.

**هـ ـ شرح الحديث بأقوال اللغويين:**

وهي الطريقة الرئيسة في شرح غريب الحديث عامة، وفي «النهاية» خاصة، فقد دَرَجَ اللغويون على شرح ما ورد في الحديث النبوي أو آثار الصحابة والتابعين من كلمات غريبة، بعد أن أَقْلَعُوا عن إحجامهم عن تفسير الحديث، وهذا ما رأيناه في حديثنا عن نشأة الغريب في الحديث، وابن الأثير كغيره من علماء الغريب لم يترك باباً يعينه على شرح الحديث إلاّ سَلَكَه، فقد جمع في كتابه ما شرحه غيره من العلماء إضافة إلى ما زاده من أمور وجدها ناقصة في كتبهم، وهو في نقوله هذه، قد ينقل ما قاله العلماء دون ترجيح، أو يرجّح بعضها، أو يرفض وجهاً لِعَدَمِ معرفة هذا الوجه في اللغة، أو يشير إلى أنه لم يجد تفسير هذا اللفظ في كتب الغريب، ويتوقّف عِنْدَ ما وصل إليه، فيكتفي بنقل ما قاله فيه العلماء قبله.

**أولاً ـ نقل ما قاله العلماء دون نقد أو ترجيح:**

وقد يكتفي ابن الأثير بعرض آرائهم، ونقل ما قالوه فيه، ومن هذا مثلاً

---

(١) والحديث أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ٢٤، مادة (إجار)، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٣٨١، والإمام أحمد في مسنده، رقم الحديث ٢٠٧٧٥.

(٢) النهاية: ٢/ ١٩٧.

ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (فإن أَبَيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الأريسيين)[١] قال فيه ابن الأثير نَقْلاً عن أبي موسى الأصفهاني والهروي: «وقد اخْتُلِفَ في هذه اللفظة صيغة ومعنى، فَرُوِيَ الأَرِيسين بوزن الكَرِيْمين، والإِرّيسِيَن بوزن الشّرَيبين، وروي: الأَرِيسيّن بوزن العظِيميِّين، وروي بإبدال الهمزة ياء مفتوحة في البخاري، وأما معناها فقال أبو عبيد: هم الخَدَم والخَوَل، يعني: لِصَدِّه إيّاهم عن الدين كما قال: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾[الأحزاب: ٦٧] أي عَلَيكَ مِثْلُ إِثْمِهِم، وقال ابن الأعرابي: أَرَسَ يَأْرِسُ أَرْساً فهو أَرِيْسٌ، وأَرَّسَ يُؤَرِّسُ تَأْرِيساً فهو إرّيس، وجمعها: أَرِيسون وإرّيسون وأَرَارِسَة، وهم الأكّارُون، وإنما قال ذلك لأن الأكّارين كانوا عندهم من الفُرْس، وهم عَبَدَة النار فجعل عليه إثمهم.

وقال أبو عبيد في «كتاب الأموال»: أصحاب الحديث يقولون الأَرِيسِيّن منسوباً مجموعاً، والصحيح: الأريسين، يعني بغير نَسَبٍ، وردّه الطحاوي عليه، وقال بعضهم: إن في رهط هِرَقْلَ فرقة تُعْرَف بالأَروسِيّة فجاء على النسب إليهم، وقيل: إنهم أتباع عبدالله بن أَرِيْس، رجل كان من الزمن الأول، قتلوا نبياً بعثه الله إليهم، وقيل: الإرّيسُون الملوك، واحدهم: إرّيس، وقيل: هم العَشّارون»[٢].

وقال في موضع آخر في حديثه عن قول عمر ﷺ: (لولا أَنْ أَتْرُكَ آخِرَ الناس بباناً واحداً ما فُتِحَت عليّ قرية إلاّ قَسَمْتُها)[٣]: «أي أتركهم شيئاً واحداً، لأنه إذا

---

(١) سبق تخريجه في ص٢٢٩.

(٢) النهاية: ١/ ٣٨.

(٣) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الخمس، باب الغنيمة لمن شهد الوَقْعَةَ، ورقم الحديث ٢٩٥٧، وفي كتاب المغازي، باب غزوة خَيْبَر، رقم الحديث ٣٩٩٤ ـ ٣٩٩٥، ورواية ابن الأثير هي رواية البخاري، وأخرجه أبو داود في سننه، =

قسم البلاد المفتوحة على الغانمين بقي مَنْ لم يحضر الغنيمة، وَمَنْ يجيء بَعْدُ من المسلمين بغير شيء منها، فلذلك تركها لتكون بينهم جميعاً، وقال أبو عبيدة: ولا أحسبه عربياً، وقال أبو سعيد الضرير: ليس في كلام العرب ببّان، والصحيح عندنا: (بياناً واحداً)، والعرب إذا ذكرت مَنْ لا يُعْرَف قالوا: هيّان بن بيّان، والمعنى: لأَسَوِيَنّ بينهم في العطاء، حتى يكونوا شيئاً واحداً، لا فَضْلَ لِأَحد على غيره، قال الأزهري: ليس كما ظَنّ، وهذا حديث مشهور ورواه أهل الإتقان، وكأنها لغة يمانية ولم تَغْشَى في كلام معدّ، وهو والبَأْجُ بمعنى واحد»[1].

**ثانياً ـ ترجيح ابن الأثير لبعض الآراء:**

وابن الأثير في نقوله هذه، يرجّح أحياناً بعض الآراء، ويرى أن بعضها أقوى، ومن هذا: ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (كان إذا اغْتَسَلَ بَدَأَ بشيء مِثْلَ الحِلاَب فأخذ بكفّه، فَبَدَأَ بِشِقّ رأسه الأَيْمَن ثم الأَيْسَر)[2]، وقد رُوِيَت بالجيم وتقدّم ذكرها، وقال الأزهري: قال أصحاب المعاني: إنه الحِلاَب، وهو ما تُحْلَبُ فيه الغنم، كالمِحْلَبِ سواء، فَصُحِّفَ، يعنون أنه كان يَغْتَسِل في ذلك الحِلاَب أي يَضَعُ فيه

---

= كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في حكم أرض خيبر، رقم الحديث ٣٠٢٠.

(١) النهاية: ١/ ٩١، ولهذا أمثلة كثيرة في النهاية منها مثلاً: ١/ ٤١، ١٢٤، ١٣٠، ١٧٢، ٢٥١، ٢٩٤، ٢/ ١٤٤، ٢٢٢، ٤١١، ٤٥٤، ٤/ ٥٠، ٩٠، ١١٦، ٥/ ٣٠١... وغيرها.

(٢) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الغُسْل من الجنابة، رقم الحديث ٢٤٠، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب صفة غُسْل الجنابة، رقم الحديث ٣١٨، والبخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب مَنْ بدأ بالحِلاب أو الطيب عند الغُسْل، رقم الحديث ٢٥٥، والنسائي في سننه، كتاب الغسل والتيمم، باب استبراء البشرة في الغسل من الجنابة، رقم الحديث ٤٢٤ عن عائشة ﵂.

الماء الذي يَغْتَسِلُ منه، واختار الجُلاَّب بالجيم، وفسّره بماء الورد، وفي هذا الحديث إشكال في كتاب البخاري، ربما ظنّ أنه تأوّله على الطّيب فقال: (باب مَنْ بَدَأَ بالحِلاب والطّيب عند الغُسْل)، وفي بعض النسخ: (أو الطيب)، ولم يذكر في الباب غير هذا الحديث: (أَنّه كان إذا اغتسل دعا بشيء مثل الحِلاب)، وأما مسلم فجمع الأحاديث الواردة في هذا المعنى في موضع واحد، وهذا الحديث منها، وذلك من فعله يَدُلّكَ على أنه أراد الآنية والمقادير، والله أعلم، ويحتمل أن يكون البخاري ما أراد إلاّ الجُلاّب بالجيم، ولهذا تَرْجَمَ الباب به وبالطّيب، ولكن الذي يُرْوَى في كتابه إنّما هو بالحاء وهو أَشْبَه بها، لأَن الطيب لِمَنْ يَغْتَسِل بعد الغُسْل أَلْيَقُ منه قَبْلَه وَأَوْلَى، لأنه إذا بدأ به ثم اغتسل أَذْهَبَه بالماء»[1].

وفي حديثه عن حديث طَهْفَة: (وقير كثير الرَّسَل، قليل الرِّسْل)[2] قال ابن الأثير: يريد أن الذي يُرْسَل من المواشي إلى المرعى كثير العدد، لكنه قليل الرِّسْل وهو اللّبَن، فهو فَعَل بمعنى مُفْعَل، أي أَرْسَلها فهي مُرْسَلة وقال الخطابي: هكذا فسره ابن قتيبة وقد فسّره العُذْرِيّ وقال: (كثير الرَّسَل) أي: شديد التفرّق في المَرْعَى وهو أَشْبَه لأنه قال في أول الحديث: ماتَ الوَدِيُّ، وَهَلَكَ الهَدِيُّ)، يعني: الإبل، فإذا هلكت الإبل مع صَبْرِها وبقائها على الجدب كيف تَسْلَم الغنم وتَنْمى حتى يَكْثُر عددها؟ وإنّما الوجه مَا قاله العُذْري، فإن الغنم تتفرّق وتنتشر في طلب الرعي لِقِلَّتِه»[3].

---

(١) النهاية: ١/ ٤٢٢.

(٢) والحديث أخرجه ابن الأثير في منال الطالب ص٣٥، والزمخشري في الفائق: ٢/ ٢٧٧ وابن الجوزي في غريبه: ١/ ٣٩٤.

(٣) النهاية: ٢/ ٢٢٢، ولهذا الأمر أمثلة أخرى في النهاية: ١/ ٢٠١، ٢/ ٢٢٣، ٢٦٥، ٣٠٦، ٣/ ٦٠... وغيرها.

**ثالثاً ـ رفض ابن الأثير الوجه لأنه غير معروف في اللغة:**

وقد يرفض ابن الأثير في شرحه للغريب وجهاً ما لأنه غير معروف في اللغة، ومن هذا ما قاله في حديثه عن قول عبدالله بن مسعود ﷺ: (أَنّه اشترى من دَهْقَان أرضَاً على أن يَكْفِيَه جِزْيتها)[١]، قال ابن الأثير: «قيل: (إنّ اشترى) بمعنى: اكْتَرَى وفيه بُعْدٌ، لأنه غير معروف في اللغة، قال القتيبي: إن كان محفوظاً وإلاّ فأرى أنّه اشترى منه الأرض قبل أن يؤدي جزيتها للسنة التي وقع فيها البيع، فَضَمَّنَه أن يقوم بِخَرَاجِها»[٢].

**رابعاً ـ إشارة ابن الأثير إلى أنه لم يجد شرح اللفظ في كتب الغريب:**

وهو مع هذا كله قد يشير إلى أن اللفظ لم يجده مشروحاً في أي من كتب الغريب، ولذا فقد يتوقّف عن شرح اللفظ ويكتفي بما قاله غيره من العلماء في هذا الحديث، أويقدّم شرحاً أَوْحَاه إليه اجتهاده، ومن هذا ما قاله في حديثه عن قول عبدالله بن مسعود ﷺ: (ثمّ إنّ هَنِيْنَاً أَتَوا عليهم ثِيَابٌ بِيْضٌ طِوَال)[٣] قال: هكذا جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في حديثه مضبوطاً مقيّداً، ولم أجده مشروحاً في شيء من كتب الغريب، إلاّ أن أبا موسى ذكره في «غريبه» عَقِيْبَ حديث الهَنِ والهَناة»[٤].

---

(١) والحديث أخرجه: ابن قتيبة في «غريب الحديث»: ٢/ ٢٧ عن عبدالله بن مسعود وهو حديث موقوف.

(٢) النهاية: ١/ ٢٧١.

(٣) والحديث أخرجه: الإمام أحمد في مسنده، رقم الحديث ٣٧٨٨، ج٥/ ٢٩٨ وهو حديث طويل جداً.

(٤) النهاية: ٥/ ٢٧٩.

وقال في حديثه عن حديث سجن جهنّم: (فَتَعْلوهم نار الأنْيَار)[١]: «لم أجده مشروحاً، ولكن هكذا يُرْوَى، فإنْ صحّت الرواية فيحتمل أن يكون معناه: نار النيران، فجمع النار على أنيار، وأصلها: أنوار لأنها من الواو، كما جاء في ريح ووعيد: أرياح وأعياد من الواو، والله أعلم»[٢].

وأمام عمله هذا كَثُرَت أسماء مَنْ أخذ عنهم وَنَقَل عنهم شروحهم وأقوالهم وتعدّدت إلا أن أكثرهم ذكراً: الهروي، والأصفهاني، والزمخشري، والخطّابي، والأزهري، والجوهري.

**١ ـ نقله عن الهروي:**

قلنا في حديثنا عن مصادر ابن الأثير في «النهاية»: إن «كتاب الغريبين» كان مصدراً رئيساً من مصادر «النهاية»، وقد أشار إلى كل ما أخذه عنه بحرف هاء، ومع ذلك فقد ذكر اسم الهروي صريحاً في مواضع أخرى غير تلك التي وُسِمَت بحرف هاء، ومع إعجاب ابن الأثير به، فإنه لا ينقل كل ما ورد عنه ويؤيده، بل يتعرّض لنقد ما نقله عنه أحياناً، ويشير إلى أن غيره ربّما كان أَقْوَى منه، ومن ذلك ما قاله في حديثه عن قول علي ﷺ: «إنّ كثيراً من الخُطَب من شَقاشِق الشيطان»[٣] قال فيه:

---

(١) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة، باب المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر، رقم الحديث ٢٤٩٤، عن عمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جدّه، عن النبي ﷺ قال: (يُحْشر المتكبرون يوم القيامة أمثال الذر، في صور الرجال يَغْشَاهم الذل في كل مكان، فيساقون إلى سجن جهنم يسمّى بُولس، تعلوهم نار الأنيار يسقون من عصارة أهل النار، طينة الخَبَال).

(٢) النهاية: ٥/ ١٢٦، ١٢٧.

(٣) سبق تخريجه في فصل سابق ص١٩٨.

«الشِقْشِقة: الجلدة الحمراء التي يخرجها الجمل العربي من جوفه، ينفخ فيها فتظهر من شدقة، ولا تكون إلاّ للعربي، كذا قال الهروي، وفيه نظر»[١].

وقال في موضع آخر في حديثه عن قول عدي: (لا يَخْتَلِجَنَّ في صَدْرِكَ شيءٌ وضارَعْتَ فيه النصرانية)[٢] «وذكره الهـروي في باب الحاء المهملة مع اللام، ثم قال: يعني أنه نظيف، وسياق الحديث لا يناسب هذا التفسير»[٣].

**٢ ـ نقله عن أبي موسى الأصفهاني:**

وما قلناه في حديثنا عن الهروي، نقولـه في حديثنا عن أبي موسى، وكتابه «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» فقد نقل عنه في مواضع كثيرة جداً غير تلك التي أشار إليها بحرف السين، كما أنه أشار إلى أن القول ربما كان سهواً منه، ومن ذلك ما نقله عنه في شرحه لقوله ﷺ: (أنّه نهى عن الحُمُر الإنْسِيّة، يوم خَيْبَر)[٤]

---

(١) النهاية: ٢/ ٤٩٠.

(٢) والحديث أخرجه: البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصداق، باب لا يَتَحَرّج من طعام أحلّه الله تعالى، وابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب الأكل في قدور المشركين، رقم الحديث ٢٨٣٠، وفي الفتح الرباني، باب ما جاء في طعام أهل الكتاب ١٧/ ٧٦.

(٣) النهاية: ٣/ ٨٥، ونقل عنه أيضاً في النهاية: ١/ ٢٥، ٣٥٨، ٤٥٢، ٢/ ١٦، ٤/ ١٨، ١٠٥.

(٤) والحديث أخرجـه: الترمـذي في سننه، في أبواب الأطعمة، باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذي مخلب، رقم الحديث ١٤٧٨، عن جابر، وقال عنه أبو عيسى «حديث جابر حسـن صحيح»، وأبو داود في سننه، كتاب الأطعمة باب في لحوم الحمر الأهلية، رقم الحديث ٣٨٠٨، ومسـلم في صحيحه، كتاب الصـيد، باب في أكل لحوم الخيل، رقم الحديث ١٩٤١، والنسائي في سننه، كتاب الصيد، باب تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، رقم الحديث ٤٣٣٧، ٤٣٣٨، والبخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، =

فقال ابن الأثير: «أي التي تألف البيوت، والمشهور فيها كسر الهمزة منسوبة إلى الإنس، وهم بنو آدم، الواحد: إنسي، وفي كتاب أبي موسى ما يدل على أن الهمزة مضمومة، فإنه قال: هي التي تألف البيوت، والأُنْس: ضد الوحشة، والمشهور في ضد الوحشة: الأُنس بالضم، وقد جاء فيه الكسر قليلاً، قال: ورواه بعضهم بفتح الهمزة والنون وليس بشيء[١]، قلت: إن أراد أن الفتح غير معروف في الرواية فيجوز، وإن أراد أنه غير معروف في اللغة فلا، فإنه مصدر: أَنِسْتُ به أَنَسُ أَنَساً وَأَنَسَةً»[٢].

وقال في حديثه عن قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: (فَطَفِقَ يُجَمِّحُ إلى الشاهد النَّظَر)[٣]: «أي يُدِيْمه مع فتح العين، هكذا جاء في كتاب أبي موسى، وكأنه ـ والله أعلم ـ سهو، فإن الأزهري[٤] والجوهري[٥] وغيرهما ذكروه في حرف

---

= رقم الحديث ٣٩٨٠، وفي الذبائح، باب لحوم الحمر الإنسية، رقم الحديث ٥٢٠٢، و٥٢٠٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحم الحمر الأنسية، رقم الحديث ٥٦١.

(١) قال ابن منظور في اللّسان: الأَنَسُ: خلاف الوحشة، وهو مصدر قولك: أَنِسْتُ به أَنَساً وَأَنَسَةً، والأَنَسُ ـ بالتحريك ـ: لغة في الإنس، وأنشد الأخفش على هذه اللغة:

أَتَوا ناري فقلت: مَنُونَ أنتم ... فقال: الجنُّ! قلت: عِمُوا ظلاما

فقلت: إلى الطعام، فقال منهم ... زعيمٌ: نَحْسُدُ الأَنَس الطعاما

وهو ما ذهب الجوهري إليه في «الصحاح»، مادة (أنس).

(٢) النهاية: ١/ ٧٥، المجموع المغيث، مادة (أنس).

(٣) سبق تخريجه في ص٢٠١.

(٤) قال الأزهري في تهذيب اللغة: التَّحْمِيْج عند العرب: نظر بتحديق، وقال ثَعْلَب عن ابن الأعرابي: التحميج: فتح العين فَزَعَاً أو وعيداً، مادة (حَمَجَ).

(٥) قال الجوهري مادة (جمح): حَمَّجَ الرجل عينه تَحْمِيجَاً، يستشف النظر إذا صغّرها، =

الحاء قبل الجيم، وفسروه هذا التفسير، وسيجيء في بابه، ولم يذكره أبو موسى في حرف الحاء»[١].

**٣ ـ نقله عن الزمخشري:**

تردّد اسم الزمخشري كثيراً في «النهاية»، حتى عُدّ «كتاب الفائق» من المصادر الرئيسة التي عاد إليها ابن الأثير في «النهاية»، ومع ذلك فهو لا يأخذ عنه كل ما ورد في كتابه تماماً، بل يأخذ ما أُعْجِبَ به، وقد يَنْقُدُ رأيه أحياناً، ومن ذلك قوله في حديث معاوية: «قيل له: أَتَذْكُرُ الفيل؟ فقال: أَذْكُر خَذَقه»[٢] قال: «يعني رَوْثه، هكذا جاء في كتاب الهروي والزمخشري، وفيه نظر، لأن معاوية يصبو عن ذلك، فإنه وُلِدَ بعد الفيل بأكثر من عشرين سنة، فكيف يبقى روثه حتى يراه؟ وإنما الصحيح حديث قَبَاث بن أَشْيَم، قيل له: أنت أكبر أم رسول الله ﷺ؟ فقال: رسول الله ﷺ أكبر مني، وأنا أقدم منه في الميلاد، وأنا رأيت خَذَقَ الفيل أَخْضَرَ مُحِيْلاً»[٣].

كما وجد أن الكثير من الأحاديث والأقوال قد اختلف في رواتها، فقد ينسبها

---

= قال ذو الإصبع:

إنـــي رأيـــت بنـــي أبيـــ ـــك مُحَمِّجِـــيْنَ إلـــيّ شُوســـا

مادة (حَمَجَ).

(١) النهاية: ١/ ٢٩٢، ونقل عنه في النهاية: ١/ ٤٣٦، ٤/ ٢٣٣، المجموع المغيث، مادة (حَمَجَ).

(٢) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب المناقب، باب ما جاء في ميلاد النبي ﷺ عام الفيل، رقم الحديث ٣٦٢٣، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب»، والزمخشري في الفائق: ١/ ٣٥٨.

(٣) النهاية: ١/ ١٠٢، وفي الفائق: ١/ ٨٢، مادة (بَخَعَ).

الزمخشري لِرَاوٍ، وينسبها غيره لِرَاوٍ آخر، وتكرر ذلك في مواضع كثيرة، ومنها ما قاله في حديثه عن قول ابن عباس ﷺ: «أَنّه كَرِهَ الضَرَسَ»[١] فقال ابن الأثير: «أخرجه الهروي عن ابن عباس والزمخشري عن أبي هريرة»[٢].

وقال في حديثه عن قوله ﷺ: (مَنْ مات في سبيل الله فهو ضَامِنٌ على الله أن يُدْخِلَه الجنة)[٣]: «هكذا أخرجه الهروي والزمخشري من كلام علي ﷺ، والحديث مرفوع في الصحاح عن أبي هريرة بمعناه»[٤].

وقد يَنْفَرد الزمخشري بتفسير ما، فينقله عنه ابن الأثير، ويشير إلى ذلك، ومن هذا شرحه لحديثه ﷺ: (أَتَاكم أهل اليمن هم أرقّ قلوباً وَأَبْخَعُ طَاعةً)[٥] فقال فيه: «أي أَبْلَغُ وَأَنْصَحُ في الطاعة من غيرهم، كأنّهم بالغوا في بَخْعِ أنفسهم أي قَهْرِها وَإِذْلالها، قال الزمخشري: هو من بَخَعَ الذبيحة: إذا بالغ في ذَبْحِها وهو أن يَقْطَعَ عَظْمَ رقبتها، وَيَبْلُغ بالذبح البِخَاع ـ بالباء ـ وهو العِرق الذي في الصلب، والنَّخْع ـ بالنون ـ دون ذلك، وهو أن يبلغ بالذبح النُّخاع، وهو الخيط الأبيض الذي يجري في الرقبة، هذا أصله، ثم كَثُرَ حتى استعمل في كل مبالغة، هكذا ذكره في «كتاب الفائق في غريب الحديث»، و«كتاب الكشاف» ولم أجده لغيره، وطالما بَحَثْتُ عنه

---

(١) ورد القول عن ابن عباس ﷺ في غريب الحديث لابن الجوزي: ٢/ ٩، وفي الفائق عن أبي هريرة: ٢/ ٣٣٩.

(٢) النهاية: ٢/ ٨٤، وفي الفائق، مادة (ضَرِسَ): ٢/ ٣٣٩.

(٣) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب فضل الغزو في البحر، رقم الحديث ٢٤٩٤، عن أبي أمامة الباهلي.

(٤) النهاية: ٣/ ١٠٢، ونقل عنه أيضاً في النهاية: ٢/ ٤٠٦، ٣/ ١١٩، ٤/ ٣١٠.

(٥) سبق تخريجه في فصل سابق ص٢٠٠.

في كتب اللغة والطبّ والتشريح، فلم أجد البخاع ـ بالباء ـ مذكوراً في شيء منها».

**٤ ـ نقله عن الخطابي:**

وَرَدَ اسم الخطابي في «النهاية» كثيراً، وكان كتابه من كتب الغريب التي أخذ عنها ابن الأثير مادة كتابه، ولذا تكرر اسم الخطابي كثيراً فيها، ونقل أقواله في مواضع كثيرة، دون أي نقد، إلاّ أنه تعرض لنقد أقواله في موضعين منها فقط:

**أولهما:** في حديثه عن حديث عائشة ﵂: (اسْتَأْذَنَتِ النبي ﷺ في دخول أبي القُعَيْسِ عليها فقال: ائذني له فإنه عَمُّج[1]) فقال ابن الأثير: «يريد: عمك، أي من الرضاعة فأبدل كاف الخطاب جيماً، وهي لغة قوم من اليمن، قال الخطابي: إنما جاء هذا من بعض النَّقَلَة، فإن رسول الله ﷺ كان لا يتكلّم إلاّ باللغة العالية، وليس كذلك، فإنه قد تكلّم بكثير من لغات العرب منها قوله ﷺ: (ليس من اَمْبِرِّ أَمْصيامُ في امْسَفَر)[2] وغير ذلك»[3].

**وثانيهما:** في حديثه عن قوله ﷺ: (تدور رحا الإسلام لخمس أو ست أو سبع وثلاثين سنة فإن يَقُم دينهم يَتمّ لهم سبعين سنة، وَإِنْ يَهْلَكوا فسبيل من هلك من الأمم، وفي رواية: (تدور رحا الإسلام في ثلاث وثلاثين سنة، أو أربع وثلاثين

---

(١) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل، رقم الحديث ١٤٤٥، وفي الفتح الرباني: ١٦/ ١٨٢.

(٢) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان، رقم الحديث ١١١٥، وأبو داود في سننه، كتاب الصيام، باب ما يكره من الصيام في السفر، رقم الحديث ٢٢٥٥ ـ ٢٢٥٧ ـ ٢٢٥٩ ـ ٢٢٦٠، والإمام أحمد في المسند: ٥/ ٤٣٤، قال: «إسناده صحيح».

(٣) النهاية: ٣/ ٣٠٣.

سنة، قالوا: يا رسول الله سوى الثلاث والثلاثين؟ قال: نعم)[١]، قال ابن الأثير: «يُقَال: دارت رحا الحرب: إذا قامت على ساقها، وأصل الرحا التي يُطْحَن بها، والمعنى: أن الإسلام يمتد قيام أمره على سنن الاستقامة والبُعْد من إحداثات الظَّلَمة إلى تَقَضِّي هذه المدة التي هي بضع وثلاثون، ووجهه أَنْ يكون قاله وقد بقيت من عمره السنون الزائدة على الثلاثين باختلاف الروايات، فإذا انْضَمّت إلى مدة خلافة الأئمة الراشدين، وهي ثلاثون سنة كانت بالغة ذلك المبلغ، وإن كان أراد سنة خمس وثلاثين من الهجرة، ففيها خرج أهل مصر، وحصروا عثمان ﷺ، وجرى فيها ما جرى، وإن كانت ستاً وثلاثين من الهجرة، ففيها وقعة الجمل، وإن أراد مدة مُلْك بني أمية، وانتقاله إلى بني العباس فإنه كان بين استقرار الملك لبني أمية إلى أن ظهرت دعاة الدولة العباسية بخراسان نحو من سبعين سنة، وهذا التأويل كما تراه فإن المدة التي أشار إليها لم تكن سبعين سنة، ولا كان الدين قائماً»[٢].

**٥ ـ نقله عن الأزهري:**

نقل عن كتاب الأزهري «تهذيب اللغة» في مواضع كثيرة، منها ما قاله في شرح قول عمر ﷺ: (أَنَّ رجلاً قال له: اتق الله، فقال له رجل: أَتَألتُ على أمير المؤمنين)[٣] قال فيه: «أي أَتَحطّه بذلك وَتَضَعُ منه وتَنْقُصُه، قال الأزهري: فيه وجه

---

(١) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها عن عبدالله بن مسعود ﷺ، رقم الحديث ٤٢٥٤، والزمخشري في الفائق: ٢/ ٤٩، والبغوي في شرح السنة: ١٥/ ١٧، رقم الحديث ٤٢٢٥.

(٢) النهاية: ٢/ ٢١١.

(٣) والقول في تهذيب اللغة، مادة آ (أَلَتَ)، وفي الفائق: ١/ ٥٣، مادة (أَلَتَ).

آخر هو أشبه بما أراد الرجل وهو مِنْ قولهم أَلَتَهُ يَأْلَتُه، ويميناً أَلَتاً: إذا حلفه، كأن الرجل لمّا قال لعمر ﷺ: اتق الله فقد نَشَدَه بالله لما فَعَلْتَ هذا، معناه: نَشَدْتُكَ بالله والأَلتُ والأَلْتَةُ: اليمين»[1].

إلا أنّه قد يرى خِلاَف ما يراه الأزهري، ويخالفه، ومن هذا ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (لَئِنْ بَقِيتُ إلى قابل لأَصُومنّ تاسوعاء)[2] قال ابن الأثير: «وهو اليوم التاسع من المحرم، وإنما قال ذلك كراهة لموافقة اليهود فإنهم كانوا يصومون عاشوراء، وهو اليوم العاشر، فأراد أن يخالفهم ويصوم التاسع، قال الأزهري: أراد بتاسوعاء: عاشوراء، وكأنّه تَأَوّل فيه عِشْرُ وِرْدِ الإبل، تقول العرب: وَرَدَت الإبل عشراً: إذا وردت اليوم التاسع، وظاهر الحديث يدل على خلافه، لأنه كان يصوم عاشوراء، وهو اليوم العاشر، ثم قال: (لَئِنْ بقيت إلى قابل لأَصُوْمَنّ تاسوعاء) فكيف يَعِدُ بصومِ يوم قد كان يصومه؟!»[3].

**٦ ـ نقله عن الجوهري:**

وما قلناه عن العلماء السابقين، نقوله عن الجوهري: إذ نقل عن كتابه «الصحاح» كثيراً، وتردّد اسمه في «النهاية» في مواضع كثيرة جداً، إلاّ أنه لم يَسْلَمْ مِنْ نَقْدِ ابن الأثير الذي نراه في مواضع قليلة من كتابه، منها ما قاله في حديثه عن

---

(١) النهاية: ١/ ٦٠.

(٢) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب ما روي أن عاشوراء اليوم التاسع، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب أي يوم يصام في عاشوراء، رقم الحديث ١١٣٤، عن عبدالله بن مسعود ﷺ، ورقم ١١٣٥، وروايته قال رسول الله ﷺ: (لَئِنْ بَقِيْت إلى قابل لأَصُوْمَنَّ التاسع).

(٣) النهاية: ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠، وفي تهذيب اللغة، مادة (تَسَعَ).

حديث أنس ﷺ: (كان أَوَّلَ ما أُنْزِلَ الحجاب في مُبْتَنَى رسول الله ﷺ بزينب)[١]، قال ابن الأثير: «الابْتِناء: الدخول بالزوجة، والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها، فَيُقَال: بنى على أهله، قال الجوهري: ولا يُقَال: بنى بأهله، وهذا القول فيه نَظَر[٢]، فإنه قد جاء في غير موضع من الحديث وغير الحديث، وعاد الجوهري واستعمله في كتابه، والمُبتنى هاهنا يُرَاد به: الابتناء»[٣].

**و ـ تخريج بعض ألفاظ الحديث على اللغات العربية المختلفة:**

وهو في هذا يفعل ما فعله قبله الزمخشري، والأصفهاني، وابن قتيبة، فقد خَرَّجَ بعض الأحاديث على اللَّهَجات العربية المختلفة، فَخَرَّجَ بعضها على لغة أهل مكة[٤] ولغة الروم[٥]، ولغة طيء[٦] ولغة العُقَيْلِيِّين[٧]، . . . . . .

---

(١) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب زواج زينب بنت جحش ﷺ ونزول الحجاب، رقم الحديث ١٤٢٨، عن أنس ﷺ، والنسائي في سننه كتاب النكاح، باب صلاة المرأة إذا خُطِبَتْ، واستخارتها ربّها، رقم الحديث ٣٢٥١، ٣٢٥٢.

(٢) وأجازه ابن جني إذ قال: بنى فلان بأهله، وابْتَنَى بها، عدّاها جميعاً بالباء، وَوَرَدَ في شعر جِرَان العُود فقال:

بَنَيْتُ بها قَبْلَ المِحَاق بِلَيْلَةٍ ... فكان مِحَاقاً كُلُّه ذلك الشَّهْرُ

ومَنَعَه ابن السكيت وقال: يقال: بنى على أهله وقد زَفَّها وازْدَفَّها، والعامة تقول: بنى بأهله، وليس من كلام العرب، تهذيب اللغة، مادة (بنا)، ولسان العرب، مادة (بنا) أيضاً.

(٣) النهاية: ١/ ١٥٨، ونقده أيضاً في النهاية: ١/ ٢٣، ١٣٣.

(٤) النهاية: ١/ ١٣٥، ٤١٧، ٤/ ٢٧١، ١٢٥.

(٥) النهاية: ٣/ ١٣٥.

(٦) النهاية: ٣/ ٢٩٧، ٤/ ٩٤، ١٠٦، ٢٣٤.

(٧) النهاية: ١/ ٣٧٣.

ولغة الأزْد[١]، وأهل الغور[٢]، وأهل الجزيرة[٣]، كما خَرَّج بعضها على لغة أهل اليمن، ومن ذلك ما قاله في قوله ﷺ: (مَنْ زنى مم بَكْرٍ فاصْقَعُوه مئة)[٤] إذ قال فيه: «أي: اضربوه وأصل الصَقْع: الضَرْب على الرأس، وقيل: الضرب ببطن الكف، وقوله: (مم بكر): لغة أهل اليمن يبدلون لام التعريف ميماً»[٥].

كما استعان بلغة حِمْيَر في شرح بعض الأحاديث ومنها قوله في حديث زيد ابن ثابت رضي الله عنه: «كنت مع النبي ﷺ، وهو يُمْلِي كتاباً، فدخل رجل، فقال له: انط) أي: اسكت بلغة حمير»[٦].

وشرح كلمة (الوذائل) بلغة هُذَيْل، فقال في شرحه لقول عمرو لمعاوية: (مازِلْتُ أَرُمُ أمرك بِوَذائله[٧]: . . . . . .

---

(١) النهاية: ٢/ ٢٥٧.

(٢) النهاية: ٥/ ٢٥٥.

(٣) النهاية: ٢/ ٢٥٧.

(٤) والحديث في مَجْمَع الزوائد، باب ما جاء في وائل بن حِجْر الحَضْرَميّ، وفي منال الطالب، حديث وائل بن حِجْر الحضرمي، وهو طويل جداً، وفي الفائق: ١/ ١٤ في كتابه ﷺ لوائل ابن حِجْر، وفي العقد الفريد: ٢/ ٤٧.

(٥) النهاية: ٢/ ٤٢، وله أمثلة أخرى في النهاية: ١/ ١٤٥، ٢/ ٣٩، ٤٢، ١٨٦، ٣٠٣، ٤/ ٢٤٢، ٥/ ٧٦، ٢/ ٧٨، ٢/ ١٢٣، وقال ابن منظور في لسان العرب: «قوله: (مم بكر) لغة أهل اليمن يبدلون لام التعريف ميماً»، مادة (صَقَعَ).

(٦) النهاية: ٣/ ٤٢، والقول في غريب الحديث لابن الجوزي: ٢/ ٤١٧، وقال ابن الأعرابي: «. . . فقد شَرَّف النبي ﷺ هذه اللغة، وهي حِمْيَرِيّة». تهذيب اللغة، مادة (نَطَا).

(٧) والقول في غريب الحديث لابن الجوزي: ٢/ ٤٦١، وفي الفائق: ٢/ ٤٤٠، مادة (عَصَبَ)، وقال الأزهري: «وفي حديث عَمْرو قال أبو زيد: يُقَال للمرآة: الوذيلة في لغة طيء، =

«أراد بالوذائل: جمع وذيلة وهي المرآة بلغة هذيل»[١].

وممّا تقدّم تبيّن لنا أن ابن الأثير اتبع منهجاً واضحاً في كتابه «النهاية» هذا المنهج الذي تميّز بترتيب المادة المشروحة وتبويبها وتنوعها، وَبِخلوّه من خلل ترتيب بعض علماء الغريب السابقين له، ومن صعوبة مناهج بعضهم، كما أنه اتّبع منهجاً واضحاً في تفسيره للألفاظ الغريبة، فنقل عن النبي ﷺ شرح الكثير من الأحاديث، ثم نقل عن الصحابة رضوان الله عليهم تفسيرهم لِمَا وجد لهم تفسيراً له، وَخَرَّجَ بعض الأحاديث على الآيات القرآنية، أو الأمثال العربية، وما لم يجد تفسيراً له في أقوال النبي ﷺ أو صحابته، نقله عن علماء اللغة السابقين له، فنقل التفسير عن عدد منهم، إلا أنه لم يكن ناقلاً فحسب، بل كان ناقلاً وناقداً لما ينقله أيضاً، فقد يرى خِلاَف ما يراه هؤلاء، فيبيّن ضَعْف ما قالوه، ممّا يزيد منهجه وضوحاً، وشروحه دقة، وقد رأينا هذا في حديثنا عن نقله عن هؤلاء العلماء، وفي حديثنا عن منهجه في الشرح.

ولم تتوقّف جهود ابن الأثير عند هذا الأمر، بل تعرّض لما في بعض الأحاديث من ناسخ أو منسوخ، ووفّق بين الأحاديث المتناقضة في الظاهر، كما أشار إلى الحديث المُدْرَجِ والمُضْطَرِب إذا مرّ في كتابه، وهذا الأمر يجعل من الضروري أن نتحدث عن منهجه في عرض بعض علوم الحديث، لنرى موقف ابن الأثير ورأيه فيما عرضه من هذه العلوم لنضعه في موضعه بين علماء علم الحديث السابقين له.

* * *

= وقال أبو عمرو: قال الهُذَلِي: الوذيلة: المرآة في لغتنا». لسان العرب، مادة (وَذَلَ)، وتهذيب اللغة، مادة (وَذَلَ).

(١) النهاية: ٥/ ١٧١، وللغة هذيل أمثلة أيضاً في النهاية: ٣/ ٣٢٩، ٣٥٥، ٤٧١، ٥/ ١٧١.

# الفصل الثاني

# منهجه في علوم الحديث

عُنِيَ ابن الأثير في كتابه «النهاية» بكثير من الأمور التي أَلَّفَتْ ما يُسَمّى «علوم الحديث»[1]، فهو في أثناء شروحه لألفاظ الحديث قد يشرح الحديث بالحديث، وهو من أَسْمَى أنواع الشرح، أو يشرح الحديث بآية قرآنية، أو بما نُقِلَ عن بعض

---

(١) قال الشيخ عز الدين بن جماعة في تعريفه لعلم الحديث: «هو علم بقوانين يُعْرَف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه السند والمتن، وغايته معرفة الصحيح من غيره» وقال ابن حجر العَسْقلاني: «أَوْلَى التعاريف له أن يُقَال: هو معرفة القواعد المعرِّفة بحال الراوي والمروي». تدريب الراوي ص٢٢، وقد قُسِمَ علم الحديث فيما بعد إلى: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

فقيل في تعريف علم الحديث رواية: هو العلم الذي يقوم على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خَلْقِيّة أو خُلُقِية، نقلاً دقيقاً محرراً، فموضوع علم الحديث رواية أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته، فهو يتناول ضبط كل حديث ونقله، توجيه النظر ص٢٢.

وعلم الحديث الخاص بالدراية، قال ابن الأَكْفَاني في تعريفه: «هو علم يُعْرَف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأَصْنَاف المرويات، وما يتعلق بها، الوجيز في علوم الحديث ص٧، وتدريب الراوي ص٢١، وتوجيه النظر ص٢٣.

وكل ما ذكرناه في هذا الفصل من العلوم التي تدخل تحت علم الحديث دراية، أما علمه رواية فقد قام به علماء الحديث وانتهوا منه بجمعهم كل الأحاديث، وتصنيفهم إياها في أحاديث صحيحة، وحسنة، وضعيفة، ومردودة، وغير ذلك.

الصحابة والتابعين، وهو ما يمكن أن نسميه بـ «شرح الحديث بالأثر» وغالباً يشرح الحديث بأقوال اللغويين، كما حاول في مواضع من كتابه هذا أن يشير إلى ما في الحديث من ناسخ ومنسوخ فيبيّن المعنى للقارئ ويوضحه له، أو يحاول التأليف بين الأحاديث التي قد يُوْهِم ظاهرها بالاختلاف والتناقض، فيزيل الوهم عنها، وَيُؤَلّف بينها، وهو ما سُمّيَ في مصطلح علماء الحديث باسم: «علم مختلف الحديث» أو «مُشَكِل الحديث»، كما أشار في مواضع قليلة جداً إلى ضعف سند الحديث، وهو ما يمكننا أن نضعه في مجال علم الجرح والتعديل، وأشار إلى ما في الحديث من إدراج أو اضطراب، وهو لم يفرد لذلك باباً أو فصلاً كما فعل غيره من علماء الحديث: (كالحاكم النَيْسابوري، وابن الصّلاح والسيوطي وغيرهم) ولكنّه وجد مجالاً للحديث عنها في أثناء شرحه للأحاديث النبوية كغيره من علماء غريب الحديث، فأشار إلى هذه العلوم في المكان الذي وجد فيه مجالاً للحديث عنها، وهو ما سنراه بوضوح في حديثنا عن هذه العلوم بالتفصيل.

**أولاً ـ شرح غريب الحديث:**

وهو في شرحه للأحاديث النبوية لا يخرج عن طريق سَلَفِه من علماء غريب الحديث؛ إذ شرح الحديث بالحديث، أو شرح الحديث بآية قرآنية، أو بأقوال الصحابة والتابعين، أو نقل شرحه عن اللغويين، وهو ما تحدثنا عنه بالتفصيل في حديثنا عن منهجه في الشرح.

**ثانياً ـ التوفيق بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر:**

والتوفيق بين هذه الأحاديث مهم جداً لِكَشْف الإبهام والغموض عن الحديث لتقريب معناه، وهو ما اصطلح علماء الحديث على تسميته بعلم: «مختلف الحديث» ويعرّفه العلماء بقولهم: «هو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر،

فيجمع بينهما، أو يُرَجِّح أحدهما»[١]، وهو علم مهم من علوم الحديث، قال عنه الإمام السخاوي: «وهو من أهم الأنواع، مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنّما يَكْمَلُ للقيام به مَنْ كان إماماً جامعاً لصناعتي الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة»[٢].

وإذا عدنا إلى هذه الأحاديث نجد أنه لا تعارض بينهما، وقد يخفى الجمع بينهما على بعض الدارسين فيتّهمها بذلك، وقد برع أبو بكر بن خُزَيْمَة بهذا الفن، فقال: «ليس للنبي ﷺ حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئاً من ذلك فَلْيَأتِني لأُؤَلِّفَ له بينهما»[٣] وهو ما رآه ابن الأثير أيضاً وَعُنِيَ به، كما عُنِيَ به قبله الأصفهاني على نِطَاق ضيّق، وابن قتيبة الذي أَفْرَدَ له كتاباً خاصاً سمّاه بـ: «مختلف الحديث» حاول فيه التوفيق بين ما بدا متعارضاً.

وهذا النوع من الأحاديث قسمان كما يقول العلماء:

**أحدهما**: أنه يُمْكِن الجمع بينهما، فيتعيّن المصير إلى ذلك، ويجب العمل بهما.

**وثانيهما**: أن لا يمكنه الجمع بينهما فيكون أحدهما ناسخاً للآخر.

آ ـ الأحاديث التي يمكن الجمع بينها. ومن ذلك قوله (ﷺ) لمجذوم وفد ثقيف: (ارجع فلقد بايعتك)[٤] فقال ابن الأثير: «المجذوم: الذي أصابه الجُذَام،

---

(١) المنهل الراوي ص٦، وجواهر الأصول ص٤٠، وإرشاد طلاب الحقائق ص١٨٨، وشرح المنظومة البيقونية ص١٧٨، والوجيز في علوم الحديث ص٢٥٢.

(٢) الوجيز في علوم الحديث ص٢٥٢، وشرح المنظومة البيقونية ص١٧٨، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص٢٨٤.

(٣) الباعث الحثيث ص١٦٩ ـ ١٧٠.

(٤) والحديث أخرجه: النسائي في سننه، كتاب البيعة، باب بيعة مَنْ به عاهة عن رجل =

وهو الدّاء المعروف، كأنه من جَذَمَ فهو مجذوم، وإنما ردّه النبي ﷺ وأصحابه، لئلاّ يَنْظُرَ أصحابه إليه فَيَزْدَرُونَه ويَحْتَقِرُونَه، ويَرَوْنَ لأنفسهم عليه فَضْلاً، فيدخلهم العجب والزهو، أو لئلاّ يحزن المجذوم برؤية النبي ﷺ وأصحابه ﷺ، وما فُضِّلوا به عليه، فيقلّ شُكْرُه على بلاء الله تعالى، وقيل: لِأَن الجُذَام من الأمراض المُعْدِية وكانت العرب تتطيّر منه وتتجنّبه فردّه لذلك، أو لِئَلاّ يعرض لأحدهم جُذَام، فيظن أن ذلك قد أعداه، ويعضد ذلك الحديث الآخر: (أنه أخذ بيد مجذوم فوضعها مع يده في القصعة وقال: كُلْ ثِقَةً بالله وَتَوَكُّلاً عليه)[1]، وإنّما فعل ذلك لِيَعْلَمَ الناس أن شيئاً من ذلك لا يكون إلاّ بتقدير الله تعالى، وردّ الأول لِئَلاّ يَأْثَمَ فيه الناس، فإنّ يقينهم يقصر عن يقينه»[2].

وقال في حديثه عن قوله ﷺ: (لا يَسْتَرقون ولا يَكْتَوون)[3]: «والأحاديث

---

= من آل الشريد، يُقال له عَمْرو بن أبيه، رقم الحديث ٤١٨٢، وابن ماجه في سننه كتاب الطب، باب الجُذَام، رقم الحديث ٣٥٤٤، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب اجتناب المَجْذوم، رقم الحديث ٢٢٣١.

(١) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبوب الأطعمة، باب ما جاء في الأكل مع المجذوم، عن محمّد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبدالله، رقم الحديث ١٨١٨، وأبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الطِيَرَة، رقم الحديث ٣٩٢٥.

(٢) النهاية: ١/ ٢٥٢.

(٣) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة، باب أمة محمد ﷺ سواد عظيم يوم القيامة، رقم الحديث ٢٤٤٨، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم الحديث ٢١٨، عن عمران ابن حُصَيْن أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: (يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب، قالوا: وَمَنْ هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون).

في القسمين كثيرة، ووجه الجمع بينهما أن الرُّقَى يُكْرَه منها ما كان بغير اللسان العربي، وبغير أسماء الله تعالى وصفاته، وكلامه في كتبه المنزلة، وأن يعتقد أن الرُقْيَا نافعة لا مَحَالة فيتّكل عليها، وإيّاها أراد بقوله: (وما توكّلَ من استرقى)[١]، ولا يَكْرَه منها ما كان في خِلاَف ذلك، كالتعوّذ بالقرآن وأسماء الله تعالى، والرقى المروية ولذلك قال للذي رقي بالقرآن، وأخذ عليه أجراً: (مَنْ أَخَذَ بِرُقْيَة باطلٍ، فقد أَخَذْتَ بِرُقْيَةِ حقّ)[٢]»[٣].

وهو ما لم يهتم به الزمخشري في كتابه «الفائق»، والحربي، وابن الجوزي في كتابيهما: «غريب الحديث».

ب ـ وثانيهما: أَنْ لا يُمْكِن الجمع بينهما بوجه، فيكون أحدهما ناسخاً للآخر، وأشار ابن الأثير إلى هذا النوع في كثير من الأحاديث، ومن هذا قوله في حديثه عن حديث أنس ﷺ، وهو يصف شعر النبي ﷺ: (ما شانهُ الله ببيضاء)[٤]،

---

(١) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب الطب، باب ما جاء في كراهية الرقية رقم الحديث ٢٠٥٦، عن عفان بن المغيرة بن شعبة عن أبيه، ولفظه: (من اكْتَوَى أو اسْتَرْقَى فقد بَرِئَ مِنَ التّوكل) وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب الكي، رقم الحديث ٣٤٨٩، وقال أبو عيسى: «وهذا حديث حسن صحيح». سنن الترمذي: ٦/ ٢٥١، وابن حيان كما في الإحسان بترتيب صحيح ابن حيان، رقم الحديث ٦٠٥٥، وفي المجموع المغيث، مادة (رقي) ص٧٩٢.

(٢) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم الحديث ٣٨٩٦، و٣٩٠١.

(٣) النهاية: ٢/ ٢٥٥.

(٤) الحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، عن أنس، كتاب الفضائل، باب شيبه ﷺ، رقم الحديث ٢٣٤١.

قال ابن الأثير: (الشَيْنُ: العَيْبُ، وقد شانه يشينه، جعل الشَيْبَ هاهنا عَيْباً، وليس بعيب، فإنه قد جاء في الحديث أنّه وقار، وأنّه نور، ووجه الجمع بينهما: أنه لمّا رأى ﷺ أبا قحافة، ورأسه كالثّغامة، أمرهم بتغييره، وَكَرِهَه ولذلك قال: (غيّروا الشيبَ)[١]، فلمّا علم أنس ذلك من عادته، قال: (ما شانه الله ببيضاء) بناء على ذلك، وحَمْلاً له على هذا الرأي، ولم يَسْمَعْ الحديث الآخر، ولعل أحدهما ناسخ للآخر»[٢].

وفي حديثه عن قوله ﷺ: (لا تكتبوا عني غَيْرَ القرآن)[٣]، قال ابن الأثير: «ووجه الجمع بين هذا الحديث وبين إذنه في كتابة الحديث عنه، فإنه قد ثبت إذنه فيها، أنّ الإذن في الكتابة ناسخ للمَنْع، بالحديث الثابت، وبإجماع الأمة على جوازها»[٤].

**ثالثاً ـ الناسخ والمنسوخ:**

وعلم الناسخ والمنسوخ هو علم مشهور مهم من علوم الحديث، ومعرفته مهمة لكشف الغامض وتقريب المعنى، وقد عُنِيَ به الكثير من العلماء؛ لِما له من أثر في تفسير الحديث النبوي، وبيان معناه، كما أنّ له خطره عند مَنْ يدافعون عن

---

(١) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب اللّباس، باب الخضاب، والنسائي في سننه، كتاب الزينة، باب الإذن بالخضاب، عن ابن عمر ﷺ، والترمذي في سننه، أبواب اللباس، باب ما جاء في الخضاب، رقم الحديث ١٧٥٢.

(٢) النهاية: ٢/ ٥٢١.

(٣) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم الحديث ٣٠٠٤ عن أبي سعيد الخدري.

(٤) النهاية: ٤/ ١٤٨.

الإسلام ومعرفته مِنْ أهم ما يجب أن يعرفه كل من يتصدى للبحث عن أحكام الشريعة، إذ لا يمكن للباحث أن يَسْتَنْبِطَ الأحكام من أدلّتها، من غير أن يعرف الأدلة الناسخة والمنسوخة وفي هذا يقول الحازمي: «وهذا الفن من تتمّات الاجتهاد، إذ الركن الأَعْظَم في باب الاجتهاد معرفة النقل. ومن لوازم معرفة النقل معرفة الناسخ والمنسوخ، إذ الخطب في ظواهر الأخبار يسير، وتَجَشّم كُلَفِها غير عسير وإنما الإشكال في كيفية استنباط الأحكام من خبايا النصوص، ومن التحقيق فيها معرفة أول الأمرين وآخرهما إلى غير ذلك من المعاني»[١].

ولهذا اهتمّ به مجموعة من علماء الغريب: كالزمخشري[٢] والأصفهاني[٣]، ومن علماء الحديث: ابن الصّلاح[٤]، وابن كثير[٥]، والحافظ العراقي[٦]، وفصيح الهروي[٧]، والنووي[٨]، والأَرْموي[٩]، وكان للشافعي رحمه الله فيه يد طولى، وسابقة أولى، قال ابن الصلاح: «هذا فن مستصعب، روينا عن الزُّهْرِي ﷺ أن قال: أَعْيَا الفقهاء وَأَعْجَزَهم أنْ يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه». . . إلى أن يقول: «روينا عن محمد بن مسلم بن دارة أحد أئمة الحديث أَنّ أحمد بن

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ ص١٩.
(٢) في الفائق، وفي الكشاف أيضاً.
(٣) في كتابه المجموع المغيث.
(٤) علوم الحديث ص٢٥٦ ـ ٢٧٧.
(٥) الباعث الحثيث ص١٦٤.
(٦) فتح المغيث ص٣٣٠.
(٧) جواهر الأصول ص٤١.
(٨) التقريب ص٣٢.
(٩) إرشاد طلاب الحقائق: ١٨٥.

حنبل قال له وقد قَدِمَ من مصر: كتبت كتب الشافعي؟ فقال: لا، قال: فَرّطْت، ما عَلِمْنَا المُجْمَلَ من المُفَسّر، ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالَسْنَا الشافعي»[١].

وكان لابن الأثير عناية هامة بهذا الأمر، لأنه باب من الأبواب التي ولجها الطاعنون في الإسلام للتشكيك فيه، ورأى كما رأى غيره من علماء الحديث، خِلافاً للغزالي[٢] أن جميع الأحكام الشرعية جائزة النسخ، فقال: «ما مِنْ حكم شرعي إلاّ وهو قابل للنسخ، خِلافاً لبعضهم، فإنّهم قالوا: مِنَ الأفعال ما لا يمكن نسخه»[٣].

وأجاز ابن الأثير نسخ القرآن بالسنة[٤]، وهو ما ذهب إليه الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، وجمهور المتكلّمين من الأشاعرة والمعتزلة، والإمام مالك وأصحاب أبي حنيفة وابن سُرَيْج، ومَنَعَه الشافعي وأهل الظاهر»[٥]، كما أجاز نَسْخ السنة بالقرآن، وهو مذهب الجمهور من الأشاعرة والمعتزلة، والفقهاء غير الشافعي في أحد قوليه[٦]، ولم يُجِزْ النَّسْخ بقول الصحابي، ولا بالقياس المعلوم بالظن والاجتهاد، كما لم يُجَوّز النسخ بالإجماع، إذ لا نَسْخَ بعد انقطاع الوحي[٧]،

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٣/ ١٦٤.

(٣) جامع الأصول: ١/ ١٤٩.

(٤) جامع الأصول: ١/ ١٤٩.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام: ٣/ ٢١٧.

(٦) الإحكام في أصول الأحكام: ٣/ ٢١٢.

(٧) جامع الأصول: ١/ ١٤٩.

وهو ما ذهب إليه جميع علماء الحديث والفقه[١].

* منهج ابن الأثير في الناسخ والمنسوخ:

لم يتعرّض ابن الأثير لشرح معنى النسخ، وبيان رأيه فيه في شرحه لمادة (نَسَخَ) في «النهاية»، لكنّه أشار في شرحه للحديث أحياناً إلى ما في الحديث من ناسخ ومنسوخ، وهو في هذا كلّه يوافق بعض أصحاب الغريب، كأبي موسى الأصفهاني، والزمخشري ومن هذا ما قاله مثلاً في حديثه عن قوله ﷺ: (ماحق امرئ مسلم أَنْ يَبِيْتَ إلاّ وَوَصِيّته عِنْده)[٢]، فقال: «أي ما الأحزم له والأحوط، وقيل: ما المعروف في الأخلاق الحسنة إلاّ هذا من جهة الفرض، وقيل معناه: أَنّ الله حَكَم على عباده بوجوب الوصية مُطْلَقاً، ثم نَسَخَ الوصية للوارث، فبقي حق الرجل في ماله أنْ يوصي لغير الوارث، وهو ما قدّره الشارع بثلث ماله»[٣].

وهو ما قاله الأصفهاني في حديثه عن هذا الحديث، إلاّ أَنّه نَسَبَ الأقوال إلى أصحابها فقال في الحديث السابق: «قال الشافعي: أي ما الأَحْزَم والأَحْوَط إلاّ هذا، وحكى الطحاوي أنه قال: ويحتمل: ما المعروف في الأخلاق إلاّ هذا من

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٣/ ٢٢٦.

(٢) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الوصايا، باب ما جاء في ما يؤمر به من الوصية، رقم الحديث ٢٨٦٢، عن ابن عمر، والبخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب قول النبي ﷺ: وصية الرجل مكتوبة عنده، رقم الحديث ٢٥٨٧، ومسلم في صحيحه، كتاب الوصية، الباب الأول من الكتاب، المقدمة، رقم الحديث ١٦٢٧، والترمذي في سننه، أبواب الوصايا، باب الحث على الوصية، رقم الحديث ٢٦٩٩، ومالك في الموطأ، كتاب الوصية، باب الأمر بالوصية، رقم الحديث ١.

(٣) النهاية: ١/ ٤١٤.

جهة الفرض، وقال الطحاوي ما معناه: إن فيه معنى آخر أَوْلَى به عنده، وهو أن الله تعالى حَكَمَ على عباده بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، ثم نسخ الوصية للوارث على لسان نبيّه ﷺ بقوله: (إنّ الله أَعْطَى كل ذي حق حقّه، فلا وصية لوارث[١])، وإن كان لم يَرِدْ إلاّ من جهة واحدة في حديث شُرَحْبِيْل عن أبي أُمَامَة غَيْر أنهم قَبِلوا ذلك، واحتجّوا به، فبقي مَنْ سوى الوارث من الأقرباء مأموراً بالوصية لهم»[٢].

وقال في حديثه عن قوله ﷺ: «وفيه: (أنه نهى عن الدّبّاء والحَنتَم والمُزَفَّت)[٣] الدُبَّاء: القَرْع، واحدها دُبّاءة، كانوا ينتبذون فيها فتسرع الشدة إلى الشراب، وتحريم الانتباذ في هذه الظروف كانوا في صدر الإسلام ثم نُسِخَ، وهو المذهب، وذهب مالك وأحمد إلى بقاء التحريم[٤]».

---

(١) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب الوصايا، باب ما جاء في: لا وصية لوارث، رقم الحديث ٢١٢١، ورقم ٢١٢٢، وأبو داود في سننه، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، رقم الحديث ٢٨٧٠، وابن ماجه في سننه، كتاب الوصايا، باب: لا وصية لوارث، رقم الحديث ٢٧١٣ و٢٧١٤.

(٢) المجموع المغيث، مادة (حقَقَ) ص٤٧١ ـ ٤٧٢.

(٣) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدّبّاء، والحنتم، رقم الحديث ١٩٩٧، والنسائي في سننه، كتاب الأشربة، باب ذكر الدلالة على النهي للموصوف من الأوعية، رقم الحديث ٥٦٤٣ ـ ٥٦٤٤.

والحنتم: جِرار مَدْهونة خُضْر كانت تحمل الخمر فيها، ثم اتُّسِعَ فيها فقيل للخزف كله: حنتم. النهاية، مادة (حَنَتَم)، والمزفّت: الإناء الذي طُلِيَ بالزفت. النهاية، مادة (زَفَتَ).

(٤) النهاية: ٢/ ٩٦.

والقول بنسخ هذا الحديث هو ما أخذ به الخطابي أيضاً، فقال فيه: «اختلف الناس في هذا، فقال قائلون: كان هذا في صدر الإسلام ثم نُسِخَ بحديث بُرَيْدة الأَسْلَمي: أن النبي ﷺ قال: (كنت نهيتكم عن الأوعية، فَاشْربوا في كل وعاء)[١]، وإليه ذهب مالك بن أنس وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وقد رُوِيَ ذلك عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم»[٢].

وقال الحازمي فيه: «... وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الحَظْر كان في مَبْدَأ الأمر ثم رُفِعَ الحَظْر، وصار منسوخاً، وتمسّكوا في ذلك بأحاديث ثابتة صحيحة تُصَرِّح بالنسخ، وأكثرها نصوص»[٣].

وفي حديثه عن قوله ﷺ: (الثّيب بالثّيب جَلْدُ مئة وَرَجْمٌ بالحِجارة)[٤] قال ابن الأثير: «والجمع بين الجَلْدِ والرّجْم منسوخ»[٥] وهو ما وصل إليه بعد مراجعة أقوال العلماء وخلافاتهم في هذه القضية، إذ رأى أن الأكثريّة هو النسخ فأخذ به، وإذا عُدْنا إلى كتب الحديث وآراء العلماء رأينا ما يؤيد هذا، فالترمذي في «سننه» قال: «وهذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب

---

(١) والحديث أخرجه النسائي في سننه، كتاب الأشربة، باب الإذن في شيء منها، رقم الحديث ٥٦٥٣ و٥٦٥٤ و٥٦٥٥.

(٢) معالم السنن: ٤/ ٩٣.

(٣) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ ص٤٠٩.

(٤) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب الحدود، باب ما جاء في الرجم على الثيّب، رقم الحديث ١٤٣٤، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح»، وأبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في الرجم، رقم الحديث ٤٤١٥.

(٥) النهاية: ١/ ٢٣١.

النبي ﷺ، منهم: علي بن أبي طالب، وَأُبَي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وغيرهم وقالوا: الثيّب تُجْلَدُ وَتُرْجَم، وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم، وهو قول إسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو بكر وعمر وغيرهما: الثيّب إنّما عليه الرَّجْم ولا يُجْلَد، وقد رُوِي عن النبي ﷺ مثل هذا في غير حديث في قصة ماعز وغيره: أنه أمَرَ بالرَّجْم ولم يَأْمُر أن يُجْلَدَ قبل أن يُرْجَمْ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد»[1].

وقال الخطابي: «اختلف العلماء في تنزيل هذا الكلام ووجه ترتيبه على الآية، وهل هو ناسخ للآية، أو مبيّن لها، فذهب بعضهم إلى النسخ، وعلى هذا قول مَنْ يرى نَسخ الكتاب بالسنة، وقال آخرون: بل هو مبيّن للحكم الموعود، وبيانه في الآية، فكأنّه قال: عقوبتهن الحبس إلى أنْ يجعل الله لهنّ سبيلاً، فوقع الأمر بحبسهن إلى غاية، فلمّا انتهت مدة الحَبْس، وحان وقت مجيء السبيل قال رسول الله ﷺ: (خُذُوا عنّي) ولو لَمْ يكن ذلك ابتداء حكم فيه، وإنما هو بيان أمر كان ذِكْر السبيل منطوياً عليه، فأَبَانَ المُبْهَم منه، وفصّل المُجْمَل من لفظه، فكان نَسْخُ الكتاب بالكتاب لا بالسنة، وهو أَصْوَب القولين، والله أعلم، وفي قوله: (جَلْد مئة ورجم بالحجارة)، حجة لقول مَنْ رأى أنّ الجمع بين الحدّ والرَّجْم على الثيّب والمُحْصَن إذا زنى، وقد روي ذلك عن علي ﷺ أنه استعمل ذلك في بعض الزناة، وقال: جَلَدْتُها بكتاب الله ورَجَمْتُها بسنة رسول الله ﷺ، وإلى هذا ذهب الحسن البصري، وبه قال إسحاق بن راهويه، وهو قول داود وأهل الظاهر، وروي أن

(١) سنن الترمذي: ٥/ ١٢٩.

عمر ﷺ رَجَمَ ولم يَجْلد، وإليه ذهب عامة الفقهاء، ورأوا أن الجلد منسوخ بالرجم»[١].

وقال الحازمي في بيان خِلاف العلماء: «واختلف أهل العلم في هذا الباب فذهبت طائفة إلى أنّ المحصن الزاني يُجْلَد مئة ثم يُرْجَم؛ عملاً بحديث عُبَادة، ورأوه مُحْكَماً، وممّن قال به: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وداود بن علي الظاهري، وأبو بكر بن المنذر من أصحاب الشافعي، وخالفهم في ذلك أكثر أهل العلم وقالوا: بل يُرْجَم ولا يُجْلَد، روي ذلك عن عمر بن الخطاب ﷺ، وإبراهيم النخعي، والزهري، ومالك، وأهل المدينة، والأوزاعي، وأهل الشام، وسفيان، وأبو حنيفة، وأهل الكوفة، والشافعي وأصحابه عدا ابن المنذر، ورأوا أن حديث عُبَادة منسوخاً، وتمسّكوا في ذلك بأحاديث تدل على النسخ»[٢].

فابن الأثير كما هو واضح مهتم بقضية الناسخ والمنسوخ، وبالإشارة إلى ما في الأحاديث منها، لِكَشْف الغموض عن الحديث، وبيان معناه، وهو في ذلك يوافق ما قاله علماء الحديث قبله، فلا مجال للاجتهاد والرأي في مثل هذه الأمور التي انتهى منها علماؤها، وأعطوا رأيهم فيها، إلاّ أنه كان يأخذ بما أخذ به معظم الصحابة والفقهاء والعلماء كما رأينا، وكما يظهر من خلال حديثه عن هذه القضية في أحاديث كثيرة أخرى.

**رابعاً ـ الجَرْحُ والتَّعْدِيل:**

لم يُعَرِّفْ ابن الأثير هذا العلم في كتابه «النهاية» لكننا نستطيع أن نُقَدِّمَ تعريفه

---

(١) معالم السنن: ٤/ ٥٧٠.

(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ ص٣٧٠.

له من كتابه «جامع الأصول» إذا يقول فيه: «الجَرْحُ: هو وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعْتِبَار بقوله، وبَطَلَ العمل به. والتعديل: هو وَصْفٌ متى التحق بهما اعْتُبِر قولهما، وَأُخِذَ به[١]» وهو ما ذهب إليه علماء الحديث جميعاً[٢].

* منهجه في الجرح والتعديل:

لم يستعمل ابن الأثير في «كتاب النهاية» الألفاظ التي وضعها العلماء لهذا العلم، إنما أشار إلى ضعف سند الحديث بقوله: «وفي إسناده مقال»، وتكرّر هذا اللفظ في ثلاثة مواضع من «النهاية» فقط، ولعلّ ذلك ناجم عن ذكر ابن الأثير للأحاديث الصحيحة أو الحسنة في كتابه، وتَرْكِهِ للأحاديث الضعيفة، كما تجلّى لنا من خلال الأحاديث التي ذكرناها في الفصول كلها، وكان أَوّلها في حديثه عن قول جابر ﷺ في السارق: (أَنَّه قُطِع في الأولى والثانية والثالثة، إلى أَنْ جيء به في الخامسة، فقال: اقْتلوه، قال جابر: فَقَتَلْنَاه)[٣] قال ابن الأثير: «وفي إسناده مقال، ولم يذهبْ أحد من العلماء إلى قَتْل السارق، وإن تكرّرت منه السرقة»[٤].

وإذا عُدْنا إلى كتب الحديث التي ذكرت سند الحديث كاملاً وجدْنا أن الحديث رواه محمد بن عبدالله بين عبيد بن عَقِيل الهِلاَلي، قال: حدثنا جدي، عن مُصْعَب

(١) جامع الأصول: ١/ ١٢٦.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٥٢، وقواعد التحديث: ١٨٧، والكفاية ص١٢٧، والوجيز في علوم الحديث: ٢٣١.

(٣) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في السارق يسرق مراراً، رقم الحديث ٤٤١٠، والنسائي في سننه، كتاب قطع السارق، باب قطع اليدين والرجلين من السارق، رقم الحديث ٤٩٧٨.

(٤) النهاية: ٤/ ١٤.

ابن ثابت بن عبدالله بن الزبير، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبدالله، وقال الخطابي في حديث عنه: «قلت: هذا في بعض إسناده مقال، وقد عارض الحديث الصحيح الذي بإسناده، وهو أن النبي ﷺ قال: (لا يَحلّ دمُ امرئ مسلم إلاّ بإحدى ثلاث: كُفْر بعد إيمان، وَزِنَى بعد إحصان، أو قَتْل نفس بغير نفس)[1]، والسارق ليس بواحد من الثلاثة، فالوقوف عن دمه واجب، ولا أَعْلَم أحداً من الفقهاء يبيح دم السارق، وإن تكرّرت منه السرقة مرة بعد أخرى»[2].

وبالعودة إلى كتب الحديث نجد أن الحديث ضَعُفَ سنده بوجود مُصْعَب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير، وهو كما قال عنه ابن حجر العسقلاني: «ليّن الحديث»[3]، وقال عنه النسائي: «وهذا حديث مُنْكَر، ومُصْعَب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث، والله تعالى أعلم»[4].

وثانيهما: في حديثه عن حديث أنس ﷺ أنه قال: (خَطَبَنا رسول الله ﷺ على ناقة جَدْعاء، وليست بالعَضْباء)[5]، فقال فيه: وفي إسناده مقال»[6].

---

(١) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب ما يباح به دم المسلم، رقم الحديث ١٦٧٦، وأبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، رقم الحديث ٤٣٥٢، والترمذي في سننه، كتاب الديات، باب لا يحل دم امرئ مسلم إلاّ بإحدى ثلاث، رقم الحديث ١٤٠٢.

(٢) معالم السنن: ٤/ ٥٦٧.

(٣) تقريب التهذيب ص٥٣٣.

(٤) سنن النسائي: ٨/ ٩١.

(٥) والحديث لم أجده إلاّ في الكامل في ضعفاء الرجال، وروايته: (خَطَبَنَا رسول الله ﷺ على ناقته العضْباء، ليست بالجَدْعَاء) عن أنس ﷺ.

(٦) النهاية: ٤/ ٧٥.

وبالعودة إلى كتب الحديث نجد أن في سنده: الوليد بن المهَلَّب، عن النَّضْر ابن مُحْرِز، عن محمد بن المُنَكْدَر، عن أنس، والوليد بن المهلب، عن النَّضْر بن مُحْرِز لا يُعرف كما أشار ابن حجر العسقلاني، إذا قال: «الوليد بن المُهَلَّب عن النضر بن مُحْرِز لا يُعْرف وله ما يُنْكَر»(١).

وثالثها: في حديثه عن حديث أم سَلَمَة ﷺ: إني أُطِيْل ذيلي وأمشي في المكان القَذِر، فقال رسول الله ﷺ: (يُطَهِّره ما بَعْده)(٢) فقال فيه: «هو خاص فيما كان يابساً لا يَعْلَق بالثوب منه شيء، فأمّا إذا كان رطباً فلا يطهر إلا بالغسل، وفي إسناد هذا الحديث مقال»(٣).

والحديث كما ورد في كتب الحديث رواه محمد بن عُمارة بن عمرو بن حَزْم، عن محمد بن إبراهيم، عن أمّ ولد لِهُود بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وقال أبو عيسى الترمذي: «وروى عبدالله بن المبارك هذا الحديث عن مالك بن أنس، عن محمد بن عُمَارة، عن محمد بن إبراهيم، عن أم ولد لِهُود بن عبد الرحمن ابن عوف، عن أم سَلَمَة، وهو وهم، وليس لعبد الرحمن بن عوف ابن يُقال له: هود، وإنّما هو: عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أم سَلَمَة، وهذا الصحيح»(٤).

فابن الأثير كما برز لنا ممّا سبق يشير إلى ما في سند الحديث من ضعف، وإن لم يذكر سنده، ممّا يشير إلى دقّته، وحرصه على ذكر الحديث الصحيح،

---

(١) لسان الميزان: ٦/ ٢٢٧.

(٢) سبق تخريجه في الفصل الأول من البحث ص٨٤.

(٣) النهاية: ٣/ ١٤٧.

(٤) سنن الترمذي: ١/ ٢٣٦.

والتنبيه على غيره إن ذَكَره في كتابه، رغم إيجازه واختصاره اللّذَيْن اتبعهما في «النهاية».

**خامساً ـ الحديث المُدْرَج:**

قلنا في مقدمة هذا الفصل: إن ابن الأثير لم يضع لأي علم من هذه العلوم تعريفاً في «النهاية» بل اكتفى بالإشارة إلى ما ورد منها في أثناء شرحه للحديث، إلاّ أنّه يمكننا أن نأخذ تعريفه من كتابه «جامع الأصول» إذ قال في تعريفه لهذا النوع من الحديث: «هو أن يَذْكُرَ الراوي في الحديث زيادة ويضيف إليه شيئاً من قوله، إلاّ أنه لا يُبَيّن تلك الزيادة أنها من قول النبي ﷺ، أو مِنْ قول نفسه فتبقى مجهولة»[1]، وهو التعريف الذي ذكره له جميع علماء الحديث[2]، إذ لا مجال للاجتهاد في أمر حددّه العلماء، ووضعوا ضوابطه وقواعده، إلاّ أنهم أضافوا إلى هذا أنهم جعلوا المدرج من الأحاديث الضعيفة، قال ابن السمعاني: «مَنْ تَعَمَّدَ الإِدْرَاج فهو ساقط العدالة، وممّن يُحَرِّفُ الكَلِمَ من مواضعه، وهو مُلْحَقٌ بالكذّابين»[3].

ولم يشر ابن الأثير إلى هذا النوع من الحديث إلاّ في مكان واحد من «النهاية» وهو في حديثه عن قوله ﷺ: (الطِيَرةُ شِرْكٌ ـ وما منّا إلاّ ـ ولكنّ الله يُذهِبُه بالتوكّل)[4]، فقال فيه: «هكذا جاء في الحديث مقطوعاً، وقيل: (وما منّا إلاّ)

---

(١) جامع الأصول: ١/ ١٠٥.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص٩٥، والباعث الحثيث ص٦٩.

(٣) علوم الحديث ص٩٥، ومعرفة علوم الحديث: ٩٣، والباعث الحثيث ص٩٦.

(٤) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الطِيَرة، رقم الحديث ٣٩١٠، والترمذي في سننه أبواب السير، باب ما جاء في الطيرة، رقم الحديث ١٦١٤، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب مَنْ كان يُعْجِبه الفأل، رقم الحديث ٣٥٣٨، =

مِنْ قول ابن مسعود أَدْرَجه في الحديث»[١].

وقد أشارت كتب الحديث إلى أن سليمان بن حَرْب هو الذي ذكر أنَّ هذا القول هو قول ابن مسعود وهو ما ذكرَه أبو عيسى الترمذي فقال: وفي الباب عن أبي هريرة ﷺ وحابس التيمي وعائشة وابن عمر وسعد، وهذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلاّ مِنْ حديث سَلَمة بن كُهَيْل، وروى شُعْبَة أيضاً عن سلمة هذا الحديث، وقال: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث: (وما منّا إلاّ) قال سليمان: هذا عندي قول عبدالله بن مسعود»[٢].

وقال الخطابي: «كان سليمان بن حرب يُنْكِرُ هذا ويقول: هذا الحرف ليس من قول رسول الله ﷺ، وكأَنّه من قول ابن مسعود ﷺ»[٣].

**سادساً ـ الحديث المضطرب:**

وهو الحديث الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنّما نسميه مُضْطَرِباً إذا تساوت الروايتان، أمّا إذا ترجّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أَكْثَر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات الأخرى، فالحكم للراجحة، ولا يُطْلَق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه[٤].

---

= وابن حبان كما في: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، باب التغليظ على مَنْ تطَيَّر في أسبابه مُتَعَرِّيَاً عن التوكل فيها، رقم الحديث ٦٠٨٩.

(١) النهاية: ٣/ ١٥٢.

(٢) سنن الترمذي: ٥/ ٣٣٧.

(٣) معالم السنن: ٤/ ٢٣٠.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص٩٣ ـ ٩٤.

ولم يُعْطِ ابن الأثير تعريفاً لهذا النوع من الحديث، ولم يُشِرْ إليه إلاّ في موضع واحد من «النهاية» فقط، وهو في حديثه عن قوله ﷺ: (مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ الله رأسه في النار)[1] إذ قال فيه: «أراد به: سِدْرُ مكة لأنها حَرَمٌ، وقيل: سِدْر المدينة، نهى عن قطعه ليكون أُنْسَاً وظللاً لِمَن يهاجر إليها وقيل: أراد السِدْرَ الذي يكون في الفلاة يستظل به أبناء السبيل، والحيوان أو في ملك إنسان، فيتحامل عليه ظالم فيقطعه بغير حق، ومع هذا فالحديث مضطرب الرواية، فإن أكثر ما يُرْوَى عن عروة بن الزبير، وكان هو يقطع السدر، ويتخذ منه أبواباً، قال هشام: وهذه أبواب من سِدْرٍ قَطَعَه أَبي، وأهل العلم مُجْمِعون على إباحة قَطْعِهِ»[2].

وأشار علماء الحديث إلى أن الاضطراب قد يكون في المتن أو في السند، فقال ابن الصلاح: «وقد يقع الاضطراب في متن الحديث وهو قليل، أو في السند وهو كثير»[3].

والواضح من الحديث السابق أن الاضطراب في متنه لا في إسناده، فقد أشار أبو داود إلى هذا فقال: «هذا الحديث مُخْتَصَرٌ، يعني: مَنْ قَطَعَ سِدْرَة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عَبَثَاً وظُلْمَاً، بغير حق يكون له فيها، صَوَّب الله رأسه في النار»[4].

وقال أيضاً: «وحدّثنا عبدالله بن عمر بن مَيْسَرة، وحُمَيْد بن مَسْعَدَة قالا:

---

(١) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قَطْعِ السِدْرَة، رقم الحديث ٥٢٣٩، ورقم ٥٢٤٠، والبيهقي في السنن الكبرى، باب ما جاء في قطع السدرة.

(٢) النهاية: ٢/ ٣٥٤.

(٣) الباعث الحثيث ص٦٨، ومنهج النقد في علوم الحديث ص٤٣٤.

(٤) سنن أبي داود: ٤/ ٣٦١.

حدّثنا حسّان بن إبراهيم، قال: سألت هشام بن عروة عن قَطْعِ السِدْر، وهو مُسْتَنِدٌ إلى قصر عروة، فقال: أَلاَ ترى هذه الأبواب والمصاريع؟ إنما هي من سِدْر عروة يقطعه من أرضه، وقال: لا بأس به، وزاد حُمَيْد فقال: هِيْ يا عراقي جئتني ببدعة، قال: قلت: إنما البدعة من قِبَلِكم، سَمِعْتُ مَنْ يقول بمكة: لَعَنَ رسول الله ﷺ مَنْ قَطَعَ السِدْر، ثم ساق معناه»[١].

والاضطراب في الحديث موجب لضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط، كما قال علماء الحديث[٢].

**سابعاً ـ كتابة الحديث:**

أجاز ابن الأثير كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ وهو ما عليه جميع فقهاء الأمة وعلمائها[٣]، وأشار إلى رأيه هذا في حديثه عن قوله ﷺ: (لا تَكْتبوا عنّي غَيْرَ القرآن)[٤] قال: «الجَمْعُ بين قوله: لا تكتبوا عني غير القرآن، وبَيْنَ إذنه في الكتابة، أَنَّ الإذن في الكتابة ناسخ للمَنْعِ منه، بإجماع الأمة على جوازه، ولا يُجْمِعون إلاّ على أَمْرٍ صحيح»[٥].

وكرّر رأيه هذا في كتابه «جامع الأصول» فقال: «... وكان اعتمادهم أولاً على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر، غير مُلْتَفِتِين إلى ما يكتبونه، ولا مُعَوِّلين على ما يسطّرونه، محافظة على هذا العلم كحفظهم كتاب الله ﷻ، فلما انتشر

---

(١) سنن أبي داود: ٤/ ٣٦١.

(٢) الباعث الحثيث ص٦٨، ومنهج النقد في علوم الحديث: ٤٣٤.

(٣) تقييد العلم ص٥٧، والمحدّث الفاصل ص٣٦٦.

(٤) والحديث سبق تخريجه ص٢٦٦ من هذا الفصل.

(٥) النهاية: ٤/ ١٤٨، وجامع الأصول: ٨/ ٣٣.

الإسلام واتَّسَعَت البلاد، وتفرّقت الصحابة في الأقطار، وكَثُرَت الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرّق أصحابهم وأتباعهم، وَقَلّ الضَبْط، واحتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يَغْفُل، والذهن يغيب، والذكر يُهْمِل، والقلم يَحْفَظ ولا يَنْسَى»[1].

وهو ما ذهب إليه ابن الصلاح إذ قال بعد حديثه عن آراء المجيزين والمانعين: «ثمّ إنه زال الخِلاَف، وأَجْمَعَ المسلمون على تَسْوِيْغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصرة الآخرة»[2].

ممّا سبق يتضح أن ابن الأثير أشار في كتابه «النهاية» إلى بعض الأمور التي أَلَّفَت ما يسميه العلماء بـ «علوم الحديث» فأشار إلى ما في بعض الأحاديث من ناسخ ومنسوخ، ووفّق بين بعض الأحاديث التي تبدو متعارضة في الظاهر، وهو ما سمّاه علماء الحديث باسم: «مختلف الحديث» كما أشار إلى ما في سند بعض الأحاديث من ضعف، وهو ما سُمِّي بعلم «الجرح والتعديل» وإلى ما في متن بعضها مِنْ زيادة أو اضطراب، وأجاز كتابة الحديث، وهو في مواقفه من هذه العلوم كلّها متفق مع معظم علماء الأمة، ويرى رأيهم، ولم يكن مجتهداً، إذ لا مجال للاجتهاد في أمور قررها علماء الحديث الأوائل ووضعوا قواعدها وأسسها.

* * *

(١) جامع الأصول: ١/ ٤٠.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص١٨٣.

# الفصل الثالث

# منهجه في الضبط والاستشهاد

* **تمهيد:**

رأينا في حديثنا عن منهج ابن الأثير في الشرح، أنّ له منهجاً خاصاً في ترتيب الكلمات وتنظيمها، وفي شرحها وتفسيرها، وسنرى فيما يلي أنه اتبع منهجاً دقيقاً في ضَبْطِ الكلمات والعبارات، وفي ذكر الشواهد التي أَيَّدَ بها أقواله اللغوية والنحوية الواردة في كتابه، ومن المفيد هنا أن نتحدّث عن ضوابطه وشواهده وعن منهجه في الضبط والاستشهاد.

**أولاً ـ ضوابطه، ومنهجه في الضبط:**

مِنْ أعمال اللغوي بيان معاني الألفاظ، وتحديد هذه المعاني إذا كان اللفظ يحتمل غير ما معنى، وعليه يَعْمِدُ اللغوي إلى ضَبْطِ الألفاظ التي يُحْتَمَلُ وقوع التحريف والتصحيف والغلط في قراءتها، أو التي يتوقّف معناها على هذا الضبط، ولقد حَرَصَ ابن الأثير في أَغْلَبِ كتبه على أن يَتَجَنّب وقوع التحريف والتصحيف فيها، ولم يكتف بضبط الكتابة العربية بالشكل، لأنها طريقة يُحْتَمَلُ فيها عدم الدقة احتمالاً كبيراً، ولاسيّما إذا كان هناك من الألفاظ ما يختلف فيه المعنى باختلاف الحركات، بل اهتمّ ابن الأثير بالضبط بصوره المختلفة، فضبط الحروف والحركات بصور متعددة، وسأبيّن منهجه ووسائله التي اتبعها في ذلك.

**١ ـ ضبط الحروف:**

أعطى ابن الأثير هذا النوع من الضبط أهمية كبيرة، وانتشرت أمثلته في جميع

أجزاء «النهاية»، ومن أمثلته قوله في حديثه عن لفظ (النَّبَاوة): «بالنون»[١]، وقال في (مُتَوَّقه): «بالتاء»[٢]، وفي (مُنَوّقَة): «بالنون»[٣]، وقال في (أَجَارِد): «بالراء والدال»[٤]، وفي (البَذَاء) قال: «بالذال المعجمة»[٥] وأمثلة هذا النوع من الضبط كثيرة جداً»[٦].

**٢ ـ ضَبْط الحركات:**

عَمَدَ ابن الأثير إلى طرقٍ عدّة لضبط حركات الألفاظ، وهذا الضبط له أهميته المعجمية واللغوية لبيان اللّفظ المراد شرحه، ولا يقلّ أهمية عن ضبط الحروف، والضبط بالشكل هو أحد طرق ضبط الحركات، إلاّ أنه لا يفي بالغرض المطلوب، لاسيّما إذا عرف المؤلف أن كتابه سيكون في متناول أيدي الطلبة والنُّسّاخ، وقد يكونون من قليلي الثقافة اللغوية، والمعرفة بأصول الألفاظ وروايتها، فيحرّكون الساكن، أو يسكّنون المتحرّك، أو يغيّرون حركته، وأساليبه في الضبط هي:

**آ ـ الضبط بالاصطلاح:**

اهتمّ ابن الأثير بهذا النوع من الضبط وانتشرت أمثلته في جميع أجزاء «النهاية»، ومن هذا القبيل قوله في (الآخِيّة): «بالمد والتحريك»[٧]، وقال في (أَذِيّ): «بالمد

---

(١) النهاية: ١/ ١٩٩.

(٢) النهاية: ١/ ٢٠٠.

(٣) النهاية: ٥/ ١٢٩.

(٤) النهاية: ١/ ٢٤٣.

(٥) النهاية: ١/ ٢٨١.

(٦) النهاية: ١/ ٤٤٩، ٤٥٩، ٤٦٣، ٢/ ١٢، ٢٠، ٣٥، ١٣٦، ١٦٠، ٣/ ٣١، ٥/ ١٣٧، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٥٦، ٢٥٧ . . . إلخ.

(٧) النهاية: ١/ ٢٩.

والتشديد»[١]، وفي (مُؤَزِّلَة) قال: «بالتشديد»[٢]، وفي (وَجْنَاء) قال: «بالمد والقَصْر»[٣]، وفي (الدَّخَن) قال: «بالتحريك»[٤]، وأمثلة هذا النوع من الضبط كثيرة جداً[٥].

**ب ـ الضبط بالميزان الصرفي:**

وَيُعَدّ هذا الضَرْب من الضبط وسيلة مهمة لِبَيان أصل الألفاظ، ويمكن أن يستعمله اللغوي لضبط الألفاظ التي تتخذ شكل صيغ وأبنية موحّدة من الأفعال والأسماء منه، ومن هذا قوله عن (التَأَجُّل): «تَفَعُّل من الأَجَل»[٦] وقال في (الآرِزَة): «بوزن فاعِلَة»[٧]، وفي (الأُقْحُوان) قال: «بوزن أُفْعُلان»[٨]، وأمثلته كثيرة أيضاً[٩].

**ج ـ الضبط بالمثال الشهير:**

اعتمد ابن الأثير في ضبطه للألفاظ على هذا النوع من الضبط، وتردّد كثيراً

---

(١) النهاية: ١/ ٣٤.

(٢) النهاية: ١/ ٤٦.

(٣) النهاية: ٢/ ١٠٢.

(٤) النهاية: ٢/ ١٠٩.

(٥) النهاية: ١/ ٤٤٩، ٤٥٩، ٤٦٣، ٢/ ١٢، ٢٠، ٣٥، ١٣٦، ١٦٠، ٣/ ٣١، ٥/ ١٣٧، ١٨١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٨٧، ٢٩٩ . . . إلخ.

(٦) النهاية: ١/ ٢٦.

(٧) النهاية: ١/ ٢٨١.

(٨) النهاية: ١/ ٥٧.

(٩) النهاية: ١/ ٣٥٣، ٣٦٤، ٤١٦، ٢/ ٢٠، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٨، ١٥٨، ١٩٦، ٣١٠، ٣٦٢، ٣٧٠، ٣٨٥ . . . إلخ.

في كتابه، ومن هذا القبيل قوله في (أَرِبَ): «بوزن عَلِمَ»[١] وفي (الأَرُومَة) قال: «بوزن أَكُولة»[٢] وقال في (إِثْرَن): «بوزن إِعْرَن»[٣]، وفي (الأَضَاة) قال: «بوزن الحَصَاة»[٤] وغيرها كثير[٥].

**د ـ الضبط بالعبارة:**

ويعتبر هذا الضرب من الضبط مِنْ أَوْضَحِ صور الضبط وأدقّها، وقد اعتمد عليه ابن الأثير في أكثر شروحه للألفاظ مُدْرِكاً أهمية هذا النوع من الضبط في تصحيح الألفاظ، ومنه قوله: «اللَّحْن بسكون الحاء: الخَطَأ، واللَّحَن بفتحها: الفِطْنَة»[٦]، وقال في (البِسط): «بكسر الباء: الناقة التي تُرِكَت وولدها لا يُمْنَع منها ولا تُعْطَفُ على غيره، وبالفتح: هو الأرض الواسعة»[٧]، وقال في شرح كلمة (المراء): «هي بكسر الميم: قُبَاء، فأمّا المُرَاء بضم الميمْ: فهو داء يصيب النّخْل»[٨]، وقال في ضبط الكلمة (الأُبُلّة): «بضم الهمزة والباء وتشديد اللاّم»[٩]، وفي لفظ،

---

(١) النهاية: ١/ ٣٥.

(٢) النهاية: ١/ ٤١.

(٣) النهاية: ٤/ ٤١.

(٤) النهاية: ١/ ٥٣.

(٥) النهاية: ١/ ١٤٧، ١٨٣، ١٩٣، ٢٥٣، ٢/ ٢٠٥، ٣٠٤، ٣٨٧، ٥٠٤، ٣/ ٥، ٢٠، ٦٩، ٤/ ٢٩٠، ٥/ ١٣١، ١٧٦، ٢٨٠ . . . إلخ.

(٦) النهاية: ٤/ ٢٤١.

(٧) النهاية: ١/ ١٢٧.

(٨) النهاية: ٤/ ٣٢٣.

(٩) النهاية: ١/ ١٦.

(أَجْيَاد) قال: «بفتح الهمزة وسكون الجيم، وبالياء تحتها نقطتان»[١] وأمثلة هذا النوع من الضبط كثيرة[٢].

وممّا تقدّم يتضح لنا أن ابن الأثير أراد بهذا الضبط تأكيد أمور منها:

١ ـ تحديد معاني الألفاظ.

٢ ـ تحديد الكلمة المقصودة في الكلام.

٣ ـ التنبيه على نطقين للكلمة الواحدة.

٤ ـ التنبيه على اختلاف المعاني لاختلاف الحركات.

وقد رأينا هذه الأنواع من الضبط عند غيره من علماء غريب الحديث أيضاً، إلاّ أَنّ ابن الأثير كان أشدّ عناية به منهم جميعاً.

**ثانياً ـ شواهده ومنهجه في الاحتجاج:**

ونعني بشواهده: ما استشهد به ابن الأثير على صحة ما يقول من معنى أو أصل أو إثبات قاعدة لغوية أو نحوية، فَيَقْوَى ما ذهب إليه، والشواهد المَعْتَدّ بها عنده كما هي عند غيره من العلماء: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وأقوال الصحابة، والشعر العربي.

**آ ـ احتجاجه بالقرآن الكريم:**

والقرآن الكريم مصدر رئيسي لجميع علماء العربية، فقد اتفق جميع علماء العربية على أنه المصدر الأول من مصادر العربية وشواهدها، ورأى فيه ابن الأثير

---

(١) النهاية: ١/ ٢٧.

(٢) النهاية: ١/ ٤١، ٧٨، ١٢٢، ١٢٧، ١٤٦، ٢/ ١٢، ٢٢، ١٤٢، ١٥٩، ١٦٦، ٢٨٨، ٢٩٣، ٥/ ١٣٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨ ... إلخ.

شاهداً على معنى بعض الحروف، كما استشهد بالقرآن على بعض أساليب العرب في تخاطبها.

**أولاً ـ احتجاجه بالقرآن على معنى بعض الحروف:**

استشهد ابن الأثير بالقرآن الكريم على معنى بعض الحروف، ورأى في آياته تأييداً لِمَا ذهب إليه، وهذه الحروف هي:

**١ ـ من بمعنى البدل:**

وهو ما ذكره في حديثه عن قوله ﷺ: (أنّه رأى بعبد الرحمن وَضَراً من صُفْرَةٍ، فقال: مَهْيَم؟ قال: تَزَوّجْت امرأة من الأنصار، فقال: ما سُقْتَ منها؟)[١] فقال فيه: «وقوله: (منها)، بمعنى البدل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[الزخرف: ٦٠] أَيْ: بَدَلَكُم[٢]».

وهو المعنى الذي رآه ابن هشام لِـ (مِنْ) في هذه الآية[٣].

**٢ ـ الباء زائدة:**

أشار إلى هذا في حديثه عن قوله ﷺ: (سَأَلْتُ ربي أن لا يُهْلِكَ أمتي بِسَنَةٍ بِعَامّة)[٤]، فقال فيه: «أي بقحط عام يعمّهم جميعاً، والباء في (بعامة) زائدة زيادتها

---

(١) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب ما جاء في قوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[الجمعة: ١٠]، رقم الحديث ١٩٤٤، عن أنس، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٤٧٣.

(٢) النهاية: ٢/ ٤٢٤.

(٣) مغني اللبيب: ٤٢٢.

(٤) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها، رقم الحديث ٤٠٩٢، والحربي في غريب الحديث: ٣/ ٩٦٩، ومسلم في صحيحه، =

في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[الحج: ٢٥][١]، فقد ذهب إلى ما ذهب إليه ابن هشام في أَنّ الباء زائدة في هذه الآية[٢].

**٣ ـ اللام لام العاقبة:**

وهي اللام الواردة في حديث: «أَنّه أَرْسَلَ سَرِيّة، فَبَعَثُوا حَرَام بن مِلْحَان بكتاب رسول الله ﷺ إلى بني سُلَيْم، فانتُحَى له عامر بن الطفيل فَقَتَله، فلمّا بلغ النبي ﷺ قَتْله قال: أَعْنَقَ لِيَمُوت)[٣]، فقال فيه ابن الأثير: «أي إنّ المنيّة أَسْرَعَتْ به وساقته إلى مَصْرَعِه، واللاّم لام العاقبة مثلها في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[القصص: ٨][٤].

وهذا ما رآه ابن هشام إذ قال فيها: «لام العاقبة وتسمّى لام المآل والصيرورة نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٥]، وأَنْكَرَ البصريون وَمَنْ تابعهم لام العاقبة[٦]، وقال الزمخشري: والتحقيق أنها لام الصّلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون

---

= كتاب الفتن، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، رقم الحديث ٢٨٨٩، عن ثَوْبان، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٥٠٣.

(١) النهاية: ٣/ ٣٠٢.

(٢) مغني اللبيب ص١٤٧.

(٣) والحديث أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٣/ ٤١٢، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ١٣١، وابن هشام في السيرة النبوية: ٢/ ١٠٩.

(٤) النهاية: ٣/ ٣١٠، والصاحبي ص١١٥، والمخصص، السفر: ١٤/ ٥١.

(٥) مغني اللبيب ص٢٨٣.

(٦) مغني اللبيب ص٢٨٣.

عدواً وحَزَناً، بل المحبة والتبني»[١].

**٤ ـ كلاّ بمعنى حقاً:**

وذكر ذلك في حديثه عن قوله ﷺ: (تَقَعُ فِتَنٌ كأنّها الظُّلَل، فقال أعرابي: كلاّ يا رسول الله)[٢] فقال: «وقد تَرِدُ كلاّ بمعنى: حقاً، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[العلق: ١٥][٣] وهو في هذا يذهب إلى ما ذهب إليه الكسائي ومتابعوه، فقالوا: «تكون كلاّ بمعنى حقاً»[٤] ورفضه ابن هشام، ورجّح قول أبي حاتم إذ جعل (كلاّ) الواردة في الآية بمعنى: أَلاَ الاستفتاحية[٥].

**٥ ـ لَوْمَا معناها التحضيض:**

أشار إلى ذلك في حديثه عن قول عمر ﷺ: (لَوْمَا أَبْقَيْتَ)[٦] فقال: «أي: هلاّ أَبْقَيْتَ، وهي حرف من حروف المعاني، معناها التحضيض، كقوله تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[الحجر: ٧][٧].

وزعم المالَقي أنَّ (لَوْمَا) لم تأت إلاّ للتحضيض، وردَّ ابن هشام هذا القول وقال: ويردّه قول الشاعر:

---

(١) الكشاف: ٣/ ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) والحديث أخرجه: ابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٥٦، باب الظاء مع اللام.

(٣) النهاية: ٤/ ١٩٩.

(٤) مغني اللبيب ص٢٥٠.

(٥) مغني اللبيب ص٢٥٠.

(٦) وقول عمر لم أعثر عليه في كتب الحديث، أو كتب غريب الحديث أو غيرها.

(٧) النهاية: ٤/ ٢٧٨، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٧٩، والصاحبي ص١٢٥، والمخصص سفر: ١٤/ ٥٥.

لَوْمَـا الإصـاخة لِلْوُشـاة لَكَـان لِـي مِنْ بعد سُخْطِكَ في رضاك رَجَاءُ»[١]

**٦ ـ فاعلة بمعنى مَفْعُولة:**

وهو ما رآه في حديثـه عن قولـه ﷺ: (أنّـه نهى عن الغارِفَـة)[٢] فقال فيه: «الغَرْفُ: أنْ تُقْطَعَ ناصِيَة المرأة، ثم تُسَوّى على وسط جبينها، وَغَرَف شعره: إذا جَزّه فمعنـى الغارفـة أنّها فاعلـة بمعنى مَفْعُولـة، كقولـه تعالـى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] بمعنى مُرْضـيّة»[٣].

**ثانياً ـ احتجاجه بالقرآن على بعض أساليب العرب في تخاطبها:**

لم يكتف ابن الأثير بالاستشهاد بالقرآن الكريم على معنى بعض الحروف، بل استشهد بالقرآن على بعض أساليب العرب في تخاطبها، والأساليب التي احتجّ بالقرآن عليها:

**١ ـ إيقاع المفرد موقع الجمع:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن قول عمر ﷺ: (إنّ رجلاً ناداه فقال: هل لك في رجل رَثَدْتْ حاجته وطال انْتِظاره)[٤] فقال فيه: «أي دَافَعْتَ بِحَوائِجه وَمَطَلْتَه، مِنْ قولك، رَثَدْتُ المتاع: إذا وَضَعْتَ بعضه فوق بعض، وأراد بحاجته: حوائجه فأَوْقَعَ المُفْرَد مَوْقِعَ الجمع كقوله تعالى: ﴿فَٱعْتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمْ﴾[الملك: ١١] أي: بذنوبهم»[٥]،

---

(١) مغني اللبيب ص٣٦٤.

(٢) والحديث أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٣/ ٥٨، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ١٥٣.

(٣) النهاية: ٣/ ٣٦٠، والبرهان: ٢/ ٢٨٥، والخصائص: ١/ ١٥٣.

(٤) والقول أخرجه: ابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٣٨١.

(٥) النهاية: ٢/ ١٩٦.

وإيقاع المُفْرَد مَوْقِعَ الجمع من سنن العرب في كلامها، قال السيوطي: «ومن سنن العرب في تخاطبها ذكر الواحد والمراد الجمع»[١].

**٢ ـ أسلوب العرب في الحذف:**

والعرب قد تحذف بعض كلمات الجملة للاختصار، وذكر ذلك في حديثه عن قول عبدالله بن مسعود ﷺ: (أنّ امرأته سَأَلَتْه أَنْ يكسوها جِلْبَاباً، فقال: أَخْشَى أنْ تَدَعِي جِلْبَاب الله الذي جَلْبَبَكِ، قالت: وما هو؟ قال: بيتُكِ، قالت: أَجِنَّكَ مِنْ أصحاب محمد تقول هذا؟[٢]، فقال فيه ابن الأثير: «تريد: أَمِنْ أَجْلِ أَنَّكَ، فَحُذِفَتْ مِنْ واللام والهمزة، وَحُرِّكت الجيم بالفتح والكسر، والفتح أكثر، وللعرب في الحذف باب واسع، كقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[الكهف: ٣٨] تقديره: لكنْ أنا هو الله ربي»[٣].

وقال في حديثه عن قوله ﷺ: (ولكنّ الكِبْرَ مَنْ بَطِرَ الحقّ)[٤] فقال فيه: «هذا على الحذف، أي: ولكنّ ذو الكبر مَنْ بَطِرَ الحقّ، أو: ولكنّ الكبرَ كِبْرُ مَنْ بَطِرَ الحقّ، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[البقرة: ١٨٩]»[٥].

---

(١) المزهر: ١/ ٣٣٣.

(٢) والقول أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ٢٢٩، والأصفهاني في المجموع المغيث، مادة (أَجَنَ)، وابن منظور في لسان العرب، مادة (جَنَنَ).

(٣) النهاية: ١/ ٢٧، والكشاف: ٢/ ٣٩٠، والمخصص، سفر: ١٧/ ١٤٠ ـ ١٤١ والخصائص: ٣/ ٩٢.

(٤) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر، رقم الحديث ٤٠٩٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكِبْر وبيانه، رقم الحديث ٩١، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٦٧.

(٥) النهاية: ٤/ ١٤٣، والبرهان: ٣/ ١٤٧، والخصائص: ٢/ ٣٦٢، ومجاز القرآن: ١/ ٦٤.

**٣ ـ تقديم الضمير في الشر والذم:**

قال ابن الأثير: «وفي الشر والذم يُقَدَّم الضمير، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعَنَتِي﴾[ص: ٧٨] وقوله: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾[الفتح: ٦]»(١).

**٤ ـ إضافة الهاء للسكت:**

وهي ما وجد مجالاً للحديث عنه في حديثه عن قوله ﷺ: (قُلْتُ: يا رسول الله، هل مِنْ ساعة أَقْرَبُ إلى الله؟ قال: نعم، جَوْفَ الليل الآخِر، فَصَلِّ حتى تُصْبِح ثم أَنْهِهْ حتى تطلع الشمس)(٢)، فقال ابن الأثير: «قوله: (أَنْهِهْ)، بمعنى: انته، وقد أَنْهَى الرجل: إذا انتهى، فإذا أَمَرْتَ قُلْتَ: أَنْهِه، فتزيد الهاء للسكت كقوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[الأنعام: ٩٠] فَأَجْرَى الوَصْل مَجْرَى الوقف»(٣).

**٥ ـ الاستفهام في معنى التنبيه والتقرير:**

ذكر هذا في حديثه عن قوله ﷺ: (قال: أَيَنْقُص الرُّطَبُ إذا يَبِس؟ قالوا: نعم)، (٤)فقال فيه: (نعم) لفظه استفهام، ومعناه تنبيه وتقرير، لِكُنْهِ الحُكْمِ وَعِلَّتِه،

---

(١) النهاية: ٢/ ٣٩٣، وللتقديم والتأخير أهداف أخرى، وعرضها صاحب الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ص١٠٨، وما بعدها.

(٢) والحديث أخرجه: ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في أي ساعات الليل أفضل، رقم الحديث ١٣٦٤.

(٣) النهاية: ٥/ ١٣٩، وهو ما قاله الزمخشري في الكشاف: ٢/ ٢٦، وابن سيده في المخصص: ١٣/ ٢٨٩.

(٤) والحديث أخرجه: النسائي في سننه، كتاب البيوع، باب اشتراء التمر بالرُّطَب، رقم الحديث ٤٥٤٥، والترمذي في سننه، أبواب البيوع، باب ماجاء في النهي عن المُزَابنه والمُحَاقلة، رقم الحديث ١٢٢٥، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح»، وأبو داود في سننه، كتاب البيوع والإجارات، باب في التمر بالتمر، رقم الحديث ٣٣٥٩، وابن ماجه في سننه، =

لِيَكُون مُعْتَبَراً في نظائره، وإلاّ فلا يجوز أَنْ يخفى مثل هذا على النبي ﷺ، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[الزمر: ٣٦][١].

**٦ ـ الأمر في معنى الوعيد والتهديد:**

وأشار إلى هذا في حديثه عن قوله ﷺ: (إذا لَمْ تَسْتَحِ فاصْنَعْ ما شئت)[٢] فقال فيه: «وهو على الوعيد والتهديد، كقوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾[فصلت: ٤٠]»[٣].

**٧ ـ الجواب يأتي بمنزلة الخطاب:**

أشار إلى ذلك في حديثه عن قوله ﷺ: (لولا أنّا نَعْصِي الله ما عصانا)[٤] فقال فيه: «أي لم يمتنع عن إجابتنا إذا دعوناه، فَجَعَل الجواب بمنزلة الخطاب، فسمّاه عصياناً كقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٥٤]»[٥].

**٨ ـ ذكر الشيء للتأكيد:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن قوله ﷺ في حديث الزكاة: (بنت اللَّبون، وابن اللَّبون) فقال ابن الأثير: «وقد جاء في بعض الروايات: (ابنَ لَبُون ذَكَر)[٦] وقد

---

= كتاب التجارات، باب بيع الرطب بالتمر، رقم الحديث ٢٢٦٤، عن سعد بن أبي وقّاص ﷺ.

(١) النهاية: ٥/ ١٠٧، والكشاف: ٣/ ٣٤٧.

(٢) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب إذا لم تستح فاصْنَع ما شئت، رقم الحديث ٥٧٦٩، وأبو داود في سننه، كتاب الزهد، باب الحياء، رقم الحديث ٤٧٩٧، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب الحياء، رقم الحديث ٤١٨٣.

(٣) النهاية: ٣/ ٥٥.

(٤) لم أقف على هذا الحديث في أي مصدر.

(٥) النهاية: ٣/ ٢٥١.

(٦) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، رقم الحديث ١٣٨٦، وأبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، رقم الحديث ١٥٦٧، =

عُلِمَ أنّ ابن اللّبون لا يكون إلاّ ذَكَراً، وإنمّا ذَكَرَه تأكيداً كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[البقرة: ١٩٦]»(١).

**٩ ـ تسمية الاسم بالمصدر:**

أشار إلى هذا في حديثه عن كلمة (صَيْدَ) فقال: «وقد تكرّر ذِكْرُ الصيد في الحديث اسماً وفعلاً ومصدراً، يقال: صاد يَصِيْدُ صَيْدَاً، فهو صائِد ومَصِيْدٌ، وقد يقع الصيد على المَصِيْد نفسه، تسمية بالمصدر كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾[المائدة: ٩٥]»(٢).

وممّا تقدّم وجدنا أن ابن الأثير استشهد بالقرْآن الكريم على معنى بعض الحروف والصِّيَغ كما استشهد به على بعض أساليب العرب في تخاطبها، وهي الأساليب التي وردت في بعض الأحاديث أو أقوال الصحابة التي شرحها في كتابه، فكان القرآن عنده كما كان عند جميع علماء غريب الحديث وعلماء اللغة القدامى والمَحْدَثِين المصدر الأوّل في الاحتجاج.

**ب ـ الاحتجاج بالحديث النبوي:**

ويُرَاد بالحديث النبوي: أقوال النبي ﷺ، وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله، أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضاً: كالزُّهْرِي، وهشام بن عروة، وعمر بن عبد العزيز، والذي جعل بعض النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع أقوال النبي ﷺ والصحابة، ثقتهم بصحّة صدورها

---

= والنسائي في سننه كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل، رقم الحديث ٢٤٤٥.

(١) النهاية: ٤/ ٢٢٨.

(٢) النهاية: ٣/ ٦٥، والمخصص: سفر ٨/ ص٨٧.

عنهم، فيحتجّون بها في إثبات قاعدة نحوية أو صَرْفِيّة[١].

وقد اختلف القُدَامى والمُحْدَثون في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي، وَبَدَأَتْ هذه المسألة تظهر في زمن ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبي حيّان (ت٧٤٥هـ) الأندلسيَين، وقدّما هذه المسألة وكأنها قضية مُسَلّمة، وأمر من الحقيقة ثابت لا غبار عليه، ومؤدّاها أَنّ أئمة النحو من المِصْرَيْن (الكوفة والبصرة) لم يحْتَجوا بشيء من الحديث النبوي[٢]، ولم تثر هذه المسألة إلاّ حين احتج ابن مالك بالحديث واعتبره أصلاً من أصول الاحتجاج على أصول اللغة والنحو، وهو ما دفع أبا حيان إلى مهاجمته بقوله: «وقد أَكْثَرَ المَصَنّف (ابن مالك) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتُقَدّمِين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنَّ الواضعين الأوّلين لِعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفَرّاء، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»[٣].

وقال ابن الضائع في تعريضه بابن خروف (ت٦٠٩هـ) لاستشهاده بالحديث النبوي: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك المروي فحسن وإن كان يرى أنّ مَنْ قَبْلَه أَغْفَلَ شيئاً وَجَبَ عليه استدراكه، فليس كما رأى»[٤].

---

(١) في أصول النحو ص٤٦.

(٢) خزانة الأدب: ١/ ٩.

(٣) خزانة الأدب: ١/ ١٠.

(٤) خزانة الأدب: ١/ ١٠.

وشاعت هذه الفكرة وانتشرت فيما بعد، وَأَيّدها من المُحْدَثين الدكتور عبد الصبور شاهين[١]، والدكتور مهدي المخزومي[٢]، والدكتور شوقي ضيف، إذ قال: «رأى أئمة اللغة والنحو من علماء البصرة والكوفة وبغداد أن لا يحتجوا بشيء من الحديث في إثبات لغة العرب، والاستدلال على القواعد التي دوّنوها»[٣].

إلاّ أنَّ هذا لا يعني اتفاق علماء العربية واجتماعهم على عدم الاستدلال بالحديث، فقد رُوِيَ عن الكثيرين منهم رفضهم لهذا القول، واعتمادهم الحديث النبوي من مصادر اللغة الأساسية، وأشار الدماميني إلى أنّ مِنَ الأئمة قبل ابن مالك مَنْ كان يعتمد الحديث بلا تردّد، وَعَدّ مِنَ الأئمة قبل ابن مالك مَنْ كان يعتمد الحديث بلا تردّد، وَعَدَّ مِنْ أصحاب هذا المذهب: ابن جني (٣٩٢هـ) وابن فارس (٣٩٥هـ) والجوهري (٣٩٨هـ) وابن سيده (٤٥٨هـ) وابن خروف، بل قال الدماميني: «لا نعلم أحداً من علماء العربية خالَفَ في هذه المسألة، إلاّ ما أبداه الشيخ أبو حيان في «شرح التسهيل»، وأبو الحسن بن الضائع في «شرح الجُمَل»، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي»[٤].

كما أيّد الاستدلال بالحديث الكثير من المُحْدَثين، منهم الأستاذ سعيد الأفغاني إذ قال في حديثه عن رأي مَنْ أجاز الاحتجاج بالحديث: «هذا هو الأصل، ونجد الاحتجاج بالحديث مالئاً معاجم اللغة، فنظرة إلى معاجم: تهذيب اللغة والصحاح، والمخصص والمجمل، والفائق... كافية لدحض ما ادّعى أبو حيّان، بل قد عدّ ابن

---

(١) في مقال بعنوان: مشكلات القياس، مجلة عالم الفكر، عدد ٣، سنة ١٩٧٠، ص٢١١.

(٢) الخليل بن أحمد ص٧٩، ومدرسة الكوفة ص٥٢.

(٣) العصر الإسلامي ص٣٨.

(٤) والقول منقول عن شرح كفاية المتحفظ، البحث اللغوي عند العرب ص٣٨.

الطيّب من أصحاب هذا المذهب من النحاة: ابن فارس وابن خروف، وابن جني، والسهيلي، بل قال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة، إلاّ ما أَبْدَاه الشيخ أبو حيان في «شرح التسهيل»، وأبو الحسن بن الضائع في «شرح الجمل»، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (ت٩١١هـ)[١].

وهو ما ذهب إليه أيضاً الدكتور محمد ضاري حمّادي بعد أن عرض نماذج كثيرة من احتجاج علماء العربية القدامى بالحديث النبوي، فقال: «وبالعودة إلى معاجم العربية الرئيسية، لسان العرب، والصحاح، وغيرها، نجد أن هذه المظان اللغوية الأساسية مظان العربية المُعْتَمَدة الموثقة هي التي احتجّتْ بالحديث الشريف احتجاجاً كاملاً، ولم يتخلّفْ منها واحد عن ذلك، ولم يبد أحد من أصحابها، لا تلميحاً ولا تصريحاً بضعف هذه الحجة، أو قلّة الثقة بالمروي منها، وهذا ينفي ادّعاء مَنْ قال: إن الأوائل رفضوا الاحتجاج بالحديث»[٢].

وقدم الدكتور حمادي دراسة مُسْفِيْضة لاستشهاد القدامى والمُحْدَثين بالحديث النبوي وأقام حكمه السابق على أسُسُ ثابتة، وأَعْلن في النهاية أنه لم يجد في كتب القدامى مَنْ رفض الاستشهاد بالحديث النبوي حتى جاء زمن ابن الضائع، فقال: «أَعْتَرف هنا أنَّ البَحْثَ قد أَعْيَاني، وأنا أحاول تلمّس قول من تلك الأقاويل يكون قد صَدَرَ مِنْ واحد من رجال اللغة والنحو المتقدمين، بل حتى المتأخرين الذين امتدوا على طول القرون الستة قبل أن يحلّ القرن السابع، ويظهر ابن مالك وخصمه ابن الضائع»[٣].

---

(١) في أصول النحو ص٤٩.

(٢) أثر الحديث النبوي في الدراسات اللغوية ص٣٢٨.

(٣) أثر الحديث في الدراسات اللغوية ص٣٥٩.

كما أيّد هذه الفكرة الدكتور محمد الخضر حسين، والدكتور طه الراوي، والدكتور أحمد مختار عمر[١]، ولن ندخل في تفصيلات هذه المسألة لنبيّن رأي كل واحد من هؤلاء فيها بالتفصيل، فإن ذلك يفتح باباً واسعاً لمناقشة هذه الآراء، بل نكتفي بالقول: إنّ نظرة تاريخية في تطور كتابة اللغة والتأليف فيها، وفي جَمْعِ الحديث النبوي، تُظْهِر مُسَايَرة علماء اللغة للحديث وجَمْعِهم بين العِلْمَيْن، فقد اشتغل الخليل مثلاً بالحديث قبل دخوله ميادين اللغة، وقال عنه النَّضْر بن شُمَيْل: «ما رأيت أَعْلَم بالسنة بعد ابن عَوْن مِنَ الخليل بن أحمد»[٢].

وَحَسْبُنا أن نأخذ قول ابن جنى في حديث: (الثّيبُ تُعْرِبُ عن نَفْسِها)[٣] في بيان لفظ الإعراب ومعناه، وذلك استشهاد من أجل اللغة[٤]، واستشهاده بحديث: (لا صلاةَ لِجَارِ المسجد إلاّ في المسجد)[٥]، في بيان حذف الصفة لوجود ما يدل عليها، وذلك استشهاد من أجل النحو[٦]، واحتجّ بحديث: (بل أنتم بنو رشدان)[٧]،

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ص٣٥، وما بعدها.

(٢) الصاحبي ص٤٨.

(٣) والحديث أخرجه: ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب استئمار الثيب والبكر، رقم الحديث ١٨٧٢، والساعاتي في الفتح الرباني: ١٦/ ١٥٨، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب إذن البكر الصمت، وإذن الثيب الكلام: ٧/ ١٢٣.

(٤) الخصائص: ١/ ٣٦.

(٥) والحديث أخرجه: الدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، باب الحث لِجَار المسجد على الصلاة فيه إلاّ مِنْ عُذْر: ١/ ٤٢٠، والحاكم في المستدرك: ١/ ٢٤٦، وورد في اللُّمَع في أصول الفقه ص٩٥.

(٦) الخصائص: ١/ ٣٧٢.

(٧) والحديث أخرجه: ابن سعد في الطبقات الكبرى: ١/ ٦٧، والدارقطني في المؤتلف والمختلف: ١٥٩٩.

في بيان متى تُزَاد الألف في الكلمة التي في صدرها ثلاثة أحرف من الأصل وفي آخرها ألف ونون، وهو استشهاد لأجل الصَّرف[١].

واحتجّ المُبَرّد في «الكامل» على لفظ (مَهْيَم) بالحديث على أنّه حرف استفهام معناه: ما الأمر أو ما الخبر، فهو دال على محذوف الخبر[٢]، وثَعْلَب في «مجالسه» احتجّ على بعض القضايا الصرفية، مثل: (العَيْنُ وِكَاءُ السّه)[٣]، فقال فيه: «وهو بالهاء شاذ وبالتاء على الأصل لأنه قد سقط عين الفعل، ولأنه في الأصل: سَنْهَة لأن تصغيرها سنيهة»[٤].

كما احتجّ الفراء بالحديث في كتابه «معاني القرآن»[٥]، والزمخشري في كتابيه «المفصّل»[٦]، و«الفائق»، إلاّ أنّ التوسّع في الاستشهاد بالحديث يبدأ بالسُّهَيْلِي (٥٨١هـ) في كتابه الشهير بـ «الأمالي»[٧] ثم تابعه ابن مالك[٨] وابن هشام[٩] والدماميني

---

(١) المنصف: ١/ ١٣٤.

(٢) الكامل: ٣/ ١٢٩٠.

(٣) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من النوم، رقم الحديث ٢٠٣، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، رقم الحديث ٤٧٧، والدّارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب الوضوء من النوم: ١/ ١٨٤.

(٤) مجالس ثعلب: ٢/ ٤٧١.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٣٨، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ١١٤، ١١٥، ١٤٦، ٢١٨، ٢٨٠... ٢/ ٥٨، ٥٩ ...إلخ.

(٦) المفصّل: ٨٩، ١١١، ١٣٣، ١٨٦، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٣٤.

(٧) الأمالي في النحو واللغة ص٤٣، ٤٦، ٥٠، ٥٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ١٠٢...

(٨) وذلك في كتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».

(٩) في كتابيه «مغني اللبيب» و«أوضح المسالك».

الذي قال عنه البغدادي: «الله درّه! فإنه قد أجادَ في الردّ»[١].

وممّا سبق نلمح استشهاد القدامى بالحديث النبوي ولم يكن ما قاله المُحْدَثون من عدم احتجاجهم به إلاّ حجة واهية، لا يُلْتَفَتُ إليها، ولا يُؤْخَذُ بها، وبقي أن نعرف موقف ابن الأثير من هذه المسألة.

*** احتجاجه بالحديث النبوي:**

احتجّ ابن الأثير بالحديث النبوي كما احتجّ به قبله ابن قتيبة، والزمخشري، والأصفهاني وغيرهم من علماء غريب الحديث، وكان في احتجاجه هذا وسطاً فلم يُسْرِفْ ولم يقتر كما كان احتجاجه بالقرآن الكريم والشعر، وَإِنْ حَصَرَ احتجاجه بالحديث في مجال اللغة فاحتج به على بعض أساليب العرب في تخاطبها، كما احتجّ بالحديث على لغة أهل اليمن وعلى معنى بعض الألفاظ التي استعملتها العرب بمعنى آخر غير معناها المعروف المشهور.

**١ ـ احتجاجه بالحديث النبوي على بعض أساليب العرب في تخاطبها:**

احتجّ ابن الأثير على بعض أساليب العرب في تخاطبها، والأساليب التي احتجّ بالحديث عليها هي:

**آ ـ استعمال كلمات ظاهرها الذم ومعناها المدح:**

فالعرب قد تستعمل ألفاظاً ظاهرها الذم ومعناها المدح، وقد ورد في الحديث النبوي كلمات من هذا النوع، ومن هذا لفظ: (تَرِبَتْ يداك) الوارد في قوله ﷺ: (عَلَيْكَ بِذَات الدِّين تَرِبَتْ يداك)[٢]، إذ قال فيه ابن الأثير: «تَرِبَ الرجل: أي إذا

---

(١) خزانة الأدب: ١/ ١٤.

(٢) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدّين، رقم الحديث ٤٨٠٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الرَّضَاع، باب استحباب نكاح ذات الدّين، =

افتقر، أي لَصِقَ بالتراب، وهذه الكلمة جارية على ألسنة العرب، لا يريدون بها الدعاء على المخاطب ولا وقوع الأمر به، كما يقولون: قاتله الله، وقيل: معناها لله دَرُّكَ، وقيل: أراد به المثل لِيُرِي المأمور بذلك الجد، وأنه إنْ خالفه فقد أساء، وقال بعضهم: هو دعاء على الحقيقة، فإنه قد قال لعائشة ﷺ: تربت يمينك، لأنه رأى الحاجة خيراً لها والأول الوجه، ويَعْضُدُه قوله في حديث خُزَيْمَةَ: (أَنْعِمْ صباحاً تَرِبَتْ يَدَاكَ)[1]، فإنّ هذا دعاء له، وترغيب في استعماله ما تقدّمت الوصية به، ألا تراه قال: أنعم صباحاً ثم عقّبه بتربت يداك، وكثيراً تَرِدُ للعرب ألفاظ ظاهرها الذم، وإنما يريدون بها المدح كقولهم: لا أَبَ لك، ولا أمّ لك، وَهَوَتْ أمه. . .»[2].

وهو ما تقوله أيضاً في لفظ: (وَيْلُمِّه) إذ حمل معنى الإعجاب والمدح، وأشار إلى هذا في حديثه عن لفظ (وَيْل) فقال: «وقد يَرِدُ الويل بمعنى التعجب، ومنه الحديث في قوله لأبي بصير: (وَيلُمِّه مِسْعَرُ حَرْبٍ)[3] تَعَجُّباً من شجاعته وَجُرْأَتِه وَإِقْدامه»[4].

فعبارة (تربت يمينك) ولفظ (ويلمه) لم يقصد بهما الذم الذي يحمله معناها الحقيقي، بل المقصود بهما المدح والتعجب، والحث على الشيء والترغيب فيه.

---

= رقم الحديث ١٤٦٦، و٧١٥، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ١٠٤.

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: ١٦/ ٣٧٣، عن خزيمة بن ثابت.

(٢) النهاية: ١/ ١٨٥.

(٣) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب، رقم الحديث ٢٥٨١، ٢٥٨٢، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في صلح العدو، رقم الحديث ٢٧٦٥، وابن هشام في السيرة النبوية: ٢/ ٣٢٣، والزمخشري في الفائق: ١/ ٢٨٤، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٤٨٦.

(٤) النهاية: ٥/ ٢٣٦.

**ب ـ ذكر الشيء للتأكيد:**

وقد يذكر الشيء للتأكيد، ومن هذا ما وَرَدَ في قوله ﷺ: (بنت اللّبون وابن اللّبون) في حديث الزكاة، فقال فيه: «وقد جاء في كثير من الروايات: (ابنَ لَبُوُن ذَكَر)[١]، وقد عُلِمَ أنّ ابن اللّبون لا يكون إلا ذَكَرَاً، وإنّما ذكره تأكيداً كقوله ﷺ: (ورجب مُضَرَ الذي بين جُمَادى وشعبان)»[٢][٣] فقد ذكر رجب، وحدّده بقوله: (الذي بين جمادى وشعبان) للتأكيد، إذ لا خِلاَف بأن رجب هو الشهر الواقع بين جمادى وشعبان.

**ج ـ إطلاق لفظ الضّالة على المعاني:**

ومن الأساليب الأخرى التي احتجّ بالحديث النبوي عليها، هو إطلاق كلمة (الضالة) على المعاني، وأشار إلى هذا في حديثه عن قوله ﷺ: (ضالّة المؤمن حَرَقُ النّار)[٤] فقال فيه: «الضّالة في الحديث هي الضائعة من كل ما يُقْتَنَى من الحيوان وغيره، وقد تُطْلَق الضالة على المعاني، ومنه الحديث: (الكَلِمَةُ الحكيمة ضالّة المؤمن)[٥]»[٦].

---

(١) سبق تخريجه ص٢٩٤ من هذا الفصل.

(٢) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب تفسير سورة براءة، تفسير قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[التوبة: ٣٦]، رقم الحديث ١٦٧٩، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك باب الأشهر الحرم، رقم الحديث ١٩٤٧.

(٣) النهاية: ٤/ ٢٢٨.

(٤) والحديث أخرجه: الترمذي سننه، أبواب الاشربة، باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً، رقم الحديث ١٨٨٢، وابن ماجه في سننه، كتاب اللقطة، باب ضالة الإبل والبقر والغنم، رقم الحديث ٢٥٠٢، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٢٠٧.

(٥) ولم أجد هذا الحديث إلا في العقد الفريد: ٢/ ٢٥٤.

(٦) النهاية: ٣/ ٩٨.

فالضالة في الأصل تُطْلَق على الأمور المادية، إلاّ أن العرب قد تستعملها مع المعاني كما وردت في الحديث، إذ جعل الكلمة الحكيمة هي الضالة.

**٢ ـ احتجاجه بالحديث على معنى بعض الألفاظ[١]:**

وكما احتجّ ابن الأثير بالحديث على بعض أساليب العرب في تخاطبها، فقد احتجّ به أيضاً على معنى بعض الكلمات التي حَمَلَتْ معنى آخر غير معناها المألوف ومن هذه الألفاظ:

**ـ لفظ الجنون:**

فقد حمل لفظ الجنون معنى الإعجاب، وهو ما أشار إليه ابن الأثير في حديثه عن قول الحسن: (لو أَصَابَ ابنُ آدم في كلّ شيء جُنَّ)[٢]، فقال في شرحه: «أي أُعْجِبَ بنفسه حتى يصير كالمجنون من شدة إعجابه، ومنه الحديث: (اللّهم إني أعوذ بك من جنون العمل)[٣] أي: من الإعجاب به، ويؤكد هذا حديثه الآخر: (أنه رأى قوماً مُجْتَمِعين على إنسان، فقال: ما هذا؟ قالوا: مجنون، فقال: هذا مصاب، وإنما المجنون الذي يَضْرِبُ بِمَنْكِبَيْه، وينظر في عِطْفَيْه، ويتمطّى في مِشْيَتِه)[٤]»[٥].

---

(١) ولهذا أمثلة أخرى غير ما ذكرت في النهاية: ٢/ ٦٦، ٧٨، ١٠٣، ١٣٩، ٣/ ٢٣٧، ٢٣٩، ٣٢٦، ٤/ ٨١، ١٨٩، ٥/ ٧٦.

(٢) والقول لم يَخْرِجْه إلا الأصفهاني في المجموع المغيث ص٣٦٦، مادة (جَنَنَ) وابن قتيبة في غريب الحديث: ٢/ ٢٧٠.

(٣) والحديث أخرجه الأصفهاني في المجموع المغيث ص٣٦٦، مادة (جَنَنَ).

(٤) والحديث أخرجه الأصفهاني في المجموع المغيث ص٣٦٧ مادة (جَنَنَ).

(٥) النهاية: ١/ ٣٠٩.

فقد ميّز بين الجنون المعروف، وسمّى صاحبه مُصَاباً، وأطلق الجنون على من أُعْجِبَ بنفسه، فنظر في عِطْفَيْه، وتمطّى في مِشْيَتِهِ.

ـ لفظ (ظَنَّ):

والمعروف أن هذا اللفظ يحمل معنى الشك والتهمة، إلاّ أنه قد يحمل معنى آخر هو معنى العلم، وذكر ذلك في حديثه عن قول ابن سيرين: (لم يكن علي يُظَنُّ في قَتْلِ عُثْمَان)[1] فقال فيه: «أي يُتَّهم فيه، وتكرّر ذكر الظن والظِّنة بمعنى: الشك والريبة، وقد يجيء الظن بمعنى: العلم، ومنه حديث أبي عبيدة: (قال أنس بن سيرين: سَأَلْته عن قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[المائدة: ٦] فأشار بيده فَظَنَنْتُ ما قال)[2]، أي: عَلِمْتُ[3]».

فقد حمل لفظ الظن معنى العلم، وهو خِلاَف المعنى المألوف للفظ.

ـ لفظ (قَنَتَ):

وهو لفظ يحمل عدة معان، فقد يَرِدُ بمعنى الطاعة والخشوع والصلاة، والعبادة، وهو ما أشار إليه ابن الأثير في حديثه عن قوله ﷺ: (تَفَكُّر ساعة خَيْرٌ مِنْ قُنوت ليلة)[4]، فقال: «وقد تكرّر ذكر القنوت في الحديث، وَيَرِدُ بمعانٍ متعدّدة كالطاعة، والخشوع، والصلاة، والعبادة، والسكوت، وممّا جاء بمعنى السكوت،

---

(١) وقول ابن سيرين أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٢/ ٣٨١، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٨٥.

(٢) وحديث أبي عبيدة أخرجه الزمخشري في الفائق: ٢/ ٣٨٠.

(٣) النهاية: ٣/ ١٦٣.

(٤) والحديث أخرجه: السيوطي في الجامع الصغير: ٣/ ٦٢٢، رقم الحديث ١٠٥٢١.

حديث زيد بن أَرْقَم: (كنا نتكلم في الصلاة حتى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فأَمْسَكْنا عن الكلام)[١]، أراد به: السكوت»[٢].

فقد ورد لفظ (قنت) في الحديث بمعنى: سَكَتَ، وقد احتجّ على قوله هذا بحديث زيد بن أرقم كما رأينا.

**ـ لفظ (كَذَبَ):**

ولفظ كَذَبَ هذا قد تستعمله العرب بمعنى الخطأ، ولهذا ما يؤيّده في الحديث النبوي، أو بمعنى الإغراء، ولهذا ما يؤيده أيضاً، فأشار إلى المعنى الأول بقوله: «وقد استعملت العرب الكذب في مَوْضِعِ الخطأ، ومن ذلك حديث عروة: (قيل له: إنّ ابن عباس ﷺ يقول: إنّ النبي ﷺ لَبِثَ بمكة بِضْعَ عشرة سنة، فقال: كَذَبَ) أي: أَخْطَأَ»[٣].

وهو ما ذهب إليه جميع علماء غريب الحديث، إذ لا يجوز شرح اللفظ بمعناه المألوف في هذا الموضع.

وأشار إلى المعنى الآخر في حديثه عن قوله ﷺ: (الحِجامة على الريق فيها شفاء وبركة، فَمَن احْتَجَمَ فيوم الأحد والخميس كَذَبَاك، أو يوم الاثنين والثلاثاء)[٤]

---

(١) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، أبواب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من الكلام في الصلاة، رقم الحديث ١١٤٢، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة، رقم الحديث ٥٣٩.

(٢) النهاية: ٤/ ١١١.

(٣) النهاية: ٤/ ١٥٩.

(٤) والحديث أخرجه: ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب في أي الأيام يحتجم، رقم الحديث ٣٤٨٧، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٣٨٤، والزمخشري في الفائق: ٣/ ٢٥٠.

فقال فيه: «يعني: عليك بهما، يعني: اليومين المذكورين، ومنه حديث عمر ﷺ: (كَذَبَ عليكم الحج، كَذَبَ عليكم العُمْرَة، كذب عليكم الجهاد، ثلاثة أَسْفَار كَذَبْنَ عليكم)[١]، معناه: الإغراء، أي عليكم بهذه الأشياء الثلاثة»[٢].

**ـ ليس تأتي بمعنى: إلا:**

وليس قد تأتي بمعنى: إلاّ، وهو ما ذكره ابن الأثير في حديثه عن قوله ﷺ: (ما أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسم الله فَكُلْ، ليس الظُّفْرَ والسِّنَّ)[٣] فقال فيه: «أي: إلاّ السنَّ والظُّفْرَ، ومنه الحديث: (ما مِنْ نبي إلاّ وقد أَخْطَأَ أوهَمَّ بخطيئة ليس يحيى ابن زكريا)[٤]، أي: إلاّ»[٥].

وهو المعنى الذي رآه لليس جميع علماء غريب الحديث في شرحهم لحديث رسول الله ﷺ السابق.

**ـ عَيْر اسم جبل:**

ومع الاختلاف في شرحهم للفظ العَيْر الوارد في قوله ﷺ: (إذا أراد الله بِعَبْدٍ

---

(١) وقول عمر أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٣/ ٢٥٠، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٣٨٤.

(٢) النهاية: ٤/ ١٥٨، والفائق: ٣/ ٢٥٠.

(٣) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلاّ السنّ والظفر، رقم الحديث ١٩٦٨، ومسلم في صحيحه، كتاب الذبائح، باب التسمية على الذبيحة، رقم الحديث ٥١٧٩.

(٤) والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٤/ ٨١، رقم الحديث ٢٢٩٤، والزمخشري في الفائق: ٣/ ٣٣٨.

(٥) النهاية: ٤/ ٢٨٥، والفائق: ٣/ ٣٣٨.

شَرّاً، أَمْسَكَ عليه بذنوبه حتى يوافيَه يوم القيامة كأنّه عَيْر)[١]، احتجّ ابن الأثير بحديث آخر على أن عَيْراً هو اسم جبل، فقال: «العَيْر: الحمار الوحشي، وقيل: أراد به: الجبل الذي بالمدينة اسمه عَيْر، ومنه قوله ﷺ: (أنه حَرَّمَ ما بين عَيْر إلى ثور)[٢] أَيْ: جَبَلَيْن بالمدينة»[٣].

**ـ لفظ (قال):**

وقد يأتي لفظ (قال) بمعنى: أَوْمَأ، وهو ما أشار إليه ابن الأثير في حديثه عن قوله ﷺ: (فَقَالَ بالماء على يده)[٤] فقال: «والعرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال، وتطلقه على غير الكلام، واللّسان، فتقول: قال بيده: أي أخذ، وقال برجله: أَيْ مشى، وفي حديث السهو: (فقال: ما يقول ذو اليدين؟ قالوا: صَدَقَ)[٥]

---

(١) والحديث أخرجه: ابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ١٣٨.

(٢) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، رقم الحديث ١٣٧٠، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك باب في تحريم المدينة، رقم الحديث ٢٠٣٤، والترمذي في سننه، أبواب الولاء والهبة، باب فيمن تولّى غير مواليه، أو ادّعى إلى غير أبيه، رقم الحديث ٢١٢٨، والزمخشري في الفائق: ٣/ ٤٢.

(٣) النهاية: ٣/ ٣٢٨.

(٤) رواه إسحاق بن راهويه في مسنده رقم ٢٠٢٣، ٤/ ٢١٨.

(٥) والحديث أخرجه: الإمام أحمد في مسنده، رقم الحديث ٧٦٧٠، والبخاري في صحيحه، كتاب السهو، باب إذا سلّم في ركعتين أو ثلاث سجد سَجْدَتين، رقم الحديث ١١٦٩، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة، رقم الحديث ٥٧٣، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب السهو، رقم الحديث ١٠٠٨ و١٠١٢، والترمذي في سننه، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين، رقم الحديث ٣٩٤ و٣٩٥ وقال أبو عيسى: «حديث أبو هريرة حسن صحيح».

رُوِيَ أَنّهم أومؤوا برؤوسهم، أي نَعَمْ، ولم يتكلّموا»[١].

**٣ ـ احتجاجه بالحديث على لغة أهل اليمن:**

احتجّ ابن الأثير بالحديث على لغة أهل اليمن، وهو ما ذكره في حديثه عن قوله ﷺ: (لا مانِعَ لِمَا أَنْطَيْتَ، ولا مُنْطِي لِمَا مَنَعْتَ)[٢] فقال فيه: «هو لغة أهل اليمن في أَعْطَى، ومنه الحديث: (اليَدُ المُنْطِيَة خَيْرٌ من اليد السُّفْلَى)[٣]».

**٤ ـ احتجاجه بالحديث على قراءة (نعم):**

وهو ما ذكره في حديثه عن قول قَتَادة: (عن رجل من خَثْعَم، قال: دَفَعْت إلى النبي ﷺ وهو بِمِنىً، فقلت له: أنت الذي تَزْعُمُ أنك نبيّ، فقال: نَعِم)[٤] وكسر العين، فقال ابن الأثير: «هي لغة في (نَعَم) بالفتح، التي للجواب، وقد قُرِئَ بهما، وقال أبو عثمان النَّهْدِي: (أَمَرَنَا أمير المؤمنين عمر بأمر، فَقُلْنَا: نَعَم فقال: لا تقولوا: نَعَمْ، وقولوا: نَعِم)[٥]، وكسر العين»[٦].

---

(١) النهاية: ٤/ ١٢٤.

(٢) والحديث أخرجه، مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، رقم الحديث ٢٠٦ و٢٠٥، والدرامي في سننه، كتاب الصلاة، باب القول بعد السلام: ١/ ٣١١، وروايتهما: (لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت).

(٣) والحديث بهذه الرواية أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير، ج١٧/ ١٦٦، رقم الحديث ٤٤١، ٤٤٢، عن عَطِيّة بن سعد قال: قلت: «اليد العليا هي اليد المنطية وإن اليد السفلى هي المُنْطَاة، وإن الله هو المسؤول والمنطي فَكَلَّمَنِي رسول الله ﷺ بِلُغَتِنَا» وهو من بني سعد، وأخرجه أيضاً السمعاني في المصنف: ١١/ ١٠٨، رقم الحديث ٢٠٠٥٥.

(٤) رواه الدوري في «جزء فيه قراءات النبي» رقم ٥٠، ص٩٩.

(٥) رواه الدوري في «جزء فيه قراءات النبي» رقم ٥١، ص١٠٠.

(٦) النهاية: ٥/ ٨٤.

فابن الأثير كما بدا ممّا سبق احتجّ بالحديث النبوي على بعض أساليب العرب في تخاطبها، وعلى بعض اللهجات العربية، واستعان به على شرح بعض ألفاظ من الأحاديث أو أقوال الصحابة، كما استعان به على شرح معنى الحديث وبيان معناه، وهو ما تحدثنا عنه في حديثنا عن منهجه في الشرح، فجاء استشهاده بالحديث محصوراً في مجال اللغة وهو الطابع الغالب على جميع كتب اللغة السابقة له.

**ج ـ احتجاجه بالشعر العربي:**

وابن الأثير يسير مع غيره من علماء العربية، وعلماء غريب الحديث في استشهاده بالشعر العربي في مجالي النحو واللغة، وانتشر استشهاده بالشعر في مواضع كثيرة من كتابه، إلاّ أنّ الشواهد قليلة إذا قِيْسَت بشواهد الحربي والزمخشري، اللّذين أفَاضَا في الاستشهاد بالشعر، حتى وجدنا في كثير من المواضع استشهادهما ببيتين أو ثلاثة في موضع واحد، والمهم أنّ ابن الأثير كان وَسَطاً فلم يُسْرِفْ ولم يُقَتِّر، وكان الشعر مصدراً هاماً من مصادر شواهده.

**أولاً ـ احتجاجه بالشعر على بعض قضايا النحو:**

عرض ابن الأثير في كتابه بعض مسائل النحو التي وجدها ضرورية لشرح الحديث وبيان معناه، وأيّد هذه المسائل بشواهد من الشعر، ومن هذه المسائل.

**١ ـ بناء الظرف إذا أضيف إلى مبنيّ:**

أشار ابن الأثير إلى أن الظرف يكون مبنياً إذا أُضِيْفَ إلى مبنيّ، وهو ما ذكره في شرحه لقوله ﷺ: (ما زالت أَكْلَةُ خَيْبَرَ تُعادُّني، فهذا أوان قَطَعَتْ أَبْهَرِي)[1]،

(١) والحديث أخرجه: القرطبي في تفسيره: ٥/ ١٦٣، وابن الجوزي في غريب الحديث: =

فقال فيه: «ويجوز في (أوان) الضم والفتح، فالضم لأنه خبر المبتدأ، والفتح على البناء، لإضافته إلى المبني، كقوله[١]:

على حيـنَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبَا وَقُلْتُ: أَلَمّا تَصْحُ والمـشَّيْبُ وازِعُ»[٢]

**٢ ـ دخول إذا على جواب بَيْنَا:**

وهو ما ذكره في حديثه عن قول القائل وفيه: (بينا نحن عند رسول الله ﷺ، إذ جاءه رجل)[٣] فقال فيه: «بينا وبينما هما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى جملة مِنْ فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، ويحتاجـان إلى جواب يتمّ به المعنى، والأفْصَح في جوابهما ألاّ يكون فيه إذ وإذا، وقد جـاءا في الجـواب كثيراً، ومنه قول الحُرَقَة بيت النعمان:

وَبَيْنَـا نَـسُوسَ النّـاسَ والأَمْـرُ أَمْرُنـا إذا نحـن فـيهم سُـوْقَةٌ نتَنـصَّفُ»[٤]

**٣ ـ إقامة المصدر مقام الفعل:**

وهو ما ذكره في شرحه لقول ابن عمر ﷺ: (فَأَيْقَظَنَا ونحن ارْتِهاطٌ)[٥] فقال

---

= ١/ ٩٢، وابن عبد ربه في العقد الفريد: ٦/ ٢٧٦، والأصـفهاني في المجموع المغيث ص٢٣، مادة (بَهَرَ)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ٣/ ١٢٣٩.

(١) والبيت للنابغة الذبياني، كما في أشعار الشعراء السـتة الجاهليين: ١/ ١٩٨، وفي لسان العرب، مادة (وَزَعَ).

(٢) النهاية: ١/ ١٨.

(٣) رواه أحمد في المسند: ٥/ ٤٣٣، وهو في المجموع المغيث، مادة (بَيَنَ) ص٢٠٩.

(٤) النهاية: ١/ ١٧٦.

(٥) والقول أخرجه: الزمخشـري في الفائق: ٢/ ٩٥، وابن الجـوزي في غريب الحديـث: ١/ ٤٢٣.

فيه: «أي فِرَقٌ مُرتَهطُون، وهو مصدر أقامه مقام الفعل، كقول الخنساء[١]:

..... فإنّما هي إقبال وإدْبَارُ[٢]

**٤ ـ حمل الفعل على الفعل:**

واستشهد بالشعر العربي على أنّ العرب قد تجمع الفعلين في النظم، فيحمل أحدهما على الآخر، وذلك في حديثه قوله ﷺ في حديث الدعاء: (رَغْبَةً وَرهْبَةً إلَيْك)[٣] فقال فيه: «أَعْمَلَ لفظ الرغبة وحدها، ولو أَعْمَلَهُما معاً لقال: رَغْبَةْ إليك ورهبة منك، ولكن لمّا جمعهما في النظم، حَمَلَ أحدهما على الآخر كقول الشاعر[٤]:

..... وَزجّجْنَ الحواجب والعيونا

وقول الآخر[٥]:

---

(١) وصدره:

تَرْتَعَ ما رَتَعَت حتى إذا ادّكَرَتْ .....

(٢) النهاية: ٢/ ٢٨٢.

(٣) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما يقول الإنسان عند النوم، رقم الحديث ٥٠٤٦، عن البَرَاء بن عازب، والبخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب إذ بات طاهراً، رقم الحديث ٥٩٥٢، وفي باب ما يقول إذا نام، رقم الحديث ٥٩٥٤.

(٤) وصدره:

إذا ما الغانيات بَرَزْنَ يوماً .....

وهو من البحر الوافر، والبيت للراعي كما في تاج العروس، مادة (زَجَجَ)، وابن مالك في شرح التسهيل: ٢/ ٢٥٤.

(٥) وصدره:

يا لَيْتَ زَوْجُك قد غَدَا .....=

. . . . . مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرَمْحَاً»[١]

**٥ ـ وضع الفعل موضع الفعل إذا وافق معناه:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن قوله ﷺ: (اكْلَفُوا من العمل ما تُطِيْقُون، فإنّ الله لا يَمَلُّ حتى تَمَلّوا)[٢]، فقال فيه: «معناه: إنّ الله لا يَطَّرِحُكم حتى تتركوا العمل وَتَزْهَدُوا في الرغبة إليه، فسمّى الفعلين مَلَلاً، وكلاهما ليسا بِمَلَلٍ، كعادة العرب في وضعِ الفعل مَوضع الفعل إذا وافق معناه نحو قولهم[٣]:

ثم أَضْحَوا لَعِبَ الدّهْر بهم وَكَذَاكَ الدَّهْرُ يُوْدِي بالرِّجال»[٤]

**٦ ـ الباء تأتي بمعنى من:**

أشار إلى أن الباء تأتي بمعنى مِنْ في قوله ﷺ: (كان إذا أَوَى إلى منزله، جَزَّأَ دخوله ثلاثة أجزاء، جُزْءاً لله، وجزءاً لأهله، وجزءاً لنفسه، ثم جَزَّأَ بينه وبين الناس، فَيَردّ ذلك على العامّة بالخاصة)[٥]، فقال: «أراد أَنّ العامة كانت لا تصل

---

= وهو من البحر الكامل، وقائله عبدالله بن الزِبَعْري كما في الكامل: ١/ ١٩٦، وفي شرح شواهد الإيضاح ص١٨٢، رقم الشاهد: ٥٣، وفي أمالي المرتضى: ١/ ٥٤.

(١) النهاية: ٢/ ٢٣٧.

(٢) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يؤمر من القصد في الصلاة، رقم الحديث ١٣٦٨، والبخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب ما يُكْرَه من التشديد في الصلاة، رقم الحديث ١١٠٠، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره، رقم الحديث ٧٨٢، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب المُدَاوَمة على العمل، رقم الحديث ٤٢٣٨، ورقم ٤٢٤٠.

(٣) والبيت لِعَدي بن زيد، كما في أمالي المرتضى: ١/ ٥٦، وزهر الآداب ص٣٣٣.

(٤) النهاية: ٤/ ٣٦٠.

(٥) والحديث أخرجه: البغوي في شرح السنة، رقم الحديث ٣٧٠٥، وله تتمة.

إليه في مثل هذا الوقت، فكانت الخاصة تخبر العامة بما سمعت منه، فَكَأَنّه أَوْصَلَ الفوائد إلى العامة بالخاصة، وقيل: إنّ الباء بمعنى مِنْ، أي يجعل وقت العامة بعد وقت الخاصة وَبَدَلاً منهم، كقول الأعشى:

على أنّهـا إذْ رَأَتْنِـي أُقَـا دُ قالـت بِمَاقـد أراه بَـصِيرا

أي: هذا العشا مكان ذلك الإبصار، وبدل منه»[1].

**ثانياً ـ احتجاجه بالشعر على معنى بعض الكلمات:**

استشهد ابن الأثير بالشعر العربي على معنى بعض الألفاظ، كما استشهد به قبله ابن قتيبة، والحربي، والزمخشري، والأصفهاني[2]، ومن هذه الألفاظ[3]:

**١ ـ كل تأتي بمعنى بعض:**

أشار إلى هذا في حديثه عن قول عثمان ﷺ: (أنه دُخِلَ عليه، فقيل له: أَبِأَمْرِك هذا؟ فقال: كلّ ذاك)[4] فقال فيه: «أي: بعضه عن أمري، وبعضه بغير أمري، موضوع كلّ الإحاطة بالجميع، وقد تُسْتَعمل في معنى البعض، وعليه حُمِلَ قول عثمان ومثله قول الراجز[5]:

---

(١) النهاية: ٣/ ٣٠٣.

(٢) في مؤلفاتهم التي ألّفوها في غريب الحديث.

(٣) ولهذا أمثلة أخرى في النهاية: ٢/ ١٢ ـ ١٣، ٢٠، ٢٨، ٧٢، ١٤٨، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣/ ١٠٠، ٢٩٣، ٤/ ٢٠، ١٢٤، ٣٦٠، ٥/ ١٧٧.

(٤) رواه ابن شبه في تاريخ المدينة: ٢/ ١٧٣.

(٥) والراجز: هو العجّاج، ورواية الأبيات هذه هي رواية ابن دريد في جمهرة اللغة: ١/ ١٨٢، ورواية الأبيات في ديوان العجّاج: =

قالـــت لهـــا وَقَوْلُهـــا مَرْعِـــيُّ إنّ الـــشِّوَاء خَيْـــرُهُ الطَّـــرِيُّ
وَكُـــلُّ ذاك يَفْعَـــلُ الوَصِـــيُّ .....»[1]

**٢ ـ بَجَل بمعنى حَسْبُ:**

أشار إلى هذا في حديثه عن قوله ﷺ: (فَأَلْقَى تَمَرَاتٍ في يده، وقال: بَجَلِي من الدنيا)[2]، فقال: «أي: حسبي منها، ومنه قول الشاعر يوم الجمل[3]:

نَحْـنُ بنـي ضـبة أَصْـحَاب الجَمَـلْ رَدّوْا علينـا شَـيْخَنَا ثـم بَجَـلُ»[4]

**٣ ـ لفظ (وأبيه) يأتي بمعنى التوكيد:**

ذكر ذلك في شرحه لقوله ﷺ: (أَفْلَحَ وأبيه إِنْ صَدَقَ)[5].

فقال: «هذه كلمة جارية على أَلْسُن العرب، تستعملها العرب كثيراً في خطابها وتريد بها التأكيد، وقد نهى النبي ﷺ أن يحلف الرجل بِأَبِـيه، فَيَحْتَمِل أن هذا القول

---

= قـــالَ لهـــا وَقَوْلُهـــا مَـــوْعِيّ وَكُـــلُّ ذاك يَفْعَـــلُ الوَصِـــيُّ
إنَّ الـــشّوَاء خَيْـــرُه الطَّـــريّ وَشَـــمَّرَتْ وانـــصاع شَـــمّرِيُّ

ديوان العَجّاج: ١/ ٥١٨، وقال: «الضمير للصياد و(لها) الضمير لكلابه».

(١) النهاية: ٤/ ١٩٨.

(٢) والحديث أخرجه: ابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٥٦، والزمخشري في الفائق: ١/ ٧٥.

(٣) نسب الزمخشري البيت لأهل البصرة، الفائق: ١/ ٧٩، وورد في لسان العرب، مادة (عسل) بلا نسبة.

(٤) النهاية: ١/ ٩٨، والفائق: ١/ ٧٩، ومغني اللبيب ص١٥١.

(٥) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، رقم الحديث ٣٢٥٢.

قبل النهـي، ويحتمل أن يكون جرى منه على عادة الكلام الجاري على الألسن، ولا يقصد به القسـم كاليمين المعْفُوّ عنها من قبيل اللّغو، أو أراد به توكيد الكلام لا اليمين، فإنّ هذه اللفظة تجري في كلام العرب على ضربين: للتعظيم وهو المراد بالقَسَم المنهيّ عنه، وللتوكيد كقول الشاعر[١]:

لَعَمْرُ أَبِـي الواشِيْنَ لا عَمْرُ غَيْـرِهم لَقَـدْ كَلَّفَتْنِـي خَطَّـةً لا أَرِيْـدَها

فهذا توكيد لا قسم، لأنه لا يقصد أن يحلف بأبي الواشين، وهو في كلامهم كثير»[٢].

**٤ ـ كذب بمعنى أَخْطَأَ:**

وفي حديثه عن صلاة الوتر: (كَذَبَ أبو محمد)[٣] أشار إلى أن كذب هنا بمعنى أَخْطَأَ، فقال: «معناه: أي أخطأ، وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ، قال الأخطل:

كَـذَبَتْكَ عَيْنُـكَ أَمْ رَأَيْـتَ بِوَاسِـطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبـابِ خَيَـالاً»[٤]

**ثالثاً ـ احتجاجه بالشعر على بعض أساليب العرب في تخاطبها:**

احتجّ ابن الأثير بالشعر العربي على بعض أساليب العرب في تخاطبها، وأيّد

---

(١) لم أَقِفْ على قائله، وهو ممّا ذكره صاحب اللّسان بلا نسبة.

(٢) النهاية: ١/ ١٩.

(٣) والحديث أخرجه: الإمام مالك في الموطّأ، باب الأمر بالوتر، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب فيمن لم يوتر، رقم الحديث ١٤٢٠، والنسـائي في سننه، كتاب الصلاة، باب المحافظة على الصلوات الخمس، رقم الحديث ٤٦١.

(٤) النهاية: ٤/ ١٥٩، والبيت من البحر الكامل، ديوان الأخطل: ١/ ١٠٥.

أقواله بأبيات شعرية وجد فيها شاهداً على ما ذهب إليه، ومن الأساليب التي استدلّ بالشعر العربي عليها:

**١ ـ وضع صيغة أفعل مَوْضع فَعِيل:**

وذكر هذا في حديثه عن حديث الأذان: (الله أكبر)[١] فقال: «وضع أَفْعل موضع فعيل كقول الفرزدق:

إنّ الذي سَمَكَ السماء بَنَى لَنَا بَيْتَاً دعائمه أَعَزُّ وَأَطْوَلُ»[٢]

**٢ ـ الاستفهام ومعناه: التنبيه والتقرير:**

أشار إلى هذا في حديثه عن قوله ﷺ: (أَيَنْقُضُ الرُّطَبُ إذا يَبِسَ؟ قالوا: نعم)[٣] فقال فيه: «لفظه استفهام، ومعناه تنبيه وتقرير لِكُنْهِ الحكم وَعِلّتِهِ لِيَكونَ مُعْتَبَرَاً في نظائره، ومنه قول جرير:

أَلَسْتُم خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطايا .....»[٤]

**٣ ـ تقديم ضمير الميّت على الدعاء له:**

وذكر ذلك في شرحه لقوله ﷺ: (قُلْ: السّلام عليكم، فإنّ عَليك السلام تحيّة

---

(١) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، رقم الحديث ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٢) النهاية: ٤/ ١٤٠، والبيت من البحر الكامل، ديوان الفرزدق: ٢/ ١٥٨.

(٣) سبق تخريجه ص٢٩٣ من هذا الفصل.

(٤) وعجزه:

..... وَأَنْدَى العالَمِيْنَ بُطون رَاح

والبيت من البحر الوافر، ديوان جرير: ١/ ٩٨، النهاية: ٥/ ١٠٧، والخصائص: ٣/ ٢٦٩.

المَوْتَى)[١] فقال فيه: «هذا إشارة إلى ما جَرَتْ به عادتهم في المراثي كانوا يقدّمون ضمير الميت على الدّعاء له، كقوله[٢]:

عَلَيْكَ سلامٌ مِنْ أمير وبارَكَتْ يَدُ الله في ذَاك الأديمِ الممزَّقِ

وكقوله الآخر[٣]:

عَلَيْكَ سلامُ الله قيسَ بنَ عاصم ورحمتُهُ ما شاءَ أنْ يترحَّما

وإنّما فعلوا ذلك لأن المسلّم على القوم يَتَوَقّع الجواب، وَأنْ يُقَال له: عليك السلام، فلمّا كان الميت لا يُتَوَقّع منه الجواب، جعلوا السَّلام عليه كالجواب»[٤].

**رابعاً ـ احتجاجه بالشعر على بعض اللغات العربية:**

استشهد ابن الأثير ـ كغيره من علماء غريب الحديث قبله ـ بالشعر العربي على بعض اللغات العربية، ومن اللّغات التي استشهد بالشعر على ورودها:

**١ ـ هَمز لفظ النبي:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن قوله ﷺ: (أَنّ رجلاً قال له: يا نبيء الله،

---

(١) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب الاستئذان، باب ما جاء في كراهية أن يقول: عليك السلام مُبْتَدِئاً، رقم الحديث ٢٧٢٢، وقال أبو عيسى: «وقد رَوى هذا الحديث أبو غفار عن أبي تَمِيْمَة الهجيمي، وأبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في إسْبَال الإزار، رقم الحديث ٤٠٨٤، ورقم ٥٢٠٩، كتاب الأدب، باب كراهية أن يقول: عليك السلام.

(٢) نسب الزمخشري البيت للجن، فقال: إنّ الجِن ناحت على عمر بن الخطاب ﷺ، فقالت، وذكر البيت. الفائق: ١/ ١٣٤.

(٣) وقائله هو: عَبْدَة بن الطَّبيب، الشعر والشعراء لابن قتيبة ص٤٥٧.

(٤) النهاية: ٢/ ٣٩٣.

فقال: لا تَنْبِرْ باسْمِي، إنّما أنا نبي الله)[١] فقال فيه: «النبيء: فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من النبأ: الخَبَر، لأنّه أَنْبَأَ عن الله، أَيْ أَخْبَرَ، ويجوز فيه تحقيق الهمز وتخفيفه، ومن المهموز قول عبّاس بن مِرْداس يَمْدَح للنبي ﷺ:

يا خاتَمَ النُّبَآءِ إنَّكَ مُرْسَلٌ بالحقِّ كلّ هدى السبيل هُدَا كا»[٢]

**٢ ـ زيادة التاء على حين والآن:**

كما وجد في الشعر العربي شاهداً على أن بعض قبائل العرب قد تزيد التاء على حين والآن، وذكر ذلك في شرحه لقول ابن عمر ﷺ: (وَسَأَلَه رجل عن عثمان وفِراره يوم أُحُد، وَغَيْبَتِهِ يوم بدر وَبَيْعة الرضوان، فذكر عُذْره، ثم قال: اذهب بهذا تَلاَن مَعَكَ)[٣]. فقال فيه: «يريد: الآن، وهي لغة معروفة يزيدون التاء في الآن، ويحذفون الهمزة الأولى، وكذلك يزيدونها على حين فيقولون: تَلاَن وتَحِين، قال أبو وَجْزَة:

العاطفون تَحِيْنَ ما مِنْ عاطِفٍ والمُطْعِمُون زمانَ ما مِنْ مُطْعِمِ

وقال الآخر[٤]:

---

(١) والقول أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ١٥٤، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٣٨٦.

(٢) النهاية: ٥/ ٤.

(٣) والقول أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ١٥٤، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ١١١، والهروي في غريب الحديث: ٤/ ٢٤٩.

(٤) والقائل هو: جميل بن معمر، وصدر البيت:

نَوِّلي قَبْلَ، نَأْيِ داري جُمَانا .....

لسان العرب، مادة (تَلَىَ) وديوان جميل، والفَائق: ١/ ١٥٤.

. . . . . وَصِـلِينا كمـا زَعَمْـتِ تَلاَنَـا»[1]

فابن الأثير كما بَدَا ممّا سَبَقَ احتجّ بالشعر العربي، ووجد فيه شاهداً على بعض المسائل النحوية واللغوية، وهي مسائل اضطر إلى ذكرها أثناء شرحه لتوضيح المعنى وتقريبه، وقد رأينا في استشهاده هذا، أنه يأتي بالبيت منسوباً إلى صاحبه أحياناً ويغفل قائله تارة أخرى، وقد يأتي بجزء من البيت لا بالبيت كله، وهو ما لم نجده عند الحربي والزمخشري اللَّذين أفاضا جداً في استشهادهما بالشعر، وذكرا أكثر من بيت في موضع واحد.

* منهجه في الاحتجاج:

سار ابن الأثير على ما سار عليه علماء العربية الأوائل، فأيّد أقواله بآيات من القرآن الكريم، وبأحاديث نبوية، وبأبيات من الشعر العربي، وسلك في احتجاجه بهذه الأنواع الثلاثة طريقة واحدة، وهي أنْ يورد المعنى أو القاعدة التي يريد الاستدلال عليها، ثم يُتْبِعها بذكر الشاهد المؤيّد لها، وهو ما بدا واضحاً في الأمثلة التي ذكرناها في حديثنا عن استشهاده.

أما احتجاجه بالشعر فقد كان فيه مُلْتَزِماً بما وضعه علماء العربية الأوائل، فاستشهد بشعر الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين الأوائل، وهم الشعراء الذين قَبِلَ معظم علماء العربية الاستشهاد بشعرهم، فقد ذكر البغدادي أنَّ العلماء قسّموا الشعراء إلى أربع طبقات: طبقة الجاهليين وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين الأوائل، وطبقة المُوَلَّدين فاحتجوا بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين الأوائل ورفضوا الاحتجاج بشعر المولَّدين، فقال: «فالطبقتان الأولى والثانية يستشهد

(١) النهاية: ١/ ١٩٦، والفائق: ١/ ١٥٤.

بشعرهما إجماعاً وأمّا الطبقة الثالثة، وهي طبقة المتقدمين من الإسلاميين كجرير والفرزدق فالصحيح صحّة الاستشهاد بكلامها»[١].

ولذلك احتج ابن الأثير كما احتج قبله الحربي، وابن قتيبة، والزمخشري بشعر الفرزدق، وجرير، والكُمَيْت، وَمَنْ في طبقتهم رغم رفض بعض علماء العربية الاستشهاد بشعرهم، فقد رفض الأصمعي الاحتجاج بشعرهم، وقال: «جَلَسْتُ إلى أبي عمرو بن العلاء ثماني حجج، فما سمعته يحتجّ ببيت إسلامي[٢]»، وعدّ الكُمَيْت من المَوَلّدين، ولذا رفض الاستشهاد بشعره، فقال الأصمعي في ردّه على مَنْ احتجّ عليه بقول الكُمَيْت:

أَبُـــرِق وَأَرْعِـــد يـــا يزيـــ ـــد فمـــا وَعِيْـــدُكَ لـــي بِـــضَائِرْ

قال: «بيت الكُمَيْت ليس بحجة، إنّما هو مُوَلّد»[٣].

والمتتبع لشواهد ابن الأثير، يجد أنه استشهد بشعر كعب بن زهير، والكميت، وطرفة، والنابغة، وجرير، والفرزدق، وزهير، والأعشى، وحسان، وحميد بن ثور وغيرهم، واستشهاد هذا يوضّح موقفه من قضية الاستشهاد بشعر المتقدمين من الإسلاميين، ويشير إلى مُسَايرته لمعظم علماء العربية في قبوله لشعر المتقدمين من الإسلاميين واستشهاده بشعرهم في كتابه.

ممّا سبق يتضح لنا منهج ابن الأثير الدقيق في ضبطه لألفاظ كتابه وعباراته، وضوابطه متنوعة حفظت الكتاب من الخطأ والزلل، كما يتضح أسلوبه وطريقته في

---

(١) خزانة الأدب: ١/ ٦.

(٢) خزانة الأدب: ١/ ٦، والعمدة: ١/ ١٩٧.

(٣) ديوان الأدب: ٢/ ٣١٦، والعمدة: ١/ ١٩٦، والخصائص: ٣/ ٢٩٣.

الاستشـهاد، وموقفـه من هذه القضية، فقد استشهد بالقرآن الكريم، وبالحديث الشريف، وبالشعر العربي على بعض القضايا اللغوية والنحوية التي أَثْبَتَها في كتابه، ولم يتوقّف عند هذا، بل تعرّض لكثير من الظواهر اللغوية التي وَجَدَ مجالاً للحديث عنها في كتابه، وأبرز رأيه فيها، وهو ما يجعلنا نتحدث عن منهج ابن الأثير اللغوي، وموقفه من بعض القضايا اللغوية التي أثارها في كتابه، لنحدّد موقف ابن الأثير بين علماء اللغة، ولنبيّن دوره في إبراز أثر الحديث النبوي في اللغة العربية.

* * *

# الفصل الرابع
# منهجه اللغوي

* تمهيد:

إن أوّل ما يلفت الانتباه في «كتاب النهاية» لابن الأثير هو نظراته اللغوية وآراؤه التي بثّها في كتابه هذا، فَمَعَ أنَّ الكتاب يجمع أحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة وبعض أقوال التابعين، ويشرح ما فيها من كلمات غريبة فإن صاحبه جعله يتجه إلى دراسة اللغة العربية، وما فيها من ظواهر في لغة الحديث الذي كان عنده مصدراً هاماً لشواهده اللغوية ـ كما رأينا في حديثنا عن شواهده ـ كما وجد فيه تأييداً لِكَثير من الآراء والظواهر اللغوية التي أيّدها والتي أشار إليها اللغويون من قبل، فأبرز في كتابه هذا أثر الحديث النبوي في هذه اللغة، وهو ما لم يهتم به غيره من علماء غريب الحديث.

ولذا فإنّ دراستنا لهذا الجانب من كتاب ابن الأثير يمكن أن نقسمها إلى قسمين:

**أولاً**: أثر الحديث النبوي في إغناء اللغة.

**ثانياً**: ذكر ابن الأثير لبعض الظواهر اللغوية التي وجدها في لغة الحديث، مثل: الترادف، والمشترك اللفظي، والتضاد، والمُعَرَّب، والإتباع، والإبدال، وغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى.

**أولاً ـ بيان أثر الحديث النبوي في إغناء اللغة:**

للحديث النبوي أثر كبير في إغناء اللغة، وإضافة معان جديدة لألفاظ قديمة

درجت العرب على استعمالها في كلامها، كما كان للنبي ﷺ الفضل في إضافة الكثير من الألفاظ التي لم تُعْرَفْ قبله ولم تُسْمَعُ من أحد سواه، ويتمثّل أثر الحديث النبوي في التطور الكبير الذي طرأ على ألفاظ اللغة العربية ومعانيها، هذا التطور الذي تجلّى في التطور الدلالي، والتطور الصوتي للفظ، وهذا ما حاول ابن الأثير أن يتتبعه في الكتاب.

**آ ـ التطور الدلالي للفظ:**

رأى ابن الأثير وغيره من علماء اللغة أنّ الألفاظ تتطوّر، وتكتسب معانٍ جديدة لم تكن لها من قبل، وتتبّع ابن الأثير مظاهر التطور الدلالي للفظ في الحديث النبوي، وأقوال الصحابة، ورأى أن هذا الضرب من التطور يتجلّى في مظاهر عدة هي:

**١ ـ التخصيص في معاني بعض الألفاظ:**

وهو أن تقتصر الدلالة العامة على بعض أجزائها، فيضيق شمولها بحيث يصبح مدلول الكلمة مقصوراً على أشياء أقلّ عدداً ممّا كانت عليه الكلمة في الأصل، ومن هذا القبيل لفظ: (العُمْرَة) والذي قال فيه ابن الأثير: «العُمْرَة: الزيارة يقال: اعْتَمَرَ الإنسان فهو مُعْتَمِر، أي: زار وَقَصَد، وهو في الشَّرْعِ: زيارة البيت الحرام بشروط مخصوصة مذكورة في كتب الفقه»[(١)].

كما خصصّ لفظ الفقه بعد عمومه، وهو ما أشار إليه في حديثه عن دعاء النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «دعا له النبي ﷺ، فقال: (اللّهم فَقِّهْه في الدين، وَعَلِّمْه التأويل)[(٢)] فقال فيه: «الفقه في الأصل: الفَهْم، واشتقاقه من الشَّقّ والفتح، ويُقال:

(١) النهاية: ٣/ ٢٩٧، والصاحبي: ٨٠ ـ ٨١، ولسان العرب، مادة (عَمَرَ).

(٢) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم الحديث ١٤٣، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عبدالله =

فَقِه الرجل ـ بالكسر ـ يَفْقَه فِقْهاً: إذا فَهِمَ وَعَلِمَ، وَفَقُهَ ـ بالضم ـ يَفْقُه: إذا صار فقيهاً عالِمَاً، وقد جعله العُرْفُ خاصاً بعلم الشريعة وتخصيصاً بعلم الفروع منها»[١].

وفي مادة: (قَذَفَ) في حديث هِلال بن أميّة: (أنّه قَذَفَ امرأته بِشَرِيْك)[٢]، قال ابن الأثير: القَذْفُ ها هنا: رَمْيُ المرأة بالزِّنى، أو ما كان في معناه، وأصله: الرمي، ثم اسْتُعْمل في هذا المعنى حتى غَلَبَ عليه»[٣].

كما خُصِّصَ لفظ (المَأْتم) في اجتماع النساء للموت، فقال ابن الأثير: «المأتم في الأصل: مُجْتَمع الرجال والنساء في الحزن والسرور، ثم خُصّ به اجتماع النساء للموت»[٤].

**٢ ـ تعميم اللفظ، أو توسيع المعنى:**

وكما خَصّص العرب اللفظ العام، وسّعوا دائرة لفظ آخر وعمّموا معناه، ومن هذه الألفاظ لفظ (رُمَّة) الواردة في حديث علي ﷺ: (إنْ جاء بأربعة يشهدون، وإلاّ

---

= ابن عباس، رقم الحديث ٢٤٧٧، والإمام أحمد في مسنده: ٤/ ١٢٧، رقم الحديث ٢٣٩٧.

(١) النهاية: ٣/ ٤٦٥، وما قاله ابن الأثير هو في اللسان، مادة (فَقِهَ).

(٢) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب إذا ادّعى أو قَذَفَ، فَلَه أنْ يَلتمس البيّنة، رقم الحديث ٢٥٢٦، ومسلم في صحيحه، كتاب اللعان، رقم الحديث ١٤٩٦، وابن ماجه في سننه، كتاب الطلاق، باب اللعان، رقم الحديث ٢٠٦٧، والنسائي في سننه، كتاب الطلاق، باب اللعان في قذف الرجل امرأته برجل بعينه، رقم الحديث ٣٤٦٨.

(٣) النهاية: ٤/ ٢٩، وهو في اللسان، مادة (قَذَفَ).

(٤) النهاية: ٤/ ٢٨٨، وقال ابن منظور: «أتم يأتم: إذا جمع بين شيئين، ومنه سمّي المأتم لاجتماع النساء فيه». اللسان، مادة (أتَم) وله أمثلة أخرى في النهاية: ١/ ٣٤، ٢٤١، ٣/ ٩٧، ٤/ ٢٩.

دُفِعَ إليه بِرُمَّتِه)[١] فقال فيه ابن الأثير: (الرُمَّة ـ بالضم ـ: قطعة حبل يُشَدّ بها الأسير أو القاتل إذا قِيْد إلى القصاص، أي يُسَلّم إليهم بالحبل الذي شُدَّ به تمكيناً منه لِئَلاَ يهرب، ثم اتّسعوا فيه حتى قالوا: أَخَذْتُ الشيء بِرمّته، أي: كلّه»[٢].

ومن اتساعهم اللغوي أيضاً، اتساعهم في معنى (نَـتَضَحّى) وأشار إلى هذا في حديثه عن حديث سَـلَمة بن الأَكْوَع: (بَيْنا كنّا نَـتَضَحَّى مع رسـول الله ﷺ[٣] فقال: «أي نتغذى، والأصل فيه: أن العرب كانوا يسيرون في ظعنهم، فإذا مرّوا بِبُقْعَة من الأرض فيها كَلأَ وعشب قال قائلهم: ألاَ ضحّوا رويداً، أي: ارفقوا بالإبل حتى تتضحّى، أي: تنال من هذا المرعى، ثم وُضِـعَت التضحية مكان الرفق لِتَصِلَ الإبل إلى المنزل وقد شَبِـعَت، ثم اتسعَ فيه حتى قيل لكل مَنْ أَكَل في وقت الضحى: هو يتضحّى، أي: يأكل في هذا الوقـت، كما يقال: يتغذّى ويتعشّى، في الغذاء والعشاء»[٤].

**٣ ـ تغيّر مجرى الدلالة:**

وهو أن ينتقل اللفظ من مجال دلالته إلى مجال دلالة أخرى، لعلاقة أو مناسبة

---

(١) والحديث أخرجه: الإمام مالك في الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً، رقم الحديث ١٨، ٢/ ٧٣٧.

(٢) النهاية: ٢/ ٢٦٧، وقال ابن منظور: «الرُّمّة: الحبل يُقَلَّد البعير، والجمع رَمِمٌ ورِمَام». لسان العرب، مادة (رَمَمَ).

(٣) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتيل، رقم الحديث ١٧٥٤.

(٤) النهاية: ٣/ ٧٦، وقال ابن منظور في اللسان: «الضَّحْوَة والضَّحْوُ: ارتفاع النهار، والضحى فوق ذلك». اللّسـان، مادة (ضَـحَا) وله أمثلـه أخرى في النهاية: ٢/ ٣٣٠، ٣/ ١٧٣، ٢٤٠، ٣٩٥.

واضحة بين الدلالتين ويجري هذا المظهر من التطور الدلالي على سبيل المجاز المرسل.

والمجاز المرسل واحد من سبل التطور الدلالي، وله أثر كبير في مجرى هذا التطور وهو أن ينتقل مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة[١] بين المدلولين، وأهم علاقات المجاز المرسل التي أشار إليها ابن الأثير هي السببية والحالّية والمحلية والمجاورة والجزئية وغيرها[٢].

**١ ـ المَحَلّيّة:**

وهي تسمية الشيء باسم موضعه الذي يلازمه، أو يكون فيه، وأشار إلى هذا في حديثه عن لفظ (الجبّان) في حديث الشفاعة: (فلمّا كنّا بِظَهْرِ الجَبّان)[٣] فقال فيه: «الجبّان والجبّانة: الصحراء، وَتَسَمّى بهما المقابر لأنها تكون في الصحراء، تسمية للشيء باسم موضعه»[٤].

وفي حديثه عن قوله ﷺ: (لَلْفَقْر أَزْيَنُ للمؤمن من عِذَارٍ حَسَن على خَدّ فَرَس)[٥] قال: العِذَران من الفرس: كالعارِضَيْن من وجه الإنسان، ثم سُمِّي الذي يكون عليه من اللّحام عِذاراً باسم موضعه»[٦].

---

(١) وقد يكون سبيل انتقال الدلالة علاقة المشابهة وهو (الاستعارة) وهو مما لا يعنينا هنا.

(٢) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ص٢٨، وأسرار البلاغة: ص٣٠٤، والمزهر: ١/ ٣٥٥ وما بعدها.

(٣) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم الحديث ١٩٣، عن أنس بن مالك.

(٤) النهاية: ١/ ٢٣٧، ١/ ١١٨.

(٥) رواه وكيع في الزهد: ١/ ٤٧١، والبيهقي في شعب الإيمان: ٧/ ٣٤٠، رقم ١٠٥٠٩.

(٦) النهاية: ٣/ ١٩٨، والبرهان في علوم القرآن: ٢/ ٢٨١.

٢ ـ المجاورة:

وهي تسمية الشيء باسم مجاوره، وقد أشار ابن قتيبة إلى هذا بقوله: «والعرب تسمي الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب[١]، وأشار ابن الأثير إلى هذه العلاقة في حديثه عن لفظ (الظَّعِيْنَة) الذي كان يعني: الراحلة، ثم سُمِّيَتْ به المرأة التي تُحْمَلُ على الراحلة، فقال في حديث حُنَيْن: (فإذا بِهَوازِن على بَكْرَةِ آبائهم بِظُعُنِهم وشائهم وَنَعمهم)[٢]: «الظُّعُن: النساء، واحدتها ظعينة، وأصل الظعينة: الراحلة التي يُرْحَل وَيُظْعَن عليها، أَيْ يَسَار، وقيل للمرأة: ظعينة، لأنها تَظْعَنَ مع الزوج حيثما ظَعَنَ، أو لأنها تُحْمَلَ على الراحلة إذا ظَعَنَتْ»[٣].

وفي حديثه عن قوله ﷺ: (أنه طاف مُضْطَبِعاً، وعليه بُرُدٌ أخضر)[٤] قال ابن الأثير: «الاضْطِباع: هو أَنْ يأخذ الإزار أو البُرْد، فَيَجْعَلَ وَسَطَه تحت إِبْطِهِ الأَيْمَن، وَيُلْقِي طرفيه على كتفه الأيسر من جهتي صدره وظهره، وَسُمِّيَ بذلك لإبْداء الضَّبْعَيْن، ويقال للإبط: الضَّبْعُ للمجاورة»[٥].

---

(١) أدب الكاتب ص٢١.

(٢) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب فضل الحرس في سبيل الله، رقم الحديث ٢٥٠١، والحديث طويل جداً.

(٣) النهاية: ٣/ ١٥٧، والنهاية: ١/ ١٥٢، وجمهرة اللغة: ٣/ ٤٣٣.

(٤) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب الاضطباع في الطواف، رقم الحديث ١٨٨٣، والترمذي في سننه، أبواب الحج، باب ما جاء أن النبي ﷺ طاف مضطبعاً، رقم الحديث ٨٥٩، وقال أبو عيسى: «هو حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب الاضطباع، رقم الحديث ٢٩٥٤.

(٥) النهاية: ٣/ ٧٣، ٣/ ١٩٦.

٣ ـ الجزئية:

وهي تسمية الشيء باسم بعضه، والجزئية علاقة أخرى من علاقات التطور الدلالي عن طريق المجاز أشار إليها ابن الأثير في حديثه عن قوله ﷺ: (كَأَنَّما أَعْتَقَ رَقَبَة)[١] فقال فيه: «وقد تكرّرت الأحاديث في ذكر الرقبة وَعِتْقِها وتحريرها وفكّها، وهي في الأصل: العُنُق، فَجُعِلَتْ كناية عن جميع ذات الإنسان تسمية للشيء ببعضه»[٢].

ورأى أن الصلاة تعنى القراءة في قوله ﷺ، حِكاية عن ربه: (قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عَبْدِي نِصْفَين)[٣] فقال فيه ابن الأثير: «أراد بالصلاة ها هنا: القراءة، تسمية للشيء ببعضه»[٤]، أراد القراءة والقراءة جزء من الصلاة.

* السببية:

وهي تسمية الشيء باسم سببه[٥]، وأشار ابن الأثير إلى هذا العلاقة في حديثه عن لفظ (العُرْس) الذي تحدث عنه في حديثه عن قول حسّان ﷺ: (كان إذا دُعِيَ

---

(١) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب الدعوات، باب رقم ٦٣، رقم الحديث ٣٤٦٧.

(٢) النهاية: ٢/ ٢٤٩، والبرهان في علوم القرآن: ٢/ ٢٦٣.

(٣) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم الحديث ٣٩٥، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب القراءة في الفجر، رقم الحديث ٨٢١، والترمذي في سننه أبواب تفسير القرآن، باب من سورة فاتحة الكتاب، رقم الحديث ٢٩٥٤، والنسائي في سننه كتاب الصلاة، باب ترك قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) في فاتحة الكتاب، رقم الحديث ٩٠٩، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب القراءة خلف الإمام، رقم الحديث ٨٣٨.

(٤) النهاية: ٤/ ٦١، وله أمثلة أخرى في النهاية: ٤/ ٣٠، ٥/ ٢٥٤.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٢٥٩.

إلى طعام قال: أَفِي عُرْسٍ أَمْ خُرْس)[١] فقال فيه: «يريد به: طعام الوليمة، وهو الذي يُعْمَلُ عند العرس، يُسَمّى عرساً باسم سببه»[٢].

وفي حديثه عن قوله ﷺ: (إنهم كانوا يُسمّون رجب مُنْصِلَ الأَسِنّة)[٣] قال ابن الأثير: «أي مُخْرِج الأَسِنّة من أماكنها، كانوا إذا دخل رجب نزعوا أسنّة الرماح وَنصال السيوف إبطالاً للقتال فيه وَقَطْعاً لأسباب الفتن لحرمته، فلما كان سبباً لذلك سُمِّيَ به»[٤].

وقد تستعمل العرب السبب مكان المُسَبَّب[٥]، ومن ذلك قولهم: (مَلَقَ) في حديث فاطمة بنت قيس: (قال لها: أمّا معاوية فرجل أَمْلَقُ من المال)[٦] فقال ابن الأثير: «أي فقير منه، فقد نَفِذَ ماله، يقال: أَمْلَقَ الرجل فهو مُمْلِق، وأصل الإملاق: الإنفاق، يقال: أَمْلَقَ ما معه إمْلاقاً، وَمَلَقه مَلْقاً: إذا أخرجه من يده ولم يَحْبِسْه، والفقر تابع لذلك، فاستعملوا لفظ السبب في موضع المُسَبَّب، حتى صار به أشهر»[٧].

---

(١) وقول حسّان أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ٣٦٦، مادة (خرس).

(٢) النهاية: ٣/ ٢٠٦، والفائق: ١/ ٣٦٦، والصاحبي ص٩٤.

(٣) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب وفد بني حنيفة، رقم الحديث ٤١١٧.

(٤) النهاية: ٥/ ٦٧.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٢٦٠.

(٦) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب المطلّقة ثلاثاً لا نفقة لها، رقم الحديث ١٨٤٠ والإمام مالك في الموطأ، رقم الحديث ٦٧، كتاب الطلاق، باب ما جاء في نفقة المطلقة، ٢/ ٥٨٠ ـ ٥٨١ والترمذي في سننه أبواب النكاح، باب ما جاء في أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، رقم الحديث ١١٣٥.

(٧) النهاية: ٤/ ٣٥٧.

وقد أعطى هذا التطور اللغة العربية مرونـة وحيوية، وَمَنَحَ ألفاظها دلالات جديدة فخصّص معنى بعضها، ووسّع معنى بعضها الآخر، وكان للحديث النبوي أثره الواضح في تحديد اللغة وتطورها الدلالي، وهو جانب مهم، اهتم به ابن الأثير دون غيره من علماء غريب الحديث قبله.

**ب ـ أثر الحديث النبوي في التطور الصوتي:**

وكما كان للحديث النبوي أثر في التطور الدلالي، فقد كان له أثره في التطور الصوتي، وفي حفظ اللهجات العربية الأخرى غير القرشية، وتجلّى هذا النوع من التطور في مظاهر كثيرة تتبعها ابن الأثير بعناية، ومنها:

**١ ـ إبدال الهمزة دالاً:**

وهو ما ورد في قوله ﷺ: (اللّهم اشْدُدْ وَطْأَتك على مُضَر)[١]، فقال فيه ابن الأثير: «قال بعض الرواة[٢]: وطدتك[٣]».

**٢ ـ إبدال الهمزة هاء:**

أشار إلى هذا في حديثه عن قوله ﷺ: (أخاف أَنْ تَنْكَهَ قلوبكم)[٤]، فقال فيه: «هكذا جاء في رواية، والمعروف: (أن تُنْكِرَه)، وقال بعضهم: إنّ الهاء بدل من

---

(١) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب صفة الصلاة، باب: يهوي بالتكبير حين يسجد، رقم الحديث ٧٧١، ورقم ٩٦١، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، رقم الحديث ٦٧٥.

(٢) وهو حمّاد بن سَلمة، اللسان، مادة (وطأ)، وغريب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ١٣١.

(٣) النهاية: ٥/ ٢٠٠، وغريـب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ١٣١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢/ ٢٠٨.

(٤) لم أجد هذا الحديث في أي مصدر.

همزة، نَكَأتَ الجرح: إذا قَشَرْته، يريد: أخاف أن تَنْكَأَ قلوبكم وتُوغرَ صدوركم، فَقَلَب الهمزة»[1].

### ٣ ـ حذف الحرف الأول من اللفظ:

وكما يُحْذَف الحرف الأخير، فقد يُحْذَف الحرف الأول من اللفظ، ومن هذا القبيل قوله ﷺ: (لو كنت مُتّخِذاً خليلاً لا تّخَذْتُ أبا بكر خليلاً ولكن خُوّة الإسلام)[2]،

---

(١) النهايـة: ٥/ ١٧، قال ابن منظور: «قال الليث: نَكَأْتُ الجِرَاحة أَنْكَؤُها: إذا قَرَفْتَها بعد ما كانت تَبْرَأ، وَنَكَأتُ في العدو نَكْأ، قال: ولغة أخرى، نَكَيْتُ في العدو نِكاية. الحرّاني عن ابن السكيت في باب الحروف التي تُهْمَز فيكون لها معنى، ولا تهمز فيكون لها معنى آخر: نَكَأْت القُرْحة أَنْكَؤَها نَكْأ: إذا قرفتها، وقال أبو عبيد عن الأصمعي: يقال في الدعاء للرجل: هُنِّتَ ولا تَنْكَهْ: أي أصبت خيراً ولا أصابك الضر، قال أبو الهيثم: يقال: لا تُنْكَه ولا تَنْكَه جميعاً. لسان العرب مادة (نَكَأَ). وقال الجوهري: وقولهم: هُنِّتَ ولا تُنْكَأْ، أي: هَنَّاك الله بما نلت، ويقال ولا تُنْكَه: مَثل أراق وهراق» الصحاح، مادة (نَكَأَ).

(٢) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضـائل الصحابة، باب قوله ﷺ: (سدوا الأبواب إلاّ أبواب أبي بكر)، رقم الحديـث ٣٥٥٤، وفي باب قول النبي ﷺ: (لو كنت متخذاً خليلاً)، رقم الحديث ٣٤٥٧، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر، رقم الحديث ٢٣٨٢ ـ ٢٣٨٣، والترمذي في سننه، أبواب الناقب، باب من فضائل أبي بكر، رقم الحديث ٣٦٦٠ ـ ٣٦٦١ وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح»، ولفظه في جميع هذه المصادر: (ولكن أخوة الإسلام) ولم أجده بهذه الرواية (خُوّة) إلا في لسان العرب، مادة (أخا) وقال في شرحه: «قال: آخى الرجل مؤاخاة وَإِخاة وَوِخاء، والعامّة تقول: واخاه، قال ابن بري: حكى أبو عبيدة في الغريـب المصنف عن الزيديين: آخيت وواخيت، وآسيت وواسيت، ووجد ذلك من جهة القياس وهو حَمْل الماضي على المستقبل، وإن كانوا يقولون: يُوَاخي بقلب الهمزة واواً على التخفيف، وقيل: إن واخاه لغة ضعيفة، وقال ابن سيده: «وأرى الوِخاء عليها، والاسم: الأَخُوّة تقول: بيني وبينه أخوة وإخاء».

فقد حذف الحرف الأول من لفظ (خُوّة)، وإلى هذا أشار ابن الأثير بقوله: «هكذا جاء في رواية، وهي لغة في الأخوة[١]».

**٤ ـ حفظ الحديث لبعض اللغات التي تقال بوجهين، أحدهما على الحذف، والآخر على التمام:**

ومن هذا النوع قوله ﷺ: (ما أنا من دَدٍ، ولا الدَّدُ منّي)[٢]، فقال فيه ابن الأثير: «الدّد: اللّهو واللعب، وهي محذوفة اللام، وقد اسْتُعْمِلَت مُتَمَّمَةً، دَدًى كَنَدًى، وَدَدَنْ كَبَدَنْ، ولا يخلو المحذوف مِنْ أَنْ يكون ياء كقولهم: يَدٌ في يَدْيٍ، أو نوناً، كقولهم: لَدُ في لَدُنْ»[٣].

**٥ ـ حفظ الحديث لبعض اللهجات العربية غير القرشية:**

حفظ الحديث النبوي مجموعة من اللهجات العربية غير القرشية، كلغة اليمن التي تُبْدِل كاف الخطاب جيماً، وتحدّث عن ذلك في حديثه عن قوله ﷺ: (ائذني له فإنّه عَمُّجِ)[٤] فقال فيه: «يريد: عَمُّك، فأبدل كاف الخطاب جيماً، وهي لغة

---

(١) النهاية: ٢/ ٩٠.

(٢) والحديث أخرجه الزمخشري في الفائق: ١/ ٤٢٠، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٣٢٩.

(٣) النهاية: ٢/ ١٠٩، والفائق: ١/ ٤٢٠، وقال الأزهري: «قال أبو عبيد: الدّد: اللّهو واللّعب، قال: وقال الأحمر: في الدد ثلاث لغات، يقال: هذا دَدٌ على مِثالَيْ يَدٍ ودمٍ، وهذا دَدًا على مثال قَفًا وَعَصًا، وهذا دَدَنْ على مثال حَزَنْ، وقال ثعلب عن ابن الأعرابي يقال: دَدٌ، ودَدًا وَدِيْدٌ وديدان وَدَدَنْ وَدَيْدَبون: اللهو، وقال الحرّاني عن ابن السكيت: ما أنا من ددى ولا الدّدى مِنِّيْهْ». تهذيب اللغة، مادة (دد)، باب اللفيف من حرف الدال.

(٤) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل، =

قوم من اليمن».

وقد رفض ابن الأثير قول الخطابي: «إنما جاء هذا من بعض النقلة، فإن رسول الله ﷺ كان لا يتكلم إلاّ باللغة العالية» فقال في ردّه: «وليس كذلك، فإنه قد تكلّم بكثير من لغات العرب، منها قوله ﷺ: (ليس من امْبِرّ امْصيام في اَمْسَفر)[1] وغير ذلك[2].

كما حفظ الحديث النبوي لغة أهل الحجاز، وهو ما أشار إليه في حديثه عن قول ابن عباس رضي الله عنهما: (لا بَأْسَ بقتل الحِدَو والأَفْعَوْ)[3] فقال فيه ابن الأثير: «أراد:

---

= رقم الحديث ١٤٤٥، والساعاتي في الفتح الرباني: ١٦/ ١٨٢، رقم الحديث ١١٦، والرواية فيها: (فإنه عَمّك).

(١) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: (ليس من البر الصيام في السفر)، رقم الحديث ١٨٤٤، ومسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب اختيار الفطر للمسافر، رقم الحديث ١١١٥ ولم يَرِدْ بهذه اللهجة إلا الفتح الرباني والمعجم الكبير للطبراني، رقم الحديث ٣٨٧/ ج١٩/ ١٧٢، عن كعب بن عاصم الأشعري، وكان من أهل اليمن فَخُوطِبَ بِلُغَتِهِ.

وقد سميّت هذه اللهجة بـ: الطُمْطُمَانيّة، في لغة حِمْيَر، كقولهم: طاب امهواء، أي: طاب الهواء، وهي قلب لام التعريف ميماً، وقد اضطر النبي ﷺ أن يستخدم لغة مَنْ سأله ليفهمه الحكم الشرعي. المزهر: ١/ ٢٢٣، وهي من اللغات المذمومة ويكون مَنْ استخدمها للضرورة، قد أخطأ أجْوَد اللغتين الخصائص: ٢/ ١١ ـ ١٢.

(٢) النهاية: ٣/ ٣٠٣، وقال ابن منظور في اللسان: «قال ابن بري: وأما الذي ورد في حديث عائشة فإنه يريد عمّك من الرضاعة، فأَبْدَلَ كاف الخطاب جيماً، وهي لغة قوم من اليمن»، مادة (عمم) ولم أَجِدْ الحديث بهذه الرواية إلا في اللسان.

(٣) والحديث أخرجه: ابن قتيبة في غريب الحديث: ٢/ ١٠٦، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ١٩٧.

الأفعى، فقلبها ألفها واواً وهي لغة أهـل الحجـاز، والأفعى: ضرب من الحيَّات معروف، ومنهم مَنْ يقلب الألف ياء في الوقف، وبعضهم يشدّد الواو والياء»[١].

ومن هذا أيضاً حفظه للهجة هُذَيْل، وهو ما ذكره في حديثه عن قوله: (عتّى حين) في حديث عمر ﷺ: «بَلَغَه أَنّ ابن مسعود ﷺ يقرئ الناس: (عَتّى حين) يريد: (حتى حيـن)، فقال: عمر ﷺ: (إنّ القرآن لم يَنْـزِلْ بلغة هُذَيْل، فأَقْرِئِ الناس بِلُغَةِ قَرَيْش[٢])» فقال فيه ابن الأثير: «كل العرب يقولون: (حتّى حيـن) إلاّ هُذَيْلاً وثقيفاً، فإنهم يقولون: عتّى، ومثله أيضـاً قولهم: (تحسب عنّي نائمة)[٣] فأبدلوا العين من الهمزة»[٤].

---

(١) النهاية: ١/ ٥٥، وقال ابن منظور: «وفي حديث ابن عباس ﷺ، قلب الألف فيهما واواً في لغته، أراد الأفعى، وهي لغة أهل الحجاز» لسان العرب، مادة (فعا) وقال ابن قتيبة في غريب الحديث: «إن الواو قد يبدلها بعض العرب من الألف آخراً، فيقولون: أفعو، وحبلو»، غريب الحديث: ٢/ ١٠٦، وقال سيبويه: «حدثنا أبو الخطاب وغيره من العرب وزعموا أن بعض طيء يقول: أفعو، لأنها أَبْيَن من الياء». الكتاب: ٤/ ١٨١.

(٢) والقول أخرجه: ابن قتيبة في غريب الحديث: ١/ ٢٨٦، والزمخشري في الفائق: ٢/ ٣٩١، وابن الأثير في منال الطالب ص٩٣.

(٣) وتسمّى هذه اللغة عَنْعَنَة تميم، قال ابن جني: «فأمّا عَنْعَنَة تميم فإن تميماً تقول في موضع أنّ: عَنّ. الخصائص: ٢/ ١١.

(٤) النهاية: ٣/ ١٨١، وغريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٢٨٦، وتسمّى هذه اللغة: الفَحْفَحَة في لغة هُذَيْل، والفَحْفَحَة والعَنْعَنَة من اللغات المذمومة، المزهر: ١/ ٢٢٢، والاقتراح للسيوطي ص٢٠٠، باب فيمن رجحت به لغة قريش غيرها، وفقه اللغة د. صبحي الصالح ص٦١، ويبدو أن هذه الظاهرة لم تكن عامة عند قبيلة هُذَيْل، إذ لم تقلب الحاء عيناً في كلمة (حين) المجاورة لكلمة (حتى) في الآية، أي أنّ هذا الإبدال خاصّ بكلمة (حتى) وممّا يؤيد هذا قول أبي عبيدة: «وهم يحوّلون حاء حتى فيجعلونها عيناً» القلب والإبدال، ابن السكيت ص٢٣.

وعلى هذا يمكن أن يُعَدَّ الحديث النبوي مصدراً من مصادر الدراسات اللهجية عند العرب، ولمّا كان رسول الله ﷺ أفصح العرب، فقد جاء الحديث النبوي بألفاظ غزيرة ترجع إلى لغات العرب المختلفة، ممّا يبني قاعدة أساسية لأية مباحث لغوية تهدف إلى تعرُّف تلك اللغات ودرسها والتأريخ لها، وكان ممّا تنبّه عليه العلماء، وعدوه من مصادر الدراسة اللّهجية العربية: الألفاظ المترادفة والأضداد، والإتباع، والإبدال . . . إلخ، وهو ما سنتحدث عنه بعد قليل.

ومن اللهجات أيضاً: جمع التكسير إذ يرجع قسط منه إلى تعدد اللغات، وذلك أنه قد انتقل إلى لغة قريش صيغ جموع كانت مستخدمة في اللهجات العربية الأخرى، لأجل هذا نرى مصنفات الغريب مليئة بجموع التكسير ذات الأبنية المتنوعة، ومن الجموع ما نراه في مثل هذا الحديث: (أنه رأى حُسَيْناً يلعب مع صِبْوَة في السكّة)[1] فقال فيه ابن الأثير: «الصِبْوَة والصِّبْيَة: جمع صبي، والواو القياس، وإن كانت الياء أكثر استعمالاً»[2].

وعليه: فإن خروج هذا الجمع أو ذاك على القياس أمر لا مَفَرَّ منه، فقد يكون لهجة كَثُرَ استعمالها، والجموع السماعية يُؤْخَذُ بها ولا تُرَدُّ لخروجها على القياس، فهي متمكّنة من اللغة في كلام العرب، ولهذا وردت في الحديث، ومن ذلك شاهد له من الذيوع والشهرة وَرَدَ فيه لفظ الصحابة في حديث قَيْلَة: (خَرَجْتُ أَبْتَغِي الصحابة إلى رسول الله ﷺ)[3].

---

(١) الحديث أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٢/ ٢٨٢، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٥٧٩.

(٢) النهاية: ٣/ ١٠، ولسان العرب، مادة (صَبَا).

(٣) رواه ابن سعد الطبقات الكبرى: ١/ ٣١٨، والطبراني في المعجم الكبير: ٢٥/ ٨.

فقال فيه ابن الأثير: «والصحابة ـ بالفتح ـ: جمع صاحب، ولم يُجْمَعْ فاعل على فَعَالة إلاّ هذا»(١).

وقال في جمع (حُدّاث) في حديث فاطمة: (فَوَجَدَتْ عِنْدَه حُدّاثاً)(٢): وهو جَمْعٌ على غير قياس حَمْلاً على نظيره، نحو سامر وسمّار، فإن السمّار هم المحدّثون»(٣).

ومن مظاهر الاختلاف اللَّهَجي عند العرب أيضاً: الاختلاف في بناء اللفظ وصياغته بحيث يرد في اللفظ الواحد أكثر من لغة، مثال ذلك لفظ (الحج) بالفتح والكسر جاء في الحديث: (يا أيّها الناس قد فُرِضَ عليكم الحجّ فَحِجّوا)(٤) فقال فيه ابن الأثير: «وفيه لغتان: الفتح والكسر»(٥)، وقال في الورِق: وفيه ثلاث لغات

---

(١) النهاية: ١/ ١٢٠، ولسان العرب، مادة (صحب).

(٢) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الخَرَاج والإمارة والفيء، باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى، رقم الحديث ٢٩٨٨، ورقم ٢٩٨٩.

(٣) النهاية: ١/ ٣٥٠، والمجموع المغيث ص٤١١، واللسان، مادة (حدث).

(٤) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم الحديث ١٣٣٧، والنسائي في سننه، كتاب المناسك، باب وجوب الحج، رقم الحديث ٢٦١٩.

(٥) النهاية: ١/ ٣٤٠، وقال ابن دريد: «أصل الحج: القصد، والحج مصدر حَجَّ البيت ـ يَحُجُّ حَجّاً، والحِجّ ـ بكسر الحاء ـ: الحجّاج لغة نجدية، قال جرير:

وكأنّ عافِيَةَ النسور عليهم ... حِجٌّ بِأَسْفَلَ ذِيْ المجاز نزولُ»

جمهرة اللغة، مادة (حجج) وقال ابن منظور: «الحَجُّ والحِجُّ ليس عند الكسائي بينهما فرقان، وغيره يقول: الحَج: حج البيت، والحِج: عمل السنة، وقال الأزهري: الحَج قضاء سنة واحدة وبعضهم يكسر الحاء: الحِج، فيقول الحِج والحِجّة، وَرُوِيَ عن الأثرم وغيره: =

الوَرْق والوِرْق والوَرِق»[١] وقال في (سرى): «وفي سرى لغتان»[٢].

وقد يكون المظهر الخِلافي في اللّهجات العربية على مبنى اللفظ مِنْ حيث الأحرف لا مِنْ حيث الحركات كما تقدّم، وذلك ما جاء في الحديث النبوي القائل: (إنّ على أهل كل بيت أَضْحاةً كلّ عام)[٣] فقال فيه: «وفيها أربع لغات: أُضْحِيَّة وإِضْحِيّة، والجمع أَضَاحي، وَضَحِيّة والجمع: ضَحايا، وَأَضْحَاة، والجمع: أَضْحَىً»[٤].

فقد حَفِظَ الحديث النبوي الكثير من اللغات العربية غير القرشية، وهي لغات

---

= ما سمعنا من العرب: حَجَجْتُ حَجَّةً، ولا رأيت رَأْيَةً، وإنما يقولون: حَجَجْتُ حِجة. لسان العرب، مادة (حَجَجَ).

(١) النهاية: ٢/ ٢٥٤، وقال الجوهري: وفي الوَرْق ثلاث لغات حكاهنّ الفرّاء: وَرِقَ وَوَرْق، وَوِرْق. الصحاح، مادة (ورق).

(٢) النهاية: ٢/ ٣٦٤، وقال ابن منظور: «سريت سرى وأَسْرَيْتُ بمعنى: إذا سِرْت ليلاً، بالألف لغة أهل الحجاز، وجاء القرآن بهما جميعاً، وقد سرى به وأسرى، وقال أبو عبيد عن أصحابه: سَرَيْتُ بالليل وأسْرَيْت فجاء باللغتين. لسان العرب، مادة (سرا) والصحاح، مادة (سرا).

(٣) والحديث أخرجه: ابن ماجه في سننه، كتاب الأضاحيّ، باب ثواب الأضْحيّة، رقم الحديث ٣١٢٥، وأبو داود في سننه، كتاب الضحايا، باب ما جاء في إيجاب الأضاحي، رقم الحديث ٢٧٨٨، والترمذي في سننه، أبواب الأضاحي، باب العتيرة، رقم الحديث ١٥١٨، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب».

(٤) النهاية: ٣/ ٧٦، وقال ابن منظور: «قال ابن الأعرابي: الضحية: الشاه التي تُذْبَح ضَحْوَة، مثل غديّة وعشيّة، وفي الضّحِيّة أربع لغات،: أُضْحِيّة وإِضْحيّة والجمع أضاحيُّ، وَضَحيّة على فعيلة والجمع ضحايا، وأضَحْاة والجمع أضحى، وبها سُمّيَ عيد الأضحى». لسان العرب، مادة (ضحا).

صحيحة استعملها النبي ﷺ لإفْهام السائل الحكم الشرعي الذي سأل عنه، وإن عُدّ بعضها خارجاً عن القياس، كما ساعدت هذه اللغات على إغناء اللغة وثرائها اللفظي والمعنوي، ولذا عُدَّ الحديث النبوي مصدراً رئيساً من مصادر الدراسات اللَّهَجيّة للغة العربية.

**ج ـ استعمال الألفاظ بمعان جديدة في الحديث:**

وكمّا خُصِّصَ أو عُمِّمَ معنى كثير من الألفاظ، فقد أَعْطَى النبي ﷺ الكثير من الألفاظ معاني جديدة، لم تكن لها من قبل، ومن هذا القبيل لفظ (الرَّقُوب) الذي أعطاه النبي ﷺ معنى جديداً في قوله ﷺ: (ما تعدون الرَّقُوب فيكم؟ قالوا: الذي لا يَبْقَى له ولد، فقال: بل الرَّقُوب الذي لم يُقَدِّم من الولد شيئاً)[1]، فقال فيه ابن الأثير: (الرَّقُوب في اللغة: الرجل والمرأة إذا لم يَعِشْ لهما ولد، لأنه يَرْقُبُ موته خَوْفاً عليه، فَنَقَلَه النبي ﷺ إلى الذي لم يُقَدّم من الولد شيئاً أي يموت قبله، تعريفاً أن الأَجْرَ والثواب لِمَنْ قَدَّم شيئاً من الولد، وأنَّ الاعتداد به أكثر، والنَّفْع فيه أَعْظَم، وأنّ فَقْدَهم وَإِنْ كان في الدنيا عظيماً، فإن فَقْدَ الأجر والثواب على الصبر والتسليم للقضاء في الآخرة أَعْظَم، وأنّ المسلم ولده في الحقيقة مَنْ قَدّمه واحْتَسَبَه ومن لم يُرْزَق ذلك فهو كالذي لا وَلَدَ له، ولم يقلْه إبطالاً لتفسيره اللغوي كما قال: (إنّما المَحْرُوب مَنْ حُرِبَ دينه)[2]، وليس على أن مَنْ أُخِذَ ماله غير محروب[3]».

---

(١) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب البر، باب فضل مَنْ يَمْلِك نفسه عند الغضب، رقم الحديث ٢٦٠٨، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب من يملك نفسه عند الغضب، رقم الحديث ٤٧٧٩، والساعاتي في الفتح الرباني، رقم الحديث ٥٩ ـ ٦٠.

(٢) والحديث أخرجه: الهروي في غريب الحديث: ٣/ ١٠٩.

(٣) النهاية: ٢/ ٢٤٩، وتهذيب اللغة، مادة (رَقَبَ) ولم يذكر فيه إلاّ المعنى اللغوي للفظ فقط.

كما أضاف النبي ﷺ معنى جديداً للفظ (الصُّرَعَة) فقال ابن الأثير في شرحه لقوله ﷺ: (ما تَعُدُّونَ الصُّرَعَة فيكم؟ قالوا: الذي لا يَصْرَعه الرجال، قال: هو الذي يملك نفسه عند الغضب)(١) قال: «الصُّرَعة: المُبالِغ في الصراع، الذي لا يُغْلَب، فنقله إلى الذي يَغْلِبُ نفسه عند الغضب وَيَقْهَرها، فإنه إذا ملكها كان قد قَهَرَ أَقْوَى أعدائه وَشَرّ خصومه، ولذلك قال: (أَعْدَى عدو لك نفسك التي بين جنبيك)(٢)، وهذا من الألفاظ التي نقلها النبي ﷺ عن وَضْعِها لِضَرْبٍ من التوسّع والمجاز وهو من فصيح الكلام، لأنه لمّا كان الغضبان بحالة شديدة من الغيظ، وقد ثارت عليه شهوة الغضب فقهرها بحلمه، وصرعها بثباته، كان كالصرعة الذي يصرع الرجال ولا يصرعونه»(٣).

وحمل لفظ (الهِـرَاء) معنى جديداً، أضافه النبي ﷺ، وهو ما أشار إليه ابن الأثير في حديثه عن حديث أم سَلَمَة ﷺ، أنّ ﷺ قال: (ذاك الهِرَاء شَيْطان)(٤)، فقال في شرحه للحديث: «لم يُسْمَعْ الهِراء أَنّه شيطان إلاّ في هذا الحديث، والهِرَاء في اللغة: السَمْحُ الجواد، والهَذَيَان»(٥).

---

(١) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، باب فضل مَنْ يملك نفسه عند الغضب، رقم الحديث ٢٦٠٨، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في من كَظَم غيظاً، رقم الحديث ٤٧٧٩، والزمخشري في الفائق: ٢/ ٢٩٤.

(٢) والحديث أخرجه: العجلوني في كشف الخفاء: ١/ ١٦٠.

(٣) النهاية: ٣/ ٢٤، وتهذيب اللغة، مادة (صَرَعَ) ولم يذكر فيه إلاّ المعنى اللغوي فقط.

(٤) انظر: غريب الحديث للحربي: ٢/ ٦٨٣، ولسان العرب، مادة (هرا)، وقال ابن منظور: «الهُرَاء ممدود مهموز: المنطق الكثير، وقيل: المنطق الفاسد الذي لا نظام له».

(٥) النهاية: ٥/ ٢٦١.

ويمكننا أَنْ نَـعُدّ مِنْ هذا النوع ما عُـرِف عنه ﷺ من تغيير الأسـماء القبيحة وهو ما أشار إليه ابن الأثير في حديثه عن لفظ (العَقِيْقَة) في حديثه ﷺ لمّا سُئِلَ عنها، فقال: (لا أُحِبّ العُقُوق)(١) فقال ابن الأثير في شرحه: «ليس فيه تَوْهِيْنٌ لأَمْر العقيقة، ولا إسقاط لها، وإنّما كَرِهَ الاسم وأَحَبّ أَنْ تُسَمّى بأَحْسَنَ منه، كالنَّسِيْكَة والذَّبِيْحَة، جَرْيَاً على عادته في تغيير الاسم القبيح»(٢).

فالنبي ﷺ حمّل الكثير من الألفاظ معاني جديدة لم تكن لها قبله، وهو أمر جدير بالاهتمام التفت إليه ابن الأثير وأبرزه، خِلاَفاً لغيره من علماء غريب الحديث قبله.

**د ـ إضافة النبي ﷺ ألفاظاً وعبارات جديدة إلى اللغة:**

وكما أعطى النبي ﷺ بعض الألفاظ العربية القديمة معنى جديداً، فقد أضاف إلى اللغة الكثير من الألفاظ والعبارات التي لم تُسْمَعْ قبله ﷺ، ولم تُعْرَفْ من أحد سواه، وأشار ابن الأثير إلى بعضها، وهي ما قاله النبي ﷺ يوم حُنَيْن: (الآن حَمِيَ الوَطِيْس)(٣)، فقال في شرحه له: «ويُقال: إنّ هذه الكلمة أَوّل مَنْ قالها النبي ﷺ، لمّا أشتدّ البَأس يومئذ، ولم تُسْمَعْ قَبْلَه»(٤).

---

(١) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الأضاحي، باب العقيقة، رقم الحديث ٢٨٤٢، والنسائي في سننه، كتاب العقيقة، رقم الحديث ٤٢١٢.

(٢) النهاية: ٣/ ٢٧٧، وقال ابن منظور: «عَقّه يَعقّه عَقّاً: شَقّه فهو معقوق وعقيق والعقيقة: الشعر الذي يولد به الطفل لأنه يشق الجلد». لسان العرب، مادة (عقق).

(٣) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب في غزوة حُنَيْن، رقم الحديث ١٧٧٥، وأبو يَعْلي الموصلي في مسنده، رقم الحديث ٣٦٠٦، وابن قتيبة في غريب الحديث: ١/ ١٣١.

(٤) النهاية: ١/ ٢٤٧، وقال ابن منظور: «الوَطِيْس: حُفَيْرَةٌ تُحْتَفَرُ وَيُخْتَبَزُ فيها وهو من =

وقد تَرِدَ في الحديث النبوي ألفاظ يَحار فيها العلمـاء، وينفرد بها الحديث النبوي كما يبدو ممّا نَقَلَه إلينا ابن الأثير، ومنها لفظ (العِساء) في قوله ﷺ: (أَفْضَلُ الصدقة المَنِيْحة تغدو بِعِساء، وتروح بِعِساء)[1] فقال ابن الأثير فيها: «قال الخطابي: قال الحُمَيْدِيّ: العِسَاء: العُسُّ، ولم أَسْمَعْه إلاّ في هذا الحديث، والحُمَيْدِيّ مِنْ أهل اللسان»[2].

وقال في قوله ﷺ: (تَرْكُ العَشَاء مَهْرَمة)[3]: «أي مظَنّة للهرم، قال القتيبي: هذه الكلمة جارية على ألسنة الناس، وَلَسْتُ أدري أرسول الله ﷺ ابتدأها، أَمْ كانت تُقَالُ قَبْلَه»[4].

كما أضاف النبي ﷺ ألفاظاً يجب التسـليم بها، والتصـديق والوقـوف عند الإقرار بصـحتها والعمل بموجبها، ومن هذا قولـه ﷺ: (فإنَّ جَهَنّم تُسْجَرُ وَتُفْتَحُ أبوابها)[5]، فقال فيه ابن الأثير: «فلعلّ سَجْرَ جهنّم حينئذ لِمُقَارنة الشيطان الشمس،

---

= فصيح الكلام عُبِّرَ به عن اشتباك الحرب»، وقال الأصمعي: الوطيس حجارة مدوّرة فإذا حَمِيَت لا يمكن الوطء عليها». لسان العرب، مادة (وطس).

(١) انظر: غريب الحديث للخطابي: ١/ ٥٠٧، والفائق: ٣/ ٣٨٩، مادة (منح)، وقال ابن منظور: (عَسَا النبات عُسُوًّا: غَلُظَ واشتدّ». لسان العرب، مادة (عسا).

(٢) النهاية: ٣/ ٢٣٨.

(٣) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في فضل العشاء، رقم الحديث ١٨٥٧ وابن ماجه في سننه، كتاب الأطعمة، باب العشاء، رقم الحديث ٣٣٥٥، والزمخشري في الفائق: ٤/ ١٠٠، مادة (هرم).

(٤) النهاية: ٥/ ٢٦١.

(٥) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو ابن عَبَسَة، رقم الحديث ٨٣٢، وتمامه: (فَصَـلِّ حتى يَعْدل الرمح ظِلّه، ثم اقْصر فإنّ =

وتهيئة لأن يسجد له عبّاد الشمس، فلذلك نُهِيَ عن الصلاة في ذلك الوقت، قال الخطابي: قوله: (تُسْجَرُ جهنّم)، و(بين قَرْنَي شيطان) وأمثالها من الألفاظ الشرعيّة التي أكثرها ينفرد الشارع بمعانيها، ويجب علينا التصديق بها، والوقوف عند الإقرار بصحتها، والعمل بموجبها»[1].

فابن الأثير مهتمٌ ببيان أثر الحديث النبوي في إغناء اللغة، وهو ممّا لم يهتم به علماء غريب الحديث قبله، مما يشير إلى أهمية «كتاب النهاية» في إبراز هذا الجانب في دراسة الحديث النبوي الشريف.

**ثانياً ـ إشارته إلى بعض الظواهر اللغوية:**

إلى جانب اهتمام ابن الأثير بإبراز أثر الحديث النبوي وأهميته في إغناء اللغة، وفي تطورها الدلالي والصوتي، فقد اهتمّ بظواهر لغوية أخرى، وجد لها أمثلة في الحديث النبوي، ورأى ذكرها ضرورياً لإبراز المعنى وتوضيحه، فأشار إليها وأبرز موقفه منها، وهذه الظواهر هي: الإتباع، والترادف، والتضاد، والإبدال، والمُعَرّب... وغيرها.

**١ ـ الترادف:**

والمقصود بالترادف عند علماء اللغة: «وهو اختلاف اللفظين، والمعنى واحد»[2] أي هو تلك الألفاظ التي تؤدي دلالة واحدة: كالناس والبشر، والحنطة والقمح والبر، وغيرها، وبقيت هذه الظاهرة تُعْرَف بهذا المعنى إلى أن استعمل

---

= جهنّم تُسْجَر وَتُفْتَح أبوابها)، قال الزمخشري: «سَجَر التنور: ملأه سجوراً وهو وقوده». أساس البلاغة، مادة (سجر).

(١) النهاية: ٢/ ٣٤٣.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٤، والمزهر: ١/ ٤٠٢.

ابن السرّاج (ت٣٠٦هـ) هذا اللفظ، إذ قال: «إن المعنى إذا ترادف عليه أسماء مختلفة كبُرّ وحنطة، فإنه قد يجوز أن يكون للمعنى الواحد أسماء يعرف بكل واحد منها»[١].

والترادف ظاهرة لغوية التفت إليها العلماء منذ عهد مبكر، وهم بين مشير إليها دون أن ينصّ على تسميتها، مثل: أبي زيد الأنصاري في كتابه «المطر»[٢]، وأبي عبيدة في «مجاز القرآن»[٣] وأبي عبيد القاسم بن سلاّم في كتابه: «الغريب المصنّف»[٤]، وابن السكيت في كتابه «تهذيب الألفاظ»[٥]، وابن قتيبة في كتابه «غريب الحديث[٦]، والأصفهاني في كتابه: «المجموع المغيث»[٧] وغيرهم، ومنهم

---

(١) وكتاب ابن السراج ما زال مخطوطاً، ولم أتمكّن من الاطلاع عليه، فنقلت القول من كتاب: ابن قتيبة اللغوي وأثره في الدراسات اللغوية ص٢٦٣.

(٢) والكتاب مطبوع، ضمن كتاب «البُلْغَة في شذور اللغة» نشره: أوغست هفنر، ١٩١٤، ومن أمثلة الترادف عنده قوله: الحلبة، والشجذة وكذلك الغيبة فوق البَغْشَة وكلها أنواع من المطر ص١٠٢، وله أمثلة في ص١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢.

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق د. محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي بمصر، جاء فيه: «الجاسوس والناموس واحد»: ٢/ ٢٢٠.

(٤) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ط١، ١٩٨٩، ومن أمثلة الترادف قوله: «الكَتَدُ ما بين الكاهل إلى الظَّهْر والثَّبَجُ مثله» ص٢٦٨، وله أمثلة أخرى: ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٧، ٢٩٥.

(٥) الكتاب مطبوع بضبط الأب لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٨٩٥، ومن أمثلة الترادف قوله: «الصقر مثل الصقع» ص٩٩، وله أمثلة أخرى: ص٤، ٢٧، ٩١، ٩٨.

(٦) سبقت الإشارة إلى طبعته في فصل سابق.

(٧) سبقت الإشارة إلى طبعته في فصل سابق.

مَنْ ألّف فيها: كالأصمعي (ت٢١٣هـ) في كتاب سَمّاه «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه»[١] والرمّاني (ت٣٨٤هـ) في كتابه «الألفاظ الترادفة»[٢].

إلا أن هذا لا يعني عَدَم وجود منكرين لهذه الظاهرة، فقد شاع عند القدامى والمُحْدَثين أن بعض علماء اللغة أنكروا وجود الترادف منهم: ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) إذ قال: «كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل منهما معنى ليس في صاحبه، ربّما عرفناه فأخبرنا به، وربّما غَمُضَ علينا فلم نُـلْزِم العرب جَهْلَه»[٣].

كما أنكره ثَعْلَب وتلميذه ابن فارس، فقال في كتابه «الصاحبي»[٤]: «... تُسَمّى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو: عَيْن الماء وعين السحاب، ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف، والمهند، والحسام، والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أنّ كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى، وقد خالف في ذلك قوم فَزَعَمُوا أنها ـ وإن اختلف ألفاظها ـ فإنها ترجع إلى معنى واحد، وذلك قولنا: سيف وحسام، وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلاّ ومعناه غير معنى الآخر، قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى وذهب، وانطلق وقعد، وجلس ورقد ونام وهجع، قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثَعْلَب»[٥].

---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق وشرح ماجد حسن الذهبي، دمشق ط١، دار الفكر، ١٩٨٦م.

(٢) الكتاب مطبوع، شرح وتحقيق، محمد فؤاد الرافعي، ط٢، القاهرة، المطبعة المحمودية.

(٣) الأضداد لابن الأنباري ص٧.

(٤) الكتاب مطبوع بتحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣.

(٥) الصاحبي ص٩٦ ـ ٩٧.

وممّن اشتهر بإنكار الترادف: ابن درستويه إذ قال: «لا يكون أَفْعَل وَفَعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلاّ أنْ يجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأمّا في لغة واحدة فَمُحَال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد»[١].

فالترادف كما ظهر لنا ممّا تقدّم، ظاهرة لغوية، قَبِلها بعض العلماء وأَنْكَرها آخرون، وبَقِيَ أنْ نعرف موقف ابن الأثير منها.

* **موقف ابن الأثير من الترادف:**

وابن الأثير كغيره من علماء غريب الحديث، كان من العلماء الذين رأوا وجود الترادف في اللغة العربية، ومثّل له كثيراً في روايته للألفاظ وشرحها، معبّراً عن مفهوم الترادف في دلالتها، ويمكننا أن نقف على بعض عوامل نشأة الترادف عند ابن الأثير من أمثلته، وهذه الأسباب هي:

**١ ـ الاختلاف اللَّهْجي:**

وهو من أهم الأسباب التي أدّت إلى نشوء الترادف في اللغة، وقد أشار ابن جني إليه بقوله: «وإذا كَثُرَ على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فَسُمت في لغة إنسان واحد، فإنّه أَحْرَى ذلك أن يكون قد أفاد أَكْثَرها أو طَرَفاً منها، مِنْ حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله»[٢]، وقال في موضع آخر: «وكلّما كَثُرَت الألفاظ على المعنى الواحد، كان ذلك أَوْلَى بأن يكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا وهنا»[٣].

---

(١) المزهر: ١/ ٣٨٤.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٧٣.

(٣) الخصائص: ١/ ٣٧٤.

ومثّل ابن الأثير لهذا بقوله: «الخِلاَف في اليمن كالرستاق في العراق»[١]، وقوله: «القُرْطَة هي الشناتر بلغة اليمن»[٢]، وقوله: «والمِعْجَزَة هي المِنْطَقَة بلغة اليمن»[٣] وقوله: «وأهل العراق يسمّون العَسِيْب: الجريد»[٤].

**٢ ـ شيوع الصفات:**

والمراد به: أن يكون للشيء الواحد في الأصل اسم واحد، وقد يُوْصف بصفات مختلفة، ثم يُتَنَاسى الوصف مع مرور الزمن، ويصبح كالاسم للشيء نفسه، ومن ذلك: ما رُوِيَ للسيف من أسماء كثيرة، وقد أشار ابن الأثير إلى هذا بقوله: «وقد يوجد من الأسماء ما يطلق على المسمّى بالوضع اسماً للذات لا لمعنى فيه، كالسيف بإزاء هذه الآلة المعروفة كيف كانت، ومنها ما يطلق عليه لصفة فيه، كالصارم فإنه موضوع له كصفة الحدة»[٥].

**٣ ـ المُعَرّب:**

أو ما سمّي «الاقتراض اللغوي من اللغات الأخرى» وقد عدّه المُحْدَثون من أسباب نشأة الترادف، فقال الحاكم الزيادي: «والذي يعنينا من أمر المُعَرّب والدخيل تلك الألفاظ التي اقتبستها العربية من اللغات الأعجمية ولها نظائر عند العرب من

---

(١) النهاية: ٢/ ٧٠، وغريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٢٤٠، قال الأزهري: «الرِسْتَاق كلمة استخدمها العرب، وقال ابن السكيت: هو الرِسْدَاق والرِزْداق». تهذيب اللغة، مادة القاف والسين.

(٢) المرصّع ص٢١٧.

(٣) المرصّع ص٣٢١.

(٤) جامع الأصول: ٢/ ٢١٨.

(٥) المرصع ص٣٥٢.

حيث الدلالة، ومن هنا كان المعرّب والدخيل من أسباب وقوع الترادف في العربية، وذلك باستعمال الكلمة المعربة والدخيلة مع نظيرتها العربية التي تحمل الدلالة ذاتها»[١]، وقد وجد ابن الأثير بعض الألفاظ التي تنتمي إلى لغات مختلقة من فارسية ورومية وحبشية، ومن ذلك: «الاستبرق والدمقس للحرير»[٢]، «واليم للبحر»[٣].

*** منهجه في عرض الترادف:**

تميّز منهجه في عرض المترادف بِعَدَم النص على المصطلح، كابن قتيبة[٤]، والأصفهاني[٥]، والزمخشري[٦] وكان يستخدم بعض المفردات للدلالة على الترادف في الكلمة، منها قوله: (واحد)، كقوله: «السِّنْخُ والأصل واحد»[٧]، أو يستعمل لفظ «بمعنى» كقوله: «خَقّ وخَدّ بمعنى»[٨]، و«سَبْسَبَ وَبَسْبَسَ بمعنى»[٩]، وقوله: «أَسْدَى وَأَوْلَى وَأَعْطَى بمعنى»[١٠].

وابن الأثير وإن اهتم بذكر الألفاظ المترادفة، ورأى وجود الترادف في اللغة،

---

(١) الترادف في اللغة ص٦٧.

(٢) النهاية: ١/ ٤٧.

(٣) النهاية: ٥/ ٣٠٠.

(٤) غريب الحديث: ١/ ١٣٢، ١٤٠، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٥٣، ٢٩٤، ٣٤٢ ... إلخ.

(٥) المجموع المغيث ص١٦٤، ٢٠٢، ٤١٧ ... إلخ.

(٦) الفائق: ٦٧، ٦٦، ٨٦، ٩٨، ١٦١، ٢٥٨، ٢٩٢ ... إلخ.

(٧) النهاية: ٢/ ٤٠٨، وغريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٣٦١.

(٨) النهاية: ٢/ ٥٧.

(٩) النهاية: ٢/ ٣٣٤.

(١٠) النهاية: ٢/ ٣٥٦.

فهو غير مسرف في جعل كل ما تقارب معناه من قبيل المترادف، فقد رأى أن بين بعض الألفاظ المتقاربة في المعنى وبعضها الآخر بعض الفروق المعنوية، وهو في هذا متأثر بابن الأنباري إذ قال: «كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل منهما معنى ليس في صاحبه»(١)، وبابن قتيبة الذي ورد عنه أمثلة من هذا النوع(٢)، فتابعهما ابن الأثير في ذلك، وأشار إلى ما بين بعض الألفاظ المترادفة من فروق، ومن ذلك لفظ (الظّل) فقال فيه: والظل: الفيء الحاصل من الحاجز بينك وبين الشمس، أيّ شيء كان، وقيل: هو مخصوص بما كان منه إلى زوال الشمس، وما كان بعده فهو الفيء(٣)».

وفي لفظي (الفقير والمسكين) قال ابن الأثير: «الفقير: الذي لا شيء له، والمسكين الذي له بعض ما يَكْفِيه»(٤) وقال في لفظي (الوَثَن والصّنم): «الصنم:

---

(١) الأضداد لابن الأنباري ص٧.

(٢) في أدب الكاتب ص٢٣، ٢٤، ٢٨، ٢٩.

(٣) النهاية: ٣/ ١٥٩، وقال ابن منظور: «وظل النهار: لونه إذا غَلَبَتْه الشمس، والظل: نقيض الضَّحّ، وبعضهم يجعل الظل الفيء، قال رؤبة: كل موضع يكون فيه الشمس فتزول عنه، فهو ظل وفيء، وقيل: الفيء بالعشي، والظل: بالغداة، فالظل قبل الشمس والفيء ما فاء بعد، وقالوا: ظِلّ الجنة ولا يقال: فَيْؤُها، لأن الشمس لا تعاقب ظلها فيكون هناك فيء، إنما هي أبداً ظل، ولذلك قال ﷻ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ أراد: ظلها دائم أيضاً»، لسان العرب، مادة (ظلل).

(٤) النهاية: ٣/ ٤٦٢، وابن الأثير رأى ما رآه الشافعي في هذا اللفظ، قال ابن منظور قال ابن سيده: في الفقير: وَقَدْرُ ذلك أن يكون له ما يكفي عِياله، وقال ابن السكّيت: الفقير الذي له بُلْغَةٌ من العيش، قال الراعي يمدح مروان، ويشكو إليه سعاته:

أمـا الفقيـر الـذي كانـت حلوبتـه ... وَفْـقَ العِيـال فلـم يُتْـرَك لـه سَـبَدُ

والمسكين: الذي لا شيء له، وقال أبو عمرو بن العلاء: فيما يروي عنه يونس: الفقير الذي =

قيل: هو كل ما كان له جسم أو صورة، فَإِنْ لم يكن له جسم أو صورة، فهو وَثَن»[١].

وعلى ضوء ما سبق يتّضح لنا أن ابن الأثير من المُعْتدلين في هذه الظاهرة فهو وإن رأى وجودها، لا يغالي يجعل كل ما وجده من تقارب في المعنى من المترادف.

**٢ ـ المشترك اللفظي:**

والمشترك اللفظي كما يُعَرّفه السيوطي هو: «اللفظ الواحد الدال على معينين دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة، مثل لفظ (عَيْن) الذي يدل على عين الماء، أو عين السحاب، وعين المال، والعين الباصرة»[٢].

وقال فيه ابن الأثير: «من الأسماء ما جعلوه لِمُسمّيات كثيرة اسماً واحداً كالعين والمُوْلَى»[٣].

---

= له ما يأكل، والمسكين: الذي لا شيء له، وَيروي عن خالد بن يزيد أنه قال: كأنَّ الفقير أنما سُمِّيَ فقيراً لزمانة تصيبه مع حاجة شديدة تمنعه الزمانة من التقلب في الكسب على نفسه، فهذا هو الفقير، وقال الأصمعي: المسكين أحسن حالاً من الفقير، وقال الشافعي: الفقير الذي لا شيء له، والمسكين الذي له بعض ما يكفيه، وقيل فيهما بالعكس، وإليه ذهب أبو حنيفة». لسان العرب، مادة (فقر).

(١) النهاية: ٢/ ٥٦، وقال ابن منظور: قيل الوَثَن: الصنم الصغير، وقال شَمِر: أصل الأوثان عند العرب كل تمثال من خشب أو حجارة أو ذهب أو فضة، أو نحوها، وكانت العرب تنصبها وتعبدها، وكانت النصارى نصبت الصليب وهو كالتمثال تعظّمه وتعبده ولذلك سمّاه الأعشى وثناً، وقال:

تطوف العُفاة بأَبْوابه ... كَطَوْفِ النّصارى ببيت الوَثَن

أراد: الصليب». لسان العرب، مادة (وثن).

(٢) المزهر: ١/ ٣٦٩.

(٣) المرصّع ص٣٧.

والألفاظ المشتركة نوعان: أحدهما يدل على معينين متقابلين كالجلل: للحقير والعظيم، وهذا النوع من الألفاظ سمّاه علماء اللغة باسم: «الألفاظ المتضادة، وثانيهما: ما يدل على معينين مختلفين مثل: الأَسيِف: الشيخ الفاني والأسير والعبد والرقيق وهو ما سمّاه ابن فارس بـ «المشترك اللفظي»، وفيه يقول: «تُسَمّى الأشياء الكثيرة باسم واحد»(١).

وقد أدرك القدماء هذه الظاهرة، فمنهم مَنْ مَثل لها كسيبويه في «الكتاب»(٢) إذ قال: «اعلم أن مِنْ كلامهم. . . اتفاق اللفظين، واختلاف المعينين»(٣)، وأبي زيد(٤) وابن السكيت(٥) وابن قتيبة في كتابه «مشكل القرآن»(٦)وغيرهم، وأَفْرَدَ بعضهم للمشترك اللفظي كتاباً خاصاً، منهم الأصمعي في كتابه «ما اتفق لفظه واختلف

---

(١) الصاحبي ص٦٥.

(٢) طبع الكتاب غير ما طبعة، منها طبعة عالم الكتب، بيروت بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٤.

(٤) في كتابيه: «اللبأ واللّبن» و«المطر» وهما مطبوعان ضمن «كتاب البلغة في شذور اللغة»، وقد أشرت إلى طبعته في هذا الفصل، ومن أمثلة المشترك في كتابه اللبأ واللبن قوله: «الرِّسل: اللبن، والرِّسل بالكسر في المشي أيضاً» ص١٤٩، وفي كتاب المطر قوله: «طَلّ القوم: إذا أصابهم الطلُّ، وطَلّ دم فلان: إذا عُرِفَ قاتله» ص١٠٦، وص١١٢.

(٥) في كتابه: «القلب والإبدال» والكتاب مطبوع ضمن كتاب «الكنز اللغوي في اللسان العربي» بتحقيق أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣، ومن أمثلة المشترك فيه قوله: «الدَّحِن والدَّحَلُ: عظيم البطن والدَّحِنُ والدَّحَلُ: الخبُّ الخبيث» ص٦، وله أمثلة أخرى: ٤، ١٠، ٢٣٠.

(٦) والكتاب مطبوع، شرح السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ وقد خص الباب الأخير بهذا الموضوع وسمّاه: «باب اللفظ الواحد للمعاني المختلفة».

معناه»[١]، واليزيدي (ت٢٠٢هـ) في كتابه «ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه»[٢].

إلاّ أنّ هذا لا يعني عدم وجود منكرين له، فقد أَنْكَرَه ابن درستويه، وقال في تعليقه على كلمة (وَجَدَ): «هذه اللفظة من أقوى حجج مَنْ يزعم أنّ في كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه، لأن سيبويه ذكره أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدّمة، فظنّ مَنْ لَمْ يتأمّل المعاني أنّ هذا اللفظ لفظ واحد قد جاء لمعانٍ مختلفة، وإنّما هذه المعاني كلّها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً»[٣].

* **أسباب نشأة المشترك عند ابن الأثير:**

مع أنّ ابن الأثير لم يذكر لفظ المشترك اللفظي صراحة في كتبه، كما فعل ابن قتيبة[٤]، والأصفهاني[٥]، والزمخشري[٦] والهروي[٧] من علماء غريب الحديث، فإنه أورد أمثلة منه تدل على اعتقاده بوجود المشترك بين الألفاظ، ويمكننا أن نلمح أسباب نشأة المشترك عنده من الأمثلة التي رأى فيها معناه فأشار إليه وهذه الأسباب هي:

**١ ـ تطور الأصل الدلالي:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن لفظ (قَضَى) إذ قال فيه: «قضى بمعنى:

---

(١) نشر الكتاب بتحقيق: امتيار علي عرشي، بمبى ١٩٣٨.

(٢) الكتاب مفقود، وذكره ابن النديم في الفهرست ص١٠٣.

(٣) المزهر: ١/ ٣٨٤.

(٤) غريب الحديث: ١/ ٢٨٣، ٣٨٩.

(٥) المجموع المغيث ص٦٩، ٢٤٠، ٤٢١.

(٦) الفائق: ١/ ٢٥٧.

(٧) غريب الحديث: ١/ ١٥٩.

حَكَمَ، ثم تحوّل إلى معنى جديد، فأُطْلِقَ على ما أُحْكِمَ عمله، أو أَتَمّه، أو خَتَمه، أو بمعنى: أدّى، أو أَوْجَبَ، أو أَعْلَمَ، أو أَنْفَذَ»[١].

**٢ ـ الاستعمال المجازي:**

وممّا أشار إليه ابن الأثير على أنّه حمل معنى المشترك من استعماله المجازي كلمة (الرَّجْز) التي جاءت بمعنى: العذاب، ثم أصبحت تُسْتَعمل لِكَيْدِ الشيطان[٢]، ولفظ (الفَرَح) الذي أُطْلِقَ على الرضاء والمسرة[٣]، ولفظ (الرَّجْم) الذي يعني: الرمي، فاستعير وَوُضِعَ مَوْضِع القتل[٤].

فابن الأثير ممّن يقول بوجود المشترك بين الألفاظ، إلاّ أنه لم يستعمل هذا اللفظ في كتبه، بل أشار في شرحه لبعض الألفاظ إلى ما يدل على وجود المشترك فيها، وهو ما فعله غيره من علماء غريب الحديث السابقين له.

**٣ ـ التضاد:**

وهو أحد أنواع المشترك كما قَدّمنا، ويقصد به العلماء: «أَنْ يتّفق اللفظ ويختلف المعنى فيكون اللفظ الواحد على معنيين متضادين»[٥].

والتضاد من الظواهر التي تكاد تَنْفَرِد بها اللغات السامية عامة[٦]، وقد عني علماء اللغة بهذا النوع من الكلمات العربية، فمنهم مَنْ أَقَرّها وألّف فيها محاولاً

---

(١) النهاية: ٤/ ٧٨.

(٢) النهاية: ٢/ ٢٠٠.

(٣) النهاية: ٣/ ٤٢٤.

(٤) النهاية: ٢/ ٢٠٥.

(٥) الأضداد لابن الأنباري ص١.

(٦) التضاد في اللغات السامية ص٥.

جمعها من كلام العرب كقطرب في كتابه «الأضداد»[١] وخصّص له ابن قتيبة ثلاثة أبواب من كتابه، «أدب الكاتب»[٢]، والأصمعي والسجستاني، وابن السكيت[٣]، ومنهم مَنْ أَنْكَرَ ظاهرة التضاد، وذهب المنكرون إلى أنه لا يمكن أَنْ يدّل اللفظ على الشيء وضده، وردّوا بالتأويل ما ورد من الأضداد في كلام العرب، ومن هؤلاء: ابن درستويه الذي أَلَّفَ كتاباً في إبطال الأضداد[٤].

* موقف ابن الأثير من التضاد:

رأى ابن الأثير كغيره من علماء غريب الحديث وجود التضاد وروده في اللغة العربية وفي لغة الحديث النبوي أيضاً، إلاّ أنهم لم يخصصّوا لهذا الأمر باباً أو فصلاً مستقلاً في كتبهم كما فعل غيرهم من علماء اللغة، بل أوردوا ما ورد منه في عباراتهم وشروحهم، وأشاروا إليه في حينه، ولذا فإن موقف ابن الأثير من التضاد يُلْمَح من خلال ما ورد في ثنايا كتبه من الألفاظ المتضادة، وهو في هذا يكتفي بذكر المصطلح بعد ذكره لدلالة اللفظ، ومن أمثلة هذا قوله: «الناهل: الريّان والعطشان فهو من الأضداد»[٥] وقوله: «النَّبْل: الكبار من الإبل والصغار، فهو من الأضداد»[٦].

---

(١) ما زال الكتاب مخطوطاً، له نسخة في مكتبات برلين برقم ٧٠٩١.

(٢) الباب الأول: باب تسمية المتضادين باسم واحد ص٢٠٨، والباب الثاني: باب أَفْعَلْتُ وأَفْعَلْتُ بمعنيين متضادين ص٤٥٣، والثالث: باب فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ بمعنيين متضادين ص٤٥٥.

(٣) وكتبهم الثلاثة «الأضداد»، مطبوعة ضمن (ثلاث كتب في الأضداد) دار الكتب العلمية بيروت، نشرها أوغست هفنر.

(٤) الكتاب مفقود، ذكره ابن النديم في الفهرست ص١٢٧، بل ذكره ابن درستويه نفسه في كتابه تصحيح الفصيح وشرحه.

(٥) النهاية: ٥/ ١٣٨، وغريب الحديث لابن قتيبة: ١/ ٢٣٣.

(٦) النهاية: ٥/ ١١.

وقد يكتفي بذكر المعنى الذي يدل على التضاد، دون ذكر هذا اللفظ، ومن ذلك قوله: «الرَّهْـوَة: تقـع على المرتفع والمنخفض»[١]، وقوله «البَسْل: بمعنى الحلال والحرام»[٢].

*** أسباب نشأة التضاد عند ابن الأثير:**

وقف ابن الأثير على بعض الأسباب التي أدّت إلى نشأة التضاد، وأشار إلى هذه الأسباب في بعض أمثلته، وصرّح ببعضها الآخر في تناوله للألفاظ المتضادة، وهي العوامل التي أَقَرَّها المُحْدَثون أيضاً بعد إضافة عوامل أخرى، حاولوا تفسير الظاهرة بها، وهو ما فعله قبله علماء غريب الحديث وهذه الأسباب هي:

**١ ـ دلالة اللفظ على العموم:**

وهي أن تكون دلالة اللفظ عامة قد تشتمل على معنيين متضادين، وقد أدرك ابن الأثير هذه العلاقة، وصرّح بها في حديثه عن لفظ (القُرْء)، فقال فيه: «والأصل في القَرْء: الوقت المعلوم، فلذلك وقع على الضدين، لِأن لكل منهما وقتاً، ويقع على الطهر وإليه ذهب الشافعي وأهل الحجاز، وعلى الحيض، وإليه ذهب أبو حنيفة وأهل العراق»[٣].

وقال في لفظ (المَأْتَم): «والمَأْتَم في الأصـل: مُجْتَمَعُ الرجال والنساء في الحزن والفرح، ثم خُصّ به اجتماع النساء للموت»[٤].

---

(١) النهاية: ٢/ ٢٨٥.

(٢) النهاية: ١/ ١٢٨، وقال ابن قتيبة في غريبه: «السُّدْفَة: الظلمة والضوء»: ٢/ ١٨٥.

(٣) النهاية: ٤/ ٣٢.

(٤) النهاية: ٤/ ٢٨٨.

**٢ ـ التفاؤل:**

ومن هذا القبيل «المَطْبُوب» الذي أطلقوه على الرجل المسحور، فقال فيه: «ورجل مطبوب: أي مسحور، كنّوا بالطب عن السحر تفاؤلاً بالبُرْء، كما كنّوا بالسليم عن اللَّديغ»[١].

وسمّوا المهالك مفازة تفاؤلاً بالنجاة، فقال: «والمفازة: البريّة القَفْر، والجمع المَفَاوِز، وسُمِّيَت بذلك تفاؤلاً من الفَوْزِ والنجاة»[٢].

**٣ ـ الاستعمال المجازي:**

والمُراد به انتقال معنى اللفظ الحقيقي إلى معنى آخر مجازي، لِنُكْتَةٍ بلاغية أو علاقة تربط بين المعنيين المتضادين، ومن ذلك: قوله في حديث شُرَيْح الحَضْرَميّ: (ذاك رجل يَتَوَسّد القرآن)[٣] لم يقل: من الأضداد، بل قال: «يحتمل أن يكون ذماً وأن يكون مَدْحاً»[٤].

فابن الأثير كغيره من علماء غريب الحديث يذهب إلى وجود الألفاظ المتضادة في اللغة، وفي الحديث النبوي أيضاً، كما يرى وجود المشترك والترادف، ويرى أن أسباب نشأة التضاد هي نفس الأسباب التي ذكرها ابن قتيبة لنشأة التضاد في كتابيه «غريب الحديث» و«أدب الكاتب» وغيرهما.

**٤ ـ المُعَرَّب:**

والمقصود به: اللفظ الأعجمي الذي يُسْتَعْمَل في الكلام العربي، وتجري

---

(١) النهاية: ٣/ ١١٠.

(٢) النهاية: ٣/ ٤٧٨، وله مثال آخر في النهاية: ٣/ ٢٧٨.

(٣) والحديث أخرجه: الإمام أحمد في مسنده، رقم الحديث ١٥٧٢٤، ٥/ ١٣٣.

(٤) النهاية: ٥/ ١٨٣.

عليه أحكام اللفظ العربي، وقال الجوهري في «الصحاح»: «هو نطق العرب باللفظ الأعجمي الموضوع لمعنى في غير لغة العرب، على طريقة نطقها بالكلمات العربية، لتدل به على ذلك المعنى»[١].

* منهج ابن الأثير في ذكر المُعَرَّب:

لم يتعرّض ابن الأثير في كتبه إلى تعريف المُعَرَّب، كما لم يتعرّضْ لذلك غيره من علماء غريب الحديث إلاّ أنه كان إذا وقف على اللفظ الأعجمي، كان يذكر أنّ اللفظ غير عربي، كما فعل الزمخشري[٢]، وابن قتيبة[٣]، والأصفهاني[٤] قبله، ويمكن أَنْ نقسم المُعَرّب عنده إلى ثلاثة أقسام، حسب ما ورد عنده من هذا النوع:

١ ـ ما ذكر لغته وأصله:

ومن أمثلة هذا النوع، لفظ (الاسْتَبْرَق) قال فيه: «أصله: اسْتَبْرَه، وقيل: مُعَرّب عن اسْتَبر»[٥] وقال في (التساخين): «تعريب تَشْكَنْ، فارسي»[٦]، وفي (سَرَقَ) قال: «أصله: سَرِهَ، فارسيّة مَعَرّبة[٧]»، وقال في (اليَرْمَق): «هو الدرهم بالتركية وهو مَعَرّب»[٨].

---

(١) الصحاح، مادة (عرب) ونقله السيوطي في المزهر: ١/ ٢٦٨.

(٢) الفائق: ١/ ٦٠، ٦٩، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ١٠٤، ٣٠٧، ٤٣٤.

(٣) غريب الحديث: ١/ ١٤٣، ٢/ ٩٧، ٩٨، ٢٤٣، ٢٩٤، ٣٣١.

(٤) المجموع المغيث ص١٤٠، ١٤١، ١٤٩، ١٥١، ١٩٠.

(٥) النهاية: ١/ ٤٧، والمعرّب ص٥٣.

(٦) النهاية: ٢/ ٣٥٢، وتهذيب اللغة، مادة (سَخَنَ).

(٧) النهاية: ٢/ ٣٦٢، وتهذيب اللغة، مادة (سرق).

(٨) النهاية: ٤/ ٢٩٥، واللسان، مادة (يَرْمَقَ).

**٢ ـ ما ذَكَرَ لغته، ولم يذكر أصله:**

ومن هذا النوع، لفظ: (الاستفشار) قال فيه: «كلمة فارسية»[١] وقال في (الجُلاّب): «فارسي معرّب»[٢] وفي (الدّرَهْرَهة) قال: «فارسي معرّب»[٣]، وفي (الكُرْكُم) قال: «فارسي معرّب»[٤].

**٣ ـ ما شكّ في لغته، أو في تعريبه:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن كلمة (سَطَمَ)، قال فيه: «ولا أَدْرِي أهي عربية أم أعجمية عُرِّبَتْ»[٥].

وقد يقدّم دليلاً على عُجْمَة الكلمة وأصلها، مستمّداً ذلك الدليل مِنْ تمرّسه بالعربية، وخبرته بأصواتها، وما يَأْتَلِفُ فيها، وما يختلف من أصواتها، فيقول مثلاً في (الاصْطَفْلِينة): «وليست اللفظة بعربية محضة، لان الصاد والطاء، لا يكاد أن يجتمعان إلاّ قليلاً»[٦] وقال في (الجَلَوْبَق): «الكلمة دخيلة على العربية، لأن الجيم والقاف لا يجتمعان أصلين في كلمة واحدة»[٧]، وقال في (قُرْطُق): «هو تعريب كرتة» وإبدال القاف من الهاء في الأسماء المُعَرّبة كثير، كالبَرَق، والباشق، والمُسْتُق»[٨].

---

(١) النهاية: ١/ ١٤٩، والألفاظ الفارسية المعربة ص٦٤.

(٢) النهاية: ١/ ٢٨٢، وتهذيب اللغة، مادة (جَلَبَ)، والمعرّب ص١٥٤.

(٣) النهاية: ٤/ ١٩٥، والمُعَرّب ص١٩٩.

(٤) النهاية: ٤/ ١٦٦، وتهذيب اللغة، مادة (كَرْكَمَ).

(٥) النهاية: ٢/ ٣٦٦، وتهذيب اللغة، مادة (سَطَمَ).

(٦) النهاية: ٣/ ٣٩، وتهذيب اللغة، مادة (دلمص).

(٧) المُرَصّع ص١٢٠، والمعرّب ص٥٩.

(٨) النهاية: ٤/ ٤٢، والمعرّب ص٩٣، ١١١، ٣٥٦.

فابن الأثير كما رأينا يعطي هذا الجانب أهمية كبيرة، فيحاول أن يرجع الكلمة إلى أصلها اللغوي ويبيّن لغتها الأصلية، أو يكتفي بإشارته إلى أن اللفظ غير عربي، وهو ما فعله غيره من علماء غريب الحديث قبله.

**٥ ـ الإتباع:**

وهو كما يُعَرّفه ابن فارس والثعالبي: «أَنْ تُتْبِعَ الكلمة الكلمة على وزنها أو رويّها إشباعاً وتأكيداً»(١)، وروى السيوطي أنّ بعض العرب سُئِلَ عن الإتباع فقال: «هو شيء نَتِدُبه كلامنا، وذلك قولهم: ساغِبٌ لاغِبٌ، وهو خب ضب، وخرابٌ يَبَابٌ»(٢).

*** موقف ابن الأثير من الإتباع:**

وافق ابن الأثير مجموعة من علماء اللغة، وعلماء غريب الحديث قبله من العلماء الذين رأوا وجود الإتباع في العربية، ولذا فقد أشار بدقة إلى الألفاظ التي تُرَدّ إلى الإتباع، فقال مثلاً في قوله: (تالِدَةٌ بالِدَةٌ)(٣): «والتالد: القديم، والبالِدُ: إتباع له(٤)»، وقال في (حائِرٌ بائِرٌ)(٥): «بائِرٌ إتباع لِحَائِر»(٦). وهو ما رآه ابن دُرَيْد(٧)

---

(١) الصاحبي: ص٢٧٠، وفقه اللغة للثعالبي ص٣٧٢، والمزهر: ١/ ٤١٤.

(٢) المزهر: ١/ ٤١٤، والصاحبي ص٢٧٠.

(٣) لسان العرب، مادة (تلد).

(٤) النهاية: ١/ ١٥١، ١٩٤.

(٥) والقول أخرجه: ابن منظور في اللسان، مادة (حَوَرَ)، وابن سيده في المخصّص، باب في الإتباع: ١٤/ ٣٣، وابن دُرَيْد في الجمهرة، باب في الإتباع: ٣/ ٤٣٠.

(٦) النهاية: ١/ ١٦١.

(٧) الجمهرة: ٣/ ٤٣٠، باب في الإتباع.

والكسائي[١]، وأبو عبيدة[٢]، ويرى أنّ قولهم: (ماء زمزم هي لِشَارِب حلّ وبلّ)[٣] لا يُعَدّ مِنْ قَبِيْل الإتباع لوجود الواو، فيقول: «وقولهم: بلّ من مرضه وَأَبَلّ، وبعضهم يجعله إتباعاً لحلّ، ويمنع من جواز الإتباع الواو»[٤]، وهو ما اشترطه الكسائي[٥] وأبو عبيد وابن بَرّي في الإتباع، فقال أبو عبيد: «. . .وأما حديث آدم عليه السلام، أنه اسْتَحْرَمَ حين قُتِلَ ابنه، فَمَكَثَ مئة سنة لا يضحك ثم قيل له: (حيّاك الله وبيّاك)[٦]، قيل: وما بيّاك؟ قيل: أضحكك، فإن بعض الناس يقولون في (بيّاك): إنه إتباع وهو عندي على ما جاء تفسيره في الحديث، إنه ليس إتباعاً، وذلك أن الإتباع لا يكاد يكون الواو، وهذا بالواو، ومن ذلك قول العباس في زمزم: (هي لِشَارِب حلّ وَبِلّ)، فيقال: إنه أيضاً إتباع، وليس هو عندي كذلك لمكان الواو»[٧].

وهو ما رآه ابن بري أيضاً، فقال: «والصحيح أن هذا ليس إتباعاً، لأن الإتباع

---

(١) الجمهرة: ٣/ ٤٣٠، والمخصّص: ١٤/ ٣٣.

(٢) المخصّص: ١٤/ ٣٣.

(٣) والقول أخرجه: ابن دريد في الجمهرة: ٣/ ٤٣١، والزمخشري في الفائق: ١/ ١٢٩، مادة (بَلَلَ)، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٢٣٦، وأبو عبيد الهروي في غريب الحديث: ٤/ ٢٦.

(٤) النهاية: ١/ ١٥٤، وجعله الزمخشري إتباعاً، الفائق: ١/ ١٢٩.

(٥) المزهر: ١/ ٤١٥.

(٦) والقول أخرجه: أبو الطيب اللغوي في كتابه الإتباع ص٢٤، والسيوطي في المزهر: ١/ ٤١٥، وابن دريد في الجمهرة: ٣/ ٤٣٠.

(٧) المزهر: ١/ ٤١٥، وغريب الحديث لأبي عبيد: ٤/ ٢٧ ـ ٢٨.

لا يكون بحرف العطف»[١].

وممّا يلفت الانتباه هو أن ابن الأثير عاد في مكان آخر، وَعَدّ من قبيل الإتباع بعض ما وَرَدَ فيه الواو، ومن هذا قوله في حديث آدم عليه السلام: (أنه اسْتَحْرَمَ بعد قَتْل ابنه مئة سنة فلم يضحك، حتى جاءه جبريل عليه السلام، فقال له: حيّاك الله وبيّاك): «قيل: «هو إتباع»[٢] وقال في تفسيره لقول: (حاجّة ولا داجّة)[٣]: «داجّة إتباع لحاجّة»[٤]، فعَدّ هذا من قبيل الإتباع مع وجود الواو، وربّما كان ابن الأثير قد عَدّل موقفه السابق، ووقف موقفاً مخالفاً لأبي عبيد ولابن بري اللَّذَيْن اشترطا في الإتباع عدم وجود الواو كما قدّمنا، ورأى أن الإتباع لا يشترط فيه عدم وجود الواو فقط، بل ذهب إلى ما ذهب إليه أبو الطيّب اللغوي (ت٣٥١هـ) في ذلك، وهو أن المُعَوّل عليه في التفريق بين الإتباع وغيره، هو معنى التابع مع إحكام إفراده في الكلام ذلك أنّ التابع أو اللفظة الثانية إنْ لم يكن لها معنى في نفسه، أو كان له معنى المتبوع ولم يأت إلاّ لِيَتِدَ ما قبله ويقوّيه، ثم لا يتكلم به مُفْرَداً، كان إتباعاً، وإن كان يشارك اللفظة الأولى، أو المتبوع في المعنى، فأفاد في تقويتها وَأَمْكَنَ إفراد التابع في الكلام، فليس بإتباع، وهو ما أشار إليه أبو الطيب اللغوي بقوله: «ونحن نذهب إلى أنّ الإتباع ما لم يختصّ به معنى يمكن إفراده به، والدليل على صحة قولنا: أنّ العرب تقول: جائع نائِعٌ، فدّل على أنه إتباع، ويقولون في الدعاء على الإنسان: جوعاً ونوعاً، فأدخلوا الواو، فلو اعتمدنا عليه قلنا: إنه ليس إتباعاً،

---

(١) لسان العرب، مادة (نَوَعَ).

(٢) النهاية: ١/ ١٧٦.

(٣) والقول أخرجه: أبو الطيب اللغوي في كتاب الإتباع ص٢٤.

(٤) النهاية: ١/ ٤٥٧، والمجموع المغيث: ٦٨٢.

ومحال أن تكون الكلمة الواحدة مرة إتباعاً، ومرة غير إتباع، إذ ليس الاعتبار بوجود الواو أو عدمها»[١].

وممّا تقدّم تبيّن لنا موقف ابن الأثير من قضية الإتباع، هذا الموقف الذي يماثل موقف أبي الطيب اللغوي، فقد جعل كل منها المعوّل عليه هو التابع من حيث المعنى أو عدمه، مع إحكام إفراده، وليس المعوّل على الواو كما قال الكسائي وابن بَرّي وأبو عبيد في «غريب الحديث»، ولهذا عَدَّ ابن الأثير ما رأيناه من قبيل الإتباع مع وجود الواو.

**٦ ـ الإبدال:**

وهو من الظواهر اللغوية البارزة في اللغة العربي، والمقصود به: «إحْلال حرف مكان حرف بعد إزالته، مع الاحتفاظ بمعنى واحد في الكلمتين، أو هو ورود كلمتين متحدتين في المعنى واللفظ إلا في حرف واحد اختلف في الكلمتين»[٢].

ومثال ذلك: مَدَحَ ومَدَهَ، وغَبَنَ وخَبَنَ، ولشيوع ظاهرة الإبدال في لغة العرب، عدّها ابن فارس من سنن العرب، فقال: «هو إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض كقولهم: مَدَحَه ومَدَهَه، وفرس رَخَلَ ورَفَنَ، وهو كثير مشهور»[٣].

وللإبدال مصطلحان آخران، فبعض اللغويين سمّاه بـ (التعاقب) وبهذا الاسم أشار إليه ابن الأثير بقوله: «الواو تعاقب الياء في حروف كثيرة»[٤] وقال في موضع

---

(١) الإتباع ص٧.

(٢) فقه اللغة للثعالبي ص٣٧٠، والصاحبي: ٣٣٣.

(٣) الصاحبي ص٣٣، وفقه اللغة للثعالبي: ٣٧٠.

(٤) النهاية: ٥/ ١٤١.

آخر: «النون والميم يتعاقبان»[١] واستعمله قبله الأصفهاني[٢] أيضاً، وهناك مصطلح آخر استخدمه ابن الأثير كما استخدمه من قبله ابن قتيبة للتعبير عن هذا الأمر[٣]، هو مصطلح «القلب» كقوله في حديثه ﷺ: (أنّه رأى طَلْحَة حزيناً مَكْبُوتاً)[٤]: «مَكْبُوتاً: الأصل فيه مَكْبُوداً، فَقَلَبَ الدال تاء»[٥].

وتسمية هذه الظاهرة بالإبدال أو التعاقب، وَإنْ كان فيهما بعض الاختلاف في المؤدّى، لكنهما يشيران إلى ظاهرة واحدة معروفة عند اللغويين على حد سواء، فابن جني عقد للموضوع نفسه باباً سمّاه: «باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه»[٦]، ورأى أبو الطيّب اللغوي أَنّ اختلاف اللّهجات والقبائل هو السبب في حدوث هذا الإبدال، فقال: «ليس المراد بالإبدال: أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لِمَعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان لمعنى واحد حتى لا يختلفان إلاّ في حرف واحد، والدليل على ذلك أنّ قبيلة واحدة لا تتكلّم بكلمة طَوْرَاً مهموزة، وَطَوْراً غير مهموزة، ولا بالضاد مرّة

---

(١) النهاية: ١/ ٤٣٥.

(٢) المجموع المغيث ص١٤٢.

(٣) غريب الحديث: ١/ ١٣٧، ٢/ ١٣١، ٢٨٣.

(٤) والحديث أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٣/ ٢٤٤، مادة (كَبَدَ)، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٢٧٧، وابن منظور في اللسان، مادة (كبت)، والأزهري في تهذيب اللغة، مادة (كبت).

(٥) وقال ابن منظور: «قال الأزهري»: وقال من احتج للفراء: أصل الكَبْتِ: الكبد فقلب الدال تاء، أخذ من الكبد وهو المعدن الغيظ، لمّا بلغ بهم مبلغه أَصاب أكبادهم فأَحْرَقها، لسان العرب، مادة (كبت) وتهذيب اللغة، مادة (كبت). النهاية: ٤/ ١٣٨.

(٦) الخصائص: ٢/ ٨٢.

وبالسين مرة أخرى، إنما يقول هذا قوم، وذاك آخرون»[١].

وقد ألّف في موضوع الإبدال كثير من اللغويين، وممّن أفرده وصنّف فيه الأصمعي في كتابه: «القلب والإبدال»[٢]، وابن السكيت في كتابه: «الإبدال»[٣]، وممّن أَفْرَدَ له باباً في تآليفه: ابن قتيبة إذ عقد له باباً في كتابه: «أدب الكاتب»[٤].

* **أقسام الإبدال:**

وللإبدال قسمان: الإبدال المطّرد، والإبدال غير المطّرد.

**آ ـ الإبدال المطّرد:**

هو الإبدال الصرفي عند اللغويين والنحويين، وهو ممّا لا يعنينا هنا.

**ب ـ الإبدال غير المطّرد:**

وهو الإبدال اللغوي الذي خصّه اللغويون بدراستهم، وقصروه على السماع، واشترط بعضهم في وقوعه: أن يكون بين الحرفين المُبْدَلَيْن نوع من العلاقة الصوتية، كَأَنْ يتقاربا مَخْرَجاً، أو صيغة، ومنهم مَنْ يرى وقوعه في حروف الهجاء كلّها، وفي ذلك يقول أبو حيّان عن أبي الحسن الضائع: «قلّما تجد حرفاً إلاّ وقد جاء فيه البدل ولو نادراً»[٥].

---

(١) الإبدال لأبي الطيّب اللغوي ص٦٩، والمزهر: ١/ ٤٦٠.

(٢) الكتاب مفقود، ذكره ابن النديم في الفهرست ص١١٣.

(٣) وهو كتاب «القلب والإبدال» طبع طبعة ثانية بمفرده، وحققه الدكتور حسين محمد محمد شرف، القاهرة ١٣٩٨.

(٤) الكتاب مطبوع غير ما طبعة، منه طبعة حقّقها الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥ بيروت، وهي التي عُدْتُ إليها، والباب الذي أفرده للإبدال سمّاه «باب المُبْدَل». أدب الكاتب ص٤٨٥.

(٥) المزهر: ١/ ٤٦١.

* منهج ابن الأثير في ذكر الإبدال:

قلنا: إنّ ابن الأثير ممّن رأى وجود الإبدال في اللغة العربية، إلاّ أنه لم يخصّص له باباً أو كتاباً بعينه، بل أشار إلى ما ورد في الألفاظ من إبدال أثناء شرحه للفظ، كما فعل ابن قتيبة والزمخشري قبله، ويتلخص منهجه في ذكر الألفاظ التي جرى فيها الإبدال:

بذكر أصل اللفظ الذي حَدَثَ فيه الإبدال، نحو قوله في شَرْح حديث الدّعاء: (وَإِلَيْك مآبي ولك تَرَاثي)[١] قال فيه: «هو من وَرِثَ»[٢] كما بيّن أصل (يَكْبِتَهم)، فقال في شَرْح قوله ﷺ: (أنّه رأى طلحة مكبوتاً)[٣]: «أي شديد الحزن، قيل: الأصل فيه مَكْبُوداً بالدال، أي أصاب الحزن كَبِدَه، فَقَلَبَ الدال تاء، وكَبَتَ الله فلاناً، أي: أَذَلَّه»[٤].

فقضية الإبدال من المسائل الهامة التي أشار إليها ابن الأثير في كتابه كما فعل ابن قتيبة قبله في كتابيه: «غريب الحديث»، و«أدب الكاتب»، فسمّاها: الإبدال، أو التعاقب، أو القلب، كما أبرز ما بين الحرفين المُبْدَلين من علاقة صوتية، وهو

---

(١) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب الدعوات، باب دعاء عرفة، رقم الحديث ٣٥١٥، عن علي ﷺ.

(٢) النهاية: ١/ ١٨٦، وقال الأزهري: قال ابن الأعرابي: الورث والورث والإرْث، والوارث والإراث والتراث واحد» تهذيب اللغة، مادة (ورث) وقال ابن سيده: «الورث والإرث والتراث والميراث: ما وُرِثَ» وقال في حديث الدعاء: التراث: ما يخلفه الرجل لورثته، والتاء فيه بدل من الواو». لسان العرب، مادة (ورث)، وسر صناعة الإعراب ص١٤٥، وقال: «تُراث: فُعَال من ورث».

(٣) سبق تخريجه ص٣٦٣ من هذا الفصل.

(٤) النهاية: ٤/ ١٣٨.

ما اهتم به الزمخشري قبله في «الفائق»، ولم يقف ابن الأثير عند هذه الظواهر، بل أشار إلى ظواهر أخرى، كمراعاة النظير، وتعليله لبعض الأحكام وغيرها.

* تعليله لبعض الأحكام:

علّل ابن الأثير بعض الأحكام اللغوية، ورأى أن العرب قد تُسَمّي الشيء حكاية للصوت أو ما يعبر عنه الآن بـ «التسمية بالأصوات» ومن ذلك ما قاله في تسمية الدرة بـ (الطَبْطَبِيّة)، قال: «ويحتمل أن يكون المراد بها الدرة نفسها، فسمّاها طبطبية لأنها إذا ضُرِبَ بها حكت صوت: طب طب»[١].

غير أنه قد يذهب إلى مدى بعيد، حتى يعلّل كلمات أعجمية ظاناً أنها عربية، وهذا أمر وقع فيه سائر اللغويين والنحاة القدامى، خصوصاً بالنسبة للغات السامية، فقد كانوا لا يعرفون تماماً الصلة بين اللغة العربية، وأخواتها الساميّات ولو التفتوا إلى هذه الناحية لَدَرَجَتْ بحوثهم إلى ما يقرب من الاكتمال[٢]، ومن الألفاظ الدخيلة التي ظنّها عربية فعلّلها، وذكر اشتقاقها، لفظ (أُرْكُون) الوارد في حديث عمر ﷺ: (دَخَل الشام فأَتَاه أُرْكُون قرية، فقال: قد صَنَعْتُ لك طعاما)[٣]، فقال فيه: «الأُرْكُون: هو أُفْعُول من الركُون، لأن أهلها يَرْكَنون إليه أي يسكنون»[٤].

---

(١) النهاية: ٣/ ١١٢.

(٢) فقه اللغة، د. صبحي الصالح ص٣٧١.

(٣) وقول عمر أخرجه: الزمخشري في الفائق، مادة (رَكَنَ): ٢/ ٨١، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٤١٣.

(٤) النهاية: ٢/ ٢٦١، وذكر طوبيا العنيسي أن اللفظ أصله (أرخون) يوناني (ARCHON) ومعناه: المبتدأ الأول من كل شيء، والرئيس والقائد والزعيم، تفسير الألفاظ الدخيلة ص٢، وما قاله ابن الأثير في هذا اللفظ، وهو ما قاله الأزهري في تهذيب اللغة، مادة (رَكَنَ)، والزمخشري في الفائق: ٢/ ٨١، مادة (رَكَنَ).

وقال في تفسيره لكلمة (البرنس): «قيل: إنه غير عربي، وقيل: النون زائدة، وقال الزمخشري: رباعي مزيد، وهو من البِرْس ـ بكسر الباء ـ: القطن، والنون زائدة»[١].

وهو ما نراه في حديثه عن لفظ (منبر)[٢]، و(اليم)[٣]، و(الديماس)[٤]، وهو في الوقت نفسه قد يُعِيْدُ بعض الألفاظ الدخيلة إلى أصولها غير العربية ـ كما رأينا في حديثنا عن أقسام المُعَرّب عنده ـ إلاّ أنّ استقراءه لهذه الألفاظ كان ناقصاً، ولم يعقد العلاقة بين العربية واللغات السامية الأخرى كما فعل المُحْدَثون، وممّا أرجعه إلى أصله، أو حاول أن يرجعه، لفظ (سُيُوم) إذ قال فيها: «هي لفظة حبشية تُرْوَى، بفتح السين»[٥]، ومثلها كلمة (البريد) التي قال عنها: «البريد: كلمة فارسية يُرَاد بها في الأصل: البغل، وأصلها بريده دم، أي محذوفة الذنب، لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذناب، كالعلامة لها»[٦].

وقد أشار الدكتور صبحي الصالح إلى هذا الوهم، فقال: «ونلاحظ هنا شيئاً جديراً بالاهتمام، هناك ألفاظ أعجمية مُعَرّبة لا يَلْبَثْ جامعو القواميس أن يجعلوها

---

(١) النهاية: ١/ ١٢٢، والفائق: ١/ ١٠١، والمجموع المغيث ص١٤٩، وقال الجواليقي في المعرّب: «أصله بالسريانية بَرْنَاشا، فعرّبته العرب». المعرب ص٩٣.

(٢) النهاية: ٥/ ٨، وقال برجستراشر: «أصلها من الحبشية (MAMBAR) أي: المقعد، التطور النحوي ص٢١٧، وقال الأزهري: هي من نبر، مادة (نبَرَ).

(٣) النهاية: ٥/ ٣٠٠، وقال الأزهري: «أصله بالسريانية، فعرّبته العرب، وأصله (يَمَا) مادة (يم).

(٤) النهاية: ٢/ ١٣٣، وتهذيب اللغة، مادة (دَمَسَ).

(٥) النهاية: ٢/ ٤٣٤، وهو ما قاله الأزهري في تهذيب اللغة، مادة (سَيَمَ).

(٦) النهاية: ١/ ١١٥ ـ ١١٦، وهو ما قاله ابن منظور في اللسان، مادة (برد).

من عناصر اللغة نفسها»[١].

* **مراعاة النظير:**

وهو أمر اهتم به ابن الأثير في «النهاية»، وأشار إليه، كما أشار إليه الزمخشري في «الفائق»[٢]، ورجحّ الوجه الذي وَجَدَ نظيراً له، وأشار ابن جني إلى أهمية النظير فقال: «إنّ النظير ممّا يُؤْنَس به، فأمّا أن لا تبث الأحكام إلاّ به، فلا»[٣].

وممّا استدلّ عليه ابن الأثير بالنظير، قوله في (ذو): «وقياس لامها أن يكون ياء، لأن باب طوى أكثر من باب قوي»[٤].

وقال في (قَـذَفَ) في حديث ابن عمر ﷺ: (كان لا يصـلي في مسـجد فيه قِذَاف)[٥]: «قِذَاف جمع قُذْفَة، وهي الشُّرْفَة، كَـبُرْمَة وَبِرَام، وَبُرْقَة وَبِرَاق، وقال الأصمعي: إنما هي قُذَف: واحدتها قُذْفَة، وهي الشُّرَف، والأوّل الوجه، لصحة الرواية ووجود النظير»[٦].

* **تضمين الفعل معنى فعل آخر، وتعديته تعديته:**

وابن الأثير في أثناء شروحه لألفاظ الحديث النبوي وأقوال الصحابة، وجد أن بعض الأفعال قد تَضَمَّن معنى فعل آخر، وَتُعَدّى تعديتها، ومن هذا القبيل، فعل

---

(١) دراسات في فقه اللغة ص٢٩٥.

(٢) الفائق: ١/ ٣٧١، ٤١٩، ٢/ ١٩، ٣/ ١٦٩.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٥٢.

(٤) النهاية: ٢/ ١٧٣.

(٥) وقول ابن عمر أخرجه: الزمخشـري في الفائق، مادة (قَذَفَ): ٣/ ١٦٩، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٢٢٧.

(٦) النهاية: ٤/ ٣٠.

(عَبَسَ) الذي ضُمِّنَ معنى (انْغَمَسَ)، وَعُدِّيَ تعديته في قوله ﷺ: (إنه نَظَرَ إلى نَعَم بني فلان، وقد عَبَسَتْ في أبوالها وأبعارها من السِّمَن)[1] فقال فيه: «وإنما عدّاه بفي، لأنه أعطاه معنى انْغَمَسَتْ»[2].

كما رأى أن فعل (يَعْتَصِر) في قول الشعبي: (يَعْتَصِرُ الوالد على ولده)[3] تَضَمَّن معنى (يرجع عليه) فَعُدِّيَ تعديته، فقال فيه: «وإنّما عدّاه بعلى، لأنه في معنى يرجع عليه، ويعود عليه»[4].

وهو ما رآه الزمخشري وغيره من علماء البصرة، إذ رفضوا إنابة حروف الجر عن بعضها[5]، كما سنرى في حديثنا عن منهجه النحوي.

---

(١) والحديث أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٢/ ٣٨٤، والهروي في غريب الحديث: ٣/ ١٠، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٦٣، وابن منظور في اللسان، مادة (عَبَسَ).

(٢) النهاية: ٣/ ١٧١، والفائق: ٢/ ٣٨٤، وقال ابن منظور في الحديث: قال أبو عبيد: عبست في أبوالها، يعني أن تجفَّ أبوالها وأبعارها على أفخاذها، وذلك إنّما يكون من الشحم، وذلك العَبَس، وإنّما عدّاه بفي لأنه في معنى انغمست، قال جرير يصف راعية:

تـرى العَـبَسَ الحَـوْلِيّ جَوْنـاً بكوعهـا ... لهـا مَـسَكاً مـن غيـر عـاجٍ ولا ذَبْـلِ

(٣) والقول أخرجه: ابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ١٠٠، وابن سيده في المخصص: ١٢/ ٢٤٢، والزمخشري في الفائق: ٢/ ٤٣٩، والهروي في غريب الحديث: ٤/ ٤٤٦.

(٤) النهاية: ٣/ ٢٤٧، والفائق: ٢/ ٤٣٩، وما قاله ابن الأثير، قاله ابن منظور في اللسان مادة (عَصَرَ) وقال أبو عبيد الهروي فيه: «أي يحبسه عنه، ويمنعه إيّاه وكل شيء حبسته ومنعته، فقد اعتصرته». غريب الحديث: ٤/ ٤٤٦ وهو ما قاله ابن سيده فيه أيضاً، المخصّص: ١٢/ ٢٤٢.

(٥) مغني اللبيب: ١٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٧.

وعلى هذا نرى شـخصية ابن الأثير اللغوية واهتماماته، وأثر كتابه في إبراز أثر الحديث النبوي في إغناء اللغة، وفي إضافته لألفاظ وعبارات جديدة إليها، كما يتضح لنا اهتمامه بمجموعة من الظواهر اللغوية البارزة التي اهتمّ بها غيره من علماء اللغة من قبل، فبدا رجلاً لغوياً، مدركاً لأسرار العربية ومكنوناتها متنقلاً بين مواضعيها المختلفة، مُتَعَرِّضاً لما وَرَدَ منها في الحديث النبوي، رغم أنه لم يخصّص لأية ظاهرة منها فصلاً أو باباً مستقلاً، فأشـار إلى الكلمات المترادفة والمتضادة والمشتركة، كما أشـار إلى ما في الكلمة من إبدال، وعلّل بعض الأحكام اللغوية، فكان كتابه مرجعاً مهماً من المراجع التي يُعَوّل عليها في دراسة أثر الحديث النبوي في اللغة العربية.

* * *

# الفصل الخامس

## منهجه النحوي والصرفي

إنّ جميع كتب غريب الحديث لا تخلو من مباحث صرفية ونحوية، وبيان قواعد اللغة متفاوت فيها سعة واختصاراً، وإذا قلنا: إن في كتاب «النهاية» لابن الأثير مسائل صرفية ونحوية فلا يُفْهَم من هذا القول أنّ هذه المسائل مبسوطة كما هو حالها في كتب النحو الأساسية «كالكتاب»[1] لسيبويه، أو «المقتضب»[2] للمبرد، بل إنّ حديث ابن الأثير عنها لا يعدو الإشارات، وذكر الأشباه والنظائر أحياناً، فإذا مَرّت كلمة فيها قلب أو إعلال، قال: هي مثل كذا فيستغني بالتمثيل عن شرح وجه القلب أو الإعلال، ومن هذا مثلاً قوله: «ذُقْ عُقَقْ: أَيْ يا عاق كَغُدَر، من غادر، وَفُجَرْ من فاجر»[3] كما هو الحال في «كتاب الفائق» للزمخشري[4].

وقد يتوسّع أحياناً في بسط بعض المسائل الصرفية أو النحوية، كما فعل الزمخشري خِلافاً لغيره من علماء غريب الحديث، فيبيّن ما في الكلمة من الإعلال والإدغام والقلب أو يفصّل في إعرابها، وهو ما سنبيّنه في حديثنا عن إعرابه لبعض الحروف والأدوات، ومن المفيد هنا أن نقسم حديثنا عن هذا الجانب إلى:

---

(١) أشرت إلى طبعاته في فصل سابق.

(٢) والكتاب مطبوع غير ما طبعته، ومنها طبعة في ثلاثة أجزاء، بتحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة عالم الكتب، بيروت، وهي التي عُدْت إليها.

(٣) النهاية: ٣/ ٢٧٧.

(٤) الفائق: ٣/ ٥٥.

ـ منهجه النحوي.

ـ منهجه الصرفي.

وقبل الخوض في حديثنا هذا، من المفيد أن نَضَع قبل كل شيء ابن الأثير مع مَنْ أخذ عنهم من علماء العربية، وهو ما يجعلنا نتحدث عن مذهبه النحوي، أو مدرسته النحوية التي أخذ بآرائها واتبع قواعدها.

**أولاً ـ مذهبه النحوي والصرفي:**

يُعَدّ ابن الأثير أحد علماء اللغة المتأخرين، إلاّ أننا إذا عُدْنا إلى أقواله وآرائه وَجَدْنا أن ابن الأثير كان يقول بآراء البصريين، ويعتمد الأسس البصرية، ويستعمل المصطلحات البصرية، فهو نحوي بصري، مع أنه كان يشير في بعض الأماكن إلى آراء المدرستين البصرية والكوفية معاً، ويمكن أن يَتَبَيّن مذهب النحوي من ثلاثة أمور:

١ ـ الأسس التي اعتمدها في آرائه النحوية.

٢ ـ المصطلحات النحوية التي استعملها.

٣ ـ موقفه من المسائل الخلافية.

ولو نظرنا إلى ابن الأثير من خلال هذه النقاط الثلاث، لوجدناه يعتمد الأسس البصرية.

**١ ـ الأسس التي يعتمدها في البحث:**

إنّ أَوّلَ أساس يمكن الاعتماد عليه لتمييز مذهبه النحوي، هو موقفه من السماع والقياس فقد عُرِفَت مدرسة البصرة بقياسها على المسموع الكثير من الفصيح، وَبِعَدَمِ قياسها على المسموع النادر أو الشاذّ، خِلافاً للكوفيين الذين قاسوا على الشاهد

الواحد وتوسّعوا في الأخذ عن الأعراب الذين اختلطوا بالحضر، ولانت فصاحتهم[١]، فما موقف ابن الأثير من هذه القضية؟

**١ ـ موقفه من السماع والقياس:**

يتّضح موقف ابن الأثير من السماع والقياس، من النظر في تعريفه للنحو، إذ يقول فيه: «النحو: القصد: وَنُقِلَ عَلَماً لهذا العلم المشار إليه، وهو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً، واصطلاح ألفاظهم حداً ورسماً، وطريقه: الوضع والنقل، وأدلّته: النص والقياس، وفائدته: تقويم اللسان، وحكمته: تقييد المعاني بأحكام مباني الألفاظ»[٢].

فأدلة النحو عنده هي: النص والقياس، وهو ما جعله يرى ـ كما رأى الزمخشري قبله[٣] ـ أنّ أَعْلَى شيء في اللغة، ما تعاون على ثبوته القياس الصحيح، والرواية الفصيحة، وقد أشار إلى ذلك في حديثه عن حديث سَلْمَان ﷺ: (قِيْل: كان لا يكاد يُفْقَه كلامُه من شِدّة عُجْمَتِهِ وكان يسمّي الخَشَبَ خُشْبَان)[٤] فقال فيه: «وقد أُنْكِرَ هذا الحديث، لأن كلام سَلْمَان يضارع كلام الفصحاء، وإنما الخُشْبَان: جمع خَشَب، كَحَمَل وَحُمْلاَن، قال[٥]:

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص٢٠١ ـ ٢٠٢، والمدارس النحوية ص١٥٩ ـ ١٦١، ومدرسة الكوفة ص٣٧٦.

(٢) ورد تعريفه هذا في كتاب «البديع في علوم العربية» ورقة ١ وجه، وقد سبق التعريف به في فصل سابق، وما زال الكتاب مخطوطاً.

(٣) الفائق: ١/ ٣٧٢.

(٤) والقول أخرجه الزمخشري في الفائق: ١/ ٣٧٢، وابن قتيبة في غريب الحديث: ٢/ ٥٣، وابن منظور في اللسان، مادة (خشب).

(٥) لم يُنْسَبْ في الفائق ولا في اللسان إلى قائله، كما لم يذكر تمام البيت.

كـأَنَّهم بِجَنـوب القـاع خُـشْبَانُ . . . . . .

ولا مزيد على ما تتساعد على ثبوته الرواية والقياس»[١].

وإذا كانت شـواهد المسألة قليلة وخارجة عن القياس، فهي شاذّة لا يقاس عليها، ولذا كَثُرَ عنده في «النهايـة» لفظ (شـاذ) وأشار إلى هذا الشذوذ في بعض المواقع، ومن هذا القبيل ما قاله في حديثه عن قوله ﷺ: (أنّه أُتِيَ بِأَسِيْر يُرْعَد فقال لقوم: اذهبوا به فَأَدْفُوه، فَذَهَبُوا به فقتلوه. . .)[٢]، قال: «أراد ﷺ: الإِدْفَاء: من الدفء، فَحَسِبوه الإدفاء بمعنى: القتل في لغة أهل اليمن، وأراد النبي ﷺ: أَدِفِئُوه بالهمز، فخفّفه بحذف الهمزة، وهو تخفيف شاذ، كقولهم[٣]: لا هَنَاكِ المَرْتَعُ.

وتخفيفه القياسي: أن تُجْعَلَ الهمزة بَيْن بَيْن، لا أَنْ تُحْذَف، فارْتَكَبَ الشذوذ لأن الهمز ليس من لغة قريش»[٤].

وقال في حديثه عن قول عبد الرحمن بن عوف:

يُغَـدِّيْهم وَوَدّوا لـو سَـقَوْه مـن الـذّيْفَان مُتْرَعَـةً مَلاَيَـا

قال: «الذّيفان: السُّم القاتل، وَيُهْمَزُ ولا يُهْمَزُ، والملايا: يريد بها المملوءة،

---

(١) النهاية: ٢/ ٣٢ ـ ٣٣، والفائق: ١/ ٣٧٢.

(٢) والحديث أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ٤٢٨، والهروي في غريب القرآن: ٤/ ٣٣، وابن منظور في لسان العرب، مادة (دَفَفَ) وابن سيده في المخصّص: ٦/ ١١٨.

(٣) وقائله هو الفرزدق كما في كتاب لسيبويه: ٣/ ٥٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١١١.

(٤) وتمام البيت:

رَاحـتْ بِمَـسْلَمَةَ البغـالُ عـشيّة فـارْعي فـزارةُ لا هَنَـاكِ المَرْتَـعُ

النهاية: ٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤، والفائق: ١/ ٤٢٩.

فَقَلَبَ الهمزة ياء وهو قلب شاذ»[١].

ورأى أن فكّ الإدغام شاذ لا يجيء إلاّ في الشعر، وهو ما أشار إليه في حديثه عن قول عمر ﷺ: (إنّ أبا بكر ﷺ أَعْطَاه سيفاً مُحَلّى، فَنَزَع عمر الحلية وأتاه بها، وقال: أتيتك بهذا لِمَا يَعْرُرُكَ مِنْ أمور الناس)[٢] فقال فيه: «عَرّه واعْتَرّه: إذا أتاه مُتَعَرِّضاً لمعروفه، والوجه فيه أن الأصل: يَعُرُّك، ففكّ الإدغام ولا يجيء هذا الاتساع إلاّ في الشعر»[٣].

وقد يجعل الرواية مرجّحاً لوجه ما، وهو ما فعله في حديثه ﷺ: (كما يَغْلِي المِرْجَلُ بالقُمْقُمِ)[٤] فقال: «هكذا رُوِيَ، ورواه بعضهم (كما يَغْلِى المرجل والقُمْقُم) وهو أَبْيَنُ إن ساعدته صحّة الرواية»[٥].

من هذا نلحظ أنّ ابن الأثير مؤمن بالقياس والرواية الفصيحة، وهو أقرب إلى البصريين، بل ينهج نهجهم في السماع والقياس.

---

(١) النهاية: ٢/ ١٧٤، له أمثلة أخرى في النهاية: ٢/ ٢١٨، ٥/ ١٦٦.

(٢) وقول عمر ﷺ أخرجه الزمخشري في الفائق: ٣/ ٤١٣، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٨٠.

(٣) النهاية: ٣/ ٢٠٥، وله مثال آخر في النهاية: ٣/ ٣٤٦.

(٤) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم الحديث ٦١٩٤، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذاباً، رقم الحديث ٢١٣ والمِرجل: هو كل قدر يطبخ فيها من حجارة أو خزف أو حديد، والقُمْقُم: ما يُسَخَّن فيه الماء من نحاس وغيره ويكون ضيّق الرأس، النهاية، مادة (قمقم)، والفائق، مادة (رجل).

(٥) النهاية: ٤/ ١١٠.

**٢ ـ المصطلحات النحوية التي يستعملها:**

ولو نظرنا إلى ابن الأثير من هذه الناحية لوجدناه يستعمل مصطلحات البصريين ويأخذ بها في جميع كتبه: «النهاية»، و«منال الطالب»، و«المرصّع»، و«البديع»، ومن هذه المصطلحات:

١ ـ المفعول المطلق والمفعول به، وفيه، ومعه[١]، وهي مصطلحات بصرية، إذ لا يعرف الكوفيون إلاّ المفعول به، وقد أشار السيوطي إلى هذا فقال: «إنّ انقسام المفعول إلى مفعول مطلق، ومفعول به، وله، وفيه، ومعه هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أن المفعول إنما هو مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس بشيء منها مفعولاً وإنّما شُبِّه بالمفعول»[٢].

٢ ـ واستعمل مصطلح «حروف الجر»[٣]: ويسميها الكوفيون: حروف الإضافة، وقد أشار إلى هذا السيوطي فقال: «هذا مَبْحَثُ حروف الجر ويسمّيها الكوفيون: حروف الإضافة وحروف الصّفات»[٤].

٣ ـ كما استعمل مصطلح «أسماء الأفعال»: [٥]وهو مصطلح بصري في حين رأى الكوفيون أنها أفعال، فقال السيوطي: «أسماء الأفعال وَزَعَمها الكوفيون أفعالاً لدلالتها على الحَدَث»[٦].

---

(١) البديع ورقة ٦٠، وورقة ٥٩، وورقة ١٥.

(٢) همع الهوامع: ١/ ١٦٥.

(٣) البديع ورقة ٨٤ وب ١٢٤.

(٤) همع الهوامع: ٢/ ١٩.

(٥) النهاية: ١/ ١٥٤، ١٥٥، ٣/ ٦٣، ٢٩٦.

(٦) همع الهوامع: ٢/ ١٠٥.

٤ ـ واستعمل مصطلح «الصفة» وهو مصطلح بصري، وسمّاها الكوفيون: النعت، كما أشار إلى ذلك السيوطي فقال: «النعت والتعبير به اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة»[١].

٥ ـ واستعمل مصطلح «الضمير»[٢] وهو مصطلح بصري، وسمّاه الكوفيون: الكناية والمكنّى كما أشار السيوطي فقال: «هذا مَبْحَث المُضْمَر والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون: الكناية والمُكَنّى»[٣].

**٣ ـ المسائل الخلافية:**

والمسائل الخلافية كثيرة بين المدرستين، ولو رجعنا إلى بعض هذه القضايا التي عرضها ابن الأثير في «النهاية» أو غيرها من كتبه المطبوعة والمخطوطة، لوجدناه يسلك مسلك البصريين، ويقف موقفهم ويرجّح رأيهم فيها، ومن هذه المسائل:

**ـ نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد أو:**

رأى ابن الأثير أن الفعل المضارع يُنْصَبُ بأن مُضْمَرَة بعد أو التي بمعنى «إلاّ أن»، وأشار إلى هذا في حديثه عن قول الشاعر[٤]:

مُقِيْمٌ على قَبْرَيْكُما لَسْتُ بارحاً ... أَذَوبُ اللّيالي أَوْ يُجِيْبَ صَدَاكُمَا

---

(١) همع الهوامع: ٢/ ١١٦.

(٢) النهاية: ٤/ ٣٧٨، ٥/ ٢٩٥.

(٣) همع الهوامع: ١/ ٥٦، وهناك مصطلحات أخرى: مثل اللاّزم والمتعدي والإعراب والبناء، والممنوع من الصرف، وحروف العطف، وكلّها مصطلحات بصرية.

(٤) اختلف في نسبة هذا البيت: فنسبه بعضهم لقس بن ساعدة الإيادي، ونُسِبَ للحزين بن الحارث أحد بني عامر بن صعصعة، وذكر صاحب الأغاني خبراً آخر نسبه فيه لعيسى بن قدامة الأسدي، الأغاني: ١٥/ ٥٥٧٠ ـ ٥٥٧٥، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٢/ ٨٧٥.

فقال: «وَنُصِبَ (يجيبَ) بإضمار أَنْ بعد أو التي بمعنى: إلاّ أنْ»[١] وهو ما أكّده أيضاً في كتابه «البديع»[٢].

وَنصب الفعل بأن المضمرة بعد أَوْ هو رأي البصريين، وهو ما أشار إليه السيوطي فقال: «النوع الثاني ممّا يُضْمَر بعده أن حرف العطف، وهو ثلاثة، أحدها: أو إذا وقعت مَوْقِعَ إلى أَنْ، أَوْ إلاّ أنْ، وما ذُكِرَ مِنْ أنّ النصب بعد أو بإضمار أَنْ هو مذهب البصريين، وذهب الكسائي وأصحابه والجَرْمِيّ إلى أن الفعل ينتصب بأو نفسها، وذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى، ولا معطوفاً عليه...»[٣].

**ـ نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد حتى واللام:**

كما أيّد ابن الأثير نَصْب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد حتى واللام، فقال: «يُنْصَب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد حتى واللام»[٤]، وهو ما ذهب إليه البصريون، في حين رأى الكوفيون أن الفعل ينصب بحتّى واللام نفسها، قال الأَنْبَاري: «ذهب الكوفيون إلى أَنَّ لام الجُحْد هي الناصبة بنفسها، وذهب البصريون إلى أنّ الناصب للفعل أن مقدّرة بعدها»[٥] وقال في حديثه عن حتى: «ذهب الكوفيون إلى أَنَّ حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير أَنْ، وذهب البصريون إلى

---

(١) منال الطالب ص١٢٥.

(٢) البديع ورقة ١٨٢ ظهر.

(٣) همع الهوامع: ٢/ ١٠.

(٤) البديع ورقة ١٨٣ خلف.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣/ ٥٩٣.

أَنَّ الفعل بعدها منصوب بتقدير أَنْ»[١].

**ـ نصب الاسم بفعل مُضْمَر يدل عليه الفعل المذكور:**

رأى ابن الأثير أنّ الاسم يُنْصَب بفعل مضمر يدل عليه الفعل المذكور، وهو ما أشار إليه في حديثه عن قول علي ﷺ: «أَتَاه قَوْمٌ فاسْتَأْمروه في قَتْل عثمان ﷺ، فنهاهم وقال: (إنْ تَفْعَلوا فَبَيْضَاً فَلْتُفَرِخُنّه)»[٢]، فقال فيه: «أراد: إنْ تقتلوه تهيجوا فتنة يتولّد منها شر كثير، كما قال بعضهم[٣]:

أَرَى فِتْنَةً هاجت وباضَتْ وفَرَّخَتْ ولو تُرِكَتْ طارت إليها فراخها

ونصب (بَيْضَاً) بفعل مضمر دلّ عليه الفعل المذكور، تقديره: فَلْتَفْرِخُنَّ بَيْضَاً فَلْتُفَرِخُنّه كما تقول: زيداً ضربت أي: ضربت زيداً ضربت، فحذف الأول، وإلاّ فلا وَجْه لصحته بدون هذا التقدير، لأنّ الفاء الثانية لابُدَّ لها من معطوف عليه، ولا تكون لجواب الشرط لِكَوْن الأولى لذلك»[٤] وهو ما ذهب إليه البصريون، في حين رأى الكوفيون أنّ الاسم منصوب بالفعل الواقع على الضمير بعده، وأشار الأنباري إلى ذلك بقوله: «ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: «زيداً ضربته» منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدّر، والتقدير: ضربت زيداً ضربته»[٥].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٩٧.

(٢) وقول علي أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٣/ ١١٠، وابن منظور في لسان العرب، مادة (فَرَخَ).

(٣) والبيت لم أقف على قائله، وقد ذكره الزمخشري وابن منظور دون نسبة إلى صاحبه.

(٤) النهاية: ٣/ ٤٢٤.

(٥) الإنصاف: ١/ ٨٢.

ـ مَهْمَا:

وفي حديثه عن مهما، يُبْرِز رأيه البصري، فهو يقول فيها: «مَهْمَا: حرف من حروف الشرط التي يَجَازَى بها تقول: مهما تفعل أفعل، قيل: إنّ أصلها ماما، فقلبت الألف الأولى هاء»[١] وهذا القول هو رأي الخليل وغيره من البصريين، في حين رأى الكوفيون أنّ «أصلها: مه بمعنى أكفف، زيدت عليها ما فَحَدَث بالتركيب معنى لم يكن، وعند البصريين مركّبة من ما الشرطية، زيدت عليها ما الزائدة، فَثَقُلَ اجتماعهما، فَأُبْدِلَت الألف الأولى هاء، وكان الخليل يقول فيها: إنّهم اسْتَقْبَحوا أنْ يُكَرِّروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأَبْدَلوا الهاء من الألف في الأول»[٢].

ـ الضمائر المتصلة مع (إيّا) لا محل لها من الإعراب:

كما رأى ابن الأثير أنّ الضمائر المتصلة مع (إيّا) لا محلّ لها من الإعراب خِلافاً للكوفيين، وهو ما أشار إليه في حديثه عن قول عطاء: (كان معاوية إذا رَفَعَ رأسه في السجدة الأخيرة كانت إيّاها)[٣]، فقال: «اسم (كان) ضمير السجدة، و(إيّاها) خبر، أي: كانت هي هي، يعني: كان يرفع منها، وينهض قائماً، و(إيّا): اسم مبني وهو ضمير المنصوب، والضمائر التي تضاف إليها من الهاء والكاف والياء لا موضع لها من الإعراب في القول القوي»[٤]، وهذا القول هو قول البصريين كما أشار الأنباري في مسائله فقال: «ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء

---

(١) النهاية: ٣/ ٣٧٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٣٣، وشرح الأشموني: ٤/ ١١، وشرح ابن يعيش: ٤/ ٨.

(٣) والقول أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ٦٨.

(٤) النهاية: ١/ ٨٨، وأشار إلى هذا الأمر في كتاب البديع ورقة ٢١٢ ظهر.

من إيّاك وإيّاه وإيّاي هي الضمائر المنصوبة، وأن إيّا عماد، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيّسان، وذهب البصريون إلى أَنَّ إيّا هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب»[١].

**ـ الميم في (اللّهم):**

رأى ابن الأثير أن الميم في (اللّهم) تقع خَلَفاً عن (يا) النداء، وأشار إلى ذلك فقال: «(يا) النداء لا تظهر مع لفظ (اللّهم)، بل تُحْذَف وَيُعَوَّض عنها بالميم»[٢] وهو رأي بصري، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ الميم بقيّة جملة بدليل أنهم يَجْمَعون بينها وبين (يا)، وأشار الأنباري إلى هذا، فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشدّدة في (اللّهم) ليست عوضاً عن (يا) التي للتنبيه في النداء، وذهب البصريون إلى أنها عوض عن (يا) التي للتنبيه في النداء»[٣].

**ـ أسماء الأفعال:**

ويؤيّد ابن الأثير رأي البصريين في هذه المسألة، فيرى أنّ أسماء الأفعال هي أسماء لا أفعال في حين رأى الكوفيون أن هذه الأسماء هي أفعال[٤]، وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديثه عن البناء: «وهو في الأسماء فَرْعي، إذ قد بيّنا أنّ الإعراب فيها أصل، فيكون البناء فرعاً لعوارض أوجبت له ذلك، وهي مشابهة الحرف، والمبني من الأسماء ضربان: ضَرْبٌ اسْتَحْكَمَ فيه شبه الحرف فلم يزل عنه نحو: كيف وأين، وضرب اعترض له البناء، فلم يوغل فيه، كالمنادى المفرد المقصود

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٩٥، مسألة إيا وأخواتها.

(٢) البديع ورقة ١١٧ ظهر.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٤١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٥.

نحو: يا زيد، ولا تخلو الأسماء المبنيّة أن تكون مفردة أو مركّبة، أما المفردة فسبعة أنواع منها: أسماء الإشارة والموصولات، وأسماء الأفعال. . .»[١].

ـ إعراب (رُبّ):

رأى ابن الأثير أنّ (رُبَّ) حرف جر وليست اسماً، فقال: في حديثه عن حروف الجر: «. . .ومنها على ثلاثة أحرف، منها: رُبّ ومنذ وإلى وعلى. . .»[٢] وقال في حديثه عن (رُبّ): «وإدخال ما عليها ليصحّ وقوع الفعل بعدها، فإنها حرف جر، وهي من خواص الأسماء»[٣] وما رآه ابن الأثير هو رأي البصريين، في حين رأى الكوفيون أَنّ (رُبَّ) اسم، وأشار الأنباري إلى آراء الفريقين فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (رُبَّ) اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر»[٤].

ـ الاسم المرفوع بعد (لولا):

ذكر ابن الأثير أن الاسم المرفوع بعد (لولا) هو مبتدأ، فقال: «الاسم بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف»[٥] وهو رأي البصريين، في حين رأى الكوفيون أن الاسم مرفوع بـ (لولا)، وهو ما أشار إليه الأنباري فقال: «ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء»[٦].

---

(١) البديع ورقة ١٥ وجه.

(٢) البديع ورقة ٨٤ وجه ظهر.

(٣) منال الطالب ص١٤٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٨٣٢.

(٥) البديع ورقة ٣١ وجه.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٧٠.

**ـ لا يجوز نداء ما فيه أل إلاّ لفظ الجلالة:**

كما رأى ابن الأثير أنه لا يجوز نداء ما فيه أَلْ إلاّ (الله)، فقال: «لا يدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام، نحو: الرجل والغلام لاشتراكهما في التخصيص، فتوصّلوا إلى ندائه بـ (أي) مبنيّة على الضم، وزادوا عليها (ها) التي للتنبيه، فقالوا: يا الله»[١]، وهو ما رآه البصريون، في حين أجاز الكوفيون ذلك، قال الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام، نحو: (يا الرجل)، (يا الغلام)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز»[٢].

**ـ لا يجوز نُدْبة النكرات والصفات:**

وفي حديثه عن النُدْبة أشار ابن الأثير إلى أنه لا يجوز نُدْبة النكرات والموصولات، فقال: «لمّا كانت النُدْبة تدل على الجزع وقلّة الصبر، تعيّن على النادب أَنْ يذكر شيئاً يكون له عند السامع عُذْراً ولهذا لا يُنْدَبُ نكرة ولا مُبْهَم، فلا تقول: وارَجُلاَهُ، لأنه لا يقوم به عُذْر النادب المبهم إلاّ أنْ تريد بقولك: وَارَجُلاه الشجاعة والرجولة»[٣]، وهو ما رآه البصريون، في حين أجاز الكوفيون ذلك، وأشار إلى آراء الفريقين الأنباري في «مسائله» فقال: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نُدْبة النكرة والأسماء الموصولة، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك»[٤].

---

(١) البديع ورقة ١٢٣ وجه.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٣٥.

(٣) البديع ورقة ١٢٣ وجه.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٣، وشرح الأشموني ٣/ ١٦٨، والكافية في النحو: ١/ ١٥٨، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨٢.

ـ نِعْمَ وبِئْسَ:

رأى ابن الأثير أن نِعْمَ وبِئْسَ فعلان، فقال: «نعم وبئس فعلان ماضيان في اللفظ صالحان للحال في المعنى، وهما غير مُتَصَرّفَيْن، ومعناهما المبالغة في المدح والذم»[١] وهو رأي بصري في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ نعم وبئس اسمان، وأشار إلى هذا الأنباري فقال: «ذهب الكوفيون إلى أَنَّ نعم وبئس اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان»[٢].

ـ خبر (أن) مرتفع بالحرف:

ورأى ابن الأثير أن خبر (أنّ) مرتفع بالحرف، فقال: «تدخل (أنّ) على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ويصير اسمها تشبيهاً بالمفعول به، وتَرْفَع الخبر ويصير خبرها تشبيهاً بالفاعل، وإنّما عَمِلَت لأنها أَشْبَهَت الأفعال في بنائها ووزنها، وأَشْبَهَت (كان) في دخولها على المبتدأ والخبر»[٣]. وهو رأي البصريين، في حين رأى الكوفيون أن الخبر مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخول الحرف، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش فقال: «اعلم أن هذه الحروف وهي إنّ وأخواتها وهي ستة: إنّ وأنّ ولكنّ وليت ولعلّ وكَأَنَّ من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع ما كان خَبَرَاً، وإنما عَمِلَتْ لشبهها بالأفعال، وذهب الكوفيون إلى أَنَّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، وإنّما تعمل في الاسم النصب لا غير، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ»[٤].

---

(١) البديع ورقة ١٤٩ ظهر.

(٢) الإنصاف: ١/ ٩٧، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٧/ ١٢٧.

(٣) البديع ورقة ١٦٤ وجه.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٠٢.

ـ لا يكون مميّز (كَمْ) الاستفهامية إلاّ مفرداً:

لم يُجِزْ ابن الأثير أنْ يكون مميّز (كَمْ) الاستفهامية إلاّ مُفْرَداً، وإذا كان جَمْعَاً كان حالاً، فقال: «لا يكون مميّز (كَمْ) الاستفهامية إلاّ مُفْرَداً، وإذا كان جمعاً كان حالاً كقولهم: كم لك غلماناً»(١).

وما رآه ابن الأثير هو رأي البصريين، في حين رأى الكوفيون جَمْع تمييزها مطلقاً، وأشار إلى هذا ابن هشام فقال: «لا يكون مميّز كَمْ الاستفهامية إلاَ مُفْرَداً خِلافاً للكوفيين»(٢).

ـ لا يجوز تقدم الفاعل على الفعل:

ورأى ابن الأثير أنه لا يجوز أن يَتَقَدّم الفاعل على الفعل، فقال في ذلك: «والفاعل في مرتبته وهي تلي الفعل لأنه كالجزء منه، فلا يجوز أن يتقدّم على الفعل لأنه يصير مبتدأ»(٣)، وما رآه ابن الأثير هو رأي البصريين، في حين رأى الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل، وقد أشار ابن عَقِيل إلى هذا فقال: «حكم الفاعل: التأخر عن رافعه، وهو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كلّه»(٤)، وقال ابن يعيش: «وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل، وجب أن يترتّب بعده، ولهذا

---

(١) البديع ورقة ١٩٢ خلف.

(٢) مغني اللبيب: ٢٤٥، وقال ابن الحاجب: «لا يكون مميّز كَمْ الاستفهامية مجموعاً خِلافاً للكوفيين، وقال البصريون: لو جاء نحو: كم غلماناً لك، فالمنصوب حال لا تمييز». الكافية في النحو: ١/ ٩٦.

(٣) البديع ورقة ٥٣ ظهر.

(٤) شرح ابن عقيل: ١/ ٤٦٥.

المعنى لا يجوز أن يتقدّم عليه»[١].

**ـ يرتفع الاسم بعد (إذا) و(هلّا) و(لو) بفعل مُضْمَر لا بالابتداء:**

وابن الأثير يرى أن الاسم بعد (إذا) و(لو) و(هلاّ) يرتفع بفعل مضمر لا بالابتداء فيقول: «والمذهب الأقوى أن الاسم لا يرتفع بعد (إذا) و(هلاّ) و(لو) بالابتداء، وإنما يرتفع بفعل مضمر كقولهم: (لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي)[٢] تقديره: لو لَطَمَتْنِي ذات سوار، ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ومنه قول الشاعر[٣]:

وَنُبِّئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إليَّ فَهَلَّا نَفْسُ ليلى شَفِيْعُها[٤]

وما ذكره ابن الأثير هو رأي المبرد وغيره من البصريين إذ قال: «لو وهلاّ وإذا، لا يليها إلا الفعل، لأنها للأمر والتحضيض مُظْهَراً أو مُقَدَّراً[٥] وقال ابن يعيش: «إذا وقع الاسم بعدها مرفوعاً فعلى تقدير الفعل قبله لأنه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصّان بالأفعال، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[الانشقاق: ١] بإضمار فعل يفسره الظاهر وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها، لأنها ليست شرطاً في الحقيقة»[٦].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٧٦.

(٢) والقول أخرجه: ابن هشام في مغني اللبيب ص٣٥٣، وابن سيده في المخصص: ١٣/ ٢٢١، وابن يعيش في المفصل: ١/ ٨٢، والمبرّد في الكامل: ١/ ٣٦٣.

(٣) والقائل هو: قيس بن الملوّح: ديوانه ص١٩٥، وهو من البحر الطويل.

(٤) البديع ورقة ٣٦ وجه.

(٥) الكامل: ١/ ٣٦٣.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٩٦ ـ ٩٧.

وهناك مسائل أخرى كثيرة، نكتفي بما ذكرناه منها للدلالة على مذهبه البصري إلاّ أن هذا لا يعني أنّ ابن الأثير كان يلتزم بأقوال البصريين البتة، فقد خالفهم في مسائل قليلة إذا قيست بما وافق بها أهل البصرة وهذه المسائل هي:

**١ ـ التصغير يحمل معنى التعظيم:**

رأى ابن الأثير أنّ التصغير يحمل معنى التعظيم، كما رأى علماء الكوفة فقد أشار ابن يعيش إلى هذا بقوله: «وأضاف الكوفيون قسماً رابعاً إلى أقسام التصغير، هو تصغير التعظيم»(١)، ولذا أشار ابن الأثير إلى أن التصغير حمل معنى التعظيم في مواضع كثيرة، ففي كتابه «البديع» عَدَّ من معاني التصغير: التعظيم، وفي حديثه عن حديث طَهْفَة: (فأصابتنا سُنَيَّةٌ حَمْراء)(٢)، قال: «أما تصغير سُنَيَّة فهو للتعظيم، كما يقال: ومنه قول أَوْس بن حجر:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخِ الرأس لـم يكـن ... لِيَبْلُغَـه حتّـى يَكِـلَّ وَيُعْمَـلا»(٣)

ورأى أن التصغير في قول عمر ﷺ في ابن مسعود: (كُنَيِّفٌ مُلْئَ عِلْمًا)(٤) للتعظيم، فقال فيه: «هو تصغير تعظيم»(٥)، وهو ما لم يره البصريون، فقد أنكروا ذلك، وَأَوَّلوا ما يوهمه فقالوا في حديثهم عن قول عمر في ابن مسعود ﷺ:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١١٤.

(٢) وهي جملة في حديث قس بن ساعدة الإيادي، وهو حديث طويل أخرجه ابن الأثير في منال الطالب، وابن كثير في السيرة النبوية: ١/ ١٤١، والبيهقي في دلائل النبوة: ٢/ ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٣) منال الطالب ص٣٥، والبيت من البحر الطويل.

(٤) وقول عمر أخرجه: ابن سيده في المخصص: ٥/ ١٣، وابن منظور في اللسان، مادة (كنف).

(٥) النهاية: ٤/ ٢٠٥، ولهذا النوع من التصغير له أمثلة في النهاية: ١/ ٤١٨، ٢٥١، ٢/ ١٤٦، ١٩٧، ٤١٤، ٣/ ١٩٩.

«إنّ ابن مسعود كان صغير الجسم قصيراً، فقال عمر: (كُنَيِّفٌ) فَصغّره ليدل على صِغَر جسمه»[١] كما خَرّجوا البيت السابق بالطريقة نفسها.

**٢ ـ إنابة حروف الجر عن بعضها:**

أجاز ابن الأثير إنابة بعض حروف الجر عن بعضها، وهو ما ظهر لنا من خلال حديثه عن قوله ﷺ: (أمّا بَعْدُ، فإني أَحْمَدُ إليك الله)[٢] إذْ قال فيه: «أي أَحْمَدُه معك، فأقام (إلى) مقام (مع)، وقيل معناه: أَحْمَدُ إليك نعمة الله بتحديثك إيّاها»[٣] وهو رأي الكوفيين في حين ذهب البصريون إلى مَنْعِ إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً على حروف الجزم، وأحرف النصب، فإنها هي أيضاً لا يجوز فيها ذلك عندهم وما أَوْهَمَ ذلك حملوه على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف[٤]، أو على شذوذ النيابة»[٥].

وممّا سبق نجد أن ما يذكر لابن الأثير من المسائل الخلافية، إنما هي مسائل قليلة جداً، وما نراه منها لديه يمكن أن نجده عند أي نحوي بصري أو كوفي، إذ ربما خالف النحوي مذهبه بمسائل قليلة، ومع ذلك لا يخرج من عداد رجال مدرسته، وهو ما يجعلنا نرجّح أنّ ابن الأثير كان من البصريين وإن خالفهم في هذه المسائل القليلة.

---

(١) مجموعة الشافية في عِلْمَيْ الصّرف والخط للعلاّمة الجاربَرْدِي: ١/ ٧٥.

(٢) والحديث أخرجه: ابن كثير في السيرة النبوية: ٢/ ٤٢، وهو مقدمة لكتاب النبي ﷺ إلى النجاشي، وابن مالك في الموطأ: ٢/ ٩٨٣، والزمخشري في الفائق: ١/ ٣١٤.

(٣) النهاية: ١/ ٤٣٧.

(٤) أشرت إلى نماذج حَمَلَها على التضمين في فصل سابق ص٣٦٨.

(٥) الأصول لابن السرّاج: ١/ ٤١٤، ومغني اللبيب ص١٥٠، ومدرسة الكوفة ص٢٨٤.

**ثانياً ـ منهجه النحوي:**

لم يحدّد ابن الأثير في كتابه «النهاية» أبواباً خاصة لمسائل النحو، وإنما أَوْرَدَ بعض ملاحظاته النحوية في شروحه لألفاظ الحديث أو أقوال الصحابة، فَأَعْرَبَ بعضها، وبيّن ما فيها من قواعد نحوية إِنْ وَجَدَ مجالاً لذلك، ولذا فإن حديثنا عن منهجه النحوي يمكن أن يتّجه إلى المسائل النحوية التي أشار إليها، وإلى إعرابه لبعض الأحرف والأدوات.

**آ ـ المسائل النحوية التي أشار إليها:**

عرض ابن الأثير جُمْلَة من القواعد النحوية التي وجد مجالاً للحديث عنها في شروحه للألفاظ وهذه المسائل هي:

**١ ـ قد يتقدم الخبر على المبتدأ للتخصيص:**

وهو ما وجد مجالاً للحديث عنه في شرحه لقوله ﷺ: (لله أبو طالب)[١] فقال فيه: «يعني عمّه، وهي كلمة تُقَالُ في معرض التعجب من الشيء، أو الاستحسان له والارتضاء، وهم أبداً ينسبون كل ما كان من هذا القبيل إلى الله تعالى، ويضيفونه إليه، فيقولون: لله أنت، ولله أبوك، ولله درّك! أَيْ إنّك خالص لله، مختص به دون غيرك، وأنت ملك له دون غيره، فلك: خبر، وأنت: مبتدأ، ولهذا التخصيص قُدِّم الخبر على المبتدأ»[٢].

---

(١) ورد هذا القول في حديث استسقاء النبي ﷺ، عن أنس، والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، رقم الحديث ٩٦٧، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء، باب في الدعاء في الاستسقاء، رقم الحديث ٨٩٧، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، رقم الحديث ١١٧٣، وابن الأثير في منال الطالب ص٩٨ ـ ٩٩ وهو حديث طويل.

(٢) منال الطالب ص١٠٦.

وهناك مواضع أخرى يتقدّم فيها الخبر على المبتدأ، ولكلٍ منها معنى، وهي مذكورة في كتب النحو[١].

**٢ ـ جواز الجر على الجوار:**

وهو ما وجد مجالاً للحديث عنه في حديثه عن قول الشَّاعر[٢]:

دَعَاهـا بِـشَاةٍ حائـلٍ فَتَحَلَّبَـتْ عليـه صـريحاً ضَـرَّةُ الـشَّاةِ مُزْبـِدِ

فقال فيه: (فيكون مُزْبِدِ) مجـروراً على الجِـوَار، كقولهم: (جحـر ضَبٍّ خَرِبٍ)[٣][٤].

وهو ما رآه سـيبويه، إذْ قال في باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله: «وذلك قولك: ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر، لأَنَّك تريد أَنْ تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأَن يكون آخره على أوله أَوْلَى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه، وقد حملهم قرب الجوار على أَن جَرُّوا: (هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ) ونحوه»[٥].

وأنكر السـيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأوَّلا قولهم: (خَرِبٍ)

---

(١) وهو ما أشار إليه ابن الحاجب في أماليه: ٢/ ٥٧٤، وفي الكافية: ١/ ٨٩ ـ ٩٠، وابن يعيش في شرح المفصل: ١/ ٩٢ ـ ٩٣.

(٢) والبيت قاله أبو مَعْبَد الخزاعي، منال الطالب ص١٤٥، وهو من البحر الطويل.

(٣) والقول ورد في الكتاب لسيبويه: ١/ ٦٧، والإنصاف: ٢/ ٦٠٧.

(٤) منال الطالب ص١٥٧.

(٥) الكتاب: ١/ ٦٧.

بالجر على أنَّه صفة لِضَبّ، فقال ابن جنـي: «وتلخيص هذا أَنَّ أصله: هذا جحر ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ، فيجـري (خَـرِبٍ) وصـفاً على ضَـبٍّ، وإن كان في الحقيقـة للجحر»[١]، وقال السيرافي: «الأَصل خَرِبٍ الجُحْرُ مِنْهُ، بتنوين خَرِبٍ ورَفْعِ الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضَّب، وخفض الجُحْرِ كما تقول: مررت برجل حسنِ الوجهِ بالإضافة[٢]».

وَقَد ردّ ابن هشام رأي ابن جني والسيرافي فقال: «ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير مَنْ هي له، وذلك لا يجـوز عند البصـريين، وإِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، وقول السـيرافي: إِنَّ هذا مثل: مررت برجـلٍ قائـمٍ أَبواه لا قاعدين مردودٌ، لأَنَّ ذَلك إِنمَّا يجوز في الوصف الثاني دون الأَول»[٣].

**٣ ـ حذف الكلام بجملته بعد (إِنْ) الشرطية لوجود ما يدل عليه[٤]:**

وهو ما رآه في قوله ﷺ: (وقال: إِنَّهَا بَدَنَـةٌ أَو هَدِيَّةٌ، فقال: ارْكَبْها، قال: إِنَّهَا بَدَنَةٌ أَو هَدِيَّةٌ، قال: وإِنْ)[٥] فقال فيه: «وإن كانت بَدَنة، لأنه لمّا أمره بركوبها

---

(١) الخصائص: ١/ ١٩٢.

(٢) مغني اللبيب ص٨٩٦.

(٣) مغني اللبيب ص٨٩٦.

(٤) وهناك مواضع أخرى يحذف فيها الكلام بجملته وذلك بعد:

١ ـ حرف الجواب. ٢ ـ بعد نِعْمَ وبئس.

٣ ـ بعد إن الشرطية. ٤ ـ بعد حروف النداء.

٥ ـ في قولهم: أفعل هذا إمّا لا. مغني اللبيب ص٨٥٢ ـ ٨٥١.

(٥) والحديث أَخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب ركوب البُدْن، رقم الحديث ١٦٠٤، عن أبي هريرة ﷺ، والترمذي في سننه، أَبواب الحج، باب ما جاء في ركوب البُدْن، رقم الحديث ٩١١، عن أَنس، وقال أبو عيسى: «وحديث أنس حسن صحيح»، =

وكرّر القول عليه: إنَّها بَدَنة، قال: (وَإِنْ) فذكر الشَّرط وحذف ما بعده لأَنَّ الكلام قبله يدل عليه»[١].

**٤ ـ لا النافية للجنس تدل على النَّكرات دون المعارف:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن قول معاوية، وقد جاءته مشكلة فقال: (مُعْضِلَةٌ ولا أبا حَسَن)[٢]، فقال: «أبو حسن معرفة وُضِعَت موضع النَّكرة، كَأَنَّه قال: ولا رَجُلَ لها كأبي حسنٍ، لأَنَّ لا النافية، إنَّما تدخل على النَّكرات دون المعارف»[٣] وهو ما ذكره سيبويه فقال: «واعلم أَنَّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأَنَّ (لا) لا تعمل في معرفة أبداً»[٤]، وقال ابن يعيش: «وقولهم: قضية ولا أبا حسنٍ لها فالمراد: علي بن أبي طالب، أي مثل أبي الحسن، كأَنَّه نفى منكورين كلهم في صفة علي، أي لا فاضل ولا قاضي مثل أَبي الحسن، فالمراد بالنفي هاهنا: العموم والتنكير، لا نفي هؤلاء المعرفين وعلم المخاطب أَنه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين، وليس المعنى: على نفي كل من اسمه علي، وإِنَّما المراد: نفي منكورين كلهم في صفة علي، فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني

---

= والنسائي في سننه، كتاب مناسك الحج، باب ركوب البَدَنة، رقم الحديث ٢٧٩٩، ورقم ٢٨٠٠، ورقم ٢٨٠١، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها، رقم الحديث ١٣٢٢، ورقم ١٣٢٣، وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب ركوب البَدَنة، رقم الحديث ٣١٠٣، ورقم الحديث ٣١٠٤.

(١) جامع الأصول: ٣/ ٣٧٥، وهو ما أشار إليه ابن هشام في مغني اللبيب ص٨٥٢.

(٢) والقول أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٢/ ٤٤٥، وسيبويه في الكتاب: ٢/ ٢٩٧، وابن هشام في مغني اللبيب: ١٢٦، وابن الحاجب في الأمالي: ١/ ٤١٤.

(٣) النهاية: ٣/ ٢٤٥.

(٤) الكتاب: ٢/ ٢٩٥.

ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يُسَوِّغ التنكير، وذلك أَنَّه إنما يقال لإنسان يقوم بأمر من الأُمور له فيه كفاية، ثم يحضر ذلك الأَمر، ولم يحضر ذلك الإنسان ولا مَنْ كفى فيه كفايته فاعرفه»[١].

وخرَّجه ابن هشام على إضمار مثل[٢].

**٥ ـ بينما وبينما:**

يرى ابن الأثير أَنَّ هاتين الكلمتين من ظروف الزمان للمفاجأة، فقال فيهما: «بينما وبينما ظرفا زمان للمفاجأة، وأصل بينا: بين فأُشْبِعَت الفتحة فصارت أَلفاً ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر، ويحتاجان إلى جواب يَتِمُّ به المعنى، والأَفصح في جوابهما أَنْ لا يكون فيه إِذْ وإِذا، وقد جاءا في الجواب كثيراً، ومنه قول الحُرَقَة بنت النعمان:

بينا نَسُوسُ النَّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنا إذا نحن فِيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ»[٣]

وما قاله في جوابهما هو ما رآه الأَصمعي، إذ كان لا يرى إِلاَّ طَرْح إذ وإذا من جوابهما ويرى أَنَّ أصل بينا هو بين[٤]. وهو ما ذهب إليه ابن الأَثير.

**٦ ـ يجوز في الظروف المضافة الإعراب والبناء:**

ومن هذه الظروف (أوان) وتحدَّث عن ذلك في حديثه عن قوله ﷺ: (ما زالت

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٠٤.

(٢) مغني اللبيب ص١٢٦.

(٣) منال الطالب ص١٩٨، والبيت من البحر الطويل.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٩٩.

أُكْلَةُ خَيْبَرَ تُعَادّني فهذا أَوانُ قَطَعَتْ أَبْهري)[١]، فقال فيه «ويجوز في (أوان) الضم والفتح، فالضم لأَنَّه خبر المبتدأ، والفتح على البناء لإضافته إلى مبني كقوله[٢]:

علي حينَ عاتَبْتَ المَشِيْبَ على الـصّبا وقلت: أَلَمَّا تَصْحُ والـشَّيْبُ وازعُ»[٣]

ورأى أَنَّ (بَعْدُ) من الظروف التي بابها الإِضافة، فإذا قُطعت عن الإِضافة، وحُذِفَ المضاف إليه بُنِيَتْ على الضم كَـ (قَبْلُ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[الروم: ٤] أي: من قبل الأشياء ومن بعدها[٤]»، وهي الظروف التي سمَّاها ابن يعيش: (غايات)[٥].

فالمسائل النحوية التي أشار إِليها ابن الأَثير هي مسائل موجزة، تخدم شرح المعنى وتغني الكتاب وتوسع معارفه، وهو ما نجده عند الزمخشري في «الفائق»[٦] أيضاً أكثر ممّا نجده عند غيره من علماء غريب الحديث الآخرين[٧].

**ب ـ إعرابه لبعض الأَحرف والأدوات:**

وابن الأَثير في شروحه للأحاديث وتفسيره لألفاظها أَشار إلى معاني بعض الحروف والأدوات مثل: كلاّ، ولو، والواو، والياء، وثمّ، ومِنْ، وَرُبَّ.

---

(١) والحديث أخرجه: القرطبي في تفسيره: ٥/ ١٦٣، وابن عدي في الكامل في الضعفاء ٣/ ١٢٣٩، والهروي في غريب الحديث: ١/ ٧٣، والزمخشري في الفائق: ١/ ٥١.

(٢) والبيت للنابغة الذبياني: الديوان ص٤٤، والبيت من البحر الطويل.

(٣) النهاية: ١/ ١٨.

(٤) النهاية: ١/ ١٤٠، والبديع ورقة ١٥ خلف.

(٥) شرح المفصل: ٤/ ٨٦.

(٦) الفائق: ١/ ١٥٩، ١٩٤، ٣٣٧، ٣٤٤، ٢/ ٤٠١، ٦٦، ١١٠، ٢٠٧، ٤٣٠ ... إلخ.

(٧) غريب الحديث للحربي ص٥١/ ٥٣، ٤٧١، ٦٢٠، ٩٧٧، وغريب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ٤٨، ٦٨، ٦٩، ٨٠ ... إلخ.

ـ كلاّ:

رأى ابن الأثير أَنَّ معنى كلاّ: الرَدع والتنبيه والزجر، فقال: «ومعناها: انته لا تفعل، إلاَّ أَنَّها آكد في النفي والردع من لا لزيادة الكاف»[١] وهو ما رآه سيبويه والخليل وغيرهما، فقال ابن هشام: «كلاّ عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج، وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر»[٢]، وهو المعنى الوحيد الذي أعطاه لها هؤلاء، في حين أَضاف ابن الأثير إلى معاني كلاَّ معنى آخر، فقال: «وقد ترد كلاَّ بمعنى حقاً، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[العلق: ١٥][٣]» وهو ما رآه لها الكسائي كما أشار ابن هشام فقال: «قال الكسائي ومتابعوه: تكون كلاَّ بمعنى حقاً»[٤]، وهو ما لم يُرَجِّحه ابن هشام، بل رَجَّح قول أبي حاتم ومتابعيه، إِذْ رأى أن كلاَّ تكون بمعنى أَلاَ الاستفتاحية، فقال: «ورأى الكسائي وأَبو حاتم ومن وافقهما أَنَّ معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال: أَحدهما للكسائي[٥]، والثاني لأَبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى أَلاَ الاستفتاحية، والثالث: للنَّضر بن شُمَيْل والفراء ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة إِي ونعم، وقول أَبي حاتم عندي أَولى من قوليهما، لأَنه أَكثر اطراداً»[٦].

---

(١) النهاية: ٤/ ١٩٩.

(٢) مغني اللبيب ص٢٩٤، والجنى الداني ص٥٧٧.

(٣) النهاية: ٤/ ١٩٩.

(٤) مغني اللبيب ص٢٥٠.

(٥) وقد ذكرته قبل قليل.

(٦) مغني اللبيب ص٢٥٠.

ـ لَوْمَا:

أشار ابن الأثير إلى أن لَوْما تكون بمعنى هلاّ، فقال: «لَوْمَا بمعنى هلاّ وهي حرف من حروف المعاني معناها التحضيض، كقوله تعالى: ﴿لَّوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧][1] وهو ما رفضه ابن هشام، وقال: إنَّ لَوْمَا لا تختص بهذا المعنى، فقال: وَزَعَمَ المالقي أنّها لم تأت إلاّ للتحضيض، وقد ردّه بقول الشاعر[2]:

لَوْمَا الإصَاخَةُ للوشاة لَكَانَ لِي مِنْ بَعْد سُخْطِكَ في رضاك رجاءُ»[3]

ـ الواو:

لم يُعْرَفْ موقف ابن الأثير بوضوح من معاني الواو العاطفة، فقد أشار في كتابه «البديع» إلى أنّ الواو تفيد الجمع دون الترتيب، فقال: «أَجْمَعَ العلماء على أَنَّ الواو تفيد الجمع من غير ترتيب، وذهب الشافعي وثَعْلَب إلى أنها تفيد الترتيب، والظاهر في العربية أنها للجمع خاصة»[4]، وما قاله ابن الأثير هو مذهب الجمهور من النحاة، كما أشار ابن يعيش[5] والمُرَادي الذي قال: «مذهب جمهور النحويين أنّ الواو للجمع المطلق، وذهب قوم إلى أنها للترتيب، وهو منقول عن قُطْرب

---

(١) النهاية: ٤/ ٢٧٨، وهو ما رآه الزمخشري أيضاً: المفصّل ص٣١٦.

(٢) والبيت من الشواهد التي أهملها السيوطي في شرح شواهد المغني، ولم يَنْسِبْه إلى قائله، وهو من البحر الكامل.

(٣) مغني اللبيب ص٣٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٤٤، والجنى الدّاني ص٦٠٨ ـ ٦٠٩.

(٤) البديع ورقة ١١٣ وجه.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٩٠.

وثَعْلَب وأبي عمر الزاهد غلام ثَعْلَب، والرَّبَعِي وهشام وأبي جعفر الدينوري»[١].

وأشار في بعض المواضع من «كتاب النهاية» إلى هذا المعنى، ومن هذه المواضع مثلاً ما ذكره في حديثه عن قوله ﷺ: «وفيه: (أن يهودياً أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تُنْذِرون وَتُشْرِكون، تقولون: ما شاء الله وَشِئْت، فَأَمَرهم النبي ﷺ أن يقولوا: ما شاء الله ثم شئت)[٢] فقال فيه ابن الأثير: «وإنما فَرّق بين قول: ما شاء الله وشئت، وما شاء الله ثم شئت؛ لِأن الواو تفيد الجمع دون الترتيب»[٣].

إلاّ أنه عاد مرة أخرى وذكر أنّ الواو تفيد الترتيب، وذلك في حديثه عن قوله ﷺ: (إنّ رجلاً قال: مَنْ يُطِعِ الله ورسوله فقد رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهما فقد غوى، فقال له رسول الله ﷺ: بِئْسَ الخطيب أنت، قُلْ: ومن يعصِ الله ورسوله فقد غوى)[٤] فقال فيه: (إنما ذمّهُ لِأنه جمع في الضمير بين الله وبين رسوله في قوله: (وَمَنْ يَعْصِهما) فأمرَه أن يأتي بالمُظْهَر ليترتّبَ اسم الله تعالى في الذكر قبل اسم الرسول ﷺ، وفيه دليل على أن الواو تفيد الترتيب»[٥] وهو في هذا يوافق الشافعي وَثَعْلَباً وابن هشام الذي ردّ على السيرافي قوله: «إن النحويين واللغويين أَجْمَعوا

---

(١) الجنى الدّاني ص١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢) والحديث أخرجه: النسائي في سننه، كتاب الإيمان والنذور، باب الحلف بالكعبة عن قَتِيْلَة امرأة من جُهَيْنَة، رقم الحديث ٣٧٧٣.

(٣) النهاية: ٢/ ٥١٧.

(٤) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم الحديث ٨٧٠، عن عَدِيّ بن حاتم، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب: لا يقال: خَبُثَتْ نفسي، رقم الحديث ٤٩٨١، والنسائي في سننه، كتاب النكاح، باب ما يكره من الخطبة، رقم الحديث ٣٢٧٩.

(٥) النهاية: ٢/ ٢٥١.

على أنها لا تفيد الترتيب»[١] فقال ابن هشام: «وقوله هذا مردود، بل قال بإفادتها إيّاه قُطْرب والرَّبَعِي والفرّاء، وَثَعْلَب وأبو عمر الزّاهد، وهشام والشافعي[٢]».

وبموازنة القولين نرى أن ابن الأثير رجّح ما ذهب إليه الشافعي وترك ما أشار إليه في بداية كتابه «النهاية» وفي «كتاب البديع»، ورأى أَنَّ الواو تفيد الترتيب والجمع.

ـ رُبّ:

رأى ابن الأثير أنّ (رُبَّ) وُضِعَتْ في أصلها للتقليل، وقد تأتي للتكثير، فقال في حديثه عن قول الشاعر[٣]:

فربّما ربّما أَضْحَوا بِمَنْزِلَةٍ تهابُ صَوْلَهم الأُسْدَ المهاصيرُ

فقال: «مكرّرة لِكَثْرِة حصول هذا الفعل منهم، وَرُبَّ وَإِنْ كانت للتقليل في أصل الوضع فقد تستعمل للتكثير، كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾[الحجر: ٢][٤].

وأشار إلى هذا القرطبي، فقال: «(رُبّ) لا تدخل على الفعل، فإذا لحقتها ما هَيَأَتْها للدخول على الفعل، تقول: ربّما قام زيد، وربّما يقوم زيد، ويجوز أن تكون (ما) نَكِرَة بمعنى شيء، وأصلها أن تستعمل في القليل، وقد تستعمل في

---

(١) مغني اللبيب ص٤٦٤.

(٢) مغني اللبيب ص٤٦٤.

(٣) والبيت لعَبْد المَسِيح بن حيّان بن بَقِيْلة الغَسّاني، كما في منال الطالب ص١٣٤، وهو من البحر البسيط.

(٤) منال الطالب ص١٣٤.

الكثير، أي يَوَدّ الكفار في أوقات كثيرة لو كانوا مسلمين، قاله الكوفيون، ومنه قول الشاعر[١]:

أَلاَ رُبَّما أَهْدَتْ لك العينُ نَظْرَةٌ قُصَاراك منها أَنَّها عَنْكَ لا تُجْدِي

وقال بعضهم: هي للتقليل في هذا الموضع، لأنهم قالوا ذلك في بعض المواضع، لا في كلها لشغلهم بالعذاب، والله أعلم»[٢].

وما ذهب إليه ابن الأثير هو ما ذهب إليه بعض النحاة والسيوطي[٣] من المتأخرين كما أشار إلى هذا المرادي، إذ قال: «واختلف النحويون في معنى رُبّ على أقوال الأول: أَنَّها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، الثاني: أنها للتكثير، الثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسي في «كتاب الحروف»، والرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل، الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر وهو اختيار ابن مالك، السادس: أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مُسْتَفَادٌ من السّياق، السابع: أنها للتكثير في مَوْضع المباهاة والافتخار»[٤].

ولم يكتف ابن الأثير بهذا، بل ذكر معاني بعض حروف الجر التي رأى ذكرها ضرورياً لتوضيح المعنى وبيانه، فذكر بعض معاني الباء، وعلى، وثمّ، ومِنْ.

---

(١) لم يُنْسَب البيت إلى قائله في تفسير القرطبي، كما لم أقف على قائله في مصادر أخرى، والبيت من البحر الطويل.

(٢) تفسير القرطبي: ١٠/ ١ ـ ٢.

(٣) قال السيوطي: «ثالثها وهو المختار عندي وِفَاقاً للفارابي أبي نصر وطائفة أنها للتقليل غالباً، وللتكثير نادراً». همع الهوامع: ٢/ ٢٥.

(٤) الجنى الدّاني ص٤٣٩ ـ ٤٤٠.

ـ الباء:

وهي حرف من حروف الجر تحمل معاني كثيرة، ذكر ابن الأثير بعضها، وهي:

آ ـ الاستعانة:

وهو ما رآه ابن الأثير في حديث الزُبَيْر لمّا أَقْبَلَ نحو البصرة، وَسُئِلَ عن وجهه فقال:

عَلِقْتُهُمْ إنّي خُلِقْتُ عُصْبَهْ قَتَادَةً تَعَلَّقَتْ بِنُشْبَهْ

فقال ابن الأثير: «والباء في (بِنُشْبَهْ) للاستعانة، كالتي في: كتبت بالقلم»[1] وذكر ابن هشام معنى الاستعانة في معاني الباء، فقال في ذكره لمعاني الباء: «الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل»[2].

ب ـ الباء بمعنى مِنْ:

وهو المعنى الذي وقف عليه ابن الأثير في قوله ﷺ: (كان إذا أَوَى إلى منزله جَزَّأَ دخوله ثلاثة أجزاء، جُزْءَاً لله، وَجُزْءَاً لِأَهْلِه، وجُزْءَاً لنفسه، ثم جزّأ جُزْأَه بينه وبين الناس فيردّ ذلك على العامة بالخاصة)[3]، فقال ابن الأثير فيه: «قيل: إنّ الباء بمعنى مِنْ، أي يجعل وقت العامة بعد وقت الخاصة، وبدلاً منهم»[4].

---

(١) النهاية: ٣/ ٢٤٥، ولهذا المعنى أمثلة أخرى في النهاية: ١/ ٤٠٦، وفي منال الطالب ص١٢٤، وهو المعنى الذي رآه فيها الزمخشري، الفائق: ٢/ ٤٣٩.

(٢) مغني اللبيب ص١٣٩، والأصول في النحو لابن السرّاج: ١/ ٤١٢.

(٣) سبق تخريجه في فصل سابق ص٣١٣.

(٤) النهاية: ٣/ ٣٠٣، وله مثال آخر في منال الطالب ص١٧١، وقد سمّى ابن هشام هذا =

**ج ـ التعدية:**

وهو ما وقف عليه ابن الأثير في حديث كعب: (لا تَزَالُ الفِتْنَةُ مُؤَامّاً، بها ما لم تَبْدَأْ مِنَ الشام)[١] فقال: «مُؤَامٌّ هاهنا مُفَاعَل بالفتح على المفعول، لِأَنّ معناه مُقَارَب بها، والباء للتعدية»[٢].

**د ـ المُلاَبَسة:**

وهو المعنى الذي وَقَفَ عليه في حديث مَرْحِب: (فَخَرَجَ يَخْطِرُ بِسَيْفِهِ)[٣]، فقال ابن الأثير: «أي يهزّه مُعْجَباً بنفسه، يعني أنه كان يَخْطُرُ وسيفه معه، والباء لِلْمُلاَبَسَة»[٤].

**هـ ـ الإلصاق:**

وهو ما أشار إليه ابن الأثير في «النهاية» فقال: «أكثر ما تَرِدُ الباء بمعنى الإلصاق لِمَا ذكر قبلها من اسم أو فعل بما انْضَمَّت إليه»[٥] وقد جعل ابن هشام معنى الإلصاق

---

= المعنى بالتبعيض وأثبته لها الأصمعي، والفارسي وابن قتيبة وابن مالك والكوفيون، مغني اللبيب ص١٤٢.

(١) والحديث أخرجه: ابن قتيبة في غريب الحديث: ٢/ ٣٦٥، والزمخشري في الفائق: ١/ ٥٨.

(٢) النهاية: ٤/ ٢٩٠، وله مثال آخر في النهاية: ٥/ ٨٥، وذكر ابن هشام أَنّ هذه الباء تُسَمّى أيضاً باء النّقل، مغني اللبيب ص١٣٨.

(٣) وهذا القول أخرجه: ابن كثير في السيرة النبوية: ٣/ ٣٥٦، وأبو حاتم البَسْتِي في السيرة النبوية، غزوة خَيْبَر ص٣٠١، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسِّيَر، باب غزوة ذي قُرَد، وغيرها، رقم الحديث ١٨٠٧ عن سَلَمَة بن الأكْوَع.

(٤) النهاية: ٢/ ٤٦، ولم أجد مَنْ ذكر للباء هذا المعنى في كتب النحو.

(٥) النهاية: ١/ ١٧٦.

من أَوّل معاني الباء، فقال في حديثه عن معانيها: «أوّلها الإلصاق، قيل: وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه»[١].

**و ـ الباء بمعنى مع:**

وهو ما رآه ابن الأثير في قوله ﷺ: (مُخْضَوْضِلَة بِأَغْصَانِها)[٢] فقال فيها: «أَيْ: مَعْ أَغْصَانِهَا»[٣]، وهو ما سمّاه ابن هشام بمعنى المصاحبة[٤].

**٢ ـ معنى على:**

أشار ابن الأثير إلى أَنَّ (على) تأتي بمعنى: (مع)، وهو ما ذكره في حديثه عن حديث زكاة الفطر: (على كلّ حُرٍّ وعَبْد صاع)[٥] فقال: «على بمعنى: مع، لِأن العبد لا تجب عليه الفطرة، وإنّما تَجِبُ على سيّده، وهو في العربية كثير»[٦].

---

(١) مغني اللبيب ص١٣٧، والأصول في النحو لابن السّراج: ١/ ٤١٢.

(٢) وهذا القول هو جملة من حديث قِسّ بن ساعِدَة الإيادي، والحديث أخرجه ابن كثير في السيرة النبوية: ١/ ١٤١، وابن الأثير في منال الطالب ص١١٦.

(٣) منال الطالب ص١٢٤.

(٤) مغني اللبيب ص١٤٠.

(٥) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب أبواب صدقة الفطر، رقم الحديث ١٤٣٢، وباب صدقة الفطر على العبد وغيره، رقم الحديث ١٤٣٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، رقم الحديث ٩٨٤، وأبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب كم يؤدي في صدقة الفطر، رقم الحديث ١٦١١، والنسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب فرض زكاة رمضان على المملوك، رقم الحديث ٢٥٠١.

(٦) النهاية: ٣/ ٢٩٦، وقال ابن هشام: «على له تسعة معان: الاستعلاء، والمصاحبة، والمجاورة، والتعليل، والظرفية، وموافقة مِنْ، وموافقة الباء، وأن تكون زائدة...». مغني اللبيب ص١٩١ ـ ١٩٢. =

٣ ـ معنى ثم:

وفي حديثه عن حديث اليهودي السابق: (إنّكم تُنْذِرُون وَتُشْرِكُون. . .)[١] رأى أنّ (ثم) تفيد الترتيب والجمع، فقال: «فَمَعَ الواو يكون قد جَمَعَ بين الله وبينه في المشيئة، ومع ثم يكون قد قَدّم مشيئة الله على مشيئته، لأن ثم تجمع وترتّب»[٢].

٤ ـ معنى (مِنْ):

ذكر ابن الأثير أن (مِنْ) تفيد التبعيض، كما تحمل معنى بيان الجنس، وهو ما أشار إليه في حديثه عن قوله ﷺ: (سَبْعاً من المَثَاني)[٣]، فقال: «وَمِنْ في قوله: (سَبْعاً من المثاني) لتبيين الجنس، ويجوز أن تكون للتبعيض، أَي سبع آيات، أو سبع سور من جملة ما يُثْنَى به على الله من الآيات[٤]».

كما ذَكَر أَنَّ (مِنْ) أَفادت معنى التبيين في قوله ﷺ: (إِنَّكم على إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبيكم إبراهيم)[٥] فقال في شرحه له: «و(مِنْ) هاهنا للتبيين، ومثلها في قوله

---

= ـ ولم يُشِرْ ابن الأثير إلاّ إلى هذا المعنى فقط، وهو ما سمّاه ابن هشام باسم المصاحبة.

(١) سبق تخريجه ص٣٩٧ من هذا الفصل.

(٢) النهاية: ٢/ ٥١٧، وأضاف ابن هشام لهذا الحرف معنى المُهْلَة، فقال: «ثم حرف عطف يقتضي التشريك في الحكم والترتيب والمهلة». مغني اللبيب ص١٥٨.

(٣) والحديث أخرجه: أَبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب من قال: هي من الطُوَل، والسيوطي في الدر المنثور: ١/ ١٣، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب تأويل قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾، رقم الحديث ٩١٣.

(٤) النهاية: ٢/ ٣٣٥، وجعل الزمخشري (مِنْ) الواردة في هذا الحديث للتبيين فقط، الفائق: ١/ ١٧٧.

(٥) والحديث أَخرجه: النسائي في سننه، كتاب المناسك، باب رفع اليدين في الدعاء بعرفة، =

تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[الحج: ٣٠][1]، وقد أشار ابن هشام إلى أن مِنْ تأتي على خمسة عشر وجهاً[2].

فابن الأثير لم يخصص لمسائل النحو باباً أو فصلاً مستقلاً في كتابه «النهاية»، إلاّ أنّه كان يتكلم على بعض مسائل النحو إذا وجد مجالاً لذلك في أثناء شرحه للحديث أو لأقوال الصحابة، فيبين رأيه فيها، ويوجهها حسب ما تقتضيه قواعد النحو، وهو ما عمله الزمخشري قبله في «الفائق»، فكان «كتاب النهاية» كـ «الفائق» متميزاً من غيره من كتب غريب الحديث السابقة لهما.

**ثالثاً ـ منهجه الصرفي:**

رأينا في حديثنا عن منهجه النحوي أنّ ابن الأثير تعرَّض لبعض القواعد النحوية التي وجد في الأحاديث المشروحة مجالاً لذكرها، فمثَّل لبعضها، وتوسَّع في بعضها الآخر، واستطعنا أن نلمح مذهبه النحوي الذي مال إليه في مجال النحو والصرف، وهو ما سنراه في منهجه الصرفي، فقد تعرَّض في شرح بعض الألفاظ لعدد من المسائل الصرفية، ولكنه لم يضع فصلاً خاصاً في «النهاية» لعرض أي مسألة صرفية، وإنما كان يذكر في شرحه للفظ أحياناً ما جرى فيه من إدغام أو قلبٍ أو إعلالٍ أو إبدال

---

= رقم الحديث ٣٠١٤، والزمخشري في الفائق: ١/ ٣٣، وابن الجوزي في غريب الحديث: ٢/ ٤٦٢.

(١) النهاية: ١/ ٣٧، وهو ما قاله الزمخشري في الفائق: ١/ ٣٣، وقد أنكر قوم وقوع (من) لبيان الجنس وهو ما أشار إليه ابن هشام، بقوله: «وأنكر وقوع (مِنْ) لبيان الجنس قوم وقالوا: هي في ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ وأمثالها للابتداء، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس، وهو عبادتها، وهذا تكلُّف». مغني اللبيب ص٤٢١.

(٢) مغني اللبيب ص٤٢١.

أَو غير ذلك، وأهم القواعد الصرفية التي يمكن أن نلمحها عنده هي: الإدغام والقلب والإبدال، وبعض القواعد المتعلقة بالتصغير والنسب والاشتقاق.

**آ ـ الإدغام والقلب والإبدال:**

لم يُعَرِّف ابن الأثير هذه المصطلحات كما فعل علماء الصرف، ولم يخصص له باباً معيناً من كتابه «النهاية»، إلاّ أنَّه ربما ذكر في شرحه للحديث أَصل اللفظ وما جرى فيه من تغيير وتبديل ممّا يدخل في مجال علم الصرف، ومن هذا مثلاً ما قاله في حديثه عن لفظ (مُذَّكِر)[1] إذ قال: «أَصل هذه الكلمة مُفْتَعِل من ذَكَرَ، وتقول: ذَكَرَ يَذْكُرُ ذِكْراً، فهو ذَاكِرٌ، واذْتَكَرَ فهو مُذْتَكِر، فلما أرادوا أن يدغموها ليخفّ النطق بها قلبوا التاء، إلى ما يقاربها من الحروف، وهو الدال غير المعجمة، لأَن التاء والدال من مخرج واحد، فصارت اللفظة (مُذْدَكِر) بذال معجمة أُولى، ودال غير معجمة وهي الثانية، وإنما قلبوها دالاً ليجانسوا بين الدال والذال ولهم حينئذ مذهبان، أَحدهما، وهو الأَكثر: أَنْ تُقْلَب الذال المعجمة دالاً وتدغم فيها فتصير دالاً مشددة، والثاني: وهو الأَقلّ: أن تقلب الدال المهملة ذالاً، وتدغم فتصير ذالاً مشددة معجمة»[2].

وقال في حديثه عن حديث أصحاب المائدة: (أُمِرُوا أَنْ لاَ يَدَّخِرُوا فَادَّخَرُوا)[3]:

---

(١) وهي الواردة في حديث عبدالله بن مسعود ﷺ: (قرأت على رسول الله ﷺ ﴿مُذَّكِر﴾ فردّها علي ﴿مُدَّكِر﴾ في قراءته لقوله تعالى: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾. جامع الأصول: ٢/ ٤٩٧.

(٢) جامع الأصول: ٢/ ٤٩٨.

(٣) والحديث أخرجه: الطبري في تفسيره، تفسير سورة المائدة، آية: ١١٤، رقم الحديث ١٣٠١٢، ورقم ١٣٠١٤، ورقم ١٣٠١٥، والترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب من سورة المائدة، رقم الحديث ٣٠٦٣.

«هذه اللفظة هكذا يُنْطَقُ بها بالدال المهملة (ادَّخِرُوا) ولو حملناها على لفظها لذكرناها في حرف الدال، وأصل الادِّخَار: إِذْتِخَار، وهو افْتِعَال من الذُّخْر، يقال: ذَخَرَهُ يَذْخُرُهُ فهو ذَاخِرٌ، واذْتَخَرَ يَذْتَخِرُ، فهو مُذْتَخِرٌ، فلما أرادوا أن يدغموا لِيخِفَّ النطق، قلبوا التاء إلى ما يقاربها من الحروف، وهو الدال المهملة لأَنهما من مخرج واحد، فصارت اللفظة (مُذْدَخِر) بذال ودال، ولهم حينئذ فيه مذهبان: أَحدهما وهو الأَكثر: أَنْ تُقْلَبَ الذال المعجمة دالاً وتدغم فيها فتصير دالاً مشددةً، والثاني: وهو الأَقل: أَن تقلب الدال المهملة ذالاً وتدغم فتصير ذالاً مشددة معجمة»[1].

ومن أَمثلته التي عرض ما جرى فيها من إِدغام وقلب، نجد أَنَّه أَشار إِلى بعض الحروف التي يمكن أَن تدغم مع غيرها، والحروف التي أَشار إِلى إِدغامها مع غيرها هي:

---

(١) النهاية: ٢/ ١٥٥، وقد أَشار ابن يعيش إِلى هذا الإِدغام فقال: «اعلم أَن تاء الافتعال تُقْلَب إِلى غيرها مع تسعة أحرف: وذلك أَنها تقلب إِلى الطاء والدال والثاء والسين، وأما قلب التاء مع الدال والذال دالاً فنحو قولهم في افتعل من الدين والذكر: (ادَّان وادَّكر) وإِنما وجب إِبدالها دالاً هنا لأَنهم كرهوا اجتماعهما للتقارب ولاختلاف أَجناسهما، وذلك أَن الدال والذال مجهورة والتاء مهموسة، فأرادوا تجانس الصوت، فأبدلوا من التاء دالاً لأنها من مخرجها وهي مجهورة فتوافق بجهرها جهر الدال والذال، فيقع العمل من جهة واحدة، ثم أَدغموا، الدال والذال فيها، ويجوز فيه بعد قلب التاء قلبان، أَحدهما: أَن تقلب الذال دالاً وَتُدْغم في الدال التي بعدها فتصيران في اللفظ دالاً واحدة مشددة وهذا شرط الإِدغام، لأَنهم يقلبون الحرف الأَول إِلى جنس الثاني ثم يدغمونه فيه، والوجه الثاني أَن تُقلب الدال ذالاً وتدغم، فيكون اللفظ به ذالاً معجمة وإِنما جاز قلب الأول إِلى جنس الثاني لأَن الأَول أَصلي، والثاني زائد فكرهوا إِدغام الأَصلي في الزائد، فقلبوا الزائد إِلى الأَصلي وأَدغموه لِمَا ذكرناه». شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٥٠، والمنصف: ٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١.

١ ـ إدغام الظاء في التاء:

لاحظ ابن الأثير أَنَّ الظاء قد تدغم في التاء، وتبدلان طاء مشدد، وهو ما أشار إليه في حديثه عن قول عثمان ﷺ (فمن تَطَنّ)[١]، فقال فيه: «أصله: تَظْتَن من الظِّنَّة، وهي التهمة، فأدغم الظاء في التاء، ثم أبدل منهما طاء مشددة كما يقال: مُطَّلم في مُظْتَلِم»[٢].

٢ ـ إدغام التاء مع الدال:

وكما تُدغم تاء الافتعال مع الظاء، فقد تُدغم التاء مع الدال، وقد أَشار إلى هذا في حديثه عن لفظ (تَدَّري)[٣] إذ قال فيه: أَصلها تَدْتَرِي: تَفْتَعِل، فأدغمت التاء في الدال[٤]».

---

(١) والقول أَخرجه: الزمخشري في الفائق: ٢/ ٣٨١.

(٢) النهاية: ٣/ ١٤٠، وقد أشار إلى هذا النوع من الإدغام ابن يعيش فقال: «وأَمَّا مع الظاء فيجوز وجهان: البيان والإدغام بقلب الظاء طاء، أو الطاء ظاء، فتقول: اظْطَلَم من الظلم، واظطَنَّ من الظَّن، وقد يبدلون من الطاء المبدلة من التاء ظاء ثم يدغمون الظاء الأولى فيها فيقولون: اظَّلَم، وذلك لَمَّا أرادوا تجانس الصوت وتشاكله قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول وأَدغموه فيه لأَنه أَبلغ في الموافقة والمشاكلة، ومن العرب مَنْ إذا بنى مِمَّا فاؤه ظاء معجمة افْتَعَل، أَبدل التاء طاء غير معجمة، ثم أَبدل من الظاء، التي هي فاء طاء لما بينهما من المقاربة ثم يدغمها في الطاء المبدلة من تاء افتعل، فيقول: اظْطَهَر، واظْطَلَم، والأَصل: اظْتَهَر، واظْتَلَم، والصحيح المذهب الأول لأَن القياس في الإدغام قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، ولذلك ضعف الوجه الثاني». شرح المفصل: ١٠/ ١٤٩، والمنصف: ٢/ ٣٢٧.

(٣) واللفظ ورد في حديث أُبَيّ: (إنّ جارية له كانت تَدَّرِي رأسه بِمِدْراها).

(٤) النهاية: ٢/ ١١٥ ـ ١١٦، وقد أشرت إلى هذا النوع من القلب قبل قليل.

وقال في لفظ (فادَّنى) هو افْتَعَل من الدنو، وأصله (ادْتَنَا)[١]، فأدغمت التاء في الدال»[٢] وهو ما حدث في لفظ (يَدَّعِم)[٣] أيضاً.

**٣ ـ قلب الطاء صاداً:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن لفظ (اصّدنا)[٤]، فقال فيه: «أصله: اصْطَدْنَا، فَقُلِبَت الطاء صاداً وأُدْغِمَت، مثل (اصّبر) في (اصْطَبَر) وأصل الطاء مُبْدَلة من تاء افْتَعَل»[٥] ومثله لفظ (اصْطَكّوا)[٦] ولفظ (اصْطَنَعَ)[٧].

وهو ما حـدث في لفظ (مُضْطَرِب)[٨] إذ قال فيه: هو مُفْتَعِل من الضَرْب،

---

(١) ورد اللفظ في حديث حَبْس الشمس: (فادَّنى من القرية).

(٢) النهاية: ٢/ ١٣٨، وهو ما أشار إليه ابن جني في المنصف: ٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، وابن يعيش في شرح المفصل: ١٠/ ١٥٠.

(٣) ورد اللفظ في حديث الزهري: (أنه كان يَدَّعِمُ على عَسْرائه) والنهاية: ٢/ ١٢٠.

(٤) ورد هذا اللفظ في حديث: (إنا اصَّدنا حمار وحش).

(٥) النهاية: ٣/ ٦٥، وقد أشار ابن جني في المنصف إلى هذا النوع من الإدغام فقال: والعلّة في أَنْ لم يُنْطَقْ بتاء افْتَعَل على الأصل إذا كانت: صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء، وهي حروف الإطباق، أنهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف كما قالوا في مَصْدق: مَزْدق... فأبدلوا من الصاد وهي مهموسة حرفاً من مخرجها، أما اصْطَبَر فأصله: اصْتَبَر فَكَرِهُوا استعلاء الصاد وبعدها حرف غير مُسْتَعْلٍ، وهو التاء إلاّ أنه في حيّز حرف مستعل وهو الطاء فأبدلوا من التاء ما هو مستعل من حيّزها، وهو الطاء، فقالوا: مُصْطَبِر...». المنصف: ٢/ ٣٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ١٥٠.

(٦) ورد اللفظ في حديث: (فاصْطَكّوا بالسيوف). النهاية: ٣/ ٤٣.

(٧) ورد اللفظ في حديث: (اصْطَنَعَ رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب) النهاية: ٣/ ٥٦.

(٨) ورد اللفظ في حديث: (فإذا رجل مُضْطَرِبٌ، رَجْلُ الرأس). النهاية: ٣/ ٧٨، وقد أشار ابن جني إلى هذا الإدغام فقال: «أما اضْطَرَبَ فأصله: اضْتَرَبَ، فقرّبوا التاء من الضاد =

والطاء بدل من تاء الافتعال»[١].

وممّا سبق نجد أن ابن الأثير وإن لم يضع تعريفاً للإدغام، فالإدغام عنده، هو: أن يلتقي حرفان متقاربان في المَخْرَج، فَيُبْدل الأول من جنس الثاني، وَيُدْغَم فيه، وإنّما يفعل ذلك للتخفيف، وهو ما ذهب إليه الزجاجي أيضاً في الإدغام[٢].

**ثانياً ـ الاشتقاق:**

رأى ابن الأثير أن الاسم هو أصل للفعل، فقال: وذلك أن الفعل فرع على الاسم لأنه مشتق منه، ولأنه لا يتم به الفائدة إلا مع الاسم»[٣]، وهو في هذا يوافق البصريين إذ رأى هؤلاء أن الفعل مشتق من المصدر في حين رأى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل، [٤]إلاّ أنّ حديث ابن الأثير عن اشتقاق بعض الألفاظ أثناء شرحه له غير واضح تماماً، فَكُنّا نَلْمَحُ أَنّ بعضه اشتقّه من الفعل، وبعضها الآخر اشتقه من الاسم، فقال مثلاً في حديثه عن لفظ (الخشَاش)[٥]: «والخشَاشُ مُشْتَقٌّ من خَشّى في الشيء: إذا دخل فيه»[٦] وقال في حديثه عن لفظ (اللَّفَاء):

---

= بأن قلبوها طاء لتوافقهما في الاستعلاء فقالوا: اضطراب، وصَرَّفوه على ذلك». المنصف: ٢/ ٣٢٧، وشرح المفصل: ١٠/ ١٤٨.

(١) النهاية: ٣/ ٧٨.

(٢) الجمل: ٣٧٨.

(٣) البديع ورقه ٩ وجه.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٣٥، إذ قال الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه». وهو ما ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر: ١/ ١٢٥.

(٥) ورد اللفظ في حديث جابر: (فانقادت معه الشجرة كالبعير المخشوش).

(٦) النهاية: ٢/ ٣٤.

«واللَّفَاء: النقصان، واشتقاقه من لَفَأْتُ العَظْم: إذا أخذت بعض لحمه عنه[١]» وهو اشتقاق من الفعل. إلاّ أنه عاد مرة أخرى وقال في حديثه عن لفظ (الدّهارير) فقال فيه: «قال الزمخشري: الدّهارير: تصاريف الدهر ونوائبه، مشتق من لفظ الدَّهْر، ليس له واحد من لفظه كعباديد[٢] وقال في حديثه عن (السُّحْت): «واشتقاقه من السَّحْت، وهو الإهلاك والاستئصال»[٣].

وقال في حديثه عن لفظ (الرحمن والرحيم): «وهما اسمان مشتقان من الرحمة مثل نَدْمان ونديم»[٤].

وفي لفظ (التسليم) قال: «والتسليم مشتق من السلام»[٥] وكلّها مشتقات من الاسم.

ومما ذكره في كتبه التي بين أيدينا، نلحظ مجموعة من الأمور المتعلقة بالاشتقاق والتي وجدَ مجالاً لِذِكْرِها في شروحه، وهذه المسائل هي:

**١ ـ الحروف لا يُشْتَق منها:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن حديث عبدالله بن مسعود ﷺ: (إنّ طُوْل الصلاة وَقِصَرَ الخُطْبَةِ مَئِنَّةٌ من فِقْه الرجل)[٦] فقال فيه: «أي إنّ ذلك ممّا يُعْرَف

---

(١) ورد اللفظ في حديث: (رضيت من الوفاء باللفاء). النهاية: ٢/ ٢٥٨، واللّفاء: النقصان.

(٢) ورد اللفظ في حديث مُسطَح: «فإنّ ذا الدَّهْر أطوار دَهارير». النهاية: ٢/ ١٤٤.

(٣) ورد اللفظ في الحديث: (أنّه أَحْمَى لجَرشَ حمَىً، وكتب لهم بذلك كتاباً فيه: فَمَنْ رعاه من الناس فمالُه سُحْت). النهاية: ٢/ ٣٤٥.

(٤) النهاية: ٢/ ٣١٠.

(٥) النهاية: ٢/ ٣٩٣.

(٦) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، =

به فِقْه الرجل، وكلّ شيء دلّ على شيء فهو مَئِنَّةٌ له، كالمَخْلَقَة، والمَجْدَرَة، وحقيقتها أنها مَفْعِلة مِنْ معنى إنّ التي للتأكيد وللتحقيق غير مشتقة من لفظها، لأن الحروف لا يُشْتَقّ منها، وإنما ضُمّنَتْ حروفها دلالة على أن معناها فيها، ولو قيل: إنها اشتقت من لفظها بعدما جُعِلَتْ اسماً لَكَان قولاً»[١]، وما قاله ابن الأثير هو ما ذهب إليه الزمخشري[٢]، في حين أشار ابن جني إلى أنه يجوز الاشتقاق من الحروف، فقال: «لاتَه يَلِيته حقّه: أي انْتَقَصَه إيّاه، يجوز أَنْ يكون مِنْ قولهم: لَيْتَ لي كذا، فإن قلت: كيف يجوز الاشتقاق من الحروف؟ قيل: وما في ذلك من الإنكار وقد قالوا: أنعم له بكذا، أي قال له: نَعَمْ، وَسَوّفْتُ الرجل: إذا قلت له: سوف أفعل، وسأَلْتُكَ عن حاجة فَلَوْلَيْتَ لي: أي قلت لي: لَوْلاَ، ولا لَيْتَ لي أي قلت لي: لا لا، وقالوا: صَهْصَيْتُ بالرجل: أي قلت له: صَهْ صَهْ وَدَعْدَعْتُ الغنم: أي قلت لها: داعْ داعْ، وهاهَيْتُ، وحاحَيْتُ، فاشتقّوا من الأصوات كما ترى، وهي في حكم الحروف»[٣].

**٢ ـ الاشتقاق من أسماء الأصوات:**

جَوَّزَ ابن الأثير الاشتقاق من أسماء الأصوات، كما جَوَّزَه الزمخشري[٤] وابن جني[٥] وهو ما يبدو من حديثه عن كثير من الألفاظ، فقد رأى أنّ فعل (تَغِقُّ) مُشْتَقٌّ

---

= رقم الحديث ٨٦٩، والزمخشري في الفائق: ١/ ٦٣.

(١) النهاية: ٤/ ٢٩٠.

(٢) الفائق: ١/ ٦٣.

(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ١٣٨، والخصائص: ٣/ ٣٤.

(٤) الفائق: ١/ ٧١.

(٥) الخصائص: ٣/ ٣٤، ونقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر: ١/ ١٣٨.

من قولهم: غِقْ غِقْ، وأشار إلى هذا في حديثه عن حديث سَلْمَان ﷺ: (إنّ الشمس لَتَقْرُبُ من رؤوس الخَلْق يوم القيامة حتى إنّ بطونهم تقول: غِقْ غِقْ) وفي رواية: (حتى إنّ بطونهم تَغِقُّ)[1] فقال فيه: «وَ(غِقْ غِقْ) حكاية صوت الغليان، تقول: سمعت غَقَّ الماء وغَقِيْقَه: إذا جرى فخرج من ضيق إلى سعة، أو مِنْ سعة إلى ضيق»[2].

كما رأى أن فعل (يُعَطْعِطُ) مشتق من (عِيْط عِيْط) فقال في حديثه عن حديث أُنَيْس ﷺ: (إنّه لَيُعَطْعِطُ في الكلام)[3] فقال فيه: «العَطْعَطَة: حكاية صوت يُقَال: عَطْعَطَ القوم: إذا صاحوا، وقيل: هو أن يقولوا: عِيْط عِيْط»[4].

ورأى أن فعل (قَبْقَبَ) مُشْتَقٌّ من صوت البطن، وهو ما ذكره في حديثه عن قوله ﷺ: (مَنْ وُقِيَ شَرَّ قَبْقَبِهِ وَذَبْذَبِهِ وَلَقْلَقِهِ دخل الجنة)[5]، فقال فيه: «القَبْقَبُ: البطن من القَبْقَبَة، وهو صوت يُسْمَعُ مِنَ البطن، فكأنّها حكاية ذلك الصوت»[6].

---

(١) وقول سَلْمَان أخرجه: ابن سيده في المخصّص: ٧/ ١٦٥، والزمخشري في الفائق: ٣/ ٧١.

(٢) النهاية: ٤/ ٣٧٦.

(٣) لم أجد هذا القول في أي مصدر.

(٤) النهاية: ٣/ ٢٥٧.

(٥) والحديث أخرجه: ابن قتيبة في غريب الحديث: ١/ ١٧٠ عن أبي الأَشْهَب العُطَارِديّ وقد أشار ابن جني إلى كَثْرة اشتقاق الأفعال من الأصوات فقال: «وقد كَثُرَ اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف مثل: هاهيت وعاعيت، وجأجأت، وحأحأت...». الخصائص: ٢/ ٤٠، واللَّقْلَقُ: اللسان، والذَّبْذَبُ: الفَرْج، النهاية: مادة (ذَبْذَب)، ومادة (لَقْلَقَ).

(٦) النهاية: ٤/ ٧.

**ثالثاً ـ زيادة بعض الأحرف ومعنى هذه الزيادة:**

إنّ كل زيادة في بناء الكلمة تُفْضِي إلى زيـادة في معناها، فقد تُزَادُ الألف والنون، أو الياء، أو الهاء، أو الهمزة، وتحمل زيادتها معنى جديداً لم يكن للكلمة قبل دخول هذه الأحرف عليها، وقد أشار إلى هذا ابن جني في «المُنْصِفِ» فقال: «فمما يُزَاد ما يُلْحِق بناء ببناء، ومنه ما يكون للمدح، ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى، ومنه ما يُلْحَقُ في الكلام ولا يتكلم به إلا بزائدة، لأنه وُضِـعَ على المعنى الذي أرادوه بهذه الهيئة»[١].

وأشار ابن الأثير في كتابه إلى معنى هذه الزيادات، وإلى الأحرف الزائدة التي أفادت هذا المعنى، فرأى أنه قد تُزَاد الألف والنون، أو الياء، أو الهاء، أو الهمزة، ولزيادة كل حرف ممّا ذكرناه معنى خاص.

**آ ـ زيادة الألف والنون:**

أشـار ابن الأثير إلى أن زيادة الألف والنون تُفِيْد معنى الإلحاق، والمبالغة والتأكيد.

**١ ـ الإلحاق:**

رأى ابن الأثير أن الألف والنون في لفظ (عَفَرْنَى) الواردة في حديث علي ﷺ: (غَشِيَهَم يوم بَدْرٍ لَيْثٌ عَفَرْنَى)[٢] للإلحاق فقال: «الألف والنون للإلحاق بِسَفَرْجَل»[٣] وهو ما رآه فيها ابن جني[٤] أيضاً.

---

(١) المنصف: ١/ ١٣.

(٢) وقول علي لم أجده إلاّ في لسان العرب، مادة (عَفَرَ).

(٣) النهاية: ٣/ ٢٦٢، وله مثال آخر في النهاية: ١/ ٣٣١.

(٤) الخصائص: ١/ ٣١٩.

**٢ ـ المبالغة:**

أشار إلى هذا المعنى في حديث نُقَادَةَ الأسَديّ: (أَبْغِني ناقة حَلْبَانةً رَكْبَانةً)[١] فقال: «أي غزيرةً تُحْلَبُ، وذلولاً تُرْكَبُ، فهي صالحة للأمرين، وَزِيْدَت الألف والنون للمبالغة[٢]».

**٣ ـ التأكيد:**

كما رأى أنّ زيادة الألف والنون في لَفْظَيْ (جُوّاني وَبَرّاني) للتأكيد فقال في حديثه عن قول سَلْمَان ﷺ: (إنّ لِكُلِّ امرئ جُوّانياً وبرّانياً)[٣]: «أي: باطناً وظاهراً وسراً وعلانيةً، وزيادة الألف والنون للتأكيد»[٤].

**ب ـ زيادة الياء:**

وكما تُزَاد الألف والنون لِمَعْنى، فقد تُزَاد الياء لِمَعْنى أيضاً، وتكون زيادتها للمبالغة أو الإشباع:

**١ ـ المبالغة:**

وهو المعنى الذي حملته زيادة الياء في حديث الدجّال: (أَنّ أمّه كانت

---

(١) وقول نُـقَادة أخرجه الزمخشري في الفائق: ٤/ ١١١، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٢٣٢.

(٢) النهاية: ١/ ٤٢٢، وله أمثلة أخرى في النهاية: ٢/ ١٨١، ٢٠٨، ٢٥٦، ٣/ ٤٧٥، ٤/ ٦١، وهو ما ذكره لها ابن منظور في لسان العرب، مادة (حَلَبَ) والزمخشري في الفائق: ٤/ ١١١.

(٣) وقول سَلْمَان أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ٢٤٧، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ١٨١، وأبو نُعَيْم الأصفهاني في حلية الأولياء: ١/ ٢٠٣.

(٤) النهاية: ١/ ٣١٩، وله مثال آخر في النهاية: ٣/ ١٦٦، وهو ما رآه فيها الزمخشري في الفائق: ١/ ٢٤٧، وابن منظور في اللسان، مادة (جوا).

فِرضَاخِيّة)[١] إذ قال في شرحه له: «ويُقال: رَجُلٌ فِرْضَاخ، وامرأة فِرْضاخة، والياء للمبالغة»[٢] وهو ما ذكره فيها الزمخشري وابن منظور أيضاً[٣].

**٢ ـ الإشباع:**

ورأى ابن الأثير أن زيادة الياء في لفظ (الزّعانيف) الوارد في حديث عمرو ابن مَيْمُون: (إيّاكُمْ وهذه الزّعَانِيْف، الذين رَغِبُوا عن الناس وفارقوا الجماعة)[٤] أَفَادت معنى الإشباع فقال فيه: «الزعانيف: واحدتها زِعْنِفَة، وجمعها زعانف، والياء في الزعانيف للإشباع[٥]» وهو ما رآه فيها الزمخشري[٦]، وابن منظور[٧]، والمبرّد[٨].

**ج ـ زيادة الهاء:**

أشار علماء اللغة إلى مكان وَمَعْنَى زيادة الهاء[٩] وذكر ابن الأثير معاني

---

(١) وحديث الدَّجّال أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صائِد، رقم الحديث ٢٢٤٩ وقال أبو عيسى: «وهذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلاّ مِنْ حَمّاد ابن سَلَمَة الذي نقل عنه عبد الرحمن الحديث»، وأخرجه الزمخشري في الفائق: ٣/ ١٠٣.

(٢) النهاية: ٣/ ٤٣٣، وهو ما قاله أيضاً الزمخشري في الفائق: ٣/ ١٠٣.

(٣) لسان العرب، مادة (فَرْضَخَ).

(٤) والقول أخرجه الزمخشري في الفائق: ٢/ ١١١، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/ ٤٣٦.

(٥) النهاية: ٢/ ٣٠٤.

(٦) الفائق: ٢/ ١١١.

(٧) لسان العرب، مادة (زَعْنَفَ).

(٨) الكامل للمبرد: ١/ ٣٢٩.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٤٣ ـ ١٤٤.

زيادتها، فرأى أن زيادتها تكون لِتَأْكِيد الجمع أو المبالغة:

**١ ـ تأكيد الجمع:**

وأشار إلى هذا في حديثه عن حديث سيف بن ذي يَزَن[١]:

بِـيْضٌ مَغَالِبَـةٌ، غُلْـبٌ جحاجحـة ..... .

فقال فيه: «الجحاجحةَ: هي جمع جحجاح والهـاء فيه لتأكيد الجمع»[٢]، وهو ما ذكره فيها ابن منظور أيضاً»[٣].

**٢ ـ المبالغة:**

ورأى ابن الأثير أنّ الهـاء الزائـدة في لفظ (الخَيْعَامَة) في حديث الصّادق: (لا يُحِبُّنَا أَهْلَ البيت الخَيْعامَة)[٤] للمبالغـة فقال فيـه: «قيل: هو المأبون، والياء زائدة، والهاء للمبالغة»[٥] وهو ما ذكره لها ابن منظور في «اللسان»[٦].

**د ـ زيادة الهمزة:**

رأى ابن الأثير أن الهمزة قد تُزَاد في بداية اللفظ، وتفيد زيادتها الاستفهام أو

---

(١) والقائل هو: أمية بن أبي الصلت، ورواية البيت في الديوان ص٤٥٦:

بِيْـــضاً مَرَازِبَـــة غُلْبَـــاً أســـاوِرَةً أُسْـدَاً تُرَبِّـبُ فـي الغَيْـضَات أَشْـبَالا

والرواية التي ذكرها ابن الأثير للبيت، لم أَجِدْها إلاّ في لسان العرب، مادة (جَحْجَحَ).

(٢) النهاية: ١/ ٢٤٠.

(٣) لسان العرب، مادة (جَحْجَحَ).

(٤) لم أجد هذا القول إلاّ في اللسان مادة (خَعَمَ).

(٥) النهاية: ٢/ ٩٣.

(٦) لسان العرب، مادة (خَعَمَ).

التعدية، وهو ما أشار إليه علماء اللغة، فقال ابن عقيل في حديثه عن الهمزة: «ويجيء بناء أفعل للتعدية»[١] وهو ما قاله أيضاً ابن هشام[٢]، وقال ابن فارس: يقولون: أَلِف أَصْل وأَلِف وَصْلٍ، وأَلِف قَطْع، وألف استفهام، وتكون الألِفُ للتعدية»[٣].

**١ ـ التعدية:**

أشار ابن الأثير إلى أن الهمزة في (أَكْتَبَكُم) الواردة في قوله ﷺ: (إنْ أَكْتَبَكُم القوم فانبِـلوهم)[٤] للتعدية، فقال: «والهمزة في أَكْتَبَكُم لِتَعْدية (كَتَبَ) فلذلك عدّاها إلى ضميرهم»[٥].

**٢ ـ الاستفهام:**

ورأى أن الهمزة في لفظ (أَخَلَفْتَ) في حديث أبي اليَسَر: (أَخَلَفْتَ غازياً في سبيل الله في أهله بِمِثْل هذا؟)[٦] للاستفهام، فقال: «يُقَال: خَلَفْتُ الرجل في أهله: إذا أَقَمْتَ بعده فيهم، وَقُمْتَ عنه بما كان يَفْعله، والهمزة فيه للاستفهام»[٧].

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ٦٠١.

(٢) مغني اللبيب ص٢٥.

(٣) الصاحبي ص١٠٢.

(٤) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب: فضل مَنْ شَهِدَ بَدْرَاً رقم الحديث ٣٧٦٣، وفي كتاب الجهاد، باب التحريض على الرمي، رقم الحديث ٢٧٤٤، وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب: في الصفوف، رقم الحديث ٢٦٦٣، ورقم ٢٦٦٤، والبيهقي في دلائل النبوة: ٣/ ٧٠.

(٥) النهاية: ٤/ ١٥١.

(٦) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبوابْ تفسير القرآن، باب من سورة هود، رقم الحديث ٣١١٤، والطبري في تفسيره، رقم الحديث ١٨٦٨٤.

(٧) النهاية: ٢/ ٦٦، وأشار ابن هشام إلى أن الاستفهام قد يخرج إلى معانٍ أخرى فقال: قد =

**رابعاً ـ ذكره لبعض القواعد الصرفية:**

ذكر ابن الأثير بعض القواعد المتعلقة بعلم الصرف، والقواعد التي أشار إليها هي:

**١ ـ الإشارة إلى البناء الشاذ:**

وهو ما وجد مجالاً للحديث عنه وذكره في حديثه عن قول عائشة ﷺ: «عَلَيْكَم بالمَشْنيئة التَلْبِيْنَة النّافعة»(١) فقال فيه: «تعنى الحَساء، وهي مَفْعُولة من شَنَأْتُ أَيْ: أَبْغَضْتُ، وهذا البناء شاذ، فإن أصله مَشْنُوء بالواو، ولا يُقَال في: مَقْرُوء، وَمَوْطُوء، مَقْرِيّ، وَمَوْطِيّ، ووجهه أنه لمّا خَفف الهمزة صارت ياء، فقيل: مَشْنِيّ كَمَرْضِيّ، فلمّا أَعَادَ الهمزة اسْتَصْحَبَ الحال المخفّفة»(٢).

وهو ما قاله فيها الزمخشري إذ قال فيها: «رجل مَشْنِيّ، والأصل: مَشْنُوّ بالواو، وهذا شاذ لا يُقَال في مقروء: مَقْرِيّ، ولا في مَوْطُوء: مَوْطِيّ، ووجهه على شذوذه أنّه إذا خففت همزته، فقيل: شَنِئ وشَنِيَ، وقيل: مَشْنِيّ كما تقول في رَضِيّ: مَرْضِيّ اسْتُبْقِيَت الياء، وإنْ أُعِيْدَت الهمزة أَلِفاً لها، واستئناساً بها كما قالوا: دَمَيَان وَيَدَيَان بالتحريك»(٣).

---

= تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فَتَرِدُ لثمانية معانٍ، التسوية والإنكار، والإنكار التوبيخي، والتقرير، والتهكّم، والأمر، والتعجب، والاستبطاء. مغني اللبيب ص٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧.

(١) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب التلبينة للمريض، رقم الحديث ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب التلبينة مَجَمّة لفؤاد المريض، رقم الحديث ٢٢١٦، عن عائشة ﷺ.

(٢) النهاية: ٢/ ٥٠٣.

(٣) الفائق: ٢/ ٢٦٥، ولسان العرب، مادة (شَنَأَ).

**٢ ـ لا يضّر ارتكاب الوزن الشاذ لظهور الاشتقاق:**

أشار ابن الأثير إلى هذه المسألة في حديثه عن (ذي الثُّدَيَّة)[١] في حديث الخوارج، فقال فيه: «هو تصغير الثدي، وإنما أَدْخَلَ فيه الهاء، وَإِنْ كان الثدي مُذكّراً، كأنه أراد قطعه من ثدي، وهو تصغير الثندوة بحذف النون، لأنها مِنْ تركيب الثدي وانقلاب الياء فيها واواً لضمة ما قبلها، ولم يضر ارتكاب الوزن الشاذ لظهور الاشتقاق»[٢]، وهو ما ذهب إليه ابن سيده[٣]، والزمخشري[٤].

**٣ ـ جمع فَعيل في الصفات على فُعُل قليل في العربية:**

أشار إلى هذه القاعدة في حديثه عن حديث ابن سيرين: (بَلَغَه أن ابن عبد العزيز أقرع بين الفُطُم، فقال: ما أرى هذا إلاّ مِنَ الاستقسام بالأَزْلام)[٥]، فقال فيه: «الفُطُم: جمع فَطِيْم من اللّبن، أَيْ: مَفْطُوم، وجمع فَعِيل في الصفات على فُعُل قليل في العربية، وما جاء منه شُبّه بالأسماء كنذير وَنُذُر، أمّا فعيل بمعنى مَفْعول، فلم يَرِد إلاّ قليلاً نحو: عَقِيم وَعُقُم، وفَطِيْم وَفُطُم»[٦].

وهو ما أشار إليه الزمخشري إذ قال فيه: «هو جمع فَطِيْم، وليس جَمْع فَعِيل على فُعُل في الصفات بكثير، قال سيبويه: وقد جاء شيء منه ـ يعني: من فعيل ـ

---

(١) والحديث أخرجه: ابن سيده في المخصص: ١٧/ ٩٤، والهروي في غريب الحديث: ٣/ ٤٤٤، والزمخشري في الفائق: ١/ ١٦٤.

(٢) النهاية: ١/ ٢٠٨.

(٣) المخصص: ١٧/ ٩٤.

(٤) الفائق: ١/ ١٦٤.

(٥) وقول ابن سيرين أخرجه: الزمخشري في الفائق: ٣/ ١٢٩.

(٦) النهاية: ٣/ ٤٥٨.

صفة قد كُسِّر على فُعُل، شُبِّه بالأسماء لأن البناء واحد وهو نذير وَنُذُر، وجديد وَجُدُد، وسَدِيْس وَسُدُس، أَوْرَدَ هذه الأمثلة في جمع فعيل بمعنى فاعل ولم يُوْرِدْ فعيل بمعنى مَفْعول إلاّ قولهم: عقيم وعُقُم، قال: فشبّهوها بجديد وجُدُد، كما قالوا: قُتَلاَء، وَفُطُم نظير عُقُم[1] وهو ما ذهب إليه ابن يعيش أيضاً في شرحه للمفصل»[2].

**٤ ـ اختلاف الوزن يؤدي إلى اختلاف المعنى:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن قوله ﷺ: (إنّ الله وَضَعَ عنكم عُبِّيَّةَ الجاهلية)[3] فقال فيه: «يعني: الكِبْر، وَتُضَمّ عينها، وَتُكْسَر، وهي (عُبِّيَّة) فُعَولة أو فُعَيْلَة، فإنْ كانت فُعَولة فهي من التَعْبِيَة، لأن المُتَكبّر ذو تكلّف وتعبية، خِلاَفَ مَنْ يَسْتَرسِل على سجيته، وإن كانت فُعَيْلَة، فهي من عُبَاب الماء وهو أوّله وارتفاعه»[4] وهو ما قال به الزمخشري أيضاً[5].

**٥ ـ لا يبنى ممّا زاد على الثلاثي أفعل من كذا إلاّ في أحرف شاذة:**

أشار ابن الأثير إلى هذا الأمر في حديثه عن قوله ﷺ: (أنّ رجلاً قال:

---

(١) الفائق: ٣/ ١٢٩، والكتاب: ٣/ ٣٦٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) والحديث أخرجه: الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب من سورة الحجرات، رقم الحديث ٣٢٦٦ وقال أبو عيسى: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر إلاّ من هذا الوجه» وفي أبواب المناقب، عن أبي هُرَيْرَة، رقم الحديث ٣٩٥٠، ورقم ٣٩٥١، وقال أبو عيسى: «وهذا حديث حسن صحيح».

(٤) النهاية: ٣/ ١٦٩.

(٥) الفائق: ٢/ ٣٨٤.

يا رسول الله، أَيُّ الليل أَجْوَبُ دعوة؟ قال: جَوْفُ الليل الغابر)[١]، فقال فيه: «أَجْوَبُ: أَيْ أَسْرَعُ إجابة، كما يُقَال: أَطْوَع من الطّاعة، وقياس هذا أن يكون من جاب لا مِنْ أَجَابَ، لأنّ ما زاد على الثلاثي لا يُبْنَى منه أَفْعَل من كذا إلاّ في أحرف شاذة»[٢].

وهو ما قال به جميع علماء اللغة، فقال ابن عقيل: «وما امتنع بناء فعل التعجب منه، امتنع بناء أفعل التفضيل، فلا يُبْنَى مِنْ فعل زائد على ثلاثة أحرف»[٣]، وقال ابن يعيش: «أعلم أنّ هذا البناء لا يكون إلاّ مِنْ فعل ثلاثي دون ما زاد عليه، وكذلك بناء أفعل التعجب نحو ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به، فكلّ ما لا يجوز فيه ما أفعله، لا يجوز فيه هذا أَفْعل من هذا، وإنما جرى هذا أَفْعل من هذا مجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ، وتقاربهما في المعنى»[٤].

**٦ ـ إبدال الهمزة من الواو المفتوحة لا يُجْعَل أصلاً يُقَاس عليها:**

وهو ما أشار إليه في حديثه عن قوله ﷺ: (اللّهم إني أَعُوذ بك من الأَلَقِ)[٥] فقال فيه: «أُلِقَ الرجل، فهو مَأْلوق: إذا أصابه جنون، وقيل: أصله الأَوْلَق، وهو الجنون، فحذف الواو ويجوز أن يكون من الكذب في قول بعض العرب، أَلَقَ يَأْلَق،

---

(١) والحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب من رخّص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة، رقم الحديث ١٢٧٧، والزمخشري في الفائق: ١/ ٢٤٥.

(٢) النهاية: ١/ ٣١١.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٧٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٩١.

(٥) والحديث أخرجه: الهروي في غريب الحديث: ٤/ ٤٩٤، والزمخشري في الفائق: ١/ ٥٥.

فهو أَلِقٌ: إذا انْبَسَطَ لسانه بالكذب، قال القتيبي: هو من الوَلْق: الكذب فأبدل الواو همزة، وقد أخذه عليه ابن الأنباري، لأن إبدال الهمزة من الواو المفتوحة لا يُجْعَلُ أصلاً يُقَاس عليه، إنمّا يُتَكلّم بما سُمِعَ منه»[1]، وما قاله ابن الأنباري هو ما ذهب إليه ابن جني إذ قال فيه ـ بعد حديثه عن أصله وردّه على خَصْمِه المُتَوقّع ـ: «الحَمْل على هذه الأشياء لا يجوز لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ[2]، فينبغي إذا كان الأمر كذلك أن تُسَلَّم كما سُمِعَتْ، ولا تُجْعَلُ أصلاً يُقَاسُ عليه، وأيضاً فإنّا قد سَمِعْنَاهم يقولون: تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَة، وذكر سيبويه أن جميع العرب تهمز هذا، فتقول تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَة وقد قالوا: بَرَأَ الله الخلق، وقالوا أيضاً: عاد يعود، فلمّا سمِعْنَاهم يقولون هذا دلّنا ذلك على أن النبيّ والبريّة وَعِيداً، أصلها الهمز والواو، فقضينا لها بهذه الأصول لقيام الدلالة عليها، نحن لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريف أولق فنقضي بأنه من الواو دون الهمز، فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة ننزل لها عنه إلى غيره، فإن ادّعى ذلك مُدّعٍ لَزِمَه الدليل عليه وكان هو المُطَالَبُ به دُوننا»[3].

وهذه المسائل كما يظهر للمتأمل مسائل قليلة إلاّ أنها مُهِمّة في مجال علم الصرف كما هي مهمة في فهم لفظ الحديث، وقد رأينا بعضها عند الزمخشري أو ابن قتيبة، إلاّ أننا لا نجدها مجتمعة إلاّ في «النهاية».

---

(١) النهاية: ١/ ٦١، وهو ما قاله فيه الهروي: ٤/ ٤٩٤، والزمخشري في الفائق: ١/ ٥٥، والجوهري في الصحاح، مادة (ألق)، والأزهري في تهذيب اللغة، مادة (ألق).

(٢) والمقصود: جعل هذا من القلب اللاّزم كما قالوا في تكسير عيد وتحقيره: أعْيَاد وعبيد، فلم يرجعوا الواو وإن كانت الكسرة قد زالت.

(٣) المنصف: ١/ ١١٤ ـ ١١٥.

خامساً ـ النَّسَب:

عَرَّف ابن الأثير النَّسَب فقال في تعريفه له: «هو معنى طارئ على الكلمة فافْتَقَر إلى علامة تدل عليه كالتأنيث والجمع، والتصغير وغير ذلك[١]» واكتفى في «كتاب النهاية» بذكره بعض الألفاظ التي جرى فيها النَّسَب، وأشار إليها، وقد يعرض النسبة القياسية منها أحياناً، ففي حديثه عن حديث جُهَيْش مثلاً يرى أنّ النسبة إلى (دَوِّيَة) في قوله: (وكائِنْ قَطَعْنَا إليك من دَوِّيَّةٍ سَرْبَخٍ)[٢] غير قياسية، فيقول: «الدَّو: الصحراء التي لا نبات فيها، والدّوَيّة منسوبة إليها، وقد تُبْدَل من إحدى الواوين ألف، فيقال: داويّة على غير قياس، نحو: طائي في النسَبِ إلى طَيِّئ»[٣].

وقد أشار ابن يعيش إلى القياس في النسبة إلى طيئ وأمثالها فقال: «القياس في النسبة إلى طيئ بوزن طَيّع: طَيْئِيّ، لكنّهم جعلوا مكان الياء ألفاً تخفيفاً لأنه أخفّ، وله نظائر، وَإِنْ كان الجميع شاذاً غير مَقِيْس عليه»[٤].

كما أشار إلى أنّ النسبة إلى حضرموت وأذربيجان غير قياسية، فقال: «والحَضْرَميّ منسوب إلى حضرموت، وهو اسم للصقع المعروف بين اليمن والبحر مشرقاً، فَسُمِّيَ باسم حَضْرموت بن قيس بن معاوية الحِمْيَرِيّ، وهو اسم غير منصرف مركّب من اسمين أولهما: مبني على الفتح، وقد يُضاف الأول إلى الثاني فتعتقب على الأول وجوه الإعراب، وَتُخَيّر في الثاني بين الصرف وتركه لزوال التركيب،

---

(١) البديع ورقة ٢٤٩.

(٢) والقول جملة من حديث جُهَيْش بن أوس النخفي، أخرجه الزمخشري في الفائق: ٢/ ٣٨٥، وابن الأثير في منال الطالب ص٦٥.

(٣) منال الطالب ص٥٤، وهو ما قاله فيها ابن يعيش: شرح المفصل: ٥/ ١٥٤.

(٤) شرح المفصل ابن يعيش: ٥/ ١٤٧.

ومنهم مَنْ يضم الميم فيخرجه على زِنَة عنكبوت، وهذا النسب إلى الأسماء المركّبة غير قياسي، كما قيل في النسب إلى عبد شمس وعبد الدار وعبد قيس: عَبْشَمِيّ، وعَبْدَرِيّ، وعَبْقَسِيّ، والقياس: عَبْدِيّ وحضري[١]».

وقال في حديثه عن النسبة في قول أبي بكر ﷺ: (لَتَأْلَمُنّ النوم على الصوف الأَذْرَبِيّ)[٢]: «الأَذْرَبِيّ منسوب إلى أَذَرَبِيجان على غير قياس، هكذا تقوله العرب، والقياس أن يقول: أَذُرَيّ بغير باء، كما يُقال في النَّسَبِ إلى رَامُهُرْمز: رامِيّ وهو مطّرد في النسب إلى الأسماء المركّبة»[٣] والنسبة القياسية إلى الأسماء المركبة تكون بحذف الجزء الثاني من الكلمة وإضافة ياء النَّسَبِ إلى الجزء الأول فنقول: حَضَرِيّ وَأَذْرِيّ[٤].

وقد يُنْسَبُ أحياناً إلى الجمع، فيكون النسب إلى الجمع شاذاً، لِأن القياس فيه ردّه إلى الواحد[٥] وهو ما أشار إليه ابن الأثير في حديثه عن قول معاوية: (إنه تناول قُصَّة مِن شعر كانت في يد حَرَسِيّ)[٦] فقال فيه: «الحَرَسِيّ بفتح الراء: واحد

---

(١) منال الطالب ص٧٤.

(٢) وقول أبي بكر أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ٩٩.

(٣) النهاية: ١/ ٣٣، وهو ما قاله علماء اللغة، شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٦، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٥٠٠.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٦.

(٥) وقال ابن يعيش: وإذا نُسِبَ إلى الجمع رُدّ إلى الواحد، كقولك: مَسْمَعِي وَمُهَلّبي وَفَرَضِيّ، وأما الأنصاري والأنباري فَلِجَرْيها مجرى القبائل كأَنْمَاري، وكِلابي». شرح المفصل: ٦/ ٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٥٠٥.

(٦) وقول معاوية أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب اللّباس، باب الوصل في الشعر، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، رقم الحديث ٥٥٨٨، والإمام مالك في الموطأ، ٢/ ٩٤٧ =

الحرّاس، والحَرَس: هم خدم السلطان المرتّبون لحفظه وحراسته، والحَرَسِيّ: واحد الحَرَس كأنّه منسوب إليه حيث قد صار اسم جِنْس، ويجوز أن يكون مَنْسوباً إلى الجمع شاذاً»[1].

**سادساً ـ التصغير:**

ويتميّز منهجه في التصغير بذكر بعض قواعد التصغير، وأهم المعاني التي يحملها وقد أشار إليه في شرحه لبعض الألفاظ، وهو ما سار عليه في جميع النواحي الصرفية والنحوية واللغوية، ومن شروحه هذه أشار إلى بعض القواعد المتعلّقة بالتصغير وهي:

**١ ـ إذا صُغِّر المؤنث الثلاثي أُلْحِقَ في تصغيره الهاء:**

أشار إلى هذا في شرحه لحديث علي ﷺ: (فَبَعَثَ إلى اليمن بِذُهَيْبَة)[2] فقال فيه: «وهي تصغير ذهب، وأدخل الهاء فيها لأن الذهب يُؤَنَّث، والمؤَنَّث الثلاثي إذا صُغِّرَ ألحق في تصغيره الهاء، نحو: قويسة، وشميسة»[3] وهو ما ذكره ابن عقيل في «شرحه» فقال: «إذا صُغِّرَ الثلاثي المؤنّث الخالي من علامة التأنيث لحقته

---

= كتاب الشعر، وأبو داود في سننه، كتاب التَرَجُّل، باب صِلَة الشعر، رقم الحديث ٤١٦٧، ومسلم في صحيحه، كتاب اللّباس، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم الحديث ٢١٢٧.

(١) النهاية: ١/ ٣٦٧.

(٢) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم الحديث ١٠٦٤، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب قتال الخوارج، رقم الحديث ٤٧٦٤، والنسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب المُؤَلّفة قلوبهم، رقم الحديث ٢٥٧٨.

(٣) النهاية: ٢/ ١٧٣.

التاء عند أَمْنِ اللَّبْس وَشَذّ حذفها»[١].

**٢ ـ حذف التاء من المؤنث في تصغير الرباعي:**

وهو ما ذكره في حديثه عن قول ابن عمر ﷺ: (أَنّ امرأة قالت له: إن ابنتي عُرَيِّسٌ)[٢] فقال فيه: «هي تصغير العروس، ولم تلحقه تاء التأنيث وإِنْ كان مؤنثاً لِقيَام الحرف الرابع مقامه»[٣] والأصل في تصغير الرباعي أن تحذف منه كل زيادة[٤].

**٣ ـ تصغير أسماء الإشارة:**

ويكون تصغيرها بإضافة ألف إلى نهايتها، وهو ما أشار إليه في حديثه عن قول عمر ﷺ: (أنّه رأى جارية مَهْزُولة، فقال: مَنْ يعرف تِيّا؟ فقال له ابنه: هي والله إحدى بناتك)[٥] فقال فيه ابن الأثير: «(تِيّا): تصغير (تا) وهي اسم إشارة إلى المؤنث بمنزلة (ذا) للمذكر، وإنّما جاء بها مُصَغَّرة تصغيراً لِأَمْرِها، والألف في آخرها علامة التصغير، وليست التي في مُكَبَّرِها»[٦].

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٨٨، ومجموعة الشافية: ١/ ٨٨.

(٢) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب اللّباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، رقم الحديث ٢١٢٢، عن أسماء بنت أبي بكر ﷺ.

(٣) النهاية: ٣/ ٢٠٦.

(٤) مجموعة الشافية: ١/ ٩٥.

(٥) وقول عمر أخرجه: الزمخشري في الفائق: ١/ ١٥٩.

(٦) النهاية: ١/ ٢٠٣، وقد أشار ابن عقيل إلى تصغير أسماء الإشارة، فقالوا: «قالوا في الذي: اللذيّا، وفي التي: اللتيّا، وفي ذواتا: ذيّا وتيّا». شرح ابن عقيل: ٢/ ٤٨٦، ومجموعة الشافية: ١/ ٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٣٩.

* معاني التصغير:

ذكر ابن الأثير كما ذكر علماء اللغة أن التصغير يحمل معنى: التحقير، والتقريب، والتقليل[١] وأضاف إلى معاني التصغير معنى التعظيم، كما رأى ذلك علماء الكوفة فقد أشار ابن يعيش إلى هذا بقوله: «وأضاف الكوفيون قسماً رابعاً يسمّونه تصغير التعظيم[٢]» والمعاني التي ذكرها ابن الأثير للتصغير هي: التصغير للتحقير، وللترخيم، وللتعظيم.

١ ـ التصغير للتحقير:

وهو المعنى الذي يحمله التصغير في الأصل، وممّا حمل التصغير فيه معنى التحقير، قوله ﷺ: (بادِروا بالأعمال سِتاً: الدجّال، وكذا وكذا وَخُوَيْصَّة أحدكم)[٣]، فقال فيه: «يريد: حادثة الموت التي تخصّ الإنسان، وهي تصغير خاصة، وَصُغِّرت لاحتقارها في جنب ما بعدها من البعث والعرض والحساب، وغير ذلك»[٤].

كما رأى أن تصغير (أُضَيْبِع) في حديث قَتَادة للتحقير أيضاً: (قال أبو بكر ﷺ: كلاّ لا يُعْطِيه أُصَيْبِغَ قريش)[٥] فقال فيه: «يصفه بالعجز والهوان والضعف

(١) البديع ورقة ٢٤١، وجه شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١١٣ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٤٨٦ ومجموعة الشافية: ١/ ٩٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١١٤.

(٣) والحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في بقية من أحاديث الدجال، رقم الحديث ٢٩٤٧.

(٤) النهاية: ٢/ ٣٧.

(٥) والحديث أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾، رقم الحديث ٤٠٦٧، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سَلْبَ القتيل، رقم الحديث ١٧٥١.

والضعف تشبيه بالأَصْبَغ وهو نوع من الطيور ضعيف، ويُرْوَى بالضاد المعجمة والعين المهملة تصغير ضبع على غير قياس تحقيراً له»[١].

**٢ ـ التصغير للترخيم:**

أشار ابن الأثير إلى أن تصغير اسم حمار النبي ﷺ (عُفَيْر)[٢]، للترخيم، فقال: «عُفَيْر: هو تصغير ترخيم لِأَعْفُر من العُفْرَة، وهي العُفْرَة ولون التراب كما قالوا في تصغير أَسْوَد: سُوَيْد وتصغيره غير مرخّم، أُعَيْفِر كَأُسَيْوِد»[٣].

وفي قول حُمَيْد بن ثَوْر:

. . . . . تَـرَى العُلَيْفِـيّ عليـه مُوْكَـدَاً[٤]

رأى ابن الأثير أن تصغير (العُلَيْفِيّ) للترخيم، فقال: «العُلَيْفِيّ: تصغير ترخيم وهو الرجل المنسوب إلى عِلاَف»[٥].

---

(١) النهاية: ٣/ ١٠، وله مثال آخر في النهاية: ٤/ ٢٢.

(٢) والحديث: (كنت رِدْفَ رسول الله ﷺ على حِمار يقَال له: عُفَيْر) رواه معاذ بن جبل ﷺ وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في الرجل يسمّي دابّته، رقم الحديث ٢٥٥٩.

(٣) النهاية: ٣/ ٢٦٣، وتصغير الترخيم أشار إليه ابن عقيل في شرحه: ٢/ ٤٨٧، وابن يعيش في شرح المفصل: ٥/ ١٣٧، والجاربَرْدي في المجموعة الشافية: ١/ ٩٦.

(٤) وهذا عجز البيت وصدره:

فَحِمِّـلِ الهِـمَّ كِـلاَزاً جَلْعَـدَا . . . . . .

الديوان ص٧٧.

(٥) النهاية: ٣/ ٢٨٨.

٣ ـ التصغير للتعظيم:

أشرنا إليه في حديثنا عن خلافه للبصريين[١].

هذه هي أهم القواعد النحوية والصرفية التي أشار إليها ابن الأثير، وقد جمعناها من خلال حديثه عن بعض ألفاظ الحديث أو أقوال الصحابة والتابعين المشروحة دون أن يحدّد لِأي منها باباً خاصاً، وهو ما سار عليه قبله الأصفهاني والزمخشري والهروي وابن قتيبة، وإن كان ابن الأَثير والزمخشري أكثرهم عناية بهذه الأمور، وأكثرهم التفاتاً إليها، فبرزت من خلال ذلك ثقافتهما التي ساعدتهما على تفسير الكثير من الألفاظ وفهم معناها فَهْمَاً دقيقاً، وبدت علوم العربية متعاضدة كلّها لخدمة هدفهما في تفسير الغريب الذي احتاج الناس يومذاك إلى تفسيره وشرحه، مستخدمين كلّ الطرق المساعدة على كَشْفِ الغامض وتقريب البعيد، فكلّ ما ورد في حديث رسول الله ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين من كلام العرب وأساليبهم، فبرز ابن الأثير من خلاله ممّن يقول برأي البصريين، ويرى رأيهم ويميل إلى قواعدهم، وإن خالفهم في بعض القضايا، وأعرب الكثير من الأحرف، وبيّن معانيها، كما تعرّض لِمَا جرى في الكلمة من الإدغام والقلب والتصغير والنَّسَبِ، وذكر ذلك كلّه باختصار وإيجاز، فكان الكتاب شاملاً جامعاً للكثير من علوم العربية كما كان «كتاب الفائق» قبله.

(١) ورد ذلك ص٣٨٧ من هذا الفصل.

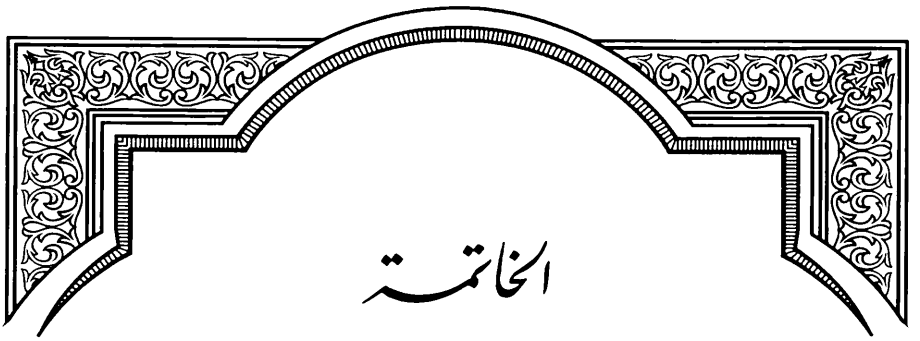

# الخاتمة

أردت هذه الدراسة لتكون مرآة تعرفنا ابن الأثير وثقافته، ومنهجه في «النهاية»، كما تعرفنا أهمية هذا المحدِّث الكبير من خلال مؤلفاته الواسعة، وبما أن ابن الأثير قد تأثّر بواقعه وغدت بعض الجوانب من حياته أو أدبه لا تفهم إلاّ من خلال ما عاصره من أحداث سياسية، أو ظواهر اجتماعية أو علمية، فلذلك كان لا بد من تمهيد حول الإطار السياسي والاجتماعي والعلمي لعصره، فبدأت الحديث عن الحياة السياسية التي عاصرها ابن الأثير، وشارك في صنع بعض أحداثها، فرأيت أن ابن الأثير عاش في أيام الدولة الأتابكية التابعة للسلاجقة، وهي مرحلة خطيرة من تاريخ الخلافة العباسية، وكان لهؤلاء الأتابكة كبير شأن في تاريخ تلك الفترة، إذ أعادوا القوة والوحدة للدولة الإسلامية يومذاك، ومن حسن حظ ابن الأثير أنه عاش في زمن تلك الدولة، وكانت أسرته على اتصال مباشر بزعمائها، وكان والده الأثير مقرباً لجمال الدين الجواد وزير عماد الدين زنكي ملك الموصل، كما وَلِيَ وظائف متعددة، من المرجّح أن تكون مدة خلافة نور الدين زنكي بعيدة الأثر في حياة ابن الأثير، فقد كان أكثر الناس اختصاصاً به، كما كان كثير الأخذ برأيه، والسماع لنصائحه وأقواله.

ومن ثم تحدثت عن الظواهر الاجتماعية المحيطة بابن الأثير، فقد ازدهرت الموصل ونمت وعاشت أزهى أيامها في أيام الدولة الأتابكية كما يحدثنا المؤرخون، فرحل إلى الموصل أصحاب الصناعات والتجار، ووجد أبناء الشعب في أمراء الدولة

الأتابكية العدل وحسن السياسة، فأحبوهم وتمّسكوا بهم، كما عُنِيَ هؤلاء بالناحية الصحية فبنوا المارستانات وقدّموا للمريض كل ما يحتاج إليه، فضاهت دواوين الأتابكة دواوين السلاجقة.

ثم تحدثت عن الحياة العلمية ورأيت أن الموصل استعادت نشاطها الفكري والعلمي أيام الأتابكة فانتشرت حلقات الدرس في المساجد، وعمّ الرخاء البلاد، وشجع الأمراء العلماء والعلم فبنوا المدارس الكثيرة، مثل المدرسة العزية، والقاهرية، والنورية، وغيرها، وكانت أسرته إحدى الأسر العلمية المشار إليها في ذلك الإقليم، إذ عُرِفَ من الأسر العلمية هناك: أسرة أبناء الأثير، وأبناء هُبَل، وأبناء يونس بن مَنَعَة، وغيرهم.

ولما تمّ لي رسم معالم الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية المحيطة بابن الأثير، بدأت الحديث عن ابن الأثير نفسه، عن نسبه ومولده، ونشأته، وأسرته، وقد ذكرت أن ابن الأثير ولد بجزيرة ابن عمر ونشأ فيها، ولم تعرف أخباره في هذه المرحلة، ثم انتقل مع أسرته إلى الموصل سنة ٥٦٥هـ وتابع تحصيله العلمي، ودرس على علمائها وشيوخها، ثم رحل إلى بغداد حاجاً فالتقى بعلمائها وأخذ عنهم، وشارك في صنع بعض الأحداث السياسية، وكان مشاوراً معظماً عند أمراء الموصل، ممّا جعلهم يرحلون إليه في مرضه الأخير الذي أقعده عن الحركة لأخذ رأيه في كثير من المسائل.

ومن ثم وقفت عند أسرته، وذكرت أنني عرفت من أسرته والده الأثير، وكان ذا فضل كبير في عصره، كما كان تاجراً ثرياً، عُنِيَ بتربية أبنائه وتدريسهم، كما عرفنا من أسرته أخاه عز الدين المؤرخ، وأخاه ضياء الدين الكاتب، فكان المبارك أحد ثلاثة من أبناء الأثير الذين عرفوا بفضلهم وعلمهم.

ثم وقفت عند شيوخه وتلامذته، ورأيت أنه تتلمذ على عدد لا بأس به من شيوخ بغداد والموصل منهم: سعيد بن الدهان، وهو أستاذه في الأدب والنحو ويحيى بن سعدون أستاذه في الأدب، ويعيش بن صدقة أستاذه في الحديث، ومكي ابن ريان أستاذه في الأدب والنحو، وغيرهم، كما تتلمذ عليه كثير منهم: الشهاب القوصي، والقِفْطي، وأبو حفص الدَنَيْسري.

ثم وقفت عند مذهبه الفقهي، فبرزت شخصيته الفقهية، وإحاطته بالمذاهب كلها إذ كان يعرض آراء الفقهاء في المسألة الواحدة، وإن كان يأخذ بمذهب الشافعي، ويرى رأيه كما كان جميع أفراد أسرته.

وبعد أن رسمت هذه الصورة لابن الأثير، تحدثت عن مؤلفاته، وهي كثيرة متنوعة، فكانت في النحو، واللغة، والفقه، والتفسير، والحساب، وغيره، إلا أنه لم يطبع منها إلا أربعة كتب هي: «النهاية»، و«جامع الأصول»، و«منال الطالب»، و«المرصع»، ثم تحدثت عن مؤلفاته المخطوطة وأشرت إلى أن نسخ هذه الكتب قليلة متفرقة معظمها خارج القطر، ومن هذه المؤلفات: «البديع في علوم العربية» وهو كتاب كبير في النحو، و«ديوان رسائل» جمعه أخوه عز الدين ورتّبه على قسمين: الأول في التقليد والمناشير، والثاني في المكاتبات، وكتاب «الشافي شرح مسند الشافعي»، وكتاب «المختار من مناقب الأخيار»، وهو كتاب كبير ترجم فيه لعدد من كبار الصحابة والتابعين، أما بقية مؤلفاته فهي مفقودة لم أعثر على شيء عنها سوى ما ذكر في بطون كتب التراجم والتاريخ، وهو ما جعلني أضعها تحت عنوان المؤلفات المفقودة، ورأيت أن معظم مؤلفاته من هذا النوع، ومن أهم هذه المؤلفات: «الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف»، «والباهر في الفروق»، و«الجواهر واللآلي من الإملاء المولوي الوزيري الجلالي»، و«مصنف

في الترسل»، و«رسائل في الحساب» وغيرها.

كما رأيت أن بعض مَنْ ترجم له نَسَبَ إليه كتاب «تجريد أسماء الصحابة» خطأ فأشرت إلى ذلك، وأبرزت أسباب ضعف هذا القول.

كما أشرت إلى أهم مميزات كتبه، فجميع كتبه المطبوعة والمخطوطة التي استطعت الاطلاع عليها تتميز بمقدماتها الطويلة التي أشار فيها إلى بواعث تأليفه للكتاب، وإلى أهم المؤلفات في موضوع الكتاب الذي يقدم له، كما تعرّض فيها لنقد بعض هذه المؤلفات، وبمراجعة هذه الآراء نجد أن معظم نقده موجه إلى منهج هذه الكتب، ولذا رأى من المفيد أن يقدم منهجه ومصادره في كتابه الذي يقدم له في مقدمته، وهو فوق ذلك كله ملتزم بما أورده في المقدمة مما أعطى مقدماته أهمية كبيرة.

واتبع في كتبه جميعاً الترتيب المعجمي وراعى أول الكلمة وإن لم يكن أصلياً، تسهيلاً على الطالب، وقسم كتبه إلى أبواب وفصول، ولذا خلت كتبه جميعاً من ظاهرة الاستطراد رغم طولها وغزارة مادتها.

وبعد هذا كان لابد من دراسة موجزة عن علم غريب الحديث، فعرفته لغة واصطلاحاً، وأشرت إلى أقسام الغريب في الحديث النبوي، وذكرت أن الغريب قسمان، منه ما وجهه النبي ﷺ إلى الجماعة الإسلامية، ومنه ما خاطب به النبي ﷺ قبائل العرب ووفودها المختلفة.

ثم ذكرت أسباب نشوء الغريب في الحديث ونبهت على ضرورة التمييز بين أسباب نشأة الغريب في الحديث النبوي، وبين أسباب نشأة التأليف في علم غريب الحديث، إذ خلط بين الأمرين معظم من كتب في هذا الموضوع، ورأيت أن أسباب نشأة الغريب في الحديث النبوي هو ما أعطيه النبي ﷺ من البيان، واختلاف عبارة

النبي ﷺ وتعددها في المسألة الواحدة ليفهمها السامع، ويعقلها جميع الحاضرين، إضافة إلى اختلاف لغات القبائل ولهجاتها، أما نشأة التأليف في غريب الحديث فتعود إلى اختلاط العرب الفصحاء مع غيرهم وفساد ألسنتهم، وإلى ابتعاد الناس عن عصر الرسالة ووفاة العالمين باللغة الفصيحة.

ثم تحدثت عن بدايات التأليف في غريب الحديث، ورجّحت رأي من قال: إنّ أول مَنْ أَلّف في غريب الحديث هو مَعْمَر بن المثنى، فقد صرح الحافظ محب الدين الطبري والقِفْطي بأنه أول من ألف في هذا المجال، وأشرت إلى أن التأليف في غريب الحديث مرّ بمرحلتين: مرحلة التصنيف على المسانيد، ومرحلة التصنيف على حروف المعجم، كما ذكرت أن بعض علماء اللغة أحجم عن التأليف في غريب الحديث إلا أنهم عادوا فألّفوا فيه لِمَا رأوه من حاجة الناس للتأليف في هذا الميدان، وكان في مقدمة هؤلاء الأصمعي وثعلب.

هذا الأمر جعلني أتحدث عن أهمية علم غريب الحديث وفائدته، ومن ثم بيّنت الدوافع التي حملت ابن الأثير على تأليف «كتاب النهاية»، وهي كما يبدو من مقدمته: رغبته في جمع كتاب يغني الطالب ويجمع ما تفرق في كتب الغريب في كتاب واحد، بعد أن رأى نقص بعض الكلمات التي تحتاج إلى شرح وتفسير من كتب السابقين.

ومن ثم انتقلت إلى الفصل الرابع لأتحدث عن مصادره في «النهاية»، ورأيت أن مصادره متنوعة فقد عاد إلى مجموعة من كتب الحديث، ومن كتب غريب الحديث، ومن كتب الفقه واللغة والنحو والأدب وغيرها.

ومن ثم انتقلت إلى الباب الثاني لأتحدث عن مناهج ابن الأثير في «النهاية»، فبدأت بالحديث عن منهجه في عرض وشرح الحديث النبوي، ورأيت أن ابن الأثير

يختلف عن غيره من علماء غريب الحديث السابقين له؛ لا يذكر إلا جزءاً من الحديث، وهو الجزء الذي يحمل الكلمة التي يريد شرحها، كما رأيت أن ابن الأثير لم يقتصر على شرح غريب الحديث والأثر، بل شرح بعض آيات من القرآن، وأبيات من الشعر، كما شرح بعض الأمثال العربية، وأشار إلى موضع ورود اللفظ المشروح عند غيره من علماء الغريب إنْ وجد غيره ذكره في باب آخر.

كما أشرت إلى أنه اتبع سبيل غيره من علماء الغريب، فشرح الحديث بالحديث أحياناً، أو شرح الحديث بأقوال الصحابة أو بآيات قرآنية، أو أمثال عربية، وهذه الأنواع من الشرح قليلة في «النهاية» كما هي قليلة في غيرها من كتب الغريب، إلا أن الطريقة الرئيسة التي اتبعها في شرح الحديث ـ كما فعل غيره من علماء غريب الحديث ـ هي شرح الحديث بأقوال اللغويين، ولذا وردت عنده أسماء بعض اللغويين مثل الهروي، والأصفهاني، والأزهري، والجوهري، والزمخشري وغيرهم، كما حاول أحياناً تخريج بعض الأحاديث على اللهجات العربية المختلفة، فاستعان بلغة هُذَيْل، ولغة الأَزْد، وحِمْيَر وغيرهم.

ولتوضيح طريقة ابن الأثير في الشرح وتوضيح المعنى رأيت أن أتبعه ببقية ما يسمّى بعلوم الحديث، فقد كان يحاول التوفيق بين الأحاديث التي تبدو متناقضة في الظاهر وهو ما سمّاه علماء الحديث بـ «علم مختلف الحديث»، فرأى أن من الأحاديث النبوية ما يمكن التأليف بينها، ومنها ما لا يمكن الجمع بينها فيكون أحدها ناسخاً للآخر، كما أشار إلى ما في بعض الأحاديث من ناسخ أو منسوخ، وأشرت إلى أن ابن الأثير كان يميز نسخ القرآن بالسنة، أو نسخ السنة بالقرآن، إلا أنه لم يجز النسخ بقول الصحابي ولا بالقياس، كما رأى معظم علماء الأمة، وكان يأخذ بما كان يأخذ به معظم علماء الحديث في قضية النسخ، ولم يكن مجتهداً إذ لا اجتهاد في هذا الباب.

كما أشرت إلى اهتمام ابن الأثير بعلم الجرح والتعديل، فكان يشير إلى ما في سند الحديث من ضعف إن وجد فيه ذلك، أو يشير إلى ما في الحديث من إدراج وهو ما يسمّى بالحديث المُدْرَج، أو اضطراب، وهو ما يسمّى بالحديث المُضْطرب، وبينت أن الاضطراب قد يكون في السند أو في المتن، كما ذكرت أن الاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره بعدم ضبط الحديث، وهو ما ذهب إليه علماء الحديث جميعاً، وأشرت إلى أن ابن الأثير أجاز كتابة الحديث النبوي في زمن النبي ﷺ، وهو ما أجمع عليه جميع الفقهاء والعلماء، فكان شرحه للحديث دقيقاً وافياً.

ثم انتقلت إلى الحديث عن منهج ابن الأثير في الضبط والاستشهاد، فبينت أن ابن الأثير اتبع مجموعة من طرق الضبط ووسائله، فضبط الحروف والحركات، واتبع طريقة الضبط بالاصطلاح، أو بالميزان الصرفي، أو بالمثال الشهير، كما اتبع طريقة الضبط بالعبارة، فحفظ كتابه من الخلل والتحريف، وحدد الكلمة التي يريد شرحها بدقة كما بيّن اختلاف المعنى باختلاف الحركات، وكما تنوعت ضوابطه، تنوعت شواهده أيضاً فاحتج بالقرآن الكريم على معنى بعض الحروف، وعلى بعض أساليب العرب في تخاطبها، مثل إيقاع المفرد موقع الجمع، وأسلوب العرب في الحذف، وتقديم الضمير في الشر والذم، وإضافة الهاء للسكت وغيرها، كما احتج بالحديث النبوي، وكان احتجاجه به محصوراً في ميدان اللغة، فاحتج به على بعض أساليب العرب في تخاطبها مثل: استعمال كلمات ظاهرها الذم ومعناها المدح، وذكر الشيء للتوكيد، وإطلاق لفظ الضالة على المعاني، واحتج به أيضاً على معنى بعض الألفاظ، وعلى لغة أهل اليمن، وعلى قراءة (نعم) وغيرها.

واحتج بالشعر العربي على بعض قضايا النحو مثل: بناء الظرف (إذا) أضيف

إلى مبني، ودخول (إذا) على جواب (بينا)، وعلى إقامة المصدر مقام الفعل. . . وغيرها، كما احتج بالشعر على معنى بعض الكلمات، وعلى بعض أساليب العرب في تخاطبها، فاستشهد به على وضع صيغة أفعل موضع فعيل، وعلى الاستفهام ومعناه التقرير والتنبيه، وعلى تقديم ضمير الميت على الدعاء له وغيرها، واحتج بالشعر العربي أيضاً على بعض اللغات العربية، وأشرت إلى ابن الأثير قَبِلَ الاستشهاد بشعر الجاهلين والمخضرمين والإسلاميين الأوائل، وإن رفض الاحتجاج بشعر الطبقة الأخيرة بعض العلماء، فاحتج بشعر الكميت والفرزدق وجرير والأخطل، كما احتج الزمخشري بشعرهم.

وبعد أن انتهيت من حديثي هذا وبينت طريقته في الشرح والاحتجاج، كان لابد من الحديث عن منهجه اللغوي، وخصصت لذلك الفصل الرابع من هذا الباب، وتحدثت فيه عن أثر الحديث النبوي في إغناء اللغة، وذكرت أن للحديث النبوي أثره في التطور الدلالي والصوتي للفظ، وقد كان من مظاهر التطور الدلالي للفظ: تخصيص معاني بعض الألفاظ، أو تعميم اللفظ أو توسيع المعنى، أو تغير مجرى الدلالة، على سبيل المجاز المرسل، وقد أشار ابن الأثير إلى مجموعة من هذه العلاقات منها الجزيئة والمحلية، والسببية، والمجاورة، ثم بيّنت أثر الحديث النبوي في التطور الصوتي وقد أشرت إلى أن كتاب النهاية مرجع مهم من مراجع هذه الدراسة، كما ذكرت أثر الحديث النبوي في إضافة عبارات جديدة لم تكن قبل النبي ﷺ، وفي حفظه لبعض اللغات العربية غير القرشية، ثم أبرزت من خلال كتاب النهاية موقف ابن الأثير من كثير من الظواهر اللغوية كالترادف، والمشترك اللفظي، والتضاد، والمعرب، فبدأت بالترادف فعرفته وبيّنت أن الترادف ظاهرة لغوية قديمة التفت إليها العلماء منذ وقت مبكر، فقبلها بعضهم وردها آخرون، وكان

ابن درْستويه في مقدمة من أنكر هذه الظاهرة، كما حاولت أن أتلمس بعض الأسباب التي أدت إلى نشأة الترادف عند ابن الأثير، فرأيت أن من أسبابها: الاختلاف اللهجي وشيوع الصفات، والمعرب، وذكرت أن ابن الأثير لم يغال بجعل كل تقارب في المعنى من قبيل الترادف، بل أشار إلى بعض الفروق بين هذه الألفاظ كما فعل ابن قتيبة قبله.

ثم انتقلت إلى المشترك اللفظي ووصلت إلى بعض أسباب نشأة المشترك عنده، فرأيت أن سبب نشأة المشترك تطور الأصل الدلالي، والاستعمال المجازي للفظ، ثم انتقلت إلى التضاد ورأيت أن من أسباب نشأته عنده هي:

دلالة اللفظ على العموم، والتفاؤل، والاستعمال المجازي، ثم انتقلت إلى المعرّب، ورأيت أن ابن الأثير قد يذكر لغة اللفظ وأصله، أو يذكر لغته ولا يذكر أصله، أو يشك في تعريبه، كما أشرت إلى أنه قد يُقَدّم دليلاً على عجمة الكلمة وأصلها مستمداً ذلك الدليل من تمرسه بالعربية وخبرته بأصواتها.

ثم انتقلت إلى ظاهرة الإتباع فرأيت أن ابن الأثير يرى وجود الإتباع في اللغة، إلا أنه لا يشترط فيه عدم وجود الواو فقط، بل يذهب إلى ما ذهب إليه أبو الطيب اللغوي فيرى أن المعوّل عليه في التفريق بين الإتباع وغيره، هو معنى التابع مع إحكام إفراده في الكلام، ثم انتقلت إلى الإبدال وبيّنت أن ابن الأثير كالأصفهاني والزمخشري وابن قتيبة قد يستعمل لفظ التعاقب أو القلب للدلالة عليه.

وبعد أن وصلت إلى هذا الحد كان لابد من عرض المنهج النحوي والصرفي في «النهاية» أو في غيرها من مؤلفات ابن الأثير، وهو ما جعلني أخصص الفصل الخامس من هذا الباب لدراسة هذا الجانب، فأشرت إلى مذهبه الصرفي والنحوي، وسلكت في بيان مذهبه ثلاث سبل: الأسس التي يعتمدها في آرائه النحوية، بيّنت

موقفه من السماع والقياس، ورأيته يعد كل ما قلَّت شواهده من الشاذ، ولذا كثر هذا اللفظ في «كتاب النهاية». والمصطلحات النحوية التي يستعملها في كتبه، وموقفه من المسائل الخِلافية.

ورجحّت أن يكون ممّن يأخذ برأي البصريين ويرى رأيهم، وإن خالفهم في مسألتين من هذه المسائل، وهي مسائل قليلة لا تغير من حقيقة ما قلناه، ثم أشرت إلى المسائل النحوية التي ذكرها في بعض مؤلفاته ومن هذه المسائل: تقدّم الخبر على المبتدأ للتخصيص، جواز الجر على الجوار، حذف الكلام بجملته بعد (إن) الشرطية لوجود ما يدل عليه، (لا) النافية للجنس تدخل على النكرات دون المعارف... وغيرها.

وقارنت ما قاله بما قاله النحاة في كتبهم، كما عرضت إعرابه لبعض الأحرف والأدوات، ومن هذه الأدوات: كلاّ، ولو، والواو، والباء، وثم، ومن، ورُبَّ... وأشرت إلى رأي بعض النحاة فيها.

ثم انتقلت إلى منهجه الصرفي، فتحدثت عن أهم القواعد الصرفية التي يمكن أن نلمحها عنده وهي: الإدغام والقلب والإبدال، كما أشرت إلى بعض القواعد المتعلقة بالتصغير والنسب والاشتقاق، فرأيت أن ابن الأثير لا يجيز الاشتقاق من الحروف كما رأى الزمخشري، ويجيز الاشتقاق من أسماء الأصوات كما أجازه ابن جني، واستطعت من خلال كتابه «النهاية» أن أجمع بعض الملاحظات الصرفية التي عرضها ابن الأثير منها: اختلاف الوزن يؤدي إلى اختلاف المعنى، الإشارة إلى البناء الشاذ، لا يضر ارتكاب الوزن الشاذ لظهور الاشتقاق، جمع فعيل في الصفات على فُعُل قليل في العربية، لا يُبْنَى ممّا زاد على الثلاثي أفعل من كذا إلا في أحرف شاذة، إبدال الهمزة من الواو المفتوحة لا يجعل أصلاً يُقَاس عليه.

كما رأيت بعض الأمور المتعلقة بالنسب عنده، فقد أشار إلى بعض النِسَب غير القياسية، وبعض القواعد المتعلقة بالتصغير منها: إذا صُغِّر الثلاثي أُلْحِقَ في تصغيره الهاء، حذف التاء من المؤنث في تصغير الرباعي، تصغير أسماء الإشارة، كما ذكر معاني التصغير، فأشار إلى أن التصغير يحمل معنى التعظيم وقد بيّنت أن هذا القول من أقوال الكوفيين، أو يحمل معنى الترخيم أو التحقير، وأشار إلى ذلك في أثناء شرحه للحديث.

وأشـرت أخيـراً إلى أن هذه الملاحظات هي ملاحظات قليلة كان لابد من عرضها لإتمام المنهج، وتوضيح الصورة التي أردت أن أرسمها لابن الأثير من خلال «كتاب النهاية» وغيره من المؤلفات الأخرى التي استطعت الاطلاع عليها، فكان «كتاب النهاية» شاملاً متنوع المعارف والعلوم وإن غَلَبَتْ عليه الصبغة اللغوية.

❐ ❐ ❐

# الفهارس العامة

* فهرس آيات القرآن الكريم.
* فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
* ثبت المصادر والمراجع.
* فهرس الموضوعات.

# فهرس آيات القرآن الكريم


| الآية | السورة ورقم الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ | [البقرة: ١٨٠] | ٢٧٠ |
| ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى . . .﴾ | [البقرة: ١٨٩] | ٢٩٢ |
| ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ | [البقرة: ١٩٦] | ٢٩٥ |
| ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ | [البقرة: ٢٣٨] | ٣٠٦ |
| ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ | [آل عمران: ٥٤] | ٢٩٤ |
| ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ | [المائدة: ٩٥] | ٢٩٥ |
| ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ | [المائدة: ٦] | ٣٠٥ |
| ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ | [الأنعام: ٩٠] | ٢٩٣ |
| ﴿مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ | [الأنفال: ٩] | ٢٢٩ |
| ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ | [الحجر: ٧] | ٢٩٠ |
| ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ | [الحجر: ٢] | ٣٩٨ |
| ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ | [الإسراء: ٢٠] | ٢٢٨ |
| ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ | [الإسراء: ١٠٠] | ٣٨٦ |
| ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ | [الكهف: ٣٨] | ٢٩٢ |
| ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ | [الحج: ٢٥] | ٢٨٩ |
| ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ | [الحج: ٣٠] | ٤٠٤ |

| الآية | السورة ورقم الآية | الصفحة |
|---|---|---|
| ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ | [القصص: ٨] | ٢٨٩ |
| ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ | [الروم: ٤] | ٣٩٤ |
| ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ | [الأحزاب: ٦٧] | ٢٤٥ |
| ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ | [الصافات: ٦٤ ـ ٦٥] | ٢٤٣ |
| ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ﴾ | [ص: ٧٨] | ٢٩٣ |
| ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ | [الزمر: ٣٦] | ٢٩٤ |
| ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ | [فصلت: ١٦] | ٢٤٣ |
| ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ | [فصلت: ٤٠] | ٢٩٤ |
| ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ | [الزخرف: ٦٠] | ٢٨٨ |
| ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ | [الفتح: ٦] | ٢٩٣ |
| ﴿وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ | [الذاريات: ٤١] | ٢٤٣ |
| ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ | [القمر: ١٩] | ٢٤٣ |
| ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا﴾ | [الواقعة: ٤] | ٢٤٤ |
| ﴿فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ﴾ | [الملك: ١١] | ٢٩١ |
| ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ | [الحاقة: ٢١] | ٢٩١ |
| ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ | [القيامة: ٣١] | ٢٤٣ |
| ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ | [الانشقاق: ١] | ٣٦٨ |
| ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ | [العلق: ١٥] | ٣٩٥ |

# فهرس الأحاديث النبوية والآثار


| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ ائذني له فإنه عَمُّج | ٢٥٤ |
| ـ أَبَتْ علينا سورة البُحوث ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ | ١٩٩ |
| ـ أَبْهو، الخيل فقد وَضَعَتِ الحَرْبُ أَوْزَارها | ٢٣٥ |
| ـ أَتَاكم أهل اليمن هم أرقّ قلوباً وَأَبْخَعُ طَاعةً | ٢٥٣ |
| ـ احْبِسْ أبا سفيان عند حَطْمِ الجَبَل | ١٩٥ |
| ـ أَحْسِنوا الْمَلأَ كلّكم سَيَرْوَى | ١٩٨ |
| ـ أَخَلَفْتَ غازياً في سبيل الله في أهله بِمِثْل هذا | ٤١٧ |
| ـ فَأَخْرَجَ عَلَقَةً سوداء، ثم أَدْخَلَ فيه الدَّرْهَرَهة | ٢٢٥ |
| ـ أَدَّبَنِي ربّي فَأَحْسَنَ تأديبي | ١٤١ |
| ـ إذا أراد الله بِعَبْدٍ شَرّاً | ٣٠٧ |
| ـ فإذا بها حبائِل اللؤلؤ | ١٨٨ |
| ـ فإذا بِهَوازِن على بَكْرَةِ آبائهم بِظُعُنِهم | ٣٢٨ |
| ـ إذا سافَرْتُم في الخصب فأَعْطوا الإبل حقّها | ١٤٧ |
| ـ إذا زال زالَ قَلْعاً | ١٩٣ |
| ـ إذا لَمْ تَسْتَحِ فاصْنَعْ ما شئت | ٢٩٧ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ ارجع فلقد بايعتك | ٢٦٥ |
| ـ أَشْكُو إلى الله عُجَرِي وبُجَرِي | ٢٣٠ |
| ـ فأصابتنا سُنَّةٌ حَمْراء | ٣٨٧ |
| ـ اصْطَكّوا بالسيوف | ٤٠٨ |
| ـ اصْطَنَعَ رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب | ٤٠٨ |
| ـ أظنكن مقلمات | ٢٠٨ |
| ـ أَعْدَى عدو لك نفسك التي بين جنبيك | ٣٤٢ |
| ـ أَعْنَقَ لِيَمُوت | ٢٨٩ |
| ـ أَفْضَلُ الصدقة المَنِيْحة تغدو بِعِساء | ٣٤٢ |
| ـ أَفْلَحَ وأبيه إِنْ صَدَق | ٣١٥ |
| ـ أَقْطَعَ بلال بن الحارث معادن الجَبَلِيّة | ١٩٩ |
| ـ ألا أَدُلّك على كنز من كنوز الجنة | ٢٤٠ |
| ـ الآن حَمِيَ الوَطِيْس | ٣٤١ |
| ـ الله أكبر | ٣١٧ |
| ـ إلى الأَقْيَالِ العَبَاهِلة من أهل حضرموت | ٢٢١ |
| ـ اللّهم اجْعَلْها رياحاً ولا تَجْعَلها ريْحاً | ٢٤٣ |
| ـ اللّهم اشْدُدْ وَطْأَتك على مُضَر | ٣٣١ |
| ـ اللّهم إني أعوذ بك من جنون العمل | ٣٠٤ |
| ـ اللّهم إني أَعُوذ بك من الأَلَقِ | ٤٢١ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ اللّهم فَقِّهْه في الدين | ٣٢٤ |
| ـ أَلَهُ نَشْوَة | ٢٣٠ |
| ـ أَلَيْسَ في الشَّثِّ والقَرَظِ ما يطهّره | ٢٠٩ |
| ـ وَإِلَيْك مآبي ولك تَرَاثي | ٣٦٥ |
| ـ أمّا بَعْدُ، فإني أَحْمَدُ إليك الله | ٣٨٨ |
| ـ أمّا معاوية فرجل أمْلَقُ من المال «فاطمة بنت قيس» | ٣٣٠ |
| ـ أُمِرُوا أَنْ لاَ يَدَّخِرُوا فَادَّخَرُوا | ٤٠٥ |
| ـ امْرِ الدَّمَ بما شِئْتَ | ١٨٦ |
| ـ فإن أَبَيْتَ فعليك إثم الأَرِيْسِيين | ٢١١ |
| ـ إنْ أَكْتَبَكُم القوم فانْبِلوهم | ٤١٧ |
| ـ إنْ جاء بأربعة يشهدون | ٣٢٥ |
| ـ انْطَلَقَ جُفَاء من الناس | ١٩٩ |
| ـ إنّ أبا بكر ﷺ أَعْطَاه سيفاً مُحَلّى «عمر ﷺ» | ٣٧٥ |
| ـ إنّ أَخْوَف ما أخاف عليكم منْ بعدي ما يُخْرِجُ الله بكم من زَهْرَةِ الدنيا | ٢٢٤ |
| ـ أَنّ أمّه كانت فِرضَاخِيّة | ٤١٦ |
| ـ إنّ أوّل ما يُكْفَأُ الإسلام | ٢٣٦ |
| ـ أَنّ امرأة قالت له: إن ابنتي عُرَيِّسٌ | ٤٢٦ |
| ـ إنَّ جَهَنّم تُسْجَرُ وَتُفْتَحُ أبوابها | ٣٤٢ |
| ـ إنّ خَلْقَ أحدكم يُجْمَعُ في بَطْنِ أمه | ٢٣٩ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ إنّ الله أَعْطَى كل ذي حق حقّه | ٢٧٠ |
| ـ إنَّ الله يَغْفِر للعبد ما لَمْ يَقَع الحِجاب | ٢٣٣ |
| ـ إنّ الله وَضَعَ عنكم عُبِّيَّةَ الجاهلية | ٤٢٠ |
| ـ أَنْشِدْنا لشاعر الشعراء | ٢٢٠ |
| ـ إنّ طُوْل الصلاة وَقِصَرَ الخُطْبَةِ | ٤١٠ |
| ـ إنّ على أهل كل بيت أَضْحاةً كلّ عام | ٣٣٨ |
| ـ إنّ القرآن لم يَنْزِلْ بلغة هُذَيْل | ٣٣٥ |
| ـ إنّ كثيراً من الخُطَبِ من شَقاشِقِ الشّيطان | ١٩٨ |
| ـ إنَّكم على إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ أَبيكم إبراهيم | ٤٠٣ |
| ـ إنّ كلماتِه بَلَغَتْ ناعوس البَحْر | ١٨٩ |
| ـ إن الذي حرّم شربها حرّم بيعها | ١٤٣ |
| ـ إنّ النار قالت: وُكِّلْتُ بثلاثة | ٢٣٥ |
| ـ إن النبي ﷺ أَقْطَعَ بلال بن الحارث | ١٩٩ |
| ـ إن نبيّ الله لم يحرّمْه ولكن قَذِرَه | ١٩٥ |
| ـ إنّ هذا الدين متين فَأَوْغِلْ فيه بِرِفْق | ٢٣٦ |
| ـ أنّه أُتِيَ بِأَسِيْر يُرْعَد | ٣٧٤ |
| ـ أنّه أخذ ثمانين من أهل مكة سلْمَاً | ١٩٥ |
| ـ أنّه أَحْمَى لجَرشَ حمَىً، وكتب لهم بذلك كتاباً | ٤١٠ |
| ـ أَنّه اشترى من دَهْقَان أرضاً | ٢٤٨ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ أنّه أَمَرَهم أن يَمْسَحُوا على المَشَاوِذِ والتَّساخين | ٢١٢ |
| ـ إنه تناول قُصَّة مِن شعر كانت في يد حَرَسِيّ | ٤٢٤ |
| ـ أنّه رأى بعبد الرحمن وَضَراً من صُفْرَةٍ | ٢٨٨ |
| ـ أنه رأى حُسَيْناً يلعب مع صِبْوَة في السكّة | ٣٣٦ |
| ـ أنّه رأى طَلْحَة حزيناً مَكْبُوتاً | ٣٦٣ |
| ـ أنه حَرَّمَ ما بين عَيْر إلى ثور | ٣٠٨ |
| ـ أنه سُئِلَ عَمَّنْ يصوم الدّهر | ٢٤٢ |
| ـ أنه طاف مُضْطَبِعاً، وعليه بُرُدٌ أخضر | ٣٢٨ |
| ـ أنّه قَذَفَ امرأته بِشَرِيْك | ٣٢٥ |
| ـ أَنَّه قُطِع في الأولى والثانية والثالثة | ٢٧٤ |
| ـ أنّه كان يُقَرِّعُ غنمه وَيَحْلِبُ وَيَعْلِفُ «علقمة» | ٢٠٤ |
| ـ أَنَّه مَرَّ على أَرْضٍ تُسَمّى عَفِرَة، فَسَمّاها خضرة | ١٨٧ |
| ـ إنه نَظَرَ إلى نَعَم بني فلان | ٣٦٩ |
| ـ أنه نهى عن الدّبّاء والحَنْتَم والمُزَفَّت | ٢٧٠ |
| ـ أنّه نهى عن الغارِفَة | ٢٩١ |
| ـ أنّه نهى عن الحُمُر الإنْسِيّة | ٢٥٠ |
| ـ وأَنْ تَنْطِقَ الرُّوَيْبِضَةُ في أَمْرِ العامّة | ٢٣٤ |
| ـ أنّ رجلاً قال: يا رسول الله، أَيُّ الليل أَجْوَبُ دعوة | ٤٢١ |
| ـ أن يهودياً أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تُنْذِرون وَتُشْرِكون | ٣٩٧ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ إِنَّهَا بَدَنَـةٌ أَو هَدِيَّةٌ | ٣٩١ |
| ـ إنهم كانوا يُسمّون رجب مُنْصِلَ الأَسِنّة | ٣٣٠ |
| ـ إني أُطِيْل ذَيْلِي | ٨٣ |
| ـ أهل القرآن عُرَفاء الجنة | ٢٣٨ |
| ـ إيّاكَ والمَخْيِـلَة | ١٣٨ |
| ـ إياكم والخيل المُنَغِّلَة | ١٩٠ |
| ـ بِئْسَ الخطيب أنت | ٣٩٧ |
| ـ بادِروا بالأعمال سِتاً | ٤٢٧ |
| ـ فَبَعَثَ إلى اليمن بِذُهَيْبَة | ٤٢٥ |
| ـ فَبَعَثَ الله السّكِينةَ وهي ريح خَجوجٌ | ١٩١ |
| ـ بل أنتم بنو رشدان | ٢٩٩ |
| ـ بنت اللّبون وابن اللّبون | ٣٠٣ |
| ـ البيّعان بالخيار ما لم يتفرّقا | ٨١ |
| ـ بَيْنا كنّا نَـتَضَحَّى مع رسول الله ﷺ | ٣٢٦ |
| ـ بينا نحن عند رسول الله ﷺ، إذ جاءه رجل | ٣١١ |
| ـ الجار أَحَقُّ بِسَقَبِـهِ | ١٤٧ |
| ـ جِئْتُ إلى النبي ﷺ وعليه خَمِيصَة | ١٨٨ |
| ـ حافَتاه الياقوت المُجَيّب | ١٨٥ |
| ـ حتى رَأَيْتُ وَجْهَ رسول الله ﷺ كأَنّه مَذْهَبَةٌ | ١٨٦ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ حتى رأيت الأَرْنَبَة تأكلها صغارُ الإبل «عمر بن الخطاب» | ١٩٧ |
| ـ حتى يَضَعَ الجبّار فيها قَدَمَه | ٢٣٤ |
| ـ حتى يَضَعَ ربّ العِزّة فيها قَدَمه | ٢٣٤ |
| ـ الحِجامة على الريق فيها شفاء وبركة | ٣٠٦ |
| ـ الخَبَالَ عُصَارَةُ أهل النار | ٢٣٣ |
| ـ خَرَجَ يَخْطِرُ بِسَيْفِهِ | ٤٠١ |
| ـ خَطَبَنَا رسول الله ﷺ على ناقته العضْباء | ٢٧٥ |
| ـ تُخْرِجكم الروم منها كَفْرَاً من سُنْبُك مِنَ الأرض | ٢٣٠ |
| ـ تدور رحا الإسلام في ثلاث وثلاثين سنة | ٢٥٤ |
| ـ تَرْكُ العَشَاء مَهْرَمة | ٣٤٢ |
| ـ تَفَكُّر ساعة خَيْرٌ مِنْ قُنوت ليلة | ٣٠٥ |
| ـ تَقَعُ فِتَنٌ كأنّها الظُّلَل | ٢٩٠ |
| ـ تَمَعْدَدُوا واخْشَوْشِنُوا | ١٩٢ |
| ـ ثمّ إنّ هَنِيْئَاً أَتَوا عليهم ثِيَابٌ بِيْضٌ طِوَال | ٢٤٨ |
| ـ ثم انْكَفَأَ إلى كَبْشَيْن أَمْلَحَيْن | ٢٠٧ |
| ـ الثّيب بالثّيب جَلْدُ مئة وَرَجْمٌ بالحِجارة | ٢٧١ |
| ـ الثّيبُ تُعْرِبُ عن نَـفْسِها | ٢٣٣ |
| ـ الدنانير السَّبْعَة نَسِيْتها في خَضْمِ الفراش «أم سلمة» | ٢٠٢ |
| ـ ذاك رجل يَتَوَسّد القرآن | ٣٥٦ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ ذاك الهِرَاء شَيْطان | ٣٤٠ |
| ـ اذهب بهذا تَلاَن مَعَكَ | ٣١٩ |
| ـ رضيت من الوفاء باللفاء | ٤١٠ |
| ـ رَغْبَةً وَرهْبَةً إلَيْك | ٣١٢ |
| ـ سَأَلْتُ ربي أن لا يُهْلِكَ أمتي بِسَنَةٍ بِعَامّة | ٢٨٨ |
| ـ سُئِلَ عن الرجل يُطَلّق | ٢١٢ |
| ـ سُئِلَ هل يَضُرُّ الغَبْطُ؟ | ٢٢٦ |
| ـ سَبْعاً من المَثَاني | ٤٠٣ |
| ـ السَّكينة ريحٌ خَجُوجٌ «علي ﷺ» | ١٩٢ |
| ـ سَيَشْرَب ناسٌ من أمتي الخمر يسمّونها بغير اسمِها | ٢٣٦ |
| ـ شَرُّ بئر في الأرض بَرَهُوت | ١٩٢ |
| ـ شَرّ الشتاء السَّخِيْن | ١٩٥ |
| ـ ضالّة المؤمن حَرَقُ النّار | ٣٠٣ |
| ـ طِرْتَ بِعُبابِـها، وَفُزْتَ بِحَبَابها | ٢١٠ |
| ـ الطِيَرةُ شِرْكٌ | ٢٧٧ |
| ـ على كلّ حُرٍّ وعَبْد صاع | ٤٠٢ |
| ـ عَلَيْكَ بِذَات الدِّين | ٣٠١ |
| ـ عَلَيْكَم بالمَشْنيئة التَلْبِـيْنَة النّافعة | ٤١٨ |
| ـ العَيْنُ وِكَاءُ السّه | ٣٠٠ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ غيّروا الشيبَ | ٢٦٦ |
| ـ فَطَفِقَ يُجَمِّحُ إلى الشاهد النَّظر «عمر بن عبد العزيز» | ٢٠١ |
| ـ لَلْفَقْر أَزْيَنُ للمؤمن من عِذَارٍ حَسَن على خَدّ فَرَس | ٣٢٧ |
| ـ فَقَتَلَتْه الخوارج على شاطئ نهر فَسَالَ دمه في الماء «عبدالله بن خباب» | ٢٠٦ |
| ـ فَلَمّا أَلْقَى الشام بَوَانيه عَزَلَنِي «خالد بن الوليد ﷺ» | ٢٣١ |
| ـ فلمّا كنّا بِظَهْرِ الجَبّان | ٣٢٧ |
| ـ فمن تَظَّنّ؟ «عثمان ﷺ» | ٤٠٧ |
| ـ قال: أَيَنْقُص الرُّطَبُ إذا يَبِس | ٢٩٣ |
| ـ فقال: ما يقول ذو اليدين | ٣٠٨ |
| ـ قد خَبَّأْتُ لك خبأ فما هو؟ قال: الدُّخ | ٢٣٢ |
| ـ قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عَبْدِي نِصْفَين | ٣٢٩ |
| ـ قُلْ: السّلام عليكم، فإنّ عَليك السلام تحيّة المَوْتَى | ٣١٧ |
| ـ قُلْتُ: يا رسول الله، هل مِنْ ساعة أَقْرَبُ إلى الله | ٢٩٣ |
| ـ قيل له: أَتَذْكُرُ الفيل؟ فقال: أَذْكُر خَذَقه | ٢٥٢ |
| ـ كان إذا أَوَى إلى منزله، جَزَّأَ دخوله ثلاثة أجزاء | ٣١٣ |
| ـ كان إذا اغْتَسَلَ بَدَأَ بشيء مِثْلَ الحِلاَب | ٢٤٦ |
| ـ كان إذا خُطِبَ إليه إحدى بناته أتى الخِدْر | ٢٣٥ |
| ـ كان إذا سَجَدَ خَجَا | ٢٢٥ |
| ـ كان من أَفْكَهِ الناس إذا خَلاَ مع أهله | ١٩٧ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ كان أَوَّلَ ما أُنْزِلَ الحجاب في مُبْتَنَى رسول الله ﷺ بزينب | ٢٥٧ |
| ـ كان عليه الصلاة مِنْ أَزْمَتِهم في المجلس | ١٩٧ |
| ـ كان يقول إذا هاجَتِ الريح: اللّهم اجْعَلْها رياحاً | ٢٤٣ |
| ـ كانوا يَتَبَايعون الثمار قَبْلَ أن يَبْدو صلاحها | ١٩٦ |
| ـ كَأَنّما أَعْتَقَ رَقَبَة | ٣٢٩ |
| ـ كَذَبَ أبو محمد | ٣١٦ |
| ـ كَذَبَ عليكم الحج | ٣٠٧ |
| ـ كَسَفَت الشمس على عهد رسول الله ﷺ | ٢٠٣ |
| ـ كَالْكُوزِ مَخْجِيّاً | ٢٠٢ |
| ـ اكْلَفُوا من العمل ما تُطِيقُون | ٣١٣ |
| ـ كُلْ ثِقَةً بالله وَتَوَكُّلاً عليه | ٢٦٤ |
| ـ كلاّ لا يُعْطِيه أُصَيْبِغَ قريش | ٤٢٧ |
| ـ كما يَغْلِي المِرْجَلُ بالقُمْقُمِ | ٣٧٥ |
| ـ كنا نتكلم في الصلاة | ٣٠٥ |
| ـ كنت رِدْفَ رسول الله ﷺ | ٤٢٨ |
| ـ كنت نهيتكم عن الأوعية، فَاشْربوا في كل وعاء | ٢٧١ |
| ـ كنت مع النبي ﷺ | ٢٥٨ |
| ـ كُنَيِّفٌ مُلْئَ عِلْمَاً | ٣٨٧ |
| ـ لا أُحِبّ العُقُوق | ٣٤١ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ لا يَأْسَ مِنْ طُوْل | ١٩٤ |
| ـ لا بَأْسَ بقتل الحِدَو والأَفْعَوْ | ٣٣٤ |
| ـ لا تحل لُقْطتها | ٨٢ |
| ـ لا تَزَالُ الفِتْنَةُ مُؤَامّاً بها | ٤٠١ |
| ـ لا تزالون تقاتلون الكفّار حتى يقاتل بقيّتكم الدجّال | ٢٣٥ |
| ـ لا تكتبوا عني غَيْرَ القرآن | ٢٦٦ |
| ـ لا تَنْبِـزْ باسْمِي | ٣١٩ |
| ـ لا حَوْلَ ولا قوّة إلاّ بالله | ٢٤٠ |
| ـ لا صلاةَ لِجَارِ المسجد إلاّ في المسجد | ٢٩٩ |
| ـ لا مانع لما أعطيت | ٣٠٩ |
| ـ لا يَبـعْ حَاضِـرٌ لِبَادٍ | ٢٣٨ |
| ـ لا يحبُّنا أهلَ البيت المُذَعْذَعُ | ٢٤٢ |
| ـ لا يَحلّ دمُ امرئ مسلم إلاّ بإحدى ثلاث | ٢٧٥ |
| ـ لا يَخْتَلِجَنَّ في صَدْرِكَ شيءٌ وضارَعْتَ فيه النصرانية | ٢٥٠ |
| ـ لا يَسْتَرقون ولا يَكْتَوون | ٢٦٤ |
| ـ لا يُقْتَل مؤمن بكافر | ٧٩ |
| ـ لا يَكُنْ أحدكم إِمّعَة | ٢٤٠ |
| ـ لَجَبَه ثلاث لَجَبَاتٍ | ١٩٠ |
| ـ لَعَنَ الله الواصِلَةَ والْمُسْتَوْصِلَةَ | ٢٤١ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ لو أَصَابَ ابنُ آدم في كلّ شيء جُنَّ | ٣٠٤ |
| ـ لو أَنَّ قَطْرَة من الزَّقّوم قطرت في الدنيا | ٢٤٣ |
| ـ لو كنت مُتّخِذاً خليلاً لا تّخَذْتُ أبا بكر | ٣٣٢ |
| ـ لولا أنّا نَعْصِي الله ما عصانا | ٢٩٤ |
| ـ لولا أَنْ أَتْرُكَ آخِرَ الناس بياناً | ٢٤٥ |
| ـ لكنّ الكِبْرَ مَنْ بَطِرَ الحقّ | ٢٩٢ |
| ـ لله أبو طالب | ٣٨٩ |
| ـ ليس في الإكْسَال إلاّ الطهور | ٢٠٥ |
| ـ ليس من اَمْبِرِّ أَمْصيامُ في امْسَفَر | ٢٥٤ |
| ـ لَئِنْ بَقِيتُ إلى قابل لأَصُومنّ تاسوعاء | ٢٥٦ |
| ـ ما أَعْطَى رجل قط أَفْضَل من الطَرْق | ٢٤١ |
| ـ ما أنا من دَدٍ، ولا الدَّدُ منّي | ٣٣٣ |
| ـ ما أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكَرِ اسم الله فَكُلْ | ٣٠٧ |
| ـ ما تعدون الرَّقُوب فيكم | ٣٣٩ |
| ـ ما تَعُدُّونَ الصُّرَعَة فيكم | ٣٤٠ |
| ـ ما توكّلَ من استرقى | ٢٦٥ |
| ـ ماحق امرئ مسلم أَنْ يَبِيْتَ إلاّ وَوَصِيّته عِنْده | ٢٦٩ |
| ـ ما زالت أَكْلَةُ خَيْبَرَ تُعادُّني | ٣١٠ |
| ـ ما شانَهُ الله ببيضاء | ٢٦٥ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ ما فعل شِرَادُك | ٢٠٥ |
| ـ ما القَسِيّة؟ «علي ﷺ» | ٢٠٥ |
| ـ ما كان طعامهم؟ «عمر ﷺ» | ٢٠٥ |
| ـ ما مِنْ نبي إلاّ وقد أَخْطَأَ أوهَمَّ بخطيئة | ٣٠٧ |
| ـ ما النُّوَمَة؟ «علي ﷺ» | ٢٣٩ |
| ـ ما هذه اليمين اللُّغَيْزَاء «عمر ﷺ» | ٢٠٧ |
| ـ ما يقول ذو اليدين | ٣٠٨ |
| ـ مَثَلُ المؤمن كَمَثَلِ خافِتِ الزّرع | ٢٢٦ |
| ـ مُخْضَوْضِلَة بِأَغْصَانِها | ٤٠٢ |
| ـ مُعْضِلَةٌ ولا أبا حَسَن | ٣٩٢ |
| ـ مَنْ أَخَذَ بِرُقْيَة باطلٍ، فقد أَخَذْتَ بِرُقْيَةِ حقّ | ٢٦٥ |
| ـ مَنْ بات على ظهر بيتٍ ليس عليه حِجَاً فقد بَرِئَتْ منه الذِّمة | ١٩١ |
| ـ فَمَنْ تَظَّن؟ «عثمان ﷺ» | ٤٠٧ |
| ـ مَنْ رَكِبَ البحر إذا ارْتَجَّ فقد بَرِئَتْ منه الذمة | ٢٤٤ |
| ـ مَنْ زنى مم بَكْرٍ فاصْفَعُوه مئة | ٢٥٨ |
| ـ مَنْ شَرِبَ الخمر سقاه الله من طينة الخَبَال | ٢٣٣ |
| ـ من صلّى . . . نائِماً فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القاعد | ١٨٤ |
| ـ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً فاغْتَبَط بقتله، لم يَقْبل اللهُ منه صَرْفاً | ١٩١ |
| ـ مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ الله رأسه في النار | ٢٧٩ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
|---|---|
| ـ مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأ مقعده من النار | ١٤٦ |
| ـ مَنْ لَمْ يَغْز ولم يُجَهِّزْ غازياً | ٢٢٤ |
| ـ مَنْ مات في سبيل الله فهو ضَامِنٌ على الله أن يُدْخِلَه الجنة | ٢٥٣ |
| ـ مَنْ وُقِيَ شَرَّ قَبْقَبِهِ وَذَبْذَبِهِ | ٤١٢ |
| ـ مَنْ يُشَادَّ الدين يَغْلِبْه | ٢٣٦ |
| ـ المؤمنون هَيِّنون لَيِّنون كالجَمَل الأَنِفِ | ٢٢٦ |
| ـ أَيَنْقُص الرُّطَبُ إذا يَبِس | ٢٩٣ |
| ـ نجيء أنا وأمتي يوم القيامة على كذا وكذا | ١٨٩ |
| ـ نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لِبَادٍ | ٢٠٠ |
| ـ نهى النبي ﷺ أن تُسْتَقْبَل القبلة بغائط أو بول | ٢٠٦ |
| ـ نهى عن بيع المَضَامين والمَلاَقيح | ١٩٣ |
| ـ هل أَبْعَدُ مِنْ رجلٍ قَتَلْتموه | ١٨٥ |
| ـ هل تَدْرِين لِمَ كان قومك رفعوا باب الكعبة | ١٨٨ |
| ـ وَجَدَتْ عِنْدَه حُدّاثاً | ٣٣٧ |
| ـ ورجب مُضَرَ الذي بين جُمَادى وشعبان | ٣٠٣ |
| ـ وفيه تَلُطُّ حَوْضَها | ١٩٣ |
| ـ وقير كثير الرَّسَل، قليل الرِّسْل | ٢٤٧ |
| ـ والله لومنعوني عَناقاً ممّا كانوا يؤدّونه | ٨٢ |
| ـ الوَلَد للفراش وللعاهر الحَجَر | ١٤٢ |

| الحديث/ الأثر | الصفحة |
| --- | --- |
| ـ وَيلُمِّه مِسْعَرُ حَرْبٍ | ٣٠٢ |
| ـ يا أيها الناس قد فُرِضَ عليكم الحجّ فَحِجّوا | ٣٣٧ |
| ـ يا رسول الله إنّا أَهْل قاهٍ | ٢٣٠ |
| ـ يُحْشر المتكبرون يوم القيامة | ٢٤٩ |
| ـ اليَدُ المُنْطِيَة خَيْرٌ من اليد السُّفْلَى | ٣٠٩ |
| ـ يَعْتَصِرُ الوالد على ولده «قول الشعبي» | ٣٦٩ |
| ـ يطهره ما بعده | ٨٣ |

# ثبت المصادر والمراجع


* القرآن الكريم:

١ ـ آثار البلاد وأخبار العباد: لزكريا بن محمد بن محمود القزويني، دار صادر، بيروت.

٢ ـ الإبدال: لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق وشرح عز الدين التنوخي، دمشق، مجمع اللغة العربي ١٩٦١م.

٣ ـ ابن قتيبة اللغوي وأثره في الدراسات اللغوية: لعبد الجليل مغتاط عودة التميمي، جامعة سبها ـ ليبيا، طرابلس، ١٩٨٨م.

٤ ـ الإتباع: لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق عز الدين التنوخي، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٥ ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق كمال يوسف الحوت ـ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٦ ـ الإحكام في أصول الأحكام: لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م.

٧ ـ أدب الكاتب: لابن قتيبة، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨ ـ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: لأبي زكريا يحيى بن شرف، تحقيق د. نور الدين عتر، مطبعة الاتحاد، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٩ ـ أساس البلاغة: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٠ ـ أسرار البلاغة: للإمام عبد القاهر الجرجاني، تصحيح السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١١ ـ الأشباه والنظائر: لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٢ ـ أشعار الشعراء الستة الجاهليين: للعلامة يوسف بن سليمان بن عيسى، المعروف بالأَعْلَم الشنتمري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

١٣ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٤ ـ الأصول: لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفقلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٥ ـ الأضداد: لابن الأنباري محمد بن القاسم، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، ١٩٦٠م.

١٦ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ: للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، مصر.

١٧ ـ الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة: لعز الدين محمد بن علي بن إبراهيم بن شدّاد، تحقيق يحيى عبارة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

١٨ ـ الأعلام: للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت.

١٩ ـ أعلام الصناع المواصلة: لسعيد الديوة جي، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٠م.

٢٠ ـ أعلام العرب في العلوم والفنون: لعبد الصاحب عمران الدجيلي، مطبعة النعمان، النجف ط٢، ١٩٦٦م.

٢١ ـ الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الشعب، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٢٢ ـ الاقتراح في علم أصول النحو: لجلا الدين السيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط١، القاهرة، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٦٧م.

٢٣ ـ الألفاظ الفارسية والمعربة: لأدي شير، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٦٥م.

٢٤ ـ أمالي المرتضى: تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٢٥ ـ أمالي السهيلي في النحو واللغة: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط١، بيروت، مطبعة السعادة ١٩٧٠م.

٢٦ ـ أمالي ابن الحاجب: لأبي عمرو بن عثمان بن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.

٢٧ ـ الأمثال: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المحسن قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٢٨ ـ الأم: للامام محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر، بيروت ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٢٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٣٠ ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة: للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

٣١ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت.

٣٢ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٣ ـ البحث اللغوي عند العرب: لأحمد مختار عمر، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.

٣٤ ـ البداية والنهاية: لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٥ ـ البديع في العلوم العربية: مخطوط نسخة مكتبة عاطف أفندي، رقم ٢٤٤٦، نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، جمع الدكتور رمضان ششن.

٣٦ ـ البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

٣٧ ـ بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

٣٨ ـ البلغة في أصول اللغة: للسيد محمد صدّيق حسن خان القنوجي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٩ ـ تاج العروس: للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٤٠ ـ تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان، نقله إلى العربية: يعقوب بكر، ود. رمضان عبد التواب، ط٢ دار المعارف.

٤١ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٢ ـ التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية: لعلي بن الأثير، دار الكتب العلمية الحديثة، القاهرة.

٤٣ ـ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٤ ـ تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس: للإمام حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري، مؤسسة شعبان، بيروت.

٤٥ ـ تاريخ دُنَيْسَر: للطبيب أبي حفص عمر بن الخضر بن اللّمش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٦ ـ تاريخ العصر الإسلامي: للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٧.

٤٧ ـ تاريخ فنون الحديث: لمحمد بن عبد العزيز الخولي، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٤٨ ـ تاريخ الموصل: لسعيد الديوة جي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي.

٤٩ ـ تبيين كذب المفتري: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب اللبناني ١٩٧٩م.

٥٠ ـ تتمة المختصر في أخبار البشر: لزين الدين عمر بن الوردي، دار المعرفة، بيروت.

٥١ ـ تجريد أسماء الصحابة: للحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت.

٥٢ ـ تجريد الأصول في أحاديث الرسول ﷺ: مخطوط نسخة مكتبة الأسد الوطنية، رقم المخطوط: ١٣٤٦٥.

٥٣ ـ تحفة الأحوذي: للفقيه أبي علي محمد بن عبد الرحمن المباكفوري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٥٤ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للسيوطي، تحقيق د. أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٥ ـ تذكرة الحفاظ: لأبي عبدالله شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٩٥٨م.

٥٦ ـ تذكرة الموضوعات: للعلاّمة محمد بن طاهر بن علي الهندي الفتني، بيروت.

٥٧ ـ تراجم رجال القرنين: لعبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، تصحيح محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الجيل ط٢، ١٩٧٤م.

٥٨ ـ الترادف في اللغة: لحاكم مالك الزيادي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.

٥٩ ـ التضاد في اللغات السامية: د. ربحي كمال، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٥م.

٦٠ ـ التطور النحوي للغة العربية: لبراجشتراسر، تعليق رمضان عبد التواب، القاهرة مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م.

٦١ ـ تفسير الطبري: تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.

٦٢ ـ تفسير القرطبي: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦م.

٦٣ ـ تفسير الألفاظ الدخيلة: طوبيا العنيسي، دار العرب للبستاني، القاهرة ١٩٦٥م.

٦٤ ـ تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، دار الرشيد، سوريا، حلب، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٥ ـ التقريب والتيسير لمعرفة البشير النذير في أصول الحديث: لمحيي الدين أبي زكريا يحيى ابن شرف النووي، تعليق عبدالله عمر البارودي، ط١، دار الجنان، بيروت ١٩٨٦م.

٦٦ ـ تقييد العلم: للخطيب البغدادي، تعليق يوسف العش، ط٢، دار إحياء السنة النبوية، القاهرة.

٦٧ ـ التكملة لوفيات النقلة: لزكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٦٨ ـ تهذيب الألفاظ: لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، وقف على طبعه لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية ١٨٩٥م.

٦٩ ـ تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية للتأليف، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٧٠ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر: تأليف طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي، دار المعرفة، بيروت.

٧١ ـ تيسير الوصول إلى جامع الأصول: لعبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني الزبيدي، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٧٢ ـ ثلاث كتب في الأضداد: للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت، دار الكتب العلمية، بيروت، نشرها أوغست هفنر.

٧٣ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، مجد الدين المبارك بن الأثير، تحقيق عبد القادر الأناؤوط، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٧٤ ـ الجامع الصغير: لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية.

٧٥ ـ الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لضياء الدين نصر بن الأثير، تحقيق د. مصطفى جواد مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٧٦ ـ الجبال والأمكنة: لجار الله عمر بن محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون، بغداد ١٩٦٨م.

٧٧ ـ جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد: للعلاّمة محمد بن محمد بن سليمان المغربي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٨ ـ الجمل في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٧٩ ـ جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤٥هـ.

٨٠ ـ الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي الحسن المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ.

٨١ ـ جوامع الموصل: لسعيد الديوة جي، مطبعة شفيق، بغداد ١٩٦٣م.

٨٢ ـ جواهر الأصول في علم حديث الرسول ﷺ: لفصيح الهروي، تحقيق أبي المعالي القاضي

أطهر المباكفوري، الدار السلفية، بومباي ١٩٧٣م.

٨٣ ـ الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمّادي، منشورات اللجنة لوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨٤ ـ الحديث والمحدثون: لمحمد محمد أبو زهو، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٤م.

٨٥ ـ حسن المحاضرة: لجلال الدين اليسوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧م.

٨٦ ـ حلية الأولياء: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨٧ ـ خزانة الأدب: لعبد القادر عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة، ١٣٩٧هـ.

٨٨ ـ الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

٨٩ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي دار صادر، بيروت.

٩٠ ـ الخليل بن أحمد: لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩١ ـ دراسات في الفقه اللغة: د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت ط٣، ١٩٦٨م.

٩٢ ـ الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير: لجلال الدين السيوطي، المطبعة العثمانية، القاهرة، ١٩٩٢م.

٩٣ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وثّق أصوله د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٤ ـ دولة الأتابكة في الموصل.

٩٥ ـ ديوان الأدب: لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٧٤م.

٩٦ ـ ديوان الأخطل: تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٩٧ ـ ديوان أمية: صنعة الدكتور عبد الحفيظ السلطي، ط٣.

٩٨ ـ ديوان جرير: دار المعارف بمصر، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه.

٩٩ ـ ديوان جميل: تحقيق د. حسين نصار، مكتبة مصر، ط٢، ١٩٦٧م.

١٠٠ ـ ديوان حميد بن ثور: صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٧١هـ.

١٠١ ـ ديوان العجاج: تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السلطي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق.

١٠٢ ـ ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

١٠٣ ـ ديوان قيس بن الملوّح: تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، شارع الفجالة.

١٠٤ ـ ديوان النابغة: صنعة ابن السكيت، نشره د. شكري فيصل، دار الفكر، دمشق ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

١٠٥ ـ الذيل على الروضتين: لأبي شامة المقدسي، دار الجيل، ط١، ١٩٤٧م.

١٠٦ ـ ذيل مرآة الزمان: للشيخ قطب الدين موسى بن محمد اليونيني، مطبوعات دائرة المعارف، ط١.

١٠٧ ـ رحلة ابن بطوطة: دار صادر ـ بيروت، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

١٠٨ ـ الرسالة المستطرفة: للعلامة محمد بن جعفر الكتّاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط٤، ١٤٠٦هـ.

١٠٩ ـ الروضتين في أخبار الدولتين: لشهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، دار الجيل، بيروت.

١١٠ ـ زهر الآداب: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٢هـ.

١١١ ـ سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسين هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٩٢م.

١١٢ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١١٣ ـ السلوك لمعرفة دول الملوك: لأحمد بن علي المقريزي، تصحيح محمد مصطفى زيادة، لجنة التأليف والترجمة ـ القاهرة ١٩٣٤.

١١٤ ـ سنن أبي داود: تعليق عزت عبيد الدعاس، نشر مكتبة دار الدعوة، حمص ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

١١٥ ـ سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

١١٦ ـ سنن الترمذي: تعليق عزت عبيد الدعاس، نشر مكتبة دار الدعوة: حمص، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

١١٧ ـ سنن الدارقطني: صححه السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

١١٨ ـ سنن الدارمي: طبع بعناية د. محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية.

١١٩ ـ السنن الكبرى للبيهقي، دار الفكر.

١٢٠ ـ سنن النسائي: دار البشائر الإسلامية، بيروت ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م طبع بعناية عبد الفتاح أبو غدة.

١٢١ ـ سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٢٢ ـ السيرة النبوية: لأبي حاتم البستي.

١٢٣ ـ السيرة النبوية: لابن كثير، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

١٢٤ ـ السيرة النبوية: لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا، دار القلم، بيروت.

١٢٥ ـ شذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي، دار الفكر، بيروت.

١٢٦ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط٣.

١٢٧ ـ شرح ابن عقيل.

١٢٨ ـ شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، دار هجر للطباعة، القاهرة ١٩٩٠م.

١٢٩ ـ شرح ديوان الحماسة: لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره عبد السلام هارون، ط١، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م.

١٣٠ ـ شرح السنة: للبغوي، تحقيق زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي ط١، ١٤٠٠هـ.

١٣١ ـ شرح شواهد الإيضاح: لأبي علي الفارسي، تحقيق عيد مصطفى درويش، القاهرة، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥م.

١٣٢ ـ شرح شواهد المغني: لجلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٣٣ ـ شرح مختصر الفكر: مصور عن المخطوط.

١٣٤ ـ شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد سلامة بن سلمة الأزدي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٧٩م.

١٣٥ ـ شرح المفصل: لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٣٦ ـ شرح المنظومة البيقونية: لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني، حلب، جمعية التعليم الشرعي، ١٩٧٦م.

١٣٧ ـ الشعر والشعراء: لابن قتيبة، طبع في مدينة ليون بمطبعة بريل ـ ١٩٠٢م.

١٣٨ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١٣٩ ـ الصاحبي في فقه اللغة: لأحمد بن فارس، حققه د. مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت: ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

١٤٠ ـ صبح الأعشى: لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية.

١٤١ ـ الصحاح للجوهري: تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر.

١٤٢ ـ صحيح البخاري: ضبط د. مصطفى ديب البغا، مطبعة الهندي.

١٤٣ ـ صحيح مسلم: ضبط محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

١٤٤ ـ طبقات الشافعية: لعبد الرحيم جمال الدين الأسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٤٥ ـ طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة، دار الندوة الجديدة، بيروت.

١٤٦ ـ طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو.

١٤٧ ـ طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ط١ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٤٨ ـ طبقات المفسرين: للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٩٢هـ.

١٤٩ ـ الطبقات الكبرى: لابن سعد، دار صادر، بيروت.

١٥٠ ـ العبر في أخبار من غبر: للحافظ الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٥١ ـ العصر الإسلامي: (تاريخ العصر الإسلامي) د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٧.

١٥٢ ـ العقد الفريد: لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٥٣ ـ علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٥٤ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه: للإمام أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٥٥ ـ العين: للخليل بن أحمد، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، قم، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٥٦ ـ غريب الحديث: لابن الجوزي، وثَّقَ أصوله د. عبد المعطي قَلْعَجِي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ.

١٥٧ ـ غريب الحديث: لابن قتيبة، صنع فهارسه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٥٨ ـ غريب الحديث: للحربي، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٥٩ ـ غريب الحديث: للخطابي، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية، رقم المخطوط ١٣٤٤٨.

١٦٠ ـ غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٦، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٦١ ـ الغريب المصنف: لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

١٦٢ ـ الغريبين: للهروي، نسخة مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية، رقم المخطوط ١٥٨٨ ورقم ١٥٩٩.

١٦٣ ـ الفائق في غريب الحديث: للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، ط٣، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٦٤ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للإمام السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٦٥ ـ فتح الباري: للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقّم أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.

١٦٦ ـ الفتح الرباني: لأحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي، ط١، دار إحياء التراث العربي.

١٦٧ ـ فرائد اللآل في مجمع الأمثال.

١٦٨ ـ الفقه الإسلامي وأدلته: للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٦٩ ـ فقه اللغة وسر العربية: لأبي منصور الثعالبي، حققه د. مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي بمصر ١٣٠٣هـ.

١٧٠ ـ فهرس الكتب العربية الموحدة بدار الكتب المصرية لغاية ١٩٢١.

١٧١ ـ فهرس مخطوطات برلين.

١٧٢ ـ فهرس مخطوطات حلب، عالم الكتب، إعداد مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٧٣ ـ فهرس مخطوطات الخزانة التيمورية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨م.

١٧٤ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية.

١٧٥ ـ فهرس مخطوطات مكتبة إيران، خان بهادر خدابخش.

١٧٦ ـ فهرس المخطوطات العربية في مكتبات تركيا، جمع د. رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

١٧٧ ـ فهرس مخطوطات كوبريلي، مكتبة تركيا، إعداد د. رمضان ششن، إستانبول ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٧٨ ـ فهرس المخطوطات المصورة في دار الكتب المصرية.

١٧٩ ـ الفهرست: لابن النديم، تحقيق د. ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، ط١، ١٩٨٥م.

١٨٠ ـ فهرس ما رواه عن شيوخه: لأبي بكر محمد بن خير بن خليفة الأموي الإشبيلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٨١ ـ الفوائد المجموعة من الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن ابن يحيى العلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٩٧٨م.

١٨٢ ـ في أصول النحو: سعيد الأفغاني، دار الفكر.

١٨٣ ـ دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ط٢، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م.

١٨٤ ـ القلب والإبدال: لابن السكيت، ضمن كتاب: الكنز اللغوي في اللسان العربي، نشره الدكتور أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت، سنة ١٩٠٣م.

١٨٥ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجت البيطار، دار إحياء الكتب العربية، ط٢ القاهرة، ١٩٦١م.

١٨٦ ـ الكافية في النحو: لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٦م.

١٨٧ ـ الكافي من الشافي: لصفي الدين الأرموي، مخطوط، نسخة مكتبة الأسد الوطنية، رقم المخطوط: ١١٠٠.

١٨٨ ـ الكامل: للمبرد (أبي العباس) تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٨٩ ـ الكامل في التاريخ: لعز الدين علي بن الأثير، دار صادر، بيروت.

١٩٠ ـ الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق لجنة من المختصين، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٩١ ـ الكتاب: لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

١٩٢ ـ الكشاف: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

١٩٣ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس: للمحمدث إسماعيل بن محمد العجلوني، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٩٤ ـ كشف الظنون: للعلامة حاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٩٥ ـ الكفاية في علم الرواية: تحقيق د. أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٩٦ ـ الكنى والألقاب: للمحقق الشيخ عباس القمي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٩٧ ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، حلب، مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٦٩م.

١٩٨ ـ اللبأ واللبن: الكتاب مطبوع ضمن كتاب: البلغة في شذور اللغة، نشره أوغست هفنر، ١٩١٤م.

١٩٩ ـ لسان العرب: لابن منظور، دار صادر ـ بيروت.

٢٠٠ ـ لسان الميزان: للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ط٢، ١٣٩٠هـ.

٢٠١ ـ اللمع في أصول اللغة: لأبي إسحاق الفيروزأبادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٣٩م.

٢٠٢ ـ مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بمصر.

٢٠٣ ـ مجالس ثعلب: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.

٢٠٤ ـ المجمل لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٠٥ ـ مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط: للعلاّمة الجاربردي، عالم الكتب، بيروت.

٢٠٦ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: لأبي موسى الأصفهاني، تحقيق الأستاذ عبد الكريم العزباوي، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٠٧ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٧١م.

٢٠٨ ـ المختار من مناقب الأخيار: لمجد الدين المبارك بن الأثير، مخطوط، نسخة مكتبة الأسد الوطنية، رقم المخطوط ١٣٤٩٢.

٢٠٩ ـ مختصر جامع الأصول: مجهول المؤلف، نسخة مكتبة الأسد الوطنية، رقم المخطوط ١٠٠٤.

٢١٠ ـ المختصر في أخبار البشر: لأبي الفداء، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٢١١ ـ المخصص: لابن سيده الأندلسي، دار الفكر، بيروت.

٢١٢ ـ المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

٢١٣ ـ مدرسة الكوفة: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي بمصر، ط٢، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

٢١٤ ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، دار المعرفة، بيروت ط١، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٢١٥ ـ المرصَّع: لمجد الدين المبارك بن الأثير، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢١٦ ـ المزهر في علوم اللغة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، ط١.

٢١٧ ـ المسائل والأجوبة: لابن قتيبة، مكتبة القدسي، القاهرة ١٨٣٣.

٢١٨ ـ المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ عبدالله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت.

٢١٩ ـ المستقصى في أمثال العرب: للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٢٠ ـ مسند الإمام أحمد: شرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

٢٢١ ـ مسند أبي يعلى الموصلي: تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٢٢ ـ مسند الشهاب: للقاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٢٣ ـ مشكاة المصابيح: لمحمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٢٢٤ ـ مشكل القرآن (تأويل مشكل القرآن): لابن قتيبة، شرح أحمد صقر، دار التراث، القاهرة.

٢٢٥ ـ المصنف: عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٢٦ ـ المطر: الكتاب مطبوع ضمن: البلغة في شذور اللغة، نشره أوغست هفنر، ١٩١٤م.

٢٢٧ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٢٨ ـ معالم السنن: تعليق عزت عبيد الدعاس، نشر محمد علي السيد، حمص، ط١، ١٣٨٨هـ.

٢٢٩ ـ معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٥٥م.

٢٣٠ ـ معجم الأدباء: لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٣١ ـ المعجم الأوسط: للطبراني، تحقيق د. محمد الطحان، مكتبة المعارف، الرياض ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣٢ ـ معجم مصنفي الكتب العربية: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٣٣ ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة: جمعه يوسف اليان سركيس، مكتبة دار الثقافة الدينية.

٢٣٤ ـ المعجم العربي: د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٥٦م.

٢٣٥ ـ المعجم الكبير: للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، العراق، محافظة دهوك، ١٤٠٤هـ.

٢٣٦ ـ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت.

٢٣٧ ـ المعرّب: لأبي منصور الجواليقي، تحقيق محمد شاكر، وزارة الثقافة، ط٢، ١٣٨٩هـ.

٢٣٨ ـ معرفة علوم الحديث: للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٢٣٩ ـ معرفة القراء الكبار: للذهبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وزارة الثقافة، ط٢، ١٣٨٩هـ.

٢٤٠ ـ مغني اللبيب: لجمال الدين بن هشام الأنصاري، دار الفكر، تحقيق د. مازن المبارك ود. محمد علي حمد الله، ط١، دمشق، ١٩٦٤م.

٢٤١ ـ مفتاح السعادة: لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة ـ دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤٢ ـ مفاتيح علوم الحديث: لمحمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، القاهرة.

٢٤٣ ـ المفصل: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٤٤ ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب: لمجد الدين المبارك بن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، دار المامون للتراث، دمشق.

٢٤٥ ـ المنصف: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأستاذ إبراهيم مصطفى، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ.

٢٤٦ ـ منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٤٧ ـ المنهل الراوي في مختصر علوم الحديث النبوي: لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، دار الفكر، ط٢، ١٩٨٦م.

٢٤٨ ـ المؤتلف والمختلف: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، دار الغرب

الإسلامي، ط١، ١٦٠٤هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤٩ ـ الموطأ: للإمام مالك، صححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٥٠ ـ الموصل في العهد الأتابكي: لسعيد الديوة جي، مطبعة شفيق، بغداد، ١٣٧٨هـ.

٢٥١ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٢٥٢ ـ نثر الدر: للوزير الكاتب أبي سعد منصور بن الحسين الآبي، تحقيق محمد علي قرنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٥٣ ـ النجوم الزاهرة: لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب العلمية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٢٥٤ ـ نكت الهيمان: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار المدينة، القاهرة، ١٩١١م.

٢٥٥ ـ النهاية: لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري، دار الفكر، بيروت، ط١، تحقيق محمود محمد الطناحي، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٥٦ ـ هدية العارفين: لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٥٧ ـ همع الهوامع: لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت.

٢٥٨ ـ الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار النشر، فرانز شتايتز بفيسبادن ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٢٥٩ ـ الوجيز في علوم الحديث: لمحمد عجاج الخطيب، كتاب جامعي، جامعة دمشق، ١٩٨٥م.

٢٦٠ ـ الوفيات: لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي، الشهير بابن قنفذ القسنطيني، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

٢٦١ ـ وفيات الأعيان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن بكر بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| * إهداء | ٥ |
| * المقدمة | ٧ |


## الباب الأول

## ابن الأثير وكتابه النهاية في غريب الحديث والأثر


| | |
|---|---|
| * تمهيد: عصر ابن الأثير | ١٣ |
| ـ الحياة السياسية | ١٣ |
| ـ الحياة الاجتماعية | ١٧ |
| ـ الحياة الثقافية | ١٩ |
| * الفصل الأول: ابن الأثير: نشأته وثقافته | ٢٥ |
| ـ نشأته وثقافته | ٢٥ |
| ـ أسرته | ٣٠ |
| ـ ثقافته وشيوخه | ٤٣ |
| ـ مذهبه الفقهي | ٧٨ |
| * الفصل الثاني: مؤلفاته وشروحها | ٨٥ |
| ـ أولاً: مؤلفاته المطبوعة | ٨٦ |
| ـ ثانياً: مؤلفاته المخطوطة | ١٠٩ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ـ ثالثاً: مؤلفاته المفقودة | ١١٣ |
| ـ رابعاً: ما نُسب إليه خطأ | ١١٨ |
| ـ مميزات كتبه | ١٢٠ |
| * الفصل الثالث: غريب الحديث، معناه، وأهميته، وأوائل المؤلفين فيه | ١٣٥ |
| ـ الغريب معناه لغة واصطلاحاً | ١٣٥ |
| ـ أقسام الغريب في الحديث | ١٣٨ |
| ـ أسباب نشوء الغريب في الحديث النبوي | ١٤٠ |
| ـ أسباب التأليف في غريب الحديث | ١٤٣ |
| ـ بدايات التأليف في غريب الحديث | ١٤٥ |
| ـ أوائل المؤلفين في غريب الحديث | ١٤٩ |
| ـ التصنيف على المسانيد | ١٥٤ |
| ـ التصنيف على حروف المعجم | ١٦٧ |
| ـ أهمية علم الغريب | ١٧٧ |
| ـ دوافع تأليف ابن الأثير للنهاية | ١٧٩ |
| * الفصل الرابع: مصادره في كتابه النهاية | ١٨٣ |
| ـ أولاً: مصادره من كتب الحديث | ١٨٤ |
| ـ ثانياً: مصادره من كتب غريب الحديث | ١٩٣ |
| ـ ثالثاً: مصادره في النحو واللغة | ٢٠١ |
| ـ رابعاً: مصادره في الفقه | ٢٠٨ |
| ـ خامساً: مصادره المختلفة | ٢٠٩ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

## الباب الثاني
## مناهجه في النهاية


* **الفصل الأول: منهج ابن الأثير في عرض مادة كتاب النهاية وشرحها** ..... ٢١٧
ـ **الأول:** مادة كتاب النهاية وطريقة ابن الأثير في عرضها ..... ٢١٩
ـ **ثانياً:** منهجه في تفسير المادة اللغوية وشرحها ..... ٢٣١
آ ـ شرح الحديث بالحديث ..... ٢٣٢
ب ـ شرح الحديث والأثر بأقوال الصحابة ..... ٢٣٧
ج ـ شرح الحديث بالقرآن ..... ٢٤٢
هـ ـ شرح الحديث بأقوال اللغويين ..... ٢٤٤
و ـ تخريج بعض ألفاظ الحديث على اللغات العربية المختلفة ..... ٢٥٧
* **الفصل الثاني: منهجه في علوم الحديث** ..... ٢٦١
ـ **أولاً:** شرح غريب الحديث ..... ٢٦١
ـ **ثانياً:** التوفيق بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر ..... ٢٦٢
ـ **ثالثاً:** الناسخ والمنسوخ ..... ٢٦٦
ـ منهج ابن الأثير في الناسخ والمنسوخ ..... ٢٦٩
ـ **رابعاً:** الجرح والتعديل ..... ٢٧٣
ـ منهجه في الجرح والتعديل ..... ٢٧٤
ـ **خامساً:** الحديث المُدْرَج ..... ٢٧٧
ـ **سادساً:** الحديث المضطرب ..... ٢٧٨
ـ **سابعاً:** كتابة الحديث ..... ٢٨٠

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| * الفصل الثالث: منهجه في الضبط والاستشهاد | ٢٨٣ |
| ـ أولاً: ضوابطه ومنهجه في الضبط | ٢٨٣ |
| ١ ـ ضبط الحروف | ٢٨٣ |
| ٢ ـ ضبط الحركات | ٢٨٤ |
| آ ـ الضبط بالاصطلاح | ٢٨٤ |
| ب ـ الضبط بالميزان الصرفي | ٢٨٥ |
| ج ـ الضبط بالمثال الشهير | ٢٨٥ |
| د ـ الضبط بالعبارة | ٢٨٦ |
| ـ ثانياً: شواهده ومنهجه في الاحتجاج | ٢٨٧ |
| ـ أولاً: احتجاجه بالقرآن الكريم على معنى بعض الحروف | ٢٨٧ |
| ـ ثانياً: احتجاجه بالقرآن الكريم على بعض أساليب العرب في تخاطبها | ٢٩١ |
| ـ احتجاجه بالحديث النبوي | ٢٩٥ |
| ١ ـ احتجاجه بالحديث النبوي على بعض أساليب العرب في تخاطبها | ٣٠١ |
| ٢ ـ احتجاجه بالحديث النبوي على معنى بعض الألفاظ | ٣٠٤ |
| ٣ ـ احتجاجه بالحديث النبوي على لغة أهل اليمن | ٣٠٩ |
| ٤ ـ احتجاجه بالحديث النبوي على قراءة (نعم) | ٣٠٩ |
| ـ احتجاجه بالشعر العربي | ٣١٠ |
| أولاً: احتجاجه بالشعر على بعض قضايا النحو | ٣١٠ |
| ثانياً: احتجاجه بالشعر على معنى بعض الكلمات | ٣١٤ |
| ثالثاً: احتجاجه بالشعر على بعض أساليب العرب في تخاطبها | ٣١٦ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| رابعاً: على بعض اللغات العربية | ٣١٨ |
| ـ منهجه في الاحتجاج | ٣٢٠ |
| * **الفصل الرابع: منهجه اللغوي** | ٣٢٣ |
| ـ **أولاً:** بيان أثر الحديث النبوي في إغناء اللغة | ٣٢٣ |
| آ ـ أثر الحديث النبوي في التطور الدلالي | ٣٢٤ |
| ب ـ أثر الحديث النبوي في التطور الصوتي | ٣٣١ |
| ج ـ استعمال الألفاظ بمعان جديدة في الحديث | ٣٣٩ |
| د ـ إضافة النبي ﷺ ألفاظاً وعبارات جديدة إلى اللغة | ٣٤١ |
| ـ **ثانياً:** إشارة ابن الأثير إلى بعض الظواهر اللغوية | ٣٤٣ |
| ١ ـ الترادف | ٣٤٣ |
| موقف ابن الأثير من الترادف | ٣٤٦ |
| منهجه في عرض الترادف | ٣٤٨ |
| ٢ ـ المشترك اللفظي | ٣٥٠ |
| أسباب نشأة المشترك عند ابن الأثير | ٣٥٢ |
| ٣ ـ التضاد | ٣٥٣ |
| موقف ابن الأثير من التضاد | ٣٥٤ |
| أسباب نشأة التضاد عند ابن الأثير | ٣٥٥ |
| ٤ ـ المعرّب | ٣٥٦ |
| منهج ابن الأثير في ذكر المعرب | ٣٥٧ |
| ما ذكر لغته وأصله | ٣٥٧ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ما ذكر لغته ولم يذكر أصله | ٣٥٨ |
| ما شك في لغته أو في تعريبه | ٣٥٨ |
| ٥ ـ الإتباع | ٣٥٩ |
| موقف ابن الأثير من الإتباع | ٣٥٩ |
| ٦ ـ الإبدال | ٣٦٢ |
| أقسام الإبدال | ٣٦٤ |
| منهج ابن الأثير في ذكر الإبدال | ٣٦٥ |
| ـ تعليله لبعض الأحكام | ٣٦٦ |
| ـ مراعاة النظير | ٣٦٨ |
| ـ تضمين الفعل معنى فعل آخر وتعديته | ٣٦٨ |
| *** الفصل الخامس: منهجه النحوي والصرفي** | ٣٧١ |
| **ـ أولاً:** مذهبه النحوي والصرفي | ٣٧٢ |
| الأسس التي يعتمدها في البحث | ٣٧٢ |
| ١ ـ موقفه من السماع والقياس | ٣٧٣ |
| ٢ ـ المصطلحات النحوية التي يستعملها | ٣٧٦ |
| ٣ ـ المسائل الخلافية | ٣٧٧ |
| ما خالف به البصريين | ٣٧٧ |
| ١ ـ التصغير يحمل معنى التعظيم | ٣٨٧ |
| ٤ ـ إنابة حروف الجر عن بعضها | ٣٨٨ |
| **ـ ثانياً:** منهجه النحوي | ٣٨٩ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| آ ـ المسائل النحوية التي أشار إليها | ٣٨٩ |
| ب ـ إعرابه لبعض الأحرف والأدوات | ٣٩٤ |
| ذكر معاني بعض حروف الجر | ٣٩٤ |
| ـ ثالثاً: منهجه الصرفي | ٤٠٤ |
| آ ـ الإدغام والقلب والإبدال | ٤٠٥ |
| ثانياً: الاشتقاق | ٤٠٩ |
| ثالثاً: زيادة بعض الأحرف ومعنى هذه الزيادة | ٤١٣ |
| رابعاً: ذكره لبعض القواعد الصرفية | ٤١٨ |
| خامساً: النسب | ٤٢٣ |
| سادساً: التصغير | ٤٢٥ |
| معاني التصغير | ٤٢٧ |
| * الخاتمة | ٤٣١ |


## الفهارس العامة


| | |
|---|---|
| * فهرس آيات القرآن الكريم | ٤٤٥ |
| * فهرس الأحاديث النبوية والآثار | ٤٤٧ |
| * ثبت المصادر والمراجع | ٤٦٣ |
| * فهرس الموضوعات | ٤٨١ |